آثار العولمة الإقتصادية فى ضوء السياسة السعرية



دكتور

خبابه عبدالله

كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

جامعة محمد بوضياف - الجزائر



آثار العولمة الاقتصادية

في ضوء السياسة السعرية

"حالة الجزائر"

دكتور

خبابه عبدالله

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

جامعة محمد بوضياف ـ الجزائر

ALGERIA

٢٠١٥

الناشر

مؤسسة الثقافة الجامعية

٤٠ ش مصطفى مشرفة – الأزاريطة – الإسكندرية

تليفاكس: ٤٨٧٥٢٢٤

E-mail :elsqafa_elgam3ya@yahoo.com

اسم الكتاب	اسم المؤلف
آثار العولمة الاقتصادية في ضوء السياسة السعرية	د/ خبابه عبدالله
الناشر	رقم الإيداع
مؤسسة الثقافة الجامعية	٢٠١٤/٢١٩٣١

الإسكندرية

بسم الله الرحمن الرحيم

{ وقل رب زدني علما }

(صدق الله العظيم)

الإهداء

إلى الصدر الذي احتضنني عطفا وحنانا، روح أمي
إلى الذي علمني معنى الحياة، روح أبي
إلى التي كانت لي السند المعنوي، زوجتي
إلى كل من علمني حرفـــا.
إلى جزائرنا الحبيبة
أهدي هذا المؤلف

د.خبابه

المقدمة العـــامة

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله وبه نستعين

إن العالم في طريقه للرقي يمر بمراحل متعددة لا يمكن استغناء عنها ، فبعض الشعوب تتكبد وابلها ، وتحظى أخرى بمنافعها ، وبين هذه وتلك تمر الأمم عبر سلسلة الزمن المتلاحقة ، فتصحو واحدة وتختفي أخرى وهكذا تمر دورة الزمن حتى قيام الساعة ، والاقتصاد جزء فعال في هذه الدورة ، وقد يكون أهمها إذ مر بمراحل متعددة منذ بدء الخليقة حتى يومنا هذا .وتطورت أفكاره بحسب البيئة السياسية والدينية والاجتماعية التي مرت بها البشرية جمعاء ، فالفكر الاقتصادي في نبعه إنساني وفي مضمونه كياني وفي فعاليته زماني .إذن فهو نتاج حضاري ، قالبه الإنسان وعنصرا فعاليته الزمان والمكان .ولم يأت التطور الملح للاقتصاد نتيجة رغبة شخصية فارغة لأي منا ، وإنما فرضته إرادة خارقة جعلت من موارد هذا العالم النادرة غير قادرة على تلبية حاجات الإنسان المتزايدة .فكان لابد للعلم أن يساير هذا العالم من أجل تسخير ما متوفر فيه لتلبية حاجات الإنسان المتعددة . فكان علم الاقتصاد من بين العلوم التي ساهمت بقسط كبير في بناء الحضارات ،وتطور بتطور النظم الاجتماعية وقوى الإنتاج والعلاقات بينها، حتى وصل اليوم إلينا بهياكله وبنياته التي تسير العالم ويعرفها الجميع.

رافق تطور الاقتصاد ظهور الطبقات الاجتماعية .فلكل طبقة اجتماعية اقتصادها(فكرها ومنظروها) الذي سمي فيما بعد بالاقتصاد السياسي لها، يعكس مصالحها وإرادتها ، ويشرع القوانين التي تحميها من أعدائها ومنافسيها .فعلى مر الزمن حاول الاقتصاد تفسير الظواهر بحسب رؤية منظمي النظام السائد والمنتفعين منه.ولم يعرف عن الاقتصاد أنه

صار علما (بمنهجة ،مواضيعه، قوانينه)حتى مجيء الطبقة البرجوازية في أواخر القرن الثامن عشر وما بعده،على يدي أقطابها (آدم سميث ، وبعد ريكاردو وغيرهم) .فقد عرف عن الاقتصاد أنه صار علما متميزا عن غيره من العلوم الاجتماعية بعد ظهور كتاب ثروة الأمم لآدم سميث سنة 1776، والذي كان فكره يرتكز على الإطاحة بما تبقى من النظام الإقطاعي .وبدلا من أن ينصرف العلم الجديد لتحليل الظواهر و العلاقات الاقتصادية القديمة والناشئة على حد سواء، اهتم بتبرير الاستغلال الطبقي الذي مارسته البرجوازية ضد الطبقات والشعوب الأخرى .وأصبح فكر كل من سميث وريكاردو ومن ثم جان باتي ست ساي في أغلبه تبريريا مع تحليل فوقي لبعض الظواهر الاقتصادية الطاغية آنذاك والتي تفرضها ظروف التطور المادي والموضوعي للنظام.وكأي علم اجتماعي آخر يختار منظروه سبق الواقع فنراهم يعتمدون أحيانا أفكارا مثالية (طوباوية) بغية ترسيخ حقائق معينة، أو ترويج لفكرة يخاف عليها من الزوال .

لهذا فإن مابين واقع الحال وإدراكه اليوم بونا واسعا(لا يمكن بسهولة إشغاله).فمشكلتنا ليست في وضع آلية العمل في المستقبل ، وإنما تتجلى في فهم هذا الواقع اليوم ، لذلك عندما تأتي ظاهرة اقتصادية ما ، تأخذ سنينا وأحيانا عقودا حتى تحل ألغازها، إن حلت .ومنشأ هذه المشكلة أن علم الاقتصاد هو علم وصف وتحليل الظواهر الاجتماعية السابقة والسائدة.وهكذا فإن البعض يعتقد أن حقيقة اليوم أغرب من خيال الأمس وهي ليست بكذلك غدا.إن هناك تشويشا كبيرا يعيشه الاقتصاديون في ظل انفصام واضح بين ما أعتقد بأنها ثوابت اقتصادية والواقع على الرغم من محاولات البعض من المؤيدين منهم لهذا المنهج أو ذاك ، وهو ما دفع

بالعديد من الاقتصاديين ومــن بيــنهم ليونتيــف لإصــدار كتــاب عــام 1984عنوانه(لماذا لم يصبح الاقتصاد علما بعد؟). وفــي خــضم ذلــك التناقض العارم جاءت الاشتراكية العلمية لكارل مــاركس وفــق مــنهج تخلص الفكر القديم .ن تناقضاته ،فتحدث عن الصراع الطويل بين العامــل ورب العمل ، وأسباب الصراع والنزاع لقوى الإنتاج والعلاقات بينها، التي تلعب الإبداعات العلمية التقنية دورها الحاسم في تحديــد هــذه العلاقــات وصولا إلى ما أسماه بالأممية في ظل سيادة الطبقة العمالية، وحتى وصــل في نهاية مطافها إلى ما أسماه بالشيوعية أو المشاعية. لكن هذا الفكر الذي استمر إلى أكثر من قرن من الزمن في صراع مع الفكر الليبرالــي وجــد نفسه في نهاية مروعة ومؤسفة لم يكن يتوقعهــا منظــروه فــسقط العقــل البروليتاري،ووجدت الرأسمالية نفسها لوحدها في هذا العالم الفسيح لتكــون القوة الوحيدة والفكر الوحيد .فجاءت الدعوات متتالية متلاحمة متآزرة فــي التحيز والتخصيص ورفع القيود وإلغاء دور الدولة واختراق السيادة وجعلها تاريخا ، بعد أن سادت في حاضر مائتي سنة مضت .في ظل هذا الواقــع المرير للدول الضعيفة بدأت الرأسمالية تمارس ديكتاتورية صماء لفــرض الحرية .ولم يعد هناك من يستطيع أن يقاومها. فوسائل الإعلام والإغــراء ثم الحصارات والحروب التجارية والحروب العسكرية ، ومنح المساعدات ومنعها وتبديل الحكومات ، كلها وسائل تستخدمها الرأسمالية العالمية بوجه كل من لا يختار برضاه!

الحرية الرأسمالية المتناهية في ظل غياب الوضوح الفكري المحلــي والإقليمي والدولي ، وإنفاق الملايين من الدولارات على البحوث والدراسات والإعلام هدفها إشاعة الأفكار التحررية الجديدة لتكوين اقتــصاد عــالمي

واحد. فالموجة الكبيرة التي اجتاحت العالم بالمفاهيم الجديدة ساهمت في شيوع الفكر العالمي ، فلم يعد أحد يهتم اليوم بغير العولمة وانعكاساتها ، وأصبحت أفكار الأمس القريب مثل الصناعة المصنعة ، والتنمية وبرامجها المختلفة (إحلال الواردات والتصنيع من أجل التصدير والاعتماد على الذات) مجرد دراسات في تاريخ البشرية وبدلا من ذلك يجري الحديث اليوم عن التكتلات والاندماج وتحرير التجارة وانتشار الشركات المتعددة الجنسيات وسيطرة سوق المال وغيرها من المصطلحات المعاصرة.

ولعل البروفيسور (ميشال دو فسكي) أستاذ الاقتصاد بجامعة أوتاوا قد صدق عندما عرف العولمة بأنها هي عولمة الفقر ، وأن النظام الاقتصادي العالمي اليوم (يتم تنظيمه لجباية الديون وفوائدها ...وأنه ليس نظاما حرا) حيث مؤسسات بريتين وودز تتدخل تحت شعار التغيرات الهيكلية في الاقتصاديات الوطنية أدق التفاصيل لتسيطر على نتائجها لمصلحة أصحاب المال العالمي، وبذلك تعطل قوى السوق الحقيقية من العمل للمصلحة الوطنية. هذا النظام إذن ظالم لأهله وللناس أجمعين .ففي الولايات المتحدة الأمريكية يمتلك 1%من أصحاب الأموال حوالي 50%من ثروة الولايات المتحدة الأمريكية كلها ، بينما يمتلك 80%منهم أقل من 8%من تلك الثروة نفسها ، ففي سنة 1997كانت ثروة Bill-Gates صاحب شركة مايكروسوفت تعادل ثروة يمتلكها سكان مدينة أمريكية يقطنها نصف مليون أمريكي ،واليوم مع نهاية سنة 2004تقدر ثروته بأزيد من 200مليار دولار. وفي بلاد الحرية وطبقا للأرقام الرسمية الصادرة سنة 1989 فإن أكثر من ثلث السكان غير البيض وضعهم المالي يساوي الصفر أو دونه (أي أن التزاماتهم تفوق موجودا تهم) كذلك فالنظام ظالم لجيرانه وللعالم

أجمعين ،فتحت شعار الاستثمار والتجارة الحرة كان مجموع مـا يتقاضـاه 30ألف عامل إندونيسي يعملون في مصانع NIKE سنة 1997يقل عن ما تقاضاه لاعب كرة السلة الأمريكي مايكل جوردن لقاء ظهوره على دعايـة التلفزيون لذلك المنتج في تلك السنة. كما أن ما يتقاضاه صـاحب مـصنع للخياطة وكافة عماله في بنغلاديش لقاء شغل دزينة من القمصان مثلا يعادل 7.2% من الربح الإجمالي لتلك العملية ، بينما تتقاضى الشركة الأمريكية الغنية وحكومتها من ربح وضرائب يعادل 97.3%من مجمل ربح العمليـة بأكملها .وهكذا هو حال المناطق والدول (مؤهلة) لخدمة الاقتصاد اليورو –أمريكي .وفي سنة 1998كان مجموع ما تقاضته دول الأوبـك العربيـة وغير العربية ثمن مجموع مبيعاتها من البترول يقل عن مجمـل مبيعـات شركة محلات WALMART الأمريكية وأقل حتى من ريع الشركات التي تسيطر عليها عائلة WALLEMBURGالسويدية.

وهكذا حل استعمار الشركات المتعددة الجنسيات محل الاستعمار القـديم المتمثل في الاحتلال المباشر والفعلي .فمن أجل تسهيل عمليات شركة الهند الشرقية تم احتلال الهند واستعمارها . أما الآن فقد اتبعت الدول عمليـات أكثر مكرا ودهاءا وغدرا وتنظيما وسيلتها الشركات المتعددة الجنسيات .وقد سهلت المصادر التي أتاحها عصر المعلومات على جعل هذا الشكل الجديد من الاستعمار ممكنا ،وتم إيجاد الشركات التي عهدت إليهـا مهمـة نهـب ثروات الشعوب أضف إلى ذلك يجري فرضها بالقوة في كافة أنحاء العـالم تحت ستار العولمة معتمدة على جملة من الآليات :

- التجارة الحرة لتمكين الشركات المتعولمة ضمن أسواق عالميـة ، مما يجعل الفرص غير متكافئة للشركات الوطنية .

• الوصول الحر للمواد الخام للشعوب الأخرى مهما كانت كمياتها أو سعر الحصول عليها ،واللذين تحددهما الشركات حسب ما تراه كافيا ومناسبا لها ،لا للدول المنتجة.

• إطلاق يد المؤسسات المالية للمضاربة أو (الاستثمار) في اقتصاديات الشعوب الإنتاجية أو تكون لديها حرية الحركة من حيث تحويلات الأموال لتتمكن من تنفيذ عملياتها، وتعتبر العولمة المركبة القادرة على تحقيق هذه الأهداف.

في خضم هذه التحولات نجد الجزائر كبلد نامي متأثرا و متفاعلا مع محيطه القاري والدولي باقتصاد يعاني من انخفاض في الإنتاج وركود في الاستثمارات ،على الرغم من السياسات والبرامج المسطرة منذ الاستقلال إلى يومنا ،ومن بينها السياسة السعرية التي تفتقد إلى النجاعة التي تجعلها تؤثر في الكفاءة الإنتاجية وتحقيق معدلات مقبولة من النمو الاقتصادي،وخاصة أن هذه السياسة لقيت اهتماما كبيرا من قبل الاقتصاديين والاجتماعيين والنفسانيين، وهذا راجع لجملة من الاعتبارات منها على وجه الخصوص:

1-السعر يفيد التقويم والتقدير لقيمة السلعة أي مقارنتها بسلعة أخرى ،فهو نسبة بين شيئين يراد بينهما.

2- السعر بيان منظم للفعالية الاقتصادية ، إذ يبين للعامل أجره ولرب العمل ربحه ولصاحب المال فائدته ، كما يفيد التوازن بين الإنتاج والاستهلاك.

3-يبحث في كيفية حل المشكلة الاقتصادية (الصراع بين الحاجة والندرة)أي عمل الأسعار في توزيع الموارد النادرة بين جملة من الأهداف المتعددة والمتنافسة.

4-يبين السعر الكيفية التي تعمل بموجبها المؤسسات الاقتصادية .

5-يقدم السعر الأدوات التحليلية لتقييم وانتقاء إجراءات السياسة الاقتصادية للدولة،وكيفية ممارسة الحكومة لنشاطها اليومي.

6-يمثل السعر طريقة للتفكير حول الاستخدام والكفاءة والفعالية ، لذا يتمتع باستعمالات واسعة في اتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام الموارد.

7-فالسعر له وظيفة تخصيص الموارد ، ومختلف الأشكال والسياسات لتوزيع الدخل الوطني.

8 -يسمح لنا السعر بالتعرف على مدى ارتباط وظيفة السوق الداخلية بالمحددات الخارجية،وعلى شكل تحديد مستوى الأسعار داخل الاقتصاد الوطني ، وتمكننا من إعطاء صورة عن أساليب التسويق والمتاجرة من خلال نماذج متعلقة بأسواق بعض السلع.

9-أصبحت الأسعار تلعب دورا استراتيجيا في السياسة الاقتصادية المنتهجة، وتحرص هذه الأخيرة التعرف على مختلف الآليات التي تحددها (أسعار استهلاكية ، أسعار استثمارية).

لهذا اتجهت الدراسات والأبحاث إلى دراسة العلاقة التبادلية بين العولمة الاقتصادية والسياسة السعرية ،قصد تنمية وتحسين الكفاءة الإنتاجية ،وجعل الاقتصاد الوطني متكاملا بقطاعاته وهياكله مع ما تفرزه العولمة .

بناء على ما سبق جاءت دراستنا للإجابة على التساؤل الآتي : **"ماهي السياسة السعرية المناسبة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في ظل العولمة الاقتصادية في الجزائر"؟**.وبعبارة أخرى : **"ماهو تأثير ا لعولمة الاقتصادية على السياسة السعرية في الجزائر؟"**.انطلاقا من التساؤل الأساسي نتدرج في جملة من التساؤلات الفرعية :

1 -ما هي السياسة السعرية المناسبة للمؤسسة الاقتصادية في اقتصاد مختلط؟

2-ما هي طبيعة السياسة السعرية في اقتصاد مختلط؟

3-لماذا هيمن النظام الاقتصادي الرأسمالي على الاقتصاد العالمي؟

4-ما هي مكونات وأهداف السياسة السعرية في نظام اقتصادي إسلامي؟

5-لماذا سيطرت العولمة على مختلف مجالات الحياة؟

6-ما هو تأثير العولمة الاقتصادية على اقتصاديات الدول الناشئة؟

7-لماذا لجأت الجزائر لإصلاح السياسة السعرية ؟

8-ما هي نتائج إصلاح السياسة السعرية على المستويين الجزئي والكلي؟

9-بناء على المتغيرات الدولية ما هي الإستراتيجية السعرية الملائمة مستقبلا؟

ثانيا: فرضيات البحث : انطلاقا من التساؤلات الآنفة الذكر يمكن صياغة الفرضيات الآتية:

1- الفرضية الرئيسية: يشهد النظام الدولي الراهن ومنذ فترة ليست بالبعيدة (العقدين الأخيرين من القرن العشرين) تحولات هيكلية واسعة النطاق ، اتضحت معالمها وتطورت آلياتها بعد انهيار دول المعسكر

الاشتراكي وهيمنة النظام الرأسمالي القائم على اقتصاد السوق والليبرالية الاقتصادية ،وكانت الاختراعات العلمية المتمثلة بثورة المعلومات والاتصالات وشبكة الانترنيت قد مهدت الطريق أمام الانفتاح الاقتصادي وبداية زوال الدولة الوطنية والسوق الوطنية لتظهر السوق العالمية التي يمهد لها ويدعمها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، ومنظمة التجارة العالمية التي تأسست سنة 1995 ، فالسياسة السعرية في الاقتصاديات المختلطة تأخذ بعين الاعتبار جملة المؤثرات الاقتصادية والاجتماعية النابعة من أدوات العولمة الاقتصادية.

2- **الفرضيات الفرعية** : بناء على الفرضية الرئيسية وبهدف اختبارها وأملا في تحقيقها ميدانيا سوف نطرح مجموعة من الفرضيات الفرعية والمتعلقة بالسياسة السعرية في إطار العولمة الاقتصادية، والتي لها ارتباط مباشر بالسعر والاقتصاد الجزائري، والمتمثلة في:

1- **الفرضية الفرعية الأولى** : إن الاهتمام بالسياسة السعرية يندرج في إطار تطبيق مبادئ العدالة الاجتماعية وتخصيص الموارد الطبيعية وفق خصوصية المجتمع الجزائري..

2- **الفرضية الفرعية الثانية** : في إطار اقتصاد مختلط يلعب السعر دورا أساسيا في تحديد التوازنات الكلية وغيرها .

3- **الفرضية الفرعية الثالثة:** تأثر الاقتصاد الجزائري بالعولمة الاقتصادية في مجال السياسة السعرية ، وخاصة في إطار الاتفاقيات الشراكة الأورومتوسطة أو الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة .

4- **الفرضية الفرعية الرابعة** : إن السعر هو الوجه الحقيقي للنظام الاقتصادي السائد في المجتمع وخاصة النظام الاقتصادي الإسلامي.

5- **الفرضية الفرعية الخامسة** :الإصلاحات الاقتصادية المتتابعة كانت لها نتائج إيجابية على السياسة السعرية.

6- **الفرضية الفرعية السادسة** : تكامل بين مختلف العناصر الأساسية المكونة للسياسة السعرية

7-**الفرضية الفرعية السابعة:** السياسة السعرية تأخذ بعين الاعتبار التطور التكنولوجي والعلمي على المستويين الجزئي والكلي.

8-**الفرضية الفرعية الثامنة:** السياسة السعرية تتماشى ومصالح كل من المنتج والمستهلك.

ثالثا : تحديد موضوع الدراسة: في العقدين الأخيرين من القرن العشرين تركزت معظم الدراسات الاقتصادية حول ظاهرة العولمة والنظام الاقتصادي الجديد ، خصوصا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في أوت 1991 ،وتفكيك دول الإتحاد اليوغسلافي سنة 1993 ،وأحداث 11دسمبر 2001، وغيرها من الوقائع التي طبعت هذه المرحلة في حياة البشرية ، ومالها من تأثير على عناصر السياسة الاقتصادية وبالتحديد السياسة السعرية،باعتبارها الأداة الأساسية المعبرة على مدى فعالية مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني ، والقاعدة الأولية لرسم مختلف السياسات على المديين القصير والمتوسط.

على اعتبار أن للعولمة الاقتصادية تأثيرا مباشرا على السياسة السعرية وتتحكم فيها جملة من الآليات ، وأن المؤسسات الاقتصادية تعتبر أسعار السلع الاستثمارية الوسيلة الوحيدة التي من خلالها ترسم خططها الإنتاجية والاستثمارية والمالية وغيرها (باعتبارها تعبر عن المدخلات من جهة والمخرجات من جهة أخرى). كما أن المستهلك الجزائري يوجه نسبة

كبيرة من ميزانيته إلى السلع الاستهلاكية ، إضافة إلى ذلــك أن الاقتــصاد الجزائري مرتبط بشكل وثيق بالسوق الدولية وبتصدير وحيد متجسدا فــي الطاقة (الغاز والبترول)،وما لأسعار هذه المواد من تأثير على الــسياسة الاقتصادية وبالتحديد السياسة السعرية.

إذن فماهو التأثير المتبادل بين هــذه المتغيــرات (العولمــة والــسياسة السعرية)؟ لماذا لم تعرف أسعار السلع الاستثمارية الاســتقرار المنــشود ؟ لماذا انهارت القدرة الشرائية للمواطنين؟ لماذا أصبح الاقتصاد الوطني غير قادر على تلبية الحاجات الأساسية للمستهلك ؟ لماذا تعطلت آلة الإنتــاج ؟ ماهي أسباب هذه المشاكل والأزمات ....إلخ؟. فمن جراء هذه التساؤلات والاستفسارات حدد الموضوع على النحو الآتي :**سياسة الأسعار في إطار العولمة الاقتصادية ،والاقتصاد الجزائري ميدانا لهذه الدراسة .**

لكي تكون هذه الدراسة أكثر دقة وموضــوعية فــإن مجالهــا تــابع لمتغيرين إثنين هما :

1-متغير الزمن : حيث حددت الفترة الزمنية بالنسبة للسياسة السعرية في الجزائر من بداية الاستقلال1962 إلى نهاية 2004 وهذا راجــع إلــى أن الأولى تعبر عن بداية الدولة الجزائرية المعاصرة (تاريخ الحصول على الاستقلال من الاستعمار الفرنسي) ، أما الثانيــة فتــتحكم فيهــا مــصادر الحصول على الإحصائيات من الهيئــات المختــصة (الــديوان الــوطني للإحصائيات، والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي).

أما موضوع العولمة فكانت بداية الدراسة بالقرن السادس عشر إلى بداية العقد الأول للقرن الواحد والعشرين ،فالأول يرجع كل المفكرين أنه البداية الفعلية لظهور العولمة (ظهور المفكرين الرأسماليين ، وسقوط آخر دولة

إسلامية في الأندلس) وبزوغ فجر الرأسمالية التجارية " النواة الأولى للنظام الرأسمالي المعاصر "، أما الثانية فتجسد فعلا سيطرة العولمة الاقتصادية عن طريق النظام الليبرالي (سقوط جدار برلين في 1989/11/15، وعودة الاستعمار باحتلال العراق وسقوط بغداد في 2003/04/09).

2-متغير المكان (الفضاء): إن دراستنا لموضوع العولمة الاقتصادية يرتكز على ميلادها في الدول الأوروبية وبالتحديد بريطانيا وفرنسا وأسبانيا وإيطاليا من عهد التجاريين و الثورة الصناعية ، إلى النماذج المختلفة للعولمة المعاصرة(أوروبيا ، أمريكيا،يابانيا ، صينيا) ،مع إسقاط تأثيرها على اقتصاديات الدول النامية وبيان حالتين على سبيل المثال (أزمة المكسيك سنة 1994 ،وأزمة دول جنوب شرق آسيا سنة 1997) . أما دراستنا للسياسة السعرية تتحصر في تأثير العولمة على سياسات الأسعار للدول النامية عموما ، والاقتصاد الجزائري خصوصا مرورا بمختلف المراحل التي مرت بها هذه السياسة في الجزائر ، وآفاقها المستقبلية في القرن الواحد والعشرين .

رابعا: أسباب اختيار الموضوع: يرجع اختيارنا لهدا الموضوع نتيجة للأسباب التالية:

1- يعتبر موضوع العولمة من أكثر المواضيع التي لقيت اهتماما بالغا في ميدان الاقتصاد والسياسة والإعلام على المستوى الدولي، خاصة بعد انهيار النظام الاشتراكي وانفراد العالم بقطب واحد تقوده الدول الصناعية الكبرى وعلى رأسها ألمانيا وأمريكا .

2- سعي الكثير من المؤسسات الجزائرية إدخال إصلاحات عميقة ومنه تحسين قدرتها التنافسية، أمام الشركات المتعددة الجنسيات.

3- سعي الدولة الجزائرية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وما سينجر عنه من تحرير تدريجي زمني ونوعي لتجارة السلع والخدمات، وإلغاء إجراءات الدعم للمؤسسات المحلية؛ وبالتالي ستجد المؤسسة الاقتصادية الجزائرية نفسها أمام منافسة أجنبية شرسة تمتاز بثقافة عالمية وبأساليب إدارية جد متطورة .

4- يمكن أن يكون البحث دراسة تحليلية للوضعية الاقتصادية يستفيد منه المعنيون للاستشراف المستقبلي للاقتصاد الجزائري .

5- قد يسفر البحث على توجيه أنظار المسئولين على إعداد السياسة الاقتصادية الجزائرية إلى ضرورة إجراء دراسات وبحوث على تطبيق أنظمة التسيير العالمية التي من شأنها تحسين أداء الاقتصاد الوطني.

6-توقيع الجزائر على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وما ينجر عنه من تحديات تأهيل الاقتصاد الجزائري.

7-الدور الكبير الذي تلعبه الأسعار في تخصيص الموارد وتوجيه النشاطات الاقتصادية.

8- التدهور المتواصل للاقتصاد الوطني (جزئيا بانخفاض متواصل للقدرة الشرائية مع عدم قدرة المؤسسة الجزائرية على تحقيق الأهداف المنوطة بها، كليا عدم التكامل بين القطاعات الاقتصادية الأساسية رغم العديد من الإصلاحات بقوانين وتسميات مختلفة) رغم الإمكانيات المادية والبشرية والعلمية المتوفرة.

9-ندرة الدراسات في مجال تأثير العولمة على السياسة السعرية الجزائرية.

10-اتساع الهوة بين الطبقات الاجتماعية المختلفة ، عالميا بين الدول الغنية والدول الفقيرة، محليا بين طبقات الأثرياء التي فرزتها الإصلاحات الأخيرة

وطبقة المحرومين الذي يزداد عددهم من يـوم لآخر،مـع عـدم مـسايرة الوضعية الاقتصادية لحاجات السكان المتنامية.

خامسا: أهداف الدراسة: بناء على تحديد إشكالية البحث فـإن الغـرض الأساسي لا يخرج في الحقيقة عن كونه محاولة لتحقيق جملة من الأهداف التالية:

1- بلورة أهم الأسس العلمية التي تقوم عليها السياسة السعرية وخاصة في الاقتصاديات التي تمر بمرحلة الانتقال من النظام الاشتراكي إلى اقتـصاد السوق.

2- تحليل أبعاد العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على الاقتصاد الجزائري ومن ثم الوقوف على نقاط القوة وتدعيمها ونقاط الضعف ومعالجتها.

3-معرفة المكونات الرئيسية للسياسة السعرية من جهة ومـدى ارتباطهـا بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لمجموع شرائح المجتمع.

4- اقتراح عدة توصيات على ضوء النتائج التي سيسفر عليهـا البحـث، والتي من شـأنها السماح بتسهيل تطبيق سياسة سعرية مرنة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية خصوصا والاقتصاد الوطني عموما.

5-نطمح من خلال بحثنا هذا إلى إضافة لبنة جديدة إلى مجموع البحـوث والدراسات المتعلقة بالموضوع، كما نأمل أن يكون لغيرنا مـن البـاحثين والدارسين منطلقا لإجراء مزيد من البحوث لتدعيم نقاط القوة وإيجاد حلول للنقاط التي لم نستطع الوصول إليها.

سادسا : الأصول النظرية للبحث والدراسات السابقة:

كان الشغل الرئيسي لعلم الاقتصاد طوال القرن التاسع عشر وفـي كل مكان من العالم تقريبا ،هو ما يعتبر ــ وإلى حد ما مـازال يعتبـر –

القضايا المحورية للموضوع وهي: كيف تحدد الأسعار والأجور والأرباح والفائدة ؟. يضاف إلى ذلك أنه وجهت في تلك السنوات عناية كبيرة لطبيعة النقود ودور الصناعة المصرفية .فالنقود سواء في شكل ذهب أو فضة أو نحاس ، لم تعد مجرد سلعة مؤهلة بوجه خاص لأداء دور الوسيط في تبادل السلع .أما وقد أصبحت تودع في البنوك ، وباتت أوراق النقد تصدر مؤكدة للودائع .ولأن أوراق النقد والودائع تحولت إلى وسيلة للدفع ، فقد نشأت للنقود شخصية ملحوظة خاصة بها .

كان تفسير الأسعار، أو القيمة ، أو تفسير الإيرادات الناشئة عنها ، يعكس اتجاها وحيدا في تلك الفترة ، وهو التحول من الاهتمام بالبائع إلي الاهتمام الأساسي بالمشتري ، ومن الاهتمام الأساسي بالتكلفة إلى الاهتمام بمنفعة المستهلك ،ومن الاهتمام بالعرض إلى الاهتمام بالطلب .وبعد ذلك عندما اقترب القرن التاسع عشر من نهايته، حدثت عودة إلى الاهتمام المتوازن بين الطلب والعرض ،ولاسيما في أعمال ألفريد مارشال (1842-1924) وهو الذي قام بالجمع بين الأفكار السابقة في وحدة واحدة. ومع مارشال فإن مناقشة القيمة والتوزيع والسعر والفرد الذي تعود إليه الإيرادات تأتي إلى الحاضر القريب.كما أن ريكاردو جعل مصدر أو سعر أي سلعة متجددة الإنتاج راجعا إلى التكلفة ، وترجع التكلفة بدورها إلى العمل الذي يحتاج إليه المنتج في ظل الأوضاع الأقل ملائمة للإنتاج ،وأن سعر العمل هو تكلفة الحفاظ على العامل. وكانت أجور العمال بسبب الاندفاع الكبير نحو التوالد تتوازن عند المستوى الذي يكفي للمحافظة على الحياة وما تبقى يذهب ريعا لمالك الأرض،أو على نحو أقل تحديدا كعائد على المنتج أو الرأسمالي .وهناك نقطة أخيرة وأساسية : إن الأجور شأنها شأن جميع

العقود الأخرى ، ينبغي أن تترك للمنافسة العادلة والحرة في السوق ، ولا ينبغي أبدا أن يحكمها تدخل التشريع .وهنا كانت نقطة الانطلاق لمزيد من تطور الأفكار حول السعر وتوزيع العائد منه. من هنا فإن دراسة السعر كانت نقطة الانطلاق لمختلف الاقتصاديين الكلاسيكيين أو المحدثين والمعاصرين (الكنزيين والنقديين والاشتراكيين). إضافة إلى أنه أخذ حيزا كبيرا في الدراسات الاقتصادية الإسلامية على سبيل المثال جاء في كتاب اقتصادنا للأستاذ محمد باقر الصدر أنه في عهد الخلفاء الراشدين أن الحاكم يأمر الولاة بتحديد الأسعار وفقا لمقتضيات العدالة .فقد تحدث الإمام إلى واليه عن التجار ، وأوصاه بهم ، ثم عقب ذلك قائلا :((وأعلم –مع ذلك – أن في كثير منهم ضيقا فاحشا ، وشحا قبيحا ، واحتكارا للمنافع ، وتحكما في البياعات ،وذلك باب مضرة للعامة ، وعيب عن الولاة.فامنع من الاحتكار فإن رسول الله (ص) منع منه .ولكن البيع بيعا سمحا بموازين عدل ، وأسعار لاتجحف بالفريقين في البائع والمبتاع)).ومن الواضح فقهيا أن البائع لا يباح له البيع بأي سعر أحب ،و تمنع الشريعة منعا عاما عن بيع المالك للسلعة بسعر مجحف ، فأمر الإمام بتحديد السعر،ومنع التجار عن البيع بسعر أكبر صادر منه بوصفه ولي الأمر.فهو استعمال لصلاحياته وفقا لمقتضيات العدالة الاجتماعية التي يتبناها الإسلام. أما على مستوى الدراسات السابقة محليا (الجزائر) هناك العديد من الدراسات ومنها على سبيل المثال نجد الدكتور حميد بالي تطرق إلى نظرية السعر وعلاقتها بالتضخم والتنمية في الجزائر في كتابه المعنون: Inflation Et Mal Développement En Algérie إصدار ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر سنة 1993، والعلامة الجزائري مالك بن نبي في كتابه –الأفرو

آسيوي – الصادر في العقد الخامس من القرن العشرين تطـرق للعولمـة بطريقة غير مباشرة متنبئا بسقوط النظام الاشتراكي .كما أن الباحـث تطرق إلى نظرية السعر من خلال دراسة جزئية فـي رسـالة ماجـستير بعنوان : (تحليل آليات أسعار السلع الاستهلاكية الزراعية فـي الجزائـر)، وتأتي دراستنا هذه كمحاولة لدراسة كلية لعلاقة السياسة السعرية بالعولمة الاقتصادية –حالة الجزائر.ويبقى المجال مفتوحا لدراسات مستقبلية متماشية مع الأوضاع الإستشرافية المستقبلية.

سابعا : المنهجية المتبعة في البحث :

إن الحاجة للمعرفة والبحث العلمي اليوم أكثر من أي وقت مضى .فدول العالم الآن في سباق محموم لاكتساب أكبر قدر ممكن من المعرفة الدقيقـة المستمدة من العلوم ، وهذه المعرفة تقود إلى التقدم والرفاهيـة وتـضمن للإنسان التفوق على غيره .وقد تأكد بما لا يدع مجالا للـشك أن المعرفـة العلمية هي مفتاح النجاح للإنسان والدولة العصرية .وما الثـورة العلميـة التكنولوجية التي حصلت في كل من ألمانيا واليابان ،إلا خير مثـال علـى ذلك.إذ فجرت ينابيع العلم والمعرفة وخلقت نهضة اقتصادية متكاملـة فـي مختلف المجالات .ونتيجة لهذه المعرفة المتطورة انتشرت ظاهرة العولمـة في جميع مجالات الحياة (اقتصادية ،إعلامية ، ثقافية ، سياسية)، وعليـه فإن طبيعة دراستنا (العولمة وعلاقتها بالسياسة السعرية)تفرض علينـا الاعتماد على عدة مناهج للبحث العلمي متسلسلة حـسب اسـتعمالها فـي موضوع بحثنا:

1- المنهج الوصفي التحليلي: من خـلال تحليـل الأسـاس النظـري للسياسة السعرية والأنظمة الاقتصادية.

2- المنهج التاريخي:حيث لجأ الباحث لهذا المنهج من خلال الرجوع إلى الجذور التاريخية للعولمة وتطورها عبر تاريخ البشرية مع استقراء كل مرحلة على حدى وتقييمها.

3- المنهج الإحصائي : لإسقاط السياسة السعرية في إطار العولمة الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري استخدم الباحث كل ماهو متوفر من إحصائيات حول الاقتصاد الجزائري مع دراسة عينة حول نتائج الإصلاحات وعلاقتها بالأسعار والقدرة الشرائية وغيرها ، كما كان لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والانضمام للمنظمة العالمية للتجارة موقع في هذه الدراسة وخاصة ماتعلق بالأسعار (استهلاكية، استثمارية)

ثامنا : خطة البحث: بهدف الإلمام بالموضوع بمختلف جوانبه العلمية والعملية ، وحتى تكون الدراسة أكثر شمولية لاقتصاد العالمي عامة والاقتصاد الجزائري بصورة خاصة. قسمت الدراسة إلى ثلاثة أقسام :

1-القسم الأول : السعر في النظرية الاقتصادية : ينقسم إلى أربعة فصول ، يندرج الفصل الأول تحت عنوان مكونات السعر من حيث مفهومه ومكوناته واستخداماته، في الفصل الثاني تناولنا النظام الاقتصادي المختلط حيث قدمنا مفهوما للنظام الاقتصادي، طبيعة ، أهدافه، وظائفه، عناصره ، أسس التمييز بين الأنظمة الاقتصادية ، دور جهاز الأسعار في النظام الاقتصادي ، ثم الاقتصاد المختلط من حيث مفهومه وخصائصه ، والسياسة السعرية المنتهجة في هياكل هذا النوع من الاقتصاديات.أما في الفصل الثالث فتطرقنا إلى النظام الرأسمالي من خلال تعريفه ،المراحل المختلفة التي مربها هذا النظام ، تقديره ،السياسة السعرية في ظل النظام الرأسمالي.وفي الفصل الرابع والأخير تناولنا بشئ من التحليل الاقتصاد

الإسلامي من خلال مفاهيمه المختلفة ، أهميتـــه ، مشروعيته،مـــصادره، مبادئه،وظائفه ، نظام الأسعار في الإسلام.

2-القسم الثاني: تأثير العولمة على السياسة السعرية : ينقسم إلى ثلاثة فصول ، فالفصل الأول تحت عنوان ماهية العولمة : حيث تناولنـــا نـِـشأة العولمة، مفاهيمها المختلفة ، حقيقتها ،أما الفصل الثاني جاء تحت عنـــوان العولمة الاقتصادية : تعريفها ، أنواعها ، أدواتها ،العولمة واســتراتيجيات التنمية.و الفصل الثالث بعنوان آثار العولمة الاقتصادية من خلال تأثيراتها على الاقتصاد العالمي بصورة عامة والاقتصاديات الناشئة بصورة خاصة من خلال إسقاطها على أزمة المكسيك، وأزمة دول جنوب شرق آسيا ،مع تأثيرات العولمة على السياسات السعرية للاقتصاديات الناشئة.

3-القسم الثالث :السياسة السعرية في الجزائر وآفاقها في ظل العولمـــة الاقتصادية : حيث قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول على النحـــو الآتـــي : الفصل الأول بعنوان السياسات السعرية في الجزائر حيث تطرقنا بالبحـــث والتحليل لمختلف مراحل السياسة السعرية من الاستقلال إلى عقد التسعينات من القرن العشرين مع تقييم كل مرحلة على حدى. و الفصل الثاني تحـــت عنوان إصلاح المنظومة السعرية : حيث تطرقنا إلى مفهوم الإصـــلاحات وضروراتها المختلفة ، النظام الجديد للأسعار وآثـــاره علـــى المـــستويين الجزئي والكلي.أما الفصل الثالث فجاء تحت عنوان الإستراتيجية الـــسعرية وآفاقها المستقبلية حيث تطرقنا إلى سياسة الأســـعار فـــي إطـــار اتفاقيـــة الشراكة مع الإتحاد الأوروبي ، موقع السياسة السعرية في ظل الانـــضمام للمنظمة العالمية للتجارة ، وفي الأخير تأثير العولمة على الأسعار بشقيها الاستثماري والاستهلاكي حاضرا.

الخاتمة: حيث تناولنا أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ، وعلى مدى صدق مختلف الفرضيات المقدمة لمعالجة الموضوع ، وأخير تقديم جملة من التوصيات والاقتراحات لإعداد سياسة سعرية مناسبة متماشية مع خصوصية المجتمع الجزائري في ظل العولمة الاقتصادية.

- أثناء إعدادي هذه الدراسة واجهتني صعوبات عديدة متمثلة في نقص المراجع والوثائق ، حيث بذلت مجهودات خاصة للحصول عليها أو استنساخها، إضافة إلى قلة الدراسة الخاصة بالعلاقة بين الأسعار والعولمة.أما الدراسة التطبيقية فقد واجهتني صعوبات في عدم توافر الإحصائيات الدقيقة من جهة ، وعدم تقبل المسئولين وعدم تفهمهم لإمدادنا بالمعلومات الضرورية الخاصة بالموضوع محل الدراسة بسبب الظروف الأمنية التي مرت بها البلاد.

إن هذا الكتاب في الأصل أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية أشرف عليها الأستاذ الدكتور بلالطة مبارك من كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر -فنقدم له ألف شكر وعرفان ، وإلى كل من أرشدنا ونصحنا ووجهنا خلال إعداد هذه الدراسة وإلى كل من استفدنا من دراساتهم وتقييمهم، وفي مقدمتهم الأستاذ الدكتور زعباط عبدالحميد رئيس قسم العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، الأستاذ الدكتور سعدون بوكبوس من جامعة الجزائر. فبارك الله فيهم وجزاهم الله خير الجزاء.

الباحث

ع.خبابه

القسم الأول
السعر في النظرية الاقتصادية

القسم الأول
السعر في النظرية الاقتصادية

لاشك أن مجموعة من الأسئلة تواجهنا في مطلع هذه الدراسة، ما هو النشاط الاقتصادي ؟ما هي مكونات علم الاقتصاد؟.ماهي السياسة السعرية؟

للإجابة على هذه التساؤلات يجدر بنا تبيان مفهوم النشاط الاقتصادي[1] " لتكوين فكرة عن النشاط الاقتصادي يمكنك البدء من المرحلة اليومية التي يقطعها العامل منذ الاستيقاظ في الصباح إلى أن يصل إلى مكان عمله، فلإعداد نفسه يحتاج إلى العديد من المواد التي يستخدمها في الاغتسال وتناول الإفطار الذي يتكون من مواد غذائية بعضها زراعي وبعضها تم تحويله ثم يستعمل وسائل النقل، ثم يصل إلى مكان العمل يجده مجهز بكل الأدوات لتقديم عمله على أحسن وجه .

ابتداء من رحلات العامل تستطيع أن تتبع رحلات أفراد ومجموعات أخرى في المجتمع، وإنما رحلات تتمثل في جهود أثمرت الأدوات والخدمات التي استعان بها العامل في رحلته اليومية، فابتداء من مادة غذائية تناولها في طعام الإفطار بالخبز ، ثم تتصور رحلة الخباز الذي قام بتحويل الدقيق إلى خبز... وهكذا . بل هذه الرحلات إنما تمثل نشاطات يقوم بها أفراد المجتمع لإنتاج ما هو لازم لمعيشتهم.وهي تكون في مجموعها ليس بالنسبة للعامل وإنما بالنسبة للمجتمع لا في دخله

_ (1) دويدار محمد، مبادئ الاقتصاد السياسي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،الجزائر، سنة 1981، ص 7-8.

فحسب،وإنما كذلك في علاقاته بالمجتمعات الأخـرى المكونـة لأجـزاء المجتمع " .

إذا فالنشاط الاقتصادي هو كل نشاط محـوره إنتـاج الخيـرات وتوزيعها واستهلاكها لإشباع مختلف الحاجات والرغبات ،لتجسيد دراسته في علم الاقتصاد : ففي العصور القديمة والقرون الوسطى كانت الدراسات الاقتصادية بدائية، لا تهتم بالنظرة الشاملة للمجموعات السكانية، حيـث أن نشاط الأفراد كان يقتصر على صنع وسائل صيد نـشيطة تـساعده فـي الحصول على الغذاء اليومي، ولأول مرة ظهر مؤلف الاقتصاد الـسياسي على يد دمو كرتيان سنة 1615 (رئيس الحكومة الفرنسية) ، حيث تطرق لدراسة اقتصاد الأمة الفرنسية وأكمل عمله العلمي بمجموعة من النـصائح لفائدة الأمراء والمسئولين عن الملك . إن الاقتصاد يعني بـصفة حرفيـا: التنظيم الجيد للبيت، ليضيف دومو كرتيان صفة الـسياسي لأنـه يـدرس اقتصاد الأمة.عرف الاقتصاد السياسي رواجا كبيرا خلال القـرن الثـامن عشر "الثورة الصناعية"، وظهر جليا في كتابات آدم سميث وغيره. فمـع بداية القرن التاسع عشر زاد تطوره بصورة جليـة وتوسـعت مفاهيمـه ومجلاته ،وإليك تعاريف بعض المفكرين[2]

1-جون ستيوارت ميل : "إن الاقتصاد هو العلم الذي يدرس إنتاج وتوزيع الثروات إذا كان كل من هذا الإنتاج أو من هذا التوزيع مرتبطـان بالطبيعة والبشرية" .

---

2 -شوام بوشامة، مـدخل فـي الاقتـصاد العـام، دار الفكـر للنـشر والتوزيـع، الجزائر،2001، ص (1-2-4-6-7)

2 -**شارل جيل** : يتمثل الاقتصاد السياسي في الموضـوع الـذي يهدف من خلاله الأفراد لإشباع حياتهم المادية التي تـوفر لهـم الرضـى (الراحة والرفاهية).

3 -**فرانسوا بيرو** : "إن الاقتصاد هو الكفاح ضد الندرة".

4-ريمون بار : "إن الاقتصاد السياسي هو علم إدارة الموارد النادرة داخل مجتمع بشري، إنه يدرس الطرق التي يتحلى بها السلوك البشري لمواجهة الضغوط الموجودة بين الرغبات غير المنتهيـة والوسـائل المحـدودة ".

وهذا التعريف العصري يقترب من عدة تعريفات استعملت قـديما ربطت علم الاقتصاد بعلم البحث لإشباع الحاجات أو بعلم دراسـة النـدرة والمبادلة، ومنه فعلم الاقتصاد يهتم بظاهرتين

1-ظاهرة ندرة الموارد التي يرغب الإنسان في الحصول عليها.

2-ظاهرة اجتهاد الإنسان في تحويل هذه الموارد قصد إشباع رغباته .

- إن تطور علم الاقتصاد نتيجة تبلور أفكاره المختلفة ومسايرته التطـور التكنولوجي ، أدى إلى تشعب مجالات استعماله ،ومنه توسعت نظرياتـه بصورة عامة سواء على مستوى الفرد أو على مستوى المجتمع، وبتـالي انقسمت النظرية الاقتصادية إلى قسمين متكاملين:

1-النظرية الاقتصادية الكلية :(Macro-économique : فـرع مـن فروع النظرية الاقتصادية يتناول المواضيع الاقتصادية ذات الحجم الكبير، والتي من شأنها تحديد مستوى الرفاهية الاقتصادية.وتشمل هـذه النظريـة مواضيع مثل الثروة الوطنية والنقود، الدخل الوطني، البطالـة، وأسـعار صرف العملات الأجنبية. فموضوع التحليل الاقتصادي الكلي يهتم بتوزيع الدخل الوطني لجميع أفراد المجتمع داخل التراب الوطني، والبطالة التـي

يتعرض لها أفراد المجتمع ككل داخله ،والأسباب التي أدت إلى زيادة عدد العاطلين عن العمل، وبيان الكيفية التي بواسطتها استطاعت دول أخرى أن تحافظ على نسبة البطالة منخفضة بين عمالها ، كما يتناول معدل التغير الحاصل في المستوى العام لأسعار جميع السلع والخدمات.

2-النظرية الاقتصادية الجزئية : Micro-économique.([1])

فرع من النظرية الاقتصادية يهتم بتحليل سلوك الوحدات الاقتصادية ،وتفسير ما يحتمل أن يكون عليه سلوك المستهلك الفرد أو المشروع الواحد، أو الصناعة الواحدة أو علاقات التشابك بين قطاعات الاقتصاد الوطني والأسعار والتنبؤ بمثل هذا السلوك. فهم صميم اهتمام النظرية الاقتصادية في منظورها الوحدوي ، إضافة إلى الاهتمام بما يتعين أن يكون عليه هذا السلوك، حتى تتحقق الرفاهية الاقتصادية لهذه الوحدات.

*على اعتبار أن السعر هو لب هذه الدراسة الاقتصادية .فإننا في هذا القسم سنتدرج في الإلمام بالسعر في النظرية الاقتصادية ، وفق منهجية علمية وبمفاهيم بسيطة. معتمدين بما هو متوفر من مراجع أكاديمية في هذا المجال. حيث قسمناه إلى أربعة فصول وكل فصل إلى مجموعة من المباحث وكل مبحث مجموعة من المطالب.حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى مكونات السعر من حيث نظريتي الطلب والعرض من جهة والسعر بين النظرية والتطبيق من جهة أخرى، إضافة إلى دراسة السوق بمفاهيمه وأنواعه، والعلاقة بين المؤسسة الاقتصادية والسوق.أما في الفصل الثاني

---

[1]-- د/محمود يونس محمد و د/عبد النعيم محمد مبارك، أسباب علم الاقتصاد، الدار الجامعية"عدم وجود السنة"، ص (23-24)، بتصرف.

فتدرجنا بالدراسة والتحليل للاقتصاد المختلط بدءا بمفهوم النظام الاقتصادي من حيث مفهومة ووظائفه وعناصره وأسس التمييزيين الأنظمة الاقتصادية المختلفة ، وصولا إلى الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد المختلط ،وفي الأخير دراسة السياسة السعرية في هذه الاقتصاديات. والفصل الثالث تحت عنوان النظام الاقتصاد الرأسمالي من حيث تعريفه وعناصره، ومراحله التاريخية المختلفة إضافة إلى تقييمه وبيان السياسة السعرية المنتهجة في هذا النظام.وفي الفصل الرابع والأخير والمعنون بالنظام الاقتصادي الإسلامي من حيث مفاهيمه ومصادره، ومبادئه ، ووظائفه ، وفي الأخير نظام الأسعار في الاقتصاد الإسلامي.

الفصل الأول
مكـونات السعر

تمهيد :

لقد ساد لفترة طويلة اعتقاد مؤداة أن الاقتصاد الجزئي يهتم فقــط بتحليل الأسعار، بينما الاقتصاد الكلي يهتم بتحليل الدخل، غير أن التمييز بين فرعي النظرية الاقتصادية لم يعد مقبولا في الوقت الحاضر، فتحديــد مختلف المداخيل الكلية لخدمات وسائل الإنتاج يرتبط بشكل أو بآخر بتحليل الدخل الوطني، الذي هو في النهاية مجموعة عوائد وسائل الإنتاج خلال فترة حساب الدخل. فتحليل الدخل لا يستطيع أن يهمــل أثــر تحركــات وتغيرات المستوى العام للأسعار بمختلف أنواعها .ومنه يتوجــب معرفــة مكونات السعر، واستخداماته المختلفة، مع إظهار دوره في مختلف الأنظمة الاقتصادية المعاصرة.

المبحث الأول : نظرية الطلب.

المطلب الأول : مفهوم الطلب.

الطلب هو : "مجموع السلع والخدمات التي يكون المتعاملون الاقتصاديون على استعداد لشرائها، لتلبية رغباتهم المختلفة في حدود إمكانياتهم، وعنــد أسعار مختلفة خلال فترة زمنية معينة"([1]) .

---

[1] – .فتح الله ولعلو – مبادئ الاقتصاد السياسي –مدخل للدراســات الاقتــصادية–دار الحداثة بيروت –1981 –ص.516.

أنواع الطلب :يتخذ الطلب عدة أنواع([1]) :

1-الطلب الفردي : يقصد به الكميات المختلفة من السلع التي يكون المستهلك الفرد، على استعداد لشرائها عند الأسعار المختلفة خلال فترة زمنية معينة.

2-طلب المؤسسة : مجموع المواد والخدمات بمختلف أنواعها التي تريد المؤسسة الاقتصادية الحصول عليها للقيام بمختلف النشاطات "إنتاجية، توزيعية، استهلاكية، استثمارية".

3-طلب السوق : مجموع طلب الوحدات الفردية، للتوصل إليه يمكن اتباع إحدى الطريقتين :

أ-الطريقة الأولى : نبدأ من جدول المستهلكين، نقوم بجمع الكميات المختلفة التي يكون المستهلكون الأفراد على استعداد لشرائها عند كل سعر، ويمثل الناتج الكمية التي يطلبها السوق عند هذا السعر.

ب-الطريقة الثانية : وفق هذه الطريقة نجمع منحنيات طلب المستهلكين الأفراد أفقيا للتوصل إلى منحنى طلب السوق.

4 -الطلب الكلي([2]) : مجموع الإنفاق الكلي على السلع والخدمات بالأسعار الجارية، بعبارة أخرى الطلب الكلي هو نفسه إجمالي الناتج الوطني الاسمي. إذ تعتبر التغيرات في حجم الطلب الكلي السبب الرئيسي وراء التغيرات الحاصلة في حجم الناتج الوطني الاسمي، ومستوى البطالة.كما

---

[1] - .محمد دويدار -الاقتصاد السياسي - الشركة الوطنية للنشر والتوزيع - الجزائر.1980 - ص 314

[2] - .ضياء مجيد الموساوي -النظرية الاقتصادية الكلية -ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر-1993 ص20

يعتبر عدم استقرار ه المشكلة الرئيسية في التحليل الاقتصادي الكلي، إذ يؤدي الانخفاض غير المرغوب في الطلب الكلي إلى وجود فجوات تضخمية، ومنه فإن الهدف من السياسات الاقتصادية الكلية تحقيق الاستقرار والتوازن في مستويي الطلب الكلي والعرض الكلي.

المطلب الثاني

العوامل المحددة للطلب "محددات الطلب"

مجموعة من العوامل تحدد الميل إلى الاستهلاك، وتقسم إلى قسمين : معطيات موضوعية، ومعطيات ذاتية "شخصية".

1-عوامل موضوعية : تفرض نفسها على الفرد لتحديد طلبه وهي :

أ-سعر السلعة : إن السعر يلعب دورا بارزا في تحديد الكمية المطلوبة، ففي أغلب الأحوال نتوقع أن ينقص المستهلك من الكمية المطلوبة إذ ما ارتفع السعر.

ب-أسعار السلع الأخرى : يقوم المستهلك بشراء سلع أخرى يستخدمها لإشباع رغباته إضافة إلى السلعة محل الدراسة، فهو يوزع دخله بين هذه السلع جميعا، ومن ثمة فقد يؤثر التغير في أسعار السلع الأخرى على الكمية التي يطلبها المستهلك من السلعة التي تريد تحديد الطلب عليها.

للتعرف على أثر التغيير في أسعار السلع الآخرى على الكمية المطلوبة من السلع محل الدراسة، يتعين التفرقة بين عدة مجموعات من السلع الأخرى:

a-السلعة المكملة للسلعة المطلوبة : يقصد بمكملة أنها في الاستعمال "أي أن إشباع الحاجة يستلزم استعمال الاثنين معا"، فإذا كانت سلعتنا الشاي فإن

السلعة المكملة هي السكر، القلم والورق...الخ.ففي حالة ارتفاع سعر السلعة المكملة يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلعة الأخرى.

b-**السلعة البديلة للسلعة المطلوبة** : أي أن السلعة تحل محل السلعة الأخرى في الاستعمال، فإذا انخفض سعر البن كسلعة بديلة للشاي، فإن ذلك يؤدي إلى نقصان الطلب على الشاي والعكس صحيح.

جـ-دخل المستهلك : العائد الذي يحصل عليه المستهلك سواء في شكل أجره أو ربح، فائدة، ريع.إن ارتفاع الدخل يؤدي إلى تغيير كمي ونوعي في الطلب. فالطلب يكون مقتصر على المواد الغذائية الأولية، وبعض الضروريات الملحة، في حالة الزيادة في الدخل يتحول إلى المواد الصناعية، ثم بالزيادة المتتالية يتحول إلى الخدمات كسلع كمالية.تسمى هذه الظاهرة بقانون إنجل Engel .الذي لاحظ أن نسبة الاستهلاك للمواد الزراعية البسيطة تناقص مع ارتفاع الدخل لصالح المواد الصناعية.

2-عوامل ذاتية ([1]) : مجموعة من العوامل نابعة من ذاتية وميول المستهلك وهي :

أ-**ذوق المستهلك:** إذا ما كان المستهلك يتأثر بالموضة، ذوق العصر "العصرنة"، فإنه يغير من الكمية المطلوبة من السلعة "عادة ما يكون على حساب السلعة الأخرى" حتى ولو بقي دخله وسعر السوق على حاله.

ب-الرؤيا التي يضعها المستهلك لنفسه في الزمان والمكان : فالأفراد عندما يقومون عن وعي أو غير وعي بتحديد ميزانيتهم أي توزيع نفقاتهم. يفكرون ويصنعون لأنفسهم صورة للمستقبل، وهكذا تلعب التنبؤات دورا

---

[1] - فتح الله ولعلو -مرجع سابق ذكره ص518.

أساسيا في مستوى طلبهم، وبالتالي فقد يتنبؤون بارتفاع الأسعار فيقبلون على الأسواق؛ أو بانخفاضها فيوقفون نفقاتهم في انتظار الانخفاض المتوقع للأسعار .فعادة ما تعتمد العائلات على تخمينات ذاتية تؤثر فيها أحداث طبيعية أو اجتماعية.

ج-صعود السلم الاجتماعي : إن رغبة الأفراد في الانتماء إلى مجموعات اجتماعيةعليا تحثهم على الزيادة في الاستهلاك ونمو طلبهم. هذه الرغبة تتجلى في محاولة الأفراد تقليد من يعلوهم دخلا على مستوى الاستهلاك، ولما كان هؤلاء يطمحون إلى الوصول إلى مستويات أرقى من مستوياتهم الحقيقية، فهم يعملون على القيام بنفقات تقترب في قيمتها ومحتواها من نفقات تحصل على مداخيل أكبر من مداخيلهم "ظاهرة المباهاة". إذ بين الاقتصادي الأمريكي "دوسنبري" Dozenbery مدى تأثير ظاهرة التقليد على الطلب، وانتشرت الدراسات حول هذه الظاهرة ومدى تأثيرها على اقتصاديات الدول ذات الاقتصاد المختلط والانتقالي.

د-مستوى الاستهلاك في المرحلة السابقة : بين الاقتصادي "موديكلياني" أن استهلاك الأفراد في فترة معينة تنتج عن استهلاكهم في الفترة التي سبقتهم، فالفرد لا يقبل التنازل عن مستوى استهلاكه السابق، وهذا معناه أن استهلاكنا في الحاضر يتحكم كميا وكيفيا في استهلاكنا مستقبلا.

فالمستهلك مرتبط دائما بماضيه، وينتج ذلك أنه لا يقبل أن ينخفض دخله من جهة وأنه قادر على التمسك بمستوى استهلاكه السابق بانخفاض الدخل الحقيقي، ولو كان ذلك على حساب الادخار مستقبلا.

هـ-العادات والمعتقدات الدينية : إن هذا العامل له تأثير كبير على الطلب، فالعادات الاستهلاكية تختلف في الزمان والمكان. ففي دولة ما

يختلف استهلاك المناطق بعضها عن بعض. كما أن المعتقدات لها دور بارز في الطلب على السلع والخدمات، فالمستهلك المسيحي يختلف عن المستهلك الإسلامي، البوذي ، الهندوسي، وبالتالي كل واحد له طلب مختلف عن الآخر.

و-**نمط توزيع الدخل بين الفئات** : إذا كان هذا النمط متماشيا مع الأغنياء زاد الطلب على بعض السلع التي يستهلكونها، وإذا كان توزيع الدخل يساير المتزوجين على حساب العزاب، أدى إلى زيادة الطلب على سلع الأطفاال والزوجات وغيرها.

المطلب الثالث : دالة الطلب.

1-**مفهوم دالة الطلب** : مما سبق بينا محددات الطلب الرئيسية وهي :

Q : الكمية المطلوبة من السلعة أو الخدمة والتي تعتمد على جملة من العوامل :

R_1 : سعر السلعة أو الخدمة.

R_2 : دخل المستهلك.

$(P_n.......-P_1)$: أسعار السلع الأخرى سواء كانت بديلة أو مكملة.

S : ذوق المستهلك .

ومنه دالة الطلب تعتمد على العوامل السابقة الذكر.

$$Q = F(P_1 - P_n - R - S)$$

إذن فدالة الطلب هي التعبير عن العلاقة التي تربط بين الكمية المطلوبة من سلعة أو خدمة ما، وبين العوامل المحددة لها. فالعلاقة بين الطلب والسعر نقطة الارتكاز في نظرية السعر، إذ يمثل جدول الطلب ومنحنى

الطلب الوسيلتان المستخدمتان لتوضيح العلاقة بين السعر والطلب، معه ثبات المحددات الأخرى "الأذواق-أسعار البدائل والمكملات والدخول".

2- جدول الطلب ([1]) : يعتبر من أهم الإنجازات التي قام بهاألفريد مارشال بخصوص الأساليب المتبعة في نظرية السعر،فهو عبارة عن تركيبية من الأسعار والكميات، إذ توجد أمام كل سعر كمية تعبر عن مقدار السلعة التي تم الحصول عليها عند ذلك السعر. والجدول الموالي يمثل صورة مبسطة لجدول الطلب.

الجدول رقم(1).

جدول الطلب.

السعر(P)	الكمية(Q)
10 وحدة نقدية	1000وحدة
09 وحدة نقدية	2000
08 وحدة نقدية	3000
07 وحدة نقدية	4000

المصدر : دونا لد.س.واتسن،ماري أ.هولمان، نظرية السعر، ترجمة ضياء الموساويO.P.U-1992. ص42

يبين الجدول العلاقة بين متغيرين أي السعر والكمية، فعند مستوى سعر منخفض تزداد الكميات المشتراة في حين تقل هذه الكميات عند مستوى السعر المرتفع، وفي الغالب يطلق على العلاقة العكسية بين السعر

[1] - دونالد .س واتسن - ماري هولمان - نظرية السعر واستخداماتها .ترجمة ضياء الموسوي -ديوان المطبوعات الجامعية -الجزائر.سنة 1992. ص(42-43).

والكمية اسم قانون الطلب، ويستند هذا القانون إلى منطق راسخ "نظرية سلوك المستهلك"، كما تم تقرير هذا القانون بالبحوث المتعددة.

3-منحنى الطلب : رسم بياني يبين العلاقة بين السعر والكمية المطلوبة، اعتمادا على جدول الطلب، وتستخدم عبارة منحنى الطلب حتى وإن أخذ منحنى الطلب خطا مستقيما، ويتحدد من أعلى اليسار على اليمين حيث يكون سالب الميل.تستخدمه النظرية الاقتصادية منحنيات الطلب كوسائل توضيحية ملائمة لتوضيح الفكرة التي تتضمنها العلاقات الاقتصادية بشكل سريع ودقيق.

4-تغيرات الطلب : يقصد به حصول تغير عام في جدول الطلب، ويمثل هذا التغير تحولا في منحنى الطلب، فعند ازدياد الطلب تزداد الكميات المناظرة لكل مستوى من مستويات الأسعار، وبعبارة أخرى عند ازدياد الطلب يصبح المشترون على استعداد للشراء بسعر أعلى من السابق لأي كمية معينة. هناك جملة من الأسباب تؤدي إلى الزيادة والانخفاض في الطلب كما هو مبين في الجدول الآتي :

جدول رقم (2): أسباب تغير الطلب.

زيادة الطلب	انخفاض الطلب
-زيادة قوة الرغبة لدى المستهلك	-انخفاض قوة الرغبة لدى المستهلك
-ارتفاع دخل المستهلك	-انخفاض دخل المستهلك
-ارتفاع أسعار البدائل	-انخفاض أسعار البدائل
-انخفاض أسعار المكملة	-ارتفاع أسعار السلع المكملة

المصدر : دونا لد.س.واتسن،ماري أ.هولمان، نظرية السعر واستخداماتها، ترجمة ضياء الموساويO.P.U-1992. ص48

5-استثناءات قانون الطلب :هناك عدة استثناءات هي :

أ-الاستهلاك لغرض التباهي : يعود اكتشافه إلى الناقد الاجتماعي "ثورستين فيلين" إذا كان مقياس حصول المستهلكين على السلعة يعتمد كليا على سعرها، وإذا لم يوجد شيء آخر من شأنه التأثير على المستهلك، عندئذ سيقدم المشترون على شراء كمية أقل عند مستوى سعرمنخفض، وكمية أكبر عند مستوى سعر أعلى، وعلى سبيل المثال مادة الماس" وهنا يعبر منحنى الطلب عن طلب المستهلك وليس طلب الصناعة".

ب-قانون جيفن : حيث لاحظ أن الزيادة في سعر الخبز دعت ذوي الدخول الضعيفة.في بداية القرن التاسع عشر إلى شراء المزيد من هذه المادة وليس القليل منه، لأن هؤلاء المستهلكين يعتمدون على الخبز كمادة أساسية في تغذيتهم، فارتفاع سعر الخبز يستوجب منهم إنفاق المزيد من النقود للحصول على نفس الكمية من الخبز، عندئذ لن يكون مقدورهم شراء

نفس كمية اللحم التي كان باستطاعتهم الحصول عليها قبل ارتفـاع سـعر الخبز ، و لتغطية حاجتهم إلى الطعام عليهم شراء المزيد من الخبز عنـد مستويات الأسعار العليا. كما أن هناك استثناءات أخرى لقانون الطلب، إلا أنها ظاهرية وليست حقيقية "خاصة وليست عامة".وكمثال على ذلك سـعر البنزين المحلي أثناء فترة الحرب، إذ عندما يلاحظ أصـحاب الـسيارات الفخمة حصول انخفاض في سعر البنزين، عندئذ قـد يتوقعـون حـصول انخفاض أكبر في سعره، وبهذا لا يقدمون على شراء البنزين إن وجـدت كميات كافية لسياراتهم لأيام قلائل ، بل ينتظرون حتى يحصل الانخفاض المتوقع في سعر البنزين، وبهذا يصبح المستهلكون للبنزين مقيدون لأيـام قلائل بتوقعاتهم للأسعار، فتتحول منحنيات طلبهم إلى اليسار نتيجة توقعهم حصول انخفاض في السعر، والعكس بالعكس عنـد مـستويات الأسـعار المرتفعة.

المطلب الرابع
المرونة واستعمالاتها

اصطلاح المرونة "élasticité" الشائع الاستخدام في المجالات الاقتصادية هو أصلا اصطلاحا رياضي.وعندما اكتشف الاقتصاديون نفعـه الهائـل بالنسبة لهم استعاروه وطبقـوه فـي الكثيـر مـن دراسـاتهم النظريـة والتطبيقية.فالمرونة من الناحية الرياضية : أداة لقياس التغيير النسبي بـين متغيرين إحداهما تابع والآخر مستقل إذا كانت الدالة $y = F(n)$

فإن المرونة Eأي :

$$E = \frac{\Delta Y}{Y} / \frac{\Delta x}{X}$$

$$E = \frac{\Delta Y}{\Delta X} . \frac{X}{Y}$$

1-مرونة الطلب[1]: يعتبر الاقتصادي ألفريد مارشال أول من تكلم عن المرونة السعرية في إطار واضح، فعرفها بأنها عبارة عن نسبة التغير النسبي في الكمية المطلوبة إلى التغير النسبي في السعر.

ومنه فإن مرونة طلب السعر : $$E_p = \frac{\frac{\Delta Q}{Q}}{\frac{\Delta p}{p}} = \frac{\Delta Q}{\Delta P} \cdot \frac{P}{Q}$$

كما علم أن هناك علاقة عكسية بين الكمية المطلوبة من سلعة ما وبين سعرها.أي أن اتجاه تغير الكمية المطلوبة يكون دائما في الأحوال العادية عكس اتجاه تغير السعر أي أن قيمة مرونة الطلب السعرية سالبة.

2-حالات المرونة : تأخذ المرونة عدة حالات :

أ-منحنى طلب عديم المرونة $E_p = 0$

ب-طلب تام أولا نهائي المرونة $E_p = \infty$

جـ-الطلب متكافئ المرونة $E_p = 1$

د-الطلب قليل المرونة $0 \prec E_p \prec 1$

هـ-طلب كبير المرونة $1 \prec E_p \prec \infty$

3-الأهمية العملية لمرونة الطلب[2] :هناك من الأمثلة العديدة تدل على أهمية فكرة المرونة في التحليل الاقتصادي :

1-لو أن أحد المحتكرين قد تمكن من السيطرة على سوق سلعة ضرورية لا غنى عنها ،ففي وسع هذا المحتكر أن يفيد من أن مرونة الطلب على

---

1 - .محمود يونس محمد – د.عبد المنعم محمد مبارك-مرجع سابق ذكره ص.117

2 - دونالد .س واتسن – ماري هولمان – مرجع سابق ذكره . ص(63-64).

سلعته قليلة، إذ يستطيع رفع سعرها في السوق دون أن يخشى من النقص الكبير في الكمية المطلوبة منها، بمعنى أن النقص في هذه الكمية يكون بنسبة أقل من نسبة ارتفاع السعر، وهنا يحقق المحتكر أرباحا كبيرة.أما في ظروف المنافسة فلو أرادت أي مؤسسة فردية في صناعة معينة أن ترفع سعر السلعة ولو كان ذلك بنسبة طفيفة، لأدى ذلك إلى إحجام المشترين عن شراء السلعة التي تنتجها هذه المؤسسة والاستعاضة عنها بمنتجات المؤسسات الأخرى المنافسة لها .

2-عند رسم السياسة الضريبية يراعي في ذلك فرض الضريبة غير المباشرة على تلك السلعة التي يكون الطلب عليها قليل المرونة، فمن المعلوم أن الضريبة غير المباشرة ترفع من سعر السلعة بالنسبة للمستهلك، وارتفاع السعر لابد أن يحدث أثره في الكمية المطلوبة من هذه السلعة، ومن ثم إذا كان الطلب على السلعة مرنا، كان فرض الضريبة مؤديا إلى نقص الكمية المطلوبة بنسبة ارتفاع السعر، وعلى ذلك تتضاءل حصيلة الضريبة. ، أما إذا كان الطلب على السلعة قليل المرونة، فإن ارتفاع سعرها نتيجة لفرض الضريبة عليها سيؤدي إلى نقص الكمية المطلوبة نسبة أقل من نسبة ارتفاع السعر.

3-إن درجة مرونة الطلب وثيقة الصلة بالتقدم الفني وبطالة العمال، إذ لو كان الطلب على سلعة ما كبير المرونة، وحدث التقدم الفني في الصناعة التي تقوم على إنتاج هذه السلعة، فإن مؤدي ذلك هو النقص في نفقة إنتاجها، مما يؤدي بدوره عاجلا أم آجلا إلى انخفاض سعرها وهذا الانخفاض في السعر سيؤدي إلى الزيادة في الكمية المطلوبة من هذه السلعة بنسبة اكبر من نسبة انخفاض السعر، إلا أن الزيادة في الكمية

المطلوبة ستقضي بدورها إلى التوسع في إنتاج السلعة وزيادة الطلب على الأيدي العاملة التي تساهم في إنتاجها.ومن ثمة فإن مشكلات البطالة الفنية الملتزمة على التقدم التكنولوجي لا تنشأ بدرجة ملحوظة في الصناعة التي يكون الطلب على منتجاتها كبير المرونة،في بداية الأمر فإنهـا تتلاشـى عندما يحدث التوسع في الإنتاج نتيجة للتوسع في الطلب علـى منتجـات الصناعة.أما إذا كان الطلب على منتجات الصناعة قليل المرونة، وحـدث التقدم الفني فيها وإحلال الآلات محل العمال نتيجة لذلك، فإن النقص فـي تكاليف الإنتاج سيؤدي إلى انخفاض السعر، وبدوره إلى الزيادة في الكمية المطلوبة، ولكن اقل من نسبة انخفاض السعر، وهنا يصبح التوسع في إنتاج السلع في أضيق الحدود مما لا يفضي في النهاية إلى تشغيل الأيدي العاملة التي سبقت أن تعطلت نتيجة لإحراز التقدم الفني، وهكذا تنـشأ مـشكلات البطالة .

خلاصة لما سبق ذكره يعتبر الإلمام بالمرونة مهما عند اتخـاذ قـرارات التسعير في الأعمال التجارية أو السياسات الاقتصادية، وكذلك عند تنفيـذ وتقييم السياسات التي تؤثر على الأسعار.

المبحـــث الثاني
نظرية العرض
المطلب الأول
مفهوم العرض

الكمية التي يكون البائع "المنتج" مستعد لبيعها عند سعر معين وفـــي فتـــرة زمنية معينة، ومنه فقد تختلف الكمية المعروضة عن الكمية المنتجة لعـــدة أسباب لعل أهمها ([1]) :

1-قد يتلف جزء من الإنتاج "خصوصا الزراعي" قبل عرضه في السوق بفضل العوامل الطبيعية المختلفة.

2-قد يكون المنتج نفسه يتجنب بيع جزء من الكمية المنتجة ويخصـــصه للاستهلاك الذاتي.

3- قد يكون المنتج يخزن جزء من إنتاجه وعدم عرضـــه فـــي الـــسوق اعتقادا منه أن السعر السائد خلال تلك الفترة غير موافق، وعلى أمـــل أن يقوم بإعادة عرض هذا الجزء المخزون فيما بعد عندما ترتفع الأسعار.

كذلك فالكمية المعروضة ليست المبيعات الفعلية فقد يكون المنتج مـــستعدا لعرض وبيع كمية معينة ولكنه لا يستطيع فعلا تحقيق ذلك، حيث أن الكمية المعروضة هي كمية متوقعة، أما المبيعات فهي كمية محققة.

*مما سبق يتضح أن البائع أو العارض يختلف عن المنتج بمعنى أن البائع لا يشترط أن يكون منتجا والعكس صحيح.إضافة إلى أن دوافع ومحددات الإنتاج تختلف عن دوافع ومحددات العرض.

---

[1] - .فتح الله ولعلو – مرجع سابق ذكره–ص.520

المطلب الثاني
العوامل المحددة للعرض

إن الكمية المعروضة من أية خدمة أو سلعة خلال فترة زمنية تعتمد على عدة عوامل أهمها :

1-سعر السلعة أو الخدمة نفسها : بديهيا أن العلاقة طر دية بين الكمية المعروضة، من السلعة وسعرها، فكلما ارتفع سعر السلعة تصبح أكثر ربحية من وجهة نظر المؤسسة الاقتصادية، وبالتالي ترغب دائما في عرض كمية أكبر من ذي قبل والعكس صحيح.

2-أسعار السلع والخدمات الأخرى : منطقيا توجد علاقة عكسية بين الكمية المعروضة من السلعة وأسعار السلع والخدمات الأخرى.فكلما انخفضت أسعار السلع الأخرى تبدوا السلعة الأصلية أكثر جاذبية من وجهة نظر بائعها"بل من وجهة نظر المؤسسات الاقتصادية التي تبيع السلع الأخرى".فيزيد العرض عليها والعكس صحيح.

3-تكاليف الإنتاج "أسعار عوامل الإنتاج" : تتكون بالأساس من مجموع النفقات التي ينفقها المنتج عند قيامه بعملية الإنتاج، وتعتبر التكاليف من العناصر الأساسية التي يجب عليه القيام بدراستها وتقدير قيمتها. لكي تحدد استراتيجيه إنتاجه"تحليل التكاليف بصورة دقيقة وعلمية مع مقارنتها بالإيرادات المتوقعة أي دراسة الحساب الاقتصادي"، ويتم تحليل التكاليف حسب منهجين متعارف عليهما ([1]) :

---

[1] - فتح الله ولعلو – مرجع سابق ذكره . ص.521

أ-المنهج الأول(المحاسبة التحليلية) : تقسم تكاليف الإنتاج حسب هذا المنهج إلى قسمين :

A-**التكاليف الثابتة "الإجبارية"** : مجموعة التكاليف الإلزامية والتي لا ترتبط بكمية الإنتاج بقدر ما ترتبط بوجود المؤسسة، بمعنى أن هذه التكاليف تكون موجودة مهما كان مستوى الإنتاج ومن أمثلتها : تكاليف الإيجار، التأمين، الاهتلاك، أجور العمال الإداريين.

B-**التكاليف المتغيرة** : مجموعة النفقات المرتبطة بعملية الإنتاج مثل أجور العمال في الحقل الإنتاجي والمواد الأولية، والطاقة المستعملة في الإنتاج .ولقد بين ريكاردو في قانون الغلة والمردود غير المتناسب"الغلة المتناقصة" أن هذه التكاليف ترتفع في مرحلة أولى بشكل اقل تناسقا مع ارتفاع الإنتاج ثم تتزايد في مرحلة ثانية بشكل أكثر تناسبا من ارتفاع الإنتاج.

ب-المنهج الثاني "التحليل الاقتصادي" : تقسم التكاليف وفق هذا المنهج إلى :

A-**التكاليف الكلية** : مجموع النفقات التي يقوم بها المنتج وتشتمل على التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة، ومعنى ذلك أن التكاليف الكلية تساوى التكاليف الثابتة عندما يساوى الإنتاج الصفر.فالتكاليف الكلية تمر بمرحلة ارتفاع تراجعي ثم مرحلة ارتفاع تصاعدي لأنها تحتوى على التكاليف المتغيرة.

B-**التكاليف المتوسطة** : وهي التكاليف المتعلقة بوحدة من وحدات الإنتاج أي أنها تساوي معدل مجموع التكاليف إلى عدد الوحدات المنتجة.

إن قانون المردود المتزايد والمتناقص يظهر منحنى التكلفة المتوسطة ينحدر في المرحلة الأولى ثم يمر بحد أدنى ويرتفع بعد ذلك.

C-**التكاليف الحدية "الهامشية"** : النفقات الإضافية بسبب إنتاج وحدة إضافية، وهي بطبيعة الحال لا تشتمل إلا على التكاليف المتغيرة لأنها الوحيدة التي تتزايد عند ارتفاع الإنتاج، وهي كالتكاليف المتوسطة تنخفض وتمر من حد أدنى ثم ترتفع بعد ذلك.

إن اعتماد دور قانون المردود غير المتناسب في نظرية التكاليف، جاء نتيجة لاجتهادات الكلاسيكيين والحديين، ولعل هذه الاجتهادات كانت تطابق الواقع الاقتصادي الذي عايشوه والمتسم بمستوى تكنولوجي بسيط.أما في الاقتصاد المعاصر فقد بين بعض الباحثين أن مردود الإنتاج يبقى ثابتا.

4-**المستوى التكنولوجي** : تعرف التكنولوجيا على أنها تطبيق النظرية العلمية في الواقع العلمي للحصول على نتيجة معينة في مكان وزمان معينين. بديهيا مع بقاء العوامل الأخرى على حالها توجد علاقة طردية بين الكمية المعروضة من السلعة ومستوى الفن التكنولوجي المطبق في العملية الإنتاجية، فكلما ارتقى المستوى التكنولوجي وتطورت المعارف التكنولوجية المستخدمة في عمليات الإنتاج، تقل التكاليف ، وبالتالي تزيد الكمية المعروضة والعكس صحيح.

المطلب الثالث
دالة العرض

يمكن إيضاح هذه العلاقة الطردية بين الأسعار والكميات المعروضة من سلعة ما برسم منحنى عرض لها. وينحدر منحنى العرض

إلى أعلى، ومن اليسار إلى اليمين ويلاحظ هنا أنه كلما ارتفع سعر سلعة ما كان ذلك مدعاة إلى أن يلجأ المزارعون إلى زيادة رقعة الأرض المزروعة من هذه السلعة على حساب المحاصيل الأخرى، كما أنه يكون في وسعهم أن يتحملوا نفقة الزيادة في المخصبات الزراعية، وفي الآلات وفي زراعة الأرض الأقل خصوبة وتؤدي هذه العوامل متجمعة إلى زيادة إنتاج وبيع السلعة كلما ارتفع سعرها في السوق.ويلاحظ أيضا أنه على طول منحنى العرض المنحدر إلى أعلى فإن الزيادة في الكمية المعروضة تتجاوب مع الزيادة في السعر، وهذا على النقيض من منحنى الطلب المنحدر إلى أسفل إذ يتضمن هذا الانحدار السفلي زيادة الكمية المطلوبة مع انخفاض السعر أو نقص الكمية المطلوبة مع ارتفاع السعر، ومن ثم فإن التغيرات في السعر والكمية، من ناحية العرض تتجه عادة وجهة واحدة، ولهذا السبب فبينما نجد مرونة الطلب ذات علاقة سالبة دائما فإن مرونة العرض ذات علاقة موجبة دائما.كما أننا نجد انحدار منحنى الطلب انحدار سالب في حين انحدار العرض انحدار موجب.

مرونة العرض:

نستطيع بطريقة هندسية بسيطة أن نعرف على الفور ما إذا كان منحنى العرض عند أية نقطة كبير المرونة أو قليل المرونة، أو مرونة مساوية للوحدة، فكل ما يجب أن نفعله هو أن نرسم مماسا للمنحنى عند النقطة التي يراد معرفة المرونة عنها، فإذا كان المماس يعبر بنقطة تقابل المحورين الرأسي والأفقي كانت مرونة المنحنى عند نقطة التماس معادلة للوحدة، أما إذا المماس يقطع المحور الرأسي (محور السعر) كانت المرونة

كبيرة، وأما إذا كان المماس يقطع المحور الأفقي (محور الكمية) كانت المرونة قليلة.

المبحث الثالث

السعر بين النظرية والتطبيق

المطلب الأول

المفاهيم المختلفة للسعر

1- تعريف السعر: إن المنفعة التي يحصل عليها المستهلك من شراء سلعة أو خدمة، يتم ترجمتها لقيمة معينة تدفع للمؤسسة في شكل سعر يدفعه المستهلك مقابلا لهذه المنفعة، وعليه يمكن التعبير عن السعر بأنه القيمة المعطاة لسلعة أو خدمة معينة يتم التعبير عنها في شكل نقدي.

ونظرا لعوامل متعددة كالتنوع في السلع وقانون العرض و الطلب تجعل السعر متعرض للتغيير لمواجهة المنافسة.من هذا المنطلق تعددت التعاريف للسعر وإليك بعضا منها على سبيل المثال:

1 - "السعر هو ما يدفعه المشتري للبائع مقابل السلعة أو الخدمة أوالمنفعة التي يشتريها، وقد يكون هذا المشتري هو المستهلك النهائي، أو قد يكون احد الوسطاء الذين يتعاملون مع المنتج أو مع بعضهم البعض"([1])

2- "السعر الفعلي هو ذلك المقدار الذي يكون أحد الأطراف المبادلة مستعدا لدفعه حتى يحصل بالمقابلة على شئ ذي قيمة من طرف الآخر"([2])

---

[1] - فهد سليم الخطيب ، محمد سليمان العواد -مبادئ التسويق مفاهيم أساسية -دار الفكر للنشر والتوزيع الأردن ط1 ، سنة 2002، ص06

[2] - إسماعيل السيد : التسويق ، الدار الجامعية الإسكندرية سنة 1999 ص417

3- "السعر كمية من النقود اللازمة مبادلتها مع مزيج من صفات السلعة المادية و النفسية و الخدمات المرتبطة بها"([1]).

4- "التسعير هو عملية وضع قيمة نقدية أو عينية لسلعة أو خدمة يمكن استخدامها لتلبية حاجة معنية ، و تتضمن هذه القيمة غالبا تكاليف تصنيع و بيع السلعة مضافا إليها هامش محدد من الربح، مع الإشارة إلى أن هناك عوامل متعددة تؤثر على هذا السعر كالمنافسة، العرض و الطلب، قيمة الاستخدام ...الخ"([2]).

من التعاريف السابقة يمكن الوصول إلى تعريف شامل للسعر: المبلغ النقدي الذي يكون الشخص(طبيعيا ، معنويا) المستهلك أو المؤسسة مستعد لدفعه مقابل الحصول على سلعة أو خدمة معينة في مكان وزمان معينين.

2-أهمية السعر: إن أهمية السعر لا يستمد تأثيره من الأداء الكلي للمؤسسة بل يتعدى ليشمل الاقتصاد الوطني برمته،ومنه يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

- إن السعر يمكن تغييره وتعديله بسرعة كلما دعت الضرورة لذلك، فهي سمة يمتاز بها عن بقية عناصر المزيج التسويقي،حيث أن النقصان في السلع يلازمه تعديل مناسب في التكلفة بالانخفاض وهذا مايؤثر على مردودية المؤسسة.

---

[1] - طارق الحاج وآخرون (التسويق من المنتج إلى المستهلك) دار الصفاء للنشر والتوزيع الأردن ،ط2 سنة 1997 ، ص 117.

[2]- بيان هاني حرب ،(مبادئ التسويق) مؤسسة الوارق للنشر والتوزيع الأردن ط1 سنة 2001 ص 162.

- يلعب السعر دورا هاما في التأثير على سلوك المستهلك ودفعه للشراء، حيث يؤثر على الطلب بالزيادة عند انخفاضه وبالنقصان في حالة ارتفاعه.
- يمكن اعتبارالسعر أسلوب منافسة في سوق المنتج، مع الأخذ في الحسبان جانب الحيطة و الحذر.
- يعتبر السعر معيارا هاما في تحديد الربح لأنه يعود على المؤسسة في شكل إيراد، فهناك علاقة وطيدة بين سعر السلعة والأرباح المنتظرة، فأي تعديل في السعر بالنقصان او بالزيادة سيكون له تأثير مباشرة على عوائد المؤسسة.
- يلعب السعر دورا اقتصاديا هاما عن طريق توزيع السلع و الخدمات تبعا لظروف الطلب والعرض، وتزداد أهميته في مستويات مدا خيل الأفراد المنخفضة، حيث يسعون إلى الحصول" على اكبر كمية من السلع و الخدمات في ظل دخلهم المحدود"
- يعد السعر عامل كمي يسهل ملاحظته من طرف المستهلك عند التغيير فيه على خلاف العوامل الأخرى للنوعية كالجودة، و الخدمات المقدمة.
- يوضح السعر العلاقة بين العرض و الطلب الذي تتوقف عليه المرونة السعرية للسلعة(كما بيننا سابقا).
- عند اتخاذ قرار التسعير يجب الأخذ بعين الاعتبار القوانين والتشريعات و المراسيم الحكومية التي قد تتدخل في عملية التسعير للحد من تغالي المنتجين وجشع الموزعين .

المطلب الثاني
نظرية القيمة([1])

لقد كانت نظرية السعر تمثل مركز الثقل عند الاقتصاديين وقد أطلق عليها نظرية القيمة، و لعبت دورا رئيسيا كأحد الأسس الفكرية للحرية الاقتصادية، واحتلت الصدارة في النقاشات الدائرة حول الأنظمة الاقتصادية نظرا للأهمية التي يكتسيها السعر باعتباره يفيد التقويم والتقدير لقيمة سلعة عند مقارنتها بسلعة أخرى، فهو إذن واسطة بين شيئين يراد المبادلة بينهما.

إن دراسة القيمة تؤدي إلى معرفة العناصر أو العوامل التي تؤدي إلى قيمة الأشياء، وفي هذا الصدد ظهرت عدة نظريات وآراء هي:

أ-نظريات القيمة المبنية على كمية الإنتاج.

ب-نظريات القيمة المبنية على المنفعة.

جـ-نظريات القيمة المبنية على القيمة التبادلية.

أ-نظريات القيمة المبنية على كمية الإنتاج : تعود هذه النظريات إلى المدرسة الكلاسيكية التي ظهرت في بريطانيا في أواخر القرن الثامن عشر، فاعتبرها كل الاقتصاديين الفكر الأساسي للثورة الصناعية والمعبر عن الاتجاه الليبرالي الذي ساد في هذه الفترة التاريخية.إذ اعتبروا أن قيمة السلعة تتحدد بكلفة الإنتاج، وفي هذا الصدد ظهر مذهبان :

---

[1] - .محمد نسيم بساطة –الاقتصاد السياسي –مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية جامعة حلب –1965 ص.278.

1 -**المذهب الكلاسيكي** : إن هذا المذهب ميز بين مفهومين، يقر بوجود قيمتين للأشياء، إحداهما قيمة الاستعمال والأخرى قيمة التبادل.وأن قيمة الاستعمال هي التي يعطيها حائز الشيء على ما يحوزه، فهي في الحقيقة تقابل المنفعة التي ينتظرها الحائز على الشيء من وراء حيازه له.أما قيمة التبادل فهي القيمة التي ينالها أي شيء من السوق، فهي تقدر بكمية الشيء الآخر الذي تتم المبادلة بينهما.

لقد عولجت القيمة بهذه الطريقة بافتراضات محددة:

- حيث اعتبرت الأرزاق الممكن إنتاجها دون قيد أو شرط وفي السوق طبيعية، حيث تتوازن الكمية المعروضة مع الكمية المطلوبة.

- فالقيمة في نظرهم تتألف من مجموعة من العناصر هي : كلفة أجور العمال،مقدار الأرباح الممنوحة لرأس المال المشترك في إنتاج السلعة نستخلص من عرضنا لعناصر هذه النظرية ما يلي :

1- أنها تعيد السلعة إلى عنصرين وحيدين هما :رأس المال والعمل.

2 -إنها تفسر الموضوع في حالة وحيدة بالنسبة إلى السلع القابلة للإنتاج من جديد، دون السلع المنتجة سابقا، ومن غير الممكن إنتاجها من جديد.كما تدرس حالة وحيدة للسوق المتوازنة بين العرض والطلب وهي حالة خاصة أيضا.

2-**المذهب الماركسي** : يتميز هذا المذهب بما يلي :

1-يؤكد نهائيا بأن التكاليف تعتمد نهائيا على وحدة العمل.

2-إنها تعتبر العمل من وجهة كميته فقط دون اعتبار القيمة الجوهرية.فقد بين ماركس بأن أساس القيمة هو كمية العمل الضروري اجتماعيا لإنتاج الشيء، وهي كمية تقاس بساعات العمل .فالسلع جميعا

ليست سوى عملا بشريا متبلورا والقيمة إذ هي كمية العمل، أي عدد الساعات التي استغرقها العمال لإنتاج السلعة.وأعطى للعمل المختص مقدارا أكبر من العمل البسيط، وحدد الزمن اللازم لإنتاج السلعة بأنه الزمن الضروري اجتماعيا، أي مدة العمل الضروري للإنتاج ضمن الظروف الاجتماعية والمالية مع الأخذ بعين الاعتبار المهارة وحسن الأداء.

ب-نظريات القيمة المبنية على المنفعة "الحديين" : منذ مطلع القرن التاسع عشر حاول بعض الاقتصاديين شرح نظرية القيمة بفكرة المنفعة، فلاحظوا أنه إذا كان للسلع قيمة فإنما هي بسبب أنها نافعة أي أنها تقوم بتلبية حاجات معينة،فتكون لها قيمة أكبر بمقدار ما يكون لها نفع أكبر.وإذا زالت تلك المنفعة فالقيمة تتلاشى بالمقابل.فقد بينوا أن المنفعة تختلف من شيء لآخر، إذ يلاحظ أن الكأس الأول من الماء الذي يتناوله الفرد العطشان ذو منفعة كبيرة، أما الكأس الثاني فهو حتما أقل منفعة من الكأس الأول، وهكذا بالنسبة للكأس الثالث حيث يكون أقل منفعة من الثاني، وهكذا تقل المنفعة كلما وصلنا إلى الكأس الأخير.كما أنهم لاحظوا أن القيمة لا تعتمد على المنفعة الكلية بل على المنفعة الحدية أو النهائية التي تنتج عن السلعة الأخيرة.

جـ-نظريات القيمة المبنية على القيمة التبادلية : من خلال الانتقادات الموجهة لنظرية القيمة المبنية على الكلفة وحدها أو على المنفعة الحدية، حاول المجددون "مدرسة كمبريدج" بقيادة "ألفريد مارشال" التوفيق بين فكرة الكلفة وفكرة المنفعة على السواء، إذن فالقيمة التبادلية للسلعة تحدد وفق عنصرين مجتمعين :

الأول هو الكلفة الإنتاجية وثانيها هو النفع النهائي.وأن تغيير كل منهما يؤثر على القيمة، كما أنه ليس من الضروري أن يتحرك العنصران مع البعض، بل قد يتحرك كل واحد باتجاه.وتنتج القيمة من حصيلة حركة كليهما.إن عنصري الكلفة والمنفعة هما من طبيعة واحدة في الأصل، لأن الكلفة هي نفسها منفعة سلبية أو تنازل عن منفعة في سبيل بديلة عنهما؛ فالطبيعة والعمل لهما كمية محدودة أي أن استعمالها من ناحية يؤدي إلى استبعاد استعمالها من ناحية أخرى.وبالتالي إعطائها منفعة الشيء الناتج من غير أن تفقد نفعا آخر، لهذا فإن الكلفة تعتبر تضحية بالمنفعة، وبهذا التحليل نصل إلى أن التكلفة والمنفعة هما ركيزتا نظرية القيمة.

- إذن من خلال هذه النظريات نستنتج أن أسعار السلع والخدمات تختلف عن بعضها البعض حسب قيمتها.

المطلب الثالث
استخدامات نظرية السعر

من أهم استعمالات السعر، استخدامه لمعرفة سير الاقتصاد. فالاقتصاد الوطني لأي دولة يتكون من مجموعة من المشاريع العامة والخاصة.والاتجاه المعاصر هو الاتجاه نحو القطاع الخاص في جميع الدول، وبالتالي فإن الإلمام بنظرية السعر ضروري لأي فرد يريد التعمق في معرفة الكيفية التي يعمل بموجبها الاقتصاد الليبرالي.ويشكل الأساس لفهم الوضع الذي تدور حوله الصراعات الإيديولوجية والسياسية في العالم في الوقت الحاضر،ومنه فالسعر يستخدم في المجالات الآتية([1]):

[1] - دونالد .س واتسن - ماري هولمان - مرجع سابق ذكره .. ص(28-29).

1-اقتصاد الرفاهية :

الرفاهية كلمة ترتبط بالسعادة ، وعرفها الأستاذ بيجو بأنها "ذلك الجزء من الرفاهية الاجتماعية الذي يتناوله المقياس النقدي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة".ويطلق في الغالب على نظرية السعر باقتصاد الرفاهية، حيث يتناول موضوع اقتصاد الرفاهية، السعادة الاقتصادية لأصحاب القرار كمستهلكين ومنتجين والطرق الإيجابية لرفع مستوى السعادة، فالدولة تسعى إلى تقديم الخدمات الاجتماعية الواسعة إلى المسنين، وفاقدي البصر، وغير القادرين على العمل، وآخرين ممن هم غير قادرين على الاعتناء بأنفسهم وبالتالي تجعل السعر في متناول هذه الفئات وذلك عن طريق التدخل في مراقبة الأسعار وحماية المنتجين من جميع الأضرار.

2-السياسة الاقتصادية :

يقصد بالسياسة الاقتصادية مجموع الإجراءات الحكومية التي تقوم بها الدولة للتأثير على الاقتصاد الوطني، وتستهدف هذه الإجراءات تحقيق أهداف اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، تربوية،..الخ، وتبنى هذه الإجراءات على ضوء الاقتصاد الكلي، كما تستهدف تحقيق التغيرات في توزيع الموارد الاقتصادية سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر.فتقوم الحكومة بتحديد بعض الأسعار، والتأثير على الأسعار الأخرى، كما تستهدف الضرائب، الرسوم الجمركية، القروض، الإعانات، ممارسة تأثيرات على أسعار السلع.فيقوم جهاز الأسعار بتوفير الأدوات الاقتصادية للتأثير على الأسعار والإنتاج.

3-الاقتصاد الإداري :

مع نهاية الحرب العالمية الثانية أخذ يـزداد اعتمـاد المؤسـسات التجارية على المعلومات المنتظمة والأساليب الفنية المتعلقة بحقل العلـوم الاجتماعية، وأصبحوا يستعملون نظرية الـسعر فـي تحـسين وتطـوير القرارات المتخذة في تحليل الطلب، تحليل التكاليف، طرق حساب الأسعار، والوصول إلى اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة لتحقيق أرباح عظمى.وفـي هذا المجال ظهرت أداة تحليلية جديدة ذات أهمية كبيرة في نظرية الـسعر متمثلة في البرمجة الخطية وبحوث العمليات، ودورها في إيجـاد الحلـول العديدة للمشاكل التي يتطلب حلها، وتقديم اختيارات مثلى ضـمن حـدود معينة، كإعداد البرامج الإنتاجية المختلفـة لتعظـيم الأربـاح، وتخفـيض التكاليف بناء على معطيات مختلفة (معرفة الإمكانيات للوحـدة الإنتاجيـة وسعر بيع منتجاتها في السوق).

4-الفعالية الاقتصادية :

إن نظرية السعر تتناول القرارات الخاصة بالاقتـصاد والفعاليـة والنتائج المترتبة عنها، فالاقتصاد يعني تحقيق هدف بأقل موارد ممكنة، أي بأدنى تكلفة. كما أن الفعالية وجهان لعملة واحدة للوصول إلى حل مشاكل الاقتصاد الوطني بشكل واسع النطاق. يقوم الاقتصاديون العـاملون فـي مختلف أوجه النشاط بتحليل التكاليف والمداخيل التي تساعد علـى اتخـاذ أحسن القرارات في المجالات المتعددة مثل : تطـوير المحـيط المـادي، وبالتالي الوصول إلى أقصى إشباع ممكن بموارد نادرة، وهـذا بفـضل معرفة جيدة للأسعار وآلياتها.

المبحث الرابع
السوق

المطلب الأول
السوق
(مفهومه-أهميته)

1-مفهوم السوق : إن كلمة السوق واسعة المدلول، ومن الصعب تحديد مفهومها بدقة فتدل على مجموعة من المفاهيم منها([1]):

-عقد المبادلات والصفقات : كسوق الأشغال العمومية ومختلف العقود الإدارية.

-المكان الذي تتم فيه جميع المبادلات كسوق الموارد الاستهلاكية والاستثمارية.

-مجموع عمليات المبادلة المرتبطة بسلعة ما، سوق الحبوب، السوق المالية...الخ.

-الحيز الداخلي الذي يمكن للسلع والخدمات التحرك فيه بحرية تامة، وأسعار مرتبطة ببعضها البعض (السوق الوطنية، السوق المشتركة-بين مجموعة من الدول) .

-الآليات التي تؤمن الربط بين العرض والطلب للسلع عن طريق الأسعار "السوق الاحتكارية، سوق المنافسة التامة".

---

[1] - Maury et Mul- Economie Et Organisation de L'Entreprise T1 .édition –Foucher –Paris 1986. P.70

-مجموعة المساهمين في عمليات التبادل من بائعين ومشترين.يتدخل كل واحد ليؤثر في مستواه على السلعة المتواجدة.

-المكان الجغرافي الذي يلتقي فيه البائعون والمشترون ويتبادلون السلع بأسعار مختلفة.إن التقدم التكنولوجي وتطور المواصلات جعل للسوق معنى آخر لذا يستطيع المتعاملون الاتصال ببعضهم البعض عن طريق الهاتف، البريد والفاكس والانترنيت ولم يعد هناك أهمية للمكان، كما أن التبادل صار يتناول سلعا مختلفة كالسندات والأسهم والعقارات، وصار من الممكن إجراء عملية بيع بقصد المضاربة، ودون أن يكون في نية المشتري استلام البضاعة بل الحصول على الربح فقط. إن هذه العناصر أفقدت المكان أهميته مما جعل الاقتصاديين يحددون السوق بالنظر إلى السلعة دون اعتبار المكان مثل "سوق البترول-سوق المعادن النفيسة"([1]).

2-أهمية السوق .

تظهر أهمية السوق بالنسبة لجميع المتعاملين الاقتصاديين وعلى وجه الخصوص :

1-المستهلك : يستطيع الحصول على مختلف السلع والخدمات لإشباع جميع رغباته.

2-المنتج "المؤسسة الاقتصادية" : يمثل السوق النقطة المركزية بالنسبة للوحدة الإنتاجية لأن جميع أعمالها تتركز على السوق، فمن خلاله يتم :

أ-الحصول على جميع المداخيل.

---

[1] - شمعون شمعون – الرياضيات الاقتصادية – ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر.سنة 1993. ص(214).

ب-رسم السياسة الإنتاجية على المديين القصير والطويل.

ج-تحديد المنتجات كما وكيفا.

د-الاستمرار في الحياة والتوسع مع تقديم جميع الخدمات.

هـ-المركز الأساسي للدورة الاقتصادية بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين.

المطلب الثاني
أنواع الأسواق

يمكن النظر إلى الأسواق حسب عدة معايير :

ا-حسب الطبيعة الاقتصادية للسلع([1]):

أ-سوق السلع الاستهلاك النهائي : السوق الذي تتداول فيها السلع ذات الإشباع المباشر لحاجات المستهلكين، وتنقسم إلى قسمين :

1-سوق السلع الدائمة : يكون عمرها الاستعمالي طويلا نسبيا مثل سوق أجهزة التلفزيون والراديو، سوق السيارات...الخ.

2-سوق السلع غير الدائمة : وهي التي لا تعمر طويلا مثل المشروبات، سوق المواد الغذائية...الخ.

ب-سوق سلع التجهيز : وهي أسواق السلع التي تستخدم كرؤوس الأموال مثل سوق الآلات، والمعدات الصناعية والزراعية.

جـ-سوق سلع الاستهلاك الوسيط : وهي أسواق السلع التي تستعمل كوسيط في العمليات الإنتاجية مثل سوق المواد الأولية، سوق البترول، المعادن...الخ.

---

[1] – Duffort et Gouault –Economie generale .edition –Foucher – Paris-1978 P.168

د-أسواق القروض([1]): وهي تقام فيها كل العمليات القرضية، التي يلتقي فيها الطالبون"المشروعات، العائلات، والخزينة العامة" والعارضون "البنوك، المؤسسات المالية".وتقسم إلى قسمين :

1-أسواق القروض في الأمد القصير : الطالبون في هذه الأسواق يتكونون من المشروعات التجارية والصناعية، وفي حين أن العارضين يتكونون من البنوك التجارية، وبعض المؤسسات التمويلية المتخصصة.وعمليات القروض لا تزيد مدة استحقاقها عن 3 أشهر.

2-أسواق القروض في الأمد المتوسط : القروض التي تتراوح مدة استحقاقها بين سنتين وخمس سنوات، والتي تمول عادة التجهيزات، وتكون في شكل سندات يمكن تجديدها كل 3 اشهر وهي قابلة لإعادة الخصم.

هـ-السوق النقدية : سوق تلتقي فيها البنوك والمؤسسات التمويلية تعمل تحصيل التوازن اليومي بين مواردها ومدفوعاتها، ففيها توظف وفرها، وتتجه إليها لسد عجزها، وهذه السوق تتسم بقصر مدة استحقاق العمليات التي تجرى داخلها. فمثلا أن مسير بنك إذا شعر بان له عجز في حسابه المفتوح بالبنك المركزي في وقت معين من النهار، فما عليه إلا أن يطلب قرضا من بنك آخر له يوفر في حسابه.الشيء الذي سيكون في صالح الجهتين : فالبنك المفترض يسد عجزه والبنك القارض يستعمل أمواله.ويوجد في خضم هذه السوق مجموعة من الوسطاء في شكل دور الخصم أو سماسرة يعملون على تسهيل اللقاء بين العارضين والطالبين الذين يشترط فيهم أن يكونوا كلهم بنوكا ومؤسسات تمويلية.

---

[1] -- فتح الله ولعلو -مرجع سابق ذكره ،ص357، ص.358.، ص359

و-الأسواق المالية [1]: وهي سوق الأسهم والسندات ومختلف الأوراق المالية.باستطاعة كل العناصر الاقتصادية الحرة أن تتاجر في هذه القيم داخل السوق أو سوق القيم المنقولة (نسبة للميزة التي تتصف بها هذه القيم التي يمكن نقلها من يد من يد إلى أخرى).وهذه السوق عبارة عن مؤسسة مالية وسيطة يمكن عن طريقها إصدار القيم المنقولة والمتاجرة بها وهو ما يعبر عنه بالبورصة، وتوجد أكبر البورصات العالمية في العواصم الاقتصادية الرأسمالية مثل "نيويورك، طوكيو، باريس، فرانكفورت، لندن"ولهذه الأسواق أنظمة تسيرها.

II-حسب الحيز الجغرافي : إن هذا التقسيم له أهمية على مستوى المؤسسة الوطنية أو فرع من الصناعة الوطنية انطلاقا من هذا المعيار فإنه يمكن التمييز بين :

أ-السوق المحلية (الداخلية) : عبارة عن الإطار الذي يشغل حيزا جغرافيا معروفا، لمجموعة من الوحدات لشروط التبادل والتناسق بين مؤسسة أو فرع صناعة معروفة.وبعبارة أخرى كل المعاملات التي تتم بين المتعاملين الاقتصاديين والوطنيين داخل الوطن، ومجال نشاط العارضين يكون محدودا بمدينة معينة.

ب-السوق الأجنبية"الدولية" : مجموعة المبيعات للسلع والخدمات المحققة أو التي ستحقق من طرف المتعاملين غير المحليين.

III-حسب عدد العارضين والطالبين : قسم الاقتصاديون الأسواق بالنظر إلى المكونات الأساسية وهما العارضون والطالبون، ومن بينهم "ستاكلبرغ" الذي أبرز 09 أنواع من الأسواق معطاة في الجدول الآتي :

جدول رقم (03)

أنواع الأسواق من حيث البائعين والمشترين

البائع / المشتري	واحد	عدد قليل	عدد كبير
واحد	احتكار مزدوج	احتكار الشراء المقيد	احتكار الشراء
عدد قليل	احتكار مقيد	احتكار	احتكار قلة جهة الشراء
عدد كبير	احتكار البيع	احتكار قلة جهة البيع	المنافسة الحرة

المصدر : شمعون شمعون- الرياضيات الاقتصادية -، إصدار د.م.ج.سنة 1991 ص 241.

المبحث الخامس : المؤسسة والسوق "الوسط الاقتصادي".

المطلب الأول
المؤسسة الاقتصادية
مفهومها وأهدافها

1- مفهوم المؤسسة الاقتصادية:هناك عدة مفاهيم مختلفة حسب النظام الاقتصادي المتواجدة فيه، أو حسب الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها. ومنه نورد بعض التعاريف على سبيل المثال:

-"المؤسسة : تنظيم إنتاجي معين الهدف منه إيجاد قيمة معينة، من خلال الجمع بين عوامل إنتاجية معينة، ثم تتولى بيعها في السوق لتحقيق الربح"([1]).

-"المؤسسة الاقتصادية : شكل تقني واقتصادي واجتماعي وقانوني لتنظيم العمل المشترك للعاملين فيها، وتشغيل أدوات الإنتاج وفق أسلوب محدد لتقسيم العمل بغية إنتاج وسائل الإنتاج، أو إنتاج سلع الاستهلاك، أو تقديم الخدمات في مجال النقل والتجارة"([2]).

من التعاريف السابقة نستنتج جملة من الخصائص :

أ-**المؤسسة ذات شكل اقتصادي** : لأنها تجمع عناصر الإنتاج بهدف الحصول على سلع وخدمات تخصص لاستهلاك الجماعي، واستخدام هذه العناصر بطريقة عقلانية وتوظيف الناتج على نحو ملائم.

ب-**المؤسسة ذات شكل تقني** : أثناء عمليات الإنتاج تستخدم التكنولوجيا وتتطور باستمرار متماشية مع منجزات الثورة العلمية المعاصرة، وهي مسألة حيوية، إذا أرادت أن يكون إنتاجها في المستوى العالمي، وإنتاجها في المستوى الاقتصادي المطلوب.ويدخل في هذا المجال تبسيط العمليات الإنتاجية وتخصيص العمال ..الخ.

---

[1] - عمر صخري – اقتصاد المؤسسة – ديوان المطبوعات الجامعية –الجزائر.سنة 1993. ص(25).

[2] - صامويل عبود–اقتصاد المؤسسة – ديوان المطبوعات الجامعية –الجزائر.سنة 1985. ص(60).

ج-**المؤسسة ذات شكل قانوني** : لها شخصية اعتبارية مستقلة تحمل اسما مستقلا ولها ميزانية مستقلة ونظامها ضمن إطار الدولة التي تنتمي إليها.

د-**المؤسسة ذات شكل اجتماعي** : وقد اكتسبت هذه الصفة الاجتماعية لأسباب مختلفة إما بسبب أن من يعمل فيها ليس فردا واحد، وإنما مجموعة من الأفراد أو لكون إنتاجها مرتبط بمؤسسات أخرى عديدة أو لأن سلعها موجهة لمجموع المواطنين.

2-أهداف المؤسسة الاقتصادية "الدور الاقتصادي والاجتماعي" : المؤسسة الاقتصادية هيكل مختص لا يستطيع العيش إلا بالتكامل مع جميع المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين، ومن هنا فأهدافها تتجسد في :

-إذ أنها تلعب دورا اقتصاديا متمثلا في القيام بعملية الإنتاج بصورة جيدة بما يتلاءم وحاجيات المجتمع بأدنى تكلفة، مع البحث عن أعظم ربح.

-من خلال شراء عوامل الإنتاج المختلفة تقوم بتوزيع المداخيل الناشئة بين مختلف المساهمين في العملية الإنتاجية.

-أما الجانب الاجتماعي، فيتجلى في تحول المؤسسة إلى خلية اجتماعية، تنسق بين مختلف النشاطات بهدف الوصول إلى أقصى إشباع للملاك والمساهمين من جهة، والمستهلكين من جهة ثانية.إن هذا الدور لا يتوقف عند هذا الحد بل يتعداه إلى ([1]):

أ-المؤسسة الاقتصادية مصدر للتقدم التكنولوجي المشروط بالتقدم والعصرنة : بين الاقتصادي "شومبتر" (1883-1950)أن صاحب

---

[1]- Maury et Mul- Economie Et Organisation de L'Entreprise T1 .édition –Foucher –Paris 1986. P.72

المشروع يسعى دائما إلى الاختراع والإبداع والتطور التقني للإنتاج الذي يسمح للمؤسسة بتحقيق فائض بتكاليف أقل من المؤسسات المنافسة له، وهذا الاختراع يستفيد منه المجتمع برمته والبشرية بصورة عامة والأمثلة الواقعية حول الاكتشافات وأهميتها في تطور البشرية عديد ومتنوعة.

ب-تلعب المؤسسة دورا هاما في المجال التربوي :

1-بالنسبة للعمال : إن المؤسسات لها مسؤولية كبيرة في التكوين المهني وذلك من جانبين :

-بصورة مباشرة من خلال مدارس التكوين والتربصات-والرسكلة.

-بصورة غير مباشرة من خلال التكوين أثناء العمل.

2-بالنسبة للمستهلكين : إن عمليات الدعاية والإعلان والإشهار التي تقوم بها المؤسسات تؤدي إلى خلق عادات وسلوكات حسنة عند المستهلك وبتالي القضاء على العادات السيئة.

جـ-حل بعض المشاكل الاجتماعية : من خلال ممارستها لمختلف المهام المسندة إليها تستطيع حل بعض المشاكل بصورة جذرية مثل تحسين شروط العمل،خلق فرص عمل جديدة...إلخ.

المطلب الثاني
علاقة المؤسسة بالسوق

يعتبر الربح العامل الأساسي المباشر لقياس مدى فعالية المؤسسة الاقتصادية، ويخضع بالدرجة الأولى لتنظيمها الداخلي ولأسعار الشراء والبيع ومدى ملاءمتها لتغيرات العرض والطلب.كما أن تطورها يخضع لآليات الكميات المعروضة والمطلوبة في السوق.إذ يجب رسم إستراتيجية

واضحة المعالم تسمح لها بتعظيم أرباحها مع ضمان بقائها، فتحتاج إلى المعلومات ووسائل مختلفة للتأثير على السوق.

1-حاجة المؤسسة للمعلومات : يتطلب من المؤسسة دراسة تحليلية للسوق وترتكز هذه الدراسة ما يلي :

أ-بيان نوعية السوق الذي تنشط فيه.

ب-دراسة السوق والمتمحور حول :

-تطور السوق : إن ارتفاع الدخل يسمح بإشباع الحاجيات التقليدية وخلق استهلاك جديد "قانون إنجل" فالحاجات الثانوية من الصعب تقديرها ومعرفتها مقارنة بالحاجات الأساسية.فمثلا في اقتصاد يمتاز بالندرة فقطعة خبز بصورة جيدة تجد من استهلاكها، بينما العكس في اقتصاد متطور لا تجد إقبالا مما يعود سلبا على المؤسسة، إذ يستدعي دراسة المستهلك، ومدى ترتيبه لجميع مختلف العوامل النفسية والاجتماعية الخاصة به.

-التحولات السريعة للسوق:مع بداية القرن "العشرين" فإن الوسائل الصناعية والتجارية لم تسمح للعرض بالاستجابة بصورة سريعة للطلب، فالأسواق التنافسية بقيت لعدة سنوات على نفس النمط، أما في الوقت الحاضر فتغيرت بشكل جذري.فالاختراعات والإبداعات من طرف جميع المؤسسات الاقتصادية أدت إلى تغير كلا من العاملين العرض والطلب وأصبح قابلا للتحديد في أسرع وقت ممكن.

-توسيع الأسواق : إن اتساع الأسواق بالارتفاع السريع لرقم الأعمال وبالتالي الزيادة في استثماراتها، والتعامل مباشرة على المستوى الدولي.

ج-التطور التكنولوجي : التقنيات العصرية للإنتاج تسمح بالتخفيض المعتبر لأسعار التكلفة، بشرط أن السوق تسمح باستيعاب جميع السلع

المنتجة بصورة جيدة، مما يؤدي إلى الزيادة في الاستثمارات في البحث والتكوين، ووضع هيكل إداري وتجاري محكم.وفي نفس الوقت تفادي التبذير، أو الوقوع في أزمات فيض الإنتاج التي تؤدي إلى تغير أذواق المستهلكين.

2-مصادر المعلومات : تحتوي المؤسسة على مجموعة من المعلومات والإحصائيات، وتحصل عليها من مصادر مختلفة :

1 -الإحصائيات الداخلية : يكون مصدرها المؤسسة نفسها.

أ-تحليل المبيعات .

ب-تحليل طلب العملاء المحتملين : بعض المؤسسات تعمل على تحليل بطاقات العملاء المحتمل الحصول عليهم وهذا باستعمال مختلف وسائل الإعلام الآلي .

ج-تحليل تقارير مختلف المسؤولين الجهويين .

د-تحليل رد فعل العملاء حول الاستفسارات، طلبات التعديل للمنتوجات..الخ.

2-الإحصائيات الخارجية : كثيرة ومتنوعة، يمكن الحصول عليها من :

-الهيئات العمومية:تشمل مختلف المؤسسات المختصة في مجال الدراسات الاقتصادية والاجتماعية مثل : الديوان الوطني للإحصائيات، مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي،...الخ.

-الهيئات المهنية : مثل فروع التكوين للمؤسسة، والهيئات الصناعية المختلفة.

-الصحف ووسائل الإشهار : مثل الصحافة العامة والمختصة، والمنشورات وغيرها.

3/- التكلفة : تهدف المؤسسات عموما إلى تغطية كل التكاليف وإضافة هامش ربح لتحديد السعر المناسب لمنتجاتها الذي يحقق معدل عائد مقابل الجهد المقدر والمخاطرة التي تتحملها المؤسسة ، والتكلفة عامل هام في استراتيجية للتسعير فالمؤسسة التي تكون تكاليفها منخفضة تستطيع وضع أسعار اقل، مما يؤدي إلى زيادة حجم المبيعات فالأرباح (كما وضحنا سابقا).

4/- فلسفة الإدارة : تتبنى بعض المؤسسات فلسفات خاصة بالسعر بحيث تتفق مع أهدافها وأغراضها ، وفلسفة الإدارة في هذا الشأن توجه القائمين على تحديد السعر بالوجهة التي تتبناها المؤسسة ، فبعض المؤسسات تضع أسعار منخفضة لمنتجاتها ، لتكون صورة ذهنية لدى جماهيرها وقطاعاتها المستهدفة . وبالمثل بالنسبة للمؤسسات التي تضع أسعار منتجاتها أعلى من الأسعار السائدة في السوق ، وبالتالي تحديد السعر يتشكل وفقا لفلسفة الإدارة .

5/- اختلاف السلعة : كلما كانت منتجات المؤسسة متميزة ومنفردة بمزايا تختلف عن منتجات المنافسين . كلما كسبت القدرة على التحكم بكل حرية في تحديد الأسعار فالمؤسسات التي لها اسم تجاري معروف في السوق وتتميز منتجاتها بجودة عالية تضع أسعارا أعلى من منافسيها نظير هذه الخاصية على عكس المنتجات النمطية التي تتصف بنفس الخصائص حيث تقل قدرة المؤسسة على وضع أسعار منتجاتها أكثر من الأسعار السائدة .

B **-العوامل الخارجية** : مجموعة المتغيرات التي تؤثر في مسار المؤسسة ، فيتوقف نجاح أي مؤسسة في قدراتها على خلق درجة عالية من التوافق بين أنشطتها والبيئة المحيطة بها . فبينما يمكن لمدير التسويق

أن يتحكم بدرجة كبيرة في العوامل الداخلية للمؤسسة فان العناصر الخارجية تعتبر من المتغيرات غير

القابلة للتحكم ، ومن ثم يجب على إدارة أي مؤسسة أن تأخذ في حسابها التأثير الذي تحدثه هذه العوامل ومنها ([1]):

1/- الطلب : هو الكمية المطلوبة من سلعة ما في فترة زمنية محددة وعند سعر محدد والسياسة السعرية تمكن من تقدير الطلب على تلك السلعة حيث ان السعر يعتبر من العوامل المؤثرة على حجم الطلب الكلي ، والعلاقة بين السعر والطلب علاقة عكسية فزيادة السعر يؤدي إلى تقصان الطلب والعكس (سبق شر ح هذا العامل في مبحث سابق) .

2- المنافسة : تكون المنافسة قائمة مع السلع المماثلة والمشابهة والبديلة . فعند وضع أسعار المنتجات يجب مراعاة أسعار المنافسين والعمل على التنبؤ بسلوكياتهم حيث أن العديد من المؤسسات تضع أسعار مساوية أو أعلى أو أقل من أسعار منافسيها(حسب وضعية السوق الذي تتواجد فيه).

3/- التشريعات والقوانين : في بعض الدول تتدخل الحكومة في تحديد سعر محدد لبعض المنتجات كالدقيق الخبز ..الخ كما هو الحال في الجزائر، وبالتالي تكون المؤسسة ملزمة بإتباعه أو قد تضع مجالا للأسعار يمكن للمؤسسة التحرك في حدوده ، وتظهر أهمية هذا التدخل في الدول النامية خاصة وفي الأسواق التي تتميز بعجز العرض عن تغطية الطلب (سنبين ذلك لاحقا) .

---

[1] - محمد الباشا وآخرون – مرجع سابق ذكره ، ص 65

4/- **الظروف الاقتصادية** : تمثل الوضعية الاقتصادية التي تمر بها الدول من رواج أو كساد. ففي حالة الرواج تزيد قدرة المؤسسة علـــى تحديـــد الأسعار الموجودة ،والعكس في حالة الكساد حيث تحاول المؤسسة أن تزيد من الطلب عن طريق تخفيض الأسعار. كما أن معدلات التضخم المتزايدة تمثل تحديا أمام العديد من المؤسسات عند تحديد أسعار ها فتضطر إمـــا إلى رفع أسعارها أو تخفيض الإنتاج .

2- **أساليب التسعير** : نعني بها الطريقة التي تتبناها المؤســـسة لتحديد أسعار منتجاتها ،وهناك عدة عوامل تدخل فـــي تحديـــد الـــسياسة التسعيرية ،وكل منها يشير إلى سياسة سعرية معينة ومن هنا تظهر أهمية وصعوبة قرارات التسعير .وتختلف طرق التسعير بـــاختلاف الظـــروف الخاصة بكل مشروع ، وعموما تتبع المؤسسة عند تسعير منتجاتها إحدى الأساليب التالية :

a -**التسعير على أساس التكلفة**: تعتمد علـــى التكـــاليف كأســـاس لتحديد السعر بصفة مبدئية، "وتقوم على أساس إضافة نسبة من الربح إلى تكلفة السلعة للوصول الى تحديد سعر البيع"([1]) وتستعمل هـــذه الطريقـــة عادة عند تسعير المنتجات الجديدة . أو في حالة عدم وجود منافسين فـــي السوق ، وتعتبر أيضا هذه الطريقة الأكثر استخداما لتميزهـــا بالـــسهولة والبساطة ، ويمكن تمثيلها في شكل معادلة :

[السعر = التكلفة + هامش الربح].

---

[1] -[2]- محي الدين الأزهري –إدارة النشاط التسويقي ،مدخل إستراتيجي – دار الفكـــر العربي القاهرة سنة 1988 ، ص 209، ص215

b – التسعير على أساس حجم الطلب ([1]): إن تحديد السعر وفقا لهذه الطريقة ليس له علاقة بالتكلفة ، ذلك أن سعر البيع يمكن أن يكون أعلى أو اقل أو مساويا للتكلفة الإنتاجية ،وذلك تبعا للظروف التي تحيط بالمؤسسة حيث نجد علاقة طردية بين مستويات الطلب والسعر .

وينص هذا المدخل على فرض أسعار عالية عندما يكون الطلب كبيرا وأسعار منخفضة عندما يكون الطلب منخفض حتى لو تساوت التكلفة في الحالتين . هذا يعني ان أساس التسعير ليس التكلفة وإنما استجابة المستهلك لقيمة السلعة . وعلى الإدارة التسويقية القيام بدراسة تقييمية لحجم الطلب الذي يمكن الوصول إليه ، واختيار السعر الذي يحقق لها أقصى إيرادات ممكنة وتعتمد هذه الطريقة على تقييم حجم الطلب بأسعار مختلفة الذي يتم بعدة طرق هي :

– الخبرة : وهي تقدير السلعة بالاعتماد على خبرة مدير إدارة التسويق إلا أنها طريقة ذاتية غير موضوعية .

–السلع البديلة : من أسهل الطرق المستخدمة في تسعير المنتجات الجديدة حيث تتم مقارنتها بالسلع البديلة والمنافسة " ويجب التمييز بين ثلاث أنواع من السلع الأخرى".

- فقد تكون السلع الأخرى مكملة للسلعة التي ندرس الطلب عليها مثل (القلم و الورق الدخان والكبريت، و البن ، والسكر).

- وقد تكون السلع الأخرى بديلة لسلعتنا محل الدراسة أي تحل محل السلعة في الاستعمال: استهلاك (البن بدل الشاي). استعمال (الزيت

في المطبخ بدل الزبدة).استعمال (صابون إيـزيس بـدل صـابون مرسيليا).

- وقد تكون السلعة الأخرى غير ذي علاقة مباشرة بالسلعة محـل الدراسة من ناحية الاستعمال مثلا (البن وبنزين السيارة).

- حصر المشترين: أي حصر عدد المشترين وتقدير السعر الذي يستعدون لدفعه، ويمكن تطبيقها على السلع الصناعية حيث عدد المشترين في السوق الصناعي محدود .

- التحليل الإحصائي : وذلك بالرجوع الى سجلات المؤسسة للتعرف على أرقام المبيعات والأسعار خلال السنوات السابقة .

-التجارب (دراسة العينات): وتتم بطرح سلع المؤسسة بأسعار مختلفة في أسواق حقيقية للتعرف على حجم الطلب عند كل سعر

3- **التسعير على أساس المنافسة**([1]):تعتبر هذه الطريقة من الطـرق المستعملة في تحديد السعر وتأتي المنافسة من ثلاث مصادر فتستخدم في حالة وجود سلع متشابهة في السوق او سلع بديلة او سلع غيـر متـشابهة وليست متبادلة وإنما يمكنها الحصول على دخل المستهلك ، وبالتالي يـتم التركيز على السعر باعتباره عامل رئيسي لمواجهة حرب الأسـعار فـي المنافسة ، ويمكن تحديد السعر على هذا الأساس بإتباع أسلوبين :- الأول: تحديد سعر السلعة على غرار أسعار السلع المنافسة في السوق .

- الثاني : ربط سعر السلعة بأسعار سلع الشركات القائـدة فـي السوق أي المنافس الرئيسي ويختلف التسعير وفوق هذا الأساس باختلاف

---

[1] – بيان هاني حرب ،مرجع سابق ذكره ، ص 165.

ظروف المنافسة السائدة في السوق فهناك المنافسة الحرة ، الاحتكار ، والمنافسة الاحتكارية .

- التسعير في سوق المنافسة الحرة : يتميز هذا النوع من المنافسة بوجود عدد كبير من المشترين و البائعين ولا توجد قيود على دخول وخروج مؤسسات جديدة الى السوق وعدم وجود اتفاق بين المنتجين لتوحيد سياستهم بسهولة انتقال عوامل الإنتاج وبالتالي يتحدد السعر نتيجة توزان العرض و الطلب الذي يطلق عليه سعر السوق (هذه حالة نظرية فقط).
- التسعير في سوق المنافسة الاحتكارية : تسود هذه الحالة في الأسواق التي تمتاز بوجود عدد كبير من المنتجين يعرضون منتجات متمايزة ، وان كانت متماثلة فكل مستهلك يفضل منتجات مؤسسة معينة . كما تتسم هذه الأسواق بحرية الدخول والخروج حيث يمكن لكل منتج من وضع سياسة مستقلة عن منافسيه ويستطيع التحكم لدرجة كبيرة في السعر .
- التسعير في سوق الاحتكار : تظهر هذه الحالة عندما ينفرد منتج واحد ببضاعة معينة أو اتفاق عدد من المنتجين على توحيد سياستهم التسويقية لاستغلال سوق معين، وبذلك تتمكن المؤسسة المحتكرة من التحكم في كمية العرض وتحديد سعر البيع وفقا لما تمليه عليها مصلحتها الخاصة . وتتصف هذه المنافسة بعدم توافر بدائل قرينة للسلعة أو وجود عوائد الدخول الى سوق هذه السلعة .

d- **كيفية تحديد السعر المناسب** ([1]):بعد تحديد أساليب التسعير المناسبة يبدأ البحث عن كيفية الوصول إلى السعر المناسب الـذي يقبـل المستهلك بدفعه مقابل السلعة أو الخدمة وتحقق عنده المؤسـسة الغايـات والأهداف المراد بلوغها.

أ- **تخطيط السياسة السعرية** : تواجه إدارة التسويق الكثير من المشاكل عند اتخاذ قرار التسعير حيث أن السعر هو فن ترجمـة قيمـة المنتوج في وقت ما الى قيمة نقدية . ويغطي الـسعر المـدفوع جميـع الخدمات التسويقية لأن المستهلك يستفيد من الإعانات ومن خدمات البيـع الشخصي وعمليات التوزيع ، فالسعر يغطي التكاليف والربح الذي يتوخاه المنتج والموزع .

إن سعر المنتج يؤثر على البرنامج التسويقي ، ففي تخطـيط المنـتج إذا كانت الإدارة ترغب في تحسين جودة سلعتها أو أن تضيف مظاهر متنوعة فان هذا القرار سينفذ فقط إذا كان السوق يقبل سعرا أعلى بـشكل كـافي لتغطية هذا التغيرات ، وتوجد نقطتان يجب أن تلاحظا بالنسبة لأثر السعر على الإجراءات الأخرى لبرنامج التسويق في المؤسسة هما :

1/- إن السعر يمثل دائما جل اهتمام الزبون ، لكن توفير المنتج ومظهره المتميز أو الحملة الترويجية المقنعة يمكن أن تكون أكثر أهمية للزبون من السعر .

---

[1] - نوري منير -تخطيط التسويق وأهميته بالنسبة لمؤسسة الجزائرية في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق - رسالة لنيل درجة الماجستير في العلـوم الاقتـصادية جامعـة الجزائر ، 1998، ص 77

2/- تخطيط المنتج : الترويج ، التوزيع يمكن أن تؤثر في السعر بالقدر الذي يؤثر السعر فيها ،وبما أن التسعير يعتبر فنا وعلما ،فيجب أن يعتمد على الحكم الصحيح للمخطط لإجراء عمل جديد والنجاح النسبي للمؤسسة في التسعير يمكن أن يستعمل كأساس لتقييم كفاءة المسئولين عن الفعالية التسويقية.

ب - مراحل تحديد السياسة السعرية: إن الاستقرار على سياسة معينة للتسعير يجب أن يأخذ في الاعتبار جميع القوى الداخلية والخارجية المؤثرة في السعر . وكلما اتسع حجم المؤسسة كلما أصبح من الضروري تجديد هذه المتغيرات بقصد الوصول الى قرار سليم للسعر ، وتتجلى مراحل السياسية السعرية فيما يلي:

1/- اختيار هدف السوق : أي ماهو قطاع المستهلكين الذي تحاول المؤسسة الوصول إليه بتقديم منتجاتها . إن اختيار القطاعات السوقية يعتبر احد العناصر التي تؤثر في السعر المحدد ، فالسعر يختلف حسب الطبقة الاجتماعية التي يوجه إليها المنتج .

2/- دراسة سلوك المستهلك : يجب القيام بالدراسات والبحوث لكي تأخذ المؤسسة صورة عامة عن السوق حيث تأخذ بعين الاعتبار حاجات ورغبات المستهلكين والمحتملين ومواردهم المالية الى جانب درجة حساسيتهم للتغيرات في الأسعار وأذواقهم وموقعهم.

3/- التعرف على المنافسين : يجب ان يتضمن المخطط الدراسة الكاملة عن المنافسين في سوق المنتج وكذا المنافسين المحتمل دخولهم في السوق مستقبلا ، فتقوم الإدارة التسويقية بجمع المعلومات تقوم المؤسسة بتحديد

الفصـــل الثاني
الاقتصاد المـــختلط

تمهيد :

إن لكل مجتمع رغبات متفاوتة الدرجات في الـسلع والخـدمات ، ورصيد من الموارد التي يمكن تخصيصها للحصول على الأشـياء التـي يرغب فيها أفراد المجتمع، ومعرفة فنية معينة عن كيفية تحويل المــوارد إلى سلع وخدمات.

فمهمة أي نظام اقتصادي هو الجمـع بـين الرغبـات والمـوارد والمعرفة الفنية على أعلى مستوى ممكن من الكفاءة والأداء .لذا لا بـد أن تتواجد داخله، بعض التنظيمات التي تتناول إنتاج وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات.وهذه التنظيمات بالغة الأهمية، فلا يوجد أي مجتمع قد بلغ فـي ثرائه الحد الذي يكتفي لإشباع كل رغباته، بل ولا تعدو الحقيقة إذا ذكرنـا أن الدولة الغنية أكثر قلقا من الدولـة الفقيـرة حـول كفـاءة تنظيماتهـا الاقتصادية من مؤسسات إنتاجية، وأسواق لمختلف أنواع السلع والخدمات، مؤسسات نقدية ومالية وتجارية.

ومن الواضح أن عجز أي مجتمع-مهما بلغ مدى ثرائه عن تزويد أفراده بكل ما تهفوا إليه نفوسهم من سلع وخدمات وإنما يتأصل في نـدرة المواد أو وسائل الإشباع. فالندرة جوهر المشكلة الاقتصادية، والتي يرجع تاريخ هذه المشكلة إلى بدء ظهور الإنسان على المعمورة، وهي لا تـزال باقية وستظل باقية مع كل تقدم كبير في العلم، أو في كفـاءة التنظيمـات الاقتصادية.ولا يعني ذلك فشل التنظيم الفنـي الاقتـصادي فـي إشـباع الرغبات، بل كل ما يعنيه حقا هو التوسع المطرد فـي هـذه الرغبـات ،

فالإنسان ينتزع دائما اشتهاء ما لا يتوافر لديه وإذا أشبع بطريقة أو بأخرى-فسرعان ما يتجه إلى إشباع رغبة أو رغبات أخرى، مما يحق معه القول بأن النظام الاقتصادي يملي على الإنسان دائما، إيجاد ندرات جديدة.

المبحث الأول

النظام الاقتصادي

المطلب الأول

مفهوم النظام الاقتصادي

1- تعريف النظام الاقتصادي : "تنظيم يستهدف إشباع رغبات الإنسان باستخدام وسائل الإنتاج المتاحة، ويتكون من مجموعة من المنظمات التي يختارها أفراد الجماعة كأسلوب يستخدم به موارده لإشباع رغباته"([1]).

ومن المهم أن ندرك أن النظام الاقتصادي من وضع الجماعة الإنسانية، فهي التي تحدد إطاره في ضوء القوانين والتشريعات التي ترتضيها هذه الجماعة.ومن ثم فإن القانون يضع إطار التنظيم الاقتصادي للمجتمع، ويحدد أشكال المنظمات التي يضمنها.وعلى ذلك فالنظم الاقتصادية تتسم بالمرونة، لأنها تقوم وتعدل، أو تلغي وتحل محلها نظم أخرى.

2- وظائف النظام الاقتصادي : تقسم مهمة النظام الاقتصادي إلى أربع وظائف:

---

[1]- حسين عمر – مبادئ علم اقتصاد –تحليل جزئ وكلي –دار الفكر العربي – 1991ص.527.

أولا : تقرير الأهداف الإنتاجية: لابـــد للمجتمـــع الاقتـــصادي أن يقرر -بادئ ذي بدء- الأهداف الاقتصادية التي يسعى إلى تحقيقهـــا.وهـــذه المهمة ذات شقين : تحديد السلع التي يرغب في إنتاجها، وتحديد كمية كل سلعة منها، ولا تنطوي صعوبة هذه المهمة على أن ثمة آلافا مـــن الـــسلع والخدمات التي يرغب فيها المجتمع الحـــديث، وتـــدور حولهـــا عجلتـــه الإنتاجية، بل على أن علاقات متبادلة معقدة بين كثير من السلع، فـــلا بـــد مثلا أن تكون منتجات الحديد متناسبة في كميتها مع منتجات الـــصلب، إذ أن منتجات الحديد هي المادة الخام لمنتجات الصلب.

ثانيا : تخصيص المواد الإنتاجية: لابد للنظام الاقتصادي أن يخصص موارده الإنتاجية المحدودة بين المنتجات المختلفة من جهة ، وبين الوحدات الإنتاجية المختلفة من جهة أخرى، بالطريقة التي يتسنى معهـــا الحـــصول على أكبر كمية من المنتجات التي يرغب فيها هذا المجتمـــع، مـــع أخـــذ مستوى المعرفة الفنية في الاعتبار.ويجب ألا يغيب عن البال أن تخصيص الموارد ليس في أساسه مسألة فنية، إذ أن ثمة طرقا فنية عديدة لإنتـــاج أي سلعة.وقد يفضل الخبراء الفنيون طريقة معينة على أساس انطوائها علـــى الابتكار والخلق، أما الخبراء الاقتصاديون فقد يفضلون طريقة أخرى على أساس أنها منطوية على أقصى قدر من الكفاءة الإنتاجية، بمعنى أنها تنتج ناتجا معينا من السلعة بأقل تكلفة ممكنة.

ثالثا : توزيع الناتج الكلي: لابد في النظام الاقتصادي من تقسيم الناتج الكلي من السلع والخدمات بين أفراد المجتمع الذين أسهموا في إنتاجه.وقد يتخذ هذا التقسيم شكل الحصص النقدية الموزعة كالأجور التي يتقاســـمها العمال، والفوائد التي يتقاضاها أصحاب رؤوس الأموال، والريـــع الـــذي

يتقاضاه ملاك الأرض، والربح الذي يظفر به المنظمون الذين يشرفون على الوحدات الإنتاجية في كل صناعة.أما "تركيبية" السلع والخدمات التي تدخل في كل منصب، فمردها إلى تفضيلات كل فرد يحصل على نصيبه من الناتج الكلي في صورة عائد نقدي (أجر، أو فائدة، أو ربح، أو ريع) لا يعدوا أن يكون قوة شرائية عامة، يمكن أن يوجهها لشراء أكثر السلع رغبة لديه.هذا هو الاقتصاد النقدي كما نعرفه في المجتمع الحديث، أما في الاقتصاد الطبيعي في المجتمعات البدائية، التي لا تستخدم النقود كأداة في تحديد القيم النسبية للسلع والخدمات الإنتاجية للموارد، فقد تتخذ الحصص الموزعة على شكل مقادير محددة من كل سلعة لكل فرد من أفراد المجتمع.

رابعا : قابلية التغير والقدرة على النمو: لا بد أن يكون النظام الاقتصادي قابلا للتغيير، دائبا على النمو، فمن الواضح أن نمو الاقتصاد الوطني خاصية مرغوبة وضرورة ملحة في المجتمع المتطور، إذ من الضروري جدا -إذ كان السكان يتزايدون بمعدل سريع-أن يكون النظام الاقتصادي قادرا على إنتاج سلع جديدة، مع إحداث التغيرات المرغوبة في الناتج الكلي، واتباع الأساليب الفنية الجديدة، وإيجاد الموارد الإنتاجية الجديدة، وغزو الأسواق . فضلا عن ذلك لابد بعد أن يكون للنظام الاقتصادي من المرونة بحيث يتكيف دائما مع كل ما يطرأ من تغيرات خارجية قد تفرض عليه، كالتغيرات التي تحدث على هيكل التجارة الخارجية، أو التغيرات التي تنشأ من تحول الاقتصاد الوطني من ظروف السلم إلى ظروف الحرب، أو من أسلوب إنتاجي إلى آخر.

المطلب الثاني

دور جهاز الأسعار في سير النظام الاقتصادي

تمهيد : من الوظائف الأربعة التي يضطلع بها أي نظام اقتصادي.علينا أننا نتساءل الآن : كيف يؤدي هذا النظام مهمته الأساسية في تقرير أهدافه، وتخصيص موارده وتوزيع ناتجة الكلي، ونموه المطرد وقابليته للتغير مع تغير الظروف الداخلية أو الخارجية؟ هناك تنظيمات اقتصادية معينة- مؤسسات انتاجية .وأسواق ومؤسسات مالية تتولى تنفيذ هذه المهام، ولكنها تعتمد في تنفيذها على آلية جهاز الأسعار.

وإذ نود هنا أن نشير بإيجاز، إلى أهمية هذا الجهاز، يجب أن نؤكد أن النظام الاقتصادي لا ينبغي بالضرورة أن يكون نظاما تسوده المنافسة الكاملة، فقد تشوبه العناصر الاحتكارية بدرجات متفاوتة، بحيث يمكن التدرج من المنافسة المقيدة "المنافسة غير كاملة" إلى منافسة القلة، إلى الاحتكار الثنائي إلى الاحتكار التام.

وأيا كانت درجة المنافسة أو الاحتكار في سير النظام الاقتصادي في تحديد القيم النسبية للسلع والخدمات وفي مساعدته على تحقيق أهدافه الإنتاجية، وتخصيص الموارد، وتوزيع الناتج الوطني وملاءمة النظام الاقتصادي للنمو، مما سنتوقف على دراسته فيما يلي ([1]):

1-تحديد القيم النسبية للسلع والخدمات: إن أول مهمة لهذا الجهاز هي تحديد القيم النسبية لمختلف السلع والخدمات، فلو كان سعر سلعة ما خمس وحدات من النقود لكل وحدة من هذه السلعة، وسعر سلعة أخرى عشر

---

[1] - حسين عمر - مرجع سابق ذكره ، ص.529

وحدات من النقود لكل وحدة من السلعة الأخرى، فإن جهاز الأسعار يدلنا على أن قيمة كل وحدة من السلعة الأولى نصف قيمة كل وحدة من السلعة الثانية، أي أنه من الممكن استبدال كل وحدتين من السلعة الأولى بوحدة واحدة من السلعة الثانية. ولو اتبعنا هذا التحليل بالنسبة لجميع السلع، لأمكن القول: إن استخدام جهاز الأسعار يفضي إلى تحديد قيمة كل سلعة أو قوتها التبادلية بالنسبة لجميع السلع الأخرى. حيث أن النقود تستخدم في هذه الحالة بمثابة أداة حسابية لتحديد القيم النسبية لجميع السلع والخدمات.

2- **تحقيق الأهداف الإنتاجية:** إذا كان المستهلكون ينفقون دخولهم النقدية المستديمة من العوائد التي حصلوا عليها في مقابل خدمات عناصر الإنتاج التي يملكونها.وذلك حسبما يترأى لهم، ووفقا لتفضيلاتهم. فمن الواضح أنه يعرضون عادة أسعارا مرتفعة من أجل اقتناء السلع تشتد رغبتهم فيها، وأسعارا منخفضة من أجل اقتناء السلع التي تضعف رغبتهم فيها، وإذا كان سلوك المنظمين يتحدد عادة بدافع الرغبة في الحصول على أقصى الربح، فلا مناص من أن يوجهوا جهودهم الإنتاجية لتلك السلع التي تشد رغبة المستهلكين فيها وترتفع أسعارها نسبيا تبعا لذلك.من هنا تتضح الفكرة المنطوية على أن النظام الاقتصادي يقع دائما تحت وطأة "سيادة المستهلك" ومن ثمة تتضح أيضا أن جهاز الأسعار هو الأداة التي يستخدمها المجتمع في تحقيق أهدافه من حيث تحديد السلع التي يرغب في إنتاجها بموارده، وتحديد كل كمية من هذه السلعة.

3-**تخصيص الموارد:** فجهاز الأسعار يتولى هذه المهمة، أيضا عند مستويات ثلاثة : التخصيص فيما بين الصناعات، وفيما بين المؤسسات، وفي داخل المؤسسات.

فعند المستوى الأول فارتفاع أسعار بعض المنتجات يمكن المنظمين في الصناعات التي تخص بإنتاجها، من أن يدفعوا أسعارا مرتفعة (عوائد) لخدمات المواد الإنتاجية (عناصر الإنتاج)، مما يتيسر معه سحب موارد منتجاتها أكثر إلحاحا.

أما عند المستوى الثاني، فالمؤسسات التي تكون أكثر كفاءة إنتاجية، تستطيع أن تدفع أسعارا أكثر ارتفاعا للخدمات الإنتاجية، أو تبيع منتجاتها بأسعار أكثر انخفاضا للمستهلكين.ومن ثم تتسع هذه المؤسسات في الإنتاج على حساب المؤسسات الأقل كثافة إنتاجية.بمعنى أن الموارد تنقل من الثانية إلى الأولى بنتيجة لهذا التوسع.وهكذا يتم تخصيص الموارد فيما بين المؤسسات في الصناعة الواحدة.

عند المستوى الثالث، فالمنظم في أية مؤسسة، يسعى دائما إلى الحصول على أرخص مجموعة من الموارد الإنتاجية التي يمكن أن تنتج كمية معينة من السلعة، إذ لو افترضنا أن المنظم يستطيع أن ينتج عددا معينا من وحدات السلعة، إما بوحدة من رأس المال وثلاث وحدات من العمل، وإما بوحدتين من رأس المال ووحدة من العمل، وكانت المجموعة الأولى أقل تكلفة عليه من الثانية، فلابد أنه يفضل الأولى على الثانية في إنتاج هذا العدد المعين من وحدات السلعة، أي أنه يفضل استخدام القليل من رأس المال والمزيد من العمل، أو أنه يقوم بإحلال العمل محل رأس المال.وهكذا نجد أن جهاز الأسعار في النظام الاقتصادي التنافسي يخصص للمواد كذلك داخل كل مؤسسة بأعلى قدر من الكفاءة .

باختصار القول : إذا استخدمت الموارد بحيث تحقق أكبر إنتاجية في مختلف فروع الصناعة، ومن ثم يتقاضى أصحاب الموارد أكبر العوائد،

وبحيث تنتج هذه الموارد تلك السلع التي يرغب فيها المستهلكون أشد الرغبة، فقد يصل الناتج الكلي إلى أكبر حجم ممكن.

4- توزيع الناتج الوطني: لا يقف دور جهاز الأسعار عند حد تحديد الأهداف الإنتاجية و تخصيص الموارد، بل انه يلعب دوره أيضا في توزيع عوائد هذه الموارد من قيمة الناتج الوطني، إذ أن توزيع قيمة الناتج الوطني في النظام الاقتصادي يتم-كما ذكرنا- في صورة العوائد أو دخول نقدية وتتوقف هذه الدخول على عاملين : توزيع ملكية الموارد بين أفراد المجتمع وإنتاجية كل مورد منها.ذلك أن مالك الأرض مثلا، يتقاضى الريع، لأنه يملك الأرض التي يمكن أن تقدم خدمة إنتاجية معينة.أما العامل فإنه يتقاضى الأجر، لأنه يملك خدمة العمل التي يمكن أن يقدمها في صدد إنتاج أية سلعة أو خدمة.أما تحديد الريع أو الأجر أي الثمن المدفوع لاستخدام مورد الأرض أو مورد العمل، فيتوقف على قوة الطلب على المورد، وهذا يتوقف بدوره على مدى إنتاجيته.وإذا كان سعر خدمة المورد : هو العائد أو المكافأة التي يتقاضاها هذا المورد نظير إسهامه في إنتاج كمية من السلعة ذات قيمة معينة، فهذا التخصيص الذي تولاه جهاز الأسعار لابد أن يدفع إلى مضاعفة الجهود وتحسين نوع خدمة العمل كمورد إنتاجي رئيسي في أي مجتمع.كما أن هذا التخصيص يدفع-عن طريق الفوائد والأرباح- إلى تشجيع تراكم رأس المال والمحافظة عليه.غير أن أكثر وظائف جهاز الأسعار أهمية في صدد التوزيع، فيقدم أكثر المكافآت سخاء للمنظمين الأكفاء، وانه يوقع أكثر العقوبات بطشا على المنظمين الفاشلين.

5 - ملائمة النظام الاقتصادي لمقتضيات التغير: أما دور جهاز الأسعار في تكييف وتعديل النظام الاقتصادي بما يتلاءم مع مقتضيات

التغير في الطلب على السلع، وفي الموارد، وفي تحسين مستوى المعرفة الفنية، فهو أمر واضح.إذ لو زاد طلب المستهلكين على سلعة ما وقل طلبهم على سلعة أخرى نتيجة لتغير أذواقهم، فإن ارتفاع سعر السلعة الأولى يجعلها أكثر ربحية في فروع الصناعة، كما أن الارتفاع النسبي للأرباح في هذه الصناعة أكثر جاذبية للعمال، وأن الارتفاع النسبي للأرباح في هذه الصناعة يجتذب إليها المنظمين الجدد، ورؤوس الأموال الجديدة.أما إذا قلت كمية أحد الموارد نتيجة لكارثة طبيعية، أو تقلبات جوية، أو ظروف الحرب الاستثنائية، فإن ارتفاع سعر هذا المورد سيرغم الأفراد على استعمال الموارد البديلة.كما أن ارتفاع أسعار المنتجات التي تدخل هذه الموارد في إنتاجها سيضطر المستهلكون الاقتصاد في استعمالها.

أما عن التقدم في المعرفة الفنية، فإنه قد ينعكس في صورة نقص ملحوظ في نفقات إنتاج السلع وفي أسعارها تبعا لذلك، كما قد ينعكس في شكل تحسين في نوعية السلع.

خلاصة القول : إن عالمنا الاقتصادي دائم التغير، ولذلك فإن ملائمة النظام الاقتصادي للتغيرات التي قد تطرأ على الرغبات، أو الموارد، أو أساليب المعرفة الفنية، وهي من أهم الوظائف التي يؤديها جهاز الأسعار في الاقتصاد الوطني.

المطلب الثالث

عناصر النظام الاقتصادي([1])

العناصر الرئيسية لأي نظام اقتصادي ،تتمثل في الأوضاع الخاصة بالنشاط الاقتصادي، وهي ثلاثة عناصر رئيسية تتجسد في أهداف معينة للنشاط الاقتصادي، ومستوى معين من الفن الإنتاجي، وتنظيم سياسي واجتماعي وإطار قانوني معين .

1-أهداف النشاط الاقتصادي : تتمثل في الدوافع المسيطرة على القائمين بالإنتاج، فقد يكون الدافع هو الحصول على أقصى قدر من الربح، أو على أكبر دخل نقدي ممكن، كما هو الحال في النظام الرأسمالي.وقد يكون الدافع إلى النشاط الاقتصادي هو إشباع حاجات الجماعة، كما هو الحال في النظم الأخرى المخططة مركزيا.

2- مستوى معين من الفن الإنتاجي:نعني بذلك الطرق الفنية في الإنتاج، فقد يكون هذا الفن الإنتاجي راكدا أو متطورا، وقد يعتمد النظام الاقتصادي على استخدام الأدوات اليدوية الصغيرة في العمليات الإنتاج، وفي حين أن نظاما آخر قد يستخدم الآلات الضخمة التي تديرها القوى المحركة.هذا وقد يتضمن الفن الإنتاجي مبلغ ما وصل إليه تقسيم العمل، فقد يقف عند حد التقسيم المهني، وقد يصل إلى حد تقسيم العمل الواحد إلى عدة عمليات فنية صغيرة.

3-تنظيم سياسي واجتماعي وإطار قانوني معين: ومن الواضح أن هذا التنظيم السياسي والاجتماعي والقانوني يهيئ الجو المناسب لتحقيق أهداف

---

[1] - د.حسين عمر – مرجع سابق ذكره ص.(531،532).

النشاط الاقتصادي من خلال تطبيق أساليب فنية معينة من إنتاج السلع والخدمات.ويتضمن التنظيم نوع الملكية ونوع المبادلات، ونوع المشروعات، ونوع القوى المحددة للأسعار، ونوع السلطة التي تصدر القرارات لموارد المجتمع.

المطلب الرابع
أسس التمييز بين النظم الاقتصادية

اتخذ الاقتصاديون أسسا مختلفة للتفرقة بين النظم الاقتصادية، فالبعض ينظر إلى طبيعة النشاط الاقتصادي السائد، والبعض إلى نطاق هذا النشاط، والبعض إلى الأداة المستعملة في التبادل، والبعض إلى الأوضاع الخاصة بالإنتاج والتوزيع([1]).

1-التمييز حسب طبيعة ونطاق النشاط :

قسم فردريك ليست النظم إلى خمسة أنواع حسب طبيعة النشاط الاقتصادي السائد ،فالمجتمعات مرت بخمس مراحل وهي : مرحلة الصيد، ومرحلة الرعي، ومرحلة الزراعة، ومرحلة الزراعة والصناعة، ومرحلة الزراعة والصناعة والتجارة.

بينما ميز الأستاذ بوخر بين مختلف الأنشطة، تبعا لمدى اتساع نطاق النشاط الاقتصادي، أو تطور الجماعة الاقتصادية، وبعبارة أخرى فإنه ميز بين : الاقتصاد العائلي، والاقتصاد المدني، والاقتصاد الوطني.ذلك أن الاقتصاد العائلي هو ذلك النظام الذي كان النشاط الاقتصادي فيه لا يتعدى حدود الأسرة أو القبيلة، وكانت الأسرة وحدة

---

[1] – محمد حلمي مراد – المذاهب والنظم الاقتصادية . دار المعارف القاهرة –1952 ص133.

اقتصادية قائمة بذاتها.أما الاقتصاد المدني فهو ذلك النظام الذي كان يتسم بإقامة وسكن الأفراد الجماعة المعينة داخل حدود مدينة معينة، إذ لم تكن هناك صلات تذكر بين المدن، بل كانت حواجز الجمركية تحول بين بعضها البعض.أما الاقتصاد الوطني فهو ذلك النظام الذي تصبح فيه كل دولة عبارة عن وحدة اقتصادية، لها ظروفها وأوضاعها الخاصة، من حيث الموارد، والموقع الجغرافي والمناخ وعدد السكان، وكثيرا ما تنقسم هذه الوحدة الاقتصادية الكبيرة إلى بيئات صغيرة مختلفة، تبعا لاختلاف المناطق داخل الدولة الواحدة. فقد تكون بعض المناطق زراعية، والبعض الآخر صناعيا.غير أن المناطق جميعا تشترك في وحدة اللغة والنظم السائدة، وعدم قيام أية عوائق تحول دون انتقال السلع ورؤوس الأموال والأشخاص داخل الدولة المكونة للوحدة الاقتصادية.

وكان الانتقال من طور الاقتصاد المدني إلى الاقتصاد الوطني مصحوبا بإلغاء الحواجز الجمركية بين المدن، ثم بين أقاليم الدولة الواحدة، مصحوبا بتعبيد الطرق، وتسيير وسائل المواصلات، توحيد العملة، وتنظيم الجيش والشرطة والقضاء، توطيد الأمن والدفاع والعدالة بين أفراد الدولة.كذلك فقد تطورت الأسواق، فلم تعد محلية خاصة بإقليم معين، بل أصبحت أسواقا وطنية، ولكنها لم تغن عن قيام أسواق محلية صغيرة في المدن والقرى لإشباع بعض الحاجات الأساسية لسكانها.

كما يلاحظ أن قيام الثورة الصناعية، وتعدد الحاجات، وتطور وسائل المواصلات، قد أدى إلى وجود نظام الاقتصاد الدولي، إذ لم تعد الأسواق مقصورة على دولة واحدة، بل أصبحت دولية مرتبطة ببعضها البعض، وغدت أسعار السلع الهامة موحدة في الأسواق المحلية.

على الرغم من أن لتقسيم بوخر أهمية تاريخية، فإن بعض الكتاب يعيبون عليه أنه لا يأخذ في الاعتبار أشكال الإنتاج وصور التوزيع.

2-التمييز حسب أداة التبادل ونوعية الإنتاج والتوزيع: يقرر بعض الكتاب أن الحياة الاقتصادية تمر بعدة أطوار متتالية، تبعا للأداة التي تستخدم في التبادل، فهناك الاقتصاد العيني الذي يسد الفرد حاجاته بعمله الفردي أو باللجوء إلى المقايضة.وهناك الاقتصاد النقدي الذي تظهر فيه النقود كأداة للمبادلة، كما أن هناك الاقتصاد الائتماني الذي تستخدم فيه وسائل الائتمان المختلفة.

كما يفرق البعض الآخر من الكتاب بين النظم الاقتصادية حسب الشكل الذي يتخذه الإنتاج، أي طبيعة الأوضاع التي تصبح فيها السلع أكثر صلاحية لإشباع الحاجات، وحسب توزيع الناتج الاجتماعي على الأفراد الذين أسهموا في إنتاجه، تبعا لذلك لا بد من التفرقة بين الأوضاع التي تكون فيها سلع الإنتاج وقوى العمل تحت تصرف شخص واحد ينتمي إلى فئة واحدة، أو تحت تصرف أشخاص مختلفين وينتمون إلى فئات متباينة.

وعلى هذا الأساس يفرق الكتاب بين نظام الاقتصاد الحرفي، ونظام الاقتصاد الرأسمالي، ومن ناحية فلا خلاف بين الاقتصاد المغلق والاقتصاد الحرفي، إذ أن سلع الإنتاج وقوى العمل في كل منهما تحت تصرف شخص واحد وهو السيد الإقطاعي في أحدهما وصاحب الحرفة في الآخر.ولهذا فإنه عند التمييز بين هذه الأنظمة الثلاثة، لا مناص من إدخال عناصر أخرى ثلاثة وهي : أهداف النشاط الاقتصادي، ومستوى الفن

الاجتماعي، ونوع التنظيم السياسي والاجتماعي والإطار القانوني السائد في المجتمع([1]).

المبحث الثاني
خصائص الاقتصاد المختلط

تمهيد:

أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية، ظهرت حركات وثورات التحرير في مختلف أنحاء المعمورة على الاستعمار بمختلف أشكاله. فبعد نضال وتضحيات جسيمة استطاعت الدول الحصول على استقلالها لتشكل مجموعة من الدول تتمركز في قارتي إفريقيا، وأسيا، وأمريكا اللاتينية، وأصبحت تعرف بالدول المستقلة حديثا أو دول العالم الثالث، دول الجنوب،..إلى غير ذلك من المصطلحات، فورثت عنه التخلف المعبر عن ظاهرة اقتصادية واجتماعية متدنية في مستوى التطور والتقدم تسود في زمان ومكان معين لمجتمع أو دولة معينة أو دول محدودة([2])، فهذه الدول تسعى جاهدة بكل ما تتوفر على وسائل وإمكانيات الخروج من هذا التخلف وإحداث التنمية الشاملة في جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية.

---

[1]– محمد حلمي مراد – مرجع سبق ذكره ،ص141

[2] - طلال البابا – قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث – دار الطليعة –بيروت 1983 ص.50.

المطلب الأول
الخصائص الاقتصادية للبلدان
ذات الاقتصاد المختلط

1-تعريف الاقتصاد المختلط: مجموعة من البلدان مستوى تطورها الاجتماعي متدنيا ومحدودا استنادا إلى العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، منها على الخصوص حسب إيف لاكوست([1]): -ضعف مستوى التغذية، ضعف الإنتاج الفلاحي، ضعف الدخل القومي، ضعف الصناعة الوطنية، ضعف استهلاك الطاقة، التبعية الاقتصادية، ضعف التركيبة الاقتصادية، وجود بطالة مقنعة، ضعف المستوى التعليمي، ارتفاع معدل النمو الطبيعي، انخفاض المستوى الصحي.

2- الخصائص الاقتصادية للاقتصاد المختلط :مجموعة من السمات النابعة من تركيبة الاقتصاد الوطني للدولة النامية، نوجزها فيما يلي :

1-التبعية الاقتصادية : لو ألقينا نظرة على اقتصاد بلد متخلف وبخاصة علاقاته الاقتصادية الخارجية التي تشكل الصمامات الأساسية لمجمل عمليات الاقتصاد الوطني، نرى أن الميادين الاقتصادية الأساسية لا تزال تقع تحت مراقبة و سيطرة الاحتكارات الأجنبية ويتجلى ذلك في القطاعات الآتية :

A_الصناعة الاستخراجية :

من المعروف أنها ليست سوى استخراجا للمواد الخام أساسا من باطن الأرض أو من سطحها (الحديد، الزنك، ...الخ). فبعد الاستقلال

---

[1] -- محمد أحمد الدوري – التخلف الاقتصادي -ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر .1983 .ص 4،ص.2

السياسي ومع تنامي حاجة البلدان المتخلفة إلى وسائل مادية بهـدف بنـاء قاعدة اقتصادية أصبح التخصص في تصدير المواد الخام، وسـاعد علـى تعميق الوضع التبعي، وذلك لعدة أسباب :

1-تحكم الاحتكارات العالمية الأجنبية في أسعار المواد الخام في السوق العالمي يرافق ذاك حاجة البلدان المتخلفة لبيع صادراتها من المواد الخام، مما يسمح بتشديد التحكم في أسعارها.

2-تذهب عائدات الصناعة التصديرية أساسا لشراء الحاجـات الغذائيـة الاستهلاكية، دون أن تشارك في خلق قاعدة إنتاجية وطنية سليمة.

B.الصناعة التحويلية :

تقتصر على الصناعات الحرفية واليدوية وبعض المصانع الحديثة المرتبطة باستيراد المعدات وقطع الغيار من الخارج ومن البلدان الرأسمالية المتطورة أساسا؛ ومن هنا تراقب الاحتكارات الأجنبية عملية بناء الصناعة التحويلية في البلدان المتخلفة حيث لا تعط إلا تلك الأنواع من الـصناعات التي لا تشكل خطرا على مصالحها الاقتصادية واستمرارية تبعية البلد لها :

C.التمويل :

تشكو الكثير من الدول المتخلفة من ندرة رأس المال. فلاحتياجات التنمية تحصلت البلدان المتخلفة على قروض، وبسبب عدم توجيهها إلـى توسيع التراكمات الإنتاجية بل ينفق على الحاجات أو التسلح. فقد زاد مـن تبعيتها وأصبحت تعاني من مشكلة المديونية وما ينجر عنها من عواقـب وخيمة على الاقتصاد والمجتمع، وهذه تشكل وسيلة من وسائل التبعية.

2-سوء تركيبة وضعف الهيكل الاقتصادي :

اقتصاد البلدان المتخلفة يسوده الاختلال في تركيبته الاقتصادية، إضافة إلى ضعفه ومحدودية تنوعه، ويتجلى ذلك واضحا فيما يلي([1]):

1-ازدواجية القطاعين الاقتصادي والاجتماعي، الحديث والتقليدي.

2-تعايش اقتصاد عصري مع اقتصاد الكفاف.

3-تشوه البنية القطاعية وضعف العلاقة بين مختلف فروع الاقتصاد الوطني.

4-الإنتاج السائد في هذه الاقتطاعات هو إنتاج المواد الأولية زراعية ومعدنية.

أما القطاع الزراعي الصناعي فهو صغير وضعيف ومحدود فقسم منه استخراجي للمواد الخام والقسم الآخر تحويلي(صناعات، تحويلية استهلاكية صغيرة في حجمها وغير متطورة في فنونها الإنتاجية). هذا إلى جانب الصناعات اليدوية والحرفية.

5-عدم تنوع النشاط الإنتاجي والسلعي.

3-انخفاض مستوى الإنتاجية:

تتميز البلدان المتخلفة عموما بانخفاض مستوى الإنتاجية، كما تعكسه إنتاجية الوحدة الواحدة من عناصر العملية الإنتاجية، سواء كان خاص برأس المال، والأرض، أو العمل وفي مختلف القطاعات، وهذه المشكلة الحيوية مرتبطة ومتأثرة بالعديد من العوامل المختلفة ومن أبرزها:

---

[1] – توماس سننتش –ترجمة فالح عبد الجبار – الاقتصاد السياسي للتخلف دار الفارابي بيروت 1978 الجزء الثاني ص.210.

أ-ضآلة رأس المال وسوء استخدامه.

ب-سوء وعدم تناسق استغلال الموارد الطبيعية والبشرية.

ج-تخلف الفن الإنتاجي حيث المعدات والأساليب الإنتاجية المستخدمة بدائية من حيث مستوى فنياتها وتكنولوجياتها، مقارنة بما هو حاصل في البلدان المتقدمة.

د-انتشار البطالة بمختلف أشكالها "دورية، موسمية، فنية، مقنعة".

هـ-انعدام الحوافز المادية والمعنوية للعاملين مما يؤثر سلبا على سير العمل ونتائجه.

4-ندرة رأس المال وسوء استخدامه([1]) :

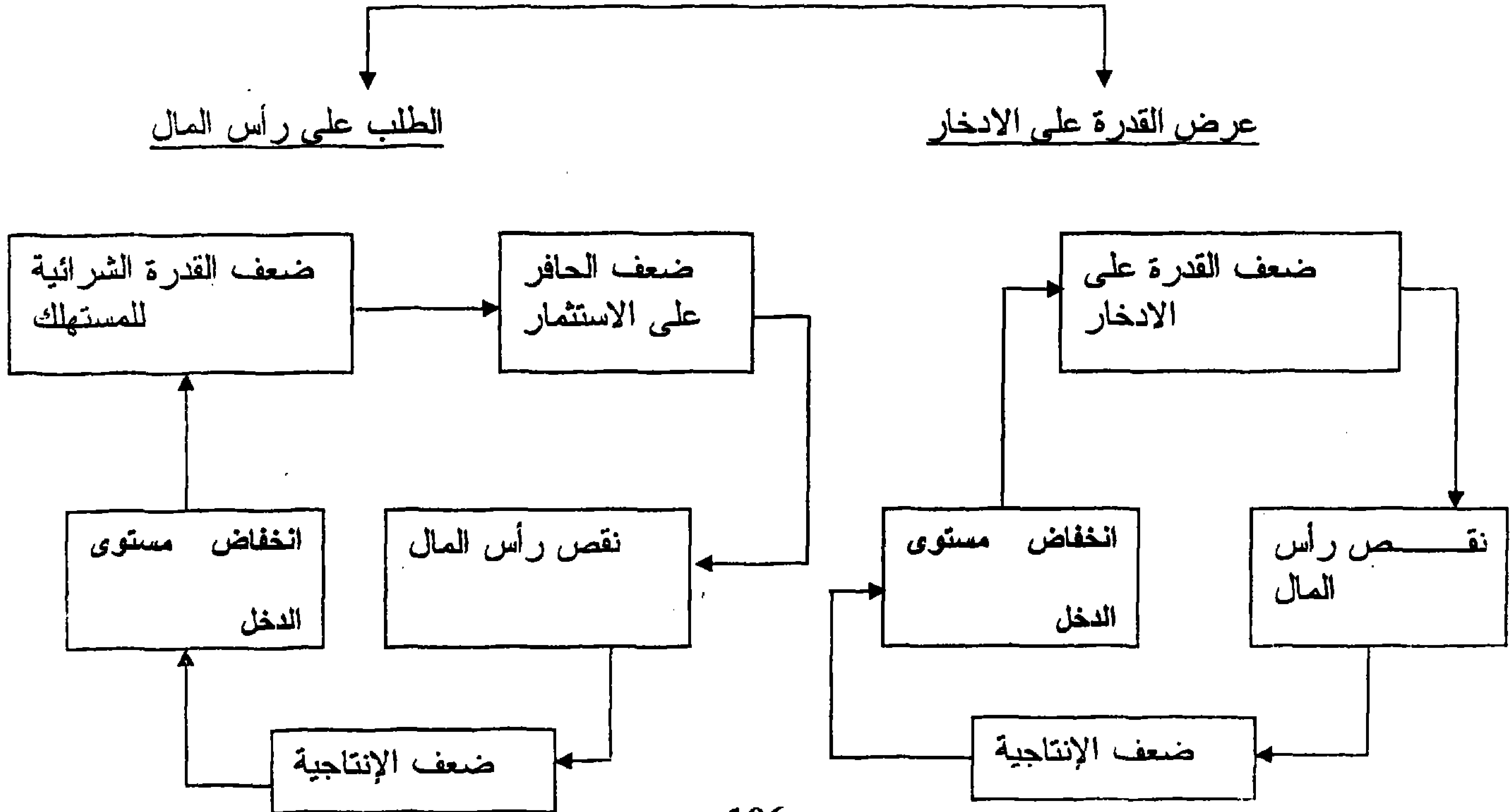
إن غالبية البلدان المتخلفة تتميز بندرة رأس المال وسوء استخدامه ومحدودية تراكمه "باستثناء الدول البترولية"، وإن نصيب الفرد من رأس المال منخفض جدا عما هو عليه في البلدان المتقدمة، ويرجع نقص تراكم رأس المال لانخفاض الادخار "العام والخاص" وفي هذه البلدان قياسا لما هو عليه في البلدان المتقدمة "فمثلا قدر خبراء هيئة الأمم المتحدة للتنمية أن نسبة الادخار المحلي من الدخل الوطني 5% في إفريقيا و 15% في الولايات المتحدة الأمريكية". إن ضآلة وندرة رأس المال ومحدودية تكوينه في البلدان المتخلفة مرتبط تاريخيا بالتطور الاقتصادي والاجتماعي المتأخر والمشوه والمتأثر بالعديد من العوامل الداخلية والخارجية، فعلى سبيل

---

1 - محمد أحمد الدوري – مرجع سابق ذكره.ص.26

المثال من العوامل الداخلية الحلقة المفرغة، التي تشمل عرض رأس المال وكذلك الطلب على رأس المال كما يوضحها الشكل الآتي :

شكل ر قم01:حلقة المفرغة للفقر



المصدر :محمد أحمد الدوري –مرجع سابق ذكره، ص 23.

إضافة إلى محدودية رأس المال فإنه لا يستخدم بطريقة عقلانية منها :

1-استخدام رؤوس الأموال في مجالات وعمليات غير إنتاجية كالتعليم والصحة والأمن، كما أن رأس المال الفردي يستخدم في مجالات التجارة والمضاربة ...الخ.

2-ضخامة الإنفاق الإداري على أجهزة الدولة في شكل رواتب وأجور العمال في القطاع الحكومي...الخ ،مما يؤدي إلى خلق فئة طفيلية.

3-التقليد الاستهلاكي لنمط الحياة السائد في الدول المتقدمة، كاقتناء السلع الاستهلاكية غير الضرورية والكمالية وخاصة لدى الطبقات الاجتماعية ذات الدخول العالية أو حتى المتوسطة.

4-السياسات الاقتصادية الإنمائية، عادة ما ينقصها وضوح الرؤيا للأهداف المطلوبة وعدم تكاملها، وهذا راجع للتدخل الأجنبي واللإستقرار السياسي.

5-هروب ونزوح رأس المال من البلدان المتخلفة نحو الخارج في شكل رأس مال نقدي أو بشري (أصحاب الخبرات والكفاءات)، توظف وتستخدم في العديد من الأقطار المتقدمة بدل أقطارها الأصلية.

5-ضيق الأسواق الداخلية([1]) :

من المعضلات الشائعة في البلدان النامية ضيق أسواقها الداخلية نتيجة للتوزيع غير عادل للدخل، فالقطاع الحديث المنتج للسلع التصديرية لا يولد أية وفرات أو حوافز للاقتصاد الداخلي.والطلب في غالبية الحالات مرهون بالخارج، ويميل نحو الصناعة الأجنبية وهذا راجع للأسباب التالية :

---

[1] – توماس سنتش –ترجمة فالح عبد الجبار – ارجع سابق ذكره ص.215.

-لم تتطور الصناعة الثقيلة المحلية.

-عدم توفر الحماية وبالتالي عدم قدرة المنتجات المحليـة علـى منافسة الصناعة الأجنبية حتى في السوق المحلية.

-التصدير هو تحت رحمة البلدان الرأسمالية والشركات المتعددة الجنسيات.

-لا يمارس القطاع المنتج للمواد الأولية تأثيرا ملحوظا محفزا للطلب على الإنتاج الوطني للسلع الاستهلاكية.

-منافسة التكتلات الاقتصادية لأسواق البلدان النامية.

-قوة المنافسة للدول المتقدمة ذوي الخبرة الواسعة في الوقت الذي يوجـب في افتقار إلى الصناعة المحلية تنتج الآلات والمعدات([2]).

المطلب الثاني
الخصائص الاجتماعية

مجموعة الخصائص النابعة من تركيبة المجتمع والسلوكات الفردية؛ فهـي عديدة ومتنوعة وسنكتفي بعرض المميزات التي تؤثر على الأسعار، منها على وجه الخصوص ما يلي :

1-الإنفاق الاستهلاكي المشوه([3]): الطلب الاجتماعي في الـدول المتخلفة هو طلب استهلاكي مشوه معرفـا لعمليـات التنميـة والتطـوير الاقتصادي والاجتماعي.فالإنفاق الاستهلاكي غير عقلاني، بـل تبـذيري

---

[2] – محمد فؤاد علي ، د.عاطف عبيد – التنظيم الصناعي وإدارة الإنتاج – دار النهضة العربية 1978 ص64.

[3] -محمد أحمد الدوري – مرجع سابق ذكره ،.ص.42،41.

والذي لا يقتصر على أصحاب الدخول العالية بل المتوسطة وبدوافع التقليد والمحاكاة المظهرية والتفاخر مثل :

-بذخ وتبذير موظفي الدولة في مجال مكاتب عملهم ووسائل نقلهم ...الخ.

-المبالغة في الإنفاق على المساكن الخاصة.

-الإسراف في اقتناء العديد من السلع الاستهلاكية وخاصة المستديمة.

-الإنفاق الكبير وغير الضروري على مناسبات الأفراح والأحزان.

2-عادات وتقاليد بالية وغير ملائمة للتطور: البلدان المتخلفة تسودها مجتمعات متخلفة وتتواجد فيها أنواع عديدة من العلاقات الإنتاجية خاصة المتناقضة والمتباينة والعلاقات العشائرية والإقطاعية وشبه الإقطاعية الرأسمالية...الخ.لذلك تتواجد في هذه المجتمعات عادات وتقاليد موروثة ومعرقلة بصورة كبيرة لعملية الإسراع في تقدم وتطور تلك المجتمعات.ومن تلك العادات والتقاليد نذكر بعضها منها على سبيل المثال"عادات تعظيم دور الرجل وتضييق دور المرأة، الروح الإتكالية، الإسراف في الإنفاق الاستهلاكي، عدم تحبيذ مزاولة بعض النشاطات، أو استغلال واستهلاك بعض السلع...الخ".

3-الظاهرة الديموغرافية: تتميز البلدان المتخلفة بارتفاع كبير للمواليد، وفي نفس الوقت انخفاض معدل الوفيات، وهذا يؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الطبيعي إذ وصل مثلا في الجزائر إلى 3.4% في سنة 1989([4]).وترتبط هذه الزيادة بجملة من العوامل المتخلفة منها :

---

[4] – الدليل الاقتصادي والاجتماعي الجزائري – المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار الجزائر 1989 ص.251.

1-سيادة الزراعة وغلبة السكان من الريف.

2-انخفاض الوعي الاجتماعي والحياتي.

3-عادات وتقاليد بالية منها فكرة العائلة الكبيرة، وكذلك الميل نحو كثرة الأطفال وتعدد الزوجات.

4-عدم تبلور وتكامل سياسة اجتماعية في موضوع تنظيم النسل.

-إن هذه الزيادة السكانية الكبيرة وغير المخططة تؤدي إلى :

أ-البطء والتأخير في عملية التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي لأن هذه العملية السكانية تمتص وتستوعب ما يحصل من زيادة في الإنتاج والدخل الوطني.

ب-تحويل المجتمع إلى مجتمع استهلاكي لارتفاع عدد ونسبة القوى غير المنتجة التي تقل أعمارهم عن 15 سنة وتزيد عن 65 سنة فمثلا نسبة السكان في العمل من "15-64 سنة" حوالي 1960-1977 ويعمل منهم 73% في قطاع الزراعة أي حوالي 45% من السكان هم غير منتجين بل مستهلكين([5]).

ج-عرقلة بناء صناعة ثقيلة التي تعتبر القاعدة الأساسية لاستكمال الاستقلال الاقتصادي والسياسي والاتجاه نحو الصناعات الخفيفة والاستهلاكية.

خلاصة لما سبق فإن جملة الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية تؤثر على سياسة الأسعار ومختلف الإجراءات التي تتخذ في هذا

---

[5] - البنك العالمي للإنشاء والتعمير B.I.R.D - تقرير عن التنمية في العالم سنة 1979،جدول رقم 19 ص (46، 47)

المجال، مما ينتج عنه سياسة سعرية، تختلف جوهريا عن السياسة المنتهجة في النظام الرأسمالي.

المبحث الثالث
السياسة السعرية في الاقتصاد المختلط

تمهيد :

إن نظرية الأسعار ككل النظريات الاقتصادية استمدت من واقع البلاد الرأسمالية المتقدمة ومن تطورها.لذلك من الضروري أن تحاول الدول ذات الاقتصاد المختلط أن تتلاءم مع اقتصادياتها.فانعدام الانسجام الذي يطبع العلاقات بين القطاعات الاقتصادية "كما بينا سابقا"يجعل من الصعوبة تطبيق شروط آليات الأسعار.فاقتصاديات البلدان المتخلفة تختلف عن اقتصاد البلاد الأوربية في القرن التاسع عشر، حيث ظهرت المدرسة الكلاسيكية.فمثلا شروط المنافسة الحرة التي تعتبر عن حقيقة الاقتصاد الرأسمالي لا توجد في الدول المتخلفة، وليس لها أي أثر في القطاع التقليدي.كما أن الواقع الذي تعرفه الأسواق المعاصرة في الاقتصاد الرأسمالي تنعدم في قطاعات الدول المتخلفة.فالاقتصاد الرأسمالي الحديث يمتاز بطابع الانسجام الذي تتسم به العلاقات بين القطاعات، وداخل كل قطاع على حدة، وخاصة في القرن العشرين وبعد زيادة تدخل الدولة لتوجيه النشاطات الاقتصادية.كما أن العناصر الأساسية المكونة للسعر "ناحية العرض وناحية الطلب" تختلف وضعيتها في الاقتصاد المتقدم عنها في الاقتصاد المختلط.كل هذه الملاحظات الأولية تجعلنا نبحث في طريقة تحديد الأسعار بالاقتصاديات المختلطة متماشيا مع البنية الاقتصادية.

فتعدد مستويات التقدم الاقتصادي بالبلاد المتخلفة، نتيجة لوجود عدة قطاعات يختلف بعضها عن بعض من حيث القوة المادية،وقدرة التأثير، ومدى التحكم في التصرفات الاقتصادية.يجعل البلاد تعاني من عدم وجود سوق وطنية موحدة ومستقلة، ذلك أن أسعار المواد والخدمات تستقر في مستويات تتعدد بتعدد مصادر عرضها وطلبها، باختلاف مواقع حدوث المبادلات.فمثلا سعر اللباس المصنوع داخل البلاد المتخلفة، يختلف عن اللباس المستورد من الخارج، الذي يطلبه أصحاب المداخيل المرتفعة.وسعر الإيجار في الحي العصري يختلف عن الحي الشعبي، وأخيرا أجر الموظف في الإدارة المركزية يختلف عن ذلك في القطاع الخاص،وبأقل من أجرة المتعامل الأجنبي، وينتج عن هذا عدم التكامل بين القطاعين التقليدي والعصري، من حيث المستوى الاقتصادي لكل من القطاعين، وارتباط الأسواق الداخلية بمبادلات السوق الأجنبية.

المطلب الأول

تكوين الأسعار في القطاع العصري الخاص

إن القطاع العصري الخاص بالبلاد المتخلفة ما يزال تحت رحمة المصالح الأجنبية التي تسيره ماديا وتقنيا، وتؤثر فيه لأنها تلعب دور الطالب والعارض الأساسي في هذه الأسواق([6])، فمن المؤكد أن سوق السلع الاستثمارية "التجهيزات والتكنولوجيا العالية" في أغلبية البلدان المتخلفة تركت إلى مبادرات خارجية، لأن هذه السلع تستورد من الخارج، والكثير من أصحاب رؤوس الأموال بالقطاع الصناعي الحديث والزراعة

[6]- فتح الله ولعلو – مرجع سابق ذكره –ص586.

العصرية يسيطر عليها الأجانب، وأن المواد الأولية والطاقة المستخرجة داخل الدول المتخلفة تخضع إلى تحكم الشركات الأجنبية التي تقوم باستغلال هذه الخبرات وإلى طلبها في نفس الوقت لاستعمالها في الإنتاج الداخلي للبلاد الرأسمالية.كما يتحكم القطاع الخاص العصري في قسط مهم من سوق السلع والخدمات، التي تستجيب للرغبات الفردية والذاتية للأفراد الذين يعيشون داخل هذا القطاع، ويحصلون على مدا خيل مرتفعة تمكنهم من القيام بنفقات تتوجه إلى الصناعة والخدمات، وينتج عن ذلك أن أسعار مواد وخدمات الاستهلاك بالقطاع العصري الخاص، لا يتناسب ومستوى التقدم الاقتصادي في البلاد.فمثلا إيجار منزلٍ بالحي العصري من الجزائر تقترب من قيمة الإيجاز بمدينة باريس، مع العلم أن الأسعار في هذه الأخيرة تتناسب ومتوسط الدخل الفرنسي.أما المقادير التي يصرفها الأفراد في هذا القطاع على الخدمات الترفيهية "الملاهي، السياحة...الخ " لا تعبر إطلاقا عن مستوى الدخل الوطني ويرجع ذلك إلى جملة من الأسباب منها:

1-إن الطالبين في هذا القطاع يتكونون من الأجانب.

2-مجموعة من المواطنين يحصلون على مبالغ مرتفعة ويتأثرون بطريقة حياة الأجانب ويقلدونهم في استهلاكهم.

3-المواد المطلوبة جلها مستوردة بحيث أن أسعارها مرتفعة جدا لأنه يعبر في أصله عن تقدم البلاد المصدرة.

4-دور التجارة الخارجية في التحكم في السوق الداخلية : فيما يتعلق بالصادرات يتحكم العالم الخارجي في تحديد سعر المادة المصدرة، لأنه لا يوجد منافسة في السوق في طلبه، فمستوى التقدم التكنولوجي الداخلي لا يسمح للبلاد المنتجة للمواد الأولية تصنيعها بجودة عالية، فتضطر إلى

تصديرها إلى الخارج، وهذا ما يفسر عدم التكامل بين العرض والطلب ، بسبب القوة الاقتصادية التي يتسلح بها الطلب الخارجي، ثم أن الطالبين يعملون على البحث على عدد وافر من العارضين أي من البلاد المتخلفة التي تنتج المواد الأولية.ويترتب عن ذلك تناقض بين هؤلاء يكون في آخر الأمر لصالح الشركات الرأسمالية الأجنبية، ومتى ارتفع الطلب على مواد أولية معينة بسبب ظروف طبيعية أو استراتيجية معينة فإنه يؤدي ارتفاع مفاجئ لأسعار المواد المصدرة، وإلى ظهور التضخم المستورد وما ينجر عنها من عواقب داخلية.

أما الواردات فيسيطر عليها الخارج بسبب تداخل معطيات مختلفة مثل :

أ-عدم وجود إنتاج داخلي للسلع الرأسمالية "الاستثمارية"نظرا لانعدام قاعدة صناعية مهمة، ويترتب على ذلك أن العرض الخارجي لا يجد منافسة داخل السوق الداخلية.

ب-ارتفاع أسعار السلع المستوردة والمصنوعة بالبلاد المتقدمة، لأن مستواها يعبر عن مستوى تقدم هذه البلاد، ولأن التقدم التكنولوجي مكّن من ظهور مواد جد معقدة يتطلب إنتاجها عناصر مرتفعة القيمة.

ج-في السنوات الأخيرة زادت وفرة السلع في السوق العالمية بكميات كبيرة، مما أصبحت سهلة الحركة والغزو لأسواق الدول المتخلفة.

د-سيطرة بعض الدول المتقدمة الرأسمالية على واردات البلاد المتخلفة لأسباب اقتصادية وتاريخية، مما يجعل شركات هذه الدول تفرض الأسعار التي تروق لها.

المطلب الثاني
تكوين الأسعار في القطاع التقليدي

إن القطاع التقليدي بالبلدان المتخلفة يتعلق أساس بالإنتاج الفلاحي، وكذلك بالتجارة والصناعة الحرفية.وهو قطاع ينتج مواد وخدمات قصد إشباع رغبات بسيطة للسكان ذوي المداخيل الضعيفة جدا، فالبعض يتصور أن أسواق القطاع التقليدي تسيطر عليها المنافسة التامة، لكن المعطيات الداخلية التي يتأثر بها القطاع التقليدي بالدول النامية والضغوط الأجنبية، وإنتاج القطاع العصري الخاص كلها عقبات في وجه المنافسة ،ويظهر جليا في المعطيات التالية([7]):

1-يتوجه قسم مهم من إنتاج الفلاحين الصغار في كثير من البلدان المتخلفة إلى الصادرات، فمثلا الصادرات الفلاحية بالبلاد الإفريقية كالبن والكاكاو والمطاط من إنتاج صغار الفلاحين الذين يبيعون إنتاجهم إلى الوسطاء اللذين يسلمونها إلى تجار الجملة، ثم إلى شركات التصدير الأجنبية.وهكذا تكون المبادلات من أعلى الشركة الكبرى إلى آخر الفلاح الصغير، مما يستحيل الحديث عن ظروف المنافسة على اعتبار عدم التقارب بين العارض والطالب.

2-لا يقتصر دور التجار بالقطاع التقليدي على بيع المواد التي ينتجها هذا القطاع بل يبيعون بجانبها مواد استهلاك مستوردة من الخارج، ومصنوعة في القطاع العصري.إذا استطاع أن يغزو الأسواق التقليدية وينافس

---

[7] - فتح الله ولعلو - مرجع سابق ذكره -ص589، ص590

مبيعاتها، وبذلك زالت من الوجود قاعدة تجانس المادة التي تعتبر شرطا أساسيا في نظرية المنافسة الكاملة.

3-إن القطاع التقليدي بالبلاد المتخلفة غير منسجم وضعيف الإنتاجية، لأنه يتركز على علاقات إقطاعية وشبه إقطاعية ويتمركز داخله الوسطاء والمضاربين.فجماهير الفلاحين الصغار تضطر للخضوع إلى إدارة المنتجين الكبار والوسطاء، فيحددون الأسعار حسب اختيارات هؤلاء ويبيعون إنتاجهم لأولئك بأبخس الأسعار وفي أسوإ الظروف ،نظرا لبعض المؤثرات التي تحكم في طريقة تحديد الأسعار بالقطاع التقليدي وهي :

أ-تأثير الظروف الطبيعية على إنتاج الفلاحين، الشيء الذي يجعل عرضهم مرتبطا بالأوضاع المناخية "كما هو الحال في دول شمال إفريقيا".

ب-أهمية الاستهلاك الذاتي للمنتجات الفلاحية حيث أن جزءا كبيرا من المنتوج لا يدخل إلى السوق، الشيء الذي يجعل سعر السوق لا يترجم بصفة دقيقة أهمية الإنتاج العام.

ج-ارتفاع التكاليف المرتبطة الخاصة بالأنشطة المكملة، مثل النقل بسبب بعد مراكز الاستهلاك وعدم وجود قاعدة هيكلية من المواصلات واسعة.

د-كثرة الوسطاء والمضاربين الذين يتوسطون بين المنتج والمستهلك، وينتشرون بصفة أساسية في قطاع الخدمات.وبسبب عدم الاتصال المباشر بين الفلاحين والتجار والمضاربين والمستهلكين.وينتج عن ذلك أن الوسطاء يؤثرون في تحديد الأسعار أكثر من الفلاحين المنتجين.وبعبارة أخرى وجود سوق موازية غير منظمة تتحكم في تحديد الأسعار.

المطلب الثالث

تكوين الأسعار في القطاع العمومي

إن القطاع العمومي انتشر بسرعة كبيرة في البلاد المتخلفة في العقدين السادس والسابع من القرن العشرين، بسبب قيام الدولة بنفس المهام التي تقوم بها البلاد الرأسمالية، بالإضافة إلى كونها تحل محل المصالح الخاصة في عدة قطاعات نتيجة لاختيارات واعية ولعجز هذه المصالح على الإقدام على مبادرات اقتصادية مهمة، ويؤدي اتساع دور القطاع التابع للدولة إلى إخضاع أسعار كثيرة من المواد والخدمات لقرارات إدارية مركزية.كما أن تدخل الدولة في تحديد الأسعار ينطلق من عدة منطلقات، ويسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف وتختلف هذه المنطلقات باختلاف مدى ارتباط الاقتصاد الوطني بالمصالح الخارجية، وباختلاف الإستراتيجية الاقتصادية المرسومة من طرف الدولة، وتتجسد هذه المنطلقات في ما يلي[8] :

1-إن التأثير على الأسعار في البلدان النامية يكون عن طريق الضرائب أكبر نسبيا من دور الدولة بالبلاد المتقدمة في هذا المجال، ويرجع السبب في كون أن الدولة تعتمد على الضرائب غير المباشرة كمصدر أساسي لإيرادات الميزانية لصعوبة رفع الضرائب المباشرة بالنظر للمستوى المنخفض للمداخيل. وهكذا يصبح رفع بعض الأسعار عن طريق الضرائب وسيلة لتمويل عدة نفقات حكومية.فعلى سبيل المثال : في الجزائر يعتمد على رفع سعر الطاقة وزيادة نسبة الضريبة على القيمة

8 – فتح الله ولعلو – مرجع سابق ذكره ص591.بتصرف

المضافة في عدة مجالات خدمية، في إطار تمويل النفقات العمومية وتخفيض عجز الميزانية.

2-تتدخل الدولة بالبلاد المتخلفة لرفع أسعار بعض المواد المستوردة عن طريق رفع حقوق الجمارك.وذلك بغية حماية الإنتاج المحلي أو كمصدر لإيرادات الميزانية.وفي كلتا الحالتين يكون قرار الدولة نابعا من دراستنا لضعف مصادر التمويل العمومي داخل البلاد؛ قد تسمح الدولة بإعفاء بعض المواد المستوردة مثل مواد التجهيز من أداء حقوق الجمارك نظرا لندرتها وضرورتها الملحة للتنمية الاقتصادية.كما تقدم الدولة مساعدات إلى المستثمرين الوطنيين أو الأجانب قصد تشجيع الاستثمار، وتوظيف رؤوس أموال جديدة بالبلاد.

3-تعمل الدولة في بعض الأحيان على تخفيض أسعار بعض مواد الإستهلاك، قصد تشجيع الطلب أو قصد توفير ظروف سياسية ونفسية طيبة، كما هو الحال عند الدول التي انتهجت النظام الاشتراكي سابقا.

4-إن أسعار عدة مواد في القطاع العمومي بالبلاد المتخلفة تخضع لهيمنة القطاع الخاص العصري، أو الأسواق الخارجية، ويرجع السبب في ذلك إلى الوضعيتين الآتيتين :

أ-إن تدخل الدولة أصبح سلاحا تدعيم الاتجاه الرأسمالي.فالبعض منها وضع أسسه في عهد الاستعمار والبعض الآخر في طريق تكوينية والانتقال إليه، إذ تكون الإدارة مزودا وزبونا في نفس الوقت للقطاع الخاص التابع لمصالح أجنبية، فيستطيع هذا الأخير أن يفرض عليها اختيارات تؤثر بالضرورة على أسعار القطاع لعام.

ب-في البلاد المتخلفة التي أممت فيها الدولة القطاعات المرتبطة بالتصدير كالمواد الأولية أو المعدنية تخضع أسعار هذه القطاعات لشروط الأسواق الأجنبية.فمثلا مكاتب التصدير والتسويق كأن يقرر سعر الشراء للمواد الزراعية للتصدير من عند الفلاحين، إذ لم تأخذ بعين الاعتبار ظروف السوق العالمية لهذه السلعة اعتبارات لقرارات الطالبين وسياسة العارضين المتنافسين.

-من تحليلنا السابق نستنتج أن أسعار القطاع العمومي بالبلاد المتخلفة تخضع لشرطين اثنين :

1-أن السعر يدخل في إطار الإستراتيجية العامة الاقتصادية المتبعة من طرف الدولة سواء لتمويل مداخيلها أو لزيادة استثماراتها الداخلية، وهي إستراتيجية متوخاة من الهياكل الاقتصادية والاجتماعية المتخلفة.

2-إن السعر في القطاع العمومي يعبر في كثير من الأحيان عن مدى تبعية هذا الأخير إلى المصالح الخاصة، وخاصة منها المصالح الأجنبية باعتبارها كانت تابعة للاقتصاد الرأسمالي، وبقصد تشجيعها وإنمائها في إطار نهج ليبرالي، وإما باعتبارها خضوع المنتجات الوطنية لشروط الأسواق الأجنبية.

المطلب الرابع
طبيعة الأسعار في الاقتصاد المختلط

مما سبق ذكره حول تحديد الأسعار في القطاعات الاقتصادية بالبلاد المختلفة، يتبين أن أساليب التسويق بهذه البلاد تتأثر أساسا بما يلي ([9]):

---

[9] - فتح الله ولعلو - مرجع سابق ذكره -ص592

1-سيطرة المصالح الأجنبية على الاقتصاد الوطني.

2-ضعف مدا خيل وإمكانيات المنتجين الصغار، وخاصة الفلاحين منهم، الشيء الذي يجعلهم عرضة لمحددات خارجة عن إرادتهم. وبتالي أساليب التسويق تأخذ الأشكال التالية :

A-المتاجرة داخل القطاع التقليدي تختص في شراء وبيع مواد هذا القطاع في الأسواق المحلية بالمدن والقرى، وهي متاجرة ضعيفة بسبب ضعف إمكانيات العارضين والطالبين، وعدم ارتباطها بالمؤسسات المالية والمصرفية.

B-متاجرة المواد الأولية القابلة للتصدير، تتمثل في كثير من البلدان المتخلفة، في هرم يوجد أعلاه شركات التصدير الأجنبية،وفي أسفله صغار الفلاحين، وبين الحدين الوسطاء والمضاربين.

C-متاجرة مواد الاستهلاك المستوردة كليا أو جزئيا من الخارج، تهيمن عليها شركات التصدير والاستيراد، ثم تجار الجملة، فالوسطاء، فتجار التقسيط المنتشرين في المدن والقرى والأسواق الأسبوعية، مع ضعف إمكانيات التجار من جهة، وضعف مدا خيل المستهلكين من جهة ثانية، وانتشار مواد الاستهلاك المصنوعة في القطاع العصري في الأسواق التقليدية.

D-متاجرة مواد التجهيز التي تتوجه إلى القطاع العصري فقط، والتي تتخصص فيها شركات الاستيراد والتصدير.

- ولقد عملت بعض الدول بعد استقلالها على إصلاح قطاع التجارة، لإخراجه من سيطرة المصالح الأجنبية والوسطاء، وإدخال

عناصر أكثر عقلانية في تنظيم التجارة الداخلية، وأخذت هذه الإصلاحات عدة اتجاهات هي :

1-مرحلة الستينات والسبعينات من القرن العشرين:

أ-تأميم التجارة الخارجية.

ب-مراقبة التجارة الخارجية مع تحديد أنواع السلع الواجب استيرادها.

2-مرحلة الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين :

أ-التحرير التدريجي للتجارة الخارجية.

ب- الاندماج في الاقتصاد العالمي وتطبيق بنود اتفاقيــة الانــضمام للمنظمة العالمية للتجارة، وهذا ماسنبينه في الفصول اللاحقة.

الفصل الثالث :النظام الاقتصـــــــــادي الرأسمالي

المبحث الأول : مفهوم النظام الرأسمالي وخصائصه

المطلب الأول : تعريف النظام الرأسمالي.

يقوم النظام الرأسمالي الحر على أسس معينة تكشف بدورها عن العناصر الأساسية لهذا النظام.غير أنه في مجال التطبيق العملي يكشف هذا النظــام أيضا عن مبادئ ومراحل معينة من التطور.

إن هذه المبادئ تتمثل في الحرية، والفردية، ومبدأ التوافق التلقائي بين المصالح الفردية والمصلحة الجماعية. فالحرية فهي أن تترك الأفراد أحرارا لتحقيق مصالحهم الذاتية فتكون لهم حرية التعاقد وحرية التملــك، وحرية الباعث الشخصي، وحق الفرد في الميــراث.ولا يحــد مــن هــذه الحرية إلا شرط واحد، وهو عدم تعارض سلوك أفراد الجماعة مع تحقيق الأفراد الآخرين لمصالحهم الذاتية.

الفردية فإنها تنم عن التركيز على الفرد وتحقيق مصلحته الذاتية، وإضفاء قدر كبير من الحرية في سبيل تحقيق هذه المصلحة الذاتية، إذ أن الفرد أقدر على التعرف عليها، وبالتالي على تحقيقها في ضوء ما يحمل في نفسه من نزعات طبيعية، ولهذا فإن الفردية تقترن دائما بالحرية والإيمان بالفردية إيمان بضرورة تحقيق أقصى سعادة للفرد، وإن كان علم الاقتصاد لا يتيح مقياسا موضوعيا للسعادة أو الألم.

وأما عن مبدأ التوافق التلقائي، فإنه يفصح على أن التعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة لا يمكن أن يتحقق في ظل النظام الرأسمالي، إذ أنه ما دامت الجماعة الإنسانية تتكون من عدد من الأفراد فإن مصلحة الجماعة بطبيعتها هي محصلة المصالح الذاتية للأفراد.كما أن القوانين التي تحكم النظام الرأسمالي، إنما تشتق من "النظام الطبيعي"الذي يحيل أنانية الحوافز الإنسانية إلى الخير العام.أو بعبارة أخرى فإن سلوك الإنسان تحفز إليه نزعات طبيعية، كالأثرة وحب النفس، كما تحفز إليه نزعات طبيعية أخرى كالرغبة في العمل والشعور بالفضيلة والعطف على الغير.وعلى ذلك فإن مجموعة هذه النزاعات تجعل الفرد يحقق صالح الغير، وهو سبيل تحقيق مصلحته الذاتية.هذا هو النظام الطبيعي الذي يصدر عن الميول الطبيعية للإنسان وإذا كان هذا النظام لا ينتج آثار الطيبة في بعض الأحيان، فمرد ذلك إلى تداخل الأنظمة الوضعية في سيره التلقائي الرتيب.ومن ثمة فإن النظام الطبيعي كما يقرر أنصار المذهب الحر، وأنصار الكلاسيكية، يفوق أي نظام آخر من صنع الإنسان.ولقد عبر آدم سميث عن ذلك بقوله : "إن الإنسان تحركه يد خفية إلى تحقيق غرض لم يكن من مقاصده"، بل ذهب إلى أبعد من ذلك قائلا : "إن الفرد يحقق

مصالح الجماعة بدرجة كبيرة أكبر -لو أنه عكف على رعاية شئونه الخاصة- مما لو كرس جهوده لخدمة الجماعة، أي أنه لا مكان في أي مجتمع لأدعياء تجارة الصالح العام"([10]).

ومنه يمكن تعريفه على النحو الآتي : " نظام اقتصادي واجتماعي يقوم على الملكية الفردية لعناصر الإنتاج ، وتحقيق المصلحة الخاصة ،كما أن المجتمع يتكون من مجموعة من الطبقات المتفاوتة من حيث المستوى الاقتصادي ".

المطلب الثاني
عناصر النظام الرأسمالي

يتميز النظام الرأسمالي بحرية تملك الأفراد من سلع الاستهلاك والإنتاج، والانتفاع بذلك التملك كيفما يشاءون، غير أنه لا يشترط فيه أن تكون جميع الأموال مملوكة للأفراد ملكية خاصة، فقد تمتلك الدولة أو الهيئات المحلية جانبا من هذه الأموال.كما يحق للدولة أيضا أن تنتزع ملكية الأفراد الخاصة، إذا تعارضت هذه الملكية مع المصلحة العامة.وقد تدفع الدولة في سبيل ذلك التعويضات المناسبة، فليست الملكية حقا لا يمس، بل أن يستمد من سلطة المجتمع نفسه وهو بدوره يمنحه للأفراد، ولذلك فإن المجتمع يستطيع أن يتحكم في هذا الحق في حدود المصلحة الاجتماعية، فقد تفرض الدولة مثلا حدا أعلى لملكية الأراضي الزراعية لا يجوز للملاك أن يتجاوزوه، وقد تسن القوانين التي تمنع تراكم الثورة في أيادي

---

[10] – حسين عمر – مبادئ علم اقتصاد –تحليل جزئ وكلي –دار الفكر العربي – 1991ص.536،535

قليلة، وتحول دون تمتع طبقة من النـاس بثمـار الجهـود التـي يبـذلها غيرهم.ومع ذلك فهذه الاعتبارات لا تغير من أسس النظام الرأسمالي.

والحرية الاقتصادية مظهر آخر من مظاهر الرأسمالية، وبمقتضى هذا المبدأ لا تدخل الدولـة لتقيـد مـن نـشاط الأفـراد فـي الميـدان الاقتصادي.يعني ذلك أن المنظمين وأصحاب رؤوس الأموال يستطيعون أن يديروا مشاريعهم الاقتصادية وهو بعيدون عن تدخل الحكومة أو توجيهها، فهم أحرار في طرق استثمارهم للأموال، وفي إنتاجهم للسلع والخـدمات، وفي تحديد الشروط التي يشترطونها على أساسها ما يحتاجون إليـه مـن آلات أو موارد.ومبدأ حرية الإنتاج يقابله من جهة أخـرى مبـدأ حريـة الاستهلاك، فلا يمنع فرد من التصرف في دخله كما يشاء، واختيار نـوع السلع الاستهلاكية التي ينفق عليها هذا الدخل.وإذا تمتع الأفـراد بالحريـة الاقتصادية فإنهم يتنافسون فيما بينهم سعيا وراء الكسب المادي، فالمنتجون يتنافسون في زيادة الإنتاج، وتحسينه والعمل على تجنب التبذير في موارد الإنتاج المستخدمة والسعي إلى ابتكار أفضل وسائل الإنتاج ثم إلى كـسب الأسواق، وتحقيق أقصى ما يمكن من الربح في نهاية الأمر.

كما تقوم المنافسة بين المنتجين، فإنها تقوم أيضا بين عناصـر الإنتـاج المختلفة حيث يستطيع الاستغناء عن الـبعض الآخـر.ولا يخلـو جانـب المستهلك من المنافسة أيضا ،فالمستهلكين يتنافسون فيما بيـنهم ليفـوزوا بالسلع التي يحتاجون إليها.ومع ذلك فالحرية الاقتصادية ليست مطلقة فـي النظام الرأسمالي، فقد تتدخل الدولة لتحد من هذه الحرية على أساس تحقيق أقصى منفعة للمجتمع، فقد تفرض نوعا من الحماية لصالح العمال، كوضع حد أدنى للأجور يتبعه رجال الأعمال، مهما كانت كفاءة العامل الإنتاجيـة

،والمنافسة من جهة أخرى ليست مطلقة كذلك ، إذ ترد عليها قيود مختلفة ترجع إلى تدخل الدولة أو اتفاق المنتجين فيما بينهم.

وأخيرا فإن رجال الأعمال والمنظمين يقبلون المجازفة(المخاطرة) برؤوس أموالهم توقعا منهم الربح، وأملا في الوصول إلى أقصى ما يمكن تحقيقه منه، فالربح في النظام الرأسمالي هو الجزاء الذي يحظى به رجال الأعمال والمنظمون في أداءهم العمل المتواصل، وفي استخدامهم للعقل المنطق، وتوصلا إلى القرارات التي قد تؤدي بهم إلى النجاح أو الفشل، فإذا ما انعدام ذلك الحافز الشخصي الذي يحث الأفراد على النشاط والإقبال على العمل، فقد يؤدي إلى فشل الجهاز الاقتصادي الرأسمالي في بلوغ أهدافه المرجوة.

والرأسمالية بهذه المثابة ترى في جهاز الأسعار القوة الحقيقية الفعالة الموجهة للنشاط الاقتصادي بصورة تلقائية، دون حاجة لتدخل الدولة، والمرآة التي تنقل رغبات المستهلكين إلى المنتجين، والأداة التي تحقق التوازن بين العرض والطلب.هذه هي الصورة النظرية للنظام الرأسمالي، كما نسج خيوطها الكتاب الاقتصاديون الأوائل دعاة المذهب الحر.ومع ذلك يختلف البعض مع هؤلاء في تلقائية عمل هذا الجهاز، إذ يعيبون عليه أن الواقع العملي ينبئ عن وجود عوائق تحول مثل هذا التوازن التلقائي ومنها مثلا عدم تنقل عناصر الإنتاج كشرط أساسي لتحقيقه.

ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى أن الاقتصاد الكلاسيكي النظري في إطاره الرأسمالي كان يستبعد البطالة كما كان يستعبد الاحتكار، إذ كان الكلاسيك يؤمنون بأن الحالة السائدة في المجتمع الاقتصادي ، هي حالة التوظيف الكامل للموارد، وأن أية بطالة تنشأ هي بطالة عارضة

مؤقتة سرعان ما تزول بفضل خفض مستوى الأجور.ولهـذا فقـد أهمـل الكلاسيك معالجة العوامل المحددة لمستوى التوظيف بالكامل، وسايرهم في ذلك الكتاب الكلاسيك الجدد حتى السنوات الثلاثينية من القرن العـشرين ، عندما بدأت الثورة الكينزية، واتجهت بالفكر الاقتصادي إلى أن البطالة قد تكون مزمنة ومتأصلة في المجتمع الرأسمالي.

ولعل السبب في تفاؤل الاقتصاديين الكلاسيك هو اعتقادهم بصحة "قانون الأسواق الذي نادى به "جان باتي ست ساي"، أحد كتاب المدرسـة الكلاسيكية الفرنسية، ووفقا لهذا القانون كما يقدمه ساي فـالمنبع الأصـلي للطلب هو تدفق تيار الدخل المتولد عن الإنتاج، نتيجة لاستخدام المـوارد، بمعنى أن استخدام هذه الموارد لم تكن مستغلة من قبل يضيف إلى تيار الإنتاج والدخل.وأن المراحل الجديدة من الإنتاج تولد دخولا جديدة لعناصر الإنتاج التي توظف لتحقيق هذا الإنتاج.وعلى ذلك فإن كل إنتاج جديد يولد طلبا في نفس الوقت الذي يضيف في العرض.وهذا يعني أن "العرض يخلق الطلب عليه".

ومن هنا كان الكلاسيك يجزمون بأنه لا يمكن حدوث زيـادة عامـة فـي العرض عن الطلب، لأن كل عرض يقابله طلب بنفس القدر، أي أن كـل سلعة تعرض في السوق تخلق الطلب الخاص بها، وكل طلب يتراءى في السوق ينتج العرض اللازم له.وما دام الأمر كذلك فلا يمكـن أن يحـدث إفراط عام في الإنتاج، أي زيادة عامة في العرض على الطلب، ولا يمكن أن تحدث من ثمة بطالة عامة([11]).

---

[11] – حسين عمر – مرجع سابق ذكره –ص.537

المبحث الثاني
مراحل تطور النظام الرأسمالي

يرى بعض الكتاب ومن بينهم "سومبارت" ([12])أن المجتمعات الرأسمالية مرت في الواقع بمراحل ثلاث:

المطلب الأول
مرحلتي الرأسمالية التجارية والصناعية

1-مرحلة الرأسمالية التجارية: تبدأ هذه المرحلة في القرن الخامس عشر وتنتهي بمنتصف القرن الثامن عشر، إذ كانت الرأسمالية الغربية لا تزال مصطبغة برواسب النظم الاجتماعية السابقة، فقد كانت الزراعة لا تزال تحتل مكان الصدارة والمشروعات لا تزال يغلب عليها طابع الحجم الصغير.وبينما كان يغلب على صاحب المشروع الطابع الحرفي كان يغلب على الأيدي العاملة الطابع الريفي.كما كانت "الصناعة المنزلية" تلعب دورا هاما بمعنى أن صاحب المشروع يسلم لعماله المواد الأولية، فيقومون بصنعها في منازلهم.وعلى ذلك فلم تكن ثمة تجمعات عمالية داخل المشروع الواحد.أما عن الفن الإنتاجي في هذه المرحلة المبكرة من تطور الرأسمالية، فقد كان بدائيا يعتمد أساسا على المهارة اليدوية واستخدام الأدوات البسيطة.ومن سمات هذه المرحلة أيضا ارتباط العامل ورب العمل بروابط شخصية، كتلك التي كانت سائدة في ظل النظام

---

[12] - محمد حلمي مراد – المذاهب والنظم الاقتصادية . دار المعارف القاهرة -1952 ص62.

الحرفي.ومن سماتها كذلك أنه لم يكن ثمة وجود للبنوك، أو أسواق النقود أو أسواق رأس المال بمعناها الحديث.كما كانت الدولة تتدخل في بعض الأحيان لتقيم المشروعات الصناعية، وتديرها بنفسها ولحسابها الخاص

2-مرحلة الرأسمالية الصناعية: تبدأ من منتصف القرن الثامن عشر، أي منذ بداية الثورة الصناعية، وتنتهي بالحرب العالمية الأولى.وفي غضون هذه الفترة وصل النظام إلى ذروته، من حيث التطور السريع، وزيادة القوى الإنتاجية، واتساع الأسواق وتقدم الفن الإنتاجي، وتمتع المشروعات الرأسمالية بحرية كبيرة، وتدهور الروابط الشخصية بين العمال وأرباب الأعمال.كما أصبحت العلاقة بين المتعاملين في السلع"علاقة شخصية"، يحكمها الأساس المادي البحت، كما انتشر الشكل المساهم للشركات، وأصبحت عقود العمل جماعية، يقوم الائتمان على أسس موضوعية موحدة، لا على اتصالات شخصية.وتداول القيم المنقولة"من أسهم وسندات وأوراق تجارية"أي نطاق أسواق منظمة.واكتمل الجهاز المصرفي، بخروج البنوك المركزية إلى حيز الوجود، وظهرت المؤسسات المالية والتأمينية لتلعب دورها في سير النظام الرأسمالي إبان تلك الفترة.

المطلب الثاني
الرأسمالية المعاصرة

بدأت هذه المرحلة من بداية الحرب العالمية الأولى إلى يومنا وتمتاز بالخصائص التالية :

1-سوق المنافسة الحرة([13]): لكي تكون المنافسة في السوق يجب الجمع بين شرطين أساسين : السيولة وذرية العرض والطلب.

أ-السيولة : تفرض على العارضين والطالبين القيام بالمهام الآتية:

- ملاءمتهم لأسعار السلع والخدمات المتبادلة المعروضة في السوق، وخارج المضاربة من طرف الكارتل، المحتكرون، الدولة.

- وجود علاقات بينهم دون حواجز تذكر "شروط اجتماعية، ثقافية، تنظيمية،..الخ"فالدخول والخروج من السوق يسمح بتحقيق أرباح، وتحمل الخسائر من طرف المؤسسات.

- اختيار المؤسسة الكميات التي تراها مناسبة للتبادل مع تحديد كميات البيع والتصدير وأخذ جميع المقاييس.

- تجانس السلع المعروضة، فالاختلاف يتجسد في العلاقات التجارية فقط وبالتالي تجعل الطلب غير مرن.

ب-الذرية : لكي تكون السوق ذرية يجب توافر الشروط التالية :

-يكون العارضون والطالبون بأعداد كبيرة.هذا العدد يتغير حسب نوعية المنتجات.

-يستطيع العارضون والطالبون التأثير فرديا لتغيير الكميات والأسعار في السوق.

-كل بائع ومشتري يعتبر السعر في السوق معطاة بصورة مستقلة عن نشاطه، وعليه يكون بالتوافق مع كل العارضين والطالبين.

---

13 - Hocine Ben Issaad-Ajustement Structurel .Edition Alem .ALGER.1994.P40

2-تدعيم المساهمة في التخصص الدولي[14]:من آدم سميث و دافيد ريكاردو، إلى دعاة الحرية الاقتصادية المعاصرون يتقدمون في رفع الحواجز على التجارة الخارجية.فحرية التبادل تعتبر شرطا أساسيا وضروريا لغزو المنتجات المحلية العالم الخارجي.فحسب نظرية **هنكش-هولين:**" في اقتصاد مفتوح، كل دولة تتخصص في إنتاج السلع بالنظر إلى التنسيق المستعمل في المدخلات، ويتطلب استعمال عامل الإنتاج المتوفر وغير المستغل".بينما كل دولة تتخصص في السلع التي تلاقي رواجا كبيرا في السوق، وطلبها مرتبط بدرجة المنافسة.فحرية المبادلة في التجارة الخارجية تتحكم فيها عوامل الإنتاج المتوفرة وغير المستغلة وعوامل الإنتاج النادرة".

3-الاستثمار الأجنبي المباشرة[15] : ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو كل الاستثمارات في المشروع المعين، هذا بالإضافة إلى قيامه في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك.أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار.

فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة.

---

14 – Hocine Ben Issaad-Ajustement Structurel .Edition Alem .ALGER.1994.P41

15 - عبد السلام أبو قحف –اقتصاديات الاستثمار الدولي – المكتب العربي الحديث – القاهرة -1991ص (21،22)

في هذا الخصوص فإن جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة تمثل محور اهتمام الباحثين والكتاب المعاصرين في مختلف المجالات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومن المفيد عرض بعض وجهات النظر :

A -**النظرية الكلاسيكية** : تفترض أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على كثير من المنافع، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات المتعددة الجنسيات. فالاستثمارات الأجنبية.من وجهة نظرهم هي بمثابة مباراة من طرف واحد حيث أن الفائز بنتيجتها، الشركات المتعددة الجنسيات وليس الدول المضيفة.وتستند وجهة نظر أصحاب هذا الرأي إلى جملة من العوامل نوجزها :

1-صغر رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة، بدرجة لا يبرر فتح الباب لهذا النوع من الاستثمارات.

2- تميل الشركات المتعددة الجنسيات إلى تحويل قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عمليتها"إلى الدولة الميتربول" ،بدلا من إعادة استثمارها في الدول المضيفة.

3-قيام الشركات المتعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لاتتلاءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة.

4-إن ما تنتجه الشركات المتعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة التي لاتتلاءم ومتطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول.

5-قد يترتب على وجود الشركات المتعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع، فيما يخص هيكل توزيع الدخول، وذلك من خلال ما تقدمه من أجور مرتفعة بالمقارنة مع نظيرتها الوطنية، ويترتب على هذا خلق الطبقية الاجتماعية.

6-إن الشركات الأجنبية قد تؤثر بصورة مباشرة على سيادة الدولة المضيفة، واستغلالها من خلال اعتماد التقدم التكنولوجي على دولة أجنبية وخلق التبعيتين الاقتصادية والسياسية.

B -**النظريات الحديثة** : تقوم هذه النظرية على افتراض أساسي مؤداه أن كلا من طرفي الاستثمار"الشركات المتعددة الجنسيات والدول المضيفة"، تربطهما علاقة المصلحة المشتركة.فكلاهما يعتمد أو يستفيد من الآخر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف المحددة، ويساعد الاستثمار الأجنبي حسب هذه النظرية، الدول المضيفة في تحقيق جملة من الأهداف هي :

1-الاستغلال والاستفادة من الموارد المادية والبشرية المحلية المتاحة والمتوفرة لدى هذه الدول.

2-المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدولة المعنية، مما يساهم في تحقيق التكامل الاقتصادي.

3-خلق أسواق جديدة للتصدير وبالتالي تنمية علاقات اقتصادية مع دول أخرى أجنبية.

4-تقليل الواردات.

5-يترتب على المنافع السابقة تحسين ميزان المدفوعات للدولة المضيفة.

6-تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

7-المساهمة في تدريب القوى العاملة المحلية.

8-نقل التقنيات التكنولوجية في مجالات الإنتاج والتنسيق، وممارسة الأنشطة والوظائف الإدارية وغيرها.

9-إن تحقيق التقدم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في الدول المضيفة، يتوقف إلى حد كبير على المنافع السابقة الذكر.

والجدير بالذكر أن وجهة نظر رواد النظرية الحديثة تؤيدها الكثير من الأدلة والبراهين العملية، فمن ناحية نجد أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى الدول النامية، في تزايد مستمر من سنة لأخرى ، ومن ناحية أخرى فإن تنافس الدول النامية لجذب الاستثمارات الأجنبية إلى أراضيها أصبح حقيقة يفرضها الواقع على ما تقدمه هذه الدول، من ضمانات متعددة وامتيازات وتسهيلات مختلفة للشركات الأجنبية.كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر له عدة مميزات تتجسد فيما يلي :

1-تنمية عمليات التصدير الزراعي والمعدني والحرفي للبلد المستقبل، يؤدي إلى خلق شبكات جديدة للمبادلات، لتجعل العرض أكثر قوة ومرونة لبعض السلع في السوق العالمية، وفي سوق البلد الأصل،فعلى سبيل المثال الاستثمارات اليابانية في قطاع مناجم الحديد في البرازيل.

2-يؤدي إلى تطوير الاستثمارات المكملة منتجة وغير منتجة، تسمح برفع معدل النمو الاقتصادي.

3-خلق قوة عاملة متطورة من المنظمين موجهة إلى تنظيم العمل.

4-دفع معدل الادخار المحلي، وخلق تدفقات مالية لتدعيم الموارد الموجهة إلى البلد المستقبل.

5-يسمح للبلد المستقبل بربط علاقات مالية واقتصادية مع البنوك الأجنبية، والأسواق الدولية للسلع والخدمات.

6-يمثل أحسن وسيلة للتمويل الخارجي ذلك أن الاستثمار المباشر لا يجعل الدولة المستقبلة تعيش دوامة المديونية وما يتبعها من تسديد خدمات الديون على فترات زمنية مختلفة.

4-الخوصصة[16] : ابتداء من الثمانينات من القرن العشرين، فإن حركة الخوصصة شملت نطاقا واسعا في جميع الميادين، وسارت بوتيرة عالية وسريعة .فحسب دراسات قام بها البنك العالمي فإن أكثر من 6800 مؤسسة عمومية دخلت الخوصصة سنة 1980 منها أكثر من 2000 مؤسسة في البلاد السائرة في طريق النمو، من بريطانيا إلى غانا ومن بولونيا إلى الباكستان، ومن الأرجنتين إلى المغرب.

a-مفهوم الخوصصة : يمكن تعريفها ببساطة بالمفاهيم الآتية :

- مجموعة من العمليات التي بموجبها تتخلى الدولة عن المؤسسات العمومية، التي تملكها الدولة إلى المساهمين والمستثمرين الخواص الوطنيين والأجانب.
- الفعل الذي بموجبه تقوم الدولة بتقليص دورها وزيادة دور القطاع الخاص في جميع النشاطات الاقتصادية الخدمية والصناعية.
- عملية تحويل الممتلكات بطرق قانونية من القطاع العام إلى القطاع الخاص.

فمثلا تحويل الأراضي والمساكن كما حدث في بريطانيا، وقطاع الخدمات في الولايات المتحدة الأمريكية.حيث أن بعض المدن الصغيرة قامت بخوصصة التعليم والطرقات وقطاع النظافة والتطهير، فهو يحد من دور

---

16 - L'ACTUEL.A.P.S Aout1994.P40

الدولة، وبالخصوص في الميدان الصناعي الذي يشتغل بطريقة أكثر مـــرد ودية في القطاع الخاص وهنا نطرح التساؤل الآتي : لماذا تتجه الكثير من الدول إلى الخوصصة؟ الأساس هو تقليص كثافة القطاع العمومي باعتباره نمى وتطور بطريقة غير اقتصادية.لقد بينت التجارب أن جميع الدول التي أعطت الأولوية للقطاع الخاص حققت نتائج معتبرة مقارنة بمثيلاتها التـــي أسندت مهمة التنمية للقطاع العام.

إن دراسة أكثر تحليلا لتجربة الخوصصة تسمح لنا بفهم الأهمية القصوى التي أعطيت لها.إذ يجب التمييز بين نوعين من الدول :

-الدول التي اعتمدت على سياسة تنموية ترتكز على مبادلات القطـــاع الخاص مع مراقبة الدولة.

– الدولة الاشتراكية حيث اقتصادها مخطط ومراقب مركزيـــا ويرتكـــز على القطاع العام.

b-المؤسسات العمومية ونظرية الدولـــة : إن إســـتراتيجيات التنميـــة الاقتصادية التي وضعت من طرف الدول والتي شملت نطاقا فـــي الفتـــرة 1950-1980، اعتبرت القطاع العام أجدر وأحسن من القطـــاع الخـــاص لتسيير الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ، ووسيلة لخلق مناصـــب عمـــل وتدعيم التنمية الجهوية.

ففي المراحل الأولى تولت الدولة ملكية المؤسسات الـــصناعية والخدميـــة والقطاعات الأساسية، كالصلب والمواصلات السلكية اللاسلكية، والأسمدة، النقل الجوي، البتر وكيماويات، الفندقة، البنوك. فمع التزايد المستمر لتدخل الدولة ارتبطت تنمية مختلف الوظائف الاقتـــصادية، إذ خـــضعت معظـــم النشاطات الاقتصادية لسيطرة الدولة، كمـــا هـــو الحـــال فـــي الجزائـــر،

وروسيا،...وغيرها.عموما فإن القطاع العام سيّر على جملة من المبادئ ولعل أهمها :

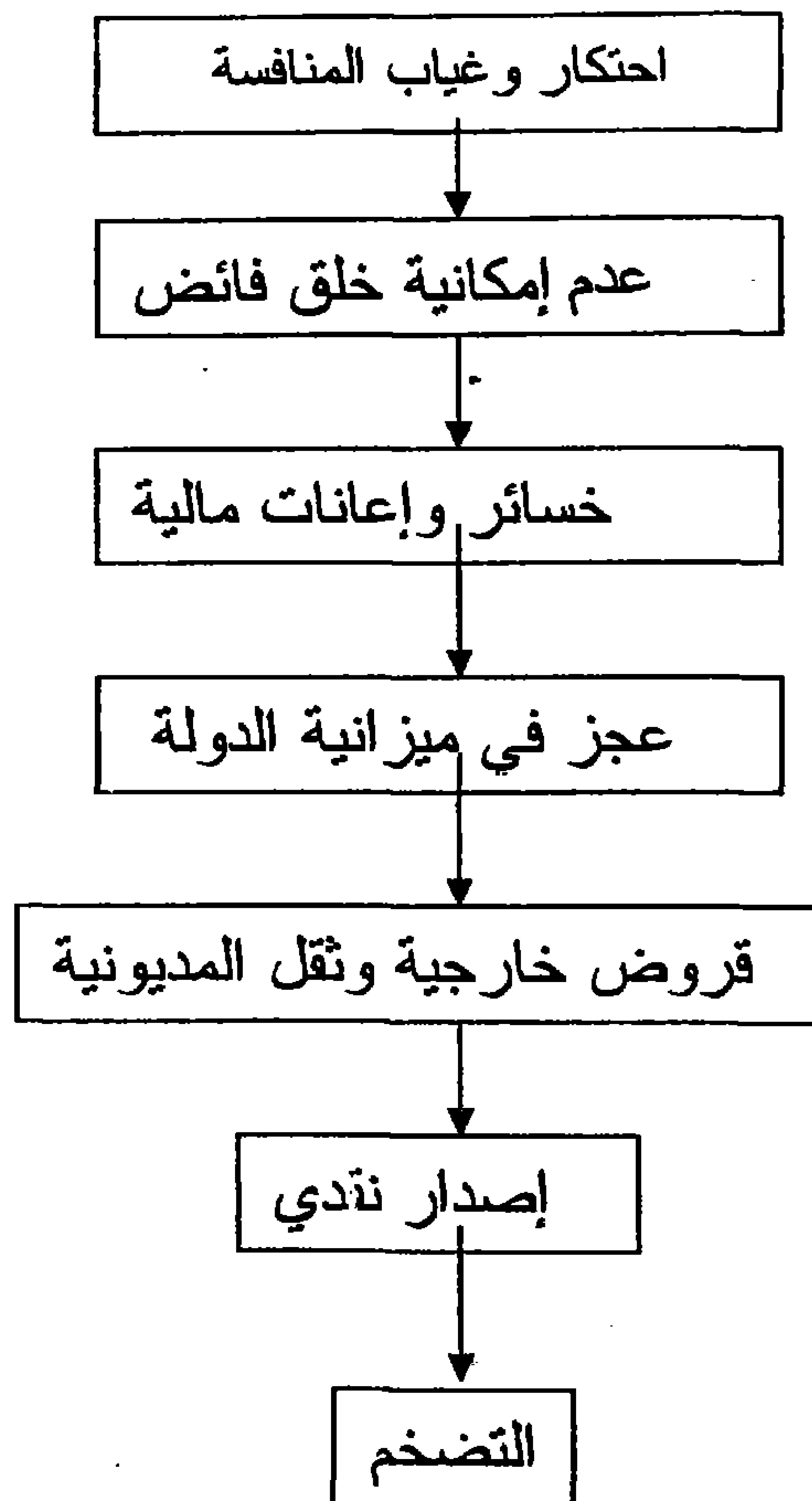
أ-غياب المنافسة : في أغلب الأحيان فإن المؤسسة العمومية معفاة من المنافسة، بحكم القوانين التي تسير الاقتصاد الوطني والتنظيمات الحكومية باعتبارها محتكرة لهذا القطاع الحساس، والقطاع العام محمى بحواجز سعرية مرتفعة أو وسائل أخرى تهدف إلى القضاء على المنافسة الأجنبية.

ب-غياب دافع التكوين وخلق فائض اقتصادي : إن غياب المنافسة يجعل المؤسسات العمومية لا تسعى إلى رفع المردودية في مجال الإنتاج، ففي بداية الستينات من القرن العشرين، في جمهورية مصر العربية مثلا كان يضمن القطاع العام منصب شغل لخريجي الجامعات، والجنود بعد تأدية الخدمة الوطنية، بشكل جعل المؤسسات المصرية في وضعية توظيف أكبر من طاقتها الاستيعابية، وزيادة على هذا فإن معظم وظائف القطاع العام عبارة عن مكافآت لقاء خدمات قدمت للسلطة السياسية. إن غياب الدافع لخلق فائض اقتصادي خلق مشكلة أخرى تتمثل في اعتبار المؤسسة العمومية وسيلة لتدعيم المستهلكين والمنتجين ومجموعات اجتماعية أخرى.فبفضل الإعانات الحكومية تستطيع فرض سعر أدنى من السعر الحقيقي في عدة مجالات : كالكهرباء، الغاز، وغيرها.هذا التدعيم غير المباشر أدى إلى إفلاس مؤسسات القطاع العام.

جـ-عدم القدرة على تحقيق الأرباح : تتميز عادة مؤسسات القطاع العام بغياب الدافع لخلق الفائض المالي وعدم وجود الإمكانيات من جهة ثانية، مع غياب سياسة واضحة لأسواق مفتوحة وتنافسية في جميع البلدان النامية مما جعلها تتخبط في خسائر مزمنة.فمثلا أكثر من نصف القطاع

العمومي بتنزانيا في الثمانينات يعاني من خسائر وفي الموزنبيق سنة 1986 أكثر من 35%من النفقات العمومية وجهّت كإعانات للمؤسسات العمومية.أي حوالي 8.4 مليار دولار سنة 1990.ويمكن توضيح مجموعة مميزات مؤسسات القطاع العام كالتالي :

شكل رقم 02 هيكل المؤسسة العمومية.



المصدر: L'ACTUEL.A.P.S Aout1994.P41

د-عدم التوازن على المستوى الكلي : في عدد كبير من الدول النامية فإن سوء التسيير للمؤسسات العمومية وعدم كفاءتها أدى بالدرجة الأولى إلى إفلاس مؤسسات القطاع العام، والثقل الكبير للمديونية الخارجية، مما فرض على الدولة الإصدار النقدي لتغطية الخسائر المزمنة المسجلة عند المؤسسات العمومية، هذه الإجراءات أدت إلى زيادة التضخم وبالتالي عدم التشجيع وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج التي كان الأحسن اتجاهها للقطاع الخاص الذي يجد صعوبة في فرض نقوده، وتعميم النمو الاقتصادي.

هـ- التخطيط المركزي : إن نظام التخطيط المركزي يغطي جميع النشاطات الاقتصادية ومراقبتها من طرف الدول، فهذا يدل على عدم وجود القطاع الخاص بصورة رسمية.فتجربة الاتحاد السوفيتي سابقا بينت أن هذا النظام غير متناسق تماما مع وظائف السوق، وبالتالي عدم وجود منافسة مفتوحة فعلية بين المؤسسات.وهذا الجانب السلبي للتخطيط المركزي ينتج عنه عدة مشاكل خطيرة على المستويين الجزئي والكلي، ومن بين هذه السلبيات ما يلي :

و -عدم واقعية الأسعار : فالأسعار تثبت عوض تركها لآليات السوق، ومن بين الإجراءات التي اتخذتها بعض الدول التي قامت بالإصلاحات هو تحرير الأسعار مما أدى إلى ارتفاع درجة التضخم"تضخم عنيف".

ر-زيادة في تشغيل العمال "وجود فائض في القوة العامة": المؤسسات العمومية في البلد ذات الاقتصاد المخطط توظف عدد أكبر من العمال يفوق احتياجاتها.لأن الحكومة تؤمن الوظائف لجميع أفراد المجتمع، وفي نفس الوقت لا يعتمد التوظيف على كفاءتهم، فالمؤسسة مرهونة بدفع الأجور

لجميع العمال حسب نوعيتهم دون النظر إلى عملهم، وبالتالي الإنتاجية في الدول الاشتراكية منخفضة مقارنة بالدول الصناعية الرأسمالية، وبتالي تشكل عائقا للدخول في المنافسة مع الدول الأخرى.

ز-انعدام المنافسة بين الصناعيين : من نتائج التخطيط المركزي في الدول الاشتراكية سابقا، وجدت المؤسسات نفسها معوقة وغير قادرة على تحقيق الأهداف التي وجدت من أجلها، وذلك لانعدام المنافسة من جهة ،والحواجز المختلفة من جهة أخرى.

c-**تقنيات الخوصصة**([17]): إن الخوصصة عملية خاصة بكل حالة على وحدة، وكل وضعية يجب تحليلها بدقة مع دراسة خصوصياتها. من هذا المنطلق هناك عدة تقنيات للخوصصة، سنذكر بعضها منهاعلى سبيل المثال:

أ-**البيع العمومي للأسهم "جزئيا أو كليا"** : نعني به البيع العمومي على أوسع نطاق لمجموع الأسهم الصادرة من طرف الدولة في المؤسسة العمومية الاقتصادية، أو بيع جزئي للأسهم. مما يبين رغبة الدولة في المحافظة على الرقابة الجزئية، أو الكلية للمؤسسة المخصوصة.ويهدف هذا الإجراء إلى البحث على موارد جديد مع استغلالها بطريقة مثلى .

ب-**البيع الخاص للأسهم** : هذه العملية تتمثل في بيع الدولة لجزء من الأسهم أو كل رأس المال الاجتماعي للمؤسسة العمومية إلى واحد أو مجموعة من المشترين.وتأخذ هذه العملية عدة أشكال :

1-الشراء الكلي من طرف مؤسسة أو عدة مؤسسات خاصة أو مختلفة.

---

[17] – Rabah Bettahar - LA PRIVATISATION- Edition Serra Graphie.ALGER.1994-P14-15

2-بيع مجموعة من الأسهم إلى مجموعة معرفة في المجال الاقتصادي .

فالبيع الخاص لأسهم المؤسسة العمومية يتم بعدة طرق ومنها طريقتان على سبيل المثال :

-ترتيب المؤسسات حسب نظام المزايدات.

-المفاوضات المباشرة.

جـ-بيع أسهم الدولة أو المؤسسات العمومية : إن هذه الطريقة تتجسد في خلق مؤسسة جديدة مع القطاع الخارجي الخاص، والأصول تباع في هذه الحالة في السوق المالية "البورصة" ويستند بيع الأصول على قاعدة دفتر الشروط المتضمن الأسعار وشروط الشراء.إن اللجوء إلى المزايدات يفتح الطريق أما الشفافية والتأكد من الوصول إلى السعر الحقيقي، فالترتيب وإعادة التنظيم يؤدي إلى تحديد إمكانيات المحصلين "المكتسبين" المهنية والعلمية والمالية.إن بيع الأصول يأخذ عدة أشكال :

أ-في حالة عدم فعالية المؤسسة ونشاطها، فعوض خوصصة جزء من الرأسمال الاجتماعي، فإنها تلجأ إلى بيع نشاط يمتاز بعدم الفعالية بهدف توقيف النزيف المالي لهذا النشاط.

ب-عندما تكون المؤسسة أصولها المشتراة، فهذه الطريقة تسمح بتخليص الدولة من هذه المؤسسة وخلق مؤسسة جديدة قانونيا بينما الحكومة تتولى الديون والعمال.

د-التصحيح الهيكلي وإعادة بعث النشاطات : تتمثل هذه الطريقة في إعادة تنظيم المؤسسة العمومية أو بعض المؤسسات المتشابهة مع تجميعها في شركة واحدة "هولدينغ" فالتصحيح الهيكلي أو إعادة الهيكلة لا تمثل

خوصصة مؤسسة بأتم معنى الكلمة بينما هي مرحلة التحضير للخوصصة، أي خوصصة التسيير للمؤسسة العمومية وتتمثل فيما يلي :

-وضع هيكل تسيير جديد متضمنا :

أ-الجمعية العامة للمساهمين. ب-المجلس الإداري للمؤسسة. جـ- محافظ الحسابات.

- التطهير المالي يشكل المرحلة الضرورية لتحضير المؤسسة إلى الخوصصة.

- خضوع المؤسسة إلى قواعد القانون الخاص (التجاري وغيره من فروع القانون الخاص).

هـ-استثمار جديد في المؤسسة العمومية :يهدف إلى جذب رأس المال الخاص لتنمية قطاع النشاط.تقترح الدولة زيادة رأس المال الاجتماعي للمؤسسة العمومية وخلق جمعية في الاستغلال الموجود. وبعبارة أخرى يستطيع كل المتعاملين العموميين والخواص الاتحاد لإنشاء شركة جديدة، تتمثل هذه الطريقة في حل مشكل السيولة وخلق الاستثمارات والاستفادة المتبادلة بينهما في الخبرة والتكنولوجيا.

و-مساهمة العمال : تكون مساهمة العمال على مستويين :

-مساهمة المسئولين. -مساهمة العمال.

فمساهمة المسيرين تخص مجموعة من صغيرة من المسيرين، بينما مساهمة العمال تخص مجموعة عمال المؤسسة، وهدفها دائما التسيير الجيد والممارسة الحقيقية للرقابة من طرف الإطارات والعمال للمؤسسة المخوصصة. فهذه الطريقة تمثل أحسن طريقة للمؤسسة العمومية، غير مباعة من طرف الدولة بسبب الفائض من القوة العاملة، فتصفيتها تكلف

كل من الحكومة والعمال في آن واحد.فالمساهمة العمالية تشكل الوسيلة الأساسية لرفع الإنتاجية الجماعية للعمال، وتزيد من صمودهم ضد التقليص في عدد العمال، إن هذه الطريقة تتطلب ثلاثة شروط :

1-فريق جيد وكفء من المسيرين.

2-مجموعة عمالية متجانسة.

3-تشكل فضاء ضروري وإمكانيات حقيقية للحصول على القروض من قبل البنوك.

ز-**المساهمة المعممة أو العمومية** : هذا الشكل من الخوصصة ظهر بعد انهيار الدول الاشتراكية وضرورة التحول إلى اقتصاد السوق، وأصبحت نموذجا جديدا للخوصصة، تتجلى هذه العملية في إنشاء صندوق استثماري تابع للدولة مهمته تسيير الحوالات الموزعة على جميع السكان، لكل مواطن الحق في شراء الحوالات من الدولة، فصندوق الاستثمارات يتكفل بإعادة شراء هذه الدفاتر 10 مرات من قيمتها الأصلية .من الدول التي قامت بهذه العملية تشكوسلوفاكيا عام 1991 ثم تلتها روسيا أكتوبر 1992.

ر-**الإيجار وعقد التسيير والإدارة** : يشكلان نوعان من التسيير الخاص للمؤسسة العمومية، لا تعني تخلي الدولة عن ممتلكات المؤسسة، فالقطاع الخاص يوفر التسيير والتكنولوجيا والدولة لوسائل الأخرى، فالهدف الأساسي لخوصصة التسيير يتجلى في توفير الإمكانيات لرفع الفعالية للممتلكات العمومية واعتبارها مرحلة وسيطية للخوصصة فهاتين الطريقتين تستعملان مؤقتا لرفع المر دودية.

I-الإيجار (المادي والمعنوي) : فالفرد الخاص يؤجر هياكل ورأس مال المؤسسة أو أداء خدمات لممارسة النشاط لحسابه الخـــاص.فـــالمؤجر يحدد شروط عقد الإيجار والأموال الواجب دفعها والمسؤوليات المحترمة بين الطرفين. إن خصائص هذه الطريقة تشتمل المسؤولية الكاملة للمؤجر، وجميع الأخطار التجارية خلال ممارسة نشاطه، فمثلا إذا قام بتسيير فندق يجب دفع المبلغ جزافيا مهما كانت نتائج الأعمال من ربح أو خسارة كمـــا يلتزم بصيانة وإصلاح العتاد وفق دفتر الشروط.

2-عقد التسيير والإدارة : يتضمن هذا النوع من العقود بصفة عامـــة التسيير للمؤسسة من قبل القطاع الخاص وفق دفتر الشروط محدد بصورة مدققة في التسيير والمراقبة لمختلف العمليات ، ويحصل على مستحقاته من طرف الدولة لقاء التسيير والمعرفة، ويستفيد من المسؤولية وسلطة التدخل في التسيير، وغير ملزم بتحقيق الأرباح، إذ يحصل على مستحقاته مهمـــا كانت نتائج الأعمال، وتستمر المؤسسة في التعـــرض لخطـــر الإفـــلاس المحتمل أثناء الاستغلال وتغطية مصاريف الاستثمار.

d - تقييم الخوصصة:

1-المزايا(المحاسن):تهدف الخوصصة إلـــى تطـــوير وتحـــسين الكفاءات الاقتصادية مع تشجيع الاستثمارات الخاصة الداخلية والخارجية، وتشكل عنصرا ضروريا للبلدان عند قيامها بعملية الإصـــلاحات، تـــوفر إمكانيات جديدة للأفراد للاستثمار في المؤســـسات العموميـــة ويـــصبحوا مساهمين، أي تحقق فائدة للمؤسسات العمومية والخاصـــة والمـــستهلكين، ويمكن إيجاز بعض الامتيازات على النحو التالي :

أ)الامتيازات على المستوى الجزئي : توفر الخوصصة جملة من الإيجابيات للمؤسسات العمومية منها على الخصوص : -توفير رؤوس الأموال للاستثمار.

-تخفيض التكاليف وتحسين الفعالية.

-تحديد الإدارة.

-الاستفادة من تكنولوجيا متطورة جديدة مع التكوين والعصرنة.

ب)الامتيازات على المستوى الكلي : يتجسد في ما يلي :

-تدعيم المنافسة بين رؤساء المؤسسات وخلق أسواق جديدة.

-توفر استقرار ميزانية الدولة.

-تنمية وتطوير أسواق رؤوس الأموال.

-الاهتمام بالبرامج الاجتماعية.

ج)مزايا بالنسبة للاستثمارات الأجنبية : يتجلى في ما يلي :

-الدخول إلى الأسوق الجديدة . -تخفيف الأخطار.

-تخفيف الحواجز للدخول في النشاطات الاقتصادية.

د)مزايا بالنسبة للمستهلكين : تتمثل في توفير الخدمات بنوعية جيدة وبأسعار منخفضة.

2 – المساوئ(السلبيات): ينجم عن الخوصصة آثار سلبية عديدة ومتنوعة منها :

-ارتفاع الأسعار في المراحل الأولى. -ارتفاع معدل الفائدة على مستوى البنوك.

-تسريح العمال وما ينتج عنه من آفات اجتماعية.

المبحث الثالث :تقييم النظام الرأسمالي.

من أبرز المآخذ على النظام الرأسمالي، كما كشفت عنه الممارسات العملية، الأزمات الاقتصادية والبطالة وسوء توزيع الثـروات والـدخول والاحتكار.

المطلب الأول
الأزمات الاقتصادية والبطالة

1- الأزمات الاقتصادية: تعرضـت المجتمعـات الرأسـمالية لأزمـات اقتصادية دورية، بمعدل يتراوح بين كل ثمانية وعشرة سـنوات.وتتميـز الأزمة في المجتمع الرأسمالي بكساد الأعمال، وإفلاس بعض المشروعات، وتدهور الأسعار، وانتشار البطالة بين العمال.وتكشف الإحصائيات المتاحة عن الدورات الاقتصادية أنه خلال الفترة من العام 1825 إلى عام 1929 حدثت ثلاث عشرة أزمة فـي الـسنوات 1825-1836-1837-1857-1866-1873-1882-1890-1900-1907-1913-1920-1929.

ولقد نجمت هذه الأزمات عن ذاتية النظام الاقتصادي القائم، بينمـا كانـت قوى معينة داخل النظام الاقتصادي نفسه تعمل عملها في إحداث الأزمة.إذ في ظل النظام الرأسمالي قد تكون هناك في كثير من الأحيان بعض القوى الاقتصادية التي تحدث اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، وتتمثل هذه القوى في حرية الإنتاج، والسعي وراء أكبر ربح ممكن والتوسع في الإنتاج والإفراط فيه، مع ضعف القوى الشرائية المتدفقة للأسواق بسبب انخفاض مستويات الأجور وتعطل العمال، فلا يمكن للدخول المتاحـة للإنفـاق أن تستوعب كلل منتجات الصناعة الرأسمالية([18]).

---

[18] - زكرياء أحمد نصر - النظام الاقتصادي مقدمة لدراسـة الاقتـصاد -دار الفكـر العربي. ص141،140،139

2-**البطالة:** لقد علق الكثيرون آمالا كبيرة في أوائل القرن التاسع عشر على زيادة التخصص واتساع الأسواق ،باعتبارها عوامل تؤدي إلى ازدهار الاقتصاد الوطني، وتحقق الاستقرار في النشاط الاقتصادي، وضمان فرص العمل للطبقات العاملة في كل الأوقات.ولكن التغيير المستمر في طرق الإنتاج، كنتيجة مترتبة على تقدم التكنولوجيا الغربية، قد أدى في الحقيقة إلى إحلال الآلات محل العمال بصفة مستمرة.يضاف إلى ذلك أن الأزمات الاقتصادية التي حلت بالعالم في فترات متقاربة، قد قذفت بعدد كبير من العمال إلى "مستودع البطالة"، بما يترتب عنه من آثار اقتصادية واجتماعية خطيرة، وتعطل قدر لا يستهان به من القوى الإنتاجية في المجتمع، تتمثل في القوى البشرية.وقد دعا ذلك كله إلى أهمية تدخل الدولة في الميدان الاقتصادي لتضمن عملا لكل مواطن تحت تأثير الفكر الكينزي.وأصبح شعار كل دولة في المجتمع الرأسمالي هو تحقيق "التوظيف الكامل"، وإن كان هذا لا يمكن تحقيقه في كل الأحوال.

المطلب الثاني
تفاوت الثروات والدخول

يعيب البعض على المجتمع الرأسمالي أنه يتسم بالتفاوت الكبير في توزيع الثروات والدخول، بمعنى أن الثروة والدخل يتركزان في أيدي عدد قليل من أفراد المجتمع.ويلعب نظام الملكية الخاصة الدور الرئيسي في تفاوت الثروات والدخول، ولو أن مبررات الحصول عليه عن طريق الادخار الشخصي.فإن الدولة في المجتمع الرأسمالي تنتهز ضعف هذه المبررات، وتثقل كاهل المواريث الضخمة بضرائب التركات.ويعتقد الكتاب الرأسماليون أنه يمكن تحقيق العدالة التوزيعية بالتشريع الضريبي، أي

باستخدام "ضرائب إعادة التوزيع"وهي على نوعين : الضرائب المفروضة على الدخول، والضرائب المفروضة على التركات، ولكن للضرائب التصاعدية على الدخول حدود لا يمكن تجاوزها، وإلا إذا كانت لها آثارها السيئة على الرغبة في الاستثمار، والإقبال على العمل، وروح المغامرة والابتكار في ميادين النشاط الاقتصادي.وفضلا عن ذلك فستبقى مشكلة التوزيع قائمة، ما دام التشريع القائم لا يمس الثروات المتجمعة، أو يستقطع منها عند وفاة أصحابها ونقل ملكيتها إلى الأجيال القادمة، ونحن نعلم أن الثروات الكبيرة هي العامل الأكبر في نشأة التفاوت في الدخول.ولذلك فلكي يمكن إعادة توزيع الثروة توزيعا أقرب إلى العدالة، وبالتالي تقليل التفاوت في الدخول، قبل أداء الضرائب، فإن الأمر يتطلب فرض ضرائب التركات على أساس تصاعدي.

المطلب الثالث

الاحتكار

لم تعد حالة المنافسة الحرة هي الهيكل السائد من هياكل السوق في المجتمعات الرأسمالية، بل هي حالة نادرة جدا قلما تحدث في الحياة العملية.أما الوضع الغالب فهو أن مؤسسات الصناعة الرأسمالية تعمل في ظل هياكل سوقية أخرى([19])، كالمنافسة الاحتكارية، واحتكار القلة بأشكال المختلفة، والاحتكار الثنائي والاحتكار الطبيعي. فهناك إذن أسواق لمنتجات

[19] – حسين عمر ، مرجع سابق ذكره ، ص541

بعض الصناعات تسود فيها المنافسة إلى حد كبير.كما أن هنـــاك أســـواقا لمنتجات الصناعات التي تشوبها درجة كبيرة من الاحتكار.

ويكشف التحليل الاقتصادي عن العلاقة بين الاحتكـــار والرفاهيـــة الاجتماعية، إذ أن المحتكر يقرر بطريقة تحكمية ســـعر المنـــتج، تاركـــا للمشترين أن يقرروا ما يمكن شراءه عند هذا المستوى مـــن الـــسعر ، أو يقرر الكمية التي يرغب في بيعها تاركا السعر الذي يحفز المشترين إلـــى شراءها. فإذا نحا المحتكر إلى تحديد سعر المنتج، فإنه يميل إلى تحديـــده عند ذلك المستوى الذي يحقق له أقصى الربح، أو ما يسميه الاقتصادي أبا ليرنر "الإيراد الاحتكاري" وهذا يمثل ضريبة على المستهلكين، يـــستحلها المحتكر لنفسه بفضل ما يتمتع به من سلطات احتكارية تقيد دخول المنتجين الآخرين.وهكذا تتضح الآثار الاقتصادية للاحتكار على الإنتاج والتوزيع.

ويعتقد البعض أن الدولة في المجتمع الرأسمالي تستطيع أن تقضي على الاحتكار بالتشريع.مع ذلك فقد أوضحت التجربة العملية أن القـــضاء على الاحتكار، عن هذا الطريق تعترضه صعوبات جمة.إذ يقتضي الأمـــر وجود جهاز رقابي قضائي ضخم، يفسر القانون ويطبق حكم المنطق على كل حالة من حالات الاحتكار، ويجري التحقيقات ويقيم الدعاوى ويجـــري المحاكمات التي قد يطول أمدها.يضاف على ذلك ما قد تتلمسه الـــشركات الاحتكارية من ثغرات في القانون، أو مـــن تعقيـــد إجـــراءات التحقيـــق والمحاكمة، أو ابتكار صور جديدة من التنظيمات الاحتكارية.وفـــوق كـــل ذلك، فإذا كان معظم الأسواق في الاقتصاديات الرأسمالية الغربية تحـــت سيطرة التنظيمات الاحتكارية على اختلاف أنواعها. فإن القضاء عليهـــا بمقتضى التشريع للتغلب على الميل الرأسمالي نحو الاحتكار–على فـــرض

التغلب على صعوبات تفسير هذا التشريع-إنما يعني القضاء على عدد كبير من المشروعات، مع أنها ركيزة الإنتاج في الاقتصاد الرأسمالي.وهذا يعني تقويض دعائمه ،وإثارة الاضطراب العنيف في أجهزته الإنتاجية.

لقد كان من أثر كل هذه المآخذ في الإطار الرأسمالي أن تـدخلت الدولة في العصر الحديث لمعالجة مساوئ النظام، فأصـدرت التـشريعات الهادفة إلى تنظيم الاحتكار، وفرض الرقابة عليه، وحماية المستهلكين مـن جشع المنتجين.كما تولت الدولة إدارة بعض الصناعات وتملكـت بعـض المرافق العامة وإدارتها لمصالح المجموع دون النظر إلى الـربح.بـل إن الدولة مضت في التدخل، وأممت بعض المشروعات لـصالح المجمـوع، وأصدرت التشريعات الاجتماعية للحد من خطـر البطالـة، والحـد مـن استغلال أرباب الأعمال للعمال، كما أنها أصدرت التشريعات الـضريبية الهادفة إلى تحقيق العدالة التوزيعية باستخدام ضرائب إعادة التوزيع، الأمر الذي دعا بعض،الكتاب الاقتصاديين إلى تسمية هذا النظام في ظـل هـذه الأوضاع "بالرأسمالية المهذبة أو الرأسمالية الاجتماعية ".

المبحث الرابع
السياسة السعرية في النظام الرأسمالي
المطلب الأول
أهداف ومجالات تدخل الدولة

تمهيد :

يعتبر تدخل الدولة من العوامل الأساسية لتحديـد الأسـعار فـي الاقتصاديات المعاصرة، فالأسعار اليوم لا تخضع للمعطيات الآلية فقـط، بقدر ما تخضع للظروف الاقتصادية والاجتماعية والإستراتيجيات المتبعـة

من طرف الدولة.مع الإشارة إلى أن هذا يختلف من نظام اقتصادي إلى آخر، ففي الرأسمالية المعاصرة تتأثر الأسعار بالاحتكارات الكبرى وسياساتها على المديين البعيد والقريب، ولكن للدولة دور كبير في حماية ذوي المداخيل الضعيفة، وتشجيع بعض القطاعات.فلقد أصبحت مراقبة الأسعار من الوسائل التي تتسلح بها الدولة في توجيهها للنشاط الاقتصادي في أحسن الشروط، سنركز على جملة من العناصر نوردها في ما يلي([20]):

1-أهداف تدخل الدولة : إن تدخل الدولة في تنظيم الأسعار يقصد به الوصول إلى هدفين أساسين:

أ-الهدف الاقتصادي : قد تعتبر الدولة السعر وسيلة تشجيع بعض القطاعات أو بعض المناطق، ووسيلة لإحداث التوازن الاقتصادي العام.فالدولة قد تحارب ارتفاع الأسعار لتخفيف أزمة تضخمية أو لتحد من انتقال التضخم من قطاع اقتصادي إلى آخر، وقد ترفع مستوى الأسعار عن طريق فرض ضرائب جديدة قصد توقيف إنتاج معين أو قصد تغطية الميزانية وزيادة مداخيل الدولة.

ب-الهدف الاجتماعي : تعمل الدولة عادة على توقيف ارتفاع بعض الأسعار وخاصة أسعار المواد الضرورية قصد المحافظة على القدرة الشرائية لذوي المداخيل الضعيفة والثابتة، ومحاربة المضاربات التي تؤدي إلى استغلال المستهلك، وتقوم في هذه الحالة بدراسة إحصائية وحساب

---

[20] - فتح الله ولعلو - مرجع سابق ذكره ،ص.569-570 ، 571

الأرقام القياسية للأسعار التي تدل على تقلبات أسعار المواد على المستوى الجملة والتجزئة، وكثيرا ما ترتبط الأجور بالمستوى القياسي للأسعار.

2-مجالات تدخل الدولة[21] : تتدخل الدولة في عدة مجالات:

أ-القطاع الزراعي : تعمل الدولة في جل البلدان الرأسمالية على تحديد أسعار السلع الزراعية أو العمل على إقرار سعر أدنى لهذه المواد دفاعا عن مصالح الفلاحين وضمانا لعدم انخفاض مداخيلهم، لأن أسعار السلع الزراعية تميل إلى الانخفاض، في حين المواد الصناعية تميل إلى الارتفاع، والسبب في ذلك مرونة السلع الزراعية الأساسية بالنسبة للدخل"إن الطلب لا يسجل زيادة محسوسة عند ارتفاع الدخل وأن الأفراد يقبلون على شراء سلع وخدمات صناعية".وينتج عن ذلك أن التطور العشوائي للحياة الاقتصادية يؤدي إلى اتساع الهوة بين القطاع الزراعي من جهة وقطاع الصناعة والخدمات من جهة ثانية، وإلى توطيد انعدام المساراة في توزيع الدخل الوطني. فالدولة عندما تصدر قانونا تحدد به سعر القمح مثلا تعمل في الواقع على ضمان مستوى معين من المداخيل للفلاحين، لأن القطاع الفلاحي يمتاز بجملة من الخصائص تبعث الدولة على التدخل وتقر حدا أدنى للأسعار نوجزها في ما يلي :

-إن الطلب على المواد الزراعية لا يرتفع بنفس النسبة القريبة من زيادة الدخل ومن نتائج ذلك أن أسعار هذه المواد تنخفض عندما يزيد الإنتاج وعادة مما تؤثر على مدا خيل الفلاحين.

---

[21]- فتح الله ولعلو – مرجع سابق ذكره ،ص.572.

-ارتباط العرض والتكاليف بمعطيات طبيعية : بمعنى أن العوامل الطبيعية (الطقس، نوعية الأرض ...الخ) تتحكم في مستوى التكاليف وفي القدرة الإنتاجية للفلاحين. فالإنتاج الفلاحي قابل لتقلبات قوية، بحيث تتعلق وفرته وندرته في كثير من الأحيان بشروط طبيعية، ويرتبط مستوى الإنتاج بصفة مباشرة بمدى سخاء الطبيعة.وهذا ما يبرر تدخل الدول حين تحدد الحد الأدنى للأسعار فتحول بذلك دون انخفاض خطير ومفاجئ لمداخيل الفلاحين.

-أهمية الاستهلاك الذاتي : إن الفلاح يحدد قسطا وافرا من إنتاجه ليستهلكه خوفا من عدم ضمان وإشباع رغباته الاستهلاكية عندما تنخفض الأسعار وتقل مدا خيله.ومن نتائج الاستهلاك الذاتي عدم قيام تكامل وارتباط بين القطاعات الاقتصادية وضعف العلاقة بين مدا خيل القطاعات الأخرى.الشيء الذي يبرر تدخل الدولة في تحديد الأسعار الفلاحية.

-قد يكون الغرض من تحديد الأسعار الفلاحية من طرف الدولة، ذا طابع سياسي محض وهذا ما يقع بالضبط عندما تقرر الحكومة حدا معينا للأسعار رغبة منها في الحصول على أصوات الفلاحين أثناء الانتخابات الوطنية أو المحلية أو الرغبة في توقيف حملات الاحتجاج والسخط التي تنظمها المصالح الممثلة للقطاع الفلاحي.فمثلا إقبال الفلاحين على إحراق إنتاجهم أو رميه في البحر حتى لا يؤدي الفائض منه عن الطلب إلى نزول الأسعار، وقد يأخذ تحديد الأسعار الفلاحية من طرف الدولة مركزا أساسيا في إطار سياسة شاملة تهدف إلى تغيير البنايات الفلاحية ونوعية الإنتاج الفلاحي، أو تهدف إلى خلق تناسق بين الإنتاج في مختلف القطاعات ومختلف الأقاليم، فالسعر يلعب هنا دور وسيلة توجيه للسياسة الفلاحية.

ب-تحديد أسعار القطاع العمومي "القطاعات التابعة للدولة" : تسير الدولة بعض الفروع وبعض المصالح بصفة مباشرة عن طريق مصالحها العمومية والمحلية باعتبارها تلعب دور المنظم في تحديد أسعار بيع مواد أو خدمات هذه القطاعات، لأن يستجيب إنتاجها يستجيب إلى حاجيات جماعية، بحيث يصعب على المصالح الخاصة أن تسيرها بصورة مباشرة، لأن هذه الأخيرة تميل إلى زيادة أرباحها عند أسعار إنتاجها، في حين أن المستهلك يرفض ذلك اجتماعيا وسياسيا، نظرا إلى الدور الذي تلعبه هذه القطاعات بالنسبة له، فمثلا قطاع الكهرباء وتوزيعه، والسكة الحديدية، والنقل العمومي التابع للبلديات...الخ .(إلا أنه مع برامج التصحيح الهيكلي أصبحت هذه الظاهرة غير ممكنة كما سنبين ذلك لاحقا).

فلقد أصبح تأميم هذه القطاعات بعد الحرب العالمية الثانية ضرورة اجتماعية ملحة لان إنتاجها أخذ مكانة جماعية كالصحة والتعليم فالباعث الأساسي الذي دفع الدولة إلى تحديد أسعارها ليس الربح وإنما إشباع رغبة جماعية واجتماعية للمستهلكين.فالدولة الممثلة للمصلحة العامة قد تقرر بيع بعض المواد والخدمات بسعر منخفض جدا، بحيث أنها لا تحصل على أرباح ولكن تأخذ بعين الاعتبار تكاليف الإنتاج.

المطلب الثاني
أشكال تدخل الدولة

إن الدولة تؤثر على قوى السوق الأساسيين لتحديد السعر "العرض والطلب"والسعر نفسه.

1-التأثير على العرض : تعمل الدولة على توجيه أسعار المواد بالتأثير على عرضها، فتارة تشجيع الإنتاج وتارة أخرى تعمل على التخفيض منه

فيؤدي ذلك إلى ارتفاع أو انخفاض السعر، ويتخذ تدخل الدولة في هذا المجال عدة أشكال نذكر منها :

أ-سياسة التخزين : تعمد الدولة في حالة وفرة إنتاج معين على تخزين قسط من الإنتاج حتى لا ينخفض سعره، والعكس قد تخرج الدولة جزءا من الإنتاج المخزن متى شعرت أن الأسعار سترتفع.

ب-سياسة التجارة الخارجية : إذ تعمل الدولة على خلق الندرة النسبية بتشجيع الصادرات فترتفع الأسعار الداخلية لأن طلب المتعاملين في الخارج ينافس طلب المتعاملين في الداخل، وقد تعمل العكس قصد تشجيع الواردات، وذلك برفع الحواجز الجمركية قصد تخفيض مستوى الأسعار.

جـ-سياسة القروض : قد تختار الدولة سياسة القروض للتأثير في العرض، فتشجيع البنوك على توفير السيولة للمتعاملين في بعض القطاعات سعيا وراء رفع إنتاجهم، أو قد تتدخل للحيلولة دون تزايد القروض إلى المتعاملين، وقد تدخل هذه السياسة في إطار برنامج حكومي إلى محاربة التضخم على الصعيد الوطني.

د-سياسة الضرائب : تستعمل الدولة الضرائب عادة لسد حاجيات خزينتها، ولكنها تستعملها كذلك في إطار سياسة تحديدية للأسعار على صعيد بعض القطاعات ،أو على صعيد الاقتصاد الوطني بصفة عامة .تخفيض معدل الضريبة يؤدي إلى انخفاض الأسعار ، كما أن معدل الضريبة يؤثر في الإنتاج وينتج عنه ارتفاع الأسعار.

هـ-سياسة القوة العاملة : تعمل الدولة على توجيه اليد العملة إلى قطاع معين دون آخر، بتشجيع القطاع المستقبل أو قد تدفع بالتكوين المهني أحيانا

حتى تنخفض أسعار بعض الخدمات، وقد تتخذ موقفا معاكسا تعمل على توقيف إمداد بعض القطاعات بيد عاملة إضافية...الخ.

2-التأثير على الطلب : عندما تقرر الدولة توجيه الأسعار عن طريق التأثير على الطلب، توجه تدخلها في هذه الحالة إلى المستهلكين ويتخذ هذا الإجراء عدة أشكال :

أ-سياسة المداخيل : قد تعمل الدولة على رفع الأجور فيزيد بذلك الميل الحدي للاستهلاك ويرتفع الطلب على السلع والخدمات بشكل يناسب مستوى مرونته بالنسبة للدخل.

ب-سياسة الاستهلاك : تقرر الدولة نهج سياسة الاستهلاك مادة معينة، بمعنى أنها تقوم بدفع الجمهور على الإنفاق من أجل شراء هذه المادة.وتدخل هذه السياسة في إطار ما يسمى بتربية الاستهلاك، حتى يقوم بشراء المواد الضرورية للحفاظ على مستواه الصحي، أو الضرورية للتنمية الاقتصادية الوطنية.

3-التأثير على السعر : تتدخل الدولة في السعر ذاته، فالإدارة المركزية أو المحلية قد تقرر فرض أسعار إجبارية في فترات زمنية معينة "الحرب مثلا"، أو في بعض المناطق الجغرافية قصد تشجيع المبادلات التجارية داخلها.وعادة ما تقوم الدولة بتجميد الأسعار في البلاد فتمنع التجار من رفعها وتراقبهم عن طريق مفتشين مختصين وتعاقبهم عند مخالفتهم لقراراتها.

الفصل الرابع
النظام الاقتصادي الإسلامي
المبحث الأول
مفاهيم مختلفة للاقتصاد الإسلامي
المطلب الأول
أهمية دراسة النظام الاقتصادي الإسلامي في العصر الحديث

إن وجود الفكر هو السبب الأول لنهضة الأمة الإسلامية ، فالأفكار هي الثروة الحقيقية لأية أمة من الأمم ، لأن الثروة المادية معرضة للدمار في كل لحظة ، وبخاصة في عصر تكنولوجيا الصناعات الذرية والصواريخ العابرة للقارات .وهي إن دمرت فإنه يمكن تجديدها ما دامت الأمة محتفظة بثروتها الفكرية .أما إذا انهارت الأفكار ، فإن الثروة المادية مهما تنامت مقاديرها فسرعان ما تنهار وترتد الأمة إلى حالة الفقر مرة ثانية.

فطريقة التفكير هي الأساس في النهضة لا المكتشفات والمخترعات، والأمة الإسلامية بوصفها أمة ذات عقيدة صحيحة فطرية ، فإنها بالنظام الذي جاء به الإسلام للاقتصاد أعظم أمة على ظهر الأرض ،بالأفكار وطريقة التفكير وسلامة وجهة النظر في الحياة .

فبعد زوال آخر دولة إسلامية في اسطنبول سنة 1924، أصبحت الأمة الإسلامية فاقدة للأفكار ، ولطريقة التفكير السليمة المنتجة القادرة على توظيف المفاهيم إلى واقع حي عملي في معترك الحياة .

والجيل المسلم المعاصر ، لم يتسلم من سلفه أية أفكار إسلامية ، ولا غير إسلامية ، ولا طريقة التفكير ، ولم يقم هذا الجيل باكتساب أفكار ذاتية([22]).لذلك فإنه من البديهي أن نرى الأمة الإسلامية وهي واقعة في قلب خريطة الفقر في العالم([23])، ورغم ما يعرف ما تملك من ثروات مادية ومالية وبشرية والتي لا تقع تحت الحصر.فإنها لم تستطع الاستفادة من الاكتشافات العلمية والمخترعات الصناعية رغم سهولة الحصول على أسرار تلك الاكتشافات والمخترعات .

لذلك فإنه من المحتم على هذه الأمة المغلوبة على أمرها اليوم ، والتي هي عزمت على خلع رداء الماضي القريب ، والحاضر المظلم ، والتقدم إلى عقلية العصر لتنهض قائمة على أساس الإسلام عائدة إلى سيرتها الأولى كأعرق أمة على ظهر الأرض، وأقوى قوة فكرية وحضارية ومادية في العالم.

من هذا المنطلق تأتي أهمية طرح النظام الاقتصادي في الإسلام ، وبيان الأحكام الشرعية لمعالجة جميع مشاكل الحياة .والتعرض للأسس التي يقوم عليها الاقتصاد السياسي في الإسلام وبيان زيف الأصول الفكرية للمعالجة الرأسمالية ، ثم يعمد إلى الوقائع التي استجدت في الحياة المعاصرة. فيبين علاج الإسلام لها بالأحكام الشرعية ، دون الالتفات إلى صلاحيتها ، أو عدم صلاحيتها للعصر الذي نعيش فيه،لأن العقيدة الإسلامية هي في

1- محمود الخالدي – مفهوم الاقتصاد في الإسلام –شركة الشهاب –الجزائر- 1989 .ص 29.

[23]– مالك بن نبي – المسلم في عالم الاقتصاد – دار الشروق –القاهرة –1972 ص. 16.

الأصل في النظرة الكلية إلى الكون والحياة والإنسان . وهذه العقيدة ما جاءت إلا لهداية البشر إلى ما فيه السعادة الدنيوية والأخروية على السواء. من هنا تبرز أهمية اقتران دراسة النظام الاقتصادي في الإسلام بالرجوع المستمر إلى الأدلة الشرعية كسند للأفكار الاقتصادية. فلابد من تناول المسائل الاقتصادية كنظام للحياة أن تكون أحكاما شرعية ، مستنبطة استنباطا شرعيا صحيحا من الكتاب والسنة.أو مما أرشد إليه الكتاب والسنة من الأدلة كالإجماع والقياس والقواعد الشرعية.

وتأتي أهمية دراسة النظام الاقتصادي في الإسلام ، في العصر الحاضر . لأنه من أعظم ما فتنت به الأمة الإسلامية ، فضلا عن الشكل السياسي للحكم . لذلك كانت الأفكار المتعلقة بالنظام الاقتصادي ونظام الحكم من أشد ما يعانيه المسلمون من شد البلاء المخيم على حياتهم. وإذا كان المسلمون في العالم يحكمون بالنظام الديمقراطي سياسيا ، فإنهم أيضا يحكمون بالنظام الرأسمالي في جميع نواحي الحياة الاقتصادية .

ومن هنا تبرز أهمية هذه الدراسة ، لبيان الأفكار الإسلامية عن الاقتصاد .وإن النظام الاقتصادي الذي جاءت به العقيدة الإسلامية هو النظام الصحيح الذي يوافق الفطرة الإنسانية ، ويعالج جميع مشاكل البشر من الناحية الاقتصادية بمعالجات تتسم بالحسم والقوة والفائدة، مما يجعل الفرد والجماعة والدولة والعالم يعيشون في ظل حضارة راقية لن يستطيع أرباب القانون الوضعي أن يصلوها ، مهما بلغ بهم العقل من القدرة المادية أو سواها ، وشتان بين النظام الذي يبتدعه العقل البشري ، والنظام الذي يشرعه الخالق تبارك وتعالى.

المطلب الثاني
مفهوم النظام الاقتصادي الإسلامي

يقول الأستاذ(جاك ستروي)، أحد علماء الاقتصاد البارزين الفرنسيين ، إن طريق الإنماء الاقتصادي ليس محصورا في النظامين المعروفين (الرأسمالي والاشتراكي) بل هناك مذهب ثالث راجح هو المذهب الاقتصادي الإسلامي، وسيسود هذا المذهب عالم المستقبل ، لأنه طريقة كاملة للحياة المعاصرة([24]).

فإذا كان النظام الاقتصادي في الإسلام هو حقا وواقعا له تصور فكري تام ، وطريقة فعالة لتسيير عجلة الحياة الاقتصادية ..... فما تعريف النظام الاقتصادي الإسلامي.

إن هذه المسألة تناولها العديد من المفكرين وسنقتصر على ثلاثة من هؤلاء على سبيل المثال :

-**تعريف محمد باقر الصدر**:يرى أن النظام الاقتصادي في الإسلام هو:

"المذهب الذي تتجسد فيه الطريقة الإسلامية في تنظيم الحياة الاقتصادية، وذلك بما يملك هذا المذهب ويدل عليه من رصيد فكري يتألف من أفكار الإسلام الأخلاقية ، والأفكار العلمية الاقتصادية أو التاريخية التي تتصل بمسائل الاقتصاد السياسي ، أو بتحليل تاريخ المجتمعات البشرية".

---

[24] – أحمد العسال – النظام الاقتصادي في الإسلام – مطبعة وهبة – القاهرة 1977. ص.13.

2-تعريف الدكتور محمد شوقي الفنجري: " ذلك النظام الذي يوجه النشاط الاقتصادي وينظمه وفقا لأصول الإسلام وسياسته الاقتصادية" .([25])

3-تعريف الدكتور محمد عبدالله العربي: " إن الاقتصاد الإسلامي ، هو مجموعة الأصول العامة الاقتصادية التي نستخرجها من القرآن والسنة ، والبناء الاقتصادي الذي نقيمه على أساس تلك الأصول بحسب كل بيئة وكل عصر ".([26])

مما لاشك فيه أن وضع تعريف للنظام الاقتصادي في الإسلام يلاقي صعوبات في صياغته ، إذ لم يتعرض الفقهاء لبحث ذلك.فقد بحث معظم الأفكار الاقتصادية في مباحث الفقه ،بعضها كان من باب العبادات كالزكاة، وبعضها من باب المعاملات كالهبة والبيع وأحكام الصرف، وبعضها في باب العقوبات كالدية، وبعضها في باب النظام الاجتماعي كالإرث، ....وهكذا . أما أن يوضع تعريف أو حصر لجميع أنشطة النظام الاقتصادي في تعريف واحد ، فإن ذلك يحتاج إلى دقة متناهية.

بناء على دراسته لمختلف التعاريف والأفكار استطاع الدكتور محمود الخالدي استنباط تعريف أكثر شمولية لمختلف مراحل النشاط الاقتصادي

---

25 – محمد شوقي – المدخل للاقتصاد الإسلامي –دار النهضة العربية –مصر –1972 – ص.55.

26 – محمد عبدالله العربي – محاضرات عن الاقتصاد الإسلامي –مطبوعات الإدارة العامة للثقافة بالأزهر– ص21.

:"هو النظام الذي يعالج توزيع الأموال والمنافع على جميع أفراد الرعيـــة وتمكينهم من الانتفاع بها ، وكيفية السعي لها وحيازتها "([27]).

إذا فالمشكلة الاقتصادية تكمن في التوزيع لا في الإنتاج، لذلك فقد بلغــت الآيات والأحاديث المتعلقة بالفقر وسوء التوزيع ، وطريقة معالجة ذلك حد الاستفاضة. وكذلك حيازة الثروة ، فإنهــا كمــشكلة أصــل فـــي النظـــام الاقتصادي وعن واقع الحيازة تتفرع معظم المــشكلات الاقتــصادية فـــي المجتمع.

أما الإنتاج فإن الأدلة التي جاءت تعالجه فإنها محدودة محصورة...وحين وردت أدلة الإنتاج وردت لمعالجة ما يقتضي الإنتاج ، لا معالجة كيفيـــة الإنتاج ، وأشكال الإنتاج ، والتخطيط للإنتاج.

وحين حث الإسلام على العمل ،وإنما حث عليه للملكية ، ولــيس لمجـــرد العمل ، أي الإنتاج من أجل الحيازة والثروة، لأن العمل ناتج عن الحيازة . فليس الإنتاج هو المشكلة الأساسية في الاقتصاد بل المشكلة الأساسية هي الملكية ، أو بعبارة أخرى هي كيفية حيازة الثروة، وبالتالي سياسة التوزيع الشرعية.لهذا رأينا أن التعريف الأخير هو ما نميل إلى صدق انطباقه على واقع النظام الاقتصادي في الإسلام.

المطلب الثالث

مشروعية النظام الاقتصادي الإسلامي

لقد كان للنظام الاقتصادي في الإسلام نصيب كبير من الجهد الــذي بذلــه الاستعمار الفكري لضرر الإسلام كنظام للحياة ، وحلول النظام الرأسمالي

---

27 – – محمود الخالدي – مفهوم الاقتصاد في الإسلام –شركة الشهاب –الجزائــر– 1989 .ص 31. ،ص35

محله في بلاد المسلمين ، بعد أن تم الفصل بين الدين والسياسة العامة القائمة في العالم الإسلامي . ونظرا لغياب الإسلام عن معترك الحياة العملية ، فقد غشي على أبصار بعض الباحثين في الاقتصاد السياسي الإسلامي تصور خطير نتيجة للغزو الثقافي ، أدى بهم إلى القول بأن الإسلام لم يأت بنظام للاقتصاد ، وترك المسألة تتطور مع كل عصر بما يلاءم مقتضيات العقل البشري والتجارب الإنسانية.

فالإسلام هو ذلك الدين الذي سعدت به البشرية في ظل حكمه ، ودولته ، بما لم يحدث لأمة في العالم على مر الزمن .إذن فالمسألة هنا ليست في مجال الرد على بعض الدعاوي التي تعتبر الإسلام عاجزا بقدر ما هي إثبات لحقيقة أن الشريعة الإسلامية شاملة لأحكام جميع الوقائع الماضية والمشاكل الجارية ، والحوادث التي يمكن أن تحدث بأكملها ، سواء في الحكم ، أو الاقتصاد ، أو السياسة الخارجية ، أو القضاء ، أو الجيش. لأنه لا يمكن أن تقع واقعة ، أو تحدث مشكلة ، أو تطرأ حادثة إلا ولها في الشريعة محل حكم.فقد أحاطت الشريعة بجميع أفعال الإنسان إحاطة تامة شاملة كاملة مطبقة.

فالاقتصاد الإسلامي محيط بالكليات والجزئيات ، وأنه في إحاطته هذه ثابت على الزمان والمكان ، وإنه شامل للجنس البشري بغير تمييز.

المبحث الثاني
مصادر ومبادئ الاقتصاد الإسلامي
المطلب الأول
مصادر الاقتصاد الإسلامي

حينما نتكلم عن الاقتصاد الإسلامي نعني به:المذهب الاقتصادي للإسلام الذي تتجسد فيه الطريقة الإسلامية في تنظيم الحياة الاقتصادية بما يملك هذا المذهب من رصيد فكري وأخلاقي وعلمي وتاريخي يستوعب كل جوانب الحياة والذي يتميز باستقلالية مصادره وهي[28]:

أ- **الكتاب والسنة** : وهما المصدران الأصليان للتشريع الاقتصادي في الإسلام وصياغة نظرياته وأحكامه، واللّذين كانا لابد من مراعاتهما في التطبيقات العملية باعتبارهما المصدرين التشريعيين الأولين في الإسلام.

ب-**علم أصول الفقه** : بحيث أن معظم قواعد أصول الفقه تشكل بنفسها منطلقات وأركان للنظام الاقتصادي الإسلامي، ومن أمثلة هذه القواعد الاقتصادية:" الناس مسلطون على أموالهم"، فلا تقيد سلطتهم هذه إلا بحق شرعي، وقاعدة<< لا ضرر ولا ضرار>>، وقاعدة<< يتحمل الضرر الخاص لدرء الضرر العام>> و<< درء المفاسد مقدم على جلب المصالح>> وغيرها من القواعد الأصولية التي تمثل بنفسها قوانين اقتصادية.

---

28 – رشيد حيمران –مبادئ الاقتصاد وعوامل التنمية في الإسلام–دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع– الجزائر2003– ص15.

ت- **الفقه الإسلامي:** وهو يرتبط ارتباطا وثيقا بالاقتصاد الإسلامي لأن الفقه يبحث فيما يجب أو يمتنع من أفعال ويضع الإطار القانوني للعلاقات بين الناس، وبما أن كثيرا من هذه العلاقات مادية بطبيعتها أي تتعلق بإنتاج السلع والخدمات وتوزيعها واستهلاكها. فإن الفقه الإسلامي يقدم الإطار التشريعي للنشاط الاقتصادي، ويبقى على الاقتصادي المسلم تفسير الوقائع الاقتصادية وتحليل ما يمكن أن ينشأ عن أي تغيير ضمن الأطر المحددة في الفقه.

ث- **التاريخ الإسلامي:** تتبين علاقة التاريخ الإسلامي بالاقتصاد بشكل واضح ،إذا لاحظنا أن التاريخ هو ذاكرة ومختبر المجتمعات البشرية. فما فعله عمر بن الخطاب رضي الله عنه بسواد الشام وسواد العراق – بالإضافة إلى غيرها من الوقائع – أصبح سابقة تاريخية يرتكز عليها نظر الاقتصاد الإسلامي لمسألة استغلال الأرض. وكذلك موقف المجتمعات الإسلامية من مسائل مثل فرض ضرائب أخرى إلى جانب الزكاة، و وظائف المحتسب ومدى تدخله في السوق ، وغير ذلك من الوقائع التاريخية التي تعتبر وسائل يعتمد عليها الباحث لاستنباط الأحكام والنظريات.

المطلب الثاني
مبادئ النظام الإسلامي

يرتكز النظام الاقتصادي الإسلامي على جملة من المبادئ [29] :

[29] – رشيد حيمران –مرجع سابق ذكره– ص35،17

1- بناء النظام الاقتصادي الإسلامي على أسس عقائدية قائمـــة علـــى تصور عام للكون والإنسان ، من مقتضاها أن الإنسان مستخلف في هذه الأرض لعمارتها واستثمار خيراتها، وأن كل ما خلق الله فـــي هذه الأرض وهذا الكون مسخر للإنسان مذلل له ليتمكن من تحقيق هذا الاستخلاف.قال الله تعالى :< **وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة** >* وقال أيضا < **أمن يجيـــب المـــضطر إذا دعاه ويكشف السوء ويجعلكم خلفاء في الأرض**>*، وفي الحديث عن أبي سعيد الخذري أن رسول الله (ص) قال : <إن الدنيا حلوة خضرة أن الله مستخلفكم فيها فناظرة كيف تعملون>* ويقـــول الله تعالى :< **هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا فـــي مناكبهـــا وكلوا من رزقه وإليه النشور** >* وإلى غير ذلـــك مـــن الآيـــات القرآنية الكريمة .

2- كما يعتبر الإسلام النشاط الاقتصادي بمراحله المختلفـــة (إنتاجـــا- توزيعا-استهلاكا) وسيلة لتحقيق غاية أعظم وهي شكر الله علـــى نعمه بما في ذلك أداء حقوق هذا الاستخلاف.إن الغاية وراء ذلـــك كله هو إرضاء بعمل الخير وبشكره على نعمه ومراعـــاة حقوقـــه وحقوق عباده وقد لخص الله هذا في قوله : **<وابتغ فيما أتاك الله الدارة الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا وأحسن كما ا حسن الله إليك**>* وذم النبي (ص) من يجعل الكسب غاية لذاته فقـــال : < تعس عبد الدينار ، تعس عبد الدرهم > رواه ابن ماجه

وأن ما انتفع به الإنسان نتيجة عمله وسعيه لايعطيه امتيازا خاصا كما لايلحق الفقر نقصا في شأنه أو سلبا لحقوقه الاجتماعية، بل نظرة الإسلام إلى الناس تتبع من قوله تعالى :**<إن أكرمكم عند الله أتقاكم>***

3- الوصول لأهداف أخلاقية بدلا من هدف الإنتاج والربح المادي ، وجعل الدوافع الأخلاقية محركات للنظام لأن الفرد المسلم في تعامله مع الآخرين ينظر إلى رقابة الله عليه في هذا التعامل ،ويرجو رضاه قبل أن ينظر إلى الفائدة والربح المادي. ينبع اهتمام الإسلام بالجانب الأخلاقي من اهتمامه بالعامل النفسي خلال الطريقة التي يضعها لتحقيق أهدافه.وفي هذا المجال يقول الرسول الأعظم (ص) : < رحم الله عبدا سمحا إذا باع ، سمحا إذا اشترى ،سمحا إذا قضى ، سمحا إذا اقتضى > رواه البخاري.ويقول <إن أطيب الكسب كسب التجار الذين إذا حدثوا لم يكذبوا ، وإذا ائتمنوا لم يخونوا ، وإذا وعدوا لم يخلفوا ،وإذا اشتروا لم يذموا ، وإذا باعوا لم يضروا ، وإن كان عليهم لم يماطلوا، وإن كان لهم لم يعسروا> رواه البيهقي*.

4- بناء النظام الاقتصادي الإسلامي على قواعد كلية ثابتة وفروع مرنة تتغير وفق الظروف والأوقات، وتسهر السلطات على تطبيق هذه القواعد وتتدخل في المجال كلما استدعى الأمر ذلك.

5- إقامة التوازن بين حرية الأفراد ومصلحة المجتمع ، وإقامة الأحكام والنظم على أساس العدالة وتكافؤ الفرص.

6- المشكلة الاقتصادية الأساسية في الإسلام هي مشكلة الفقر ، وقد حارب الإسلام الفقر حربا لاهوادة فيها حيث قال علي بن أبي

طالب (كرم الله وجهه):- لو كان الفقر إنسانا لقتلته-. ويرى الإسلام أن سبب المشكلة الاقتصادية الأساسي ليس الندرة ولكنه سوء التوزيع .ففي حين يصاب البعض بالتخمة لا يجد آخرون لقمة العيش .وكما جاء في الأثر :- ما جاع فقير إلا بتخمة غني-.

7- يبنى النظام النقدي والمصرفي الإسلامي على أسس تختلف تماما عن النظم الحديثة التي تعتمد أساسا على الربا ، فالإسلام يرى الربا شر الفرد والمجتمع يحرم التعامل به ، ولكنه في مقابل ذلك يطرح البديل عن النظام الربوي والذي يتمثل أساسا في نظام المشاركة والمضاربة وغيرها.

المبحث الثالث
وظيفة الاقتصاد الإسلامي
المطلب الأول
إشباع الحاجات الأساسية للجماعة([30])

إذا كانت الحاجات الكمالية لا تتوقف عند حد معين من الإشباع استطرادا لما فطر عليه الإنسان من غريزة حب البقاء.فإن الحاجات الأساسية تتوقف عند حد معين من الإشباع وذلك دون فرق بين المجتمعات البشرية ، لأن الإنسان هو الإنسان فحاجاته الأساسية كفرد من المأكل والملبس والمسكن لا تتغير تبعا لعقيدته أو مشاعره .لأن هذه الحاجات تنصب على الصفة الفيزيولوجية للإنسان .ونفس الشئ بالنسبة للجماعة بغض النظر عن كونها

---

30 – محمود الخالدي –سوسيولوجيا الاقتصاد الإسلامي –مرجع سابق ذكره– ص.11.

إسلامية أو رأسمالية . ومن استقراء واقع المجتمع (أي مجتمع) يتبين لنا أن الحاجات الأساسية للجماعة ثلاثة :

A -الأمن   B- الصحة العمومية.   C- التعليم.

بهذا التقسيم والتفريق بين الحاجات الأساسية للجماعة ، يتبين أن الشرع جعل على الدولة مباشرة ضمان توفير هذه الحاجات .فقد قال الرسول الأعظم (ص) <الإمام راع وهو مسؤول عن رعيته> ([31]). وقد دلت النصوص على صحة ما سقناه من استقراء لتحديد الحاجات الأساسية للجماعة وهي الأمن والصحة العمومية والتعليم ، وذلك بما تضمنه حديث رسول (ص) أنه قال : < من أصبح آمنا في سربه ، معافى في بدنه ، عنده قوت يومه ، فكأنما زويت له الدنيا).

A- **إشباع الحاجة إلى الأمن:** تتضح الحاجة إلى الشعور بالأمن الجماعي في ثلاث ضروب من الخدمات العامة هي :1- الدفاع عن الأمة ضد أي عدوان خارجي

2- تحقيق الأمن الداخلي.

3- شعور الجماعة بدوام العدل بين الناس .

وقد تكفل الاقتصاد الإسلامي – نظريا وعمليا- بإشباع هذه الحاجة من خلال الصور الثلاثة الأنفة الذكر ، وتضمنت وجوه ايردات بيت المال من النصوص الكفيلة بتحقيق الأمن الداخلي ، وفيما يلي بعض النصوص الشرعية المتضمنة إشباع الأمن الخارجي .قال الله تعالى :

---

31 – حديث صحيح رواه مسلم عن نافع عن بن عمر –ج 12، ص.213.كتاب الإمارة ، رواه الترمذي في سننه –كتاب الجهاد ، وقال حديث حسن صحيح

- "وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم ".
- "فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدين درجة ".
- "وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين".
- "وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم".
- قال رسول الله (ص) : رأس الأمر الإسلام وعموده الصلاة وذروة سنامه الجهاد.

وليس لولي أمر الجماعة في الدولة الإسلامية أي عذر للتهاون تجاه ذلك بحجة عدم وجود الموارد الكافية ، لأن الاقتصاد الإسلامي قد تكفل بتغطية ميزانية الأمن من مصادر مختلفة([32]):

1- الزكاة : وهي العبادة المالية وتنفق في مصارفها ومنها الجهاد.
2- الخراج : إنتاج الأرض الزراعية التي فتحوها عنوة .
3- الجزية : ضريبة مالية تؤخذ من أهل الذمة القادرين .
4- الفيء : كل ما أخذ من العدو بدون قتال
5- العشور : الأموال المأخوذة من أموال الحربيين لدى عبورها الدولة الإسلامية.
6- خمس الركاز : مرجع مصرفه لرأي رئيس الدولة.

[32] – محمد نور –تحليل النظام الإسلامي – سلسلة دراسات في الإسلام ، إصدار المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – مصر ، ص(92، 93).

7- تركة من لا وارث له: تنفقها الدولة في وجوه المــصالح الجماعيــة وفق الحاجة.

8- الضرائب : ما تفرضه الدولة عند عجز بيت المــال عــن تغطيــة المتطلبات .

9- الملكية العامة : كالبترول ، فإنه لتمويل حاجات الجماعــة كتــأمين الأمن الخارجي .

10- ملكية الدولة : كالحمى للأغراض العسكرية كالقواعد والمطــارات والميادين .

B- إشباع الحاجة إلى الخدمات الصحية: لقد حث الإسلام على وجــوب التداوي عند الإصابة بالمرض ، كما حرم إيقاع النفس بالتهلكة عن رضى .لأن ذلك أدى لبقاء خلافة الإنسان في عمارة الأرض .كما هــو مــساير لغريزة حب البقاء ، فقد قال الرسول الأعظم (ص) : < تداووا ياعبــاد الله فإن الله لم يضع داء إ لا وضع له دواء> ([33])، فالتداوي ، أي طلب الدواء بما يستتبع ذلك من وجود الطبيب والخدمات الصحية والدواء، وتحــصيل معافاة البدن من أعظم شؤون الرعية التي أوجب الشرع على الدولة القيام بها ، فالإمام راع وهو مسئول أمام الله تعالى في الآخرة ، وأمام الأمة في الدنيا عن حسن سيرته في رعاية شؤون الناس .فيصير على الدولة واجب توفير الطب من طبيب وممرضة ودواء ومستشفيات وأجهزة طبية ومصانع وأدوية ولوازم التمريض وما شاكل ذلك . لأن عدم توفير ذلك يؤدي إلــى إيقاع الضرر بمجموع الأمة ، وقد نص الشرع على وجوب إزالة الضرر

---

[33] - حديث صحيح رواه أحمد وأصحاب السنن .

، قال الرسول الأعظم (ص) : < لاضرر ولاضرار > ([34])، وقد ثبت عنه (ص) أنه احتجم وأنه أهدي إليه طبيب فجعله للمسلمين ، وقد أثنى على السيدة رفيدة أول ممرضة في الإسلام حين نصبت خيمة تداوي فيها جرحى معركة أحد ([35]).ثم تطور الأمر إلى اتجاه السياسة الاتفاقية تكريس جانب من الأموال لنظافة المدن وإنشاء المستشفيات ، وتشجيع البحوث الطبية وعزل المبوئين، وعمت المراكز الصحية لعلاج الناس مجانا .

C-**إشباع الحاجة إلى التعليم** : لقد عظم الإسلام العلم والتعلم والتعليم ،لدرجة أن سورة من كتاب الله تعالى كانت متعلقة بالقراءة والعلم والقلم ([36])فالقسم بالقلم والخط تعظيم لهذا الشأن العظيم في حياة الجماعة لما فيه من نفع .وقال تعالى :< قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لايعلمون> ([37])، وقال تعالى : < يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات >([38])، وقد تولت الدولة الإسلامية في جميع عهودها إشباع الحاجة الأساسية للجماعة .فكان عبادة بن الصامت يتولى تعليم القرآن بالمدينة المنورة في زمن الرسول (ص).وقد أرسلت الدولة الإسلامية الأولى المعلمين لتفقيه الناس أمور دينهم.فذهب مصعب بن عمير إلى المدينة ، وذهب معاذ بن جبل إلى اليمن ، وعمرو بن حزام إلى نجران ، وقد أمر رسول الله (ص) عبدالله بن سعد بن العاص تولي أمر تعليم الناس الكتابة

---

34 -رواه أحمد في المسند تحت رقم 2862.

35 ---عبد الحي الكتاني -التراتيب الإدارية – المطبعة الأهلية -مصر ، ص 453

36 – القرآن الكريم سورة العلق آية (3، 4)

37 – القرآن الكريم سورة الزمر الآية (09).

38 – القرآن الكريم سورة المجادلة الآية (11).

بالمدينة المنورة .حتى بلغ من شأن الدولة أن تتخلى عن جزء كبير من الإيرادات المالية لتمويل محو الأمة لدى الصبيان ، حين كان أسرى بدر ممن يحسنون الكتابة يتولون تعليم الصبيان القراءة و الكتابة مقابل إطلاق سراحهم. كما كانت أول دولة في التاريخ البشري تفهم معنى التفرغ العلمي ودعم الأبحاث العلمية ونشر الاكتشافات والاختراعات ، وتأمين أسباب التقدم التكنولوجي للمجتمع ، حيث كانت المدارس النظامية أيام نظام الملك تمول بستمائة ألف درهم .وأسست المكتبات العامة كمكتبة بيت الحكمة في زمن لم تكن فكرة المكتبات قد عرفت بعد.

وقد أنفق الخليفة المستنصر بالله العباسي 700ألف دينار لتأسيس مدرسة جمعت المذاهب الأربعة ، فيها 8000مجلد ، وكان الاقتصاد الإسلامي دائما هو المتكفل بتغطية وتلبية هذه الحاجة المجتمعية الأساسية ([39]).

وفيما يلي بيان بموازنة نفقات الجماعة الأساسية: الأمن –الصحة– العلم.

[39] – محمد الحسيني عبد العزيز – الحياة العلمية في الدولة الإسلامية – وكالة المطبوعات –مصر ، 1973 ، ص (63،64).

مـــــــــــيزانية نفقات الجماعة الأساسية

1-الزكاة ←———— الجهاد ومن تـــضمنتهم آيـــة الصدقات([40])

2-الخراج- ←———— الجهاد والمصالح العامة.

3- الفئ ←———— يوكـــل توظيفـــه لـــرأي الخليفة ضمن مصالح الجماعة.

4-الجزيـــة ←—— تنفـــق فـــي الحاجـــات العامـــة للمجتمـــع الإسلامي(رواتب الموظفين والقضاة والجند)

5-العـــشور ←——تنفـــق فـــي الحاجـــات العامـــة للمجتمـــع الإسلامي(رواتب الموظفين والشرطة)

6- 1/5الركـــاز ←—— تنفـــق فـــي الحاجـــات العامـــة للمجتمـــع الإسلامي(رواتب الموظفين والتعليم والصحة)

7-تركةمن لاوارث له ←———— تنفق فـــي الحاجـــات العامة للمجتمع الإسلامي.

8-الملكية العامة(البترول) ←———تمويل صناعة السلاح والأمـــن ورفع مستوى المعيشة للمواطنين.

9-الضرائب ←———— تغطية نفقات القتـــال ومعالجـــة الكوارث الطبيعية.

---

40 -القرآن الكريم سورة التوبة ا لآية (60)

10-ملكية الدولة ← تخصيص أراضي لأغراض عسكرية.

المطلب الثاني
تحقيق التوازن الاجتماعي

جاء الإسلام بعقيدة عقلية متوازنة سوية بين الفرد والجماعة ، بإقامة التكافل الاجتماعي على أساس رابطة الأخوة الإسلامية ، وهو طراز فذ من التعاطف الإنساني استطاع القفز من فوق التفرقة الطبقية ، وذلك حين عالج توزيع الثروة معالجة عادلة تحول دون تكديسها في يد فرد أو فئة أو طبقة ، بصورة لاتحد من اندفاع النشاط بما يتماشى مع ميله الغريزي، وفي نفس الوقت الذي شجع فيه التنافس على أساس القدرة والعدالة ، وقد نطق تاريخ الاقتصاد السياسي في الإسلام من ثنايا تصديه للاقتصاد الاجتماعي ، بأنه كان قادرا في كل العصور على خلق المجتمع المتوازن ([41])، بل إن التماسك الاجتماعي كان من الشروط الأساسية التي لاغني عنها لتحقيق النجاح في مجال التقدم الاقتصادي ([42]) ، وهذا ظاهر في عدة وجوه من الأحكام الشرعية منها على سبيل المثال :

- فرض الضرائب عند النوازل والكوارث .
- منح القروض بلا فوائد وتحريم الربا .
- إمهال المدين المعسر وسد دينه من مال الزكاة .

---

41 - أنور الجندي – مفاهيم العلوم الاجتماعية والنفسية والأخلاقية في ضوء الإسلام – دار الإعتصام – مصر 1985 ص:180

42 – عبد الرحمان أحمد – التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الإسلام – مؤسسة شباب الجامعة –الاسكندرية– سنة1974 ص:34

- تحريم كنز المال ووجوب تداوله.

- منع الإسراف والبخل والنفقة المضرة بالورثة.

ومن خلال استقراء الأفكار الاقتصادية التي تسعى لتحقيق التوازن الاجتماعي نجد أن هذا التوازن لايتم وجوده إلا بتوظيف اتجاهين من اتجاهات التفاعل الاجتماعي وهما :

A- **القضاء على الفقر بموارد الزكاة :** شرع الإسلام الزكاة التي تكفلت بتمويل عملية تقريب الفقير واقترابه من درجات الغنى، فصار المستحقون للزكاة شركاء للأغنياء في إنتاج رؤوس أموالهم بالقدر الذي نص عليه الشرع([43])، وبذلك تكون الزكاة قد تولت سد عوز الفقراء والمساكين والغارقين في الديون ، والمنقطع عن ماله وأهله وذلك بنص آيات الصدقات :< إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم > ([44]).وبما أن الزكاة عبادة مالية فإن العقيدة الإسلامية قد ربطت الاقتصاد الاجتماعي بالقيم العليا التي يسعى الأفراد إلى تحقيقها ، وبتحريك مشاعر الأغنياء نحو الفقراء ، وذلك مقترن بعملية إعادة التوزيع لقدر محدود من الثروة مما يحد من بالضرورة من التفاوت الفاحش في الدخل ، والذي تسبب في الفوارق الفاحشة في إشباع الحاجات الأساسية ، وبذلك يمكن دفع وتحريك التكافل نحو الأمثل، وبمورد الزكاة

---

[43] - يوسف القرضاوي -فقه الزكاة ، مؤسسة الرسالة -القاهرة/ مصر ، الطبعة السابعة سنة 2001، ص15

[44] - القرآن الكريم ، سورة التوبة الآية (60).

تكون الدولة الإسلامية أول دولة في التاريخ تخصص ميزانيـــة لمعالجـــة الفقر.

B- **إقامة التكافل العائلي بالميراث والنفقة:** إن قيام التكافل بـــين أفـــراد العائلة يقود بالضرورة إلى إحكام التوازن العام في الأمة ، لـــذلك أولـــى الشرع عناية خاصة في ربط العلاقات العائلية بمعالجات اقتصادية قويـــة البنيان راسخة الأثر والنتائج ،وذلك بجعل المال الموروث عـــن التركـــات يعود إلى مستحقين أكثر عددا وإلى منتفعين أكثر من المستحقين .وبـــذلك يزداد تداول المال في المجتمع وتسد عوزة من كان بحاجـــة لا يـــستطيع تداولها لسبب أو لآخر.فقرر الاقتصاد الإسلامي ذلك بعد موت الموروث. أما في حياته فلم تخل ذمته من الإبراء دون المسؤولية الكاملة اقتصاديا عن المعوزين ممن يجب عليه شرعا الإنفاق عليهم بالإعالة المحسنة المتوازنة المفروضة .وصورة الاقتصاد الاجتماعي بين أفراد العائلة بمـــا يـــضمن تحقيق التكافل الاجتماعي الوثيق تبرز في معالجتين :

1- نظام المواريث .

2- أحكام النفقة.

المطلب الثالث :
الارتقاء بالقيم العليا للمجتمع

إن النظام الاقتصادي الإسلامي ذو شأن عظيم في الارتقاء بالقيم العليـــا ، حتى أننا نجد المسلم في عالم الاقتصاد يكاد يذوب في المصلحة العامـــة ، متكافئا ومتضامنا ومتعاونا ، يتحسس آلام الجماعة فيداويها ، ويـــتلمس كيانها فيؤازرها ، ويرى جراحها فيضمدها ، ويبصر حاجاتها فيلبيها .دون أن يكون ملزما مقهورا ، اللهم إلا التزام الأخوة في العقيدة ، والتقيد بمـــا

يمليه عليه دينه للارتقاء بالقيم العليا للمجتمع .قال بعض العلماء في وصف العلاقة بين الأفراد في المجتمع إلى أنها <حكم خطير >([45]) .وقد بني هذا الموقف استنباطا من قول رسول الله (ص) :<أيما أهل عرضة أصبح فيهم أمرؤ جائعا فقد برئت منهم ذمة الله تبارك وتعالى>.وقد سن الإسلام كثيرا من التشريعات للارتقاء بالقيم العليا للمجتمع ، من أبرزها :

1- **الإقراض بلا فوائد** : إن حكم تحريم الربا مما علم من الدين بالضرورة، وهذا التحريم ليس سدا لباب الاقتراض ، ولاهو مانع لبقاء احتياج الناس إلى الدعم المالي .ولكن الإسلام لا يحرم صنيعا إلا ويوجد البديل ، فقد أوجد العلاج لمن يحتاجون المال ولا يجدونه وذلك من ناحيتين :

A – الأولى : الحث على الإقراض والاقتراض بلا فوائد .

B- إلزام المقرض بإنظار المدين المعسر إلى ميسرة.

2- **تحريم كل كسب يثير الأحقاد وفساد العلاقات** : لقد حرص الإسلام على صلاح ذات البين، ونهى عن كل ما من شأنه إثارة الضغائن والأحقاد . لأن صلاح المجتمع من صلاح العلاقات التي تنظم سلوك أفراده ، فحرم السرقة وقطع الطريق والربا والقمار والكذب في وصف السلع والغبن والاحتكار والتدليس .لما في ذلك من إيجاد لمشاعر الغضب والعداء والبغضاء والشحناء ، مما ينقوض بوجودها قيم مجتمعية حرص الشرع على إغنائها لا إفنائها .ومن هذه المعاملات

---

[45] – البهي الخولي – الثروة في الإسلام – در الاعتصام القاهرة/مصر 1978 ، ص217.

الاقتصادية المفسدة للعلاقات في المجتمع (القمار ، الاحتكار ، الغبن ، التدليس) ، وفيما يلي بيان موجز بذلك:

a- القمار : فقد منعه الشرع منعا باتا .قال الله تعالى :<إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون ، إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم منتهون>([46]).

b- الاحتكار :هو حبس السلعة انتظار الغلاء سعرها ،والمحتكر هو من يجمع السلع حتى يبيعها بأسعار غالية بحيث يضيق على أهل البلد شراؤها ([47]).وقد انصب هذا النوع من النشاط الاقتصادي المتعلق بحاجة الناس إليه مما يضيق عليهم شؤون حياتهم فيوقع الضرر بالجماعة ، وقد تتفرق سعيا في طلب السلع لأن التعامل به يثير البلوى . ففقدان السلع من الأسواق في وقت الضيق مرتبطة بإلحاق الضرر المنهي عنه شرعا .وقد نهى الشرع عن هذا النوع من المعاملات لما فيها من آثار مدمرة للمجتمع بما توقعه بين الناس من شحناء وكراهية وعداوة .فضلا عن الأضرار الحسية لفقدان السلع من الأسواق .قال صلى الله عليه وسلم في ذم وتحريم الاحتكار :

أ- من احتكر حكرة يريد أن يغلي بها على المسلمين فهو خاطئ، وقد برئت منه ذمة الله ورسوله

ب-الجالب مرزوق والمحتكر ملعون .

---

46 - القرآن الكريم سورة المائدة ، الآيات (91،90).

47 - يوسف قاسم – التعامل التجاري في ميزان الإسلام – دار النهضة العربية بيروت/لبنان –1980 ،ص75 ،ص76

ت–من دخل في شئ من أسعار المسلمين ليغليه عليهم ، كان حقا على الله بعظيم من النار يوم القيامة.

C– **الغبن الفاحش :** المقصود بالغبن بيع السلعة بأكثر مما تستحق أو شراؤها بأقل مما تساوي .والمحرم في الغبن إذا كان فاحشا ، وقد أدرك الشرع التفاوت في الفهم والخبرة والدراية بين الناس ، فشرع لهم ما يحمي به الحقوق ويزيل الأحقاد .وقد روى عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما أن رجلا ذكر للنبي (ص) أنه يخدع في البيوع ، فقال: إذا بايعت فقل لا خلابة :الخديعة ، وعلة التحريم في الغبن هو الخديعة في السعر .وقد قال رسول (ص): المكر والخديعة في النار.لذلك جعل الإسلام للمغبون حق رد السلعة وأخذ المبلغ .

D–**التدليس:** هو كتمان العيب في السلعة عن المشتري مع علم البائع بهذا العيب ، ويصور ذلك ما رواه مسلم عن أبي هريرة، أن رسول الله (ص) مر على صبرة من طعام ، فأدخل يده فيها فنالت أصابعه بللا ، فقال : ما هذا يا صاحب الطعام ؟ قال : أصابته السماء يا رسول الله ، قال : أفلا جعلته فوق الطعام كي يراه الناس ؟ من غشنا فليس منا. وقد روي عن النبي (ص) أنه قال المسلم أخو المسلم، لا يحل لمسلم باع من أخيه بيعا إلا بينه له ، وقال : من باع عيبا لم يزل في مقت الله ولم تزل الملائكة تلعنه ، فحيازة المال بالتدليس والغش حرام ، لأنه يفصم عرى العلاقات بين الناس ويزيد من العداوة والبغضاء ، ويرفع أواصر المحبة والثقة المتبادلة من قيم المجتمع.

3– **تأصيل سجية البذل بلا عوض لدوام الصلات :** لقد فطر الإنسان على حب التملك كمظهر لغريزة البقاء ، فلو ملك واديا من ذهب لتمنى أن يكون

لديه ثالث ولهذا نرى الإنسان يضرب في الأرض سعيا وراء التملك وتراه يبذل في سبيل ذلك ما يقدر عليه بنسب متفاوتة من البشر .فقد شرع الإسلام القتال دفاعا عن المال ومن مات في سبيل ذلك فهو شهيد. ولكن نظرة الإسلام المغروسة في نفوس المسلمين تجاه المال ، إنه ملك لله تعالى وما نحن إلا مستخلفون بوكالة لفترة من الزمن في الحياة الدنيا ، وقد حث الإسلام على إنفاق المال في وجوه البر طلبا لرضوان الله تعالى وفتح أبوابا للجنة للذين يبذلون المال صدقة وهبة وهدية وإعانة .وبين أن الهدية تقرب ما بين القلوب، وأن الوصية تسكن ما في النفوس ، وأن الهبة تديم العلاقات ، وأن إعانة المحتاج تحبط لديه مشاعر الحقد والعدوان ، أن دعوة الضيف تجعل المسافر غنيا كان أو فقيرا يحفظ لمضيفه كل مشاعر المودة والرضا ، ويتمنى عودة الكرة ليرد ما لقيه من كرم وحفاوة .وبذلك تأصل سجية البذل والعطاء وتزول الأثرة والأنانية والغيرة والحسد([48]).

فالاقتصاد الإسلامي حين تضمن الحث على البذل فإنه يقدر غريزة حب الذات والشهوات ، والإسلام يقر أن الشح حاضر في النفس الإنسانية لا يغيب .قال الله تعالى : <وأحضرت الأنفس الشح>*.فيعالج هذا كله علاجا نفسيا بما تقدم من الترغيب والترهيب والتحذير .ليتم له ما يريد وليطلب من النفس الشحيحة أن تجود بما هو حبيب إليها ، عزيز عليها ، قال الله تعالى :< لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون>*.فتستجيب إليه ، وتتلمس

---

[48] – محمود الخالدي –سوسيولوجيا الإقتصاد الإسلامي – شركة الشهاب –الجزائر – 1989 – ص(94، 95).

الطيب بما تجود به ، وبذلك يصل إلى غاية البذل وأصعب الجود وأكــرم العطاء النابع من أعماق الشعور ، ويرفع الإنسان على نفــسه ، ويغلــب جانب التسامي فيه على جانب الضرورة ، وجانب الوجدان علــى جانــب الغريزة ، وذلك في ذاته هدف رفيع إنساني رفيع يستحق الجهــد فيــه ، فكيف وهو هدف اجتماعي لإيجاد التوازن ، ومكافحة الحرمــان وتحقيــق التكافل بين القادرين والعاجزين وتكوين مجتمع متناسق متعاون سليم فــي ظل الرقي الدائم للقيم العليا ([49])،بهذا العطاء المستمر ، والبذل المنسجم مع الإيمان . فإن الاقتصاد الإسلامي بما تضمن من مفــاهيم ســلوكية يعمــل باستمرار على الارتقاء بالشخصية الإنسانية نحو المثــل العليــا ، ويــدفع بالمجتمع تلقائيا نحو السمو والرفعة .ولاشك في أن من يبذل المــال دون انتظار للعوض من شكر أو ثواب دنيوي ، فإنه بذلك يؤصل في المجتمــع أواصر الصلة التي لاتنفصم عراها ، مادام المؤمنون يحيون فــي الــدنيا كالجسد الواحد ، والنفسية الواحدة ، واليد التي تنفق دون علم اليد الأخرى وبذلك تفشو المحبة بين الناس ويتم صلاح ذات البين .

المبحث الرابع

نظام الأسعار في الإسلام

المطلب الأول

العمل على استقرار الأسعار وتحديد شروطها

1- العمل على استقرار الأســعار: إن من أصعب المشاكل التــي تواجــه الحياة الاقتصادية سواء في الماضي أو الحاضر هو اضــطراب الأســواق وارتفاع الأسعار وعدم استقرارها ، وخاصة بالنسبة للــسلع الــضرورية

---

[49] - سيد قطب – العدالة الإجتماعية في الإسلام – دار الشروق مصر 1974 ص91.

الأمر الذي يجعل في كثير من الأحيان الدولة تتدخل في تحديد الأسعار ، محاولة التحكم في مسارها لتفويت الفرصة على المضاربين والمحتكرين وضمان وصول السلعة إلى المستهلك بسعر مناسب .لكن هذه الطريقة لم تحل المشكلة حلا نهائيا بحيث يلجأ الكثير من التجار إلى توجيه منتوجا تهم إلى الأسواق غير الرسمية(اللاشكلية) للتهرب من الالتزامات المفروضة عليهم وكثيرا ما يزيد هذا من حدة المشكلة ولا يؤدي التسعير الجبري الأهداف التي وضع من أجلها.

إن المشكلة في حقيقة الأمر مركبة من عوامل متعددة أغلبها يتعلق بسلوك التاجر والوسطاء ، فضمان الاستقرار لحركة الأسعار والحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلك يتوقف على معالجة هذه العوامل كلها.

وقد سلك الإسلام في طريقه إلى مراقبة الأسعار السبيل الفعال الذي لا يترك عاملا من العوامل المؤثرة في حركة الأسعار إلا وحدده ، ووضع له الأطر التي يتحرك ضمنها ولذلك فإن الالتجاء إلى التسعير الإجباري هو حالة استثنائية تفرضها ظروف خاصة.حيث يقول بن تيمية في كتاب الحسبة :< فإذا كان الناس يبيعون سلعهم على الوجه المعروف من غير ظلم منهم وقد ارتفع السعر إما لقلة الشئ وإما لكثرة الخلق فهذا إلى الله ، فإلزام الخلق أن يبيعوا بقيمة بعينها إكراه بغير حق) ([50]).ويلاحظ أنه قد أشار في هذه الجملة إلى قانون العرض والطلب ، أي له إذا كان العرض

[50] - محمد مبارك- نظام الإسلام (الاقتصاد) -دار الفكر دمشق /سوريا بدون تاريخ- ص 116، ص 117

والطلب المطلقين هما اللذان حددا السعر فليس للدولة التدخل في حرية السوق.

ثم يعود بن تيمية ليذكر الحالات التي يجب على الدولة التدخل فيها للتسعير : < لولي الأمر أن يكره الناس على بيع ما عندهم بقيمة المثل عند ضرورة الناس إليه ، مثل من عنده طعام لا يحتاج إليه .والناس في مخمصة فإنه يجبر على بيعه للناس بقيمة المثل ، ولهذا قال الفقهاء : من اضطر إلى طعام الغير أخذه منه بغير اختياره بقيمة مثله ولو امتنع عن بيعه إلا بأكثر من سعره لم يستحق إلا سعره وقال أيضا : < وما احتاج إلى بيعه وشرائه عموم الناس فإنه يجب ألا يباع إلا بسعر المثل إذا كانت الحاجة إلى بيعه وشرائه عامة >.

وقد وضعت الشريعة الإسلامية للتسعير ضمانا لعدالته وهو أن يكون أساسه مشورة أهل الخبرة أو مكن لهم دراية واسعة بالشؤون التجارية وتقلبات الأسعار وأسبابها من أهل السوق وغيرهم. كل ذلك لكي لا يستبد ولي الأمر بالحكم في شيء يجهله ، فيعود حكمه حينئذ على أساس التسعير بالظلم ، وفي هذا ما فيه إتلاف أموال الناس أو ظلم التجار الذي يترتب عليه إخفاء الأقوات والسلع وغيرها مما يوقع الناس في الحرج الشديد وتتقاعس هذه الوسيلة حينئذ من الإفضاء إلى مقصودها من العدالة والتوفيق بين الحقين المتعارضين بل قد تفضي إلى نقيض مقصودها وهو الظلم.

2-واجبات الدولة عند التسعير : يجب على الدولة إذا تدخلت لتحديد الأسعار أن تبين :

1-مقدار التكاليف (ثابتة -متغيرة).

2-تقدير الجهود التي بذلت في إنتاج السلعة أو في الحصول عليها لعرضها للبيع .

ومنه يتحدد السعر الجبري بما لايجحف المنتج والمستهلك ، كما أن على الدولة إذا كانت هي المنتج أو البائع أن تحدد الأسعار بما لايجحف بالمستهلك أو المشتري، وخاصة إذا كان التعامل في سلعة ذات عرض مرن قابلة للتخزين . فإذا قررت الدولة تحديد الأسعار لمنع الاحتكار وجب أن يكون السعر عادلا ، وأن يكون هذا التسعير علاجا مؤقتا لايقضي على المنافسة في السوق .

المطلب الثاني

شروط المنافسة ومحرمات التعامل في ظل الاقتصاد الإسلامي

1-**شروط المنافسة :** إن الإسلام يدعو إلى المنافسة ولكن بشروط واضحة

أ-تكون المنافسة بناءة تنصب على التسابق في إجادة العمل وإجادة المنتجات .

ب-تكون المنافسة خيرة فلا يترتب عليها الإضرار بالغير كمحاولة إخراج منافسه من السوق بشتى الوسائل ليستأثر وحده بالمغانم.

ج -لا يجيز الإسلام قيام المنافسة على أساس الغش والتضليل ونشر البيانات الكاذبة .

د- يحرم الإسلام كل ما يمس بمبدإ حرية السوق فمثلا هناك نوع من السمسرة تضر بحرية السوق وتحد من حركة عرض البضائع وتعمل على قلة نوع معين منها .

مما سبق يتبين لنا أن الاقتصاد الإسلامي منح حرية تامة للسوق، مادامت تتحكم فيه قوانين العرض والطلب من غير تدخل في التأثير عليها ، ومادامت الأسعار المعروضة في السوق لم تلحق الضرر بالمستهلك، ولم يفرض الأسعار الإجبارية إلا في حالة اختلال حركة الأسعار وتحقق الضرر.

2- محرمات التعامل في الأسواق : حرم الإسلام كثيرا من المعاملات التي تلحق الضرر بالمتعاملين الاقتصاديين وتؤدي إلى ارتفاع الأسعار ،أهمها ([51]):

A- خداع المشتري(النجش) : فمعنى النجش أن يزيد الإنسان في سعر السلعة ،أو يمدحها بما ليس فيها ،ليس رغبة في شرائها ولكن ليخدع غيره ويضره ليزيد ويشتريها وكثيرا ما تمارس هذه الوسيلة في البيع بالمزاد العلني.والأصل في تحريم النجش قوله صلى الله عليه وسلم <لاتناجشوا>([52]).

B-تحريم الاحتكار : وقد سبق الحديث عنه.

C- خداع الجاهلين بحركة السوق: معناه التقاء أهل المدينة التجار الأجانب قبل دخولهم إلى السوق فيحتالون لشرائها منهم بأقل من سعرها،

---

[1]_ [2] _ [3] _ [4] -فتح الباري بشرح صحيح الإمام البخاري .الحافظ أبي حجر العسقلاني ، دار إحياء التراث العربي .بيروت ط2، 1981م،1402هـ ، ص.281.ص294،ص 285،ص 288

بعد أن يوهمهم بأن الأسعار ساقطة والسلعة كاسدة، والأصل في التحريم قوله (ص): <لا تلقوا السلع حتى يهبط بها إلى الأسواق >([53]).

D- **التدخل في حرية العرض والطلب** : معناه تدخل المنافس بكل الوسائل لإخراج منافسه من السوق بشتى الطرق ليستفيد من مداخيلها.إذ قال (ص) :< لايبيع أحدكم على بيع أخيه ويسوم على سومه>.([54])

ومن هذا المنطلق كذلك لايجيز الإسلام أن تقوم المنافسة على أساس الغش والتضليل ونشر بيانات كاذبة، وكذلك يحرم الإسلام كل ما يمس بمبدإ حرية السوق فمثلا هناك نوع من السمسرة تضر بحرية السوق وتحد من حركة عرض البضائع، وتعمل على قلة نوع معين منها .فربما غلا السعر نتيجة لهذا العمل ، إذا كان مما يحتاج الناس إليه ومن أمثلتها قدوم شخص غريب من بلد آخر بتجارة يحتاج الناس إليها لبيعه بسعر يومه فيقول له السمسار : أتركه عندي لأبيعه على التدريج بأعلى من سعره ،فهذا ا لتصرف حرمه الإسلام حيث ورد عن الرسول الأعظم (ص) بقوله: < لا يبيع حاضر لباد ، ذروا الناس يرزق الله بعضهم من بعض>. فالتدخل في حرية السوق على هذا الوضع يخل بمبدإ حرية العرض والطلب ويؤثر في حركة الأسعار.

المطلب الثالث

مــراقبة الأســواق (55)

تعتبر مشكلة الرقابة على الأسواق في الفكر الاقتصادي المعاصر من أهم المشاكل التي تعاني منها النظم الاقتصادية ،وذلك بسبب تخلي المتعــاملين في الأسواق عن القيم والأخلاق والمثل ، الأمر الذي يترتب عليه طغيــان الغش والتطفيف في الكيل والميزان والتزوير والاختلاس والتعامل بالربــا وأكل أموال الناس بالباطل ، هذا ما أدى بالدول الرأسمالية إلــى بعــض التدخل المحدود في الأسواق .لكن وبالرغم من هذا التدخل إلا أن أمراض السوق مثل الغش والتزوير وغيرها مازالت تطغى على الناس وتهيمن عل تصرفات المتعاملين الاقتصاديين.

وقد أولى الإسلام اهتماما خاصا لقضية الرقابة على الأسواق بعد أن حدد الأطر الأخلاقية والشرعية التي يجب أن يخضع لها المتعاملون في هــذه السوق ، حيث وضع نظام الحسبة الذي يقوم على قاعدة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ويمكن تلخيص مهام المحتسب كما ذكرها بن تيمية رحمه الله فيما يلي (56):

1- مراقبة الأسواق من ناحية المقاييس والموازين والمكاييل والأسعار.
2- منع الغش بجميع صوره.
3- منع البيوع المحرمة شرعا مثل بيع المكره وبيــع الغــرر أو بيــع الخمر.
4- منع النجش وهو أن يزيد في السلعة من لا يريد شرائها.

---

55 - رشيد حيمران – مرجع سابق ذكره ص(198).

56 - مجلة الاقتصاد الإسلامي العدد 17 فيفري 1983 مقال للدكتور حسن شحاته.

5- منع الاحتكار.

6- مراقبة الأسعار للتأكد من أنها لا تنحرف عن الأسعار المحددة بمعرفة ولي الأمر في حالة العمل بالتسعير الإجباري.

7- مكافحة العقود المحرمة مثل التي تتضمن ربا وميسر وقمار وغرر.

ويجب على المحتسب الاستعانة بمساعدين مختصين لكل حرفة أو صناعة من الصناعات ، حتى يكون هؤلاء المساعدين خبراء بصناعة أهل الحرفة بطرق غشهم وتدليسهم. وتنقسم مراتب الاحتساب التي يقوم بها المحتسب لتغيير المنكر إلى مراحل ([57]):

1- **مرحلة التعريف:** ذلك ببيان حكم الله في هذا الموضوع ، لأن كثيرا من الناس يقدم على العمل المحرم وهو جاهل بحكمه، فينبغي ألا يتخذ معه وسائل العنف لأن ذلك يثيره ويمنعه من السماع لقول المحتسب.

2- **مرحلة الوعظ والنصح** : يتبع المحتسب هذا الأسلوب مع الشخص الذي وقع في المخالفة لأول مرة.

3- **مرحلة التقريع العنيف** : يلجأ إلى هذه الطريقة حين لا يستمع المخالف إلى الموعظة الحسنة ، فحينئذ يضطر المحتسب إلى تعنيفه حتى ينتهي عن المخالفة .

4- **التغيير باليد** : كإراقة الخمر، وهذا يعامل به من أصر على العمل المخالف لا يستمع إلى موعظة ولا يخاف تقريعا ولا تنديدا.

---

57 - محمد الفاروق النبهاني – الإتجاه الجماعي في التشريع الإقتصادي الإسلامي – دار الفكر ، مصر 1970.الطبعة الأولى ، ص (366، 367).

5- **التهديد والتخويف** :يستحسن ألا يهدد إلا بما يقدر عليه لئلا يؤدي ذلك إلى الاستهانة والاستخفاف بأمر المحتسب .

6- **الضرب والحبس تعزيرا له** : لا يلجأ لهذه الطريقة إلا إذا لم تنفع مع المخالف طرق الوعظ والتخويف وغيرها.

7- **الاستعانة بالأعوان والسلاح** : إذا توقع المحتسب أن المخالف سوف يقاومه بالقوة ، ففي هذه الحالة يستعين المحتسب بالأعوان المكلفين بالأمن والسلاح إذا دعت الضرورة لذلك.

فمراتب الاحتساب سبعة ، لا يجوز الالتجاء لواحدة منها إلا عندما يرى أن الطريقة الأولى غير مجدية مع المخالف.

القسم الثاني

تأثيرا لعولمة على السياسة السعرية

القسم الثاني
تأثير العولمة على السياسة السعرية

تمهيد:

يعكس مفهوم العولمة ظاهرة تاريخية قديمة، إلا أنها برزت مجددا في العقد الأخير في القرن العشرين بمفاهيم وصيغ جديدة لا تزال غير مكتملة الملامح والقسمات، بالرغم من تبلور بعض من مرتكزاتها الفكرية ووضوح جانب من تطبيقاتها على الصعيد العالمي. ومما زاد من أهميتها كونها جاءت لتعكس مرحلة جديدة من مراحل الرأسمالية العالمية، بيد أنها انفردت عن سابقاتها بتكنولوجيتها المتطورة الكثيفة لرأس المال والعمل والسريعة الانتشار، فضلا عن اتساع تأثيراتها الإيجابية والسلبية على ميادين الحياة كافة والجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية خاصة، بل اتسعت لتشمل المجتمع الإنساني بثقافاته المختلفة. وإن كان ذلك بمضامين ومدلولات متباينة حسب تطور كل مجتمع.أفرزت ظاهرة العولمة مواصفات مجتمع شديد التعقيد ذي تطور تكنولوجي متعدد الأبعاد، وحركة سريعة في العمل ومنافسة كبيرة على الفرص المتاحة في الأسواق العالمية، حيث تستهدف في إطار العولمة نهاية الجغرافية حيث لا مكان منعزل ولا اقتصاد مستقل بصورة كاملة ولا ثقافة بشكل مطلق.

لذا لابد من التطرق إلى هذه الظاهرة بالدراسة والتحليل ومدى تأثيرها على الاقتصاديات المختلطة، وحتى تكون الدراسة أكثر دقة وشمولية، وبالتالي الوصول إلى تحليل علمي موضوعي يبين مدى الارتباط بين هذه الظاهرة وسياسات الأسعار في الاقتصاديات الناشئة .تطرقنا في الفصل الأول لماهية العولمة من حيث نشأتها،تعاريفها المختلفة

،تحدياتها،حقيقتها .والفصل الثاني بعنوان العولمة الاقتصادية حيث تم التطرق لمفهوم العولمة الاقتصادية وأنواعها ، أدواتها المختلفة ، علاقتها باستراتيجيات التنمية،أما الفصل الثالث بعنوان آثار العولمة الاقتصادية حيث تطرقنا إلى تأثير العولمة الاقتصادية على الاقتصاد العالمي بصورة عامة، والاقتصاديات الناشئة خاصة مع تحليل أزمة كل من المكسيك وجنوب شرق آسيا، إضافة إلى تأثيرها على السياسات السعرية.

الفصل الأول

ماهيــة العولمة

المبحث الأول

نشأة العولمة

تمهيد :

تعتبر العولمة حدث غزا عقول ملايين البشر، منهم من يرجو من العولمة إنقاذ البشرية من الشرور التي لحقت بها منذ آلاف السنين بدءا من الغزوات والنهب ونهاية بالحروب والتدمير، ومنهم من يخــشى أن تكــون العولمة أسلوبا جديدا في فرص النهب والحرمان على الأمم الضعيفة تحت شعار"الاعتماد المتبادل والتخصص الأمثل للموارد".منهم من ينظــر إلـــى العولمة سيرورة موضوعية لا يمكن للإنسان اعتراضها، بل لابد أن يتكيف معها.حتى أن بعض العلماء يعتقدون أن العولمة كانت تمثل اتجاه التطــور الإنساني منذ بدء الخليقة، وأن التأطير الاقتصادي الــوطني لــيس ســوى هامش ضيق في التاريخ الاقتصادي والسياسي للإنسانية جاء نتيجة توافــق مصلحة رأس المال مع السلطة، وبالطبع ما إن ينتهي توافق المصالح حتى ينقرض عقد التحالف بينهم ،وبالتالي ينحل الإطار الــوطني لينــدمج فـــي الصعيد العالمي.

والبعض الآخر ينظرون إلى العولمة سيرورة موضوعية تقود إلى إدماج العالم كله في إطار نظام اقتصادي عالمي عادل يخلص الإنسانية من

الشرور، وترتفع بإنسانية الإنسان، بحيث يتحقق الحديث النبوي الشريف "الإنسان أخو الإنسان أحب أو كره([58]).

ومن هذا المنظور يجب علينا بيان مختلف المراحل التاريخية للعولمة وكيفية ظهورها بالمميزات الحالية.

المطلب الأول

الأصول الدولية للرأسمالية التجارية

إن نهوض المبادلات الدولية امتداد طبيعي لنمو الاقتصاديات الوطنية، كما أن التاريخ ليس سوى تاريخ حركة متقدمة لتكامل الأسواق بدءا من قاعدة محلية ريفية وصولا إلى السوق العالمية، واتساع التجارة الدولية ليس سوى تجسيد لانتشار مبدأ تقسيم العمل على الصعيد العالمي، ويلعب في ذلك انخفاض تكاليف النقل دورا مساعدا([59]).

كما أن توسيع مدى المبادلات يسمح بزيادة الإنتاجية الإجمالية في الاقتصاد ليس فقط بفضل تعدد المهن وفروع النشاط المتخصصة، وإنما بفضل التقسيم الفني للعمل داخل كل مؤسسة ومنه فإن "آدام سميث" "يؤكد بأن لتقسيم العمل مدى يحدد اتساع السوق".

فتحويل الاقتصاديات ليس سوى استمرار لعملية النمو العفوية التي ابتدأت على المستوى المحلي والتي يشكل تقسيم العمل العامل الرئيس

---

58 – 2 -جاك ادا – عولمة الاقتصاد من التشكل إلى المشكلات ،ترجمة وتعليق د.حبيب مطانيوس ، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر -دمشق – سوريا 1998، ص 09.، ص27

فيها.إذن تسلسل الترابطات التي قادت إلى تشكيل اقتصاد دولي يمكن تلخيصها على نحو منتظم كما يلي : في الأساس كانت الوحدات الاقتصادية القاعدية"الأسرة ، الفردية"تعيش متعلقة على ذاتها وتعتمد على الاكتفاء الذاتي، وهذا التنظيم يوفر مع هذا حيز المبادلات في حالة ظهور الفائض، الذي يمكن مقايضته بحوزات منتجة أدى إلى وجود وحدات أخرى، وهكذا تتشكل الأسواق لتتداول فيها الفوائض التي تظهر فيها النقود بسرعة لتحل محل المقايضة، وبذلك تتضاعف إمكانية التبادل أكثر فأكثر، وهكذا تحول الإنتاج نحو السوق يحفزه إلى ذلك دافع الربح.منذ ذلك التاريخ ما انفك تقسيم العمل يتعمق أكثر فأكثر مع تقدم وتيرة انتقال المجال التجاري ليغطي تدريجيا مجمل الأنشطة ويمد سلعته إلى ما وراء الحدود لتشكل سوق عالمية واحدة على مستوى الكرة الأرضية".

وفي ما يتعلق بتطور التجارة فإنه لا يمكن الاستدلال عليه من أي ازدهار للمبادلات مع الجوار أو في الأسواق المحلية المترابطة فيما بينها لأنه لم يلاحظ تدريجيا مثل هذا الاتجاه لا في أوروبا ولا في أي مكان آخر من العالم.

اعتمادا على دراسات قدمها "ماكس ويبر" و"هنري سيرين" ([60])حول الاقتصاديات الأوروبية في القرون الوسطى. فإن الأسواق المحلية لم يكن يرتادها إلا بمكان الجوار ولم تتوفر لها اتجاهات التوسع خلافا للمعارض الإقليمية حيث كان يتواجد التجار في جنوب وشمال أوروبا.

---

60 – 2– جاك ادا – مرجع سابق ذكره ص 29 ، ص 32

وعن التجارة البعيدة الناتجة عن الأوضاع الجغرافية للخيرات ولدت الأسواق هناك، حيث كان الناقلون يتوقفون للاستراحة في المعابر وفي الموانئ البحرية، عند منابع الأنهار هناك، حيث كانت تلتقي مسارات الحملات في الطرق البرية،ولعل المهم الإشارة إلى أن الأسواق المشار إليها كانت أمكنة تلاقي التجار أنفسهم وليست أماكن تلاقي الطلب النهائي والإنتاج النهائي كما هو الحال في الأسواق المحلية.

كما أن المعاملات التجارية تقوم على أساس التكامل وتنوع المنافسة، فلا هذه التجارة المحلية والدولية يمكن أن تقود مباشرة إلى النظام التنافسي للسوق العفوي ، حيث كل شئ يتحول إلى بضاعة يتحدد سعرها نتيجة مقابلة العرض مع الطلب مما ينعكس ارتدادا على تغيرات الأسعار.

إن إقامة اقتصاد سوق حقيقي كانت من عمل الدولة وخاصة في أوربا الغربية بدءا من القرن التاسع عشر، حققت الاتصال بين الأسواق المحلية المتعددة وبين التجارة الخارجية، بإقامتها تدريجيا سوقا محلية موحدة مندمجة وتنافسية.

فازدهار التجارة لم يؤد ذلك صعود قوة التجارة بحيث أدى إلى تغيير النظام الاجتماعي برمته بصورة تدريجية، وبالتالي يمكن الخروج بجملة من النتائج والتي كانت بادرة أولى للعولمة([61]):

1- تشتت السلطة السياسية : السمة الأولى للحضارة التي ظهرت على بقايا الإمبراطورية الرومانية تتمثل في التناقض بين تجانسها الثقافي والتشتت الكبير في سلطتها السياسية، فأوروبا في القرن الخامس وحتى

العاشر الميلاديين كانت قلعة محاصرة، تواجه بين الفينة والأخرى هجمات مختلفة من أطراف مختلفة"الهنغاري والمسلمين..الخ" مما أدى إلى توزيعها إلى إمارات متعددة صغير مشكلة وحدة سياسية واقتصادية ذات استغلال ذاتي ليس بالإمكان إخضاعها بفضل حصونها واستحكاماتها.وبنهج اقتصادي إقطاعي تارة وعبودي تارة أخرى.

2-الاستقلال الذاتي للمدن : إن الاهتمام بالزراعة ينتج عنه تقلص النشاطات في المدن، لكنها سرعان ما عادت إلى الحياة الاقتصادية على السواحل البحرية في أوربا، وعلى الخصوص في البحر الأبيض المتوسط، بفضل التجارة مع البيزنطيين والمسلمين، وهكذا أظهرت الأصالة المطلقة للمدن الغربية. هذه الأصالة في تكون هذه المدن من جماعة الأشخاص الأحرار، هذه الخصوصية التي ترجع إلى ضعف سلطة الدولة التي يمكنها ضم المدن وتملك قوة كافية، والتي ظهرت في أوربا في القرون الوسطى عند تفكك الإمبراطورية الرومانية، وفي كل الحالات فإن تعدد الاتجاهات السياسية؛ إضافة إلى عدم تشكل هذه المدن في إمبراطوريات بيروقراطية هي التي جعلت ازدهار التجارة بين المدن المستقلة ممكنا، هذا الازدهار الذي شكل النواة الأولى لميلاد التجارة الدولية.

3-الاتصال بين البحر المتوسط وبحر البطليق([62]) : لقد تحقق الاتصال بين البحار بداية بالبطليق عبر ممرات جبال الألب، وظهرت دورة المعارض الإقليمية التي كانت معارض منطقة أسبانيا أكثرها شهرة في القرن الثاني عشر للميلاد.وهذه المعارض التي شكلت سوقا متميزة يلتقى

---

[62] - جاك ادا – مرجع سابق ذكره ص 37

فيها التجار من شمال أوربا وجنوبها من إيطاليا إلى هولندا ومـــن ألمانيـــا بشبة الجزيرة الأسبانية، تجري فيها مبادلة المنتوجات الصوفية من الشمال بالخمور الفرنسية والأقمشة والتوابل التي يأتي بها الإيطاليون من تجارتهم مع الشرق.

واجتاز الانفتاح الاقتصادي الأوربي مرحلة حاسمة باستيلاء أسطول قشتالة سنة 1292 على مضيق جبل طارق مما ســمح بتقــدم النقــل البحـــري باستثماره بسرعة.

4-تطور المعاملات المالية: مع ازدهار التجارة تطورت التقنيات المالية التي تسهل انسياب البضائع من مكان لآخر، فقد سمحت الأوراق التجارية الأولى التي ظهرت مع نهاية القرن الثاني عشر الميلادي "الكمبيالات" إلى تلافي نقل الأموال وذلك بتسليم البائع كتاب اعتماد قابل للدفع بعملة أخرى وفي مكان آخر أيضا. فوسائل الدفع تحولت بسرعة إلى وســائل اعتمـــاد وحتى إلى وسائل للمضاربة، كما أصبحت مهل الدفع وأســعار العمـــلات موضوعات لصفقات تبادل خاصة.

في بداية القرن الرابع عشر الميلادي أقام المصرفيون الإيطـــاليون فروعا في كل الأسواق الأوربية الكبيرة، ومازالت أسماء الشوارع شواهد على تواجدهم هناك "شارع اللومبرديين في باريس، لنـــدن".لقـــد أضـــحى البائعون والمشترون على علاقات مثمرة مما مكنهم من تجـــاوز خـــدمات الوسطاء العارضين الذين أخذ دورهم بالانحسار.

ما دام التجار هم عملاء الائتمان التجـــاري فلـــم تتـــأخر المـــصاريف بالظهور، هذه البنوك ذاتها كانت نتيجة ظهور العمليات الدولية والخاصـــة إلى تبادل العملات وليس نتيجة لظهور المراباة عبر بنية عمليات البورصة

بنسب هشة وهذا ما تشهد عليه الافلاسات الكبيرة المتسلسلة للبنوك الإيطالية في القرن الرابع عشر.

5-ظهور الاقتصاد العالمي : على مدى قرن من الزمن تقريبا ما بين 1430 إلى 1540 استكتشف التجار البحارة الفاتحون الأوربيون الشواطئ الإفريقية التي التفوا حولها، وسيطروا على التجارة العربية الهندية عبر المحيط الهندي مندفعين في تقدمهم حتى الصين واليابان، إضافة إلى ذلك فقد اكتشفوا القارة الأمريكية واكملوا غزوها في الوسط والجنوب والشمال.لقد جندت أوربا نتيجة استيلائها على هذه المواقع العالمية ثروات مذهلة. فبالإضافة إلى تدفق الذهب والفضة حصلت أوربا على كميات من المواد الغذائية لم تكن معروفة في السابق والتي أدت إلى ثورة في النظام الغذائي" البن، الكاكاو، السكر، والبندورة...الخ"، إضافة إلى المنتجات الصناعية (القطن، الخشب، ...وغيرها)،مما حقق أرباحا أسطورية للتجار الذين استطاعوا السيطرة على الدارات التجارية الجديدة من مختلف القارات.

6-تشكل الاقتصاد في العالم الأوربي : لم يتسم ظهور الاقتصاد في العالم الأوربي بين 1450-1650 بأية اختراعات تقنية معتبرة، كان الإنتاج الصناعي يتم بمجموعة من القوى : القوى المحركة البشرية، والقوى المحركة الحيوانية إضافة إلى قوة الرياح والمياه والخشب. فمع تحسين التقنيات المالية وولادة السفتجة التي ظهرت فيها بعد ممارسة عملية التظهير عليها. كما أصبحت هيكلة الشركات أكثر مرونة بظهور الشركات ذات الفروع المستقلة التي تسمح بتلافي سقوط المجموعة بكاملها إذ أفلس أحد مراكزها،

وقد أفادت التجارة البحرية من تطور التأمين البحري في ظــل المــوانئ الأوربية الكبيرة، وأصبح التمركز المالي مذهلا إلى حد كبيــر جــدا.هــذا التمركز الذي يمكن أن تعطي صورة واضحة عنه ثروة Fugger الــذين كانوا يديرون أكبر شركة تجارية مصرفية في ذلك الزمن، وكانوا يمولون مؤسسات شارل الخامس.

لقد تكون الاقتصاد الأوربي من دوائر متعددة ذات مركز مشترك، يكون وزن كل منهما الاقتصادي متناقصا، في حين تكون درجة ارتباطها بالعلاقة مع المركز متزايدة.

كما أن درجة الحرية السياسية تتناقص بمقدار الابتعاد عن المركــز ،فــي الوقت الذي تكون فيه علاقات الإنتــاج أكثــر قــدما ومهجــورة، ففــي المستعمرات كان النظام الاقتصادي يتصف بالعبوديــة، أوبالمقابــل كــان الرخاء الاقتصادي مترافقا مع الحريات السياسية في المراكز، ومنذ ذلــك الحين كانت قد ظهرت بعض الفوارق التي ستتسم بطابعها العميق العلاقات الدولية خلال القرون التي ستلي.

المطلب الثاني

ارتقاء مذهب الحرية الاقتصادية

رافق التوسع التجاري الاستعماري لأوربا الغربية منــذ منتــصف القرن الخامس عشر ،مع انقلاب في الهياكل السياسية والاجتماعية، وكــان النهوض القوي للدول الأكثر مظاهر بروزا، وهذا التطور بلغ ذروته فــي القرن التاسع عشر، فعلى الصعيد الاقتصادي برز من خلال([63]):

---

[63] – 2- جاك ادا – مرجع سابق ذكره ص 45، ص46

A-التدخل المتزايد للدولة في الحياة الاقتصادية.

B-نشأة علم مستقلا بذاته متمثلا في الاقتصاد السياسي ابتداء ا من سنة 1615.

C- ظهور التدفقات التجارية والمالية الدولية على الثروة الوطنية.

D- ظهور مذهب الحرية الاقتصادية في كندا.

E-ظهور أنصار القومية الاقتصادية في ألمانيا.

-إن ارتقاء مذهب الحرية الاقتصادية مر بعدة مراحل :

1-التجارة في خدمة القوة.

2-تفكك النظام الإقطاعي.

3-تحالف الدول والتجار.

4-ولادة الاقتصادات الوطنية.

5-ازدهار الفكر الاقتصادي وظهور مختلف المدارس الاقتصادية.

1-التجارة في خدمة القوة : كان انتشار الاقتصادي الأوربي ابتداء من القرن الحادي عشر الميلادي من صنع طبيعة التجار المتحررين من سلطة مركزية ضعيفة في المدن الساحلية، ولكن ما دامت المدن المستغلة تزدهر على حساب التجارة الدولية كانت تهيئ المناخ لتغيير أجزاء أكثر أهمية في النظام الاقتصادي، لقد كانت مرحلة الكساد الاقتصادي الطويلة والنزاعات العسكرية في نهاية القرون الوسطى (1350-1450) من أولى بوادر استخدام التجارة في خدمة القوة فعلى سبيل المثال: في أسبانيا والبرتغال تشتت السلطة المركزية وتراجع المد الإسلامي أدى إلى قيام المماليك المركزية وظهور الكيان القومي.وفي القرن السابع عشر تم التجاوز إلى مرحلة جديدة،ففي هذه المرحلة أيضا تسارع التمركز السياسي

بسبب حدوث أزمة دولية عظمى تمثلت في حرب الثلاثين عاما (1618-1648) هذه الصراعات التي أرست فيما بعد الهيمنة البريطانية منذ بداية القرن التاسع عشر.اتصفت هذه المرحلة على الصعيد الاقتصادي بتراجع المبادلات والنشاطات على حد سواء وانتشار الاقتصاد العالمي([64]).

2-تفكك النظام الإقطاعي : إن انحلال النظام الإقطاعي باعتباره مرحلة حتمية في سيرورة قيام الملكيات المركزية، بدأ منذ مطلع القرن الرابع عشر، حيث كان الاقتصاد الإقطاعي يسيطر على العالم الريفي، وذلك أن المدن بفضل المداخيل العالية التي توزعها تمارس تأثير جذب قوى العمل الزراعية، كما تساهم في انتشار النفوذ في الأرياف وفي تحويل علاقات الإنتاج في النظام الإقطاعي.

إضافة إلى هذا فإن ثورة الأسعار التي تضاعفت ثلاث مرات خلال قرن واحد، تجسدت في الواقع بتضخم الأرباح، حيث أن الأسعار ترتفع بمعدلات أعلى من ارتفاع تكاليف الإنتاج، وهذه الظاهرة استمرت قرنا من الزمن مشكلة حافزا قويا للإنتاج الصناعي معرقلا في المدن بسبب احتكار الطوائف الحرفية، وجاء الحل بالنسبة لطبقة التجار من الأرياف من أجل الحصول على قوة عمل ذات مطالب أقل من مطالب الحرفيين ،لجأوا إلى استخدام آلاف من عمال الغزل والنسيج ولهذا الغرض؛ وكذلك من أجل توظيف أموالها اشترت البورجوازية التجارية بثمن بخس أراضي الإقطاعيين المفلسين.كما أن الرأسمالية التي تغلغلت في الريف هاجمت الزراعة وخاصة في بريطانيا. كما أن الاقتصاد التجاري الذي ولد من

العلاقات الدولية بين المدن الحرة تغلغل أيضا في العالم الريفي مطوقا المدن التي أصبحت عقبة أمام توسعه، وهكذا تم القضاء على النظام الإقطاعي.

3-تحالف الدول والتجار : كانت الحرب في القرن التاسع عشر بكل تأكيد الحافز الرئيسي لانطلاق عملية التمركز السياسي، فالزيادة الضخمة في الإنفاق أجبر الدولة على تعبئة الأموال بكل الوسائل، ولكي يحصلوا على ذلك، لم يكن أمام الملوك خيار سوى الاعتماد على الوسطاء الماليين ورجال الأعمال الذين يوردون للملوك السلاح والقروض، كما كانوا يسهمون بمعارفهم حول حالة الأسواق وكذلك بشبكة اتصالاتهم الدولية.

إن الدولة لا تستطيع البقاء معلقة على إيرادات الضرائب، كان يجب عليها أن تتجه إلى أصحاب البنوك الخاصة لتمويل نفقاتها، حيث لجأت إلى المصرفيين لتسحب عليهم كمبيالات في الأسواق المالية الكبرى لدفع ديونها الخارجية.

وهكذا تغلغل التجار والماليون في كل مستويات جهاز الدولة مستفيدين من تبعية السلطة الملكية المالية، مما جعلهم يكونون في وضع يمكنهم من تطبيق وجهات نظرهم في إدارة السياسة الاقتصادية والاستفادة من أفضل الفرص "المزايا الاحتكارية "،إضافة إلى حماية أنفسهم من ملاحقات العدالة ومصلحة الضرائب .

4-ميلاد الاقتصاديات الوطنية : إن تحالف الدولة مع التجار ينطوي في إطار لعبة المنافسة المعقدة بين القوى الكبرى في القرن السابع عشر لعب دورا حاسما في إزالة الحواجز الداخلية في الاقتصاديات الوطنية فقد ورثت التجارة الداخلية من العهد الإقطاعي مجموعة من العراقيل

الداخلية في وجه المبادلات مثل (بعض الرسوم، تعدد الوحدات النقدية بكل مدينة على حدي). من بداية القرن السابع عشر بدأت تتشكل الاتحـــادات الجمركية، ومنه تشكل المجالات الاقتــصادية المتجانــسة علـــى أســـاس المجالات السياسية حسب أنواع التوزيع الهيكلي للدول، وبالتالي فرض لغة واحدة، وديانة قومية واحدة بالقوة، وتنظيم السكان فـــي إدارات مركزيـــة قوميه وقمعيه ،وبكلام آخر تحقيق التحولات البنيوية التي وصفها "ميــشل فوكو" قوله على نحو دقيق ومؤثر.

كان لظهور التركز الصناعي وانتقال الأنشطة الصناعية من المدن إلى الأرياف ومن المدن الكبيرة إلى الصغيرة دور في مساعدة التجار على انتشار مراكز صناعية ضخمة حول المدن ، وهكذا ظهرت الاقتــصادات الوطنية.

5-ازدهار الفكر الاقتصادي وظهور مختلف المدارس الاقتصادية([65]): في بداية القرن الثامن عشر تضافرت في فرنسا جملة من العوامل الاقتصادية والسياسية والفكرية لتسبغ على هذا البلد المزدحم بالسكان والغني وضـــعا مميزا من الناحية الإيديولوجية عن بقية الدول الأوربية، بظهور مدرســـة الفيزيوقراط بزعامة فرنسوا كينه (1664-1774)أي سيادة دور الطبيعـــة وبشعاره(دعه يعمل-دعه يمر) . هذه الكلمـــات الأربعـــة أعظـــم تـــراث الفيزيوقراطيين، ومبادئهم تركزت على اعتبار القطاع الزراعي، القطـــاع الوحيد المنتج للثروة، بينما القطاعـــات الأخـــرى تعمـــل علـــى تـــداول

---

65 - جالبرايت -تاريخ الفكر الاقتصادي ، ترجمة أحمد فؤاد بلبع ،سلسلة عالم المعرفة -الكويت سنة2000، ص (65،62).

الثروة"جدول فرنسوا كينه"، الذي كان نقطة انطلاق فيما بعد في ثلاثينات القرن العشرين لفاسلي لوينتيف، بصياغة جدول المستخدم المنتج Input output، أصبح فيما بعد جحر الأساس للنماذج المبسطة الحديثة، والمريحة أيضا للتنبؤ بالآفاق الاقتصادية للأسعار والأجور، وأسعار الفائدة والضرائب، ، ويتأثر ما يطرأ عليها من تغيرات لكونها تنعكس على الصناعات المختلفة .

إن الثورة الصناعية التي دقت أبواب إنجلترا وجنوب اسكتلندا في الثلث الأخير من القرن الثامن عشر، كان لها تأثير مباشر على الفكر الاقتصادي وخاصة ظهور المدرسة الكلاسيكية بقيادة آدم سميث، ودافيد ديكاردو ....وغيرهم.فكتاب ثورة الأمم لآدم سميث الذي صدر سنة 1766 يعتبر النواة الرئيسية للفكر الرأسمالي المعاصر، حيث تطرقت إلى جملة من الظواهر منها :

-طبيعة النظام الاقتصادي.

-كيفية تحديد الأسعار عن طريق اليد الخفية.

-القوى الأساسية التي تحرك الحياة والجهود الاقتصادية "حرية التجارة".

كما كان "لدافيد ديكاردو" دور كبير في تشجيع المبادلات بين الدول من خلال نظرية المزايا النسبية.كل هذه الأفكار والمبادئ تعتبر النواة الأولى لنشوء العولمة.

المطلب الثالث

سوق العالم بأسره

عشية الحرب العالمية الأولى كانت سيطرة اقتصاد العالم الأوربي تامة على مجمل الكرة الأرضية- إذ أصبح يملك بين يديه مصيرها سواء

بشبكته التجارية التي أصبحت شبكة عالمية أو بقوته المالية أو بممتلكاته الاستعمارية وخاصة بمستوطناته ذات المساحات الواسعة في أمريكا الشمالية وأستراليا وإفريقيا وآسيا،في إطار مستقر اقتصاديا ومحمى عسكريا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، والحلف الأطلسي تحول اقتصاد العالم الرأسمالي إلى اقتصاد عالمي بالمعنى الكامل للكلمة.

خلافا للرأي السائد فإن عولمة الاقتصاد الرأسمالي ليست نتاجا للقواعد النقدية والمالية والتجارية التي توضعت بعد الحرب العالمية الثانية.إن اتفاقية بريتون وودز لم تتسع لتبسيط حرية انتقال رؤوس الأموال التي عدت مسؤولة عن حالة الفوضى النقدية في مرحلة ما بين الحربين العالميتين.

فالقواعد الدولية الموضوعية بعد الحرب تندرج في إطار المنطق التقليدي القائم بين الدول، وحتى أنه يمكن القول بأن هذه القواعد لم تمثل ذروة هذا النظام لأنه ولأول مرة في التاريخ الاقتصادي أصبحت العلاقات النقدية والمالية منظمة على أساس متعدد الأطراف .

يمكن أن تكون العولمة مرتبطة على نحو أوثق بسيرورة الالتفاف حول هذه القواعد "المالية النقدية التجارية"هذه السيرورة التي تعد المسؤولة أكثر عن تفسخ هذه القواعد وفي النهاية عن تفككها.

إن العولمة تلجأ إلى فسخ أحلاف الدول والتجار التي ترسخت في عهد التجاريين، وتفكيك كل التسويات القومية التي وضعت في عصر "كينز" واتجاه العولمة كان من أجل إعادة تفعيل حكم الحرية الاقتصادية في قيام سوق عالمية موحدة متخلصة من أي صفة أمام حرية المبادلات،

وخاضعة فقط لقانون العرض والطلب، وبمعنى آخر قيام "سوق للعالم بأسره"تمتاز بجملة من الخصوصيات([66]):

1-التخصص والمنافسة.

2-تعزيز حقل المنافسة وتوسيعه.

3-شبكات التبادل.

4-معالم مقاربة جديدة.

1-التخصص والمنافسة: يخضع التبادل الدولي إلى تفاعل مبدأ بين متناقضين مبدأ التخصص الذي يولد التكاملية ومبدأ المنافسة. فالمبدأ الأول كان موضوع تطوير نظري في إطار المدرسة الكلاسيكية، وبالأحرى في مقولة التقسيم الدولي، والتي يعود عيبها الرئيسي أنها أفسحت المجال أمام الاعتقاد بأن الاختيارات العقلانية والمنافسة تنظم تخصص الموارد على المستوى العالمي.

أما المبدأ الثاني فيشير إلى أنه في معظم المجالات يكون التبادل قبل كل شيء وقبل أن يؤسس لتكامل محتمل، المجال الذي يتصارع فيه الكل ضد الكل من أجل الحصول على أقسام الإنتاج الأكثر ربحية.وما نسميه تخصصا دوليا ليس على وجه العموم سوى موافقة مسبقة على هذه الصراعات التجارية والتي تتغير نتائجها على نحو مستمر مع متابعة لعبة المنافسة.

إن المبادلات التكاملية لم تختف ولن تختف عن العالم، لأنها تتعلق بمنتجات الأرض وباطنها، والتي تلعب الطبيعة الدور الرئيسي فيها، غير

---

[66] – جاك ادا – مرجع سابق ذكره ص83

أن هذه المبادلات تمثل جزء متناقصا باستمرار في الحياة التجارية العالمية، خلال مدة أقل من قرن 1913-1992، انخفض نصيب المنتجات الزراعية والمنجمية والطاقوية من ثلثي التجارة العالمية إلى ربعها مع زيادة نسبة المنتوجات المصنعة والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول (04)

تركيب الصادرات العالمية (1913-1992). **الوحدة:%**

السنوات / المواد	1913	1963	1973	1974	1980	1983	1987	1992
المواد الأولية	%64	%45	%38	%44	%44	%40	%30	%25
المنتوجات المصنعة	%36	%55	%62	%56	%56	%60	%70	%75

المصدر : GATT، التقرير السنوي 1991.ص 12

من الجدول نلاحظ أنه مع بداية الستينات كان نصيب هذه المنتجات في التجارة العالمية 45% منها 10% للطاقة.واستقرار هذه النسبة في السبعينات يقر بتأثر صدمتين نفطيتين على بنية المبادلات، وتدهور مستمر لأسعار المواد الأولية طوال هذه المدة، وهذا يعني زيادة التخصص في إنتاج المواد الصناعية من قبل الدول المتقدمة.

2-تعزيز حقل المنافسة وتوسيعه : يستمر مبدأ التكاملية يلعب دور هاما في المبادلات بين المناطق التي تتمتع بموارد طبيعية وبعوامل إنتاج على نحو متباين، ومع هذا لا تستمد التجارة الدولية حركتها أو نشاطها من التكامل بل من مبدأ المنافسة وتشهد على هذا غلبة تبادل المنتجات الصناعية بين الدول المتقدمة.

إن تشديد المنافسة لا يقتصر فقط على المواد الصناعية، فهو يتناول بدرجة أقل المواد الزراعية والتي قضت دورة الأورغواي سنة 1994 إلى تحريرها، ومثل هذا التشديد لا يلاحظ بالمقابل في الصناعات الاستخراجية، بما في ذلك موارد الطاقة، حيث أن تجارتها الدولية تنمو بوتيرة نمو الإنتاج نفسها[1].

كما تتركز المنافسة الدولية في مجال الخدمات مثل "الأنشطة التقليدية، والسياحية ،أجور النقل والتأمين الدولي، وتجارة التكنولوجيا" والمداخيل المتأتية من رؤوس الأموال الموظفة أو المستثمرة أو الدائنة إلى الخارج علاوة على تمويل العمال المهاجرين لأوطانهم.فحسب إحصائيات الأمم المتحدة فإن نصيب تجارة الخدمات ارتفع من 3.4%من الناتج الداخلي الخام العالمي عام 1967 إلى 7.7% عام 1989، ويرجع القسم الأكبر من الأرباح في الوقت ذاته إلى دخل رأس المال، وهذا ما يقودنا إلى منطق عولمة الإنتاج والعولمة المالية (سنبينه لاحقا).

3-شبكات التبادل : يترافق تشديد المنافسة على الصعيد العالمي بإعادة مستمرة في تشكيل شبكات التبادل، فهذه الشبكات تتأثر باختلاف النمو بين مختلف الأسواق، وكذلك باستراتيجيات مركزة " CENTRALISEE " للأنشطة الإنتاجية التي تعتمدها الشركات "مبدأ التخصص".يمكننا التمييز بين اتجاهات تبادل المنتجات الصناعية خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين:

أ-الاتجاه الأول : يتعلق بالاستقطاب الإقليمي في التجارة الدولية، فبعدما كانت التجارة الدولية لمدة طويلة متمركزة في أوروبا، أصبحت ثنائية القطب بعد تأكد هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية

الثانيـــة، وارتقـــاء دول آســيا مثـــل: اليابـــان، هونـــغ كونـــغ، كوريـــا الجنوبية،سنغافورة.

ب-الاتجاه الثاني : يتمثل في انتقال مركز التجارة الدولية من المحـــيط الأطلسي إلى المحيط الهادي، والذي يعبر عن ارتقاء الشرق الأقصى إلى موقعه كقوة، إضافة إلى علاقاته المتميزة مع سوق أمريكا الشمالية.

إذ هذا التحرك يتم على حساب أوروبا الغربية التي هبطت صادراتها من المواد الصناعية إلى خارج الإقليم من 20% من التجارة العالميـــة ســـنة 1979 إلى 15% عام 1993، ليرتفع نصيب الشرق الأقصى، الذي بلغ نصيبه 28% من الصادرات الصناعة العالمية عام 1993 في حين كـــان نصيبه في الواردات 20% فقط.

ج-الاتجاه الثالث : يتعلق بتشكيل مناطق نفوذ خاصة بكل مـــن القـــوى الاقتصادية العالمية الثلاثة "الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوربـــي، واليابان"، ويتجلى ذلك واضحا من خلال التوجه الجغرافـــي للاســـتثمارات المباشرة والتدفقات المالية من الشمال إلى الجنوب، الذي يحمـــل بداخلـــه خطر تقسيم المجال الدولي في حالة حدوث أزمـــة كبـــرى بـــين القـــوى الاقتصادية الكبرى.

4-معالم مقاربة جديدة : إن الإطار الواقعي للتجارة الدولية يقوم علـــى حركية متزايدة لعوامل الإنتاج وخاصـــة رأس المـــال "بـــشكليه المـــالي والمادي"والمنافسة الاحتكارية والمردود المتزايد.

كما أن المقاربات المعاصرة تؤكد على الدور الرئيـــسي لتكييـــف الهياكل الاقتصادية للعرض بما يتوافق مع اتجاهات الطلب العالمي، وعلى أهمية التحركات المالية في تطور شروط المنافسة الدولية، كما تصر على

الدور الرئيسي للابتكارات والاستثمار، في برامج البحوث والتنمية من أجل تخفيف التنافسية في الأمد الطويل، وأخيرا فإن المقاربات المعاصرة تؤكد شرعية وفعالية بعض تدخلات الدولة في سياق منافسة غير تامة ومردودات متزايدة.

المطلب الرابع
الإنتاج في إطار العولمة

بعد انقطاع بسبب الحرب العالمية الأولى والأزمة الاقتصادية الكبرى في الثلاثينيات من القرن العشرين عادت عملية التكامل في المجال الاقتصادي العالمي لتنشط من جديد بعد 1945 في ظروف نمو متماسك للنشاط الاقتصادي، سواء في الدول الصناعية أو في الدول المتحررة من السيطرة الاستعمارية .

هذا النمو المتسارع قاد إلى تشكيل مجموعات صناعية كبري نتيجة لموجات التركيز المتتالية في الاقتصادات الأكثر تقدما، هذه المجموعات من خلال توسعها في الخارج بلغت أبعادا دولية من حيث ولدت الشركات المتعددة الجنسيات.

إن شبكات الإنتاج التي نسجتها الشركات المتعددة الجنسيات بعد الحرب العالمية الثانية توطنت على نحو رئيسي في الدول الصناعية. يضاف إلى ذلك أن تدفق الاستثمارات المقابلة الناتجة عن الشركات المتعددة الجنسيات كانت متناظرة، وتركزت بالدرجة الأولى في الثالوث "أوربا الغربية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان".

إذ ارتفعت الاستثمارات الدولية المباشرة في الثمانينات من القرن العشرين من 50 مليار $ سنة 1983([67]) إلى 200 مليار $ سنة 1991 إي بمعدل نمو 17% سنويا، والجدول الآتي يبين مصفوفة رؤوس الأموال "التدفقات التراكمية" في الاستثمارات الدولية المباشرة ولكل القطاعات بنسبة مئوية من مجموع رأس المال العالمي في الاستثمارات الدولية المباشرة.

الجدول رقم (05)

مجموع رأس المال العالمي في الاستثمارات الدولية المباشرة. **الوحدة: %**

المقصد / المصدر	ب.ص	و.م	أ.غ	يا	ب.خ	ب.ن
البلدان الصناعية (ب.ص)	78	22	44	2	10	16
الولايات المتحدة (و.م)	19	–	13	1	05	06
أوربا الغربية (أ.غ)	46	14	27	01	04	06
اليابان (يا)	09	06	02	–	01	03
بلدان أخرى (ب.خ)	04	02	02	–	–	02
البلدان النامية (ب.ن)	04	02	02	–	02–	

المصدر : إحصائيات صندوق النقد الدولي سنة 1993.

من الجدول السابق نلاحظ التنافس الواضح في موقف اليابان، هذا البلد الذي بقي مغلقا، بوجه الاستثمارات الأجنبية على نحو واضح هي الطريقة نفسها ضعيف الانفتاح أمام الصادرات الصناعية من العالم الخارجي.كما أن كل الولايات المتحدة وأوربا الغربية تحوزان على $\frac{2}{3}$

[67] – إحصائيات صندوق النقد الدولي سنة 1993.

الاحتياطي الرأسمالي العالمي من الاستثمارات الدولية المباشرة مقابل $\frac{1}{6}$ لليابان. وهذه المعطيات تتوافق أيضا مع توزيع احتياطي الموجودات التي تمتلكها أكثر من مائة شركة متعددة الجنسيات، وفقا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(40%) للشركات الأمريكية (38%) للشركات الأوربية (22%) لليابان . إن تركز الاستثمارات داخل الثالوث يعكس بذاته تجانس المجال الاقتصادي للدول الصناعية وتكامله، إلى توحيد سلوك الاستهلاك والمعايير التقنية في هذه البلدان، تضاف سرعة امتصاص وتلاشي العراقيل المادية والتنظيمية في وجه حركة رؤوس الأموال.

كما أن الثمانينات من القرن العشرين تميزت بانخفاض كبير في نفقات الاتصال والنقل، إضافة إلى تحرير الأسواق المالية، وإزالة القيود والخوصصة، هاتان الظاهرتان الأخيرتان وفرتا للمجموعات الاقتصادية الدولية الكبرى فرصا متعددة لاختراق أسواق عديدة بمجرد امتلاك موجودات "نمو خارجي" أكثر من إقامة وحدات إنتاجية جديدة أكثر عرضة للمخاطرة.

المبحث الثاني
مفاهيم حول العولمة

تمهيد : يتزايد الاهتمام على مستوى أهل الفكر والمهنيين بشؤون السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة، في العالم بموضوع العولمة أو "الكوكبة"([68]).وقد بدأ الاهتمام بدراسة هذه الظاهرة بعد انهيار الاتحاد

68 - - إسماعيل صبري عبدالله ، الرأسمالية العالمية في مرحلة مابعد الإمبريالية ،مجلة الطريق العدد04سنة 1997، ص46

السوفياتي، وفشل التجربة الاشتراكية،يرى البعض أن هذا الإخفاق هو انتصار حاسم للرأسمالية "فوكويا" في كتابه نهاية التاريخ.وأن مرحلة اقتصاد السوق "الليبرالية الجديدة"تتوالد اليوم في محاولة جديدة لتوحيد العالم أو "عولمته"، مما يعني توالد مفاهيم ومضامين ومصطلحات جديدة تتخذ صورا وأشكالا مختلفة، كونها ستعبر عن واقع سياسي، ثقافي، إيديولوجي مختلف ([69]).

هذا الواقع الذي يتمثل في عالم ذي قطب واحد، يتم التسليم به وبأن الولايات المتحدة الأمريكية سيدة العالم . فالإلمام بمفهوم العولمة وإعطاءه القدر الكافي من التحليل ، يتعين التسلسل في هذا المبحث على النحو التالي:

المطلب الأول
من يقود العولمة

العولمة هذه الحركة الهائلة لتعميم الأفكار والنظم والأشياء، وهذه الحركة بتجنيس أذواق الأمم وتوحيد أنماط حياتها في الإنتاج والاستهلاك ...وغيرها. هل يعقل ذلك كله يجري على نحو عفوي، وبدافع من الحرص على جنى المكاسب وتوسيع العمل التجاري أم أنها مؤامرة كبرى تديرها الدول الغنية، ولا سيما أمريكا ضد الدول الفقيرة والشعوب المستضعفة([70]).

---

69 – منير الحمش ، العولمة ليست الخيار الوحيد ، دار الأهالي للتوزيع –دمشق /سوريا، سنة 2001 ،ص (17–18)

70 – عبد الكريم بكار ، العولمة ، دار الإعلام للنشر والتوزيع عمان /الأردن سنة 2000، ص(20–21)

إن تيار العولمة الذي عم كل شبر في الأرض على درجات متفاوتة، وهو بمثابة نهر عظيم روافده من أنحاء عديدة من الكرة الأرضية، ومن غير الممكن لأي دولة مهما فعلت أن تشد هذه الروافد.لأن تغير مجرى ذلك النهر. هذا التيار يوصلنا إلى بيان من يقود هذه العولمة؟

1-قيادة العولمة تتم على نحو جوهري من قبل الغرب : أول من تحرك في فلكه مثل اليابان، ودول جنوب شرق آسيا : يتجسد هذا المفهوم في التقدم العلمي والتقني والتنظيمي الذي أحرزته على نحو جوهري الدول الصناعية الكبرى، كما أنه تعبيرات عن القوة الاقتصادية والمالية التي تمتلكها بعض الدول، وانطلاقا من هذا فإن من الواضح جدا أن براءات الاختراع والتجديدات ا التقنية، إضافة إلى الثروات الهائلة ورؤوس الأموال الضخمة ليست متوطنة في العالم النامي أو العالم الإسلامي، بل في أوربا وأمريكا واليابان، فعلى سبيل المثال 40ألف شركة متعددة الجنسيات، وأن أكثر من 90% منها يتمركز في الدول الآنفة الذكر، وهذه الشركات هي التي تخطط للعولمة ، وتنفذ ما تخطط له(سنعود إلى هذا المفهوم لاحقا).

إذن من الناحية النظرية سيكون في إمكان كل الشعوب أن تسهم في حركة العولمة والتأثير في مسارها، أما على المستوى العملي فالذين يقودون العولمة هم الذين يعرفون ويصنعون ويملكون.

2-إن أمريكا هي أكبر دولة غربية مساهمة في حركة العولمة :

إن كثيرا من الباحثين يرون أن ما يسمي "العولمة" ينبغي أن يسمي "أمركة"، حيث إن الذين يسيطرون على قرارات المنظمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الدولية هي الولايات الأمريكية فصوتها هو

الأعلى، وما تمليه ينفذ.كما أن الثقافة الشعبية الأمريكية هي الأقوى والأسرع انتشارا في العالم.

كما أن المركز الأساسي لعمليات العولمة هو الاقتصاد ،وأن للولايات المتحدة شركاء أقوياء في المجال الاقتصادي، فالناتج الوطني لأوربا الغربية أكبر من الناتج الوطني للولايات المتحدة الأمريكية، كما أن اليابان تتمتع بمركز اقتصادي متقدم جدا، واقتصادها مع اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا أضخم من الاقتصاد الأمريكي.وهناك عجز في الميزان التجاري بين أمريكا واليابان لصالح الأخيرة، وتقترض من البنوك اليابانية لتمويل العجز.والصين "العملاق القادم" تحقق نمو اقتصاديا عاليا. فالعوامل التي أعطيت أمريكا تلك المكانة في قيادة العولمة كثيرة ومتنوعة وهي :

A-المجال السياسي والعسكري : اعتمدت الولايات المتحدة سياسة التحالفات بعد الحرب العالمية الثانية مع بريطانيا، ألمانيا، اليابان، والهدف من هذه التحالفات هو :

-منع قيام قوة تهدد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

-البحث عن خصوم القوة التي تتوقع منها تهديدا في المستقبل وتدعيمهم كما فعلت إبان الحرب الباردة عندما دعمت حلف شمال الأطلسي ضد الاتحاد السوفيتي، زرعت اليهود في فلسطين ليكونوا في مواجهة العرب.

-استخدام موارد ضخمة لإيجاد حلفاء جدد لها.

-الاستثمارات الضخمة في جنوب شرق آسيا، والمساعدات الخارجية للدول الصديقة نماذج على ذلك "مصر، الأردن، إسرائيل".

ما كان للسياسة الأمريكية أن تكون بهذه القوة والهيمنة لولا قيادتها العسكرية الهائلة والضاربة.حيث يقدر تعداد جيشها بحوالي 1.5 مليون

([71])، ويبلغ حجم الإنفاق السنوي على الجيش قرابة 270 مليار دولار، إضافة إلى موقع استراتيجي هام يطل على ثلاث محيطات، وأنفقت أموالا ضخمة على البحث والتطوير العسكري، قد أظهرت بعض الحروب التي خاضتها أمريكا في العقد الأخير مدى الفارق بين تقنيتها وتقنيات خصومها، وما خير دليل عملية غزو العراق في مارس 2003، فهي تقاتل بالكمبيوتر والفيديو، والقنابل الذكية وأشعة الليزر .

-يمكن القول أن أمريكا تتفرد بالمشهد السياسي والعسكري اليوم مع التفكير بأخطار تهدد مصالحها وأمنها وخاصة بعد أحداث 2001/09/11، إذ انتهجت سياسة مكافحة الإرهاب وقامت بغزو أفغانستان والعراق وفرضت أنظمة حكم موالية لها.

B-المجال الاقتصادي : خلال الثمانينات من القرن العشرين تقهقرت الشيوعية، وتباطأ النمو الاقتصادي في دول حلف وارسو، وفي معظم الدول التي كانت تدور في فلكها. فمع بداية التسعينات من القرن الماضي سيطرت الرأسمالية على العالم بدون منازع، وكان نظرا خاصا لأمريكا التي بذلت جهودا كبيرة في دعم الرأسمالية، مما دعا واحدا مثل "فرانسيس فوكويام" إلى القول في كتابه (نهاية التاريخ).إنه بعد قرنين من الخلاف والتناحر بين الرأسمالية والاشتراكية بدت الرأسمالية فائزة بالصراع حاسمة بذلك الجدل التاريخي حول النظام الأنسب للبشرية، حسب زعمه.

---

[71] - عبد الكريم بكار ، العولمة ، دار الإعلام للنشر والتوزيع عمان /الأردن سنة 2000، ص24

إن الولايات المتحدة استطاعت المساهمة بشكل كبير في إقامة مؤسسات اقتصادية رأسمالية على نطاق واسع لخدمة مصالحها مثل(FMI، BIRD، OMC)، لتوضيح أكثر الدور الاقتصادي لأمريكا هو ضخامة ناتجها الوطني فعلى سبيل المثال ([72])عام 1997 بلغ الناتج الوطني الأمريكي 7100 مليار$، في حين اليابان 4964 مليار$.فرنسا1451 مليار$ ، بينما مصر 46 مليار$، إن أمريكا بلد الخيرات والثروات، فسكانها الذين يناهزون 280 مليون نسمة، يأكلون وراء جهد 3% فقط يشتغلون في قطاع الزراعة، ولديها شركات عملاقة يزيد حجم مبيعات بعضها سنويا عن 130 مليار دولار في السنة، وليس في العالم اليوم أي عملة أكسبت الصفة الدولية في المعاملات كما فعل الدولار رغم المنافسة الشديدة في السنوات الأخيرة من قبل الأورو.

فرغم معاناة الاقتصاد الأمريكي من أثقال العجز في الميزان التجاري، والديون الخارجية، وشيخوخة البنى التحتية، وضعف نسبة الادخار والاستثمار. فإن الخبراء يقرون أن يظل لحقبة غير قصيرة مؤثرا في الاقتصاد العالمي، ذا مكانة خاصة في قيادة العولمة الاقتصادية.

C-**المجال الثقافي** : إن العولمة في الثقافة هي أوضح ما يلمسه الإنسان العادي، وربما كان أوضح ما يلمسه ما يلمس الثقافة الأمريكية الشعبية، فالنمط الأمريكي في اللباس والأطعمة السريعة "hum berger" والغناء والطرب والرغيف، والاستهلاك والتسوق...انتشر على نحو واسع جدا في أنحاء المعمورة، ولا سيما بين الشباب، إضافة إلى هذا أن اللغة الإنجليزية

---

72 - إحصائيات الأمم المتحدة لسنة 1997.

قاربت أن تصبح لغة عالمية، "إذ تحتل المرتبة الأولى عالميــا". إن هــذا الانتشار يعود إلى جملة من الأسباب :

1 -إن السوق الأمريكية واسعة جـدا، وأمريكــا صــادراتها كثيــرة ومتنوعة .كما أن شركات الدعاية والإعلان الأمريكية تسيطر على التسويق كبيرة ومتنوعة ،تخلق الأذواق وتنوع الحاجيات، وتقولــب الثقافــات بمــا يتلاءم مع منتجات وأنماط العيش الأمريكية.

2-التفوق الواضح للولايات المتحدة الأمريكية على منافسيها في مجــالات الثقافة الشعبية، وبالتحديد في مجال الأفلام والموسيقى، فحــسب برنــامج الأمم المتحدة الإنمائي([73])، أن أمريكا تصدر إلى أوروبا ســنويا مليونــان ومائتي ألف ساعة من البرامج التلفزيونية، كافية لتشغيل أكثر مــن 3200 محطة تلفازيه على مدار الساعة.وفي دراسة لليونسكو تبين أن بث الإنتاج الأمريكي في تلفازات العالم يتجاوز 75%، بينما تتوزع النسبة الباقية على هيئات الإنتاج الأوروبي وغيره، وفي القطاع السينمائي الأمريكي فهو يمثل 85% من الإنتاج العالمي. وفي تقريــر لأحــد البــاحثين أن 88% مــن المعلومات التي تبث عن طريق الانترنيت تبث باللغة الإنجليزية مقابل 9% بالألمانية، 2% بالفرنسية، 1% يتوزع علــى بــاقي اللغــات، ويــصنع الأمريكيون 60% من مجموع أدوات الإعلام الآلي وبرامجه المختلفة .وقد أدرك الأمريكيون في وقت مبكر أن الثقافة الراقية محدودة الأسواق ،و لذا فإن المنتجات الثقافية الأمريكية لاتعكس إلا الثقافة السوقية المبتذلة ، وقــد تركت حكومات الولايات المتحدة الأميريكية لـــــ (هوليود) وإلى وكالات

---

[73] - تقرير الأمم المتحدة (البرنامج الإنمائي)لسنة 1996 ،ص35.

الإعلان في نيويورك تقريرا : ما هي المنتجات الثقافية الأكثر قابلية للتسوق في العالم، وبعد دراسة تحليلية وإحصائية وجدوا أن المنتجات التي تتوجه إلى المراهقين والشباب هي القابلة للتزويج والانتشار ومن ثمة فإنها ارتكزت عليها على نحو كبير.

إن انتشار الثقافة الأمريكية ليس معزولا عن تدخلات أمريكا في سياسات أمم الأرض، كما أنه ليس معزولا عن قوتها الاقتصادية وعن نجاحها في جعل نفسها بوتقة تصهر الوافدين إليها من كل بقاع العالم، وذلك نجاح شديد التأثير على الناس ويضفي على أي ثقافة تحقق نجاحا كبيرا فيه جاذبية خاصة .

3-الخلفية المادية العلمانية ([74]) : "إن العقيدة الفكرية والتاريخية والثقافية للدول والشعوب.التي تقود العولمة خلفية مادية دنيوية علمانية.فمهما اختلف اليابانيون مع الأمريكيين أو الكنديين أو الأوربيين، فإن الذي يجمع هؤلاء جميعا هو أنهم يتحركون بوحي من عقائد وأخلاق وضعية مادية لا تعطى الدار الآخرة أهمية تذكر.والإيمان الذي يشيد به بعضهم في بعض المناسبات لا يعدو أن يكون نوع من ترطيب المشاعر.

مما لا شك فيه أن المؤثرين الأساسيين في عولمة الكوكب هم الأمريكيون والأوربيون، ولهؤلاء خلفية تاريخية وثقافية واحدة، وهي سيئة جدا.ومن المعروف أن الخلفيات تصبح ذات أهمية استثنائية في حالة ضعف الدافع الشخصي"حالة الشدائد" وإغراءات المنافع الكبرى.

---

[74]- عبد الكريم بكار ، مرجع سابق ذكره،ص 26.

يجمع علماء التاريخ أن للأمريكيين والأوربيين المعاصرين أجداد من اليونانيين يلقبون "السوفسطائيين" كانوا يؤمنون بعين ما يراه الفلاسفة الغربيون اليوم من مبادئ المنفعة والقوة. وتلك الخلفية الموضوعية التاريخية للثقافة والسياسة الغربية ظلت على الدوام تفعل فعلها في توجيه الأنشطة الدولية للغرب، وهي التي تمثل الولايات المتحدة الأمريكية رأس حربته اليوم، فقد انغمس الأمريكيون في عمليات إبادة منهجية لم يعرفها تاريخ البشرية من قبل، كما فعلوا في إبادة سكان الأمريكيين ويفعلون اليوم في عدة أماكن من العالم "فلسطين، العراق، وغيرها".وفي عمليات نقل السود من أفريقيا إلى بلادهم، ونقل العناصر البشرية غير المرغوب فيها، مثل المجرمين واليهود والثوريين والفاسدين اجتماعيا، إلى جيوب استيطانية، ومن أجل تحقيق مكاسب اقتصادية ضخمة، خاض الغرب ضد الصين حرب الأفيون الأولى والثانية، وقاموا بنهب ثروات الشعوب بشكل منظم على نحو لم يعرف له التاريخ مثيلا.

إذ أن المثقف اليهودي "نعوم تشومسكي" في كتابه "ماذا يريد العام سام"([75]) ذكر أن الجرائم التي ارتكبتها أمريكا في العالم والمؤامرات التي حاكتها والممارسات السياسية التي لا تستند إلى أي خلق أو قانون. فمن جملة ما قاله "اعتقد من وجهة النظر القانونية أن هناك ما يكفي من الأدلة لاتهام كل الرؤساء الأمريكيين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بأنهم مجرمو حرب، أو على الأقل متورطون بدرجة خطيرة في جرائم حرب"،

---

[75] – نعوم تشو مسكي ، ماذا يريد العم سام ،ترجمة عادل المعلم – دار الشروق ، عمان / الأردن سنة 1999، ص24.

وآخرها أفغانستان والعراق، ونعتقد أننا لا نحتاج إلى براهين على همجية الغرب،ومازال اليهود يعدون أنفسهم شعبا من غير أرض، وفلسطين أرضا من غير شعب، وهاهم بمساعدة الغرب ونفاقه يطردون أصحاب الديار ليسكنوا فيها، وكل ذلك يتم وفق النظام الدولي الجديد الذي لا يعدو أن يكون إخراجا نهائيا لابتزاز الأقوياء للضعفاء.

المطلب الثاني
تعاريف العولمة

سنقف في هذا المطلب على مجموعة من التعاريف للعولمة، ومن ثم نخرج بتعريف شامل:

1-تعريف د.سمير أمين : "إن العولمة ليست ظاهرة جديدة في التاريخ، بل هناك عولمات تاريخية مسيحية وإسلامية وأخرى كالثورة الفرنسية التي كانت قد انتهجت اختراقات تقدمية بمضامين اجتماعية وآفاق إنسانية.وإنما اختراقات تفتح لمستقبل ما زال بعيدا، ولا يمكن من دون الثورة الفرنسية تصور الاشتراكية الطوباوية ولا حتى ماركس"([76]). ويؤكد على أنها أبعد ما أن تعبر عن مصلحة رأس المال ومقتضيات التراكم والتوسع الرأسمالي، ويستطرد قائلا "إن الثورات القديمة المسيحية والإسلام ، اندفعت فيما يتعدى التكيف البسيط مع مقتضيات التحول الاجتماعي"([77]).

---

[76] - سمير أمين ، نقد روح العصر ، ترجمة د.فهميه شرف الدين ، دار الفارابي ، بيروت /لبنان سنة1998 ،ص 80.

[77] - سمير أمين ، إمبراطورية الفوضى ترجمة د.سناء أبو شقرا ، دار الفارابي ، بيروت /لبنان سنة1991 ،ص(74-76).

2-تعريف هانس بيتر مارتين، و هارلد شومان : العولمة على أنها "تحول العالم بفضل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وانخفاض تكاليف النقل وتحرير التجارة الدولية إلى سوق واحد تستند فيها وطأة المنافسة ويتسع نطاقها، بحيث تمتد من سوق السلع إلى سوق العمل ورأس المال"([78]).

3-تعريف د.صادق جلال العظم([79]): لبيان المفهوم الواضح لمصطلح العولمة يجب الرجوع إلى التقسيم الكلاسيكي لعلم الاقتصاد السياسي، وفي الاقتصاد السياسي الماركسي بصورة خاصة، يميز هذا التقسيم داخل الإنتاج الرأسمالي بين دائرة الإنتاج المباشر من ناحية، ودائرة التبادل من ناحية أخرى.تضم دائرة التبادل عمليات توزيع الثروة التي تم إنتاجها وآليات تداولها وتبادلها، استهلاكها والتصرف فيها، وهي تشكل بذلك نمط الإنتاج الرأسمالي ومظهره، أي اقتصاد سوق المال ورأس المال المتغير"المتحول"، وتبادل السلع والخدمات، بالإضافة إلى التجارة وما تعنيه من البيع والشراء...الخ.

أما دائرة الإنتاج تشكل عمق نمط الإنتاج، وفي علاقات الإنتاج تتم عمليات الإنتاج وإعادة الإنتاج وفقا لشروطها. من هنا يمكن القول على أن العولمة هي: "وصول نمط الإنتاج الرأسمالي عند منتصف القرن العشرين تقريبا من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتداول إلى

---

78 – هانس بيتر مارتن ، هارولد شومان : فخ العولمة، ترجمة د.عدنان عباس علي ، مراجعة د. رمزي زكي ، عالم المعرفة ، الكويت 1998 ص38

79 – حسن حنفي،د.صادق جلال العظم ، مالعولمة ، دار الفكر ، دمشق /سوريا، سنة 2000، ص (100– 101)

عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتها.أي أن العولمة التي نشهدها هي بداية عولمة الإنتاج والرأسمال الإنتاجي وقوى الإنتاج الرأسمالية، وبالتالي علاقات الإنتاج الرأسمالية أيضا، ونشرها في كل مكان مناسب وملائم خارج مجتمع المركز"métropole" الأصلي . فالعولمة هي رسملة العالم على مستوى العمق بعد أن كانت رسملته على مستوى سطح فقطا".

بعبارة أخرى، إن ظاهرة العولمة التي نعيشها الآن هي طليعة نقل دائرة الإنتاج الرأسمالي إلى هذا الحد ،وذلك بعد حصرها طوال هذه المدة كليا في مجتمعات المركز ودوله.

– مهما اختلفت تعاريف العولمة، فإن الشائع لدى الباحثين بأن العولمة تقسم إلى أربعة أقسام ([80]):

1-العولمة باعتبارها مرحلة تاريخية: يعتبرها البعض بأنها مرحلة محددة من التاريخ أكثر منها ظاهرة إجتماعية أو إطار نظريا، وهي تبدأ في نظرهم بشكل عام منذ سياسة الوفاق التي سادت في الستينات من القرن العشرين بين القطبين المتضاربين في النظام الدولي آنذاك.

2-العولمة باعتبارها تجليات لظواهر اقتصادية : يتركز على وظائف الدولة باعتبارها سلسلة مترابطة من الظواهر الاقتصادية، وتتجلى هذه الظواهر في الليبرالية الاقتصادية والخوصصة، نشر التكنولوجيا...الخ.

---

80 -2 – -مبارك بوعشة ، البعد الاقتصادي للعولمة ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد16، ديسمبر 2001، جامعة قسنطينة/الجزائر ، ص(182) ،ص (183).

3-العولمة باعتبارها انتصار للقيم الأمريكية، أحسن تعبير عن هذا التعريف هو فوكوياما، الذي اعتبر فيه سقوط الاتحاد السوفياتي انتصارا حاسما للرأسمالية.

4-العولمة باعتبارها ثورة اجتماعية تكنولوجية : حيث تعتبر العولمة شكلا جديدا من أشكال النشاط، تم فيه الانتقال بشكل حاسم من الرأسمالية الصناعية إلى المفهوم ما بعد الصناعي للعلاقات الصناعية،

*وفي النهاية يمكن الاستقرار عند تعريف دولفوس ([81])وبرأينا شامل: "العولمة تبادل شامل إجمالي بين مختلف أطراف الكون تحول العالم على أساسه إلى محطة تفاعلية للإنسانية بأكملها، وهي نموذج للقرية الصغيرة الكونية التي تربط ما بين الناس والأماكن، ملغية المسافات ومقدمة المعارف دون قيد، وهي ليست وليدة الرأسمالية أو السوق".إنها تقنيات الاقتصاد والسياسة والاجتماع والثقافة وتتجاوز النظم والإيديولوجيات وتعد تشكيلة متنوعة من الأنظمة والبني تحدد ممثليها الدول الكبرى، والشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات العالمية، وهي ليست أكثر من حركة جهنمية تنطلق بسرعة وتخطف في طريقها الآمال والأحلام.

المطلب الثالث
الفرص التي تقدها العولمة

إن القواسم المشتركة القائمة على وحدة الأصل البشري ووحدة المصير في الأمور والمصالح التي يمكن أن يتناولها الناس فيما بينهم، إن

كل ذلك يجعل العولمة تتيح بعض الفرص التي يمكن أن تستفيد منها البشرية، وإليك بعضا من تلك الفرص في النقاط التالية ([82]):

1-كثيرا ما يتساءل المرء عن المحك أو المرجع الذي نستطيع من خلاله تقويم أوضاعنا وأدائنا ومشكلاتنا.ومع أن التحاكم للمنهج الرباني يوفر الكثير من الجهد، ويمنحنا الكثير من الأسس والأدوات، إلا أن نوعية الفاعلية، ونوعية ما تتطلبه الحياة المعاصرة من استنتاجات لا يتم الوقوف عليه، إلا من خلال فاعلية الآخر المناوئ والمنافس والمشارك.وأن العولمة توفر ذلك على نحو مثالي.إننا نخفق في تحصيل الفهم الكلي لذواتنا وأوضاعنا من غير الآخر"ولذا فإن استحضاره يظل ضروريا بسبب تدفق المعلومات وانفتاح العالم بعضه على بعض، على مستويات عديدة وصار بالإمكان أن نقف على مناهج الأمم في استثمارها لإمكاناتها وعلاجها لمشكلاتها، كما أنه أتيح لنا أن نتعرف على مختلف المشاكل الدولية التي تفرزها سلوكات تلك الدول. إذ أن قضايا تلوث البيئة والأسلحة النووية ووسائل التقدم التقني كافة إلى جانب ماهيات التيارات الفكرية السائدة هناك ومسائل أخرى.والعولمة وفرت الكثير من الأطر والآليات لبحث ذلك والتعامل معه.

2-إن العولمة تساعدنا على أن نفكر على المستوى العالمي، إذ أن من طبيعة التقدم الحضاري أنه يزيد (لمن كان في الموقع الصحيح) من إمكانيات الناس وتحسين من مهاراتهم، وهذا يجعل المجال الحيوي في حالة

---

82 - عبد الكريم بكار ، مرجع سابق ذكره ،ص(61-62).

من الاتساع الدائم.وهذا يتطلب أهلية فكرية وثقافية جديدة من أجل نمو آلية ذلك الاتساع والاستثمار فيه على نحو فعال.

إن العولمة لا تعمم منتجات وأفكار العالم الغربي فحسب، وإنما تتيح هوامش (قد تضيق أو تتسع) لتحرك عالمي لكل أولئك القادرين على الحركة ،ولكل أولئك الذين يملكون شيئا يقدمونه للآخرين.وقد تحسن مستوى الأداء ومستوى التفكير ومستوى التعليم في بلاد عديدة نتيجة الاطلاع على الإنجازات التي تمت في البلدان الصناعية ونتيجة التواصل مع جامعاتها وأسواقها.

3-العولمة تساعد الناس على أن يكتشفوا الكثير من الأجزاء التالفة في ثقافاتهم، وأن يستفيدوا من الخبرات المتوفرة لدى الآخرين في معالجتها أو التخلص منها.وهل ننكر ما استفدناه نحن من الآخرين في عصرنا من طرق في مجال التنظيم والجودة واستخراج خيرات الأرض،ومعالجة مشكلات المرضى والفقر والتلوث وغيرها من المشاكل.

4-إن العولمة تساعدنا على تقييم رسالتنا الحضارية على نحو لم يسبق مثيله سواء اقتصاديا أو دينيا، فقد كان العالم قديما موضع غبطة إذا اجتمع في حلقته مجموعة بشر صغيرة، أما اليوم فقد صار من الممكن أن يستمع للمتحدث الواحد عبر الفضائيات ملايير البشر في وقت واحد، وشبكة الانترنيت سهلت إيصال المعلومات إلى كل مكان في الأرض، ولن يستطيع أحد أن يحجب نور الإسلام بعد اليوم عن المتعطشين إليه من أركان المعمورة "حسب الإحصائيات فإن عدد المشاهدين على الداعية عمرو خالد حوالي 800 مليون نسمة في آن واحد".

وخلاصة لما سبق ذكره فإن مشكلة الأمم الضعيفة أن إمكانية استفادتها من الفرص المتاحة محدودة، ولكن هذا ليس من ذنوب العولمة، وإنما ذلك من جملة استحقاقات التخلف وأخطاء القيادة والحكام.ومهما كان الوضع فإننا مطالبون بأن نتلمس ما أشرنا إليه من الفرص والإمكانيات التي تتيحها العولمة، ونحاول الاستفادة منها.

المطلب الرابع
تحديات العولمة

إن أي تحد للعولمة لا يمكن أن يكون بأي حال من الأحوال مطلق، وإنما يتفاوت بحسب الأوضاع والأحوال التي يحدث فيها التحدي، وبحسب الذين يواجهونه.ويمكن القول أن الإنسان لا يحب حياة منتجة إلا من خلال عيشه وسط التحديات، وتحكمه الموازنات الدقيقة.

إن أفضل الاستجابات لتحديات العولمة ستكون فردية وسيكون أصحابها من شريحة النخبة وذوي الامتيازات.أما على مستوى الأمم والمجتمعات، فإن تأثيراتها ستكون سيئة وسيئة جدا، حيث توجد ظروفا صعبة وتجعل كثيرا من الناس يعيشون تحت شروط قاسية يتم إفساد شرائح عريضة من البشر.

سنحاول إبراز بعض التحديات والشروط الصعبة التي تأتي بها العولمة، وذلك في مجالين أساسيين هما : المجال الثقافي والمجال الاقتصادي.

1-تحديات العولمة في المجال الثقافي([83]):يمكن تعريف الثقافة على أنها : "أنماط وعادات وتقاليد وقيم واتجاهات اجتماعية، ومعتقدات،

---

83 - عبد الكريم بكار ، مرجع سابق ذكره ،ص(66)..

وأساليب تفكير، ومعايير يشترك فيها أفراد جيل معين ثم تتناقلها الأجيال، جيل بعد الآخر.بواسطة وسائل الاتصال والتواصل الحضاري"([84]).فمهما كانت الثقافة بعيدة عن منطق العصر، مهما كانت فقيرة في منظوماتها المعرفية والإبداعية فإنها تظل قادرة على توفير أسس لفهم الحياة وتأطير التعامل بين أصحابها.ونظرا لوحدة الجوهر الإنساني واتحاد الكثير من تطلعات البشر، فإن التباين الثقافي الشديد بين الأمم يخفي وراءه وحدة عميقة، احترام الغير وغيره.

أما اليوم فالعولمة تشكل مصدرا لتهديد الثقافة،لا تهدد ثقافة بعينها؛ وإنما تهدد جميع الثقافات الإنسانية وتتجسد في ما يلي :

أ-**العدوان على الهوية** : يمكن تعريف "الهوية" بأنها مجموعة الخصائص والمميزات العقدية والأخلاقية والثقافية التي ينفرد بها شعب من الشعوب وأمة من الأمم"،ونسيج الهوية نسيج معقد جدا، يستمد من عقيدة الشعب، وقيمه الكبرى، وذاكرته التاريخية وعبقرية المكان الذي يعيش فيه. وهي كالصحة لا يشعر بها الناس إلا إذا أصبحت مهددة، وإلا من خلال المقارنة مع هوية أو هويات أخرى.والهوية ليست جامدة، ولا معطى نهائيا، فبعض مفرداتها يتمدد، وبعضها ينكمش، وبعضها يظهر، وبعضها الآخر يتوارى بحسب نوعية الأنشطة الثقافية التي يمارسها الناس، وبحسب الظروف والتحديات التي يواجهها.

---

[84] – عمار عوابدي،مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، سنة 1993، ص10.

وإلى جانب هذا فإنه يمكن القول : إن الهوية ذات مستويات عديدة، تكاد تتطابق مع انتماءات الناس، فنحن نشعر بـالتفرد والانتمـاء فـي آن واحد.فالفرد داخل الأسرة ذو هوية خاصة، يتـضايق مـن تجاهلهـا، أو العدوان عليها، مع شعوره بالانتماء إلى أسرته.والأسرة أو الجماعة تشعر أيضا بهوية خاصة داخل مجتمعها.

وكل مجتمع يخامره الشعور نفسه حيال المجتمعات الأخرى التـي تكّون أمته الكبرى، وهكذا الأمة...وعلى هذا فالعالم كلـه خـائف مـن العولمة؛ لأنها تمزق الغطاءات الثقافية لمعظم شـعوب الأرض، وتعـدهم بغطاء موحد عليه بصمة الغرب عامة والولايات المتحدة خاصة.

سوف تتأذى الهويات (العولمة) على مقدار بعدها عن الأسس التي تقوم عليها ثقافة الغرب وقيمه وتطلعاته؛ حيث إن على المسلمين مثلا-كما يرغب المروجون للعولمة-أن يتنازلوا عن خصوصياتهم الثقافية من أجـل الاقتراب من المفاهيم والمعايير الكونية التي تنشرها العولمة، وإلا فـسوف ينبذون ويهشمون.ولا يخفى أن حركة العولمة تحاول توحيد المفاهيم والقيم حول المرأة والأسرة والرغبة والحاجة وأنماط السلوك في المأكل والملبس والمسكن، وكل ما يعبر عن السلوك...والشرط لذلك كله هو تجاهل الثقافات المحلية وعدّها غير موجود.وحين سئل مدير شركة (سوني) اليابانية عـن مدى مراعاة شركته في منتوجاتها للتنوع الثقافي الأممي قال : نحن لـسنا بحاجة لأن نتكيف مع أحد؛ لأن ما ننتجه هو نفسه يحمل ثقافة كونية!

العولمة لا تعتـرف بالحـدود، ولا بالكيانـات ولا الوطنيـات أو المحليات وهي بجبروتها قادرة على العمل خارج كل شـرعة أو قـانون؛

فمالكوا المؤسسات والشركات الكبرى هم القوة الحية القادرة على صـوغ النظم والقوانين؛ وحين يتعذر ذلك لا يعدمون وسيلة لتجاوزها.

من الواضح أن العولمة تخترق الهويات المختلفة، ليس عن طريق ليّ الذراع، أو إشعال الحروب، فهذا الأسلوب لم يعد حضاريا، وإنما تعمد إلى المفاهيم العقائدية والسياسية والثقافية، فتهمشها، ثم تبذر حولها مفـاهيم اقتصادية مادية استهلاكية استمتاعية؛ وقد بات من المؤكد أن معظم –إن لم نقل جميع دول العالم تـشهد اليـوم انخفاضـا فـي مـستوى الاهتمـام بالخصوصيات والمثاليات والموروثـات والروحانيـات، والتـي أصـاب المؤمنين بها نوع من الانكماش والانحسار بسبب الهجمة الشرسة للعولمة؛ حتى اللغة العربية التي سودنا في بيان مآثرها ألوف الـصفحات أضـحت تضطرب كالذبيح بين فكي كماشة : اللغة الإنجليزية بوصفها لغـة العلـم والحضارة والعولمة، واللهجات العامية بوصفها رمزا للانخلاع من الانتماء الأرحب للأمة، ورمزا للانكفاء على الأدبيات القطرية!

قبل تسارع التغيرات وحدوث ثورة الاتصالات الحديثة، كان الوعي يحيا دائما في فضاء داخلي، ومن خلال رموزه ومعـاييره يتعامـل مـع الفضاء الخارجي؛ وقد كانت الحدود بين الذات والآخر واضحة، أمـا الآن فقد اندرست الحدود وزالت السدود، وصار التعرف على (الأنا) و(الآخر) أمرا معقدا للغاية.

إن العولمة تحاول ربـط النـاس بعـالم (اللاأمـة) و(اللاوطـن) و(اللادولة) لأن ذلك يسهل عمليات الاستلاب التي تقوم بها. إن العولمة لا تستوطن بلدا، ولا تركن إلى شعب أو أمـة، وإنمـا تـستوطن الفـضاء المعلوماتي الذي تصنعه شبكات الاتصال، والذي يوجه الثقافـة والـسياسة

والاقتصاد، وعن طريق ذلك الفضاء تخلع الفرد من هويته وأسرته، وتخلع الأسرة من مجتمعها، والمجتمع من أمته الكبرى، وتخلع الأمة من رباطاتها الإنسانية، وانتمائها لأبيها وأمها حواء!وأعتقد أن هويتها الثقافية معرضة لمخاطر جدية من عادات العولمة بسبب عالمين رئيسين :

الأول : هو الفارق الكبير بين مسلماتنا الثقافية وبين المسلمات التي تحاول العولمة نشرها؛ كم سيكون الفارق بين ثقافة ترى في الدنيا دار ممر وعبور وكد من أجل الآخرة؛ وثقافة ترى فيها فرصة لتلبية الشهوات والملذات، ولا تعرف بالآخرة ولا تحسب لها أي حساب ؟وكم نظن الفرق يكون بين ثقافة تحظر على المرأة إبداء شيء من جسدها للرجال الأجانب، وبين ثقافة أو ثقافات تستحب للفتاة أن تعاشر الرجل معاشرة الأزواج قبل أن ترتبط بزوج؛ كما هو الشأن في كثير من البلاد الغربية؟وكم هو الفارق بين ثقافة تحرم قليل الخمر وكثيرة، وبين ثقافة يشرب أهلها الخمر أكثر من شربهم للماء؟

الثاني : هو تباين موقف النخب الثقافية في العالم الإسلامي من العولمة، حيث يرى بعض المثقفين في العولمة فرصة للخلاص من التقاليد البالية و(الأيدلوجيات) ذات الرؤى الشمولية المطلقة، على حين يرى فيها آخرون خطرا داهما ومحدقا.وهذا لم ينشأ في الحقيقة بسبب العولمة، وإنما بسبب الغزو الثقافي الذي تعرضت له الأمة منذ قرنين من الزمان على الأقل.هذا التباين في تقويم العولمة سوف يشتت جهودنا في مقاومتها والتعامل معها. ويزيد الطين بلة أن المستفيدين من العولمة، والذين لا يرون أن لدينا من الثوابت والخصائص ما ينبغي الحرص عليها. وهذا يعني ربط مصالحهم

بآلياتها وانحيازهم إلى جانب انتشارها ورسوخها؛ وحين يصبح الخلاف مؤطرا بالمصلحة فإن تجاوزه يسمى عسيرا.

ب-قواعد الاختراق الثقافي: مهما كانت الثقافة عليلة، ومهما كانت بعيدة عن متطلبات منطق العصر، فإنها تظل في عيون أصحابها شيئا لا يصح التفريط به، والتنازل عنه بأي ثمن.وهذا الشعور على المستوى الشعبي أقوى منه على مستوى النخبة؛ لذا فإنه لا يمكن اختراق الثقافات بأدوات أجنبية عنها؛ مما يعني أن على كل القوى الغازية أن تبحث عن ركائز لها داخل الثقافة التي يراد غزوها، أي توفير غطاء يتمتع بمشروعية منطقية وثقافية ومصلحية، حتى يمكن تحقيق المراد من غير تكبد خسائر مزعجة. إن أهم القواعد والمرتكزات التي يعتمدها الاختراق الثقافي، وتتمثل في الآتي :

a- تزيين (الفردية) للناس، وجعلهم يشعرون أن حقيقة وجودهم محصورة في فرديتهم، وأن كل ما عداهم هو أجنبي عنهم؛ وإن كان ثمة من رابطة تربطهم به، فالرابطة المنطقية هي رابطة (المصلحة) التي يمكن أن تكون متبادلة بين كيانين مختلفين،وهذا مخالف للرؤية الإنسانية عامة، والرؤية الإسلامية خاصة، والتي ترى في الحياة الاجتماعية موردا من أهم موارد سعادة الإنسان، وأهم موارد نموه وارتقائه.والعولمة إذ تفعل ذلك تهيئ الناس للزج بهم في محيط مائع ورجراج، بعد أن تكون قضت على الروابط التي تربط بينهم. وهذا السلاح قديم، لكنه يستخدم اليوم أسلوب جديد؛ إذ من الثابت منذ زمن بعيد أن عزلة المرء المعنوية والعلائقية عن الناس توهن تماسكه الثقافي، وتجعل إمكانية تغيير معتقداته ومسلماته أقرب منالا؛ وربما كان هذا السبب في النهي الوارد عن الإقامة في دار الكفار.

b-الإغراء بالخيار الشخصي قاعدة أخرى من قواعد الاختراق الثقافي، حيث يلقى في روع الناس سادة وقادرون على تقرير مصيرهم واختيار ما هو أصلح لهم.والحقيقة أن الظروف التي أفرزتها العولمة جعلت خيارات الضعفاء والفقراء محدودة-على خلاف ما توحي به العولمة- وجوهر الحرية كامن في القدرة على الاختيار، ولا معنى للاختيار إذ لم تكن هناك بدائل وإمكانيات للرفض، وهذا ما يواجه به الفقراء كل يوم أثناء بحثهم الدائب عن أسباب البقاء.

إن العولمة توحي فعلا بوجود خيار شخصي لكل أحد، لكنه بين السيئ والأسوأ، كمن يخير بين الجلوس عن أي عمل وبين عمل لا يسد سوى جزء من حاجاته([85])، أو كالذي حكم عليه بالموت ثم خير بين أن يموت شنقا، أو بإطلاق الرصاص عليه!

c- توهم العولمة الناس أن كل ما يقع من مشكلات هو شيء طبيعي ومنطقي ومحايد، وليس نتيجة ضغط أعمى على الموارد والأسواق، ونتيجة فرض هيمنة الأقوياء على الضعفاء، وذلك من أجل انتزاع الاستسلام للقوى الغاشمة ،ووأد أي حمية للانتصار لأي قضية، أو المجادلة عن أي حق.وكثيرا ما يتخذ المستفيدون من العولمة من السعي وراء المصالح ذريعة لتسويغ هجمة القوى العاتية، واقناع الناس بأن ذلك لا يحتاج إلى شرعية قانونية أو ثقافية، كما تحمي نفسك، وهذا عين المنطق الذي يجري التعامل به في عالم الوحوش.

---

[85] – في الصين تجرى العولمة حيث يعملن عاملات بدون مرتبات ،وإنما لقاء ملء بطونهن فقط. أصبح الاتجار بأعضاء البشر ، الأرجنتين ، الزلزال الذي ضرب تركيا أواسط عام 1999، وزلزال تسو نامي 25دسيمبر 2004

d- توحي كل الدعايات التي تطلقها العولمة بأن على الناس أن يستعدون لخوض تنافس شريف، يرقى بإمكانات الجميع، ويستفيد منه أهل الغرب والشرق، كما يستفيد منه أهل الشمال والجنوب؛ فبركاته سوف تعم الجميع.وهذا التنافس يقوم أساسا بين الشركات الكبرى التي تناضل من أجل تحسين مواقعها في الأسواق العالمية، ووسيلتها إلى ذلك تحقيق أعلى جدارة وأرفع كفاءة مع أقل تكلفة ممكنة.وروح التنافس هذه انتشرت في المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء؛ فكثر التغابن الاجتماعي وعدم التساوي في الفرص المتاحة، وضياع العدالة، ولا سيما في الدول النامية التي لم تكن مستعدة في قيمها ونظمها للأوضاع الجديدة التي جاءت بها العولمة.ولا يخف أن التنافس الذي تروج له العولمة ليس شريفا، فهناك جهود كثيرة تبذل لإخراج بعض المنافسين من الأسواق، وهناك احتكارات واسعة النطاق، ثم إن الخيول التي تجر عربة المنافسات العاتية(وهم العمال) قد لحقهم اكبر الضيم والأذى، حيث يحل الكثير من المشكلات التي يفرزها التنافس على حسابهم.وعلى كل حال فإن المرء حين يتجرد من الخلفية الروحية والأخلاقية، فإنه لا يستطيع إلا أن يستخدم كل قواه في سبيل تحقيق الغلبة والتفوق، بقطع النظر عما سوف يسببه ذلك من متاعب للآخرين.وهذا هو السائد اليوم- مع الأسف الشديد-في نظام التجارة العالمي.

e-قدّم تفكك الاتحاد السوفياتي، وسقوط المعسكر الشرقي عامة، هدية لا تقدر بثمن لليبرالية والرأسمالية، حيث انتهى الصراع المرير الذي دام طوال أكثر من نصف قرن لصالح الغرب بكل ما لديه من طروحات وأفكار ومبادئ...،وليس الغرب بحاجة إلى خبرات إضافية كي يستثمر ذلك

في تحقيق مصالحه، ومن ثم فإن المفكرين والساسة الغربيين أغرقوا العالم بالكتابات والدعايات والتحليلات التي تثبت أن الرأسمالية، بما تستند إليه من الحرية الاقتصادية، والإحكام إلى قوى السوق وآليات العرض والطلب، هي أفضل نظرية توصل إليها البشر في إدارة شؤون الاقتصاد، وتنمية الثروات؛ مع أن مفكري الغرب ومنظريه يعرفون المشكلات الهائلة التي تغرق فيها بلادهم إلى الآذان. إلا أن الرغبة التي لا تقاوم في القيام بدور كدور الذي يمارسه الأب أو الأستاذ أو شيخ القبيلة أحوجتهم إلى توفير غطاء ثقافي مقنع ، وهذا ما تقوم به أجهزة الدعاية في الغرب في هذا الصدد .

f- إن من أهم القواعد المتبعة في الاختراق الثقافي والاقتصادي السعي الحثيث والمتواصل إلى تهميش سلطة الدولة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية.إن المجتمع الفاضل-في الرؤية الإسلامية-هو الذي يستطيع القيام بشؤونه وإدارة أوضاعه مع أدنى قدر من تدخل الدولة؛ وذلك لأن الناس لا يرتاحون إلى الخضوع لأي سلطة مهما كانت. وتؤكد الرؤية الإسلامية في هذه المسألة أن الدولة الفاضلة هي التي تسير الحركة في مجتمعاتها بأدنى قدر من استخدام العنف والقوة.والعولمة بما هي طموح وتشوق إلى النفوذ والتمدد غير المحدود، لم تعد ترتاح لتدخلات الدولة وحضورها في الحياة العامة؛ لأن ذلك يعكر صفو المستفيدين من العولمة، والذين يرون أن انتشار العولمة يتطلب شعوبا خالية من أي ثقافة سابقة على الثقافة التي تشيعها العولمة، كما يتطلب أوطانا خالية من أي سلطة غير السلطات التي تنشئها العولمة.من طبيعة القوانين -مهما كانت واهية- أن تؤسس لأشكال عديدة من تكافؤ الفرص، ومراقبة استثمار التفوق الذي

حازه بعض الأفراد، أو بعض الجهات على الصعد الثقافية الاجتماعية والاقتصادية...وهذا ما لا يروق للعولمة.المستفيدون من الأزمات في الداخل والخارج يستغلون الأزمات الخانقة التي تعاني منها الشعوب النامية في التعليم والعمل والخدمات العامة؛ في الضغط على الحكومات كي تتنازل عن وظائفها ومهامها لصالح القوى الحية التي هي قوى السوق. ومعظم الدول في الغرب والشرق غير قادرة على مقارنة تلك الضغوط، فالاستثمارات والمعونات الأجنبية، والتي تمثل بارقة أمل في تحريك التنمية، لا تتدفق على أي بلد قبل أن يتحول إلى (اقتصاد السوق) ويحذوا حذو الدول الغربية في إدارتها للحياة العامة في بلدانها.وقد تم لحركة العولمة ما تريد في معظم أنحاء العالم، فهذه هي الأسوار الجمركية يجري تهديمها بانتظام، وهذه السلع تنافس السلع الوطنية، والمصانع الكبرى يتم بيعها والتخلص منها، الخدمات العامة تنتقل إلى القطاع الخاص...وكل ذلك يتم استجابة لضغوط مخالب العولمة على الصعيد الاقتصادي : صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، وما يتفرع عنها، ويلوذ بها.الدولة التي تفرض القيام بذلك لأي اعتبار تعرض نفسها لما يسمى بـ (المجتمع الدولي)ويجري تهميشها وتأليب شعوبها عليها وحياكة المؤامرات ضدها.وليس للناس أن يفزعوا من ذلك، إذ لن ينشأ أي فراغ من جراء الحد من دور الدولة في الحياة العامة؛ ووكلاؤها المحليون، الذين يتعيشون على فتات موائدها.ويعد هؤلاء أنفسهم الوريث الشرعي للدولة، والجهة الأكثر كفاءة لتقديم الخدمات، وتوفير فرص العمل، وتهيئة أجواء الانفتاح على العالم الخارجي...مع أن المنطق يقول : إذا كنا في عالم تزيد كفاءته وتقل عدالته، فإن الحاجة إلى حماية الضعفاء وتحقيق العدل

والتوازن الاجتماعي تمسي أكثر إلحاحا، وليس هناك من جهة تستطيع القيام بذلك إلا النظم والقوانين، والتي تقوم الدولة على رعايتها وتنفيذها أكثر من أي جهة أخرى؛ لكن من الذي يستطيع الزعم بأن المنطق هو الذي سينتصر في زمان كزماننا؟!

ج-**مشاعية المعرفة:** أتاحت الانترنيت فرصا هائلة للاطلاع على العلوم والمعارف القديمة والجديدة؛ ولذلك إيجابيات كثيرة، لكن مشكلتنا دائما مع الذين لم ينالوا النضج الكافي، ولم يتشربوا القيم والمفاهيم الإسلامية، بسبب حداثة أعمارهم، أو بسبب أن أسراهم ليست مؤهلة لتنشئتهم التنشئة الاجتماعية القوية، إن الانفتاح على معارف العالم ومفاهيمه ورمزياته...من خلال رؤية النماذج الجاهزة، أو من خلال الاشتراك في حلقات النقاش...قد يؤدي إلى وقوع أضرار بالغة بترتيب المفاهيم والمدركات ونظم القيم لدى الناشئة، وذلك لأن هذه الطريقة في اكتساب الجديد من المعارف لا توفر ما كانت توفره الطرق القديمة من دمج بين التربية والمعرفة. فالأسر والحلقات العلمية والمدارس والجامعات...تقدم في الحقيقة منهجين :

- منهجا مكتوبا:يتمثل في التعليمات والمواد المعرفية التي تطرح للمدارسة.

- منهجا مستترا غير مكتوب: تمثل في سلوك المربين والمعلمين وعلاقتهم، وما يشيعونه خلال العملية التعليمية من مفاهيم وأدبيات ورموز، تتصل بعقيدة الأمة وأصولها الكبرى وآمالها وآلامها وتاريخها ومستقبلها، والتحديات التي تواجهها.وتلك المفاهيم تؤمن نوعا من التواصل بين الأجيال، كما تؤمن إطارات وأرضيات، يتشكل فيها وعليها كل ما يؤدي

إلى إيجاد الأمة الواحدة والمجتمع الواحد.وربما سنجد من الآن فصاعدا أننا خسرنا الكثير من ذلك، وربما تجسد ذلك في صراعات جديدة بين الأجيال، واهتمامات أقل بالتراث، واللحمة الوطنية والهموم المشتركة ،وعلينا أن نتعلم كيف ندبر أمورنا.

د-قيم وأوضاع اجتماعية جديدة : لا يمكن لأي قوة من القوى التي تدفع بحركة العولمة أن تدعي في يوم ما أنها استهدفت نشر الفضيلة، أو ساعدت على تدعيم البناء الأسري، أو وطدت لقيم النزاهة والتسامح والتعاون، فضلا عن تعزيز الارتباط بالله-جل وعلا-أو العمل للآخرة...إن هناك ارتياحا لدى أهل البصيرة والخبرة من أثر العولمة في القيم والأخلاق السائدة في المجتمعات الإسلامية خاصة، نظرا لبعد قيمها وأصولها الأخلاقية عن جوهر ما تروّج له العولمة.وذلك يأتي من طريقتين أساسيتين :

الأول : أن العولمة قامت على تكديس الأرباح، وتعظيم المكاسب، وزيادة النفوذ بقطع النظر-لدى أغلبية الناشطين في العولمة-عن مدى مشروعية الأعمال التي ستحقق ذلك، وبقطع النظر على الآثار التي ستساهم بها تلك الأعمال في تلوث البيئة أو هدم القيم والأخلاق أو تفكك الأسرة.

الثاني : سرعة التغيرات الهيكلية التي تتطلبها العولمة، وذلك ليس على صعيد التنظيمات الإدارية والأوعية المالية فحسب، وإنما على مستوى الأخلاق والقيم أيضا، حيث أن الأخلاق والتقاليد وقيم الأسرة.كانت قد تبلورت في حقب متطاولة، وفي إطار من الأوضاع والحاجات المحلية المغلقة والمعزولة؛ واليوم يجد الناس أنفسهم فجأة، ومن غير سابق إنذار

مطالبين بتغيير الكثير من ذلك على مقتضى ما تفرضه العولمة من شروط جديدة للفهم والكفاءة المهنية، والعيش والتعامل؛ وعلى سبيل المثـال، فقـد وجد الكثير من الناس أنفسهم مضطرين إلى أن يعملوا سـاعات أطـول وبأجور أقل، وان يحثوا أزواجهم على العمل خارج المنزل من أجل توفير دعم لدخل الأسرة، قد تكون الحياة شبه الكريمة غير ممكنة من غيره.كمـا أن الناس وجدوا أنهم بحاجة إلى أن يتحملوا بقدر أكبر من المرونة والجدية والدأب والدقة والانفتاح والتسامح والتنازل عن الخـصوصيات، وهجـر الكثير من العادات والتقاليد الاجتماعية.ومهما تكـن الـصفات المطلـوب ترسيخها جيدة ومفيدة، إلا أن ذلك حين يتم بسرعة كبيـرة، يـؤدي إلـى شروخ في البنيان الاجتماعي، ويحدث اضطرابات واسـعة فـي تماسـك الأسرة وفي الاستقامة الشخصية، وينشر الارتباك في كل مكان؛ وآثار كل ذلك دخلت كل بيت، أو هي في طريقها إليه، ونحن نلحظ اليـوم انتـشار التدخين والطلاق وتغيير الأزياء والتعلـق بالمظـاهر وجفـاف المنـابع الروحية، والأنانية، وزيادة معدلات الفرديـة، والبحـث عـن الخـلاص الشخصي، والتهرب من المسؤولية، والاحتقانات العنصرية .إلـى جانـب انتشار الرشوة والتهرب من الضرائب–وهي رمز للمشاركة الاجتماعيـة– وفساد الذمم.

إن العولمة ليست عولمة معلومات وأموال فحـسب، وإنمـا هـي عولمة جريمة أيضا، فقد انتشرت عمليات الاتجار بالمخـدرات وغـسيل الأموال، والاتجار بأعضاء البشر واغتصاب الأطفال لحساب طرف ثالث، وعمليات الابتزاز على نحو لم يسبق له مثيل. وتذكر بعض التقـارير أن

الجريمة المنظمة العالمية باتت أكثر القطاعات الاقتصادية نموا، حيث تحقق أرباحا تبلغ خمسمائة مليار دولار في العام.
وتذكر بعض التقارير إن مجموع الثروة التي تملكها عصابات (المافيا) الرئيسية في إيطاليا تتراوح بين 150-200 مليار مارك.وعلى الرغم من النجاحات الباهرة التي حققتها الحكومة الإيطالية في القبض على أعضائها إلا أنها حتى عام 1996 لم تستطع مصادرة أكثر من أربعة مليارات مارك!

هذه الأوضاع دعت بعض المفكرين إلى أن يدعوا إلى أن يقوم كل فرد من جانبه بالتخفيف من سرعة الزمن والتباطؤ في الاستجابة لمتطلبات العولمة حتى يتم التكيف مع الأوضاع الجديدة، مع المحافظة على التوازن.

إن طبيعة التدين الحق تفرض على المسلم أن يكون أكثر حساسية من غيره لما نشاهده من هدم للقيم والأخلاق؛ نظرا لأنها تشكل في نظرنا الرأسمال الأساسي للحياة الطيبة، والقاعدة الرئيسية للتقدم والنهوض؛ ولن نستطيع أن نفعل الكثير، ما لم نتحل بفضيلة اليقظة والرصد الجيد للتغيرات القيمية، ثم نقوم بتطوير الأخلاق والقيم التي نجابه بها التحدي السافر الذي جاءت به العولمة بشروط العيش الكريم في زمان كزماننا.

هـ-الأمية في عصر تفجر المعرفة : لا ينبغي ونحن في صدد الحديث عن التحديات الثقافية للعولمة أن نتجاوز أوضاع الأمية والعلم والتعليم والقراءة والتدريب في عالمنا الإسلامي، والتي تدعوا إلى قلق جدي.حين تنتهي فترة السماح الممنوحة للدول التي دخلت في اتفاقية (الجات) فإن منظمة التجارة العالمية ستفتح باب التنافس واسعا على مصراعيه، حيث يفترض آنذاك أن كافة الدول غنيها وفقيرها أضحت على

قدم المساواة في التعامل على الصعد والمستويات المختلفة. وآنذاك سوف يتضح للجميع أن المشكلة الجوهرية للشعوب الفقيرة والنامية هي مشكلة ثقافية تعليمية؛ إذا إن عصر العولمة يفترض شروطا عالية للمعرفة على كل أولئك الذين يرغبون في العيش فيه بكفاءة وفعالية، وذلك لسبب جلي، هو أن التقدم الحضاري الذي يحدث الآن تقف وراءه معارف متقدمة جدا، ومراكز بحوث متطورة ونشيطة وكثيرة، وعلى كل من يريد أن يسهم في عجلة هذا التقدم أو يستفيد منه، أو يتعامل معه، أن يكسب درجة من المعرفة والخبرة والأهلية التي تمتلكها الصناعة، وإلا فإن هذا الانفتاح العالمي سيسحق قسما من الشعوب المحرومة من المعرفة والخبرة، وسيهمش القسم الباقي.

تدل إحصاءات عديدة على أن نسبة الأمية في مجمل الدول العربية (في من هم فوق سن 15 سنة) تصل إلى نحو من 40% في الحد الوسطي.وبعض الدول الإسلامية تتجاوز الأمية فيها 65% من السكان؛ مما يدل على أن برامج محو الأمية وتعليم الكبار التي طالما تغنينا بها لم تؤت إلا القليل من النفع.

نحن سنواجه على قدم المساواة دولا كاليابان-مثلا-تخلصت من الأمية من نحو قرن من الزمان، كما سنواجه دولا لا تزيد نسبة الأمية فيها على (1-2%) مثل أوربا وأمريكا.ولو أن المشكلة يمكن تجاوزها بتعليم الأميين لهان الخطب، لكن المشكلة الكبرى تكمن في مستوى المتعلمين، حيث يعاني معظم الدول الإسلامية من تراجع مستوى التعليم العام فيها.

فمعظم الناس لدينا عازفون عن القراءة والمطالعة، وسوق الكتاب في تراجع مستمر، ولنا آنذاك أن نسأل : ما الفارق بين الأمي والذي يعرف القراءة لكنه لا يقرأ؟!

أما التدريب والتطوير الإداري فإنه ما زال في أول عهده، وعلى نطاق محدود لدى معظم الدول الإسلامية.ومعظم المؤسسات لدينا تخضع في تطويرها لاجتهادات شخصية أكثر من خضوعها لأسس ونظم وبرامج متقنة ومعترف بها.

إن أمريكا وحدها تنفق وحدها سنويا على التدريب ما يزيد على مائة وعشرين مليار دولار، وذلك من أجل تمكين الموظفين والعمال من تطوير أدائهم، والبقاء في سوق العمل والتعامل مع التقنيات الجديدة.ومعظم الشركات والمؤسسات في أكثر البلدان الإسلامية، لا تقدم أي تدريب لمنسوبيها، وتدعهم ليتعلموا القليل من المعارف، ويكتسبوا القليل من الخبرات والمهارات من خلال نموذج المحاولة والخطأ.

2-تحديات العولمة في المجال الاقتصادي ([86])

لا خلاف في أن محور عصرنا هو المال؛ فمن خلال سلسلة من الإحلالات والترتيبات والارتباطات صارت كل وجوه التنمية وأشكالها محتاجة إلى المال، فلا تعليم ولا تربية ولا أمن ولا سياسة، من غير توفير قدر من الإمكانيات والأدوات والظروف التي تجعل تنمية هذه الجوانب من حياتنا ممكنة، وليست هذه الوضعية طبيعية، وإنما هي نتيجة حتمية لانتشار الإلحاد والاعتقاد أن الحياة الدنيا لتحقيق الطموحات واقتناص الملذات،

---

[86] -عبد الكريم بكار ، مرجع سابق ذكره ، ص(82-84).

ونتيجة لجفاف منابع الروح وكبت النشاط الأدبي والاجتماعي وإعطاء الأشياء المادية أولوية عامة.الاقتصاد اليوم هو ما تبقى من السياسة، حيث حصل انحدار دولي رهيب حين تحولت أرضية العلاقات الدولية من أرضية قائمة على التوازن والتفاوض ورعاية المصالح المشتركة إلى أرضية تجارية، قاعدة الحركة الأساسية عليها هي التنافس والهيمنة والاستحواذ والتفوق بأي ثمن ،والطريق إلى ذلك هو حرية السوق وتحرير التجارة والخوصصة وحرية نقل الأموال وتشجيع الاستثمارات الأجنبية.

أما الآن فقد أدرك أرباب المال والأعمال العملاقة أن فتح أسواق جديدة لمنتجاتهم، وتأسيس أنشطة فروع عالمية لشركاتهم بات محتاجا إلى تغيرات سياسية واجتماعية وثقافية على مستوى العالم؛ ولهذا فإن أصحاب المصلحة في العولمة يضغطون من أجل الديمقراطية والتعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان، والتركيز على الفردية، والتسامح بشأن المحرمات الثقافية حسب المفاهيم الغربية، وبالقدر الذي يخدم مصالح الشركات المتعددة الجنسيات، فإذا كانت الديمقراطية- مثلا-في هيئة معينة لا تخدم مصالحها، فإنها تحارب بكل الوسائل. ولعلنا نرصد هنا أهم التحديات التي جاءت بها العولمة في المجال الاقتصادي في المفردات التالية :

أ-اقتصاديات تقوم على المعارف المتقدمة : واجه العالم النامي- ونحن منه-منذ أمد بعيد مشكلة عويصة، تتمثل في التغيرات التي طرأت على عناصر المجال الاقتصادي، وتلك التغيرات تحدثها الدول الصناعية الكبرى؛ وبعد اشتداد حركة العولمة تفاقمت، وصارت آثارها أكثر إزعاجا وإضرارا بالأوضاع السائدة لدى الدول النامية.وعلى سبيل المثال فقد كانت الثروات الطبيعية والمنتجات الزراعية تتمتع بأهمية شبه مطلقة في تعظيم

الناتج الوطني، وذلك نظرا لأن بساطة عمليات الإنتاج، لم تكن تعتمد على المهارات البشرية الراقية إلا على نحو محدود جدا، ولا على الآلات المعقدة.ومع التقدم التقني اختلف كل شيء؛ فقد صارت العلوم والثقافة المحرك الرئيس للاقتصاد العالمي الطامح إلى المزيد من التحرر من المواد الخام.ومن الصعب اليوم البدء في فهم القواعد الأساسية للتنمية والتصنيع والعولمة دون الاعتراف أولا بالعلوم والثقافة بوصفها المنبت لكل هذه النشاطات.وقد أدرك الاقتصادي الشهير (آدم سميث) منذ وقت مبكر أن الثورة الصناعية ستؤدي إلى فك الارتباط تدريجيا بين الاقتصاد والمادة؛ وقد أشار إلى أن الإبداع والمهارات البشرية كانت عام 1800 أكثر من المواد الخام، وأن هذه الحقيقة وحدها ستخفض تدريجيا أهمية القوة العاملة غير الماهرة في الاقتصاد.وتكاد عمليات فك الارتباط هذه تكون قد استكملت اليوم.ومن المعروف أن إجمالي الناتج العام في البلدان الصناعية الرئيسة مرتكز على العلم؛ والمواد الخام لا تشكل من 5 إلى 10% من إجمالي الإنتاج الوطني، فالذين يعملون في الزراعة–على سبيل المثال– في البلدان الصناعية لا يصلون في حال من الأحوال 10% من السكان، بل إنهم قد لا يتجاوزون في بعض الأحيان 3%.أما العالم الإسلامي فإن معظم دوله ستدخل القرن الجديد بتوزيع توظيف في القطاعات الإنتاجية قريب مما كان عليه الوضع قبل قرن من الزمان.وعلى سبيل المثال فإن حصة الزراعة من الناتج الوطني في مصر هي 39.9%، وفي المغرب 43.4%، وفي عمان 44.5%، وفي اليمن 70.2%.إن الزراعة –كما قال ابن خلدون–هي مهنة المستضعفين؛ وذلك لقلة ما تحتاجه من التدريب والتطوير

والاستثمار؛ ولذا فإن العمل فيه يشكل حافزا مباشرا وقويا على التقدم التقني.

سبب هذه المشكلة أننا لم نفطن بعد إلى الوظيفة الحيوية التي يقوم بها البحث والتطوير والتقنية في التنمية والكفاءة الاقتصادية.والدليل على ذلك انه ليس هناك بلد إسلامي واحد يمكن أن يصنف بأنه بلد صناعي؛ إذ إن الدولة الصناعية ليست هي التي تملك المصانع أو تستوردها، وإنما الدولة الصناعية هي التي تصنّع المصانع. ولا ريب أن أسباب التخلف الصناعي عديدة، لكن يقف على رأسها قلة الأموال والموارد التي تخصص للبحث العلمي الأساسي منه والتطبيقي(كما بيننا في القسم الأول).ومن خلال نظرة في نسبة المنشورات في بعض الدول إلى عدد السكان نجد أننا في مقام متخلف؛ حيث تشير بعض الإحصائيات إلى أن ناتج المنشورات لكل مليون شخص في عام 1995 في الوطن العربي 62؛ على حين كان في البرازيل 42 في الصين 11، وفي الهند 19، وفي فرنسا 740، وفي سويسرا1877 ، وزادت كوريا ناتجها البحثي من 15 لكل مليون نسمة في عام 1985 إلى 144في عام 1990، وكان ناتج العالم العربي في عام 1985 مساويا لناتج كوريا الجنوبية.

وقد خصصت البلدان العربية نحوا من 750 مليون دولار أمريكي، أو حوالي اثنين في الألف من ناتجها الوطني للبحث والتطوير.أما البلدان المصنعة الجديدة في جنوب شرق آسيا، فهي تخصص من 1إلى 3% من إجمالي إنتاجها الوطني للبحث والتطوير.وقد كان مجموع المخصصات الدولية للبحث والتطوير في عام 1995 نحوا من خمسمائة مليار دولار، جاء معظمها من الشركات الصناعية الكبرى.وقد انعكس البحث العلمي من

أموال على براءات الاختراع التي تسجلها الدول، ففي عقد السبعينات من القرن العشرين سجل العالم نحوا 3.5 مليون براءة اختراع.ومع أن الدول النامية تشكل ما يقارب 80% منها من الشركات المتعددة الجنسيات.

إن البحث العلمي والتطور التقني قد أدخلا بلدانا جديدة إلى الأسواق، على حين بعض البلدان العريقة في بعض الصناعات في وضع لا تحسد عليه؛ وقد ذكر (سنجايالال) أن مصر أخفقت في تسجيل أداء جيد في التنافس مع بلدان أخرى في العالم الثالث، حيث إن بلدانا حديثة الدخول في صناعة النسيج والملابس مثل كوريا، وتايوان، تصدر ما قيمته 15.2 مليار دولار على التوالي من هذه المواد؛ على حين أن مصر تصدر منها ما قيمته 575 مليون دولار فقط!

ويذكر بعض الباحثين أن اليابان تشتري الطن الواحد من الألمنيوم الخام من دولة البحرين بما يقارب ثمانمائة دولار أمريكي، وبعد تصنيعه تبيعه بما يقارب المائة ألف دولار!

إن المشكلة أن إحلال الصناعات ذات التقنية العالمية محل القطاعات التقليدية يحتاج إلى تغيرات ثقافية واجتماعية، وإلى استثمار أموال طائلة، وقد تكون متوفرة لدى معظم الدول الفقيرة، ولكن البدائل والخيارات الأخرى شبه معدومة أمام كل من يزيد كسر هيمنة الدول الصناعية واستغلالها.

ب-تآكل الطبقة الوسطى : يحترم الإسلام الملكية الخاصنة احتراما شديدا كما بينا سابقا، ولديه من التعليمات والتشريعات ما يجعل كل شخص يحصل على ثمار مواهبه ومهاراته وجهوده كاملة غير منقوصة، مهما بلغت وتعاظمت؛ إذ لا سقف لما يملكه الإنسان المسلم في النظرة

الإسلامية.وفي الوقت نفسه هناك إدراك قوي لأهمية توفير العوامل التي تجعل من المجتمع المسلم كيانا متماسكا متآزرا، وتوفير كل ما من شأنه أن يجعل فيه طيبة آمنة منتجة؛ ولذا فإن الإسلام أناط بالدولة المسلمة مسائل المحافظة على التوازن الاجتماعي من خلال فريضة الزكاة، ومن خلال تصميم هياكل الأجور، ودعم السلع التي تحتاجها الفئات الأشد عوزا، ومن خلال الضرائب المباشرة وغير المباشرة وكلما استطاعت الدولة تضييق المساحة التي يحتلها الفقراء جدا والأغنياء جدا، كان ذلك دليلا على نجاحها في تشكيل متن صلب للحياة الاجتماعية، ويقوم على شريحة وسطى، ولا يطغيها المال الذي يأتي من غير جهد، أو من وراء أعمال غير مشروعة، ولا يقعدها الفقر المدقع عن النهوض والتقدم.وهناك من يرى أن من الأسباب الجوهرية لنجاح التجربة اليابانية في المجال الاقتصادي عدم وجود فارق بين الموظفين في الدخل والصلاحيات والمسؤوليات، فدخل المدير المتدرب بعد خصم الضريبة يبلغ $\frac{1}{5}$ أو $\frac{1}{6}$ من دخل الرئيس التنفيذي؛ على حين يبلغ $\frac{1}{15}$ في الولايات المتحدة وأحيانا $\frac{1}{20}$ ويقل الفارق عن ذلك في أوربا، لكنه يظل أعلى من اليابان.

العولمة تقوم على الاقتصاد الحر، واعتماد قانون العرض والطلب، كما تقوم على مبدأ التنافس الشديد؛ وحين يتم كل ذلك في ظل تراجع أخلاقي عام، وفي ظل تراجع الدول على التدخل في الحياة الاقتصادية، فإن هذا سوف يعني انقسام المجتمع إلى فئتين متمايزتين : فئة المسحوقين المستغلين الذين لا يجدون ما يقتاتون ، وفئة المستغلين المستبدين الذين لا يدرون ماذا يصنعون بالأموال التي تدفقت عليهم على نحو يفوق كل

تصور.لهذا كله فإن مما هو مسلّم به اليوم لدى الباحثين وعلماء الاقتصاد أن فئة محدودة في معظم المجتمعات تمتلك حيزا ضخما من الدخل الوطني على حساب أكثرية محرومة؛ والهوة بين الفريقين تزداد اتساعا يوما بعد يوم.إن الولايات المتحدة تتزعم العالم في المسافات الفاصلة بين القلة التي تملك الكثير، والكثير التي لا تملك إلا القليل؛ فأغنى 10% من الشعب الأمريكي يملكون 68% من ثروات الولايات المتحدة، وأكثرية 90% تملك 32%.أوربا، وإن كانت تحقق نموا أقل من أمريكا إلا أن تقارب نسب الدخل لديها أفضل.وتشير بيانات تقرير (التنمية في العالم)لعام 1997-على سبيل المثال-إلى أن عشر السكان السويد يحصلون على 20.8% من الناتج المحلي.أما في سويسرا فإن عشر السكان يحصلون على 29.9% ،في كثير من بلدان العالم النامي اختلالا، كثير ما يكون كبيرا في توزيع الدخل نظرا لانتشار الفساد الإداري، وانعدام الوسائل التي يعبر بها الفقراء عن ظلاماتهم، ويواجه معظم الدول النامية مجهولة؛ فلا بيان ولا إحصاءات عن الثراء والفقر، أو عن توزيع الدخل الوطني أو عن البطالة، والموجود منها ليس محايدا؛ ولذا فإن الثقة به محدودة.ومن البيانات القليلة المتوفرة يتبين أن الاختلال الموجود في توزيع الناتج الوطني في الدول النامية، لا يقل عن الاختلال الواقع في العالم المتقدم بل يزيد.في الشيلي بلغ متوسط دخل الفرد 4160 دولار في السنة؛ وقد استولى العشر الذي فيها على 46.1% من الناتج الإجمالي المحلي؛ ومع ذلك فإن الليبراليين يذكرونها نموذجا للنجاح الاقتصادي.وفي البرازيل استولى العشر الغني على 51.3% ونجد أدنى نصيب للخمس الفقير 2.2% في كل من البرازيل وغينيا.أعلى نصيب للخمس الفقير في رواندا وبنغلادش ولاوس حيث بلغ

نحوا من 10%، وحصة الخمس الفقير في موريتانيا 3.2% وفي مصر 8.7%، وتتدرج دول أخرى مثل المغرب والجزائر وتونس والأردن بين هذين الحدين.

ولا ينبغي أن نغفل شيئا آخر مهما، هو أنه مع اشتداد حركة العولمة تنهار الخدمات الرخيصة المقدمة للفقراء؛ فالمؤسسات النقدية الدولية تشترط دائما لتقديم القروض والمساعدات تخفيض الدعم الممنوح للسلع وتقليص الخدمات المجانية وشبه المجانية إلى جانب تحرير الاقتصاد؛ بما يشكل ضغوطا إضافية على الفئات الأشد فقرا.إذ كل الدلائل تشير إلى أن العولمة لن تساعد في نشر العدالة الاجتماعية، والتخفيف من ضراوة الأوضاع الحاضرة، بل سيزيد من تكريسها واستفحالها!

ج-**نشر ثقافة الاستهلاك العظيم** : التقدم العلمي والتقني أتاح للناس أن يتحركوا بسهولة، كما أوجد الكثير من التنوع في كل السلع التي يستهلكونها إلى جانب الكثير من الخيارات والبدائل في كل أشكال الخدمات.وهذا كله يشجع على المزيد من الاستهلاك، كما أن الفساد الإداري والمالي يجعل شريحة من الناس يمتلكون ثروات لم تتعب في جنيها، مما يدفعها إلى الإنفاق الترفي، ويجعل منها فئة محرضة لباقي المجتمع على سلوك السبيل نفسه.

وتغير عقائد كثير من الشعوب نحو الحياة والموت، واحتفالها بالمادة على حساب الروح والمعنى، وهو الآخر يجعل سبل تحقيق الذات وإرواء الطموحات، تتصل بالاستهلاك بوصفه أداة لذلك، ومظهرا من مظاهر الاقتدار.

وأصحاب الشركات المتعددة الجنسيات الذين يقدمون حركة العولمة يسهمون على نحو رئيس في فتح الطرق أمام كل مـا ذكرنـاه والحفـز عليه.والأموال التي يتم إنفاقها على الدعاية والإعلان أكثر من 330 مليار دولار سنويا تستهدف على نحو رئيس حمل الناس على زيادة الاستهلاك.

التحدي الذي يتمثل في زيادة الاستهلاك ذو وجوه متعـددة، منهـا استنفاذ الثروات ومصادر الطاقة غير متجددة، وتلويـث البيئـة، انتـشار الأوبئة والأمراض الخطيرة، وفتح أبواب جديدة للـضغط علـى الفقـراء والمحرومين؛ إذ تطالبهم أسرهم بالمزيد من الإنفاق، والذي يقتضي المزيد من العمل الذي قد لا يجدون فرصا للقيام به.

زيادة الاستهلاك الترفي قلصت من حجم ما يمكن توفيره من أجل إعادة استثماره في التنمية؛ ونجد في هذا الصدد أن معظم البلدان الإسلامية تتمتع بزيادة سكانية عالية، وهذا يتطلب منها حتى تحافظ علـى مـستوى الحياة لدى شعوبها أن تحاول توفير ما لا يقل عن 25 % من دخلها المحلي الإجمالي؛ لكنها مع الأسف تجد نفسها غارقة في إنفاق الأموال على الحلي والزينة والأطعمة التي لا تؤكل والمباني التي لا يسكن إلا جـزء منهـا، وإنفاق الأموال على المظاهر والشكليات الفارغة؛ مما يجعل مستوى العيش والتعليم والخدمات في حالة من التدني المـستمر لـدى معظـم الـشعوب الإسلامية والنامية عامة.والأرقام التي تشير إلى كل ذلك لا تولد شيئا سوى اليأس والقنوط من صلاح الأحوال.

وهكذا مع مرور الوقت تربح العولمة كل يوم أرضا ثابتة من خلال تحويل الكثير من الأشياء الكمالية إلى أشياء أساسية وضرورية، يبذل فـي سبيل الحصول عليها في بعض الأحيان الدين والمروءة والوقت والجهد.

د-نشر البطالة : قضية البطالة وتضاؤل فرص العمل من أخطر المشكلات التي تواجهها شعوب العالم اليوم، ولا سيما الشعوب النامية، ومنها الدول الإسلامية.العاطل عن العمل-كما عرفته منظمة العمل الدولية-هو "كل من هو قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد، لكن دون الحصول عليه"([87]).

البطالة لم تعد التحدي الذي يواجه الدول الفقيرة وحدها؛ فللدول الغنية أيضا حظ منها، فبسبب العولمة وعبر نشاطات الشركات المتعددة الجنسيات، لجأ الكثير من الصناعات التحويلية في أوربا وغيرها إلى الانتقال إلى البلدان النامية للاستفادة من المزايا والامتيازات التي وفرتها تلك البلاد للاستثمارات الأجنبية المباشرة، من نحو الإعفاءات الضريبية ورخص الطاقة والأرض واليد العاملة، وعدم تحمل تكلفة التلوث البيئي.

إن التغييرات التي شهدتها الرأسمالية في الربع الأخير من القرن العشرين جعلت من (البطالة) سمة هيكلية متجذرة في خصائص النظام الاقتصادي والاجتماعي للبلدان الصناعية الرأسمالية؛ فقد ارتفع متوسط البطالة فيها من 6.9% في الفترة 1978-1987 إلى 8.6 في عام 1998.وفي ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا وايرلندا وصل معدل البطالة وصل إلى 21.2 في إسبانيا، وفي فنلندا إلى 15% عام 1998؛ لكن لا بد من القول إن العاطل عن العمل هناك يلقى من المساعدة من الدولة حتى يعثر على عمل، وإن كان هناك اتجاه عريض وقوي لتخفيض مساعدات

---

[87] - رمزي زكي ، الاقتصاد السياسي للبطالة ، سلسلة عالم المعرفة الكويت سنة 1998،ص.25.

الضمان الاجتماعي في بلدان الرأسمالية كثيرة.(سنبين فيما بعد أكاذيب العولمة).

أما في العالم النامي فإن أثر العولمة في نشر البطالة من ذلك بكثير.ويمكن القول : إن تنامي ظاهرة البطالة في معظم الدول الإسلامية يعود إلى تشابك عوامل داخلية وخارجية أهمها :

أ- من الملاحظ أن معظم الدول الإسلامية، لم تحقق نجاحات تذكر في مجال التنمية الشاملة والمتكاملة عبر العقود الأربعة الأخيرة؛ فالهياكل الإنتاجية فيها لم تتغير، فقد ظلت الزراعة والصناعات الاستخراجية والحرف اليدوية تسهم في النصيب الأكبر من الناتج الوطني.والقطاعات الحديثة فيها مع امتصاصها لمعظم الموارد المخصصة للتطوير لم تستوعب الكثير من الأيدي العاملة، بسبب اعتمادها على تقنيات متقدمة، تستهلك أموالا كثيفة، وتتمتع بدرجة عالية من (الأتمتة)([88]).

ب- تفاقم أزمة المديونية الخارجية التي بدأت في الظهور في السبعينات من القرن الماضي، وتفاقمت في الثمانينات.وبغض النظر عن أسباب ذلك، فقد كان للعولمة إسهام في ذلك؛ فالمؤسسات الاقتصادية الدولية مهتمة بتوفير كل ما من شأنه المساعدة على عولمة الاقتصاد العالمي وفق الرؤية والمصالح الغربية.وقد فرضت تلك المؤسسات على الدول المدينة أن تقوم بسلسلة من الإجراءات الانكماشية، والتي من جملها رفع رسوم الخدمات وزيادة الضرائب، وتجميد التوظيف الحكومي، أو تقليصه وخفض الأجور،

---

[88] - باستثناء أند ونسيا وماليزيا،حيث حققت هاتان الدولتان إنجازات جيدة في تغيير هياكل الإنتاج والنمو الاقتصادي.

وبيع المشروعات والمؤسسات الحكومية عبر (الخوصصة) حيث يسرّح المالكون الجدد أعدادا كبيرة من العمال.

جـ-إن الدول الغربية قد حاولت تسهيل تدفق كل ما في صالحها تدفق من نحو السلع والخدمات ورؤوس الأموال، أما الحراك الحر لقوة العمل، فممنوع؛ فالدول الرأسمالية قامت بمكافحة أحوال البطالة والركود الاقتصادي لدى بلدانها عن طريق تغيير قوانين الهجرة والإقامة فيها، وهكذا فبعد أن كانت الهجرة إلى بلاد الشمال تشكل منفذا-وإن كان محدودا لفائض القوة العاملة في البلدان النامية، ومصدرا مهما من مصادر النقد الأجنبي لكثير من البلدان النامية، فإن هذا المنفذ يكاد يكون الآن مغلقا.وتشير بعض التقديرات إلى أنه ترتب على القيود التي تفرضها بعض البلدان الصناعية على هجرة قوة العمل إليها حرمان الدول النامية من دخل لا يقل عن مائتين وخمسين مليار دولار سنويا؛ وهو رقم مذهل.

هناك أمر أخير يجب الإشارة إليه في هذا الصدد، وهو أن العولمة تملك إمكانيات هائلة لنقل البطالة من مكان لآخر؛ فإذا كانت الاستثمارات تتدفق على بلد بسبب انخفاض أجور الأيدي العاملة-مثلا-فإن تلك الاستثمارات تظل على أهبة الاستعداد للرحيل إلى بلد آخر، تكون الأجور فيه أرخص.وهذا ما نشاهده اليوم في بلد مثل (الهند) حيث أخذت الاستثمارات تتجه نحوه بسبب ما ذكرناه.

هذه العوامل مجتمعة أدت إلى تفاقم مشكلة البطالة في كثير من الدول الإسلامية، ولكن المؤسف-دائما-هو غياب الأرقام والإحصائيات التي تصور حجم هذه المشكلة المتفاقمة.وقد تبين من خلال الأرقام القليلة المتوفرة أن البطالة كانت في الجزائر عام 1985 في حدود 9.8% من قوة

العمل؛ أما في عام 1993 فقد ارتفعت إلى 24.3% لتصل مع بداية القرن الواحد والعشرين إلى 28%، وكانت في الأردن 2% وصارت في عام 1991 في حدود 18.8% أما في الضفة الغربية، فإن معدل البطالة بين الفلسطينيين بلغ في عام 1992 حوالي 48.9% وبلغ قطاع غزة 55% بسبب سياسة الحصار والتجويع التي يمارسها اليهود في فلسطين المغتصبة!.

هـ-**اتفاقيات التجارة** : انتشار التجارة وكثافة التبادل التجاري، ليس مفرزا من مفرزات العولمة فحسب، وإنما هو سمة من أهم سمات العصر الذي نعيش فيه. فالنظام التجاري هو أقوى النظم قاطبة، فإذا كان المرء طبيبا وتاجرا ومدرسا وتاجرا ومهندسا...فإن الصفة التي تغلب في النهاية عليه هي صفة التجارة.وربما كان ذلك بسبب ما تَعِدُ به التجارة من آفاق غير محددة للربح والكسب والثروة؛ ولذا فإن من الطبيعي أن تكسب هذه الجاذبية الخاصة لدى معظم الناس. قد ظلت التجارة على مدار التاريخ وسيلة لنشر الأفكار والعادات، ولا أحد ينسى ما قام به التجار المسلمون في أنحاء المعمورة من نشر للإسلام، وإيصال لمبادئه إلى الشعوب لم يصل إليها أي جندي مسلم.واليوم تعدّ التجارة المجال الأكثر خصوبة لتعكس منجزات الدول الصناعية، وتعريف شعوب العالم بالتقدم التقني والتنظيمي الذي تم لديها.وإن العمليات التجارية تستحوذ على قسط كبير من الأنشطة الاقتصادية للدول الصناعية والنامية.ولعلنا نلقي الأضواء على أهم

التحديات التي جاءت بها اتفاقيات التجارة عبر منظمة التجارة الدولية من خلال الحروف الصغيرة التالية ([89]):

A-قطاع الخدمات : قطاع الخدمات من القطاعات السريعة النمو والبالغة الأهمية، ويكفي أن نعلم أن هذا القطاع يؤمن في بلد مثل الولايات المتحدة الأمريكية 83% من فرص العمل، على حين تؤمن الصناعة 24%، والزراعة 3%.وكلما تقدمت الأمم في معارج التنظيم والتصنيع اتسع فيها نطاق هذا القطاع، وزادت أهميته. ويلاحظ أن الاستثمار الأجنبي في الخدمات كان يستولي على نحو من 25% من مجموع الاستثمارات الأجنبية عام 1980، ثم ارتفع إلى 50% في بداية التسعينات، وانصبت معظم تلك الزيادة في الخدمات المالية.وقد نمت هذه التجارة بمعدل 13% عام 1995 لتبلغ حوالي 1170 مليار دولار.

يشمل قطاع الخدمات أنشطة كثيرة متنوعة، صنفتها مجموعة مفاوضات التجارة في الخدمات في اثني عشر قطاعا رئيسيا و155 قطاعا فرعيا، مثل العمل المصرفي والتأمين والتشييد والمقاولات والخدمات الاستشارية المهنية والصيانة والاتصالات والنقل والسياحة.

ومن المتوقع إزالة الحواجز التنظيمية والإدارية أمام موردي الخدمات الأجانب إلى سيطرة المؤسسات الأجنبية ذات الكفاءة العالية في توريد الخدمات.تلك الكفاءة تعتمد ضمن اعتبارات أخرى على مستوى الدخل للدولة الأم وعلى المستويات المهارية والتعليمية لأفرادها، وهي سمات متوفرة في الصناعية على نحو ملحوظ، مما يجعلها تتمتع بميزات

---

[89] – عبد الكريم بكار ،مرجع سابق ذكره،ص(96-97).

يصعب على موردي الخدمات في عالمنا الإسلامي المنافسة فيها.وربما كانت الميزة الوحيدة لدى بعض الدول النامية التي تتمتع بكثافة سكانية عالية توفر كفاءات فنية رخيصة نسبيا.إن من الواضح أن معظم المؤسسات الخدمية في العالم الإسلامي تعمل ضمن النطاق المحلي، وهي لا تملك الإمكانيات المالية والتقنية والإدارية، كما لا تملك الخبرات التراكمية التي تمكنها من خوض غمار المنافسة العالمية، ولذا فإن فتح مجالات الخدمات الدولية أمامها لن يفيدها كثيرا.ولا ريب أن انفتاح الدول الإسلامية الآن على الأسواق العالمية متفاوت؛ ولذا فإن الدول الأكثر انغلاقا الآن ستواجه مشكلات جمة عند الانفتاح التام على الأسواق العالمية؛ حيث إن البنى والمؤسسات الخدمية فيها متخلفة بسبب عدم وجود أي منافسة خارجية في الماضي.وربما حدثت مكاسب في المستقبل من وراء حرية التجارة في الخدمات من خلال الاستفادة من الخبرات التي ستدخل إلى السوق المحلية، ومن خلال فتح المجالات الدولية أمام المؤسسات المحلية القوية والقادرة على المنافسة؛ لكن ذلك سوف يتوقف على درجة وعي الحكومات ورجال الأعمال وعلى الطريقة التي ستنفتح بها على العالم، ومدى قدرتها على الاستفادة من الفرص التي يتيحها ذلك.وربما كان قطاع الخدمات المالية هو أكثر القطاعات إحراجا للمؤسسات المالية المحلية؛ فالبنوك الإسلامية الملتزمة بالأحكام الفقهية لا تستطيع القيام بكل الأعمال المصرفية التي تقوم بها البنوك الربوية، كما هو معروف. أما البنوك الربوية الموجودة في العالم الإسلامي، فهي ضعيفة محدودة الإمكانيات، إذا ما قورنت بنظيراتها في الدول الصناعية، وعلى سبيل المثال فإنه ليس هناك من الألف مصرف المصنفة على قمة المصارف العالمية سوى 41 مصرفا عربيا؛ لأن

القدرات المالية المتوفرة في العالم الإسلامي محدودة إذا ما قورنت بما هو موجود في البلدان الصناعية الكبرى، كما أن كثيرا من المال الإسلامي مهاجرا إلى تلك البلدان، ومودع في خزائن مصارفها.وعلى كل حال فإن من المتوقع أن يحدث ارتباك كبير في البداية، وانسحاب الصغار من مقدمي الخدمات من السوق ليتنامي عالم الكبار أكثر فأكثر، وينحسر الصغار إلى أدنى حد وفق أبجديات العولمة .

B-حقوق الملكية الفكرية : لا علاقة في الأصل لمسألة حقوق الملكية الفردية وحماية الأفكار بتحرير التجارة، ولكن جرى الاهتمام بها بعدما أضحت قيمة السلع تكمن بشكل متزايد في محتواها الفكري(أي التقنية والتطوير والإبداع الإنساني) حيث تصاحب ذلك مع نمو التجارة في السلع المزورة والمقلدة؛ إذ صارت تشكل ما بين 3 و6% من مجمل التجارة العالمية؛ مما دعا الدول الصناعية إلى الوقوف بصرامة في وجه الدول النامية حيال هذه المسألة.

قوانين حماية الملكية الفردية تشمل تشكيلة واسعة من المكتشفات والمنتجات والسلع، فهي تغطي براءات الاختراع وحقوق المؤلف والناشر وحقوق الأعمال الأدبية وأعمال الحسابات؛ كما تشمل براءات الاختراع في مجالات المنتجات الغذائية والكيمائية والأدوية...وغيرها.

وترى الدول النامية أن الأسعار التي تتقاضاها الشركات الصناعية عالية إلى درجة كبيرة، ولا سيما بعض المنتجات التي تتمتع بحيوية خاصة وحساسية اجتماعية بالغة مثل الأدوية والأغذية.والقوانين الجديدة ستطبق تدريجيا وسوف تحرم كثيرا من المواطنين في الدول الفقيرة من الحصول على بعض حاجاتهم الأساسية من السلع والمنتجات التي ستشملها.

وترى الدول الصناعية الكبرى أن (القرصنة) التي تتعرض لها الشركات، تكلفهم مليارات الدولارات، وتحد من قدراتها على تطوير منتجات جديدة؛ فوجود نظام فعال لمنح براءات الاختراع يشجع المخترعين على كشف اختراعات ،كان من الممكن لولا الحماية أن تبقى أسرارا تجارية. ولهذا فإنها رأت ضرورة رفع مدة الحماية للملكيات الفكرية لتصل إلى عشرين عاما لبراءات الاختراع، وخمسين عاما لحقوق الطبع، وعشرة أعوام لحقوق نقل الدوائر الإلكترونية، وبرامج الحاسوب.

إن قوانين الحماية الفكرية، تمثل إضافة لتعزيز نفوذ الدول الصناعية على حساب البلدان النامية والفقيرة؛ إذ إن حصة هذه الأخيرة من تلك المنتجات ضئيلة جدا؛ فخلال السبعينات من القرن الماضي-مثلا-لم تتمكن الدول النامية التي تمثل ثلاثة أرباع سكان الأرض من الحصول إلا على 6% من 3.5 مليون براءة اختراع.

المنطقة العربية لا تنتج-مثلا-من الأدوية إلا نحوا من 42% من حجم استهلاكها؛ ومعظم إنتاجها ليس مخترعا ولم ينشأ بسبب البحث العلمي، وإنما تنال الشركات المصنع رخصا لإنتاج من مخترعي الدواء الأساسيين.

إن اتفاقيات الملكية الفكرية سوف تحرم الدول النامية عامة من حقها في الحصول على المعرفة التقنية، ومن إجراء الكثير من البحوث العلمية والمعرفية، مما سيساهم في تعميق الفجوة التقنية، نظرا لأنها لا تستطيع دفع ثمن الحصول على أسرار المنتجات التقنية نتيجة زيادة أسعارها بعد إطلاق يد صاحب البراءة وإعطائه قوة احتكارية مطلقة في مجال التصنيع والاستغلال التجاري.

C-الاتفاقية الزراعية : القطاع الزراعي بطبيعته قطاع تابع، فهو يعتمد على كل من الصناعة و(المكننة) أثناء الإنتاج، ويعتمد على التجارة وأوضاعها أثناء التسويق؛ ولهذا فإن معظم الدول تحاول تقديم العون لهذا القطاع، وتدل بعض الدراسات أن بعض الدول الإسلامية (كبعض الدول الخليجية) تقدم مساعدات للقطاع الزراعي، تساوي نحوا من 53% من مجمل ناتجه.وقد استحوذت (الاتفاقية الزراعية) على الجانب الأعظم من الاهتمام أثناء المفاوضات الخاصة بدورة (الأرجواي) حيث رأى القائمون على شؤون (الجات) أن هناك انتشارا واسعا لسياسات الحماية في معظم البلدان.وقد دارت المناقشات حول ثلاثة محاور رئيسية هي : الدعم الداخلي للقطاع الزراعي، والإعانات المقدمة لتصدير المنتجات الزراعية، ومسألة الحرية في الوصول إلى الأسواق.وقد تزعمت الولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى تعتمد على تجارة المحاصيل-كالحبوب ومشتقات الألبان واللحوم-الدعوة لتخفيض كل أشكال الدعم التي تقدم للمزارعين، ولا سيما تلك الخاصة بالمنتجات الزراعية التصديرية بحجة أن الوضع الحالي يتعارض مع روح اتفاقية (الجات) من ناحية، كما أنه يضعف حوافز الدول النامية لتشجيع استثماراتها في القطاع الزراعي.وقد تم وضع قوانين عديدة في شأن النفاذ إلى الأسواق وتخفيض الدعم الداخلي وخفض دعم التصدير.

مكانة القطاع الزراعي بين القطاعات الإنتاجية شديدة التباين بين دولة إسلامية وأخرى، ففي بلد مثل أفغانستان والصومال يمثل القطاع الزراعي القطاع الأهم والأكثر حيوية؛ على حين يساهم في الناتج السوري بنحو 31% وفي السودان 34% وفي العراق 32%.أما في البحرين وقطر والكويت، فهو لا يشكل أكثر من 1% ،وعلى كل حال فإن الملحوظ أن

عددا كبيرا من الدول الإسلامية يشهد تناميا في واردات الغذاء، وانكماشا في صادراته الزراعية؛ وعلى سبيل المثال فإن حجم الواردات العربية من الأغذية بلغ عام 1992 نحو عشرين مليار دولار، على حين بلغت حصيلة الصادرات نحو 4.6 مليار دولار في العام نفسه.

ومصادر التحدي في مجال الغذاء في العالم الإسلامي عديدة، منها ما يعود إلى الأوضاع الداخلية؛ ومنها ما يعود إلى اتفاقية التجارة في المنتجات الزراعية.وإذا تأملنا في الأوضاع الداخلية، وجدنا أن الطلب الداخلي على المواد الغذائية في حالة من التزايد المستمر بسبب الزيادة السكانية المطردة والتي لا يشهد العالم الصناعي شبيها لها، كما أن عددا من الدول الإسلامية يشهد تناقصا في كميات المياه المطلوبة لتوسيع رقعة الأراضي المزروعة.

أضف على هذا أن سوء أحوال الريف أحدثت هجرة واسعة النطاق باتجاه المدن، والتي ترتب عليها هجر الكثير من الأراضي الصالحة للزراعة.ومن المتوقع في ظل تقليص الدعم الزراعي للإنتاج والتصدير أن يزداد الوضع سوء.

أما التحديات الخارجية فتتمثل في خفض الدعم للإنتاج الزراعي وخفض مساعدات التصدير، حيث سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار المحاصيل الزراعية في البلد المنشأ.ويتوقع بعضهم أن ترتفع أسعار المواد الغذائية بنسبة لا تقل عن 15%.نعم إن هذه الوضعية قد تؤدي إلى تعديل سياساتها الاقتصادية وإدخال تغييرات هيكلية على بنيتها الإنتاجية، لكن ذلك إذا حدث فإنه سيكون على المدى البعيد، أما في المدى القصير والمتوسط فإن الأوضاع الحالية تتطلب العمل على ضمان تدفق السلع الزراعية

بأسعار رخيصة نسبيا حتى لا تتدهور أحوال الفقراء والمحتاجين أكثر مما عليه.

كان بالإمكان أن نذكر المزيد من التحديات التي تولـدها حركـة العولمة إلا ان ما قدمناه كاف لبيان الخطوط العريضة التي باتت واضحة، وبات علينا أن نفكر فيما يمكن عمله حيالها في الأرض. مـشكلة الأمـم الضعيفة أن إمكانية استفادتها من الفرص المتاحة محدودة، ولكن هذا ليس من ذنوب العولمة، وإنما ذلك من جملة استحقاقات التخلف وأخطاء القرون وخطاياهم.ومهما كان الوضع فإننا مطالبون بأن نلتمس ما أشرنا إليه مـن الفرص والإمكانيات التي تتيحها العولمة، ونحاول الاستفادة منها؛ ولا يكلف الله نفسا إلا وسعها.

المبحث الثالث
حقيقة العولمة
المطلب الأول
العولمة والهيمنة الدولية

1-مقومات الهيمنة الجديدة: انتهت الحرب الباردة بـسقوط منظومـة الدول الاشتراكية الأوروبية، وانتهى نظام القطبية الثنائية ، وتبدلت قواعـد اللعبة في العلاقات الدولية لصالح منظومة جديدة تمارس قوانينها في إطار عولمة شاملة لخدمة مصالح الرأسمالية الاحتكارية . وإثر انهيار المنظومة المذكورة أعلاه ، وكذلك فشل استراتيجيات التنمية الاقتصادية للعالم الثالث ، خرجت الليبرالية الاقتصادية المنتصر الوحيد ، وقدمت نفسها على أنهـا خط التطور الوحيد والعقلاني ، كما أن الصراع الاقتصادي والطبقي لـيس أكثر من وهم وخرافة على حد تعبير {صامويل هانتنغتون}، وهو لا يشكل

أساس الصراعات ، بل التمايزات الثقافية والدينية والعرقية والحضارية هي أساس الصراعات المحتملة وهكذا فإن الفلسفات الاجتماعية الكبرى تغادر المسرح لصالح أطروحات الكلاسيكية الحديثة التي تعيد ترتيب الواقع على أساس أطروحاتها[90].إلا أن ذلك لم يكن حسما نهائيا على مستوى العلوم الاجتماعية ، بل إن تناقضا بين اتجاهين أساسيين بدأ يتبلور ، فإما أن الإنسان يصنع التاريخ ، أو أن التاريخ محكوم بقوانين خارج حدود الإرادة البشرية تعمل كقوانين طبيعية[91]. وإذا كان ثمة ميل في الفكر الاجتماعي الغربي من خلال سيطرة تيار الداروينية ، ونظرية صراع البقاء والبحث عما يحدد سلوك المجتمع (مجموع الأفراد)في ميدان البيولوجيا ،وكذلك من خلال المبالغة في استخدام النماذج الرياضية والقياسية ، فلا شك أن ذلك يرجع إلى جملة من العوامل .حيث أشار الدكتور جورج قرم قائلا[92] :(إن السبب هو في ردة الفعل اللاواعية من قبل هؤلاء على الاستلاب المعرفي الذي تم نتيجة انتقال القرار من الاقتصادي إلى التكنوقراطي).

وفي الواقع أن الانزلاق الذي شهده الفكر الاجتماعي لا ينفصل بأي حال من الأحوال عن إستراتيجية الرأسمالية المنتصرة ، التي تتطلع إلى صياغة

---

90 - مدين جواد علي ، التنمية الاقتصادية في ظروف العولمة (الإمكانيات والمحددات، حالة سوريا)، دراسة أعدت لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، كلية الاقتصاد جامعة دمشق /سوريا سنة2000، ص 78.

91 – سمير أمين ، نقد روح العصر ، ترجمة د.فهميه شرف الدين ، دار الفارابي ، بيروت /لبنان سنة1998 ،ص114

92 – جورج قرم – الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الحديث، مجلة العلوم الاجتماعية العدد(02)سنة 1998،جامعة الكويت ، ص36.

نظام يحقق لها أهدافها على المستوى العالمي، وهذا النظام يستلزم شروطا أساسية على صعيد الفكر ، فحسب الدكتور عارف دليلة بما يلي([93]):

- تسخير العلم والمعرفة.
- إضفاء الصفة الطبيعية الخالدة على القوانين الاجتماعية والاقتصادية باعتبارها قوانين إلاهية مطلقة (قانون الطلب والعرض....إلخ).

كما نحا علم الاقتصاد باتجاه النمذجة النمطية الرياضية والقياسية ، مما أدى إلى تضييق مساحة علم الاقتصاد السياسي وتغييب الاقتصاديين لصالح التكنوقراط والفنيين ، الأمر الذي جعل علم الاقتصاد يفتقر لأبرز خصائص وشروط العلوم الاجتماعية الحقيقية على حد تعبير الدكتور عارف دليلة وهي:

- أن يكون الموضوع جزءا من جوانب المجتمع أو العالم .
- أن تتوفر لديه القدرة على دراسة الواقع من خلال تطوير منهجيات تحليل وطرق وأدوات .
- ارتباط العلم ارتباطا إيجابيا بمصالح التقدم الاجتماعي.

2-أسباب الهيمنة الثقافية: ثمة تساؤل يطرح هو : ما هي الأسباب التي دفعت بالعلوم الاجتماعية ومنها علم الاقتصاد في العالم النامي لن يكون علما تابعا ومقلدا ،وبالتالي بعيدا عن هموم المجتمعات النامية وغاياته التاريخية الكبرى ، الأمر الذي سهل تكريس التبعية الاقتصادية؟.

93 – عارف دليلة ،بحث في الاقتصادي السياسي للتخلف والتقدم والنظام الاقتصادي العالمي ، دار الطليعة بيروت/لبنان ، الطبعة الثانية ،1987،ص27 ،ص31

لا يمكن تفسير ذلك بغير السياسة العلمية في العالم النامي وطبيعة النخب الفكرية التي أنتجتها تلك السياسة ، والتي هي بالأساس نخب طامحة للسلطة والجاه والنفوذ ولكن على قاعدة التحالف مع السلطة الحاكمة التي تشكل جزءا من البنية الفوقية للعولمة.إذا يشير الدكتور برهان غليون إلى ذلك قائلا : (إنه وهمها الأكبر للخروج من مأزقها السياسي حتى يصبح العلم الوسيلة الوحيدة للارتقاء لطبقة ليس لها لا ملكية ولا ألقاب ، وعند ئذ يحل لقب دكتور أو مهندس محل ألقاب تقليدية سابقة كالباشا والأفندي.وغيرها ولا يخدم على كل حال إلا كلقب اجتماعي وسياسي) ([94]). إنها نخبة غير قادرة على البحث ولا تمتلك شروط ومقومات الباحث والاستشراف والتمييز، والتالي فهي نخبة ينقدح الشك في يقينها وتستعد للتخلي والانقلاب على مبادئها وأهدافها كلما اقتضى الأمر ذلك، وفي طبيعتها يقول الدكتور برهان غليون :(إن هذه الطبقة لا تخدم حتى ولو كانت يسارية لأنها لا تأخذ العقائد الثورية إلا جانبها الفلسفي وتنسى الجوانب الجوهرية لهذه العقائد والمتمثلة بأولوية الممارسة العلمية على الصراع الفكري ،وأولوية الانتماء لطبقة على الإيمان بأفكارها ،وأولوية الصراع الطبقي على الصراع السياسي ونزعاته القيادية والحزبية.

ونتيجة للتبعية الفكرية، إضافة إلى القوة المعنوية للحضارة الغربية التي تجد أساسها في التفوق الغربي اقتصاديا وعسكريا وتكنولوجيا ومن ثم سياسيا، فقد تمكنت الدول الغربية من إدخال الشك إلى دائرة اليقين في

---

[94] – برهان غليون ، بيان من أجل الديمقراطية ،مؤسسة الأبحاث العربية بيروت/لبنان ، الطبعة الرابعة ، 1986، ص124

حقيقة وجود شعوب العالم الثالث وتنمية الإحساس لديها بالقصور الذاتي والرغبة في المحاكاة والتقليد .لذا بات من السهولة على إيديولوجيا العولمة أن تفرض نفسها وسلطتها ومنطقها وقيمها تحت مظلة الليبرالية الجديدة ووصفات صندوق النقد والبنك الدوليين.

3- آليات تنمية عقدة القصور الذاتي وتكريس الهيمنة: لبيان هذه الآليات علينا أن نطرح السؤال الآتي:

كيف تمكنت الرأسمالية تنمية الإحساس بالقصور الذاتي ؟

في هذا الإطار يميز الدكتور عارف دليلة ثلاث حقب أساسية في العلاقات بين القوانين الموضوعية ومستويات الوعي([95]) :

1-المرحلة الأولى : كانت التجربة والممارسة تسبق الوعي أي أن النظرية كانت غائبة تماما .

2- المرحلة الثانية : قفز الوعي إلى المقدمة وأصبحت التجربة والممارسة تتم بناءا على وعي مسبق .

3- المرحلة الثالثة : سيطرت المذاهب النفعية فقد أصبح تطور الوعي والعلم والمعرفة يجري من خلال علاقة متبادلة مع تطور التجربة التي تحركها المصلحة الخاصة.

في الواقع إن تطور الوعي كان قد اقترن بتطور التجربة الذاتية في الغرب التي تحركها وتقف وراءها المصلحة الخاصة ، وقد شجع الوعي عملية الإنفاق على البحث والتطوير واختزال الزمن الفاصل مابين

---

[95] – عارف دليلة ،بحث في الاقتصادي السياسي للتخلف والتقدم والنظام الاقتصادي العالمي ، دار الطليعة بيروت/لبنان ، الطبعة الثانية ،1987،ص28

الابتكارات والإبداعات والاكتشافات العلمية والمعرفية وبين تطبيقاتها العملية في الواقع الملموس ، إذا يشير <سيرفان >في كتابه الشهير المعنون (التحدي الأميركي) إلى ذلك بوضوح حيث يورد قائمة بالفترات الزمنية التي انقضت مابين الاكتشاف العلمي وبين تطبيقه موضحا أن الفترة تراجعت من أكثر من 100 سنة في حالة التصوير الفوتوغرافي إلى أقل من 05 سنوات في تصنيع الدوائر الإلكترونية ، وتضاعف المعرفة لم يقتصر فقط على العلوم الأساسية والطبيعية (05) سنوات في علوم الإحياء ، 24 شهرا في معارف الهندسة الوراثية) ، بل امتد ليشمل العلوم الإنسانية أيضا حيث تتضاعف المعرفة فيها كل عشر سنوات ([96]) . بينما تطور الوعي لمعظم بلدان العالم الثالث جاء بخلاف ذلك ، أي أن تطور الوعي لم يقترن بتطور التجربة الذاتية.

ومنه يمكن القول : إن الوعي الذي تقدمه العولمة عبر وسائلها لبلدان العالم الثالث ، هو وعي غير مقترن بتجربتها الذاتية بل وعي كان نتيجة لبنى مختلفة لها خصوصياتها الخارجية وذلك من خلال سلسلة متتالية من أشكال السيطرة الخارجية المختلفة.لذا فإن آثار العولمة وفعلها في هذه البنى سيتجلى بعملية فرض أنساق جديدة من الوعي على بنى متخلفة لا تزال تعيش أسيرة الخصوصية المزعومة والفلسفات الخاصة.

فآلية تنمية الإحساس بالقصور الذاتي تقتضي : مركزية (أوروبية غربية/أمريكية) لتفرض مفاهيم العولمة وقيمها على الحلقات الأضعف في

---

96 – فؤاد مرسي – الرأسمالية تجدد نفسها ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت سنة 1991 ، ص41.

النظام العالمي ، وهذا يتجلى بشكل واضح من خلال أعمال المفكرين والمنظرين الغربيين التبريرية ، التي تركز على العوامل الذاتية في تفسير مشكلات العالم الثالث ، فقد اتجهت معظم النظريات الاقتصادية الغربية التي وقع ضحيتها كثير من المفكرين في العالم النامي (كنظرية نمو الإنتاج الآسيوي والليبرالية الجديدة والماركسية ،نظرية التكاليف النسبية المقارنة والبنيوية والوظيفية ، وما بعد الحداثة ، ونظريات الإصلاح الاقتصادي الجديدة ، والتثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي واستراتيجية تشجيع الصادرات ونظرية السوق الشرق أوسطية والشراكة الأورو متوسطية ....إلخ) ، اتجهت جميعها إلى تفسير التخلف ومشكلات التنمية الاقتصادية وتحدياتها بأسباب داخلية ذاتية فقط (ثقافية ، دينية ، سياسية) متجاهلة الدور التاريخي للاستعمار والسياسات الاقتصادية والعسكرية للدول الغربية في تكريس التخلف وتشويه التنمية الاقتصادية ([97]).

إن دحض أسس نظرية التوسع الرأسمالي لا يحتاج إلى جهد كبير ، حيث أنه تكفي معاينة سريعة لواقع العالم الثالث ، الذي يعيش التفاوت في توزيع الدخل وضعف فاعلية الخدمات الاجتماعية والفقر والبطالة وطبيعة الأنظمة وملامح التبعية الشاملة محصلة طبيعية لمنطق التوسع وآلياته ، فتوسع التشكيلات الأكثر تطورا في المجتمعات المتخلفة لا يؤدي إلى إعطاء

---

[97]– سمير أمين ، ما بعد الرأسمالية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت/لبنان الطبعة الثانية 1992، ص58

المجتمع المتخلف مستوى أرقى من تطور قوى الإنتاج ، بل أنه يقوم بتحطيم قوى الإنتاج القائمة ويكيفها لإشباع حاجاته ([98]).

وثمة أسلوب آخر لتنمية الإحساس بالقصور الذاتي لدى شعوب الأطراف المتمثل في الأسلوب المتبع في إدارة الأزمات القائمة بين الشمال والجنوب ، حيث أكد الدكتور سمير أمين < إن النظام الاقتصادي الذي تنتجه السوق العالمية يجب أن يكتمل بنظام عسكري قمعي يضمن فعلا قمعا فاعلا لتمرد الجنوب وخطاب السلطات بشأن إصلاح النظام العالمي خطابا خبيثا ومزدوجا يتشدق بالأخلاق والحق والعدالة من أجل تقنيع الدفاع الوقح عن مصالحه ، وفي الحقيقة لقد تبينت الآن إستراتيجية الأطلسي وتبلورت بشكل يعكس انسجامها مع هذه الرؤيا للنظام العالمي وهي تقوم على فعل مزدوج يقوم على ترك الأوضاع التي تهدد النظام الإمبريالي في العالم الثالث في حالة تعفن واهتراء والتدمير بالحد الأقصى من العنف للقوة المتصاعدة التي تهدده.([99]).

والمبدأ الذي يحكم الأزمات الأولى أي تلك التي لا تهدد النظام الإمبريالي ، أو ما يطلق عليها اسم الأزمات ذات التوتر المنخفض ، أو نزاعات الحدة الدنيا هو تعبير الدكتور سمير أمين: < دعها تهترئ وشجعها في الإهتراء> ولقد اتجه البنتاغون الأمريكي إلى تركيب ما يدعى بنظرية نزاعات الحدة الدنيا ، وهي نظرية توليها الاستراتيجية الأمريكية أهمية بالغة وتعني إطالة

---

98 – يوري.ف.كاتشانيفسكي، عبودية –إقطاعية – أم أسلوب إنتاج آسيوي، ترجمة د.عارف دليلة ، دار الطليعة بيروت /لبنان،الطبعة الأولى 1980، ص107

99 –سمير أمين ، إمبراطورية الفوضى ،مرجع سابق ذكره ، ص13

أمد الوضع المتأزم من خلال تشجيع الأصولية الثقافية والعرقية والسلفية([100]).

وفي الواقع إن أسلوب الإدارة بالأزمات بات من أنجع السبل التي تستخدمها الرأسمالية العالمية لتكريس الهيمنة والتخلف وتكييف الأطراف لصالح متطلبات نمو المركز . وفي هذا الإطار ، لابد من الإشارة إلى أن تكريس الهيمنة وتنمية العجز أو الإحساس بالقصور الذاتي تعدى إلى نطاق ممارسات أخرى .تتدرج بدءا من دبلوماسية المؤتمرات والمجالس إلى دبلوماسية الأساطيل والبوارج الحربية إذا ما شقت عصا الطاعة وتحت حجج وذرائع شتى كالديمقراطية وحقوق الإنسان وحماية الأقليات ومكافحة الإرهاب والمخدرات وتهديد الأمن الإقليمي والدولي.

وقد اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية إلى أبعد من ذلك في تقنين الهيمنة وتشريعها ، حيث أصدرت سلسلة من المواثيق والقوانين التي تتيح لها التدخل بذرائع شتى لبسط هيمنتها ومعاقبة الدول الخارجة عن القانون الدولي (من المنظور الأمريكي)، كقانون دامتو Damto الذي يعاقب الشركات التي تشكل استثماراتها في إيران أو العراق(قبل غزو 2003/03/22) أو ليبيا (قبل الاعتراف بضلوعها في حادثة لوكربي 1988) ما يزيد عن 20مليون دولار. وكذلك قانون حماية الأقليات الصادر عن لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس الأمريكي وقوانين العقوبات الاقتصادية والحصار على العراق وليبيا وإيران وسوريا والهند

---

100 - سيار الجميل ، العولمة واختراق الغرب للقوميات الآسيوية ، متغيرات النظام الدولي القادم مجلة المستقبل العربي ، العدد 217، جانفي 1998مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت /لبنان.ص (66-77).

والباكستان(قبل هجمات2001/09/11) بحجة دعـــم الإرهـــاب وإجـــراء التجارب النووية .

كما أصدرت لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس وثيقة مبادئ تتــضمن معايير جديدة للاعتراف بدول جديدة بتاريخ 1991/09/04 سميت (وثيقة حقوق تقرير المصير للشعوب) وتلا إعلان أوروبي لذات الهدف بتـــاريخ 1991/12/16 ، وكل ذلك يهدف إلى زرع التشكيك فـــي ذات الـــشعوب النامية وخلق قناعة لديها بأنها تفتقر ككيانات إلى الكثيـــر مـــن عناصـــر الشرعية ومقوماتها ، بل شروط الوجود وعوامل التماسك والالتحام علـــى قاعدة دولة – أمة.([101]).

4- أهداف الهيمنة : بالطبع إن ما أشرنا إليه فيمـــا تقـــدم لا يهـــدف إلا لتكريس الهيمنة الأمريكية وتقنينها ووضعها في إطار الـــشرعية الدوليـــة .بحيث يصبح الالتزام بها واجبا والخروج عليها عصيانا.ن ومنـــه فـــإن لهذه الهيمنة جملة من الأهداف :

a- أهداف سياسية : الخضوع لمنطق التراكم فـــي المحـــيط لـــصالح المركز وإعادة الكومبرادورية إلى السلطة في العالم الثالث.

b- أهداف اقتصادية :تهدف بصورة أساسية إلى توسيع دائرة العجز عن طريق تحقيق شروط الاعتماد على الذات أو إستراتيجية نفي النفي على حد تعبير الدكتور عارف دليلة ، وذلك من خلال تعظيم أهمية مصادر الريوع

---

[101] – مدين جواد علي ، مرجع سابق ذكره ، ص83.

الخارجية الأمر الذي سيدفع اقتصاديات الدول النامية إلى مزيد من التبعية الاقتصادية ([102]).

c – أهداف ثقافية اجتماعية : تهدف إلى ضرب الإصـــلاحات وتغييـــر منظومة القيم والأفكار.

وإذا كانت أهداف الهيمنة في الأطراف قد تبلورت بشكل واضح ، فهي بلا شك تشكل وسيلة تضبيط جديدة للرأسمال العالمي ، كما تشكل أيضا هـــدفا حقيقيا للمشروع السياسي الأمريكي الجديد الذي عبر عنه روبرت كايهان من وجهة نظر أمريكية محضة < إن الهيمنة تخلق الاســـتقرار بواســـطة احترام مجموعة من قواعد اللعبة >([103]).

وباختصار لابد من الإشارة إلى أن التاريخ يعيد ذاته ، فعندما قامت الثورة الصناعية في بريطانيا دعا رواد الاقتصاد السياسي آنذاك لتطبيق الحمايـــة حتى يشتد ساعد الصناعة البريطانية ، وبعد أن اشتد عودها جاءت نظريات الليبرالية الكلاسيكية ونظرية المزايا النسبية المقارنة وغيرها ، أي أن الفكر في الغرب جاء لخدمة الرأسمالية الصناعية الناشئة ، واليوم ومع الإنتقـــال لثورة المعلومات والإنترنيت ووسائل الاتصال الحديثة تـــأتي الليبراليـــة الجديدة بالعولمة لخدمة التوسع الرأسمالي الجديد ([104]).

---

[102] – عارف دليلة ،مرجع سابق ذكره،ص203

[103] – .سيار الجميل ، العولمة واختراق الغرب للقوميات الآسيوية ، متغيرات النظـــام الدولي القادم مجلة المستقبل العربي ، العدد 217، جانفي 1998مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت /لبنان.ص55.

[104] – مدين جواد علي ، مرجع سابق ذكره، ص84

5- خصائص الهيمنة المعاصرة :

في الواقع إن الهيمنة لا تشكل فصلا جديدا في العلاقات الدولية ، وهذا تثبته الوقائع التاريخية والممارسات السياسية والاقتصادية والتشريعية والفكرية التي اتبعتها الدول الرأسمالية تجاه المستعمرات والدول التابعة لها ولعل الأبرز والأهم الذي يؤكد تاريخية القهر والهيمنة الاستعمارية تجاه المستعمرات والتي تهدف أساسا إلى تدمير بنيتها السكانية وتفريغها من شعوبها ، وأبرز ملامح تلك السياسات تتمثل بما يلي ([105]):

- حروب الإبادة الجماعية ضد السكان الأصليين للمستعمرات وعمليات القتل والتشريد واستنزاف الموارد البشرية في أعمال التنقيب عن الثروات ، فقد تراجع سكان المكسيك جراء تلك السياسات من 25 مليون نسمة في منتصف القرن السادس عشر إلى 1.5 مليون نسمة في منتصف القرن السابع عشر أي بمعدل 90 % وتراجع سكان البيرو خلال نفس الفترة بمعدل 95 % .
- تجارة الرقيق وما ترتب عليها من نقل قسم كبير وبصورة قسرية من أبناء إفريقيا إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ، هذا وتشير الإحصاءات الواردة في هذا الصدد إلى أنه تم نقل ما بين

---

105 – عبد الله سعيد هدية ، خالد محمد خالد ،محمد السيد سعيد ، حوار الشمال والجنوب وأزمة التقسيم الدولي للعمل والشركات المتعددة الجنسيات ،دار الشباب للنشر بيروت /لبنان الطبعة الأولى 1981، ص 78.

60 مليون إلى 100 مليون شخص إفريقي إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (1442- 1700)([106]).

- لجأت الدول الاستعمارية في إطار جهودها الرامية لفتح الأسواق وفرض التخصص والتقسيم الدولي للعمل ونهب الفوائض إلى أساليب أخرى قوامها القهر والهيمنة ، فقد شنت بريطانيا قائدة قطار العولمة في القرنين السابع عشر والثامن عشر حربا تدميرية ضد الصين (حرب الأفيون 1839-1842) والتي انتهت بهزيمة الأخيرة وتوقيعها معاهدة نانكينغ، وكذلك شنت فرنسا ضد الصين حرب الأفيون الثانية 1856- 1860وبهذا الأسلوب أيضا فرضت بريطانيا بموجب معاهدة مينوين عام 1703 على البرتغال التخصص بإنتاج النبيذ الذي لم يكن إطلاقا قائما على أساس الإرادة الذاتية أو المصلحة الفعلية للبرتغال.

في الواقع إن للهيمنة المعاصرة مجموعة من الخصائص النوعية تتمثل بما يلي ([107]):

1- تتم في إطار ملتبس ظاهره اجتماعي /إنساني قوامه حقوق الإنسان والأقليات والديمقراطية والشفافية والحريات الشخصية والدفاع عن الحرية ومكافحة الإرهاب ، وهذا ما نجده شكلا في المبادئ التي طرحها زعماء الولايات المتحدة الأمريكية "مبدأ مقاتلي الحرية " لرونالد ريغان ، " مبدأ جنود السلام " لجورج بوش وكلينتون

---

106 – رمزي زكي ، التاريخ النقدي للتخلف ،سلسلة عالم المعرفة الكويت سنة 1987، ص26 .

107 – مدين جواد علي ، مرجع سابق ذكره ، ص85.

وكذلك مبادئ النظام العالمي الجديد ، وبالطبع كلها تعطي للولايات المتحدة الأمريكية قدرة كبيرة على التدخل في شؤون الآخرين وفرض الشؤون اللازمة لتحقيق مصالحها أما باطنه فهو عنصري واستغلالي.

2- هيمنة مقننة تحت غطاء الأمم المتحدة وحلف الناتو وقوانين وتشريعات الكونغرس الأمريكي والبرلمان الأوروبي ومجلس العموم البريطاني والأدلة عديدة على ذلك (غزو العراق وتدميره بحجة أسلحة الدمار الشامل في حين لم يجدوا أثرا لذلك سنة2003، كوسوفو، رواندا، كوت ديفوار وغيرها)

3- هيمنة جماعية لدول متجمعة حلف بالكامل(مجموعة الثمانية) ، الشمال ضد الجنوب.

وهي خصائص تميز الهيمنة الحالية عن الهيمنة التاريخية التي كانت تتم بشكل مكشوف (احتلال عسكري مباشر) ولأهداف علنية غايتها النهب، وهي أيضا فردية تنفذها دولة بمفردها ،وبغض النظر عن أسس أو قانون دولي حيث أن قسما كبيرا بل جميعها (أي المنظمات والتشريعات) لم تكن قد تجسدت كمؤسسات أو شرائع قائمة على الأرض.

المطلب الثاني
العولمة والأمركة

لقد بدأ النموذج الأميريكي للعولمة في الظهور منذ نهاية الحرب العالمية الثانية 1945 ، وبدأ دوره يتأكد كقوة عظمى قادرة على فرض نموذجها ورؤيتها على أغلب دول العالم بعد انحسار النموذج الأوروبي بشكل عام ، والنموذج البريطاني بشكل خاص ، وقد تنافس النموذج الأميريكي الممثل

بالرأسمالية ، والنموذج السوفييتي الممثل للاشتراكية فيما يطلق بالحرب الباردة .

تجسدت هذه السيطرة فيما يلي([108]) :

- تملك الولايات المتحدة الأميريكية 26% من الناتج الإجمالي العالمي ، مع أن عدد سكانها مجرد270مليون ، ونسبة النمو السكاني فيها متدنية بلغت (0.9 %) .
- إن السوق الأميركية سوق كبيرة والمستهلك الأمريكي إذا ما وجد سلعة ذات جودة وسعر أقل من السلعة الأمريكية فسوف يتحول من السلعة المنتجة من الأمريكيين إلى السلعة القادمة ، مع الأخذ بعين الاهتمام ردة فعل المنتجين والشركات الأمريكية ضد المنافسة أو الداخل الجديد حتى لا يحصل لها ما حصل لجنوب شرق آسيا.
- تفرد النموذج الأميريكي على الساحة الدولية بعد اختفاء النموذج السوفيتي ، أن يفرض شروطه وبنوده ونماذجه على الآخرين ، وأن يملي القوانين التي يريدها وما على الآخرين إلا الإذعان لها ، وهو ما يصفه فرنسيس فكوياما انتصارا للديمقراطية الليبرالية على كل من الملكية الوراثية والفاشية والشيوعية المعاصرة، وهو ما يجعل حسب رأيه – الديمقراطية الليبرالية النقطة النهائية لتطور البشرية، بمعنى آخر الشكل النهائي للحكم البشري .

[108] – كمال أبو شقرا ، العولمة التجارية والإدارية والقانونية ، منشورات دار الوسام بيروت/ لبنان،الطبعة الثانية 2001، ص 119، ص123

ما يهمنا في النموذج الأمريكي ، سواء من الرؤساء الذين يعولمون الفسق والفجور عبر وسائل الإعلام ، أو على الصعيد الداخلي للنموذج نفسه ، وما تخلله من أزمات خلال الثلاثين السنة التي تربع عليها ، بدأ من المكاثرية التي ظهرت عام 1950([109]) ،وأحدثت أزمة داخلية كان لها تأثيراتها في السياسة الخارجية لوزارة الخارجية على إثر الإعلان عن قائمة الحزب الشيوعي في أمريكا ، هذا إضافة إلى تنامي دور الطبقة الوسطى ، وتوسع قاعدتها الاجتماعية بالتوازي مع التطور المتغير ، حيث غيرت بنية المجتمع الأمريكي ، التي استمرت حتى عهد كينيدي الذي حاول إصلاح الفقر والتمييز العنصري ، ثم بعد ذلك فضيحة وترجيت التي أطاحت بنيكسون .وعلى إثرها تعرضت للصدمة البترولية سنة1973 ، حيث أصبحت هناك تحولات عميقة في الاقتصاد الدولي واقتصاد السوق.
لقد تطور النموذج الأمريكي وأصبح يصدر إلينا عن طريق تلك المخلوقات التي نشأت منذ مائتي عام وتطورت نتيجة استغلال الإنسان واسترقاقه ، سواء أكان ذلك بإحضاره من إفريقيا ليكون عبدا ليس إلا ، أم كان استغلال له داخل المصانع والمناجم والمزارع .حيث ظهرت نظرية الإدارة العلمية على يد تايلورفي بداية القرن العشرين ، والتي كان لها تأثير في الإنتاجية في المستوى التشغيلي ،من حيث تقسيم العمل والتخصص واختيار الموظفين والعمال على أساس علمي وتدريبهم ليصبحوا الأحسن في مجال تخصصهم ، ما داموا سوف يستلمون أجورهم العادلة حسب إنتاجيتهم ،

وهو ما يعني أن الإدارة والعمال سوف يستفيدون ، ولا تعارض بين مصالحهم .

واصلت تلك المخلوقات التطور والنمو بعد ذلك على مظاهر الخلل والنقص والقصور التي تسود السوق الدولية،

سواءا كان ذلك ناشئا من عوامل الطبيعة كالمواصلات ، أم من صنع الإنسان كالقيود التي تفرضها الحكومات أم ملازما لطبيعة الأسواق والصفقات كحركة تذبذب أسعار الصرف والشروط الأخرى ، أم بإنشائها لمشاريع مشتركة وأصبحت تلك المخلوقات تجسد كل ما يثير الاضطراب والارتباك ، حتى شكلت النموذج الأمريكي ، بعد أن مرت بمراحل تطور في الفكر الإداري من حيث نظرية المشاركة والسلوك الإداري ونظرية العلاقات الإنسانية ، التي كان رئداها مايو وماسلو وغيرهما ، لينتهي هذا النموذج إلى مرحلة العولمة والمعلوماتية .

والحقيقة أن خطورة هذا النموذج وتحديه يكمن في تلك العلاقة مابين المركز الرئيس في أمريكا وما بين الفرع أو المركز الإقليمي في الدول المضيفة ، بحيث يقوم الأخير بالتصرف كما يتصرف المركز الرئيس ، وهو ما يعيدنا مرة أخرى إلى نظرية السلوك المؤسساتي .

قد أطلق كتاب الإدارة والتسويق العالمي على هذا النموذج تسمية خاصة به وهي " نموذج الشركات العالمية الأمريكي"، ويتلخص في أنه نموذج الشركات العالمية المركزية التي تسيطر عليها الشركة الأم ، سواء ا في الإدارة والرقابة والتحكم والأسلوب والمعلومات وحتى في العمليات، فالشركات تنطق بما ينطق به المركز الرئيس ، والشركات التابعة تطبق النموذج الأمريكي بكل مضامينه ، مما يعني أن الشركة التابعة في دولة

ما ليست إلا وعاء لا ينطق إلا بما يسمع من دعاء ونـــداء مـــن المركـــز الرئيسي في أمريكا .ولكن لابد من الذكر أن السوق الأمريكية سوق كبيرة وبتالي فإن مبيعات الشركة الأمريكية فيها أكثر من مبيعاتها في الخـــارج ، فما إن يقطع الأمريكان المحيط الأطلسي تاركين وراءهـــم ســـوقا بحـــدود مائتين وثمانين مليون نسمة ليحطوا رحالهم بلندن ، حتى يـــدركوا مـــدى المسافة والفارق مابين صغر تلك السوق المستهدفة وهي السوق البريطانية التي لا تتعدى الخمسين مليون نسمة وسوقهم الوطنية ، وبتـــالي لا مجـــال للتكييف مع تلك الأسواق ، ويكفي أن يكون الفرع أو الشركة التبعة هـــي صورة طبق الأصل لما في أمريكا ([110]).

إضافة إلى أن خطورة النموذج الأمريكي في أن مظاهر الثقافة الأمريكيـــة تنتقل عبر هذه المخلوقات إلى كل سوق ومكان تصل إليـــه ، وأصـــبحت تصل إلى كل بيت عبر الانترنيت ، أضف إلى ذلـــك هيمنـــة الـــشركات الأمريكيـــة علـــى المعلومـــات وحقـــوق الملكيـــة الـــصناعية الفكريـــة والحاسوبية([111]).

المطلب الثالث

العولمة والاقتصاد الياباني

اليابان بما لديها من قوة اقتصادية ، بما يحيط بها مـــن مـــضائق وندرة في الموارد الطبيعية ، بما لـــديها مـــن تـــاريخ حربـــي وهـــزائم

---

110 – [2]– -كمال أبوشقرا ، مرجع سابق ذكره ، ص 125، ص126

وانتصارات وعقائد وفلسفات خاصة ، كا لكونفوشيوسية التي تقوم على فضيلة الولاء للعمل والطيبة والصدق والعدالة والحكمة والإيمان وإجلال ذلك من قبل كل إنسان في إطار العائلة ، وهو ما يعني أن الجميع ينتظمون بالعمل والإخلاص دون سلطة منصوص عليها ، أو قانون صادر أو دولة ..... فعمل الياباني في شركة معينة مدى الحياة ، والتفاني في العمل ، شيء ما يجعل من الأخلاق رقيبا على الشخص ، انعكس الطابع الكونفوشيوسي من العائلة إلى الشركة (خاصة أو عامة) ، فأصبحت عقلية الولاء والتفاني في العمل موضوعة في خدمة الدولة أو الشركة .كما أن الناحية الدينية الخاصة بتقديس الأمبراطور ، التي لها جذور موغلة في القدم ، وتعود إلى عام 678 للميلاد لا تزال تسيطر على بعض الوزارات المهمة في اليابان كوزارة المالية والتي تبني فكرها ومبادئها وفق ما يمليه الواجب الوطني المقدس الذي هو فوق الدستور وتستلهم ذلك من الحق المقدس القديم ،الذي يحولها للهيمنة على النواحي المالية والميزانية وفق إجراءات معينة ([112]).

إن كلا من الكونفوشيوسية والجانب الديني جعلتا من النموذج الياباني رؤية خاصة للعولمة والمنافسة ، فما على الشركات إلا أن تحسن المنافسة في التجارة العالمية وفي سبيل الوصول إلى الهدف والأسواق ، لامانع من التعاون والتفاهم واستغلال دول جنوب شرق آسيا من خلال إنشاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا ، وأصبحت تحسن علاقاتها مع الصين .وهو ما يدعو إلى أن العولمة بالمفهوم الياباني تختلف عن العولمة بالمفهومين

---

112 – 2– كمال أبوشقرا ، مرجع سابق ذكره ، ص 128، ص129.

الأوروبي والأمريكي، فهي لا تقوم على السيطرة والهيمنة على البيئة بل تقوم على التعاون مع البيئة.

ويتآلف النموذج الياباني مع النموذج الأمريكي في مسائل كثيـرة سـواء أكانت الثقافة التي تحاصرها اليابان ولا تسمح لها بالدخول وتضعها تحت الرقابة ، أم في الأسواق ، أم في الإدارة المعروفة بالنموذج المورد العالمي الياباني وهو نموذج الشركات اليابانية ، فقد اعتادت الشركات اليابانية على أن تستورد المواد الخام ذات القيمة المضافة القليلة ، ومن ثـم تـصديرها منتجات مصنعة ذات قيمة مضافة عالية ، وهذا ما يتفق مع بنية واقتـصاد اليابان ، الذي لا يوجد فيه موارد ومصادر للمواد الخام ([113]).

إن النموذج الياباني قائم على إستراتيجية المورد العالمي ، حيث صمم على أساس أن جميع الأنظمة والدوائر في المؤسسة تعمـل وتـصنع لغايـات التصدير للأسواق العالمية ، وقد اتبعت اليابان ذلك فـي الفتـرة اللاحقـة للحرب العالمية الثانية أي من وقت قريب ، حيث قـام Nonaka بوضـع نظرية التجديد الذاتي للشركات اليابانية كأسلوب جديد للعولمة ، يختلف عن الأساليب والنماذج الأخرى . يقوم على فكرة خلق معلومـات مؤسـساتية عولمية ، لأن مسألة العولمة للشركات اليابانية هي تحد .وقد وضـع لهـذا الأسلوب خطوات تبدأ بخطوة خلق رؤية جديدة داخل المؤسسة ، ومهمـة جديدة لها ، وهو ما يعني التخلي عن الرؤية السابقة ، وذلك كله للتكيف مع البيئة المتغيرة والجديدة .بعدها تأتي الخطوة الثانية وهي تفعيل مسألة خلق المعلومات المؤسساتية ، وذلك بالتركيز على الاختلاف وعد م الاسـتقرار

الوظيفي للموظف في مركزه أو الفرع الذي يوجد فيه ، وهو ما يعني نقل الموظف من المركز الرئيس إلى الفرع أو المركز الإقليمي لفترة معينة والعكس ، وهذا ينعكس على التغييرات في المعلومات التي يحوزها كل موظف ، وهو ما يجعل الرؤية التي يتم وضعها أكثر اتفاقا مع العولمة والأسواق .

أما الخطوة الثالثة فهي إثارة التعاون الديناميكي وذلك لحل المشكلات ،وهذا ما يؤدي إلى نتائج مهمة وهي أن التقاطع الوظيفي المؤسساتي يؤدي إلى ما يسمى بسنا رجي(2+2=5) داخل المؤسسة ، وهو ما يعني أن المؤسسة ككل أفضل من الأجزاء ، فالمؤسسة أو الشركة لما تحويه من مركز رئيس ومراكز إقليمية وشركات تابعة حول العالم وأسواق ، جميعها كوحدة واحدة أفضل من عمل كل جزء منها وحده ، وهذا يولد في النتيجة عملية تداخل بين المختصين في الشركة من أنحاء العالم كافة.ثم تأتي الخطوة الرابعة وهي تحول المؤسسة وإعادة هيكلتها معلوماتيا ، بحيث تتحول كمؤسسة كل وكوحدة واحدة إلى مؤسسة متعلمة بالممارسة.حيث يؤدي إلى انسياب المعلومات وتدفقها وتوزيعها على جميع أقسام ودوائر وفروع الشركات التابعة للشركة، وهو ما يعني أن المشاركة بالمعلومات بين جميع أعضاء المؤسسة بعد أن يتم نقلها وتنقيتها وتخصيبها ، تكون معلومات قادرة على التكيف مع البيئة العولمية الجديدة ، وهكذا يتم أسلوب التجديد الذاتي ، الذي يجب أن لايتوقف .... وتقوم الشركات اليابانية الآن باستعماله كإستراتيجية عولمية جديدة .

* فالقاسم المشترك بين نجاح جميع هذه النماذج هو الذاتية والخصوصية والمنفعة الدنيوية، فهل تصمد هذه النماذج أمام صعوبات

العولمة ومشكلاتها وتحدياتها ، وأمام التحولات في مراكز القوى وأمام التغيير المستمر والتطور التكنولوجي ، وتقلص العمر الافتراضي للمنتجات ، والخسران الملازم لتقدم الزمن ؟ ([114]).

المطلب الرابع

النموذج الأوروبي للعولمة ([115])

لقد مر النموذج الأوروبي بتجارب كثيرة مع الأسواق والشعوب والدول في مرحلة من المراحل، حيث كانت تسوده في البداية على إثر النهضة والثورة الصناعية، وبشكل خاص في القرنين الثامن والتاسع عشر، نزع الاستعمار والاستعباد للشعوب والأمم الأخرى، بحجج التعليم والثقافة، وكل ذلك كان يستر حقيقة أن النوازع والنوايا كانت اقتصادية وتجارية بحتة، فاستغلت ما استغلت، واستعبدت ما استعبدت، وسلبت ما سلبت، وكونت فائضا من رأس المال والوفرة بالموارد، تحت ستار مبدأ الحرية الاقتصادية، وتشكلت الشركات، لتدير أقاليم، وحتى أشباه قارات، كشركة الهند الشرقية، فكانت الحضن الذي ترعرعت فيه الرأسمالية ...والسيطرة على البحار والعولمة البحرية التي قادتها في البداية كل من بريطانيا والبرتغال، حتى سيطروا على التجارة البحرية والزراعة الاستوائية، وقاموا أيضا باسترقاق الأفارقة كأيد عاملة رخيصة.

---

114 – 2– -كمال أبوشقرا ، مرجع سابق ذكره ، ص 132 ، ص135.

أدى الازدهار والرأسمالية الناتجة عن استغلال ثروات الأمم الأخرى ومواردها إلى ظهور منافسين من أعضاء النموذج الواحد، حيث أدخلت هولندا بثلاث حروب مع بريطانيا في القرن السابع عشر، وذلك نتيجة المنافسة على البحار، التي كانت مفتاح التوسع الاستعماري والسيطرة على تجارة المستعمرات، وظهر في النموذج الأوروبي التخصص الإقليمي، مما أدى إلى التنافس والحروب، واللذين دفعا الأوروبيين إلى التفكير بالاكتفاء الذاتي في كل القطاعات، وأعطى دفعة للرأسمالية التي ضاعفتها الثورة الصناعية أضعافا كثيرة، فكانت الحصيلة في القوة الرأسمالية، التي وفرت لأوروبا الهيمنة والسيطرة على قارات وشعوب تعادل ثلث الكرة الأرضية...وأدى هذا التنافس إلى خلق الحروب، كالحرب العالمية الأولى، والحرب العالمية الثانية، حيث تراجع النموذج الأوروبي وتقدم النموذج الأمريكي...ودخل النموذج الأوروبي في نزاعات وحروب مع الدول التي كانت مستعبدة من قبله، واستقلت من الاحتلال والاستعمار الأوروبي.

المطلب الخامس:

النموذج الصيني للعولمة([116])

لن نتعرض للصين كحضارة ضاربة في أعماق التاريخ، وحضارة منكفئة على ذاتها، ومتبنية لاستراتيجية الانغلاق، فقد تبنت الانفتاح التدريجي والإصلاح الاقتصادي التدريجي الناجح.

116 – كمال أبوشقرا ، مرجع سابق ذكره ، ص 138

ما يهمنا في هذا المقام بالذات رؤية الصين للعولمة التي يلخصها لا وسي نعم للعولمة لا التغريب، يقول :"إن العولمة لا تعنـــي لنـــا نحـــن الصينيين شيئا غير الأهمية المتنامية لآسيا في التجارة العالمية، وبالمحصلة تؤكد وضعها المركزي في قلب العالم" ، والصين اليوم تتضمن هونج كونج وتايوان، وهي القوة التجارية الثالثة في العالم، وتحصل على مائتي مليـــار دولار من المستثمرات الأجنبية..والحضور الأجنبي في الصين تـــدريجي ومراقب، ويهم الصين أن تكون المشروعات متنوعة، وليست أمريكيـــة أو يابانية.. بالطبع يستغل النموذج الأمريكي والأوروبـــي مـــسألة حـــضور الإنسان في الصين كأداة ضغط لمزيد من فتح الأبواب أمام العولمة.

من الصعب جدا أن يندمج الأسلوب الصيني مع العالم إلا بمقـــدار ما يستفيده الصيني من العالم الآخر، وتلعب مسألة الثقافـــة فـــي النمـــوذج الصيني دورا مهما، فكان كناتج للعالم الثقافي ما يسمى بنمـــوذج البـــامبو "Bamboo".

إن الصينيين المغتربين في شرق آسيا وحول العالم، كانوا محـــط دراسة للأكاديميين والإعلام، وإن قوتهم الاقتصادية كبيرة جـــدا، فتـــشير الدراسات أن 55 مليون صيني مغترب يتحكمون في 2 ترليون دولار نقدا، أو موجودات قابلة للتسييل، وهم يشكلون 10% من سكان جنـــوب شـــرق آسيا و 70% من اقتصاد هذه الدول، ويشكلون 9 من كل عشرة بليونيرات، وثلثي تجارة التجزئة، وأكثر أعمالهم عائلية .

إن السبب في هذا النجاح، بكل اختـــصار، هـــو الثقافـــة، فثقافـــة الصينيين التي تحترم التقاليد، وذات الجذور الكنفوشيوسية التي تجل الكبير، وقد خدمت الأعمال الصينية وحفظتها من التغيرات من قبل الاستراتيجيات

للدول المضيفة، فالعمل الجماعي والمراقبة المركزية والقرارات الهرمية لن تتغير كثيرا. لقد أطلق على هـذا التميـز وهـذه الظـاهرة Bamboo Network لتميزها ولقدرتها على تجاوز كل مشكلات اقتـصاد الغـرب وثقافته وقدراتها على الاستمرار لعدة أجيال، في حين أنه فـي الغـرب لا تستمر الأعمال والشركات العائلية أكثر من جيل.

يمثل نموذج البامبو الصيني لنا فرصة لاستغلال الأقليات المـسلمة في كل دول العالم؛ لتكون شبكة من العلاقات التي تخدم المصالح التجارية والعولمة بالنسبة لأنموذجنا، وهذا يحتاج وحده إلى بحث ودراسة متكاملين، لسنا في معرض بحثها الآن بمقدار ما نبين أنها فرصة يجب اغتنامها، أما عن التهديدات، فلا نجد في النموذج الصيني أي تهديد لنا، اللهم إذا أخـذنا برأي بعض المفسرين للقرآن في الصين بلد 1.25 مليار نسمة، إنمـا هـم يأجون ومأجوج، وهذا يعلمه الله.

المطلب السادس

النماذج الأخرى ([117])

بالطبع هناك نماذج أخرى، النموذج الكوري، والنموذج التايواني، والنموذج الهندي، والنموذج الروسي والشيوعي، الذي أندثر وهـوى بعـد سبعين عاما؛ لأنه لم يدرك الطبيعـة الإنـسانية، وخـصوصية الإنـسان والمدافعة والمنافسة، وهناك بعض الدول الأفريقية والأمريكية، ولا يمكـن أن نقوم ببحث هذه النماذج، فذلك يحتاج إلى بحث مستقل.

---

117 – كمال أبوشقرا ، العولمة التجارية والإدارية والقانونية ، منشورات دار الوسـام بيروت/ لبنان،الطبعة الثانية 2001، ص 142

ما يهمنا من بحث هذه النماذج والتعرض لها أن نكون على علـــم بها، وقادرين على فهمها .فهم البواعث والمهمـــات والأهـــداف الخاصـــة بها...وقادرين على التداخل مع هذه النماذج والتعامل معها كمخلوقات لهـــا وظائف وأهداف، وإذا استطعنا أن نتداخل معها، فنكـــون قـــادرين علـــى التخطيط لتلك التحديات والتهديدات لكل نموذج على حدة، وقادرين علـــى تحديد الفرص التي يوفرها كل نموذج، وذلك من خلال فهم العلاقة ما بين مراكز النموذج وفروعه ومراكزه الإقليمية...وقادرين على معرفة الهـــدف النهائي لهذه النماذج العولمية، وهو إيجاد المستهلك العالمي، وهو ما يوفر على الشركات نفقات ومصاريف كثيرة من خلال تعميمهم المنتج نفسه على المستهلكين العالميين.

نحن نعرف أن كل نموذج يعمل وفق ماضيه وثقافته ، فـــالنموذج الأمريكي القائم على المركزية والتجديد والتطور وآخر مراحل الرأسمالية، يتفق مع البيئة الأمريكية، والنموذج الأوروبي القائم على خلفيـــة التـــاريخ والحروب، الذي تعلم درسا من التاريخ، جعله يتوافر دون أن يكرر أخطاءه السابقة، نظرا لأن الأوروبيين متعددو الأعراق والقوميات، ولأنهم يملكون خلفيات عن الأسواق التي كانت في يوم من الأيام تدار من قـــبلهم، فهـــم يساوون بين المراكز الرئيسة والفروع، بحيث تصبح هذه الفـــروع أكثـــر انسجاما مع السوق المحلية، وذلك سبب من أسباب نجاحهم..والآن الأسلوب الياباني قائم وبشكل دائم على Kaisha، وهو استخدام الموظفين والموارد البشرية أحسن استخدام وبشكل دائم، وفي الوقت نفسه، وذلك نـــابع مـــن فلسفتهم وماضيهم، فكان نجاحهم باهرا، والآن الكوريون يمثلون الفلـــسفة والاعتقاد بالمساهمة في تطوير الأهداف الوطنية العامة للدولة المسمى بـــ

Chaebol، فقد نجح نسبيا، ولأن الصينيين يلتزمون فلسفة وأسلوب العمل العائلي، Family Business والنابع من معتقداتهم وإجلالهم للكبير في العائلة، فلقد نجحوا ليس في الصين فحسب، بل ما وراء البحار.

المطلب السابع
الكذبات المختلفة للعولمة

بعد مرور فترة زمنية ليست بالبعيدة بدأ يتضح أن العولمة تحمل بين طياتها مجموعة من الأكاذيب كما وردها بعض المنظرين لها ،نوجز بعض هذه الأكاذيب على سبيل المثال للاقتصاديين الألمانيين (جيرالد بوكسبرغر – هارالد كليمنتا) فيما يلي([118]):

1-الكذبة الأولى عدم قابلية العولمة للقيادة أو التوجيه: إن العولمة آتية قدر مصيري علينا جميعا ، والتفكير ليس ضروريا ، قبل أو بعد حول مساوئ الاقتصاديات المعولمة ، إذ لايمكن إيقاف العولمة ولاشيء يمكن أن يقف في وجه هذه العملية لذا يتوجب على المرء أن يفعل الأفضل ،والأفضل يكون دائما متناسقا مع الأنجع للمستثمرين ورجال الأعمال : أجور منخفضة ،تكاليف أجور إضافية وضرائب الأرباح على أقلها ، أعباء ضريبية منخفضة ، وإعانات استثمار كبيرة .والدولة التي لاتريد دخول المنافسة الدولية ، لا تملك خيارا آخر إلا شد الأحزمة أكثر فتتخلى عن الخدمات الاجتماعية ، وتقلص حقوق العمال. بيد أن العولمة لاتختلف عن أي تطور سابق عليها ، أصاب الأسواق والتجارة : إنها مشروع سياسي .ذلك إن العوائق والحواجز التي وقفت وتقف (والتي أريد لها

---

118 – جيرالد بوكسبرغر –هارالد كليمنتا، الكذبات العشرة للعولمة ترجمة د.عدنان سليمان ، سلسلة الرضا للمعلومات ،دمشق/سوريا، الطبعة الأولى 1999 ، ص63.

سياسيا أن تكون)في وجه التجارة العالمية : عملات مختلفة ، رسوما جمركية وتقييدات انتقال الرأسمال .يترتب على هذه العوائق تكاليف للشركات في التجارة العابرة للحدود .فتعيق حرية التجارة العالمية .أما إزالة هذه التقييدات والعوائق فتظل رهن قرارات سياسية .

والعولمة تعني التوسع المتزايد للفضاءات المتقابلة والمتصلة في سياق المنافسة الاقتصادية ، منافسة السلع ورأس المال أو القوة العاملة .والمجالات الاقتصادية لهذا النظام الكبير لم تكن موجودة في السابق بهذا الاتساع ، فالدول تنفصل عن بعضها البعض عبر الحدود وتقرر بنفسها ، حرية التجارة أو عدمها .لكن سياسة كهذه يتم التخلي عنها تدريجيا إذ يأمل المرء من جراء التجارة الحرة مزايا ومكاسب للجميع .والنتيجة أن العولمة ليست إلا تطورا أريد له وتقرر سياسيا، وفي كل الأحوال هي ليست قدرا مصيريا.

2-الكذبة الثانية < الدولة الاجتماعية مكلفة جدا> :

ارتفع عدد السجناء في ألمانيا بين أعوام1992و1996بنسبة25% ليصل إلى 48900 سجينا ، وهذه الزيادة بالدرجة الأولى تنبع من المدن الجديدة بعد الوحدة الألمانية التي يرتفع فيها معدل البطالة .فالمدن الكبيرة تحولت إلى مناطق يفضل تجنبها ، وبتالي إلى مواقع اقتصادية غير جذابة ، وكان التجار في المدن الداخلية قد أبدوا تخوفهم من فقدان زبائنهم بسبب الجريمة .

وعلى امتداد أوروبا يزداد السلوك الإجرامي العنيف للشبان ، ويرجع السبب الأساسي إلى الفقر المتزايد للفئات الوسطى والدنيا في المجتمع .ففي هولندا ، الدانمرك ، إيطاليا ، السويد تضاعف أعداد مرتكبي

العنف بين سن 12 و 18 سنة ثلاث مرات خلال أعوام 1985-1995. بينما أظهرت بريطانيا زيادة في الجريمة بمعدل 75% ، في الوقت الذي يتحول فيه مرتكبي العنف إلى الفئات الأصغر سنا[119]بشكل متزايد فإن العائلات كثيفة الأولاد تعيش في الفقر ، إذ لم تعد المساعدات الاجتماعية وتعويضات الأطفال تكفي لتوفير حياة كريمة لهم وتقريبا فإن هناك قرابة 50ألف طفل يعيشون في الشوارع بدون مأوى ، كذلك ارتفع عدد الشبان متلقي المساعدات الاجتماعية في ألمانيا بين أعوام 1987و1993بنسبة 60% .بينما يعيش في المدن الكبيرة كل سادس بين أعوام 15-18على المساعدات الاجتماعية ، في حين أنه يوجد أكثر من 50ألأف من الشبان تحت السن ألـ 25بدون عمل بالإضافة إلى 150ألف من الذين لا يملكون أية فرصة تعليمية لعام 1997.

إن تفكيك الدولة الاجتماعية ، لا يمر دون عواقب وتبعات اجتماعية مترتبة على تراجع الدولة ، وليس عبثا ارتفاع الجريمة بين الشبان بشكل مواز مع عملية التهميش والضغط الاجتماعي على هذه الفئات السكانية ، فانسداد الأفق في سوق العمل والفقر لهما ثمنهما .وكما تصور القاضي (Franz von Liszt)فإن أفضل سياسة لمكافحة الجريمة ، هي سياسة جيدة في المجال الاجتماعي،وأسواق العمل .

إن الاتجاه لعولمة الاقتصاد يتسبب بانحدار اجتماعي لاإنساني ، فالخدمات الاجتماعية يتم تقليصها بغية الحصول على مزايا التكلفة في

---

119 -جيرالد بوكسبرغر -هارالد كليمنتا، مرجع سابق ذكره ، ص75، ص76،ص91،

الفترة القصيرة الأجل .إذ يتوجب على الدول هنا مشاطرة هذا التوجه ، بحيث لا تخسر المستثمرين المتوقعين.هكذا يندفع سباق إلغاء الخدمات الاجتماعية ، والذي لم يتم إثباته أو تبريره من وجهة نظر اقتصادية.ويظل ذلك الاستمرار غير المنطقي في تقليص الخدمات الاجتماعية في سياق المنافسة المعولمة.حيث ينعكس هذا على الإنتاجية.

3-الكذبة الثالثة < تعد العولمة فرصة للتخلص من البطالة >:

يقارب عدد العاطلين عن العمل في دول الإتحاد الأوروبي 20مليون إنسانا ([120]) وفي فيفري 1998 كان العدد في ألمانيا وحدها يصل إلى 05مليون عاطلا، وهذا يشكل 13% من مجموع السكان القادرين على العمل ، غير أن هذه الأعداد لا تعكس البطالة الحقيقة .ليعتبر المرء أولائك الذين تعبوا من البحث عن فرصة عمل ، لكنهم يريدون العمل (ما يدعى بالاحتياطي الكامن) والذين يوجدون لفترة قصيرة لإعادة التأهيل ، ثم المرغمون على الأعمال المؤقتة أو القصيرة ، أو الذين أرسلوا إلى التقاعد مبكرا .هذا يعني أن هناك حاجة في ألمانيا إلى08مليون فرصة عمل ([121]) وهذا يطابق نسبة العاطلين الحقيقية والتي تصل إلى 20%.إن الارتفاع الحاصل في البطالة نشأ جوهريا في سياق دفعتين :- أزمة النفط العام 1973/1974 حيث تضاعف العدد آنذاك.

---

[1]ـ [2] – جيرالد بوكسبرغر –هارالد كليمنتا،مرجع سابق ذكره ، ص92 ص94

-الانكماش الحاصل بين 1983/1981حيث تضاعفت البطالة مرة أخرى خلال سنتين .

ومنذ صدمة أسعار النفط كانت البطالة تتراجع قليلا في أوقات الازدهار الاقتصادي .ويتحدث المرء عن ركيزتين 1975-1980 و 1982-1990. فعلى سبيل المثال ففي عام 1996 حطمت البطالة في ألمانيا رقم الثلاثة ملايين ،بينما تجاوز الرقم في العام 1997 إلى 4.36مليون عاطل. إضافة إلى ذلك إذاتم استخدام جميع الإمكانيات التكنولوجية المتاحة اليوم في المصانع ،والتي تستطيع أن تستبدل العمل الإنساني ، سيمكن زيادة الاستغناء عن العمال وبتالي سيرتفع معدل البطالة ،وفيما لو تم استنفاذ جميع إمكانات الترشيد سيصبح في المستقبل القريب نظريا بالإمكان انتاج جميع السلع والخدمات من قبل 20% من السكان ، بينما يتحول 80% الآخرين إلى عاطلين عن العمل. وبعيدا عن مستوى الأجور ، والمعايير الاجتماعية والبيئية ، فثمة عدد كبير من الناس يتحول بشكل مستمر إلى زائد لا لزوم له ، ويمكن الاستغناء عنه ،وعندما تبرهن هياكل تنظيمية أو صناعية جديدة أنها أكثر فعالية من تلك القائمة يبادر مباشرة بالضغط ، وبدون تأخير، أي شق الطريق المناسب للوصول إلى قيمة السهم - المساهمون ، والريوع المناسبة ، وكلما كانت الأسواق متشابكة مع بعضها البعض كلما كان حجم هذا الضغط أكبر.

وفي ظل اعتبارات إنسانية ، تأتي الكذبة الصارخة لجدل العولمة ، فإن العولمة توفر من فرص العمل أكثر مما تزيله منها ،.إن الميل نحو عولمة الاقتصاد هو الذي ينتج المشكلة ، رغم الادعاء بقدرته (الميل) على حلها أولا فالبطالة هي نتاج أسواق العمل والسلع والخدمات المتنافسة مع بعضها

البعض في السياق العالمي .إن العمل موجود كفاية ، لكنه لا يحقق معــدلا للإيرادات أو الريع يصل إلى ما نسبته 15% والعمل من أجل ملايين من الناس يظل موجودا ضمن فروع اجتماعية وبيئية مختلفة ، لكن الرأســمال المعولم غير مستعد لتمويل هذه الوظائف ، ويظــل النمــو الاقتــصادي ، الابتكار والتجديد ، وظروف العمل المناسبة ، مجرد وصفة قديمة للقضاء على البطالة . إذا تحيلها العولمة اليوم إلى عدم الفعالية التاريخية.

4-الكذبة الرابعة <تتدخل الدولة كثيرا في الاقتصاد>: يكثر الحديث فــي الآونة الأخيرة عن الدولة الاقتصادية الاجتماعية ، إذ يقع في صلب سياسة الحكومات بناء نظام اجتماعي فعال وبالتالي فإن نشاط الدولــة متنــوع ، متعدد ومبرر كما تظهر الأمثلة التالية :

1- ضمان الإطار القانوني : يحتاج السوق إلى حيز يعمل فيه ، حيث تعمل الدولة على بنائه وحمايته ، الأمــر الــذي يتــيح المنافــسة الاقتصادية للسوق ، ويضاف هنا منع قيام الاحتكارات .الكارتلات والمنافسة الهدامة وضمان حق التعاقد ، هو أيضا من مهام الدولة ، كما هو حماية المستهلك ، والحماية في مكان العمل.

2- الإعانات المالية :يتم تقد يم المساعدات الحكومية لتطوير التقانــات من أجل نضج السوق ورفع فعالياته ، ومن أجل تجنب سقوط البنى والهياكل ، أو من أجل صياغة برامج لتعويض البنــى والهياكــل وتطويرها . ثمَ تأتي فروع ومجالات أخــرى كثيــرة كموضــوع المساعدات الحكومية : تقديم الإعانات لتأسيس الــشركات ، بنــاء السكن الاجتماعي ، وتسهيلات ضريبية بأشكال مختلفة .وبعد كــل

هذا يتم رفض المعونـــات الماليـــة للدولـــة باســـم روح العـــصر النيولبيرالي ، باعتبارها تدخلا مضرا بالسوق، وإعاقة لآلياته .

3- الخدمات العامة :ليترك المرء قرار بناء وتـــشييد مكتبـــات عامـــة للشركات الحاصة ، هل كانت هذه الخدمات كما هي عليه اليوم؟إذ لا يزال مرغوبا اجتماعيا ، أن يستطيع كـــل فـــرد التعامـــل مـــع المكتبات العامة ، بدون سعر ذلك .من هنا يجب تقديم المساعدات لهذه البنى الاجتماعية ، فهي لاتحقق أي ربح نقدي .ولـــذلك يـــتم تمويل هذه الخدمات العامة ، عبر الضرائب المفروضة من قبـــل الدولة ، وهناك الكثير من الخدمات العامة التي تقدمها الدولة ، فكل المؤسسات الحكومية تأتي هنا : البنية التحتية للمواصلات (يسمح للجميع باستخدام الشوارع مجانا) ونظام التعليم.

4- المؤسسات والشركات الحكومية : تدخل الدولة كرب عمـــل فـــي مجالات عديدة ، غير خاضعة لالتزام تحقيق الأرباح القصوى من جراء الخدمات التي تقدمها .وفي الوصول إلـــى تحقيـــق أهـــداف مجتمعية ، يجب قياس أداء المؤسسات الحكومية ، ولـــيس قيـــاس أرباحها .فالا تصالات والبريد والخطوط الحديدية كانت مؤسسات حكومية ، لأنها كانت موضع تحقيق أهداف اجتماعية مـــن قبيـــل التوصل إلى المعاملة بالمثل لجميع الناس ومن مختلف الأقاليم ، أو لتحقيق الخدمات الأساسية قليلة التكلفة في فـــروع المواصـــلات ، والاتصالات ، بيد أن خوصصة هذه المؤسسات ، تطرح تعظـــيم الربح ، فوق أي هدف اجتماعي. يتوجب على الدولة ، أن تـــدخل

في بعض الفروع والمجالات كرجل أعمال ، فمن المنطقي تقـديم خدمة محددة .

5- الضرائب البيئية :إن الشركات التي تعمل باستمرار على تعظـيم أرباحها في السوق ، سوف تتخلى عن أية حماية للبيئة ، طالمـا أن تلويثها للهواء ،أوطرحها للمياه الملوثة في الأنهار لايترتب عليه أية التزامات .وهنا تكون الدولة مطالبة إما بتصدير قوانين المنع ، أو تحميل الشركات تكاليف الإضرار بالبيئة. ومن أجل تـصحيح نتائج السوق ،غير المرغوبة ، وغير الاجتماعية يجب أن تتـدخل الدولة .واليوم تبدو الدولة مطالبة بتـصحيح الأخطــاء الكثيــرة ، فالتنظيم والضبط ، يحجم غالبا سلطة السوق لـبعض الـشركات الكبرى ،من جهة أخرى تشكل الدولة الضمانة الوحيدة للمقـاييس والاعتبارات البيئية والاجتماعية .من هنا تبدو إعادة الهيكلة وكأنها حماية للضعفاء ، عند الحدود الدنيا للحماية ذاتها.

5-الكذبة الخامسة :< بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأميريكية قدوة في خلق فرص العمل وتحقيق الرفاه>:في معظم الدول الصناعية ، يرتفع العدد الرسمي للمسجلين العاطلين عن العمل ، باستثناء بعض الدول القليلة ، مثل الولايات المتحدة وبريطانيا .فإن هاتين الدولتين تعدان القـدوة فـي تطبيق السياسة الاقتصادية النيو لبيرالية ،حيث السياسة والاقتصاد لايفتـآن من الإدعاء ، بأن السياسة الاقتصادية النيولبيرالية تقود إلى المزيد من خلق فرص العمل والرفاه ، ويقدم الفريقان الأمريكي والبريطاني كمثـال حـي على تخفيض معدل البطالة وكان المرء يصف الدول التي تسلك الطريـق الأمريكي ، بالفتور الاجتماعي الدائم .بيد أن مقارنة البطالـة اليـوم فـي

بريطانيا(6.7%) وأمريكــا (6.2%)مــع دول الرفــاه التقليديــة فرنــسا (12.8%)، السويد (9.9%) ، ألمانيا (10.4%) تخرج بالانطباع المعاكس لذلك ([122])، وما الأحداث التى وقعت في فرنسا في شهر نوفمبر 2005 إلا دليلا قاطعا على سلبيات العولمة، لما لقيته الطبقات المهاجرة والــشباب ذو الأصول المغاربية والإفريقية من تهميش وبطالة وغيرها .

6-الكذبة السادسة <تربح الدول النامية من العولمة>: يعيش قرابة 4.5 مليار إنسان في تلك الدول التي تدعى بالدول النامية 80%من الإنسانية هم فقراء ،1.3 مليار إنسان يتوجب عليهم العيش بأقل من دولار واحد فــي اليوم ، أكثر من 800مليون إنــسان لا يجــدون طعامــا كافيــا ، بينمــا 800مليون أخرى يتوجب عليهم التخلي عن الرعاية الــصحية ، وعلــى الأقل هناك 840 مليون بالغا لايستطيعون القراءة أو الكتابــة. وبــصفة عامة يميز الإنسان تقريبا ، أن معظم دول العالم هي دول نامية ،باستثناء الدول المتطورة جدا في أوروبا الغربية، والولايات المتحدة الأمريكيــة ، كندا، واليابان .ودول العالم الثالث غير متجانسة إطلاقا ، إذ يمكن للمــرء أن يقسم هذه الدول إلى خمسة نماذج للتطور([123]):

- القوى الاقتصادية لجنوب شرق آسيا (ماليزيا ، هونغ كونغ، كوريــا الجنوبية ،تايوان ، سنغافورة ،تايلاند).
- الدول المصنعة حديثا ، ذات المراكز الصناعية القوية (المكسيك ، الأرجنتين ،البرازيل ،الهند ،الصين).

---

122 --جيرالد بوكسبرغر –هارالد كليمنتا، مرجع سابق ذكره ، ص145.

123 – جيرالد بوكسبرغر –هارالد كليمنتا، مرجع سابق ذكره ، ص146

- دول الأوبكOPEC .

- دول المعسكر الشرقي المفقرة أو دول العالم الثاني سابقا .

- الدول التابعة ، الأشد فقرا (إفريقيا ،جزء من أمريكا اللاتينية ، وآسيا).

طبعا يجب الاعتراف بحق هذه الدول في الثروة والرفاه ، غير أنه وفي ظل الصيغ المتداولة للعولمة ولتداعياتها فإن ما يحدث هو العكس. تعرف الأمم المتحدة الدول الأقل تطورا في العالم ، كدول ذات دخل فردي أقل من 320دولار سنويا ، ويصل عدد هذه الدول إلى 48 دولة ، منها 42في إفريقيا ،حيث يعيش قرابة 570مليون نسمة ، أي أكثر من 12%من سكان العالم . وفي العام 1960 كانت 46 دولة الأشد فقرا في العالم تساهم بنسبة من التجارة السلعية العالمية لا تتجاوز 1.46%، ولو أن العولمة تأتي لصالح هذه الدول ، لكان عليها رفع هذه المساهمة العالمية ، لكن الذي يحدث ، عكس ذلك تماما .ففي بداية التسعينات من القرن العشرين كانت مساهمة هذه الدول الأشد فقرا ،لا تزال عند 0.6% وحتى عام 1995تراجعت هذه النسبة إلى 0.4% ، وفي العام 1980كانت مساهمة الدول102الأشد فقرا في التبادل السلعي هي 7.9% من التجارة العالمية ، إلا أنها انخفضت إلى 1.4%لعام 1990.ورغم كل ذلك ، فإن المنظمات والمؤسسات الدولية التي تفضل وتشجع التجارة الحرة(منظمة التجارة العالمية ، وصندوق النقد الدولي ، البنك العالمي) لا تفتأ بالحديث عن نعم وفضائل التجارة الحرة ، على الدول الفقيرة تحديدا تطورات مماثلة أخرى ،تظهر حركة التدفقات الرأسمالية على المستوى الكوني ، أن 80%من هذه التدفقات كانت تتحرك داخل الولايات المتحدة

وأوروبا الغربية ،والمجال الاقتصادي لدول جنوب شرق آسيا .(إن أهمية الدول الأقل تطورا قد انخفضت من 14% لعام 1982 إلى الصفر في عام 1989 ([124]).

وحين يستثني المرء الدول المصنعة حديثا حيث لا يجذب القسم الأكبر من الدول الأشد فقرا باستثناء التبرعات والمساعدات الثنائية ،فالقارة الأفريقية استطاعت أن تجذب قرابة3مليار دولار أمريكي لعـــام 1993 كرأســـمال استثماري ، في الوقت الذي كان هروب الرساميل فيه أكثر من التـــدفقات إلى هذه القارة .فالرصيد سالب كما هو الحال قبل 10ســـنوات . واليـــوم 358ملياردير عالمي ، أغنياء بتلك الطريقة التي تماثـــل فيهـــا ثـــرواتهم مجموع ما يملكه 2.8مليار إنسان ، أي قرابة نصف سكان العـــالم ([125]) ،وباستبعاد وتهميش الدول النامية من التجارة العالمية وحركة الرأســـمال العالمي ، ازدادت فجوة الدخل بين العالم الأول والعالم الثالث .ففي عـــام 1965 كان الدخل الفردي في الدول السبع الأكثر غنى 20 مرة أكبر مما هو عليه في الدول السبع الأشد فقرا .وفي عام 1995وصلت هذه العلاقة إلى 40ضعفا وبينما كان عام 1960 يملك 20% من أغنياء العالم فقط 30 مرة من الدخل 20% من الدول الأشد فقرا ، تغيرت هذه العلاقة لتـــصل في عام 1990إلى 60 ضعفا. وإذا ما أخذ التوزيع غير العـــادل للـــدخل داخل الدول ذاتها بعين الاعتبار ، فتصبح العلاقـــة ، أن 20% الأغنيـــاء داخل هذه الدول يملكون 150ضعفا على الأقل لما تملكـــه نـــسبة 20%

---

[1] _[2]_[3]_ [4] -جيرالد بوكسبرغر -هارالد كليمنتا، مرجع ســـابق ذكـــره ،ص162، ص163،ص164.

الأكثر فقرا.وفيما إذا سار التطور، كما هو اليوم ،فـإن القـرن الواحـد والعشرين سيجلب الكوارث لدول العالم الثالـث ، فالـسلع ورأس المـال لاتتدفق على الدول الفقيرة ، بل تسمع بهـا ، وتعـاني مـن صـخبها ، وباستثناء الدول الصناعية المتطورة جدا ،فمن النادر أن يكون هناك رابح من العولمة .وإذا ماإحتسب المرء التدفقات التجاريـة (للعـشرين سـنة القادمة) .سيلاحظ انخفاض مساهمة إفريقيا ، والشرق الأوسط وأمريكـا اللاتينية وروسيا وأوروبا الشرقية من 39.2%عام 1970إلى26.4% عام 1990ثم إلى 5% لعام 2020 .إنه الانفكاك والإقصاء .الانقسام الجديـد بين العـالم المتزايـد انـدماجا وتـشابكا،وبين القـسم الـذي يتزايـد استبعاده.([126]).

*إذا فالعولمة لها وجوهها المتعددة وكذلك أقنعتها .فهي ليست بالوضوح أو الصراحة أو الشفافية التي يتشدق بها كل المتتبعين لها، وتكمن خطورتهـا في منظومتها المعقدة المتشابكة التي تحتاج دائما إلى رؤيـة إسـتراتيجية شاملة ومتجددة في مرونة بالغة حتى يمكن تقليل الحيرة التي تنـتج عـن التردد بين وجوهها المتعددة الخفية التي يمكن أن تكون مغرية وجذابـة ، فالعولمة لاتعرف الرحمة أو التهاون أو التهادن أو التردد أو التراجع([127]).

---

[126] – جيرالد بوكسبرغر –هارالد كليمنتا، مرجع سابق ذكره ص165

[127] – نبيل راغب ، أقنعة العولمة السبعة ، دار غريب للطباعـة والنـشر ، القـاهرة /مصر سنة 2001، ص23.

الفصل الثاني
العولمة الاقتصادية
المبحث الأول :
العولمة الاقتصادية وأنواعها
المطلب الأول
مفهوم العولمة الاقتصادية

1- تعريف العولمة الاقتصادية : كما سبق وأن بينا في الفصل السابق أن هناك تعاريف متعددة ومتشعبة ، فكل باحث ينظر إليها من وجهة نظر معينة ،وحسب مجال دراسته واختصاصه وبتالي لم يكن هناك اتفاق حول تعريف جامع لها ، نظرا لتشعب مجالاتها لاسيما في جانبها الاقتصادي الذي يشمل العديد من القطاعات منها الإنتاجي ، و الخدمي و التكنولوجي ، و التسويقي و الإداري ،والمالي .ومن أهم التعريفات التي تناولت العولمة الاقتصادية هي:

- العولمة تشير إلى عملية تعميق الاعتماد المتبادل بين المؤثرين في الاقتصاد العالمي في المجالات متعددة منها السلع و الخدمات و عناصر الإنتاج و خاصة رأس المال .
- العولمة هي تحول العالم إلى سوق واحدة تزداد فيها المنافسة على جميع الأصعدة.

- العولمة الاقتصادية تعني فتح الحدود أمام تدفق السلع و الخـدمات و الأفكار و رؤوس الأموال ، وعدم وضع العراقيل و الصعوبات علـى عمليات الاستيراد و التصدير .

المطلب الثاني
عولمة الإنتاج.

المتتبع للتطورات المتلاحقة للعولمة نجد أن هناك مجموعة رئيـسية مـن المتغيرات التي تحدث على نطاق واسع و المتمثلـة فـي النمـو الـسريع للمعاملات المالية و الدولية الاستثمار الأجنبي المباشر ، وتصاعد الثورة التكنولوجية و تكامل الأسواق العالمية في مجال السلع والخدمات ، ومنـه تتحقق عولمة الإنتاج بدرجة كبيرة من خلال الشركات متعددة الجنسيات و تتبلور من خلال اتجاهين ([128]):

-الاتجاه الأول: عولمة التجارة الدوليـة : حيث يلاحظ أن التجارة الدولية زادت بدرجة كبيرة خلال عقد التسعينات من القرن العشرين حيـث بلغ معدل النمو للتجارة العالمية ضعفي النمو للنـاتج المحلـي الإجمـالي العالمي. فعلى سبيل المثال زاد معدل نمو التجارة العالمية بحوالي 9% عام 1995 ، بينما زاد الناتج العالمي بنسبة 5 % فقط ، و بالطبع زاد نصيب التجارة العالمية، فالشركات متعددة الجنسيات تقف وراء تزايد معدل نمو

---

128 - عبد الحميد عبد المطلب -العولمـة واقتـصاديات البنـوك -الـدار الجامعيـة الإسكندرية مصر 2001، ص 32.

التجارة العالمية بقوة بالإضافة إلى مشاركتها في زيـادة النـاتج العـالمي ،ويضاف إلى ذلك أن 90 % من التجارة العالمية دخل في مجال التحرير.

-الاتجاه الثاني:الاستثمار الأجنبي المباشـر([129]) : ينطـوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من الاستثمارات أو كلها في مـشروع معين في دولة غير دولته، فضلا عن قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة و التنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار ، بالإضافة إلى قيامه بتحويل موارد مالية ، وتقديم مستويات متقدمة من التكنولوجيا و الخبرة الفنية في مجـال نشاطه إلى الدولة المضيفة.

- **خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر** :إضافة إلى الخصائص التي تم التطرق إليها في الفصل الثالث من القسم الأول، هناك جانب آخر مـن الآراء و النظريـات التي تناولت محددات الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر بالدراسة و التحاليل ومن تلك النظريات : نظرية عدم كمال السوق ،نظرية المنشأة الصناعية ، نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية، ونظريـة الموقع . وقد أوضحت هذه النظريات أنه يلزم توافر جملة من الخـصائص في الاستثمار الأجنبي وهي:

- غياب المنافسة الكاملة في الدول المضيفة و انخفاض المعروض مـن السلـع في تلك الدول ،مع عدم قدرة شركاتها الوطنية علـى منافـسة الشركات الأجنبية .

---

129 - عمر صقر ، العولمة وقضايا معاصرة ، الدار الجامعية الإسكندرية ،مـصر 2001 ، ص (47، 48)، ص(59).

- أهمية التفوق التكنولوجي كمحدد من محـــددات الاســـتثمار الأجنبـــي المباشر ، بالإضافة إلى التأكيد على أهمية المزايا المكانية التي تتمتع بها الدول المضيفة .

- احتفاظ الشركات بالخبرة الفنية و الاختراعات و الابتكارات التي تحقق لها التميز المطلق بدلا من تصديره أو بيعه للشركات المحلية في الدول المضيفة.

- الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج،يجب أن يحقق أرباحا أكبر من تلك التي يحققها في الداخل مع امتلاكه مزايا احتكارية أو شبه احتكارية في مواجهة الشركات المحلية في الدول المضيفة.

وقد تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول شمال إفريقيا حيـــث يعتبر جذب الاستثمار الأجنبي من القضايا ذات الأهمية الكبرى وهذا مـــا يوضحه المثال الخاص بالجزائر: بلغ التدفق السنوي للاستثمار الأجنبـــي المباشر إلى الجزائر حوالي 97 ملـــيون دولار خــــلال الفترة (1980- 1985) ويمثل ذلك نحو7% من التدفق لدول شمال إفريقيا ، وحوالي 0.9 % من إجمالي التدفق للدول النامية خلال تلك الفترة. في حـــين انخفـــض المتوسط السنوي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلـــى الجزائـــر خــــلال الفترة (1986 - 1997) إلى نحو 10مليون دولار ، وتمثل ذلك حـــوالي 6 ، 0 % من إجمالي التدفق لدول شمال إفريقيا وصفر % تقريبا من الدول النامية ، وبذلك تدهور التدفق النـــسبي للجزائـــر بنـــسبة 87 % بالنـــسبة لمجموعة دول شمال إفريقيا وبنحو 100% بالنسبة للدول النامية.

المطلب الثالث
العولمة المالية

A –تطور العولمة المالية : [130]

إذا كانت للعولمة الاقتصادية جذور تعود إلى القرن الخامس عشر حسب العديد من الدراسات أي مع زيادة تبادل السلع بين الأمم آنذاك (كما بينا في الفصل السابق)، فإن العولمة المالية حديثة النشأة نسبيا، فعمرها لا يتجاوز أربعين سنة على أكثر تقدير ،حيث تتمثل في ذلك التشابك و الترابط شبه الكامل للأنظمة النقدية و المالية لمختلف الدول ، و بدأت تتجسد أكثر فأكثر مع تطبيق إجراءات التحرير المالي ورفع الحواجز في الولايات المتحدة وبريطانيا ما بين(1979–1982) ،لتضم باقي الدول الصناعية الأخرى ، ومهما يكن فقد مرت بالمراحل التالية([131]) :

1– مرحلة تدويل التمويل غير المباشر: امتدت هذه المرحلة من (1960–1979) وتميزت بما يلي:

– تعايش الأنظمة النقدية و المالية الوطنية المغلقة بصورة مستقلة.

– ظهور وتوسع أسواق (العملات) بين دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية.

– سيطرة البنوك على تمويل الاقتصاديات الوطنية ، أي التمويل بوساطة بنكية.

---

130 _2_3.محفوظ جبار ، العولمة المالية وانعكاساتها على الدول المتخلفة ، ملتقى دولي حول العولمة جامعة منتوري ، قسنطينة ،الجزائر ، 2001 ص 94،ص96 ، ص97.

- انهيار نظام الصرف الثابت بسب عودة المضاربة على العملات القوية (الجنيه الإسترليني ، الدولار).

- انهيار نظام بريتون وودز في15 أوت 1971 ، وإنهاء ربط الدولار و العملات الأخرى بالذهب وبذلك ظهرت أسواق الصرف المعروفة اليوم.

-ظهور أسواق الأوراق المدينة مثل سندات الخزينة.

-زيادة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث.

-إنشاء البنوك الأمريكية في كافة أنحاء العالم ، و التي منحت العديد من القروض.

2-مرحلة التحرير المالي: امتدت هذه المرحلة من (1980-1985) وتميزت بما يلي:

- المرور إلى مالية التسوق،أو اقتصاد السوق المالية وصاحب ذلك ربط الأنظمة المالية و النقدية الوطنية بعضها ببعض و تحرير القطاع المالي.

- انتشار واسع للتحرير المالي و النقدي على المستوى العالمي، وذلك بعد رفع الولايات المتحدة الأميريكية و المملكة المتحدة للرقابة على حركة رؤوس الأموال.

- توسيع وتعميق الإبداعات المالية بصفة عامة، و التي سمحت بجمع كميات ضخمة من الادخار العالمي و إجراء عمليات المراجعة الدولية في أسواق السندات .

-التوسع الكبير في أسواق السندات و صناديق المعاشات المختصة في جمع الادخار، وهي تتوفر على أموال ضخمة وغايتها تعظيم إيراداتها في الأسواق العالمية.

3-مرحلة تعميم المراجعة وضم الأسواق المالية الناشئة([132]): امتدت هذه المرحلة من 1986إلى غاية الآن وتميزت بما يلي:

- ضم العديد من الأسواق الناشئة من أوائل التسعينيات من القرن العشرين و ربطها بالأسواق المالية العالمية مما شكل الحدث الهام و الأخير في مشوار العولمة المالية.
- تحرير أسواق المواد الأولية وزيادة حجم التعامل فيها.
- زيادة الارتباط بين الأسواق المالية العالمية بمختلف أجنحتها إلى درجة أنها أصبحت تشبه السوق الواحدة، وذلك باستعمال وسائل الاتصال الحديثة و ربطها بشبكات التعامل العالمية .
- تحرير أسواق الأسهم حيث كانت الانطلاقة من بورصة لندن 1986 بعد إجراء الإصلاحات البريطانية المعروفة (Big-Bang)، وتبعتها بقية البورصات العالمية بعد ذلك مما سمح بربطها ببعضها البعض وعولمتها على غرار أسواق السندات .
- الانهيارات الضخمة التي شهدتها البورصات العالمية ، و التي كلفت الاقتصاد العالمي آلاف الملايير من الدولارات و إفلاس الكثير من البنوك و المؤسسات المالية .

ومهما تكن مراحل العولمة المالية فإن هذه الظاهرة قد انتشرت بسرعة فائقة في كافة أنحاء العالم ومست معظم الدول لتسيطر الدائرة المالية على الاقتصاد العالمي في وقت قصير نسبيا ، وينتظر أن يصبح الاقتصاد العالمي ممولا في قسط منه بواسطة الأدوات المالية .

---

[132] - محفوظ جبار ، مرجع سابق ذكره ص 98

B -العوامل المفسرة للعولمة المالية([133]).

تظافرت عوامل عديدة في توفير المناخ الملائم لتغذية زخم العولمة المالية التي بدأت في التبلور منذ ما يربو على ربع قرن من الزمان، وكان أهم العوامل المفسرة لها :

1-تنامي الرأسمالية المالية : لقد كان للنمو المطرد الذي حققه رأس المال المستثمر في الأصول المالية دورا أساسيا في إعطاء قوة الدفع لمسيرة العولمة المالية ، فأصبحت معدلات الربح التي حققها رأس المال المستثمر في أصول مالية تزيد بعدة أضعاف عن معدلات الربح التي تحققها قطاعات الإنتاج ،وصارت الرأسمالية ذات طابع ريعي . تعيش على توظيف رأس المال لا على استثماره على الصعيد العالمي . لعب رأس المال المستثمر في الأصول المالية دورا مؤثرا لما يقدمه من موارد مالية (قروض ، استثمارات مالية) بشروطه الخاصة .

ولقد ارتبط هذا النمو المطرد للرأسمالية المالية أيضا بظهور (الاقتصاد الرمزي) وهو اقتصاد تحركه رموز و مؤشرات الثروة العينية أي : الأسهم و السندات و غيرها من الأوراق المالية .

2-عجز الأسواق الوطنية عن استيعاب الفوائض المالية : حدثت موجة عارمة من تدفق رؤوس الأموال الدولية ناتجة عن أحجام ضخمة من المدخرات والفوائض المالية التي ضاقت الأسواق الوطنية عن

---

133 - جمال الخطيب ،العولمة والأسواق العربية لرأس المال ،مؤسسة طابا ،الطبعة الأولى عبدين مصر 2002 ص17.

استيعابها، فاتجهت نحو الخارج بحثا عن فرص استثمار أفضل ومعـــدلات عائد أعلى.

3-ظهور الابتكارات المالية :ارتبطت العولمة المالية بظهوركم هائل من الأدوات المالية الجديدة التي راحت تستقطب العديد مـــن المـــستثمرين ،فإلى جانب الأدوات التقليدية المتداولة (الأسهم، السندات) ،أصبح هنـــاك العد يد من الأدوات الاستثمارية منها المشتقات التي تتعامل مع التوقعـــات المستقبلية وتشمل:المبادلات ، المستقبليات ،السقف ،الخيارات ، وكل هـــذه الأدوات تتيح للمستثمرين مساحة واسعة من الاختيارات عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية وقد ظهرت هذه الأدوات الجديدة تحت تأثير عاملين وهما :

أ-الاضطرابات التي سادت سوق الصرف الأجنبي بعد الاتجاه نحو تعويم أسعار صرف العملات و أسعار الفائدة بحيث باتت الضرورة ملحة إلـــى ظهور تلك الابتكارات لتأمين الحماية للمستثمرين.

ب-المنافسة الشديدة بين المؤسسات المالية لاسيما تلك التي دخلت حديثا إلى السوق فاستخدمت هذه الأدوات الجديدة من أجـــل تجزئـــة المخـــاطر وتحسين السيولة .

4-التقدم التكنولوجي:[134] ساهم هذا العنصر في مجالات الاتصـــالات و المعلومـــات مساهمة فعالة في دمج وتكامل الأسواق المالية الدوليـــة ، وهو الأمر الذي كان له أثر بالغ في زيادة سرعة حركة رؤوس الأمـــوال من سوق لآخر وفي زيادة الروابط بين مختلف الأسواق المالية إلى الحـــد

الذي جعل بعض المحللين الماليين يصفونها كما لو أنها شبكة مياه في مدينة واحدة.

5- التحرير المالي المحلي و الدولي: لقد ارتبطت التدفقات الرأسمالية عبر الحدود ارتباطا وثيقا بعمليات التحرير المالي الداخلي و الدولي ، وقد زادت معدلات النمو للتدفقات وسرعتها خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي مع السماح للمقيمين وغير المقيمين بحرية تحويل العملة بأسعار الصرف السائدة إلى العملة الأجنبية واستخدامها بحرية في إتمام المعاملات الجارية و الرأسمالية.

6- إعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية: حدثت تغيرات هائلة في صناعة الخدمات المالية وإعادة هيكلتها على مدى العقدين الماضيين وعلى وجه الخصوص العقد التاسع من القرن الماضي ،بحيث عملت كحافز للإسراع من وتيرة العولمة المالية ، وفي هذا الصدد نشير إلى مايلي :

أ-ترسع البنوك في نطاق أعمالها المصرفية ، على الصعيدين المحلي و الدولي.

ب-دخول المؤسسات المالية غير المصرفية كمنافس قوي للبنوك التجارية في مجالات الخدمة التمويلية فخلال الفترة (1980- 1995) انخفض نصيب البنوك التجارية في الأصول المالية الشخصية من50% إلى 18% وفي مقابل ذلك ارتفع نصيب المؤسسات المالية غير المصرفية إلى نحو 42%.

ج-من خلال المنافسة القوية التي تستشعرها البنوك التجارية من المؤسسات غير المصرفية في مجالات الخدمات التمويلية، قامت بعمليات الاندماج فيما بينها، وتوسيع مجال نشاطها.

C -مؤشرات العولمة المالية([135]): في العقد الأخير من القرن المنصرم ،أصبحت أسواق رأس المال أكثر ارتباطا و تكاملا حيث قفزت التدفقات المالية بين الأسواق المالية قفزة هائلة و يكفي للدلالة على ذلك أن نتبع مؤشرين هما :

-**المؤشر الأول:** الخاص بتطور حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم و السندات في الدول الصناعية المتقدمة حيث تشير البيانات إلى أن المعاملات الخارجية في الأسهم و السندات كانت تمثل أقل من 10% من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول عام 1980 ،بينما وصلت إلى ما يزيد عن 100% في كل من الولايات المتحدة الأمريكية و ألمانيا عام 1996 ،و إلى ما يزيد عن 200 % في فرنسا وإيطاليا وكندا في نفس العام .

- **المؤشر الثاني:** الخاص بتطور تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي ، فإن الإحصاءات تشير إلى أن متوسط حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف الأجنبي قد ارتفعت من 200 مليار دولار أمريكي في منتصف الثمانينات إلى حوالي. 1.2 ترليون دولار أمريكي في عام 1995، وهو ما يزيد عن 84% من الاحتياطات الدولية لجميع بلدان العالم في نفس العام . ومن ناحية أخرى يلاحظ أن جوهر عولمة الأسواق المالية هو تحرير حساب رأس المال ،ويقصد بذلك إلغاء الحظر على المعاملات في حساب رأس المال ،و الحسابات المالية لميزان المدفوعات والتي تشمل المعاملات المتعلقة بمختلف أشكال رأس المال مثل الديون و أسهم المحافظ

---

[135] -عبد الحميد عبد المطلب مرجع سابق ذكره ص34،ص35

المالية و الاستثمار المباشر و العقاري و الثروات الشخـصية، وتحريـر حساب رأس المال ، ومن ثم قابلية حساب رأس المال للتحويل ترتبط بإلغاء القيود على معاملات النقد الأجنبي والضوابط الأخـرى المرتبطـة بهـذه المعاملات .

المبحث الثاني
أدوات العولمة الاقتصادية
المطلب الأول
الشركات المتعددة الجنسيات

- تعريف الشركات متعددة الجنسيات:

1-لغة([136]): تعددية الجنسيات هو تعريف لكلمة أوروبية مكونـة مـن أصلين (Multi) متعدد و (Nation) أمة أو دولة مضافا إليها اللاحقة و التي تفيد صيغة المصدر من الفعل المتعـدي و يعني فعل القيام بالعمليـة المعنية ، أي نقـل مستوى النشاط من مستوى جنسية واحدة إلى جنسيات متعددة.

2-اصطلاحا : في الحقيقة لا يوجد في أدبيات علم الاقتصاد مفهوم موحد أو تعريف دقيق للمؤسسات متعددة الجنسيات ويمكن إبراز أهم التعريفـات فيما يلي([137]):

---

[136]-جاك آدا -عولمة الاقتصاد من التشكل إلى المشكلات ، مرجع سابق ذكره ص111

[137] - ا.أمير نوف ، الأطروحات الخاصة بتطور الشركات المتعددة، ترجمة .د.علـي محمد تقي عبد الحسين القز ويني ،ديـوان المطبوعـات الجامعيـة الجزائـر 1986، ص(35،36).

يرى الاقتصادي الكندي (ب- ماتيوز): أن الشركات المتعددة الجنسيات هي الشركات تقوم بـ : "عمليات كبيرة جدا في البلدان الأخرى و تمتلك هناك طاقات إنتاجية كبيرة و تمارس نشاطها في ستة بلدان على الأقل. "

ويعرفها (ب- فرون) على أنها : "عبارة عن اتحاد المصالح يتعاون أعضاؤه في حالات معينة لبلوغ أهداف مشتركة وفي حالات أخرى يتنازعون بصدد مختلف الأولويات. "

كما يعتبرها البعض (الشركات متعددة الجنسيات): هي إحدى السمات الأساسية للعولمة فهي تؤثر بقوة على الاقتصاد العالمي من خلال ما يصاحب نشاطها في شكل استثمارات مباشرة من نقل التكنولوجيا، والخبرات التسويقية و الإدارية، وتأكيد ظاهرة العولمة في كافة المستويات الإنتاجية و المالية و التكنولوجية والتسويقية والإدارية ،ويضاف إلى ذلك أن تلك الشركات العملاقة ذات الإمكانيات التمويلية الهائلة تلعب دور العائد في الثورة التكنولوجية التي نقلت الفن الإنتاجي إلي أن يصبح فنا إنتاجيا كثيف المعرفة، و بالتالي فهي من هذا المنظور تعمق الاتجاه نحو العولمة وبالتحديد العولمة الاقتصادية([138]).

المطلب الثاني
المنظمات والاتفاقيات

يستند النظام الاقتصادي العالمي ، الذي أقامته الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية(كما بينا سابقا) على ثلاث مؤسسات

---

138 - عبدا لمطلب عبد الحميد ، آلية التعامل ، القيادات الإدارية مع التحولات الاقتصادية للقرن الواحد والعشرين ، منشورات أكاديمية السادات، مصر 1995، ص234.

كبرى دولية تقوم بإرساء قواعد و بنيان هيكل للعولمة ودعم مجالاتها الرئيسية الثلاث وهي : عولمة التجارة، عولمة التمويل ، عولمة الاستثمار، ليصبح كل شيء معولم ،من أجل بناء عولمة فعالة ،ومنه فإن هذه المنظمات الثلاثة تبني وتؤسس للعولمة و تشرف على تكوين البنية التحتية لها وهي:

1-**منظمة التجارة العالمية (W T O)** ([139]): أصبحت منظمة التجارة العالمية أحد الركائز الأساسية في نظام العولمة لأنها المشرفة الرئيسية على نظام التجارة في النظام العالمي الجديد . وقد حلت محل الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة (الجات) والتي أنشئت عام 1948 كاتفاق متعدد الأطراف ، حيث تضع و تنظم إطارا عاما في التجارة الدولية. وعلى مدى عمر (الجات) أضيفت العديد من التعديلات و الاتفاقيات من خلال جولات المفاوضات التجارية التي بلغت ثمانية جولات ، وكان آخرها جولة الأورجواي . وأصبحت منظمة التجارة العالمية هي المنظمة الرئيسية المسؤولة عن تنفيذ العولمة على المستوى التجاري و الاقتصادي . تضم المنظمة 134 دولة حتى جانفي 1999 وتشارك بنحو 95% من حجم التجارة الدولية ، وتضع مجموعة من القواعد و القوانين التي تلتزم بها الدول الأعضاء في مجال التجارة الدولية للسلع والخدمات و الأفكار ، و تحدد حقوق و إلتزامات الدول الأعضاء في إطار عام واسع ومتعددة الأطراف . تضع المنظمة إطارا عاما لالتزامات الدولة في التخفيضات

---

139 - محسن أحمد الخضيري ،العولمة الاجتياحية، مجموعة النيل العربية ، مصر 2000ص (100-102).

الجمركية تتضمن حدا أعلى من التعريفة على المنتوجات المختلفة مع وجود جداول تتضمن ذلك، ومن أجل حماية المنافسة فإن منظمة التجارة العالمية تقوم بمكافحة الممارسات التجارية غير العادلة مثل الدعم الحكومي للصادرات ، أو لجوء بعض المصدرين إلى تخفيض أسعار المنتجات المصدرة عن الأسعار المحلية وهو ما يعرف بالإغراق ، ومنه فإنها قد أسهمت في تأكيد تيار العولمة ، وعولمة الأسواق و اتجاه الدول إلى الاستفادة من مزاياها التنافسية.

2- **صندوق النقد الدولي**[140]: أنشئ الصندوق بموجب اتفاقية بريتون وودز التي عقدت في يوليو 1944وأصبحت نصوصها نافذة في 27 ديسمبر 1945، وعقدت الجلسة الافتتاحية لمجلس محافظي الصندوق في 08 مارس1946. وظيفة الصندوق هي : دعم استقرار أسعار الصرف، و المحافظة على التدابير المنظمة لصرف بين الدول الأعضاء لتفادي التنافس على تخفيض أسعار الصرف، و للمساهمة في إقامة نظام للمدفوعات متعددة الأطراف بالنسبة للعمليات الجارية بين الدول الأعضاء، وإزالة القيود المفروضة على الصرف الأجنبي و التي تعوق نمو التجارة الدولية ، و بث الثقة بين الدول الأعضاء من خلال جعل موارد الصندوق ميسورة لها بضمانات ملائمة ، ومن ثم إتاحة الفرصة لها لتصحيح الاختلال في موازين مدفوعاتها دون اللجوء إلى التدابير التي من شأنها أن تقضي على الرخاء الوطني أو الدولي .

---

140 - محسن أحمد الخضيري ، مرجع سابق ذكره ص 103 .ص(104-106).

وفي واقع الأمر فقد استطاع الصندوق أن يعمل على تدعيم التعاون الدولي من خلال التنظيم الدائم، وتوفير الأجهزة اللازمة للتشاور و التعاون حول حل المشكلات النقدية الدولية ، وساهم مساهمة فعالة في النمو المتوازن للتجارة العالمية من خلال توفير التمويل اللازم لها.

يتجه الصندوق في الوقت الراهن إلى دراسة امتداد إشرافه إلى ميزان المعاملات الرأسمالية لموازين المدفوعات للدول الأعضاء ، وفي الوقت نفسه الدفع نحو إيجاد عملة إلكترونية دولية يصدرها هو ليتحول في المستقبل إلى بنك مركزي عالمي للعالم كله.

3-البنك الدولي([141]): هو أحد مؤسسات اتفاقية بيريتون وودز في يوليو 1944، و أنشئ البنك عام 1945 . بدأ في ممارسة نشاطه في يونيو 1946 ، ولقد جاء إنشاؤه لتلبية الحاجة الماسة إلى راس المال لتمويل الأعمال و إعادة البناء لما دمرته الحرب العالمية الثانية و تنمية اقتصاديات الدول المتخلفة .

ومن ثم أعطى البنك حق منح أو ضمان القروض التي تقدم لمشروعات تحقق أغراضه ، وهو يمثل قمة التعاون بين رأس المال الخاص و رأس المال الحكومي العام في مجال الاستثمار الدولي.

و بالإضافة إلى عمليات الإقراض وضمان القروض فإن البنك يقدم العديد من الوظائف أهمها:

أ-تقديم المعونة الفنية للدول الأعضاء المتخلفة اقتصاديا ، وهي تقدم كجزء جوهري من الأعمال التحضيرية لعمليات الاقتراض ، مثل تحديد

أسبقية المشروعات، و إبداء النصح و التدابير الإدارية و التنظيمية لتنفيذ هذه المشروعات.

ب-تشجيع الاستثمار الخاص بما يضمن نمو واسع للقطاع الخاص ، بما يساعد على تأصيل العادة الادخارية و إيجاد قدرة على تشغيل المدخرات بطريقة إنتاجية ، و اجتذاب رؤوس أموال إضافية و رجال أعمال إلى محيط النشاط الاقتصادي.

ج- فض المنازعات المالية بين الدول الأعضاء ، وتدريب موظفي حكومات الدول الأعضاء على إدارة التنمية.

وفي هذا الإطار فقد تطور البنك الدولي و توسعت أنشطته للدرجة التي معها أصبح يرمز إليه كمجموعة تضم ثلاثة مؤسسات رئيسية يطلق عليها مجموعة البنك الدولي وهذه المؤسسات هي :

- البنك الدولي للإنشاء و التعمير .
- الرابطة الدولية للتنمية.
- مؤسسة التمويل الدولية.

وتعمل المجموعة على المساعدة في تحقيق التقدم الاقتصادي و رفع مستوى المعيشة.

إن هذه المؤسسات الكبرى للعولمة (منظمة التجارة العالمية ،صندوق النقد الدولي ، البنك الدولي) ليست هي التي تسعى لتحقيق العولمة ، ولكن هناك مؤسسات أخرى تعمل على تحقيقها وهي:

- الأحزاب و المنظمات السياسية على اختلاف اتجاهاتها .
- الاتحادات و المؤسسات ذات الطابع الدولي .
- الجامعات و المعاهد ومراكز البحث العلمي و صفوة العلماء.

المطلب الثالث
العقوبات الاقتصادية والتدخل العسكري

العولمة تيار فكري لا يعمل على تسهيل تدفق الاستثمارات الغربية إلى أرجاء الأرض فحسب ،ولكن تعمل على تعميم الرؤى و المعايير الغربية ، ومن الواضح أن الغرب و لا سيما أمريكا يفضل استخدام المنظمات الدولية لتحقيق رغباتها و إلا فإنها تسن العقوبات على نحو منفرد و بما أنها المسيطر الوحيد على العالم حاليا فهي التي تقوم بفرض العقوبات الفردية (ثمة فكرة مفادها أنه على الأمريكيين فعل أي شيء ولو أضر بهم) ، وقد أصدرت كذلك هذه العقوبات حتى و لو كانت على عاتقها ، كما أصدرت منظمة أمريكية رئيسية تقريرا أدرجت فيه21 قانون ومرسوم متعلق بالعقوبات، و لقد مست العديد من دول العالم سوءا ما كان منها مفروضا من قبل مثل ما هو حال كوبا ، إلى ما هو جديد من عقوبات مثل العراق و سوريا ، و هو ما يوضح بالأمثلة التالية([142]) :

1-قانون محاسبة سوريا : تزايد التأييد في مجلس النواب الأمريكي لمشروع قانون يستهدف المزيد من العقوبات الأمريكية على سوريا .حيث وصل عدد المؤيدين لمشروع القانون 293 نائب من بين أعضاء مجلس النواب البالغ عددهم 435 ، وهو ما يعني توفرما يزيد على الأغلبية الضرورية لتمرير مشروع القانون و انتظار تحرك مماثل في مجلس الشيوخ. وتنص مسودته على مطالبة سوريا بوقف ما يصفه بالإرهاب ، ووقف تطوير أسلحة الدمار الشامل ،ووقف الاستيراد غير القانوني للنفط

---

[142] – عبد الكريم بكار ، مرجع سابق ذكره ، ص(55).

العراقي ، وافتعال قضية اغتيال رئيس الوزراء اللبنـاني فيفـري 2005 ،ومن شأن مشروع القانون فرض حظر على حصول سوريا على استثمار الشركات الأمريكية أو حظر كامل على الـصادرات الأمريكيـة لـسوريا باستثناء الأدوية و الغذاء. وأصبح مشروع القانون ساري المفعول بعـد أن وقعه الرئيس الأمريكي (جورج بوش) في ديسمبر 2003 وينتظر تطبيقه في وقت ليس بالبعيد .

2- العقوبات الاقتصادية على العراق: بعد حرب الخليج الثانية 1991 ، أصبح العراق في نظر الولايات المتحدة يمثل تهديـدا لـدول المنطقـة ،وعنصر لعدم الاستقرار وقاعدة للإرهاب الدولي ، ومن هنا بدأت أمريكـا تفكر في كيفية إضعاف العراق ابتداء من العقوبات التي فرضـت عليـه، وصولا إلى حرب الخليج الثالثة في 20 مارس 2003 و ما نتج عنهـا من احتلال للعراق و سقوط النظام الحاكم و سنذكر بعض أهم القـرارات المفروضة على العراق :

أ- القرار661 الصادر في أوت 1990 وكان هدفه فرض حظر شامل على العراق عقب اجتياحه للكويت.

ب-القرار 986 الصادر في أفريل 1995 وكان هدفه السماح للعراق ببيع ما يصل مقداره 2 مليار دولار من النفط العراقي كل 6 أشهر.

ج-برنامج النفط مقابل الغذاء : الذي وقع عليه العراق مع الأمم المتحدة في 1996 و الذي يعتبر امتداد للقرار986 ، وهو لا يعني أن كل عائدات النفط العراقي يمكن استخدامها لشراء احتياجاته من الخارج ،حيث وزعت كمـا يلي 13% تذهب لمحافظات الشمال ،25 % للجنة التعويضات في جنيف،

%2,2 كمصاريف إدارية للأمم المتحدة ، 0.8% لتغطية مصاريف لجنة المفتشين عن الأسلحة . باختصار لا تبقى لدى العراق سوى 53% منذ بداية البرنامج.

د-القرار 1409 الذي جاء كبديل لما يسمى بالعقوبات الذكية .

وكانت كل هذه القرارات وغيرها تهدف إلى تكريس الهيمنة الأمريكية على العراق ، في محاولة لإضعافه و استنزاف ثرواته النفطية و الاقتصادية و العلمية .

3- العقوبات على ليبيا : فرضت العقوبات علي ليبيا من طرف الولايات المتحدة و بريطانيا بعد حادث سقوط الطائرة فوق بلدة لوكا ربي في اسكتلندا ، وقد سبقها هجوم أمريكي على ليبيا سنة 1986 وكانت العقوبات قد فرضت سنة 1988، وشملت فرضا للحصار على الأجواء الليبية وبعد أن سلمت ليبيا المتهمين في قضية إسقاط الطائرة للمحكمة الإسكتلندية ، وصدور الحكم الذي نص على دفع ليبيا لتعويضات مالية لعائلات الضحايا و الاعتراف بمسئوليتها عن الحادث .

وقد حددت الولايات المتحدة عدة خطوات يتعين على ليبيا تحقيقها لرفع الحصار عنها وهي :

- الكشف عن كل شيء بشأن تفجير الطائرة .
- دفع التعويضات ، و تحمل الحكومة الليبية مسؤوليتها عن الحادث.
- كشف و تفكيك برنامج التسلح النووي و التوقف عن الدعم الكلي للإرهاب.

وفي نهاية المطاف اعترفت ليبيا بكل التهم التي وجهت لها ، حيث سلمت المتهمين إلى محكمة العدل الدولية وحوكموا بأحكام متفاوتة ، إضافة إلى دفع تعويضات لأهالي الضحايا، ومن ثم رفعت عنها العقوبات سنة 2004.

المبحث الثالث

العولمة الاقتصادية واستراتيجيات التنمية

المطلب الأول

إخفاق العولمة في تحقيق الرخاء الاقتصادي

أ خفقت العولمة في الوفاء بما قطعته من عهود في مجالات النمو، وزيادة فرص التوظيف، ورفع الأجور ، وتحقيق المزيد من الرخاء كما أعلنها مناصرو التجارة الحرة والتدفقات المالية. ففي بيئة يحفها النمو البطيء والمتقطع للاقتصاد العالمي، توزعت منافع العولمة على نحو غير متكافئ بين البلدان وعلى مستوى البلد الواحد، واتسعت هوة الدخل بين الأغنياء والفقراء، وازدادت حدة الفقر في العديد من البلدان النامية. وقد بلغ متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في البلدان المتقدمة 17 ضعف مثيله في البلدان النامية، وذلك في مستهل التسعينات من القرن العشرين، كما ارتفعت تلك النسبة لتصل إلى 120 في عام 2000. ومن المكسيك يأتي أحد الأمثلة الصارخة على كيفية عدم تماشي العهد الذي قطع بالتحرير مع الواقع الفعلي. فقد قامت المكسيك بإصلاح بعيد المدى في السياسات التجارية اعتباراً من عام 1994. وخلال السنوات العشر الأولى من دخول اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (نافتا) حيز التنفيذ، كان صافي مكاسب المكسيك من الوظائف محدوداً، كما تم خسارة ما يقرب من 30 بالمائة من الوظائف الخاصة بمصانع التجميع خلال التسعينات

من القرن العشرين. وصارت الرواتب الحقيقية لمعظم العاملين أقل عنها قبل الاتفاقية، وازدادت حدة عدم المساواة، وأضحت الخسائر في الزراعة المكسيكية تعني أن "فقراء الريف قد دفعوا ثمن التعديل الذي أدخلته اتفاقية نافتا"، وذلك حسب ما صرح به وقف كارنيجي للسلام الدولي. ويضيف الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، السيد روبنز ريكوبيرو، أن "التجارة وحدها لا تكفي لتأمين التنمية". فهناك حاجة لمراجعة استراتيجيات التنمية على المستويين الدولي والوطني. فعلى المستوى الدولي، هناك أدلة دامغة على أن الصدمات الخارجية الناشئة عن النظم المالية والتجارية الدولية، مثل عدم استقرار تدفقات رأس المال الخاص وتذبذب أسعار السلع، تنذر بقيام أزمات وانتكاسات في البلدان النامية. وتغذي تلك الكوارث بدورها حالة عدم الاستقرار الاقتصادي، وتحول دون تحقيق النمو، وتزيد من حدة الفقر. وتفرض مستويات الدين ثقيلة الوطأة، والتي تتسم في بعض الأحيان بعدم الاستدامة، في البلدان النامية خطراً على النظام المالي الدولي لابد وأن يتم التصدي له([143]). أما على المستوى الوطني، فجاءت نتائج الإصلاحات الاقتصادية الحرة التي جرت خلال التسعينات من القرن الماضي مختلطة: فاتسم النمو الاقتصادي بصورة عامة بالخمول، كما أدت الخصخصة، وتحرير التجارة، والاستثمار الأجنبي المباشر إلى مزيد من التركيز للصناعة. وقوبلت وصفة التنمية التي تقوم على وضع سياسات يفترض وأن تلاءم الجميع بالرفض على

---

[143] – مؤتمر الانكتاد الحادي عشر ، ساوباولو ،البرازيل (13-18)جوان 2004،إعداد قسم الاعلام الأمم المتحدة 2004.على موقع www.inctad.com

البلدان الفقيرة ثقيلة المديونية التي تهدف إلى تقليل الدين، والتي ترتبط بالإدارة الاقتصادية الرشيدة، خطوة هامة، إلا أنها لن تكون كافية لضمان استدامة الدين في المستقبل. وتعتمد الكثير من البلدان النامية، خاصةً بلدان أمريكا اللاتينية، حاناً على التدفقات الداخلة لرأس المال الخاص لتمويل أوجه العجز في حساباتها الحالية. غير أن التقلب في الأسواق المالية الدولية، وتدفقات رأس المال قصيرة الأمد إلى البلدان النامية كثيراً ما خلقت بعض المشكلات في إدارة أسعار الفائدة وأسعار الصرف على نحو يساعد على الحفاظ بصورة مستدامة على النمو الاقتصادي. وفي سبيل الحيلولة دون وقوع كوارث مالية في البلدان النامية، لابد للمجتمع الدولي من النظر في كيفية إضفاء مزيداً من الاستقرار والتساوي والاستدامة على تدفقات رأس المال الخاص. ويحث الأونكتاد على إقامة نظام عالمي سليم للرقابة على تدفقات رأس المال قصيرة الأمد وتلك القائمة على المضاربة، والتحذير لدى احتمال حدوث تقلب فيها([144]).

المطلب الثالث

إعادة التفكير في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية والتحديات المستقبلية

هناك الآن اتفاق واسع حول الحاجة لإعادة التفكير في استراتيجيات التنمية، وذلك على المستويين الدولي والوطني. فيتطلب الترويج للتنمية خلق مناخ مواتي للأعمال، وإتاحة الموارد لتلبية الحاجات الاجتماعية والاقتصادية. يستدعي الأمر مزيداً من التماسك بين الرؤى الوطنية والدولية للتجارة

---

144 - مؤتمر الانكتاد الحادي عشر ، ساوباولو ،البرازيل (13-18)جوان 2004،إعداد قسم الاعلام الأمم المتحدة 2004.على موقع www.inctad.com

والتنمية، الأمر الذي يعني أنه ينبغي للتنسيق بين السياسات المالية، والنقدية، وتلك الخاصة بالتكنولوجيا على المستوى الدولي أن يخلق بيئة تسمح لاستراتيجيات التنمية الوطنية بالنجاح. وهذا هو السبب وراء اختيار التماسك ليكون المحور الرئيسي لمؤتمر الأونكتاد الحادي عشر. ووفقاً لما جاء على لسان الأمين العام للأونكتاد، روبنز ريكوبيرو، فإن الاجتماع الذي يتخذ من ساو باولو مقراً له يهدف إلى "رعاية التماسك بين العمليات العالمية واستراتيجيات التنمية الوطنية، مع التركيز على العلاقة بين مفاوضات التجارة والقطاع المنتج". تقدم تجربة البلدان النامية الناجحة دروساً في استراتيجيات التنمية الوطنية التي يتم العمل بها بالفعل. ومن بين تلك الدروس الهامة أنه من شأن الاستثمار المستدام والذي يتسع نطاقه على نحو سريع أن يحفز التحول في الهيكل الاقتصادي من القطاع الأولي إلى التصنيع والخدمات، والتي ترتبط بما يشتمل عليه هذا لاحقاً من ارتفاع في الإنتاجية. ومن بين الدروس الأخرى أن الزيادة المطردة في الاستثمار لا يمكن أن تتحقق من خلال الاكتفاء بالاعتماد على قوى السوق والاستثمار الأجنبي المباشر وحده؛ فلابد للدولة أيضاً أن تلعب دوراً نشطاً. كذلك ينبغي للحكومات الوطنية تشجيع توفير الإقراض، وخلق إطار قانوني سليم للأعمال، وإرساء البنية التحتية، ورعاية القوة العاملة المستنيرة. ويمكن في الوقت نفسه للترتيبات الإقليمية في التجارة والمال، وأوجه التحسن التي تطرأ على البنية التحتية الإقليمية أن تحفز النمو وأن تخلق أسواقاً أرحب، وبالتالي تقلل الاعتماد على الأسواق التقليدية([145]).

---

[145] – مؤتمر الانكتاد الحادي عشر ، ساوباولو ،البرازيل (13-18)جوان 2004،إعداد

لا يمكن للعولمة والتحرير أن يحلا محل القوى المحلية للنمو. فمن شأن التكامل الحذر والذي يتم إدارته بصورة حسنة إلى داخل الاقتصاد العالمي، والذي يتم ترتيبه وتكييفه على نحو يتلاءم مع مستوى التنمية الاقتصادية والمؤسسية لكل بلد، أن يدعم المستثمرين والمنتجين المحليين. فتتقيد السياسات الاقتصادية المحلية في البلدان النامية لاسيما سياسات التجارة، والاستثمار، والتكنولوجيا- في الوقت الراهن بالالتزامات الدولية الخاصة بالتجارة والاقتراض، الأمر الذي يدعو إلى إعادة النظر في القضايا ذات الصلة بمنح المساحات الملائمة للسياسات الوطنية والمرونة في السياسات في البلدان النامية، واستكشاف الكيفية التي يمكن بها استغلال هذه المساحة في السياسات على نحو أكثر كفاءة.

قسم الاعلام الأمم المتحدة 2004.على موقع www.inctad.com

الفصل الثالث
آثار العولمة الاقتصادية
المبحث الأول
آثار العولمة الاقتصادية على الاقتصاد العالمي

إن آثار العولمة الاقتصادية عديدة ومتنوعة ،نوجز بعضا منها عل سبيل المثال :

المطلب الأول
عولمة الفقــــر

منذ بداية الثمانينات من القــرن العــشرين ، أدت بــرامج الاســتقرار الاقتصادي الكلي وبرامج التكييف الهيكلي التي فرضت من قبل صندوق النقد الدولي و البنك الدولي على البلدان النامية(كشرط لإعادة التفــاوض بشأن المديونية الخارجية). إلى رمي مئات الملايين من الأشخاص فــي مستنقع الفقر.وعلى النقيض من روح اتفاقية بريتين وودز التــي كانــت غايتها إعادة البناء الاقتصادي و تثبيت أسعار الصرف الأساسية، نجد أن برنامج التكييف الهيكلي يسهم بصورة موسعة فــي زعزعــة العمــلات الوطنية وفي تدمير اقتصاديات البلدان النامية . لقــد انهــارت القــدرة الشرائية الداخلية، وعم الجوع وأغلقت المستشفيات وعادت إلى الظهور أمراض معدية مثل التدرن الرئوي و الملا ريــا و الكــوليرا،و أغلقــت المدارس وحرم مئات الملايين من الأطفال التمتع بحقهــم فــي التعلــيم الابتدائي، وعلى الرغم من أن مهمة البنك الدولي تكمن في محاربة الفقر وحماية البيئة،إلا أن رعايته المشاريع الكهرومائية ومــشاريع الزراعــة الصناعية على نطاق واسع أدت إلى زيــادة عمليــة تــدمير وتخريــب

البيئة،كما تسببت في طرد وتشريد عدة ملايين من الأشخاص من أماكنهم بصورة إجبارية. شملت إعادة الهيكلة الاقتصادية على المستوى الكلـــي المصالح الجيوسياسية العالمية.وقد حدث ذلك بعد الحرب الباردة ،بحيث استخدم التكييف الهيكلي لغرض نسف اقتصاد الكتلة الـــسوفيتية القديمـــة وتدمير نظام الشركات الحكومية فيها.ومنذ نهاية عقد الثمانينات من القرن العشرين أصبح العلاج الاقتصادي لصندوق النقد و البنك الدوليين يطبق في أوربا الشرقية و يوغسلافيا،وفي الإتحاد السوفيتي السابق،وقد كانـــت نتائجه الاقتصادية والاجتماعية مدمرة ([146]).

و على الرغم من الآليات القسرية المختلفة لبرنامج التكييف الهيكلـــي،إلا أنه طبق أيضا في البلدان المتقدمة منذ بداية عقد التسعينات من ا لقـــرن الماضي.ومع ذلك فإن المعالجات الاقتـــصادية الكليـــة (تحـــت ولايـــة الحكومات الوطنية)تميل لتكون أقل قسوة من تلك المعالجات المفروضـــة في بلدان الجنوب والشرق،أما المبادئ النظريـــة والإيديولوجيـــة فهـــي متشابهة جدا،وكانت المصالح المالية العالمية بحد ذاتها تحظى بالاهتمـــام دائما ،أما المبادئ التي تتعلق بإصدار العملة فقد طبقت عالميا،وان عملية إعادة هيكلة الاقتصاد العـــالمي أصـــابت الـــدول الغنيـــة أيـــضا فـــي الصميم،بحيث كانت النتائج تتمثل في البطالـــة و الأجـــور المنخفـــضة وتهميش قطاعات واسعة مـــن السكان،فـــضلا علـــى إيقـــاف النفقـــات

---

146 – ميشل دوفسكي ، عولمة الفقر ، ترجمة جعفر علي حسين السوداني ، مراجعـــة: محمودخالد المسافر، عماد عبداللطيف سالم ، بيت الحكمة ، الطبعة الأولـــى ، بغـــداد ، العراق 2001 ص43.

الاجتماعية وإلغاء الكثير من المنافع التي حصل عليها في حقل الرفاهية الاجتماعية .

لقد أدت سياسة الدول إلى تدمير بعض الشركات الصغيرة و المتوسطة.وأصيب فقراء المدن من الدول الغنية بسوء التغذية بسبب انخفاض مستوى استهلاك الأغذية لديهم.وحسب ما ورد في إحدى الدراسات الحديثة، فإن عدد الذين صنفوا كجياع في الولايات المتحدة الأمريكية ،قد بلغ ثلاثين مليون إنسان .

ومنذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي،كان يجري توثيق تأثير التكييف الهيكلي، بما فيه إلغاء الحقوق الاجتماعية للنساء و النتائج البيئية الضارة الناجمة عن الإصلاح الاقتصادي.وعلى الرغم من اعتراف مؤسسات بريتون وودز بالتأثير الاجتماعي للتكييف إلا أنه لم يستهدف أي تغيير في الاتجاه السياسي. وفي الحقيقة فانه منذ نهاية الثمانينات، أصبحت الوصفات السياسية لصندوق النقد و البنك الدوليين(التي تفرض حاليا باسم تقليص الفقر) والتي زامنت مع انهيار الكتلة الشرقية، أكثر قسوة وخالية من الرحمة.

يتميز النظام المالي الدولي الجديد.سواء كان في الجنوب أم في الشرق أم في الشمال،بقيام طبقة الأقلية المميزة بالاستحواذ على معظم الثروة وذلك على حساب الغالبية العظمى من السكان.كما أن هذا النظام يتغذى على الفقر البشري .وهو الذي يولد التفرقة الاجتماعية ويشجع على العنصرية وعلى النزاعات العرقية ويقضي على حقوق المرأة ويرمي بالدول،وعلى الدوام،في فلك المواجهات المدمرة فيما بينها.

وإضافة إلى ذلك فإن الإصلاحات- التي يجري تطبيقها بوقت واحد في أكثر من مئة بلد-هي التي تقود إلى عولمة الفقر،هذه العملية التي تقضي على الوجود الإنساني وتدمر المجتمع في الجنوب وفي الشرق وفي الشمال. كما تؤدي المؤسسات العالمية دورا مهما في عملية إعادة الاقتصاديات الوطنية .ويكون كل من المصادقة على اتفاقية ألGATT(الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة)وتأسيس منظمة التجارة العالميةWTOفي عام 1995،إطار تطوير النظام الاقتصادي العالمي. إن مهمة منظمة التجارة العالمية تنطوي على تنظيم التجارة العالمية لمنفعة البنوك الدولية والشركات متعددة الجنسية،وكذلك مراقبة تنفيذ السياسات التجارية الوطنية .أما الجات فإنها تنتهك الحقوق السياسية للشعوب وبشكل خاص في ميادين الاستثمار الأجنبي،و الشؤون الحياتية وحقوق الملكية الفكرية(كما أظهرنا سابقا عند التطرق لتحديات العولمة)..

إن ما تقدم يعبر عن ظهور تقسيم ثلاثي جديد للسلطة يرتكز على التعاون الوثيق بين صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية لغرض مراقبة السياسة الاقتصادية للدول النامية، أما العلاقة بين المؤسسات الموجودة في واشنطن وبين الحكومة الوطنية فقد حددت في ضوء نظام التجارة الجديد(الذي ظهر بعد انتهاء أعمال دورة أوروغواي،في مراكش،وبعد تأسيس منظمة التجارة العالمية في عام 1995).ولم يعد فرض الوصفات السياسية، التي يقدمها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يعتمد فقط على اتفاقيات القروض على المستوى الوطني (التي لم تكن اتفاقيات موجبة الالتزام قانونيا) ،لأن الكثير من فقرات برنامج التكييف الهيكلي (على سبيل المثال،تحرير التجارة ونظام

الاستثمار الأجنبي) قد أدخلت وبشكل دائم في فقـرات اتفاقيـة منظمـة التجارة العالمية.وان هذه الفقرات تستخدم كقاعدة للتحكم بالدول(وفـرض الشروط) وفق القانون الدولي.

المطلب الثاني
وصفة صندوق النقد الدولي

لقد طبقت وبوقت واحد هذه الوصفة،المتضمنة التقشف بالميزانية.وتخفيض قيمة العملة وتحرير التجارة وبيع الملكية العامة إلى القطـاع الخـاص،في أكثر من مئة بلد مدين،وهكذا فقدت هذه البلدان سيادتها وسـيطرتها علـى السياسة النقدية والمالية. و أعيد تنظـيم بنوكهـا المركزيـة ووزاراتهـا المالية(بالتواطؤ دائما مع البيروقراطية المحلية)،وألغيت مؤسساتها وأقيمت فيها وصاية اقتصادية.وكونت فيها المؤسسات المالية الدولية حكومة موازية مترفعة على المجتمع المدني. أما البلدان التي لم تقبل بأهـداف وغايـات صندوق النقد الدولي فقد وضعت في القائمة السوداء([147]).

وعلى الرغم من أن برنامج التكييف الهيكلي قد تم تبنيه باسم الديمقراطية وما يسمى بحـسن الإدارة. إلا أنـه يـستلزم دعـم الجهـاز الأمنـي الداخلي:فالقمع السياسي-وبالتواطؤ مع أفراد النخبة في العالم الثالث يدعم ما يوازيه من عمليات القمع الاقتصادي،إن حسن الإدارة و الدفاع عـن الانتخابات متعددة الأحزاب تعد شروطها إضافية مفروضة من المانحين و الدائنين.فطبيعة الإصلاحات الاقتصادية نفسها مازالت تمنـع تطبيـق الديمقراطية الحقيقية.وهكذا يعني أن تطبيقها يتطلب(على العكـس مـن

---

147 - ميشل دوفسكي ، عولمة الفقر ،مرجع سابق ذكره ص45

روح الليبرالية الانجلو- سكسونية) دعـم الجـيش والدولـة المـستبدة باستمرار.إن التكييف الهيكلي يشجع على قيـام المؤسـسات المزيفـة،و الديمقراطية البرلمانية الوهمية التي تقوم بدورها،برعاية عمليـة إعـادة الهيكلة الاقتصادية.

إن الوضع في العالم الثالث برمته يبعث على اليأس الاجتماعي و غياب الصورة المستقبلية و فيما يخص السكان الذين أصابهم الفقر بسبب لعبـة التأثيرات المتبادلة لقوى السوق.ويتمثل هـذا الوضـع بـالقمع الـشديد للتظاهرات والاحتجاجات الشعبية التي كانت تجري ضد برنامج التكييف الهيكلي،وهذا ما حدث في كاركاس في عام 1989،فقد أعلـن الـرئيس كارلوس اندريس بيريز حالة الطوارئ،بعد أن أدان بشدة صندوق النقـد الدولي لممارسة نوعا من النظام الاقتصادي المطلق الذي يميـت لـيس بالرصاص و إنما بالجوع، وأرسل وحدات نظامية من قوات المـشاة و القوات البحرية لغرض مهاجمة مناطق الفقر المدقع(مجمعات الأكـواخ) الواقعة في التلال التي تطل على العاصمة.فالتظاهرات الاحتجاجية التي اندلعت في كاركاس،ضد صندوق النقد الدولي جاءت نتيجة لزيادة أسعار الخبز بنسبة 200%،وقد قتل فيها الكثير من الرجال و النساء و الأطفال من دون تمييز.ونقلت على أثرها في الأيام الثلاثة الأولى مائتا جثة إلـى مراكز حفظ القتلى في كاراكاس حتى دفنت التوابيت،

وفي تونس قام الشبان العاطلون عن العمـل فـي جـانفي مـن عـام 1984،بأكبر تظاهرات احتجاجية ضد زيادة أسعار المواد الغذائية.أما في نيجيريا فقد تظاهر الطلبة في عام 1989،ضد برامج التكييف الهيكلي،إلى أن يغلق مجلس القوات المسلحة ست جامعات في البلاد.وفي عام 1990

حدث في المغرب،إضراب عام وتظاهرات شعبية ضد الإصلاحات الحكومية التي جرت تحت رعاية صندوق النقد الدولي.وفي المكسيك، حدث تمرد جيش تحرير زاباتا في عام 1993،في منطقة شيا باس الواقعة في جنوبي البلاد.أما في الاتحاد الروسي فقد قام الشعب،في عام 1993،بالتظاهرات الاحتجاجية واحتلال البرلمان الروسي.وهكذا دواليك....فالقائمة طويلةلاتعد ولا تحصى. وبتالي يقود التكييف الهيكلي إلى شكل من أشكال الابادةالجماعية عن طريق البرامج الاقتصادية التي يسببها التلاعب المقصود في قوى السوق.وعندما تقارن هذه الجريمة مع الأنواع الأخرى من الجرائم التي اقترفت في مراحل متعددة من التاريخ الاستعماري (على سبيل المثال الأعمال القسرية و العبودية) فإن تأثيراتها الاجتماعية تكون مدمرة. إن برامج التكييف الهيكلي تؤثر بصورة مباشرة في وجود أكثر من أربعة مليارات إنسان.و إن تطبيقها في عدد كبير من البلدان المدينة يصب في صالح تدويل السياسة الاقتصادية على المستوى الكلي التي يشرف عليها مباشرة كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يعملان باسم المصالح السياسية والمالية(على سبيل المثال:نادي باريس ولندن، ومجموعة السبع).

إن هذا الشكل الجديد من أشكال الهيمنة الاقتصادية و السياسية–من استعمار السوق يجعل الشعوب والحكومات خاضعة للتأثيرات المتبادلة المحايدة ظاهريا لقوى السوق.

أما البيروقراطية الدولية الموجودة في واشنطن فقد استغلها الدائنون الدوليون والمؤسسات متعددة الجنسية،لقدرتها على تنفيذ نوع من الخطط الاقتصادية العالمية التي تؤثر في وجود أكثر من 80%من سكان العالم .

وفي العالم لم تمارس السوق الحرة التي تعتمد أدوات الاقتصاد الكلي،وفي أية مرحلة من مراحل التاريخ دورا بهذه الأهمية في تقرير مصير الدول ذات السيادة .

المطلب الثالث

التغيير الجذري لهياكل الاقتصاد الوطني

إن إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي تحت توجيه المؤسسات المالية الموجودة في واشنطن تتكر على الدول النامية باستمرار،إمكانية بناء اقتصاد وطني: بحيث أدى تدويل السياسة الاقتصادية الكلية إلى تحويل بعض البلدان إلى مناطق اقتصادية مفتوحة وبعض الاقتصاديات الوطنية إلى(احتياطي) للأيدي العاملة الرخيصة و المواد الطبيعية إن تطبيق العلاج الاقتصادي لصندوق النقد الدولي يستهدف تخفيضا أكثر في قيمة الأسعار العالمية للسلع،لأن هذا يجبر مختلف الدول على توجيه اقتصادياتها الوطنية تلقائيا نحو سوق عالمية راكدة([148]). وتكمن في قلب النظام الاقتصادي العالمي بنية تجارية،إنتاجية وائتمانية غير متساوية تقوم بتحديد موقف الدول النامية في الاقتصاد العالمي.فما طبيعة هذا النظام الاقتصادي العالمي الطارئ؟ وعلى أية بنية من الفقر العالمي وعدم المساواة في الدخل يتركز هذا النظام ؟

إن عدد سكان العالم سيصبح،حوالي6 مليارات نسمة بحدود سنة 2015،خمسة مليارات منهم تقريبا يعيشون في بلد فقير.وبينما تسيطر البلدان الغنية(التي يعيش فيها تقريبا 15%من سكان العالم) على 80%من

[148] – ميشل دوفسكي ، عولمة الفقر ،مرجع سابق ذكره ص48

إجمالي الدخل العالمي، نجد أن مجموعة "البلدان منخفضة الدخل" (والتي تمثل 65%من سكان العالم،بما فيها الهند والصين)، ويعيش فيها 3مليارات نسمة،لم تحصل في عام 1993،إلا على 5%تقريبا من إجمالي الدخل العالمي، وهي نسبة اقل من إجمالي الناتج المحلي لفرنسا ومستعمراتها في أعالي البحار. أما الدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء قاطبة والتي يعيش فيها نحو 600 مليون نسمة،فان ما تحصل عليه تقريبا يساوي نصف إجمالي الناتج المحلي لولاية تكساس.إن مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط والمنخفض(بينها الدول الاشتراكية ، والاتحاد السوفيتي السابق)والتي تمثل نحو (85%) من سكان العالم ،يكون نصيبها (20%)تقريبا من إجمالي الدخل العالمي(انظر الجدول الموالي). وفي العديد من الدول المدينة في العالم الثالث انخفضت القيمة الحقيقية للأجور في القطاع الحديث بنسبة تزيد على 60% منذ بداية الثمانينات من القرن العشرين.أما الوضع في القطاع غير الرسمي والبطالة فقد أصبح حرجا جدا.فعلى سبيل المثال،انخفضت في نيجيريا القيمة الحقيقية للحد الأدنى للأجر بحدود 85%خلال الثمانينات (أثناء الحكومة العسكرية للجنرال إبراهيم بابا نجيد) . وفي فيتنام كانت الرواتب اقل من عشرة دولارات شهريا، بينما وصل السعر المحلي للرز إلى مستواه العالمي،وذلك نتيجة لبرنامج صندوق النقدي الدولي الذي عملت على تطبيقه حكومة هانوي،حتى أصبح مدرس الثانوية في العاصمة الفيتنامية،والحاصل على مؤهل جامعي،يتسلم على سبيل المثال،مرتبا شهريا يقل عن 15 دولارا أمريكيا. و في بيرو وبعد الإجراءات الاقتصادية الصارمة التي رعاها صندوق النقد الدولي وقام بتطبيقها

الرئيس البرتوفوجي موري في أوت من عام 1990ازدادت أسعار الوقود 31مرة بين ليلة وضحاها.وارتفع سعر الخبز 12مرة.وانخفضت القيمة الحقيقية لأجر الحد الأدنى بحدود 90%(قياسا إلى ما كانت عليه في منتصف السبعينات من القرن العشرين) .

جدول (06) توزيع الدخل العالمي(1993)

	السكان (بالملايين) منتصف 1993	نسبة السكان إلى الإجمالي العالمي %	حصة الفرد من الدخل (بالدولار)	الدخل الكلي (بمليارات الدولارات)	نسبة الدخل إلى الإجمالي العالمي %
الدخل المنخفض					
العالم الثالث	3077.8	56.0	379	1166.5	4.9
الدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء	599.0	10.9	520	300.5	1.3
أسيا الجنوبية	1194.4	21.7	310	370.3	1.5
الصين	1178.4	21.4	490	577.4	2.4
الدخل المتوسط					
العالم الثالث الإجمالي	1218.9	22.2	2397	2921.7	12.2
العالم الثالث	4296.7	7.1	951	4077.6	17.1
أوربا الشرقية و الاتحاد السوفيتي	392.3	7.1	2665	1045.5	404
اجمالي الدول الفقيرة	4689.0	85.2	1095	5133.7	21.5
دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	812.2	14.7	23090	18758.3	78.5
الإجمالي العالمي	5501.5	100.0	4343.0	23892.0	100.0

المصدر:الأرقام أعلاه مستندة إلى بيانات البنك الدولي World Development Report; Washington.1995P.162

كما كان لنهاية الحرب الباردة تأثير عميق في التوزيع العالمي للدخل.وحتى وقت قصير مضى كانت أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي تعدان جزءا من الشمال المتقدمة ،أي بمعنى أنهما بلغا مستويات معينة من التقدم في مجالات الاستهلاك المادي،والتعليم،و الصحة والتطور العلمي...الخ،بحيث يمكن مقارنتها بصورة واسعة مع المستويات الموجودة في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية،وعلى الرغم من كون الدخول المتوسطة بمجموعها تعد دخولا منخفضة، إلا انه مع ذلك اعترف الباحثون في الغرب بالمنجزات التي قامت بها دول الكتلة الشرقية وخاصة في مجالي الصحة والتعليم،إن هذه الدول يصنفها الآن البنك الدولي على أنها اقتصاديات نامية إلى جانب البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط في العالم الثالث ،وقد جاء هذا التصنيف كونها أصبحت بلدانا فقيرة،بسبب الإصلاحات التي يرعاها صندوق النقد الدولي.وتظهر جمهوريات آسيا الوسطى إلى جانب سورية والأردن وتونس ضمن ترتيب الدخل المتوسط الأدنى، بينما يقترب الاتحاد الروسي من البرازيل في ما يخص حصة الفرد من الدخل البالغ ثلاث آلاف دولار أمريكي. إن التغير في المراتب يعكس نتائج الحرب الباردة وعملية التراجع إلى مرتبة العالم الثالث غير المعلنة في أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق.

إضافة إلى هذا فقد تضاعف تأثرا لخطاب الاقتصادي المهيمن،منذ بداية الثمانينات،في المؤسسة الأكاديمية والبحثية في جميع أنحاء العالم،وضعف التحليل النقدي بصورة كبيرة جدا،حتى أصبح ينظر إلى الحقيقة الاقتصادية والاجتماعية من خلال مجموعة فردية من العلاقات

الاقتصادية الوهمية التي تهدف إلى إخفاء التلاعبات بالنظام الاقتصادي العالمي. إن الدارسين المنتمين للتيارات الاقتصادية الرئيسة يقدمون نظريات الاقتصاد التطبيقي وإن المبدأ الاقتصادي المهيمن لايقبل لا بالاختلافات ولا بالمناقشات بشأن المقياس النظري الأساس له:ذلك أن المهمة الرئيسة للجامعات تكمن في تنشئة جيل من الاقتصاديين الملتزمين والأمناء الذين يحافظون على المبادئ و الأسس الاجتماعية المتعلقة باقتصاد السوق العالمية،وبالطريقة نفسها، اخذ المثقفون في العالم الثالث ينضمون،تصاعديا إلى دعم المقياس الليبرالي الجديد.أي أن تدويل " علم" الاقتصاد يدعم بلا تحفظات،عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية العالمية. إن هذا المبدأ الليبرالي الجديد" الرسمي" هو الذي يبتدع بنفسه أيضا نموذجه المضاد الذي يشتمل على الخطاب الأخلاقي والأدبي،ويتركز على التنمية المستدامة وعلى ((تقليص الفقر)) وبالوقت ذاته يعمل على تحريف و إخفاء القضايا السياسية المتعلقة بالفقر وبحماية البيئة والحقوق الاجتماعية ومن النادر أن تقوم هذه " الإيديولوجية- المضادة " بتحدي معالجات السياسة الليبرالية الجديد. و في داخل هذه الإيديولوجية- المضادة(التي تمولها بسخاء مؤسسات الأبحاث) وجد دارسو التنمية ثغرة مشجعة، تمثل دورها في إيجاد نوع معين من النقاش الانتقادي (داخليا لهذا الخطاب المضاد) من دون المساس بالأسس الاجتماعية لنظام السوق العالمية.ويؤدي البنك الدولي دورا أساسيا في هذا الخصوص من خلال تشجيعه الأبحاث عن الفقر وعن ما يسمى (بالأبعاد الاجتماعية للتكييف). إن هذا التركيز الأخلاقي وفي التصنيف حسب الأسبقيات(على سبيل المثال : تقليص الفقر، القضايا المتعلقة بالعدالة....الخ)يعطي وجها

إنسانيا لمؤسسات برتون وودز ويمنحها نوعا من مظاهر الالتزام بالتغيير الاجتماعي.

ومن النادر جدا أن يكون هذا التحليل تهديدا للبرنامج الاقتصادي الليبرالي الجديد إذا ما فصل عمليا،عن فهم الإصلاحات الاقتصادية الرئيسة على المستوى الكلي.

على الرغم من أن التباين الاجتماعي والاختلاف في الدخل قد ازداد بين الدول من جهة وفي داخل الدولة نفسها من جهة أخرى، إلا أن إخفاء حقيقة الفقر العالمي مازالت تتم من خلال التلاعب بالإحصاءات الرقمية للدخل. يقدر البنك الدولي بأن 18% من العالم الثالث هم من شديدي الفقر و33% فقراء إذ جاء في دراسته المهمة،التي تصلح مرجعا لقضايا الفقر العالمي، إن الخط الأعلى للفقر يتمثل في حصول الفرد على دولار واحد في اليوم،وهذا يعني أن دخله السنوي سيكون 365 دولارا. وعليه فان الفئات السكانية في الدول التي يكون فيها الدخل الفردي أكثر من دولار واحد في اليوم،تصنف بأنها ليست من الفئات الفقيرة وبعبارة أخرى،فان أرقام البنك الدولي تصلح،من خلال التلاعب بالإحصاءات الرقمية للدخل،في تقديم الفقراء في الدول النامية على أنهم يمثلون الأقلية في هذه الدول.

لقد ازداد استخدام الكيل بمكيالين والقياس بمقياسين في ما يخص القياسات العلمية لقياس الفقر فعلى سبيل المثال ، يقدر البنك الدولي بأن 19% فقط من السكان في أمريكا اللاتينية وفي البحر الكاريبي يعدون فقراء وهو تحريف شديد للواقع خاصة عندما نعلم أن هناك واحدا من خمسة أمريكان في الولايات المتحدة يعيش (حسب معلومات

دائرة الإحصاء) تحت خط الفقر .(مع العلم أن حصة الفرد الواحد من الدخل في الولايات المتحدة تكون بحدود 20 ألف دولار تقريبا)

المطلب الرابع

اقتصاد العمل الرخيص

لقد صاحب عولمة الفقر نوع من الإصلاح في الاقتصاديات الوطنية للبلدان النامية و نوع من إعادة تحديد أدوار هذه الدول في النظام الاقتصادي العالمي الجديد ([149]) . حيث أن للإصلاحات الاقتصادية على المستوى الكلي في الإطار الوطني و التي طبقت في آن واحد بعدد كبير من البلدان دورا رئيسيا في تنظيم المستوى العالمي كما أن الفقر العالمي بات يكون إحدى الفقرات التي أدخلت في قائمة العرض، و لاسيما أن النظام الاقتصادي العالمي يقوم على الأيدي العاملة الرخيصة.

لقد تميز الاقتصاد العالمي بانتقال جزء أساس من القاعدة الصناعية للبلدان المتقدمة إلى أماكن توفر الأيدي العاملة الرخيصة في البلدان النامية،ولذلك بدأت تنمية اقتصاد الصادرات القائم على الأيدي العاملة الرخيصة في جنوب شرقي أسيا في عقدي الستينات والسبعينات،خاصة في مجال"الصناعة كثيفة العمل" ونظرا لكون تنمية الإنتاج الذي أنجزته الأيدي العاملة الرخيصة في الخارج،كانت متقيدة في البداية بعدد من مراكز التصدير مثل (هونغ كونغ ، سنغافورة، تايوان وكوريا الجنوبية)، فإنها لم تنشط إلا في أعوام السبعينات والثمانينات من القرن الماضي.

---

[149] – ميشل دوفسكي ، عولمة الفقر ،مرجع سابق ذكره ص49

و مع نهاية عقد السبعينات من القرن العشرين بدأ يظهر جيل جديد من مناطق التجارة الحرة الذي أخذت أقطاب النمو الرئيسة فيه تظهر في جنوب شرقي أسيا، والشرق الأقصى ،والصين،والبرازيل،والمكسيك وأوربا الشرقية. وتضم هذه العولمة للإنتاج الصناعي سلسلة واسعة من المنتجات المصنعة. بحيث تشتمل الصناعات في العالم الثالث على العديد من ميادين إنتاج (السيارات، بناء السفن،تجميع الطائرات،إنتاج الأسلحة....الخ)، وعلى الرغم من استمرار العالم الثالث في تأديته دور المنتج الرئيسي للمواد الأولية،الا أن الاقتصاد العالمي المعاصر لم يعد يقدم في بنيته، التقسيم التقليدي بين " الصناعة"وبين " الإنتاج الأولي" (وعلى سبيل المثال،المداولة بشأن شروط التجارة بين منتجي المواد الأولية وبين المنتجين الصناعيين).ولاسيما أن جزءا كبيرا من الصناعة العالمية ينجز في جنوب شرقي آسيا والصين وأمريكا اللاتينية وأوربا الشرقية.

إن هذا التطور،على المستوى العالمي،للصناعة القائمة على الأيدي العاملة الرخيصة(في ميدان الإنتاج الأكثر تقدما وأهمية) يفرض ضغطا على الطلب الداخلي الخاص بالنشاطات الاقتصادية الفردية في العالم الثالث، وتمسكا في قوة العمل الصناعية الرخيصة المستقرة والمنظمة في جو سياسي " مضمون " .

إن هذه العملية تستند إلى تدمير الإنتاج الوطني الخاص بالسوق الداخلية (أي بمعنى،تدمير الصناعات البديلة للاستيراد) في بلدان العالم الثالث وتعزيز اقتصاد الصادرات القائم على الأيدي العاملة الرخيصة ومع اختتام دورة الاوروغواي، وإنشاء منظمة التجارة العالميةWTO في

عام 1995،امتدت حدود " مناطق التجارة الحرة " تلك القائمة على الأيدي العاملة الرخيصة ،لتشمل الأراضي الوطنية للدول النامية كافة.

لقد أسهمت إعادة هيكلة الاقتصاديات الوطنية، التي ترعاها مؤسسات بريتون وودز،في إضعاف الدولة،إذ تعطلت الصناعات التي تنتج للسوق الداخلية مما أدى إلى إفلاس الشركة الوطنية.إن تقلص الاستهلاك الداخلي الناجم عن برنامج التكييف الهيكلي يفرض نوعا من التقليص المناسب في تكاليف الأيدي العاملة،وفي هذا تتجسد" الخطة الخفية" للبرنامج: بحيث أن ضغط الأجور في العالم الثالث وأوربا يصلح كأساس لانتقال النشاط الاقتصادي من البلدان الغنية إلى البلدان الفقيرة.

إن عولمة الفقر هي المسئولة عن تطور اقتصاد الصادرات القائم على الأيدي العاملة الرخيصة على النطاق العالمي. وان إمكانات الإنتاج تتسم بكونها واسعة نتيجة لوفرة العمال الفقراء من ذوي الأجور الرخيصة و المنتشرين في جميع أنحاء العالم. وعلى النقيض من ذلك فالدول الفقيرة لتتأخر فيما بينها،إذ أن الشعب الفقير لا يستطيع أن يخلق سوقا للبضائع التي ينتجها.

إن الطلب الاستهلاكي يقتصر تقريبا على 15%من سكان العالم ويتركز بصورة واسعة في الدول الغنية التابعة لمنطقة التعاون والتنمية الاقتصادية.

وفي هذا النظام، وعلى النقيض من القاعدة الشهيرة للاقتصاد الفرنسي جان باتي ست ساى ،فان العرض لايوجد الطلب عليه . بل على العكس،إن الفقر يعني الكلفة الوطنية للإنتاج: بحيث يعد إحدى فقرات الاقتصاد القائم على الأيدي العاملة الرخيصة(من جهة العرض)

إن الشعار اليوم هو الموت أو التصدير أما إحلال الواردات و الإنتاج للسوق المحلية فما هما إلا مفهومان مهملان للدول إن تتخصص علـى وفق ميزتها النسبية التي تكمن في وفرة الأيـدي العاملـة فيهـا وفـي أجورهم المنخفضة ، أما سر "النجاح الاقتصادي" فيكمن فـي تـشجيع التصدير مما حدا بالبنك وصندوق النقد الـدوليين أن يقومـا بتـشجيع الصادرات غير التقليدية في عدد كبير من الدول النامية في آن واحد ، بحيث اندفعت هذه البلدان جنبا إلى جنب مع المنتجين في أوربا الشرقية الذين يعتمدون على الأيدي الرخيصة أيضا ، إلى نـوع مـن التنـافس المستمر في الوقت الحاضر .

إن الجميع يرغب في التصدير إلى الأسواق الأوربية أو الأمريكية نفسها : فالفائض في العرض يجبر المنتجين في العالم الثالث علـى تخفـيض أسعارهم ، وتهبط الأسعار التي يحددها للقطاعات الصناعية بشدة فـي السوق العالمية بطريقة مشابهة جدا لهبوط أسعار السلع الأولية، وتسهم المنافسة بين الدول النامية وضمن الدولة الواحدة منهـا، فـي ضـغط الأجور والأسعار. ويؤدي تشجيع الصادرات(عندما يمارس فـي عـدد كبير من الدول في آن واحد)إلى الإنتـاج الـوفير و إلـى انخفـاض الإيرادات الناجمة عن التصدير. وفي هذا ينتهي إلى تخفـيض أسـعار السلع وعائدات التصدير التي يسددها الدائنون الخارجيون.

فضلا على ذلك،فان إجراءات الاستقرار الاقتصادي المفروضـة فـي الجنوب وفي الشرق تنعكس في اقتصاديات الدول الغنية: لأن الفقر في العالم الثالث يسهم في انكماش الطلب على الاستيراد عالميا،الأمر الذي

يؤثر بدوره في النمو الاقتصادي ونمو العمل في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية .

إن التكييف الهيكلي يحول الاقتصاديات الوطنية إلى مجالات اقتصادية مفتوحة ويحول الدول إلى إقليم بحيث تصبح هذه الدول" احتياطات " للأيدي العاملة الرخيصة وللمواد الطبيعية.ومع أن هذه العملية تقوم على عولمة الفقر وعلى انضغاط الطلب على الاستهلاك عالميا،غير أن تشجيع الصادرات في الدول النامية لم ينجح إلا في عدد محدود من المناطق ذات الأيدي العاملة الرخيصة. وبعبارة أخرى،يمكن القول أن القيام بنشاطات تصديرية في آن واحد في عدد كبير من الأماكن يؤدي إلى تنافس كبير بين الدول النامية سواء في ميدان الإنتاج الأولى أم في ميدان الإنتاج الصناعي ونظرا لعدم اتباع الطلب العالمي،سيرافق القدرة الإنتاجية الجديدة الناشئة في بعض الدول نوع من الانحدار الاقتصادي "وتسريح للعمال" في مناطق معينة من العالم الثالث.

ماذا يحدث عندما يطبق الإصلاح الاقتصادي على المستوى الكلي في آ ن واحد في عدد كبير من الدول؟ إن الذي يحدث في الاقتصاد العالمي المترابط في ما بينه، هو أن برامج التكييف الهيكلي التي تطبق في الإطار الوطني ستؤدي "بمجموعها " إلى تكييف عالمي في هيكليات التجارة العالمية والنمو الاقتصادي.

و يمكن ان نفهم بوضوح تأثير التكييف العالمي على العلاقات التجارية :حيث أن تطبيق سياسات تشجيع التصدير في عدد معين من بلدان العالم الثالث يؤدي إلى عرض فائق في الأسواق الخاصة بالسلع،يصاحبه هبوط في الأسعار الدولية لهذه السلع.ولذلك فان حجم

الصادرات في العديد من الدول التي خضعت للتكييف الهيكلي،ارتفع جوهريا.غير أن قيمة عوائد هذه الصادرات انخفضت كثيرا، وبعبارة أخرى يمكن القول أن هذا التكييف الهيكلي العالمي (الذي يقتضي عولمة السياسة الاقتصادية على المستوى الكلي) ينعكس في هبوط كبير بأسعار السلع ويشجع على الانتقال السلبي للموارد الاقتصادية بين الدول المدينة و الدائنة.

كما تؤدي العولمة دورا رئيسيا في تفكيك الاقتصاد الوطني لأي بلد مدين وفي إعادة تركيب علاقة جديدة مع الاقتصاد العالمي. أي أن الإصلاحات الاقتصادية تقتضي تفكيك / إعادة تركيب هياكل الإنتاج و الاستهلاك الوطنيين.إن انخفاض الأرباح الحقيقية يؤدي إلى انخفاض كلف الأيدي العاملة وهبوط معدلات الاستهلاك العام(للسلع الضرورية) للغالبية العظمى من السكان.ومن جانب آخر،فإن " إعادة تركيب" الاستهلاك يتميز بازدياد "الاستهلاك ذو الدخل المرتفع " عن طريق تحرير التجارة والتدفق النشيط للسلع الاستهلاكية المعمرة والكمالية المستوردة لجزء صغير من السكان .و إن هذا "التفكيك/إعادة التركيب" للاقتصاد الوطني([150])وإدماجه في الاقتصاد العالمي القائم على الأيدي العاملة الرخيصة،يقتضي الانخفاض في الطلب الداخلي (وفي مستويات المعيشة): لأن الفقر، الأجور المنخفضة والأيدي العاملة الوفيرة تعد " فقرات" داخلة في جانب العرض. ويكون الفقر وانخفاض تكاليف الإنتاج القاعدة الآلية في تفعيل الإنتاج المكرس للسوق الخارجية.

---

[150] – ميشل دوفسكي ، عولمة الفقر ، مرجع سابق ذكره ، ص97.

إن التطبيق الآني لبرامج التكييف الهيكلي في البلدان المدينة يعمل على تسريع نقل الصناعة اليدوية من المجمعات الصناعية الموجـودة فـي البلدان المتقدمة إلى مناطق الأيدي العاملة الرخيصة في العالم الثالـث وأوربا الشرقية.وعلاوة على ما تقدم يمكن أن نـضيف بـأن القـدرة الإنتاجية الجديدة (لأغراض التصدير) الناجمة عنهـا،تنمو فـي إطـار الطلب العالمي البطيء ومنخفض النمو.وإلى هذا " الاهتمام الكبير" فـي إيجاد قدرة إنتاجية(لأغرض التصدير)في بلد أو في أكثر من بلـد فـي العالم الثالث،تعود عملية" تعطيل موارد الإنتاج" ومن ثم عملية انحـدار النظام الاقتصادي العالمي.

إن "التفكيك" لايضمن إعادة التركيـب"الجيـد" أي بمعنـى أن الإزالـة التدريجية للصناعة المحلية التي تنتح للسوق الداخلية لا تضمن إقامـة نوع جديد مـن العلاقـة المـستقرة والقابلـة للتطبيـق مـع الـسوق العالمية.وبعبارة أخرى أن انضغاط كلفـة الأيـدي العاملـة (لـصالح العرض)لايضمن وحده سوى نمو قطاع التصدير وإدمـاج الاقتـصاد الوطني للعالم الثالث في السوق العالمية(كما لايضمن تنمية الـصادرات الصناعية).فهناك مجموعة من العوامل الاقتـصادية والجيـو سياسـية والتاريخية هي التي ستحدد الموقع الجغرافي لهذه الأقطـاب الإنتاجيـة الجديدة التي تقوم على الأيدي العاملـة الرخيـصة المكرسـة للـسوق العالمية.

ويجرى التوجه نحو إقامة إعادة التركيب في المناطق ذات الوظـائف النوعية في الاقتصاد العالمي،حيث أن تكوين الأقطاب الجديدة النشيطة للاقتصاد القائم على الأيدي العاملة الرخيصة في المكـسيك،و أوربـا

الوطنية للعمل،ومن جهة نظر رأس المال،فإن هذه الجيوش الاحتياطية تكون في مكان دولي واحد للاحتياط،يكون فيه العمال – في مختلف الدول–أمام منافسة مفتوحة فيما بينهم،وتصبح البطالة العالمية محركا لتراكم رأس المال العالمي الذي ينظم كلف العمل في كل اقتصاد وطني على حدة وينظم الفقر العالم الكلف الدولية للعمل.

أما الأجور في إطار كل اقتصاد وطني على حدة،فإنها تحدد أيضا من خلال العلاقة بين المدينة والريف.أو بمعنى آخر أن الفقر الريفي ووجود كتلة كبيرة من العمال الزراعيين بلا أرض وعاطلين عن العمل يؤدي إلى تشجيع الأجور الواطئة في الاقتصاد الصناعي الحضري. لقد هبط بصورة مأساوية،إسهام الأجور في الناتج المحلي الإجمالي في العديد من اقتصاديات التصدير القائم على اليد العاملة الرخيصة،وذلك في أعوام الثمانينات. فعلى سبيل المثال، أدت برامج التكيف الهيكلي،في أمريكا اللاتينية،إلى انكماش كبير في الأجور من حيث إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي ومن حيث النسبة المئوية للقيمة المضافة إلى الإنتاج.أما في ما يتعلق بأجور العاملين في الدول المتقدمة فإنها تكون تقريبا 40%من القيمة المضافة إلى الإنتاج،في حين تكون هذه النسبة في أمريكا اللاتينية وفي جنوب شرقي آسيا بحدود 15%.كما أن تطوير الصناعات القائمة على اليد العاملة الرخيصة في العالم الثالث يأتي انعكاسا لغلق المعامل في المدن الصناعية التابعة للدول المتقدمة ، بحيث أثرت الموجة الأولى من عمليات الغلق بصورة واسعة في مناطق(كثيفة العمل)للصناعة اليدوية الخفيفة،ولا تزال جميع قطاعات الاقتصاد الغربي(وجميع أصناف قوة العمل) تتأثر،ومنذ الثمانينات،بإعادة هيكلة

الشركات الصناعية الفضائية والهندسية،ونقل إنتاج السيارات إلى أوربا الشرقية و العالم الثالث،وغلق صناعة الحديد....الخ.

لقد رافق تطوير الصناعة اليدوية في مصانع مساحيق التجميل وفي مناطق عمليات التصدير التي تقع مباشرة إلى الجنوب من منطقة ريو غراندي Rio Grande الواقعة على الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك([151])،في أعوام الثمانينات من القرن العشرين ،القيام بتسريح العمال والبطالة في المراكز الصناعية التابعة للولايات المتحدة وكندا.

وقد سادت عملية التحويل هذه الاقتصاد المكسيكي برمته نتيجة لخضوعه لمنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية نافتاNAFTA و بالطريقة نفسها قامت الشركات الوطنية اليابانية بتحويل صناعتها القائمة على الصناعة اليدوية إلى تايلاند أو الفلبين ،لأن العمال هناك يمكن التعاقد معهم بثلاثة أو أربعة دولارات في اليوم الواحد، وأخذت الرأسمالية الألمانية تتوسع إلى أبعد من الحدود الغربية لبولونيا بهدف الرجوع إلى مجالها الحيوي الذي كان سائدا قبل الحرب العالمية الثانية،وفي خطوط التجميع في بولونيا وهنغاريا وجمهوريتي التشيك وسلوفاكيا،تكون كلفة العمل(التي هي بحدود 120 دولارا شهريا)أقل بكثير من كلفة العمل في الإتحاد الأوروبي،بحيث أن عمال صناعة السيارات في ألمانيا يتسلمون أجرا بحدود 28 دولار بالساعة. وضمن هذا السياق، تكون البلدان الاشتراكية القديمة منتمية إلى الاقتصاد العالمي القائم على الأيدي العاملة الرخيصة،وعلى الرغم من المصانع

---

[151] – ميشل دوفسكي ، عولمة الفقر ، مرجع سابق ذكره ، ص98.

المدمرة ومعدلات البطالة المرتفعة في جمهورية ألمانيا الديمقراطية القديمة،إلا أن الأشياء الأكثر ربحية للرأسمالية كانت تتجسد في توسيع قاعدتها التي تعتمد الصناعة اليدوية نحو أوربا الشرقية. وتقل كل فرصة عمل تفقد وتحول إلى العالم الثالث،هبوطا في الاستهلاك بما يوازيها في الدول المتقدمة،وعلى الرغم من أن غلق المعامل وتسريح العمال تعرضها عادة وسائل الإعلام على أنها حالات منعزلة ناجمة عن إعادة هيكلة الشركات إلا أن تأثيرها الكلي في الإيرادات الحقيقية وفي العمل يكون مدمرا، أما أسواق الاستهلاك فيصيبها الانهيار بسبب إقدام عدد كبير من الشركات(في مختلف الدول)على تقليص قوة عملها في آن واحد، وينعكس هبوط المبيعات بدورة في الإنتاج بحيث يسهم في سلسلة لاحقة من حالات الإفلاس وغلق المعامل،وهكذا دواليك.

لقد اشتد انخفاض مستويات الإنفاق في النصف الشمالي للكرة الأرضية بسبب إزالة القيود عن سوق العمل:حيث تسودها حالة عدم ثابت مؤشر الأجور،العمل الجزئي،الفترة،التقاعد المبكر وفرض مايسمى بالاستقطاعات الطوعية للأجر،إن ممارسة هذه العملية التدميرية،(التي تنقل العبء الاجتماعي للبطالة إلى الفئات العمرية الشابة)،تؤدي بدورها إلى منع دخول جيل بأكمله إلى سوق العمل. وبعبارة أخرى،إن الإزالة التدريجية للصناعات في البلدان المتقدمة تسهم في انكماش سوق الطلب الذي يقضي بدوره على جهود الدول النامية من أجل بيع المصنعة يدويا إلى سوق غربية منكمشة. إنها عبارة عن دورة سيئة:حيث يسبب فيها نقل الصناعات إلى الجنوب وإلى الشرق،نوعا من تغيير محل النشاط الاقتصادي والبطالة في البلدان النامية، الأمر الذي يميل بدوره إلى دفع

الاقتصاد العالمي نحو الكساد الشامل. إن هذا النظام يتميز بقدرة محدودة على الإنتاج،غير أن عمل توسيع الإنتاج-أي نقل الإنتاج المادي من اقتصاديات ذات أجور عالية إلى أخرى ذات أجور واطئة -يسهم في انكماش المصروفات (التي ينفقها المطرودون من العمل على سبيل المثال)الأمر الذي يجعل من الاقتصاد العالمي-في النهاية-يسير نحو طريق الركود الشامل.

لقد أخذ التغيير في مجال النشاط الاقتصادي ([152]) يزداد شيئا فشيئا على المستوى القاري لكل كتلة تجارية على حدة، ويتجسد هذا في قيام كل من أوربا الغربية وأمريكا الشمالية بإنشاء" معاقل للأيدي العاملة الرخيصة" في مواقع قريبة جدا من حدودها الجغرافية، وفي ما يتعلق بأوربا فإن خط اودر نيسي(Oder- Neisse) يمتد إلى بولونيا مثلما يمتد خط ريو غراندي Rio Grande إلى المكسيك،وتؤدي الستارة الحديدية القديمة الدور نفسه الذي تؤديه منطقة ريو غراندي .فهي تفصل اقتصاد الأجور العالية في أوربا الغربية عن اقتصاد الأجور المنخفضةفي الكتلة السوفيتية القديمة. وحتى الآن لا تزال اتفاقية نافتا NAFTA تختلف عن اتفاقية ماسترخت Maastricht التي تسمح بالانتقال الحر للأيد العاملة داخل دول الاتحاد الأوربي- لأنها نصت في بنودها على أن ريو غراندي RIO Grande تفصل بين سوقين مختلفتين للعمل:بحيث أغلقت وحدات إنتاجية في الولايات المتحدة وكندا وحولت إلى المكسيك،المكان الذي تكون فيه الأجور واطئة بما لايقل

[152] – ميشل دوفسكي ، عولمة الفقر ، مرجع سابق ذكره ، ص105.

عن عشرات مرات عما هو في أمريكا وكنـــدا،إن الـــسمات الأساســـية لاتفاقية النافتاNAFTA تتمثل في عدم انتقال الأيدي العاملـــة ورفـــع القيود التعريفية أكثر مما تتمثل في التجارة الحرة. وطبقا لاتفاقية نافتا، تستطيع الشركات الأمريكية تقليص كلف العمل إلى أكثر من 80%مـــن خلال نقل عملياتها الإنتاجية إلى المكسيك أو من خلال التعاقد على تنفيذ هذه العمليات الإنتاجية داخل ذلك البلد. إن هذه الآلية لاتقيـــد الـــصناعة اليدوية أو الأنشطة من أن تستخدم الأيدي العاملة غيـــر المـــاهرة : إذ لاشيء يمنع انتقال الصناعات ذات التقنية العالية من الولايات المتحـــدة إلى المكسيك، التي يمكن التعاقد مع المهندسين والعلماء فيها بمئات قليلة من الدولارات. وأن هذا التغيير المكاني يؤثر بقوة في قسم كبيـــر مـــن اقتصاديات الولايات المتحدة وكندا،بما فيها قطاع الخدمات.

لقد أدت اتفاقية النافتا منذ بدايتها إلى تقليل فـــرص العمـــل وانخفـــاض الأجور الحقيقية، بحيث أدى نقل الصناعات إلى المكسيك على تـــدمير مراكز العمل وتقلـــيص الأجـــور الحقيقيـــة فـــي الولايـــات المتحـــدة وكندا،ويرجع السبب في تفاقم هذا الانكماش الاقتـــصادي إلـــى اتفاقيـــة النافتا: لأن العمال المفصولين في الولايات المتحـــدة وفـــي كنـــدا لـــم يستخدموا في القطاعات الأخرى للاقتصاد ،ولم تبتدع طرائـــق جديـــدة للنمو الاقتصادي كنتيجة لانتقال الصناعات. وأن انخفاض الاســـتهلاك، الناجم عن عمليات طرد العاملين وغلق المعامل،يؤدي إلى انكماش عام في المبيعات و في عدد فرص العمل،وأخيرا إلى المزيد مـــن عمليـــات طرد العاملين من القطاع الصناعي. وفضلا على ذلك،تعمـــل اتفاقيـــة النافتا على تشجيع دخول الشركات الأمريكيـــة وكنـــدا إلـــى الـــسوق

المكسيكية من خلال إحلالها محل الشركات الوطنية القائمة،إن الهدف هو تنمية التركيز الصناعي،وإزالة الشركات المتوسطة والمتوسطة والصغيرة وكذلك السيطرة على جزء من اقتصاد الخدمات في المكسيك عن طريق نظام منح الامتيازات. وبذلك تقوم الولايات المتحدة بتصدير كسادها إلى المكسيك التي لا يساعد فيها الفقر والأجور الواطئة على التوسيع بالطلب، باستثناء إحدي الأسواق الصغيرة للاستهلاك المميز. وفي كندا،أدت اتفاقية التجارة الحرة الموقعة مع الولايات المتحدة في عام 1989 إلى القضاء على اقتصاد الشركات الفرعية :إذ أغلقت الشركات الكندية الفرعية وحولت إلى مكاتب إقليمية للمبيعات. لقد أسهم إنشاء اتفاقية النافتا في تفاقم الكساد الاقتصادي:لأن الاتجاه يسير نحو تقليص الأجور وفرص العمل في الدول الثلاث للكتلة. وبما أن القدرة الإنتاجية عالية إلا أن القيام بتوسيع الإنتاج(عن الطريق تحويل العمليات الإنتاجية للولايات المتحدة وكندا إلى المكسيك) أسهم في انكماش الاستهلاك. لقد أدى التركيز المتنامي للدخل و الثروة في أيدي فئة اجتماعية قليلة(سواء في الدول المتقدمة أم في جيوب تأثيرية صغيرة في العالم الثالث و أوربا الشرقية) إلى النمو النشيط في اقتصاد السلع الكمالية: التي تشمل على الرحلات و الترفيه، السيارات، السلع الالكترونية و أجهزة الاتصالات المتطورة....الخ .و أن الإعفاء من الضرائب الخاصة بطرق السيارات و النقل الجوي،يعد من النقاط الأساسية الاستهلاك الحديث الخاص بالفئات الغنية وباقتصاد الرفاهية اللذين توجه إليهما كميات كبيرة من الموارد المالية،وبينما كانت مساحة السلع الاستهلاكية المتوفرة للفئات الغنية جدا تتسع بشكل متجاوز للحدود

تقريبا،كانت حالة الانكماش السري(ومنذ أزمة الدين في بداية الثمانينات من القرن العشرين)في مستويات استهلاك الغالبية العظمى من سكان العالم. بحيث قلص استهلاك السلع الأساسية (لنحو 85% من سكان العالم) إلى عدد صغير من المواد الأولية الضرورية والسلع الأساسية، وهذا يناقض التنوع الواسع في السلع المتوفرة للأقلية الغنية في المجتمع. ومع ذلك،فإن النمو النشيط في استهلاك السلع الكمالية يعطي متنفسا مؤقتا لاقتصاد عالمي يطارده الكساد، لذلك فإن سرعة هذا النمو ،تتناقص على الدوام ركود قطاعات إنتاج السلع والخدمات الأساسية. إن ركود إنتاج الأغذية وبناء المساكن وركود الخدمات الاجتماعية الأساسية في العالم الثالث و أوربا الشرقية يناقض ظهور فئات صغيرة مميزة اجتماعيا ومع تنمية استهلاك السلع الكمالية. إن أفراد النخبة في الدول المدينة،بما فيهم العملاء السابقون و الأعيان الجدد في أوربا الشرقية و الاتحاد السوفيتي السابق،هم أبطال هذه العملية وهم المستفيدون منها على حد سواء ،ويمكن في الوقت الحاضر مقارنة التفاوت الاجتماعي والتفاوت بالدخل في كل من هنغاريا و بولونيا مع ما يناظرهما من التفاوتات الموجودة في أمريكا اللاتينية. فعلى سبيل المثال يمكن شراء سيارات(Porshe- Carrera)من شركة بورش هنغاريا Porshe- Hungria في قلب العاصمة بودابست بمبلغ متواضع بحدود (9.72) مليون فلورين. وهو أكثر مما يحصل عليه عامل هنغاري من متوسطي الدخل طيلة حياته، أي ما يحصل عليه في سبعين سنة من عمله في قطاع الصناعة.

إن هيكل الأجور الواطئة في العالم الثالث،وتأثيرات إعادة هيكلة الاقتصاد و تأثيرات الكساد في الدول المتقدمة لا تخدم تنمية الاستهلاك الواسع ولا التحسين العام في القدرة الشرائية، ولذلك فإن نظام الإنتاج العالمي يهدف على الدوام إلى سد حاجة الأسواق المحدودة ذات الدخل العالمي سواء في الشمال أم في الجيوب الصغيرة في الجنوب والشرق.

ويظهر مما تقدم، أن الأجور و الكلف الواطئة للإنتاج تقود إلى قدرة شرائية منخفضة وإلى طالب غير كفء وتعد هذه العلاقة المتناقضة إحدى السمات الأساسية للاقتصاد العالمي القائم على الأيدي العاملة الرخيصة : أي بمعنى أن الذين يقومون بالإنتاج هم ليسوا الذين يستهلكونه.

المطلب الخامس
الاقتصاد الريعي

لقد ظهر مع الإزالة التدريجية للصناعة اليدوية، نوع من الاقتصاد المربح في الدول الغنية- متركز في قطاع الخدمات بحيث اجتذب أرباح الصناعة اليدوية في العالم الثالث، أما اقتصاد التقنية العالية، القائم على ملكية المعرفة العلمية الصناعية (Know- How) و على مشاريع المواد وعلى البحوث و التنمية...الخ، فإنه يتوقف على قطاعات الإنتاج المادي، بحيث يستحوذ قطاع الخدمات على القيمة المضافة إلى المادة المصنعة يدويا. وإضافة إلى ذلك وبغض النظر عن دفع الضرائب ورسوم الترخيص نظير استخدام التقنية اليابانية و الغربية،فإن أرباح المنتجين في العالم الثالث يستحوذ عليها وبصورة ثابتة،موزعو المفرد و الجملة في البلدان المتقدمة. ويبقى الإنتاج الصناعي متوقفا على رأس

مال الاحتكارات المختصة. وتأتي تنمية ما يسمى بالصناعة في العالم الثالث نتيجة لعملية إعادة الهيكلة العالمية للإنتاج. ففي الدول المتقدمة تكمن أطراف النمو في قطاعات الإنتاج غير المادي (التقنية العالية،بما فيها مشروع اختراع المواد،اقتصاد الخدمات ، البنية التحتية التجارية والمالية، الاتصالات ، النقل)ولا تكمن في المنتج المادي المصنع بحد ذاته([153]).

إن هذا اللا تصنيع الواضح للبلدان الصناعية يحتاج إلى أن يكون مفهوما : لأن معنى مصطلح صناعة حدثت فيه تغيرات عميقة. وأن أطراف النمو ذات التقنية العالية أخذت تجرب نوعا من التنمية السريعة على حساب الصناعات التقليدية القديمة، التي أقيمت تاريخيا في البلدان المتقدمة انطلاقا من بداية الثورة الصناعية.

مازلنا نهتم بالاقتصاد العالمي الذي يقوم فيه عدد كبير من الاقتصاديات الوطنية بإنتاج سلع مصنعة يدويا لغرض تصديرها إلى أسواق بلدان منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية وما عدا بعض الاستثناءات التي تستحق التقدير كاقتصاديات بعض الدول (مثل كوريا ، البرازيل، المكسيك) فإن بلدان هذه المنطقة لا تعد حاليا بلدانا (حديثة التصنيع)،لأن عملية جعلها صناعية تأتي بصورة واسعة،نتيجة لانتقال الإنتاج إلى مناطق الأيدي العاملة الرخيصة في العالم الثالث،وتكون هذه العملية مشروطة بإصلاح الاقتصاد العالمي،وبعبارة أخرى فإن لامركزية

---

153 – التمويل والتنمية ، مجلة ثلاثية تصدر عن صندوق النقد الدولي عدد مارس 2001،بتصرف

وانتقال الإنتاج المادي إلى العالم الثالث كان السبب فيها ما يرجع إلى الاختلافات الكبيرة السائدة في الأجور بين الدول الغنية والدول الفقيرة،بحيث هذه الأخيرة دولا منتجة فقط للسلع الصناعية الضرورية ، أما الإنتاج الوفير للسلع الصناعية الذي يجرى على مستوى العالم،فإنه يؤدي ضمن هذا السياق،إلى تخفيض حاد في الأسعار مثلما يحدث مع عملية العرض الفائض التي تميز أسواق السلع الأولية،أما دخول الصين إلى تقسيم العمل الدولي،في نهاية السبعينات،فهو الذي أحدث تغيير في بني الإنتاج الوفير.

إن تطبيق برنامج التكييف الهيكلي الذي يتم في عدد كبير من البلدان تحت رعاية صندوق النقد الدولي،يسهم أيضا في تدعيم هذا النوع من الاقتصاد المربح : لأن كل بلد (وهو ينافس البلدان النامية الأخرى) يكون ملزما في إنتاج السلسلة نفسها من السلع الضرورية والسلع المصنعة لأغراض السوق العالمية، وبينما تكون المنافسة هي التي تميز إنتاج السلع المادية في البلدان النامية،إلا أن القنوات التجارية الدولية- مثل أسواق الجملة و المفرد في البلدان المتقدمة- تكون خاضعة لسيطرة الاحتكارات المتحدة. إن هذا التنافس المزدوج والاحتكار،يعدان من السمات الرئيسة التي تميز بها نظام التجارة العالمي. أما التنافس الذي يجري بلا هوادة بين المنتجين المباشرين، الموجودين باستمرار في مختلف البلدان نتيجة لهيكل العرض العالمي الزائد،يناقض البنية الاحتكارية للسيطرة التي يقوم بها عدد صغير من الشركات العالمية على التجارة الدولية وعلى براءات الاختراع الصناعية وعلى تجارة المفرد والجملة...الخ.

نظرا لأن السلع المصنعة في البلدان النامية تـستورد بأسـعار(فـوب FOB) دولية منخفضة جدا، فإن القيمة المسجلة لاسـتيرادات بلـدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من البلدان النامية تكون منخفـضة نسبيا، (إذا ما قورنت مع إجمالي الصفقات التجارية،وكذلك مـع قيمـة الإنتاج المحلي)، وما أن تدخل هذه السلع إلى أسواق الجملة و المفـردة في البلدان الغنية حتى تتضاعف أسعارها مرات عديدة،حتى يصبح سعر المفرد للسلع في العالم الثالث أكبر بعشرات مرات من الـسعر الـذي استوردت هذه السلع،وبهذه الطريقة تنشا قيمة مضافة بشكل اصطناعي داخل اقتصاد الخدمات في البلدان الغنية من غير أن يجري أي نوع من الإنتاج المادي وتضاف هذه القيمة إلى إجمالي الناتج المحلي للبلد الغني، وعلى سبيل المثال،فإن سعر المفرد للبن يكون أعلى بحدود سبعة إلـى عشرة أضعاف من سعر فوب(FOB) وبحدود عـشرين مـرة تقريبـا المدفوع للمنتج الزراعي في العالم الثالث.

جدول (07) :البن ترتيب الأسعار (بالدولار)

	السعر	نسبة الجزء المتراكم من القيمة المضافة %
الـسعر المـدفوع للمنتج	0.250	4.00
سـعر فـوبFOB الدولي	1.00	10.00
سعر المفرد النهائي	10.00	100.00

*مرتكزة على أسعار(FOB) التقريبية (في بداية التسعينات من القرن العشرين)وعلى أسعار المفرد في سوق أمريكا الشمالية (في بداية التسعينات من القرن العشرين)و أن الأسعار المدفوعة للمنتج تختلـف بصورة جدية من بلد إلى بلد لآخر.

وبعبارة أخرى،يمكن القول أن الجزء الأكبر من أرباح المنتجين الأوليين يذهب إلى التجار والوسطاء وبائعي الجملة والمفـرد، وهـذه العمليـات مشابهة لما يحصل من الاستحواذ على الأرباح الناجمة عن غالبية السلع المصنعة في أماكن الأيدي العاملة الرخيصة في الخارج.

المبحث الثاني: آثار العولمة الاقتصادية على الاقتصاديات الناشئة

المطلب الأول: الأزمة المكسيكية

كانت المكسيك حتى نهاية عام 1994 ، البلد الذي أغـرى المـستثمرين وحقق و عوده بإيرادات خيالية لهم ، ذلك لأن ((البيزو)) كان مرتبطـا بالدولار الأمريكي ، و قد قدم حينها فوائد مرتفعة جدا . فقد استثمرت المليارات من الدولارات في المكسيك ، و بدا أن مستوى التطور المتحقق هو الطريق الصحيح ، بحيث تنضم المكسيك إلى دول جنوب شرق آسيا (دول النمورTigerstaten) من حيث قدرتها للتغلب على أزمة المديونية ((للعالم الثالث)) بنجاح. غير أن أجراس عيد الميلاد 1994 قد أسـكتت المدائح ، ليظهر أن حاجة المكسيك هي أكثر من مليـار دولار لـضمان قدرة الدولة الائتمائية. فقد أعلنت الآلاف من الشركات إفلاسـها ، فـي الوقت الذي تحول فيه مئات الآلاف إلى عاطلين عن العمـل ((الأزمـة الأولى للقرن الحادي والعشرين)) . ما الذي حدث فعلا ([154])؟

في 01 جانفي 1994 بدأ العمل بمنطقة التجارة الحرة لشمال الأطلـسي (NAFTA). و دولها كانت : كندا ، الولايات المتحدة ، و بلد نام هـي المكسيك . إذ أريد بانضمام المكسيك إلى هذه المنطقة ، تقديم نموذج على

154 – ميشل دوفسكي ، عولمة الفقر ، مرجع سابق ذكره ، ص112.

أن البلدان النامية في وضع يسمح لها باللحاق و اختصار المسافات ، من خلال التجارة الحرة . غير أنه في عام 1994 كانت المكسيك قريبة من إعلان العجز المالي ، و في نفس الوقت لتأسيس ((النافتــا)) مــن عــام 1994 ، بدأ التمرد في ((شــيابس)) (Chiapas) إحــدى دول الإتحــاد المكــسيكية ، بــالقرب مــن غواتيمــالا، مدعومــة بجــيش التحريــر الانفصالي(EZLN) و هذا التوقيت لم يكن مصادفة . إذا جاء ((إعلان جبهة EZLN رفضها القاطع ((للنافتا)) .. لأنها في الشكل المتفق عليه، سوف تهدد الوجود الأساسي لملايين الفلاحين الــصغار ،و فــي ســياق محاولة كبح التمرد عسكريا بوحشية، على الدولة المكسيكية- و بــسبب من الضغط الدولي العام – أن تقدم للانفصاليين مبادرة وقف القتال مــن طرفها، و حتى العفو العام أخيرا. غير أن المتمردين(العصابات) يملكون تأييدا قويا من السكان و يتحركون في ((الإقليم بحرية كما الــسمك فــي الماء)) . و لم يكتف التمرد برفضه ((الليبرالية الجديدة)) بل بدأ يهــز الأركان الأساسية لسياسة ((المجدد ســالينس (Salinas) الــذي أراد أن يجعل بلاده أكثر جذبا للرأسمال الأجنبي. و في عام 1994 تم قتل مرشح الرئاسة (كولوسيوcolosio) المطيع للرئيس الديكتاتوري المهيمن علــى السلطة. كذلك في نفس العام تم اغتيال سياسي آخر رفيع المستوى . و قد زادت الولايات المتحدة الأزمة سوءا عندما رفعت ســعر الفائــدة. إلــى جانب عدم الاستقرار السياسي الداخلي ، هناك مسألة أخرى و هــي أن سندات الدين المكسيكية راحت تخسر مقابــل ((الجانبيــة.. الأمريكيــة، كإشارة واضحة لأزمة البيزو المقبلة)) . إذا بدأ رأس المــال المــرتبط بالاستثمارات قصيرة الأجل ينسحب نحو الولايات المتحــدة، ذلــك لأن

البيزو قد فقد خلال أسبوع واحد 40% من قيمته بسبب الطلب المنخفض ((مما اضطر الرئيس المكسيكي للتضحية بوزير المالية ، و التشديد على الإصلاح الفوري لموازنة الدولة)) ،و للاحتفاظ بالثقة المالية للحكومة ، و فر الرئيس الأمريكي ضمانات قروض للمكسيك بما يزيد عن 40 مليـــار دولارا أمريكيا. ((الآن لم يعد المستثمرون يخمنون بخروج المكسيك من الدولار ، بل يعرفون ذلك)) و خلافا لكل التوقعات ، فقد بدأت الأزمـــة بالتفاقم ، إذ لم يكن واضحا . فيما إذا كان الرئيس الأمريكي ((كلينتون)) سيحصل على الأموال التي وعد بها ، إذ تناصره الأغلبية الجمهورية في الكونغرس العداء)).

انطلاقا من هذه المعطيات ، راح المستثمرون في الــدول ((المــصنعة حديثا)) يتخوفون، من أن يحدث لهم ما حدث في المكسيك . لذلك و فـــي كل مكانٍ من العالم بدأ الرأسمال ينتقل إلى العملات الصعبة، كما الدولار و المارك الألماني. و قد كان ضروريا ، و من خلال أثر كــرة الــثلج المتدحرجة، أن يوفر صندوق النقد الدولي ، و الــرئيس الأمريكـــي ((كلينتون)) و خلال 24 ساعة قرض المساعدة الأكبــر ، منــذ خطـــة ((مارشال)) (Marshall) و بدون أية مراقبة برلمانيـــة ،و للمــرة أولـــى استطاعت المكسيك، من خلال 50 مليــار دولارا، أن تــضمن قــدرتها الائتمانية، و بفضل هذه المساعدة السخية، لم يعد يتوجب عليها، الخروج من نهج الليبرالية الجديدة، أو أن تفرض المراقبة على القطع الأجنبي . و بعد هذا ((الانكماش)) فقد البيزو نصف القيمة التي مثلها قبــل أشـــهر قليلة. بينما تقلصت الميزانية الحكومية، فهدأت أجواء التوتر في الأسواق المالية، ((كان يمكن حدوث كارثة حقيقية عالمية، لــو توجــب علـــى

المكسيك تطبيق الرقابة على العملات الأجنبية، كي توقف هروب الرساميل، و أخيرا نجحت مصداقية التطور الموجه عبر السوق، بعد أن كان موضوع رهان بالسقوط)) .

بيد أن الوضع كان مختلفا على صعيد السكان المكسيكيين. إذ تمت خسارة 2.4 مليون فرصة عمل خلال أقل من نصف عام، بعد أن احتاج إنجازها لأكثر من سبع سنوات . و بنفس الوقت أعلنت 60 ألف شركة بناء الإفلاس. كما تقلص الناتج الاجتماعي الإجمالي بما نسبته 10% ،أما معدل البطالة فقد تضاعف ، حيث ارتفع من 3.7%لعام 1994 إلى 6.5% لعام 1995، بينما ارتفع معدل التضخم إلى 35% في الوقت الذي تقلص فيه الاستهلاك الخاص حوالي 12% . إن تخفيض سعر صرف عملة ما، أو تهديد القدرة الائتمانية و فقدان الثقة المالية يسفر عن مشكلتين: وهذا يعني بالنسبة للسكان، أن النقد الأجنبي أصبح مرتفعا و مكلفا أكثر، و أن التضخم يزداد من خلال ارتفاع الأسعار المستمر. الصناعة و الشركات التجارية المعتمدة سلعا أجنبية، تقارب الإفلاس هذا من جهة، و من الوجهة الأخرى، فهذا يعني بالنسبة للمستثمرين الأجانب و المضاربين: الخسارة، إذ لن يقدموا على الاستثمار ثانية في بلد كهذا، إلا في حال ارتفعت الفائدة بشكل كبير. و في النهاية إن حالة كهذه تدفع بالدولة نحو الشلل الاقتصادي. من هنا، يمكن القول: إن القرض الضخم للمكسيك (الذي لا تزال حتى اليوم ترزح تحت معضلة سداده) قد ساعد المكسيك من جهتين، إذ أن فقدان الثقة بالدولة، كان بمثابة الشر الأكبر. و عند هذا المثال ، تتيح بعض جوانب العولمة، التعرف على الأولويات الخطيرة التالية:

أولا: يتأثر رأس المال المستثمر لفترة قصيرة، اليومية بشكل سـريع. إذ يمكن القول لو أن المكسيك قد منحت قروضا حكومية طويلة الأجـل لأمكن تفادي وقوع الأزمة، و لو وقعت لكانت تبعاتها أقل كراثية مما هي عملية بالفعل: عشرات الآلاف من الشركات التي تعرضـت للإفـلاس، ملايين من العاطلين عن العمـل و الأزمـة أصـابت جميـع الفئـات الاجتماعية.فمن أصل 25 مليونيرا كانوا قبل وقوع الأزمة، لم يبق بعدها إلا عشرة.

ثانيا: إن موجات المضاربة دفعت بالأزمة للتفـاقم، و نقلتهـا إلـى أسواق أخرى. إذ توجب بسببها تخفيض العملة الاندونيسية و الهنغارية، لأن المضاربين بدأوا يتخوفون هناك. لقد أظهرت الأزمة عدم مصداقية أسواق الرأسمال، و خطأ الارتهان لاشتغالها بـدون رقابـة شـديدة. إذ توجب على الأرجنتين مضاعفة أسعار الفائدة، لوقف نزيـف الرسـاميل المستثمرة هناك.

ثالثا: في مواجهة السوق، كان العصيان في ((شيا باس)) باعتبـاره تمردا مضادا لليبرالية الجديدة و كانت الضغوط الاجتماعية و الحرمان. و كل هذا الرد الذي فرضه منطق الأزمة، دفـع بالرأسـمال للهـروب، فزادت أحوال الناس سوءا. و كان ذلك عقاب المدافعين عن أنفسهم ضد قوانين السوق الحرة. إن الوضع الحياتي في(شيا باس) هو اليوم، أسـوأ بكثير مما كان عليه قبل الأزمة.

رابعا: تغاير الأزمة المكسيكية الأزمات الأخرى السابقة عليها. إذ يمكن ببساطة أن تفقد الدولة قدرتها التفاوضية أمام القـوة الماليـة لأصـحاب الرساميل.. ((طبعا لقد استفاد المضاربون من قرض المليارات- يجيب

مدير صندوق النقد الدولي منتقدية، و يضيف بصراحة: إن العالم يقع في قبضة هؤلاء الصبية))، و انطلاقا من الأزمة المكسيكية ازدادت قروض صندوق النقد الدولي القصيرة، من باب الحيطة. إذ تخدم هذه الحيطة من حيث المبدأ، البلدان المعرضة للأزمات، فيما لـو سـحب المـضاربون أموالهم و هددوا الثقة المالية للدولة. بحيث أن المضاربين الذين تتـأخر ردود أفعالهم و لو لساعة واحدة لا يخرجون خالي الوفـاض. بيـد أن إدارة الأزمة على نحو كهذا تجئ غالبا على حساب السكان. فعندما يـتم سحب مبالغ كبيرة من الاستثمارات في بلد ما، و لأي سبب كان: أرباح أكثر في مكان آخر، عدم استقرار سياسي، أو مزاجية أحد المـستثمرين الكبار، فإن من يدفع الثمن هنا، هم السكان أيضا حيث يتركون ضـحية للمضاربين و هم عديمي المقدرة. و في مقابل كل هذا، و سوء الحالة، لم يتم اتخاذ أية إجراءات بعد الأزمة المكسيكية، فصندوق النقد الـدولي و البنك الدولي، لن يستطيعا وقف موجات المضاربة في سوق الرأسـمال العالمية.

المطلب الثاني
أزمة جنوب شرق آسيا

عندما نتطرق للأزمة الآسيوية يتوجب علينـا الرجـوع إلـى مقولـة الاقتصادي الألماني الشهير جوزيف ستيكليتز: ((يجب ألا نسمح لهـذه البلدان أن تسقط ضحية كساد صعب،فمعظم علماء الاقتصاد الأمريكـان يرفضون القواعد الأساسية لموازنة متوازنة أوقات الكساد. هل يتوجـب

علينا، أمام هذا الرأي أن نغمض أعيننا، و نحن ننصح بلدان أخرى)) ((جوزيف ستيكليتز)) (joseph stiglitz) ([155]).

منذ منتصف العام 1996 ارتفعت قيمة الدولار مقابل معظم عملات الدول الصناعية، بشكل كبير. و لأن بلدان جنوب شرق آسيا، تربط عملاتها بهذا الدولار، فقد ارتفعت أسعار منتجاتها في الأسواق العالمية، و بالتالي انخفضت مبيعاتها بالإضافة إلى ذلك، فإن معدل التضخم في هذه الدول، و منذ فترة طويلة، يقع عند 2 إلى 4 درجات بالمتوسط، أعلى من مثيله في الولايات المتحدة، و ذلك فإن تكلفة العمل في هذه الدول قد ارتفعت كثيرا و بسبب ارتفاع نصيب صادرات هذه الدول (جنوب شرق آسيا) من الناتج الاجتماعي الإجمالي ماليزيا 79%، تايلاند 29%، كوريا الجنوبية 27%، الفليبين 25%) و تبعيتها المرتفعة للواردات، كان الميزان التجاري سالبا جدا (رصيد قيمة الصادرات- قيمة الواردات). أما المضاربون فقد عرفوا (بحكم مهنتهم) ، أن الارتباط بالدولار لن يصمد طويلا. لكن هذه الدول كانت تعتمد على هذا الارتباط. إذ أن تخفيض قيمة النقد، يرفع من قيمة الواردات و القروض (الفائدة ترتفع) فتنخفض الثقة بقدرة الاقتصاد على الأداء. بالإضافة إلى ذلك، أصبح من المعروف، و بسبب الفساد و المحاباة و المحسوبية، أن الرأسمال غالبا ما يتجه إلى عقارات مغالى في تقييمها،أو إلى

---

155 – التمويل والتنمية فصلية تصدر عن صندوق النقد الدولي مارس2000 ص15

(المشروعات الجبارة للبنية التحتية)([156]). فالرأسمال يــذهب هنــاك، حيث يمكن تحقيق أعلى الإيرادات، إذ يتم التقليــل مــن شــأن حــدوث المخاطر، ويغمض المستثمرون أعينهم أمــام احتمــال حــدوث إحــدى الكوارث. إلى أي مدة يملك نقادا الاتجار بالعملات في الأسواق الكونيــة غير المراقبة، الحق في ممارسة هذا النقد، ذلك ما يظهره سير الأزمــة، فقد ابتدأت بتخفيض النقد التايلاندي في ماي1997، و إلى جانب فــائض الإنتاج في أسواق العقارات، و صناعة السيارات، و إنتاج الحديد، كانت الأزمة قد بدأت منذ وقت طويل في الإنتاج المنخفض الأجور للصناعات النسيجية، و الأحذية و الألعاب. و حتى تطور فروع الكمبيــوتر قــد أصيب بالشلل. و في سياق هذه الوقائع الاقتصادية، كان ارتباط العملــة التايلاندية ((البات)) (Baht) بالدولار قد خرج عن الثقة به. حيث حقــق المضاربون أرباحا خيالية جراء تخفيض العملة التايلاندية. إذ توجب على بنوك الإصدار، استخدام معظــم احتياطاتهــا النقديــة، لــرد موجــات المضاربين، بيد أن كل ذلك لم يعد ينفع كثيرا، حيــث فقــد ((البــات)) التايلاندي حتى جوان 1998 مايقارب 70% من قيمته. نائــب رئــيس الوزراء الماليزي ((أنور إبراهيم)) اتهم بمــرارة ((التجــارة غيــر الأخلاقية بالعملات)) و أضاف لقد عملت دول إقليمنا طيلــة 40 عامــا بجهد لتبني اقتصادا وطنيا، ثم يأتي أحد المجرمين، مثل ((جورج ســو روس)) بثرواته الهائلة، لهدم كل شيء . لقد تجاهل ((أنور إبراهيم))

---

[156] – جيرالد بوكسبرغر –هارالد كليمنتا، الكذبات العشرة للعولمة مرجع سابق ذكــره ، ص51.

أن المضاربين، كسوروس مثلا، يمكنهم المضاربة، من خلال استخدام تلك البنى أو الهياكل الاقتصادية التي يبدو واضحا أن((نائب رئيس الحكومة)) يثني عليها جيدا. و من أجل تطويق الأزمة، نظم ((صندوق النقد الدولي بالاتفاق مع اليابان، حزمة مساعدة لتايلاند، وصلت إلى 17 مليار دولارا، و حتى الصين ((تبرعت)) بمليار دولار، و اقترحت اليابان إقامة صندوق الإنقاذ الآسيوي)) ، بما قيمته 100 مليار دولار. وقد توجب على تايلاند تقليص إنفاقها الحكومي، و رفع الضرائب. حيث أغلق 56 بنكا مدنيا من قبل الحكومة كاستجابة لتوجيهات صندوق النقد الدولي في منحه القروض، و لإعادة اكتساب ثقة المودعين و السكان بالنظام المالي التايلاندي. و بعكس ما كان صندوق النقد الدولي يأمل، فإن الحسابات المصرفية للبنوك المستقرة، قد تم نهبها أيضا . كذلك، و بغير ما توقع ((الصندوق)) ، فقد توسعت الأزمة عبر تايلاند، إلى جميع دول جنوب شرق آسيا. و لأن التطورات، في ماليزيا، كوريا الجنوبية و اندونيسيا، جرت مشابهة لما في تايلاند، فقد أمكن المضاربة بعملات هذه البلدان، بدون أية أخطار، إذ فقدت من قيمتها حوالي 80%.و لأن معظم هذه الدول تستورد المواد الغذائية، فقد تضاعفت أسعارها أربع مرات. و بنفس الوقت، فإن ارتفاع البطالة، و انخفاض الأجور، ترافق مع خلافات حادة، و نهب المحلات التجارية للصينيين (في اندونيسيا) الذين تم تحميلهم مسؤولية هذه الكارثة الاقتصادية. حيث تم طرد 1.1 مليون عاملا أجنبيا، و نظير ذلك في ماليزيا . كذلك، توجب على ماليزيا إيقاف العمل في مشروعات كبيرة، و في البنية التحتية. و في كوريا انهارت كبرى شركات الحديد و الصلب: ((هانبو Hanbo)) و أصبحت شركة

السيارات ((كيا Kia)) مهددة بالإغلاق أيضا، و استنادا للتقديرات، فإن معدل البطالة في كوريا الجنوبية،كما هو في تايلاند، قد تضاعف لعام 1997. و حتى سبتمبر 1997 كانت قد أغلقت حكومة كوريا الجنوبية تسعة عشر بنكا، و الحكومة الاندونيسية ستة عشر بنكا آخر لنفس الأسباب، حيث لحقت هذه الدول بتايلاند.

فقبل كل شيء هبطت أسعار الصرف في اندونيسيا إلى الحضيض، و التي لم يستطع لا صندوق النقد الدولي، و لا حتى الحكومة الديكتاتورية (لسوهارتو) تحريك الأسواق المالية، لإعادة اكتساب الثقة بنظام النقد الاندونيسي. و في واقع الأمر،فإن دول جنوب شرق آسيا، كانت قد مولت انتعاشها الاقتصادي، عبر قروض أجنبية كبيرة، و التي لم تستطع سدادها، لاسيما بعد تخفيض قيمة عملاتها. فالقيمة التقديرية لدين كوريا الخارجي تجاه إحدى عشرة دولة صناعية في العالم، تضاعفت عشرة مرات خلال شهر واحد ووصلت إلى 200 مليار دولارا في جانفي لعام 1997 . بعد ذلك، أدرك المرء غياب شفافية النظام المالي و النقدي،و الحجم الكبير لنظام الفساد، الذي تجلى أكثر وضوحا في اندونيسيا، حيث قدر المرء ديون تايلاند (و معظمها غير الحكومي) و كوريا الجنوبية و اندونيسيا، بأكثر من 40 مليار دولارا. و بعد أن ارتفعت حرارة المستثمرين و سحبهم لأموالهم، توجب على المؤسسات الدولية: كصندوق النقد، و البنك الدولي، مساعدة الدول الصناعية الغربية للبدء بمحاصرة الأضرار و الخسائر، إذ حاولت المحافظة على القدرة الائتمانية لهذه الدول، و لأجل ذلك كان توفير مبالغ جديدة من المليارات أسبوعيا ضروريا، و حتى فيفري 1998 وصلت القروض إلى 100 مليار

دولارا. و هذه المرة، و في ظل ظروف متفاقمة، توجب القضاء على اقتصاد الفساد، و كل الاستثمارات المغامرة، و بنفس الوقت، كان منح القرض مشروطا بالتزام بالتوجهات الليبرالية الجديدة، الأمر الذي زاد من ضعف اقتصاديات هذا الإقليم. و تنفيذ هذه التوجيهات من الغرب، بأن الحكومات ((يجب أن ترفع الفائدة، فلا تتم حماية الشركات المدينة، بينما يجب إلغاء استثمارات عديدة)) . كل هذا، أنتج نقدا متزايدا للصندوق و البنك الدوليين، من قبل علماء الاقتصاد الغربيين، ذوي التوجهات النيوليبرالية. و حتى اليابان، فقد طالتها الأزمة مباشرة، إذ أن 25% من صادراتها تذهب إلى هذا الإقليم (جنوب شرق آسيا) الذي تعرضت قوته الشرائية لتراجع كبير. و قد منحت البنوك اليابانية قروضا كبيرة لهذا الإقليم المتعرض للأزمة. إذ أصبح من المتعذر عليه سداد هذه القروض، بعد التخفيض الذي حصل على عملاته.و لأن معظم البنوك اليابانية، تملك غالبا، أسهم وعقارات، الإضافة إلى حملة الأسهم، الذين قبلوا كضمانات، فقد بنت هذه البنوك سيولتها، على أمل عدم انخفاض قيمتها. لكن انخفاض أسعار العقارات 80% و انهيار العديد من البنوك (عام 1995)، دفع بالأسهم للتراجع منذ أشهر، بينما لم تعد قروض هذه الدول تدرا أرباحا، و جعل البنوك اليابانية الكبيرة، تدخل في صعوبات مالية كبيرة. فأكبر رابع بنك ياباني ((ياماتشيyamaichi)) ، أعلن في نوفمبر 1997 إفلاسه، بينما ترك وراءه مديونية ضخمة تصل إلى 91.5 مليار مارك ألماني. في الوقت الذي أصبحت فيه ثلاثة بنوك أخرى كبيرة، و بعض مؤسسات التأمين الرئيسية، عرضة للإفلاس. و من جراء كل ذلك أصبح المستثمرون اليابانيون أكثر تعرضا للتضرر،

بينما كانت البلاد تنزلق نحو الانكماش الاقتصادي . و هكـذا، تكـشفت النتائج في جنوب شرق آسيا، كدليل عملي على الأسواق المالية العالمية غير المراقبة، أما المؤسسات و المنظمات الدولية، مثل صـندوق النقـد الدولي، فقد تجلت مهمتها في ضمان القدرات المالية للدول المتـضررة من الأزمة وذلك، سواء لحماية مستثمري الدول الصناعية، أو لتخفـيض وقع الأزمة على هذه الدول.بيدا أن مقاربة الأسباب الحقيقيـة للأزمـة، نادرا ما تمت مناقشتها. فعبر أسعار صرف ثابتة، تستطيع البلدان جـذب الأموال بتكلفة قليلة، و بذلك تستطيع تمويل ((المعجزة الاقتـصادية)) بأموال خارجية، و تعيش في ازدهار اقتصادي، طالما اسـتمرت هـذه المناخات. و عندما تتغير هذه المناخات- و لماذا يحدث دائمـا - ترتـد جميع العواقب و تبعات أسواق رأس المال العالمية، على السكان:

تحكم الأسواق المالية في عمل الحكومات، و فـي مقابـل إمـلاءات الصندوق و البنك الدوليين، لا تستطيع الحكومات الديمقراطية(تايلانـد) ،أو الديكتاتورية (اندونيسيا) أن تحمي نفسها، إذ تقيدها شـروط مـنح القروض. ففي تايلاند أسفر ذلك، عن تغيير الحكومة، و الخبراء الذين تم اقتراحهم من صندوق النقد الدولي، تحولوا إلى ((مراقبين)) للحكومـة تهدف المساعدات المالية الكبيرة من الدول الصناعية، و القروض الكبيرة لصندوق النقد الدولي، إلى مساعدات في السيطرة على الأسواق الماليـة غير المراقبة. بيدا أن كل هذا، كان يتمحور حول إدارة الأزمة، لا لتجنب حدوث الأزمة مرة أخرى، فصندوق النقد الدولي قام منـذ عـام 1965 بمساعدة 89 بلدا، منها 32 بلدا أصبحت الحالة فيها أسوء، و في النصف المتبقي لم تتحسن الحالة مطلقا ، فنصيب الفقر قد ارتفع من 30% إلـى

50% من جراء هبوط قيمة العملات، بينما راحت الفجوة، بين الأغنياء و الفقراء، تزداد اتساعا. و بالرغم من الانتعاش الاقتصادي لعشرات السنين، فقد انعكس الوضع الاقتصادي مجددا على السكان. ((ففي مصانع الأحذية و الجينز، لمنتشرة على أطراف جاكرتا، تحصل النساء الشابات من الأجر ما يمكنهن من الحصول على الغذاء و النوم في مساكن جماعية سيئة.. و اليوم يحصلن على أقل من ذلك بكثير . بينما قادت مرحلة الازدهار الاقتصادي، إلى زيادة التراكم الرأسمالي، حيث استطاعت المدن الكبيرة. مواصلة تطور متسارع، الأمر الذي وفر لرؤوس الأموال المقترضة و الموظفة في العقارات و فروع الاقتصاد الأخرى، الأرباح الخيالية، (بسبب من عائدات التصدير أيضا). و هكذا تقدم المكسيك، و دول جنوب شرق آسيا، المثال الحي((لأزمة نهاية القرن العشرين)) . الأزمة المترتبة على الأسواق المالية(الرأسمال و العملات غير المراقبة). و التي أظهرت بشكل جلي، عدم قابلية السيطرة على الأنظمة المالية العالمية،قدمت نظرية التجارة الحرة، أسواق الرأسمال الحرة، باعتبارها مصدرا للثروة و الرفاه، و العقلانية الاقتصادية. فالرأسمال يناسب بشكل آلي، حيث يكون الانتفاع منه على أشده، بيدا أن هذه المنافسة بين المراكز العالمية تنذر بالعواقب السيئة على السكان. فمن أجل جذب المستثمرين و الرأسمال تدخل الاقتصادات مع بعضها البعض، في تنافس بلا رحمة. إنه السباق من أجل، الضرائب المنخفضة و تقليص الخدمات الاجتماعية و الرقابة على مختلف الفروع الاقتصادية. هذا السباق، الذي يخدم في نهاية ملاكي الثروات الهائلة، فيجعل من الصعب جدا، الاستنتاج بأنه مصدرا للرفاه. مع ذلك، يستمر

الإيمان بإيديولوجية المنافسة الكونية بين السلع و الرأسمال،و تستمر الرؤية و الوعد، بأن السوق هي الدواء الشافي، و الحظ الأكبر. و على مذابح أيديولوجية التجارة الحرة: النظرية النقدية،و الليبرالية الجديدة، تتم التضحية بحق الوجود الإنساني الكريم، بالأمان الاجتماعي، وبيئة سليمة و نظيفة. ليس من حوار جاد في مجتمعنا، و ليس الأفعال الإنسانية الواعية، بل السوق هي التي تقرر، بشأن حجم الإنجاز و الفعل القادرين عليه نحن بصدد الدولة الاجتماعية و البيئة.

و هكذا ، فالمنافسة العالمية، ليست إلا نتاج إرادة سياسية. و بالارتباط مع ((النقدية)) و ((الليبرالية الجديدة)) دخلت أيديولوجية التجارة الحرة، موكب الانتصارات على صعيد كوني. ولا ينأى هذا الأساس النظري، و تستمر محاولة صناع القرار السياسي ، و رجال الأعمال، من خلال قرارات أحادية الجانب، لتسويق عقيدة الليبرالية الجديدة، و النقدية، و حركة الاقتصاد الكوني، و جعلها أكثر قبولا.

المبحث الثالث

تأثير العولمة على السياسة السعرية للإقتصاديات الناشئة

المطلب الأول

تسعير المنتجات بالعملة الأكثر تداولا عالميا

في الوقت الذي يوجد فيه تفاوت كبير بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة فيما يخص كلف المعيشة،نجد أن تخفيض العملة وتحرير التجارة وإزالة القيود من السوق المحلية للسلع(ضمن برنامج التكييف الهيكلي) سيؤدي إلى

دولرة الأسعار المحليـــة[157].وإن هـــذه الأسعار،وخاصـــة أســـعار الـــسلع الضرورية، تكون أعلي من معدلاتها في السوق العالمية،وعلى الرغم مـــن أن هذا النظام الاقتصاد العالمي الجديد يرتكز على تدويل أسعار البـــضائع وعلى سوقها العالمية المتكاملة كليا،إلا أنه يعمل باستمرار علـــى الفـــصل الواضح بين نوعين مختلفتين من "أسواق العمل" وبعبارة أخرى. إن هـــذا النظام للسوق العالمية يتميز بالازدواجية في هيكلية الرواتب وفـــي كلفـــة الأيدي العاملة،مما أدى إلى تقسيم الدول إلى غنية وفقيرة.وفي الوقت الذي تتوحد فيه الأسعار وترتفع عالميا، تكون الرواتب(وكلفة الأيدي العاملة) في العالم الثالث وفي أوربا الشرقية اقل بمقدار سبعين مرة مما عليه في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، وفضلا على الاختلافـــات الحاصلة في الدخل بين الأمم. تأتي الاختلافات الواسعة جدا في الدخل بين الفئات الغنية وفئات الدخل المحـــدود فـــي كـــل بلـــد،بحيث يتركـــز فـــي الأقل(60%) من الدخل الوطني في العديـــد مـــن بلـــدان العـــالم الثالـــث بأيدي(20%) من السكان من ذوي الدخل المرتفع.وإن (70%)من عائلات المناطق الريفية في العديد من البلدان لنامية متوسطة ومنخفـــضة الـــدخل يحصلون حسب حصة الفرد الواحد–على 10%- 20%من متوسط الدخل الوطني.وإن هذه الاختلافات الواسعة بين الدول وضمن الدولة الواحدة تأتي نتيجة لتركيبة تجارة السلع،وللتقسيم الدولي غيـــر المتـــساوي للعمل،الـــذي ينسب على العالم الثالث،ومؤخرا إلى بلدان الكتلة الشرقية القديمـــة،موقف

---

157 – مجلة التمويل والتنمية ،فصلية تصدر عن صندوق النقد الدولي ، عـــدد جـــوان 1998 ص(10-15)بتصرف.

التبعية في النظام الاقتصادي العالمي لقد توسعت الاختلافات خلال الثمانينات والتسعينات كنتيجة "لإعادة تكوين " الاقتصاديات الوطنية وفق نماذج مختلفة.

المطلب الثاني
تحرير الأسعار والتجارة

ينادي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بضرورة إلغاء ما يسمى بالتشوهات في الأسعار .وإن تثبيت الأسعار يكمن في إلغاء جميع أنواع الإعانات وطرق التحكم فيها ، بحيث يصبح التأثير مباشرا في الإيرادات الحقيقية (سواء في القطاعات الرسمية أم في القطاعات غير الرسمية)([158]).

إن عدم انتظام أسعار الحبوب المحلية وتحرير استيرادا البضائع الضرورية يعدان إحدى السمات الرسمية لبرنامج تحير الأسعار .ويرتكز هذا البرنامج أيضا على أسعار عناصر الإنتاج والمواد الأولية .وعند تكييف الإجراءات الرئيسية مع تخفيض قيمة العملة تنجم عن ذلك ارتفاعات جوهرية في الأسعار المحلية للأسمدة والعناصر الزراعية والمعدات ...إلخ ، والتي تؤدي بدورها إلى تأثير مباشر في هيكل التكاليف في غالبية قطاعات النشاط الاقتصادي . كما أن إعادة تركيبة التجارة حسب مؤسسات بريتون وودز نوعا من الميل المضاد للصادرات الذي يعمل على إيقاف التطور في اقتصاد الصادرات ويصب في صالح تطور السوق المحلية ، ويؤدي إلى نوع من التوظيف السيئ للموارد .فحتى الآن لا توجد سوى براهين

---

[158] – جيرالد بوكسبرغر –هارالد كليمنتا، مرجع سابق ذكره ، ، ص59

قليلة تشير إلى إلغاء التعريفات التي قد سهل على انحراف الموارد لصالح الصادرات .ومن الثابت أن برنامج تحرير التجارة يشتمل على إلغاء الحصص الاستيرادية وعلى تخفيض وتوحيد التعريفات .أما ما ينجم من هبوط في الإيرادات الجمركية فإن له تأثيرا كبيرا أيضا على الإيرادات العامة للدولة .

إن هذه الإجراءات لا تنعكس فقط على العجز بالميزانية مما تؤدي إلى تفاقم الاختلال المالي ، وإنما تمنع أيضا السلطات من قيامها باختيار التعريفات والحصص في تقنين استخدام العملات الصعبة القليلة المتوفرة لديها.

وبينما يكون الهدف من إلغاء نظام الحصص وتقليص قيود الحماية التعريفية يكمن في جعل الصناعة الوطنية أكثر تنافسا ، نجد أن تحرير التجارة يؤدي بصورة لالبس فيها إلى انهيار الصناعة المحلية (والعودة بها إلى السوق الداخلية).وتقوم هذه الإجراءات أيضا بتغذية تدفق السلع الكمالية ، في حين أن العبء الضريبي على الفئات ذات الدخل المرتفع يكون منخفضا نتيجة لتخفيض ضريبة الاستيراد على السيارات والسلع الاستهلاكية المعمرة ، ولا تتقيد السلع الاستهلاكية بأن تحل محل الإنتاج المحلي ، لأن هذا الجنون الاستهلاكي المدعوم بأموال مقترضة (عن طريق قروض قصيرة الأجل) يؤدي إلى زيادة حجم الدين الخارجي (سنبين ذلك لاحقا في دراسة حالة الجزائر).

المطلب الثالث

تسعير المنتجات الاستراتيجية والمنافع العامة

في إطار العولمة تقوم الدولة بتنظيم أسعار المشتقات النفطية تحت إشراف البنك الدولي .وتسهم الزيادات المتعددة في أسعار الوقود والخدمات العامة ،

بصورة مؤكدة ،في زعزعة الإنتاج المحلي ، بحيث أن سعر البنزين المرتفع (بأعلى من معدلات السوق العالمية)([159]) ،ينعكس سلبا على هيكل تكاليف الصناعة والزراعة الوطنيتين .وأن تكاليف الإنتاج أعلى على الدوام من سعر البيع المحلي للسلعة مما يؤدي إلى إفلاس القسم الكبر من صغار المنتجين ومتوسطيهم .وإضافة إلى ذلك ، فإن الزيادات الدورية في أسعار المشتقات النفطية التي يفرضها البنك الدولي (وبالتفاهم المقترن بتحرير استيراد السلع)لها فعل الضريبة نفسه علي النقل الداخلي التي تهدف إلى إلقاء المنتجين المحليين خارج أسواقهم الخاصة .وأن السعر المرتفع للبنزين يسهم في نخر قيمة الشحن الداخلي .أما أسعار النفط وزيت المحركات المرتفع بإفراط (قياسا إلى الرواتب المنخفضة جدا)، إذا ما دمجت مع الضرائب المتعددة والرسوم التي يدفعها المستهلك لبناء الجسور والطرق ، فإنها ستلحق الضرر بهيكل تكاليف المواد المنتجة في داخل البلد وتصب في الغالب في صالح البضائع المستوردة. تعد تكلفة النقل المرتفعة التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية في الدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء واحدة من العوامل الرئيسية التي تمنع المزارعين من بيع منتجاتهم في السوق المحلية ، ضمن منافسة مباشرة مع المنتجات الزراعية المدعمة بقوة ، والتي تستورد من أوروبا وأمريكا الشمالية. وعلى الرغم من الاختلاف في النوعية ، إلا أن الرسوم والضرائب الداخلة في أسعار الوقود والخدمات العامة لها النتائج نفسها التي نجمت عن الضريبة

---

159 – ميشل دوفسكي ، عولمة الفقر ، مرجع سابق ذكره ، ص74.

المفروضة على النقل الداخلي بعد أن أدخلتها إلى الهند شركة الهند الشرقية البريطانية في نهاية القرن الثامن عشر.

المطلب الرابع

ضرورة تغيير أهداف السياسة الاقتصادية

تشمل السياسات الاقتصادية جميع الإجراءات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي (كالسياسات التجارية ،والمالية ،والنقدية ،وسياسات التوظيف ، والاستثمار والاستهلاك، وتخصيص الموارد ،، وتوزيع الدخل الوطني ،والإنفاق العام والدعم والتمويل ....الخ). وفي هذا الإطار ، لابد من الإشارة أن الهاجس الأساسي الذي كان ولا يزال يحكم راسمي السياسات الاقتصادية ، والأنظمة السياسية في العالم المتخلف بشكل عام ، كان يتمثل أولوية الاستقرار السياسي والاجتماعي على حساب عملية التنمية الاقتصادية وتصريف الأزمات الآنية حتى وإن كان ذلك على حساب المستقبل (تسيير أزمات على حساب التسيير الإستراتيجي أي إدارة أزمات)، ولا أدل على ذلك من الإخفاق التنموي الذي منيت به جميع تجارب التنمية الاقتصادية للدول المتخلفة . إن السياسات الاقتصادية اللاعقلانية نسبيا والتي أعطت الأولوية للاستهلاك على حساب الادخار، وتوسيع نطاق التوظيف والاستخدام على حساب الإنتاجية والربحية والكفاءة والمرد ودية ، والإفراط في الاستيراد بغض النظر عن التصدير ، والإفراط في ممارسة الحماية التجارية (الجمركية والنقدية)وتقديم الدعم والظروف الاحتكارية للمنتجات المحلية وعدم دفع هذه الأخيرة لرفع قدرتها التنافسية ،كل ذلك بات مرفوضا في ظرف العولمة المعاصرة واتجاهات التحرير الاقتصادي طبقا (لشروط برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي واستحقاقات المنظمة العالمية

للتجارة كما بيننا سابقا)، والتي تجمع كلها على ضرورة التخلص من الدعم والحماية وتقليص الإنفاق ، ورفـــع القيــود علـــى تحركـــات الرســـاميل والخوصصة وتطبيق برامج التحرير التجاري والمـــالي والنقـــدي .وهـــي تحولات تشكل بصيغتها المطروحة تحـــديا كبيـــرا لراســـمي الـــسياسات الاقتصادية ومن ثم للأنظمة السياسية في العالم المتخلف ، حيث أنهـــا(أي تلك الطروحات) وضعت الأنظمة السياسية التي تآكلت مـــشروعيتها بعـــد إخفاقها في إنجاز التنمية الاقتصادية وعجزهـــا عـــن الوفـــاء بوعودهـــا لجماهيرها ،وضعتها بين سندان إخفاقها ورغبتها في الـــسيطرة الـــسياسية وبين مطرقة الجماهير التي تطالب قادتها بتأمين الحاجات الأساســـية ولـــو بحدها الأدنى ، وإلا ما هي الغاية الأساسية وما هو مبرر وجودها في سدة الحكم؟([160]).وفي الواقع إن الموقف الصعب للأنظمة السياسية للبلاد النامية عامة ينبع من ناحية تعكس مدى قدرة هذه الأنظمة على تـــأمين حاجـــات الجماهير على قاعدة عدم التدخل في الحيـــاة الاقتـــصادية بمـــا يتماشـــى والنموذج الليبرالي الذي تطرحه العولمة .خاصة وأن هذه الأخيـــرة تـــدفع بالدولة التخلي عن جميع الأساليب والسياسات الاقتصادية الـــسابقة التـــي ساعدت الدولة على إحكام قبضتها على مفاتيح الاقتصاد ومن هنا تطـــرح جملة من التساؤلات :

- هل يمكن للسياسة الاقتصادية الليبرالية التي تفرضها العولمة مـــساعدة الطبقات الحاكمة بما عليه على ضمان شروط الاستمرار في قمة الهرم وموقع القرار ، وإشباع الرغبات المتنامية للشعب بوقت واحد؟

---

[160] – -مدين جواد علي ، مرجع سابق ذكره ،ص،132 ص133

- هل ستتمكن هذه الأنظمة من إيجاد صيغة توفيقية جديدة بين شروط العولمة واستحقاقاتها من جهة وبين آليات ووسائل بقائها في سدة الحكم؟س

* وفي النهاية تشير الكثير من التغيرات و التطورات و الدراسات و الظواهر و الانعكاسات الخاصة بالعولمة الاقتصادية أن لها تأثير واسع النطاق على اقتصاديات الدول و يمكن إبرازه في النقاط التالية :

-تراجع قدرة الحكومات الوطنية على توجيه الأنشطة الاقتصادية ، أو السيطرة عليها مما ترتب عليه انتقال مركز الثقل الاقتصادي من الوطني إلى العالمي عبر المؤسسات العالمية، وهو ما يمكن اعتباره بمثابة نقلة نوعية جديدة في تاريخ الاقتصاد العالمي .

– تزايد سطوة المؤسسات و المنظمات الاقتصادية العالمية في مجال فرض النظم الاقتصادية الدولية ، وهو ما تضطلع به بعض المنظمات الدولية.

- تنامي الاتجاه نحو التخصص و تقسيم العمل على المستوى العالمي في ظل عولمة الإنتاج.

-تزايد سطوة الشركات متعددة الجنسيات و هيمنتها على الاقتصاد العالمي..

-تزايد درجة الاعتماد الاقتصادي المتبادل على المستوى العالمي، حيث أصبح الاقتصاد العالمي في ظل– العولمة الاقتصادية– اقتصادا موحدا أو نسقا اقتصاديا عالميا مترابط الأركان بحيث لم يعد من الممكن لأي اقتصاد وطني أن يعمل بمعزل عن المؤثرات العالمية.

-سيادة الفكر الاقتصادي الليبرالي على النظام الاقتـصادي العـالمي ،حيث برز نظـام آليـات السوق و الذي تمثل في تخلي غالبية الدول عن أساليب التخطيط المركزي و تقليص التدخل الحكومي .

-تزايد الاعتماد على التكنولوجيا الفائقة وتراجع الحاجة إلـى القـوة العاملة البشرية .

-الاندفاع الشديد في النزوع نحو الاستهلاك ، أي تحويل كل شـيء إلى سلعة تباع وتشترى والترويج لثقافة المستهلك العالمي.

القسم الثالث

السياسة السعرية في الجزائر

وآفاقها في ظل العولمة

القسم الثالث

السياسة السعرية في الجزائر وآفاقها في ظل العولمة

تمهيد:

الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع الجزائري غداة الاستقلال في 1962/07/05 لا تختلف عن وضعية الشعوب التي نالت استقلالها بعد كفاح مرير. الشعب الجزائري هو شعب كافح قرنا وثلاثين سنة ودفع ثمنا غاليا لاسترجاع سيادته وكرامته.

هذه الوضعية يمكن فهمها من الأفكار الرئيسية الآتية والتي وردت في مواثيق الدولة الجزائرية ([1])

ا- تخلف لم يحل (بضم الياء): المقصود من هذه العبارة أن حالة المجتمع الجزائري كانت تعاني قضية التخلف من قبل. التخلف يقصد به التأخر عن ركب التقدم الملموس لدى شعوب أخرى التي استطاعت أن تحقق مستويات عالية نسبيا من الرفاهية. المجتمع الجزائري، بعد الاستقلال، في حالة تخلف ولم توجد حلول أنية لهذا التخلف. المجتمع كان بعيدا عن مستويات الرفاهية المسجلة لدى شعوب أخرى.

ب- ثنائية اقتصادية: وجود قطاعين، قطاع حديث وقطاع تقليدي، في نفس الوقت وفي نفس المكان. الزراعة الجزائرية عرفت هذه الظاهرة غداة الاستقلال بوجود قطاع عصري يستعمل الوسائل الحديثة كالجرارات والماكنات والأسمدة، وطرق إنتاج عصرية، ويمتلك أراضي خصبة.

---

[1] عبدالكريم بن عراب –محاضرات حول السياسة الاقتصادية في الجزائر على موقع www.ufc.dz -

وقطاع تقليدي، يستعمل أدوات بسيطة كالمحراث الخشبي والفأس والأسمدة الطبيعية، ويمتلك أراضي ذات خصوبة ضعيفة.

ج- اقتصاد ضعيف: يمكن تقدير ضعف الاقتصاد، غداة الاستقلال، من زاوية حجم الإنتاج في قطاعي الزراعة والصناعة الذي كان ضعيفا لا يلبي حاجيات المجتمع. كما يمكن قياس هذا الضعف من زاوية حجم البطالة والهياكل القاعدية القليلة وغياب صناعة ثقيلة. إقتصاد الجزائر في 1962 لم تكن لديه قاعدة متينة يرتكز عليها.

د- إقتصاد مسيطر عليه: هذا أمر طبيعي لأن الاستقلال لا يعني القطيعة التامة مع المستعمر الذي جعل من إقتصاد الجزائر اقتصادا تابعا. الإنتاج كان موجها بالدرجة الأولى إلى حاجيات وخصوصيات الفرنسيين كزراعة الكروم لإنتاج الخمور. مسيطر عليه كذلك يعني أن ميزان التجارة في صالح فرنسا. مسيطر عليه يعني أيضا أن القرار ليس بيد الجزائريين.

ه- تبعية مالية: هذه التبعية تظهر جليا في كون المجتمع الجزائري بقي يتعامل بالفرنك الفرنسي حتى سنة 1964. بالإضافة إلى النظام المصرفي والمالي الموروث عن المستعمر والذي أنشئ ليخدم المصالح الفرنسية.

بالإضافة إلى هذا الوصف الذي ورد في ميثاق الجزائر 1964 يمكن أن نضيف بأن الوضعية الاقتصادية اتسمت بحالة الشغور التام، الذي تولد نتيجة هجرة المعمرين الذين كانوا يديرون المزارع والورشات. حالة الشغور التام أدت إلى ظهور مصطلح تم تداوله مطولا ويسمى بالأملاك الشاغرة " les biens vacants " . الوضعية الاقتصادية المعروضة بشكل جد وجيز تخبرنا بالحالة الصعبة والمعقدة التي تضاف إليها وضعية اجتماعية ليست بأقل من ذلك.

- **الوضعية الاجتماعية** : وصفت بالمزرية والخطيرة. البطالة مثلا تفشت بشكل مذهل حيث وصل عدد البطالين إلى مليونين كما بلغ عـدد الـذين ليست لهم موارد مالية بمليونين وستمائة ألـف (2600000) . المجتمـع الجزائري بعد الاستقلال عرف ظواهر أخرى خطيرة كالأمراض المعدية و المعطوبين و ذ وي العاهات وعودة اللاجئين بدون مأوى. كما سجلت قلـة الموارد اللازمة للحياة كمياه الشرب ومجاري التصريف والكهرباء. أمـا قطاعي الصحة والتعليم لم يكونا في مستوى حاجيات الـشعب. الوضـعية الاجتماعية إذن معقدة، مزرية، متدهورة، ومنبئة بإمكانية انفجار الوضـع العام. لكن الوضع لم يقتصر على هذا فقط بل تعدى إلى ظروف سياسـية اتسمت بالصراع.

-**الظروف السياسية:** ميزتها الصراعات حول نمط بناء الدولة ومختلـف مؤسساتها، هذه الاختلافات والصراعات والتباينات أدت إلـى إنزلاقـات ومجابهات ،كادت لولا الحكمة، أن تدخل البلاد مرة أخـرى فـي دوامـة الحروب.

الوضع الداخلي المتدهور زادته خطورة محاولات التدخل الأجنبي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. تلك إذن هي الظروف المتشابكة والمعقدة التي ورثها المجتمع الجزائري. الوضع في الجزائر غداة الاسـتقلال لـم يختلف عن الأوضاع المعروفة في البلدان المستقلة حديثا. نيل الاسـتقلال السياسي وحده غير كاف لإقامة دولة قادرة على تسيير شؤون الـشعب و تلبية حاجياته.

ومنه فالنموذج الجزائري للتنمية قام على ركائز يمكن تلخيـصها فيمـا يلي:

أ- الركيزة الأولى تتمثل في سياسة استرجاع الثروات الوطنية وهو ما نلتمسه من سلسلة التأميمات التي قامت بها الجزائر).

ب- الركيزة الثانية تتعلق باختيار الجزائر للمنهج القائم على التخطيط المركزي، المخطط الثلاثي 1967-1969 ثم مخططين رباعيين 1970-1973 و 1974-1977 ، ثـم المخططـين الخماسـيين (1980-1984) و(1985-1989)

ت- الركيزة الثالثة تتمحور حول التصنيع، بمعنى الارتكاز على إقامة صناعة قوية. السياسة الجزائرية ارتكزت على نموذج الصناعات المصنعة.

ث - إبتداءا من سنة 1989 تغير التوجه العام نحـو تبنـي النظـام الاقتصادي الرأسمالي

في خضم هذه التحولات الكبرى واكبـت السياسة السعرية كـل المستجدات على الساحة الداخلية والخارجية ،ولفهـم هـذه السياسة بصورة موضوعية تطرقنا في الفصل الأول للسياسة السعرية فـي الجزائر من بداية الاستقلال إلى نهاية الثمانينات من القرن العشرين مع تقييم كل مرحلة على حدي، وفي الفصل الثـاني إصـلاح السياسة السعرية حيـث بيننـا مفهـوم الإصـلاحات مـن حيـث أسـبابها، ضروراتها،أسسها،أهدافها.النظام الجديد للأسعار مبادئه، ظروف تكوين الأسعار، وفي الأخير نتائج تطبيق نظام الأسـعار علـى المستويين الجزئي والكلي.أما في الفصل الثالث فتطرقنا للسياسة السعرية وآفاقها المستقبلية من حيث سياسة الأسعار في إطار الشراكة الأورو متوسطية دوافع الشراكة، آفاقها، تأثيرها على الاقتصاد الجزائري،إضافة لموقع

السياسة السعرية في اتفاقية الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، وفــي الأخير تأثير العولمة على السياسة السعرية في الجزائــر مــع بيــان الوضع الاقتصادي الراهن، وتــأثير العولمــة علــي أســعار الــسلع الاستهلاكية ،وأسعار السلع الاستثمارية .

الفصل الأول
سياسة الأسعار في الجزائر
المبحث الأول
سياسة الأسعار في الستينات والسبعينات
من القرن العشرين

تمهيد :

سنحاول في هذا المبحث دراسة الأهـــداف الموضــــوعية لــــسياسة الأسعار ، وارتباطها بمختلف الهياكل المكلفة بتنفيذ هذه السياسة، مع دراسة المراحل التاريخية لكل فترة وطبيعتها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية. و في النهاية نقيم كل مرحلة على حدي من خلا المعطيـــات الموضــــوعية التي توصلنا إليها.

المطلب الأول
سياسة الأسعار في الستينات([1])

بعد استرجاع السيادة الوطنية في 1962/07/05 وجدت القيادة الـــسياسية مصاعب جمة في الميدان الاقتصادي و الاجتماعي، متجسدة في التخلـــف بمختلف أشكاله و أنوعه(الأميـــة،الفقر،الحرمان...الـــخ) ضـــعف النمـــو الاقتصادي، انعدام الهياكل الاقتصادية و الإدارية...الخ ،فهـــدف الـــسلطة السياسية آنذاك تتمثل في بعث الاقتصاد الوطني نحو الحركة و الديناميكية، إذن فسياسة الأسعار في هذه المرحلة ترجمة للواقع الاقتصادي، متجسدة في مجموعة من القرارات الإدارية، أي أن الإدارة تعمل على تحديد الأسعار

--Hocine .Benissaad- Restructuration Et Reforme Economique - [1]
1979-1993 edition.O.P.U. Algerie1994.P.56

مع هامش تجاري متناسبا مع الكلفة. و تنقسم هذه المرحلة إلى قسمين أساسيين :

أ-مرحلة المراقبة الصارمة للأسعار(1966-1967): شهدت هذه الفترة صدور 3 مراسيم رئاسيةتنظم المراقبة الشديدة للأسعار المتمثلة في:

المرسوم رقم 66-112 بتاريخ 1966/05/12 المتضمن تثبيت هوامش البيع عند تجار الجملة و التفصيل(التجزئة).

المرسوم رقم 66-113 بتاريخ 1966/05/12 المتضمن نظام تثبيت و تحديد أسعار المنتجات المستوردة.

المرسوم 66-114 بتاريخ 1966/05/12 المتضمن أسعار كل المنتجات و الخدمات الأخرى .

ب -مرحلة استقرار الأسعار،1968-1969

تميزت هذه المرحلة بدخول المخطط الثلاثي حيز التنفيذ.و بالتالي العمل على التهيئة الموضوعية لتخطيط الأسعار.فالأسعار عند الإنتاج لجميع السلع سنة 1968 استقرت عند المستوى الذي وصلت إليه في 1 جانفي من نفس السنة، فالهدف من هذه الإجراء هو العمل على تثبيت مستوى الأسعار عند الإنتاج بصورة عامة.كما أن هذا الاستقرار لايخص أسعار المنتجات الزراعية،و أسعار الصيد البحري التي تدرس بعيدة عن الأسعار الأخرى.و في نفس الوقت لاتخص السلع المستوردة المرتبطة بالرسوم الجمركية،و سياسة الحماية للصناعة المحلية الناشئة.إن هذه المرحلة عرفت عدة أنواع من الأسعار:

1-الأسعار عند الاستيراد: و تشمل السلع المستوردة ،إذ تحدد أسعارها بصورة مباشرة عن طريق وزير التجارة (خاص بالسلع الإستراتيجية)،أو عن طريق المستورد بدلالة سعر الشراء مع هامش ربح.كما يجب على المستورد دفع الفرو قات المحتملة بين سعر الحصول عليها في الخارج ،و السعر المحلي للسلع المشابهة إلى الخزينة.

2 -أسعار السلع غير الزراعية :إن هذه الأسعار خضعت لنظامين ،فالأول يضم أسعار السلع التي حددت

بمراسيم 1966، محدد من طرف وزير التجارة،مرتكز على حساب أسعار التكلفة المحاسبية يتضمن قائمة محدودة من المنتجات.و الثاني يضم كل أسعار الإنتاج غير الزراعية عند المستوى الذي وصلت إليه في 1968/1/1.

3 – الأسعار عند التوزيع: إن أسعار الجملة و التفصيل"التجزئة"تحسب على قاعدة أسعار الاستيراد أو أسعار الإنتاج،بإضافة هوامش الجملة أو التجزئة محددة مركزيا نسبيا أو مطلقا.فالهوامش عند جميع المستويات غير مصرح بها.

* ما يمكن استنتاجه بالنسبة لهذه المرحلة هو أن التسيير الإداري للأسعار أدى إلى ارتفاع الطلب في السوق الرسمية،و انتشار بعض الظواهر السلبية كالندرة في السلع،و كثرة الطوابير عليها،مع وجود تضخم التكلفة نتيجة زيادة التكاليف كرد فعل عكسي على سعر البيع.ما يمكن ملاحظته في هذا الإطار مايلي:

1-عملية تصحيح الأسعار تسير ببطء بينما تتطور الأسعار العالمية بوتيرة عالية.

2-إن القطاع العام الانتاجي،لايبيع وفق مبدأ الفعالية و الربحية ،وبالتالي زيادة غير محدودة للقروض البنكية لا يستطيع رفع سعر البيع حتى وان كانت التكاليف في ارتفاع مستمر، أو بالأحرى عدم وجود نظام حقيقي للمحاسبة التحليلية وهو في طور النشأة ،فهذا القطاع يقوم بوظيفة اجتماعية مجسدا لمحتوى النظام السياسي الشعبوي "نظام اشتراكي " أكثر من الوظيفة التجارية .

3-إن تثبيت الأسعار أدى إلى تبذير مجموعة كبيرة من الموارد النادرة، ذلك أن سعرها ثابت وتستورد بالعملة الصعبة، إضافة إلى أن تثبيت هذه الأسعار استهدف حتى الأسعار على مستوى التجزئة.

المطلب الثاني : سياسة الأسعار في السبعينات "الأسعار المخططة"

مع بداية المخطط الرباعي الأول نسجل بداية تطبيق سياسة تمييزية وانتقائية للأسعار، وذلك تماشيا مع المخططين الأول والثاني.

a) **سياسة الأسعار في المخطط الرباعي الأول** : بانطلاق تطبيق المخطط الرباعي الأول (1970-1973)،فان أهداف سياسة الأسعار ترتكز على مبدأين أساسيين:

1 -مراقبة السلطات العمومية لشروط تكوين الأسعار و مستواها بالنسبة لجميع السلع و الخدمات .

2-استعمال مستوى الأسعار كأداة للسياسة الاقتصادية و الاجتماعية.

وقد تمثل المبدأ الأول في محافظة الدولة على مراقبة السعر،و الثاني يشكل وسيلة وأداة للسياسة الاقتصادية و الاجتماعية،و هـي سـابقة اهـتم بهـا المخطط الجزائري عن غيره من بلدان العـالم التـي أخـذت بـالتخطيط الاقتصادي ،كما أن تحديد الأسعار يسعى إلى إيجاد سياسة انتقائية وترتيبية للأسعار،بهدف المحافظة على استقرارها من جهة، وتسمح بتحقيق أهداف المخطط وتتفادى شدة الظواهر التضخمية من جهة أخرى.

خلال هذه المرحلة وجدت أربعة أنواع من الأسعار([1]):

1-الأسعار الثابتة: تخص المنتجات الزراعية و خاصة الحبوب و الخضر و الحليب ،فأسعارها تحدد من طرف الإدارة المركزية لفترة زمنيـة معينة بصورة مماثلة لمجموع التراب الوطني ، كما تقـوم الدولـة بإجراءات التعويض و التعديل .

2-الأسعار الخاصة عند الإنتاج"تقييم المنتجات الزراعية": تـشمل عـدة منتجات:

أ-المنتجات الزراعية التي تكاليف إنتاجها مرتفعة نسبيا بالمقارنـة مع الأسعار المطبقة و إنتاجها محل متابعة،فالسعر الخاص هو سعر ثابت يسمح بزيادة الإنتاج.واهم المنتجات التي تطبق عليها هذه الأسـعارتتمثل في المنتجات الزراعية الصناعية "كالقطن،التبغ،الشمندر...الخ".

ب-منتجات زراعية تكاليف إنتاجها مرتفعة نـسبيا بالمقارنـة مـع الأسعار المطبقة، حيث أن الإنتاج غير مشجع مثل الطماطم الـصناعية

1- -Hamid bali –Inflation et mal développement en Algerie .edition.O.P.U. Algerie1993.P.29

.فالسعر الخاص يثبت عند مستويات منخفضة عن مستوى تكاليف إنتاجها و ذلك بهدف القضاء على المضاربة.

ج-المنتجات الصناعية الموجهة للزراعة وذلك بهدف التمكن من استعمالها،وتخص أنواع معينة من الأسمدة ،لزيادة إنتاج الأعلاف. فالسعر الخاص يحدد عند مستوى تكلفه الإنتاج وللضرورة عند مستويات اقل.

3-الأسعار المستقرة عند الإنتاج :استعمل هذا النوع من الأسعار بهدف التحكم في تكاليف الاستثمار،وتحقيق أفضل تكامل قطاعي ممكن.تخص منتجات الصناعات الحديدية، مواد البناء. و استقرار هذه الأسعار لا يكون إلا بقرار حكومي .والهدف من هذا الإجراء هوإيجاد وضع جديد يسمح باستيعاب التغيرات في السعر مقارنة بالأسعار المستوردة .

4-الأسعار المراقبة : تخص كل المنتجات غير الخاضعة للأسعار الثلاثة السابقة الذكر.إذ تحدد الأسعار بقرار من طرف السلطات العمومية تأخذ شكل سعر معين مع تحديد هوامش الأرباح .ما نؤكده هو أن تطبيق الأسعار الخاصة لم يصل إلى هدفه المنشود، وخاصة بالنسبة للسلع الموجهة للزراعة،فعلى سبيل المثال الأسمدة و العتاد ألفلاحي لم تكن متبوعة بإجراءات تكميليه "إعانات للشركات الوطنية المتخصصة في هذا الإنتاج، مراجعة قنوات التوزيع ...الخ".

إن نتائج الواقع الاقتصادي بينت الاستعمال اللاعقلاني لهذه المنتجات،فالسلطات العمومية حددت أسعار البيع إلى المستعملين عند مستوى اقل من سعر التكلفة المرتفعة في الصناعة الوطنية"حديثة النشأة آنذاك"وأسعار السوق العالمية بالنسبة للمنتجات المستوردة،مثل استعمال الأسمدة"مرسوم 74-88المؤرخ في 1974/04/25 . فرغم هذا الإجراء

فان استعمال الأسمدة تطور ببطء شديد"تطـور الطلـب كـان اقـل مـن 42%بالرغم من تطور العرض،مقارنة بتقديرات المخطط الرباعي الثـاني "وهذا راجع إلى جملة من العوامل و المؤثرات لعل أهمها:

1-لم تكن هناك سياسة توعية بأهمية الأسـمدة لتطـوير مروديـة الأراضي.

2- إمكانيات التخزين لم تكن كافية للاستجابة للطلب الـذي يمتـاز بخصائص موسمية، فالتقدير ينصب على التخزين ل200 يوم فـي السنة لتلبية الحاجيات في حين أن مخازن سونا طراك قادرة على 30 يوم فقط ، إضافة إلى تعاونيات الحبوب و التموين المتواجـد عبـر التراب الوطني لاتخزن الا70 يوما،و هذا ما يعكـس عـدم تنظـيم التموين بالنسبة للقطاع ألفلاحي "الدواوين الفلاحية " .

3-إن تسليم الأسمدة لا يتم في الأوقات المناسبة .

4-التعاونيات البلدية المتعددة الخدمات لـم تـستلم حـصتها رغـم انتشارها عبر التراب الوطني وتمون600000 فلاح صغير، يستغلون نصف الأراضي الفلاحية تقريبا، فـي حـين أن هـؤلاء الفلاحـين لايمثلون سوى 5 % من الطلب بسبب عدم وجود تقنيات زراعية في هذا القطاع.

5-فيما يخص العتاد الفلاحي فسياسة الأسعار حددت بمرسـوم"74-87"بتاريخ 1974/04/25 بمستوى أدنى من سعر شـرائها بالنـسبة للواردات أو المصنعة محليا، كما تركت أسعار قطاع الغيار تخـضع للسوق العالمية،وتصل أحيانا إلى مستويات عالية مما دفع بـالفلاحين

إلى الاستغناء عن الجرارات المعطلة وعدم إصلاحها،ة شراء جرارات جديدة مما أدى إلى وجود عدد كبير معطل و غير صالح .

في النهاية يمكن الخروج بثلاث ملاحظات أساسية :

a –إن تطبيق الأسعار الخاصة مع عدم وجود بعض الشروط الضرورية كانت له نتائج وخيمة.

b–التبذير الناتج عن تطبيق الأسعار الخاصة"خاصة أسعار العتاد ألفلاحي"الذي سمح بالاستعمال اللاعقلاني لهذه الوسائل.

c–الإفلاس الملاحظ للمؤسسات"المحلية أو الصناعية"المخصصة لدعم القطاع الفلاحي،مما نتج عنها خسائر عند الوحدات الإنتاجية بسبب الفرق الشاسع للأسعار الخاصة سنة 1974،من طرف الدولة، فالخسائر المتراكمة عند تاريخ 1982/12/31 لدى شركة سونا كوم مثلا وصلت 850 مليون د.ج،الناتج عن تموين القطاع الزراعي و450 مليون د ج لشركة سونا طراك الناتج عن التموين بالأسمدة بتاريخ79/12/31.

إذن فسياسة الأسعار المطبقة في الرباعي الأول كانت ارتجالية و تطوعية أكثر مما هي مخططة.

b)– **سياسة الأسعار في المخطط الرباعي الثاني:** إن الضغوط التضخمية الداخلية و الخارجية دفعت بالمخطط الجزائري عند تحديد الأسعار الأخذ بعين الاعتبار تكاليف الإنتاج في السوقين الداخلية و الخارجية،هذا التوجه الجديد يبين بوضوح العلاقة(السعر– تكلفة) من جهة،و علاقة السعر بالطلب من جهة أخرى.كما أن سياسة الأسعار لابد من تدعيمها بانطلاق المخطط الرباعي الثاني كما بينها التقرير العام لهذا المخطط. يجب على السعر أن يلعب دورا مهما أكثر مما كان في السابق،و العمل على تحقيق

أهداف السياسة الاقتصادية و الاجتماعية للمخطط الرباعي الثاني. إن الضرورة استدعت وضع ميكانيزمات تتلاءم مع سعر مرن و سهل العمل به، و هذا التلاؤم يأخذ بعين الاعتبار تغيير نمط الإنتاج و الاستهلاك و الأسواق الخارجية،كما يجب ربط سعر الإنتاج بالتكاليف و تنظيم السوق و مردودية الاستثمارات الإستراتيجية .

إن التعديلات الضرورية على مستوى الأسعار عند الإنتاج ارتكزت على مايلي([1]):

1- تقريب الأسعار العالمية بالنسبة للمنتجات المصدرة.

2-عدم تجانس الأسعار في المدى القصير <<سنة عموما>>بالنسبة للمنتجات الصناعية ذات الأولوية،و بالمقابل فأسعار السلع الاستهلاكية من الدرجة الأولى لابد من بقائها ثابتة و مراجعتها بصورة دورية،بالتناسب مع تطور المداخيل ووجود المنتجات،و إمكانية الدولة لتأمين تكاليف الاستهلاك الناتجة الفرق بين الأسعار الداخلية و الأسعار الخارجية عند الأخذ بالأسعار الخاصة

إن الإجراءات المتخذة لوضع توجهات الأسعار يمكن إجمالها فيما يلي:

1- ففي سنة 1974 حددت هوامش الأرباح لمختلف النشاطات بناءا على طبيعة العمليات المختلفة:

أ-إذا كانت الشركة الوطنية تستورد مباشرة في إطار احتكارها للسوق،فالهامش المسموح به هو 10%من سعر الشراء.

[1] Hamid Bali –op cit.P.30,P31

ب -بالنسبة للمنتجات المصنوعة محليا و المحتكرة من طرف الشركة الوطنية.فالهامش حدد ب8%من سعر التكلفة خارج الرسم.

ج-إذا كانت الشركة الوطنية تشتري لحساب الغير فالهامش المسموح به هو 3%من سعر الشراء.

د- إذا كانت الشركات الوطنية تقوم بالبيع جملة و تفصيلا فإنها تستفيد من هوامش التجزئة و الجملة دفعة واحدة وهذه حالة استثنائية.

ه- إن هوامش الأرباح لابد أن تكون بمرسوم من وزير التجارة الذي يحدد الحدود القصوى لهوامش لمختلف العمليات التجارية.فعلى سبيل المثال الهوامش على مستوى الجملة 20%كحد أقصى و 30%على مستوى التجزئة .

2- جاء المرسوم رقم 75-37 المؤرخ في 1975/04/29 حيث حدد الإطار و النصوص الأساسية لسياسة الأسعار،و بين مختلف الأسس لتحديد الأسعار لجميع السلع و الخدمات،وعالج جميع المخالفات الخاصة بتعديل الأسعار .إن هذا المرسوم أعطى نوعا من اللامركزية في اتخاذ القرارات،فيما يخص تحديد مختلف الأسعار على المستوى المحلي تكون عن طريق لجنة تابعة لوزارة التجارة التي تتدخل في تحديد ومراقبة الأسعار الخاضعة للتنظيم و المحددة، بالاستناد إلى رأي اللجنة الوطنية للأسعار التي تراقب جميع القرارات،بهدف تنظيم الإجراءات على مستوى التراب الوطني بصورة مماثلة،و تفادي الاختلافات التي قد تحدث عند تطبيق اللامركزية .

إن آراء اللجنة الوطنية للأسعار تستند على التقارير المبنية على تكـاليف الإنتاج للسلع و الخدمات المعدة من طرف المعهد الـوطني للأسـعار،أو الخدمات الخارجية لوزارة التجارة،و هذا الإجراء يخص الأسـعار عنـد الإنتاج لكل المنتجات الصناعية و الزراعيـة،و كـذلك الخـدمات،ونظرا لضعف و انعدام الوسائل المتاحة للأسعار أو خدمات وزارة التجارة ،فـان هذه الإجراءات لم تتجسد في الواقع العملي.

أنواع الأسعار:هذه المرحلة عرفت أربعة أنواع من الأسعار([1]):

1-أسعار الثابتة: تطبق على المنتجات و الخدمات التـي تـستفيد مـن تعويضات خلال فترة محددة و قائمتها تحدد بموجب مرسوم،و تخص السلع و الخدمات ذات الاستهلاك الواسع ،بهدف القضاء على الفرو قات الجهوية في الأسعار و دعم القدرة الشرائية لذوي الدخول الضعيفة .

2-لأسعار الخاصة:تحدد بصورة مستقلة عن سعر التكلفة خـلال الفتـرة المحددة بهدف التموين بالسلع ذات الاستهلاك الجاري لمجموعة السكان أو التموين بالمواد الأولية أو سلع التجهيز للمؤسسات الصناعية و التعاونيات الزراعية .

3-الأسعار المستقرة:أسعار ثابتة عند مستوى معين و ذلك لانجاز برنامج الاستثمار المحددة حسب تقديرات المخطط.وقد حددت بمرسوم وبـاقتراح من وزير التجارة و الوزارة المعنية"الوصية".

4-الأسعار المراقبة:تخص كل السلع و الخدمات غير المبنية في الأسـعار الثلاثة السابقة الذكر.

- Hamid bali –op cit.P.32 [1]

نظريا لم تكن هناك أسعار حرة في الاقتصاد الجزائري منذ 1975 ذلك أن الوسائل الموضوعية لتكوين الأسعار في هذه الفترة هي: 1-تثبيت و تحديد هوامش الربح.

2 -وضع الفواتير و تحديد الأسعار بوضوح.

3-تحديد السقف العام للأسعار.

كما أنها لم تأخذ بعين الاعتبار شروط السوق الداخلية و الخارجية،مما جعلها في تناقض مع روح التخطيط الاقتصادي المستقبلي في الجزائر،لأنه مبدئيا كانت الدولة تقوم بمراقبة و تأطير الأسعار "كما بينا سابقا في الأسعار المخططة".لكن في الواقع لم تستطيع القيام بهذا الدور مما خلق نوع من الفوضى في الأسعار. .

c-مرحلة التوقف عن التخطيط أو فترة التجاوزات 1978-1980: منذ 1978 شهدت الجزائر مرحلة التجاوزات للإطار المحدد لنظام الأسعار و هذا ناتج عن عدة أسباب هي:

1- عدم الاحترام الدقيق لنظام تعديل الأسعار من طرف المؤسسات و الدواوين الوطنية بمعنى أن الهياكل المكلفة بالتطبيق الصارم لنظام الأسعار لم توف بتعهداتها.

2- كبر حجم الانحرافات"الفرو قات"بين هيكل الطلب و العرض من السلع و الخدمات،مما أدى إلى خلق جو من الندرة و بالتالي ارتفاع الأسعار المختلفة.

3- عدم وجود رقابة صارمة،مما سمح للقطاع الخاص(المحدود النشاط) بتطبيق أسعار غير مسموح بها و غير ملائمة .

4- حل المعهد الوطني للأسعار سنة 1978 رغم أن هذه الهيئة كانت مزودة بوسائل حديثة معتبرة، و بإطارات ذات كفاءات عالية،تسمح القيام بدورها على أحسن ما يرام. نفس الشيء ينطبق على اللجنة الوطنية للأسعار التي لم تحل بصورة رسمية لكنها واجهت عراقيل مختلفة من السلطات المعنية في أداء مهامها.

المبحث الثاني:نظام الأسعار في الثمانينات (1980-1989)

المطلب الأول : توجهات المخطط الخماسي الأول :(1980-1984)([1])

من التقرير العام للمخطط الخماسي الأول في مجال الأسعار،يمكن استنتاج أنه جاء بجملة من التوجيهات و الأهداف "لوضع نظام أكثر فعالية و تجانسا يستجيب لمتطلبات التطور و فعالية التسيير الاقتصادي و حماية وتطوير القدرة الشرائية لمجموع السكان و إنعاش النشاطات الإستراتيجية،فتوجهات المخطط الخماسي في مجال الأسعار ترتكز بالدرجة الأولى على جملة من المبادئ الهامة في مجال الاستثمار،الإنتاج، التسويق،الاستهلاك،التجارة الخارجية.

1- الاستثمارات:العمل على تخفيض الفروق بين الاستثمارات المتوقعة و الفعلية و ذلك بالتحكم في هذه الأخيرة،إضافة إلى مراقبة العوامل التي تؤدي إلى ارتفاع التكاليف.

---

[1] - مشروع المخطط الخماسي – منشورات وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية.

2- الإنتاج:تخفيض تكاليف الإنتاج،و ذلك بالعمل على رفع إنتاجية العمل و رأس المال و استخدام التقدم التقني على نطاق واسع يسمح بتحديد أهداف السعر و قياس مدى فعالية التسيير الاقتصادي.

3- التسويق:تخفيض التكاليف و جعلها تتماشى و أحسن الشروط الاقتصادية لرأس المال مع تبسيط قنوات التوزيع.

4- الاستهلاك:جعل الأسعار ترجمة للأوضاع الاجتماعية،و تلعب دورا هاما في إطار السياسة الوطنية لتوزيع وإعادة توزيع الدخل الوطني .

5- التجارة الخارجية:الربط و التنسيق بين الأسعار الداخلية و الأسعار الخارجية،وذلك لحماية الاقتصاد الوطني من جميع تقلبات و هزات الأسعار الدولية،و خلق ميكانيزمات التصحيح و الهيكلة الاقتصادية .

المطلب الثاني :أنواع الأسعار لهذه المرحلة

1-الأسعار عند الإنتاج:إن هدف المخطط هو الأداء و المتابعة للتسيير العقلاني للمؤسسات الاشتراكية،و يتم تحقيق هذه الأهداف على مرحلتين:

1- إعادة التوازن المالي للمؤسسة و ذلك بتغطية جميع النفقات .

2- العمل على تحقيق نتائج ايجابية تسمح بإيجاد تراكم أكبر.

2- أسعار المنتجات الزراعية: ترتكز على تحليل التكاليف بهدف تحسين خدمات المنتجين،فالهدف يتمثل في الوصول إلى وضع أنماط عملية لحساب سعر التكلفة كما يحدده علم المحاسبة التحليلية.

3-أسعار السلع الاستهلاكية:يجب العمل على تأمين المحافظة على القدرة الشرائية لمجموع شرائح المجتمع و خاصة ذوي الدخل الضعيف،و تأمين

التوافق بين توفير السلع و الخدمات و موارد مختلف الأسر،و جعل قنوات التوزيع أكثر مرونة مع مضاعفة هذه القنوات بالنسبة للقطاعين العام و الخاص.فالدولة تسعى إلى تقديم إعانات تسمح بتعديل الأسعار عندما يتطلب تدعيم النشاط لقطاع معين هو حماية القدرة الشرائية للمستهلكين .

4-نظام الأسعار الحقيقية([1]): تشخيصا للنظام السابق للأسعار و ضرورة تصحيح الاختلالات التي ظهرت في شكله و محتواه.فانه تم خلال شهر ديسمبر 1981 تشكيل لجنة بين الوزارات لدراسة ملف الأسعار. فبعد القيام بدراسة تحليلية خرجت هذه اللجنة بمشروع يعمل على تحقيق أهداف سياسة الأسعار،و إعادة تنظيمها لجعلها أكثر ملائمة،و يستجيب لمعطيات و متطلبات المرحلة آخذة بعين الاعتبار مايلي:

1- المستوى الحقيقي للإنتاج و التوزيع و أجور العمال .
2- إعطاء السعر دوره الحقيقي كأداة للتعديل الاقتصادي.
3- تنمية القواعد الاقتصادية بصورة دائمة مرتبطة مع تكوين الأسعار،و تكون محترمة من طرف جميع المتعاملين الاقتصاديين و الاجتماعيين.
4- التحكم في الأسعار و جعلها تتماشى و المداخيل الحقيقية.

و في أكتوبر 1983 سطر نظام جديد للأسعار يطبق بصورة تدريجية طبقا لمختلف معطيات و مقتضيات المرحلة،ويتجلى هذا النظام فيما يلي:

أ- جعل الأسعار أكثر عقلانية لاختيارات الاستثمارات.
ب-رفع إنتاجية عوامل الإنتاج،خصوصا إنتاجية العمل.

- Hamid bali –op cit.P.33 [1]

ج- تفادي إعانات الإنتاج.

إن هذا النظام يستند على نوعين من الأسعار([1]) :

أ- نظام الأسعار الثابتة: تحدد الأسعار بعقد من طرف السلطة المركزية و يخص المنتجات ذات الأصل الزراعي و الصناعي و الخدمات و المنتجات ذات الاستهلاك الواسع المصنوعة محليا أو المستوردة، و قائمة هذه المنتجات تدرج ضمن المخططات السنوية و المخطط المتوسط ،الأمر الذي يسمح بترجمة الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية للمخطط.

ب- نظام الأسعار المراقبة:إن هذا النظام يخص المنتجات الأخرى غير المعنية في النظام الأول،أو المنتجات التي تتطور بدون التأثير على النواحي الاقتصادية و الاجتماعية،و لكن تحدث خللا على الأهداف الكبرى للاقتصاد الوطني.إن هذه المقاييس ذات الخصائص المعدلة كملت بوضع نظام دراسة و متابعة للأسعار، وذلك بخلق هياكل مختلفة كالمعهد الوطني للأسعار و المعهد الوطني للتكاليف و الإنتاجية.و أنه مهما كانت نوعية السلعة فإن وضع الأسعار إجباريا على المنتجات من جهة،و ميكانيزمات حساب الأسعار عند الإنتاج يرتكز على خطط إنتاج المؤسسات العمومية من جهة أخرى.لقد حدد قسم كبير من هياكل الأسعار في إطار الخطط السنوية للمؤسسات،مما يفسر مساهمة كل الهياكل المعنية في إعداد المخططات.فمراجعة تكاليف الإنتاج في ظل النظام الجديد للأسعار،و خاصة أسعار التكلفة نميز بين نوعين من السلع:

---

1 --Miloudi Boubakeur –La distribution En Algerie . .edition.O.P.U. Algerie1994.P.144.

1- منتجات لا يمكن اعتبارها من الدرجة الأولى فتطوها و مراجعتها يتم بصورة سنوية و سداسية.

2- المنتجات ذات الاستهلاك الواسع تعرف تطورا بصورة دورية و ببطء.

المطلب الثالث : تطبيق نظام الأسعار

لتأمين التطبيق الطبيعي لنظام الأسعار، فقد تم تكملته بميكانيزمات التعويض و تدعيم الأسعار.فالتعويض يسعى لتصحيح الانحرافات و الفوارق التي تنشأ نتيجة تثبيت أسعار بعض السلع الأساسية،و في هذا الصدد أنشئ صندوق تعويض الأسعار.بمرسوم 1982([1])لتأمين تغطية عدم التوازنات الناجمة عن وضع سياسة الأسعار،و نظام الرسم التعويضي يسعى مستقبلا للتوازن المالي للمؤسسات مع المحافظة على القدرة الشرائية للمستهلكين،يمول هذا الصندوق عن طريق الرسم التعويضي المفروض على السلع من الدرجة الثانية أو الكمالية و تحدد قائمتها سنويا بمرسوم. فالرسم التعويضي يتراوح بين(4%إلى 300%) من سعر التكلفة،أي قيمتها عند خروجها من المصنع بالنسبة للمنتجات المحلية و عند الرصيف بالنسبة للمنتجات المستوردة.

إن هذا النظام وضع ليتكفل مستقبلا بعدم تجانس أسعار جميع السلع و المنتجات ذات الاستهلاك الواسع، و يكمل هذا النظام برنامج لامركزي يحترم تكاليف الإنتاج و ميكانزمات تكاليف التوزيع،التي تتغير حسب العمليات عبر مختلف مناطق الوطن.كما أنه يعمل على الحفاظ على الترابط بين الأسعار الداخلية و الخارجية.هذا النظام لا يأخذ بعين الاعتبار

- Hamid bali –op cit.P.40 [1]

الخضر و الفواكه في حين أن أسعار اللحوم خضعت لمقاييس تنظيمية،فهذه الوضعية الخاصة بسوق هذه المنتجات تجعلها تخضع لعاملي العـــرض و الطلب.

المطلب الرابع :- منظومة الأســعار فــي المخطــط الخماســي الثاني'1985- 1989 .

تمحورت سياسة الأسعار حول وضع إجراءات تهدف إلى جعل عمل الدولة مطابقا لأهداف النجاعة الاقتصادية للمؤســسات،و المــسؤولية المتزايــدة للعناصر الاقتصادية و الحفاظ على القدرة الشرائية للسكان.وفي هذا الإطار تم تنظيم أسعار مختلف المنتجات الموجهة للاستهلاك"الوسيط"أو النهــائي حسب نظامين مختلفين،و ذلك حسب طبيعة المواد أو الخدمات المعتبرة([1]):

1 – نظام الأسعار المحددة على المستوى المركــزي: تخــص المــواد الإستراتيجية أو الضرورية جدا و التي تؤثر على الاقتصاد الــوطني أو القدرة الشرائية للمستهلكين و خاصة المنتوجات التي تستفيد من إعانات أو هي موضوع إجراء المقايضة و كذلك الخدمات الخاضعة للتعريفة.

2 –نظام الأسعار المراقبة :التي تخص المنتوجات الأخرى.أي التي تدخل في نظام الأسعار المحددة.

وتجدر الملاحظة بأن إحدى الشروط الأساسية لنجاح سياسة الأســعار،هي وضع إجراءات تستهدف توضيح العلاقة بين مستويات الأسعار المحددة و مستويات الأعباء العادية المحمولة لإنتاج هذه الخدمة أو تلك.و هكذا مــن

---

[1] – منشورات حزب جبهة التحرير الوطني دراسات وملفات – المخطط الخماســي الثاني (1985–1989).

المتوقع ترقية المناهج لحساب التكاليف في كل القطاعات التي تسمح بالتقدير بصورة موضوعية للنفقات التي تتم في الظروف العادية ،وذلك بالنسبة لكل تشكيلة من المنتجات.

لكن مع بداية تطبيق المخطط الخماسي الثاني عرفت الجزائر مشاكل و صعوبات منها على وجه الخصوص:

1- انخفاض أسعار البترول إلى أدني مستوى مما أثر سلبا على تمويل البرامج الاستثمارية.

2- بدأ انهيار المعسكر الشرقي و إدخال الإصلاحات الاقتصادية في البلدان الاشتراكية.

3- اضطرابات اجتماعية عديدة كالإضرابات، وأحداث 5 أكتوبر 1988 .

كل هذه العوامل عجلت بإدخال الإصلاحات الاقتصادية في مختلف المجالات.

المبحث الثالث:تقييم سياسة الأسعار من 1962 إلى 1990.

المطلب الأول :- تقييم نظام الأسعار في الستينات

إن نظام الأسعار في الجزائر خلال هذه الفترة هو مزيج من ثلاثة أنظمة:نظام قديم،نظام مخطط و نظام حديث.

فالنظام القديم نشأ نتيجة ظروف ما بعد الحرب.أما النظام المخطط فقد بني على قواعد التخطيط،و النظام الحديث جاء بغية تصحيح الأخطاء التي كانت تسود النظامين القديم و المخطط.و ليعطي فعالية أكثر للجهاز

الإنتاجي بغية رفع الإنتاجية و تحقيق الرشادة الاقتصادية.فمن خلال تحليلنا لهذه الأنظمة يمكن الخروج بجملة من النتائج ،

إن النظام القديم أفرز جملة من السلبيات ([1]):

ا- عدم تجانس الأسعار فيما بينها.

ب- في العديد من القطاعات يلعب قانون العرض و الطلب مفعوله على حساب القدرة الشرائية للمواطنين.

ج- عدم تطابق الدخول مع الأسعار المرتفعة.

د- لم يعمل هذا النظام على تحقيق الرشادة الاقتصادية و العدالة الاجتماعية التي تنص عليها الاختيارات الأساسية للبلاد،وكذلك لم يستجب لمتطلبات التنمية و عملية التخطيط التي انطلقت عام 1967.

المطلب الثاني : نتائج نظام السبعينات و الثمانينات ([2])

من أهم النتائج التي فرزتها هذه المرحلة :

1- تعدد المراسيم و النصوص التشريعية التي جعلت من الصعب معرفة المركز الموجه لسياسة الأسعار إداريا و رسميا.نظرا لكثرة و تعدد الهياكل مثل اللجنة الوطنية للأسعار،المعهد الوطني للأسعار...الخ.

2 - إن الأسعار المدعمة و خاصة على المواد من الدرجة الأولى"الضرورية:لم تطبق بصورة جيدة،فالتفاوت بين الأسعار يترجم الصعوبات التي تواجه السلطات العمومية لتأطير الأسعار و التحكم فيها،مما نتج عنه اختلال في التوازنات و خلل في تصرفات المتعاملين الاقتصاديين.

---

[1] - مجلة أحداث اقتصادية العدد رقم 27، ماي 1988 ص.51.

[2] - Hamid bali –op cit.P108

3- ارتفاع أسعار المنتجات المصنوعة محليا بأربعة أو خمسة مـرات عن السلع المستوردة.

4- إن تثبيت الأسعار عند مستوى منخفض لبعض المنتجـات مقارنـة بسعرها في الدول المجاورة.أدى إلى التبذير و التهريب مقابل سلع رديئة.

5-إن سياسة الأسعار لم تحقق هدفها المتمثل في الاسـتقرار الاقتـصادي ،نظرا لوجود عدة عوامل مجتمعة منها :

ا- كثرة المراسيم و تعقدها.

ب- غياب كلي لتخطيط الأسعار.

ج- إفلاس جميع المؤسسات و هياكل الدعم.

د -التسيير السيئ لقنوات التوزيع،مما أدى إلى اختلال العرض.

ه- عدم الالتزام بتطبيق نظام الأسعار من طرف جميـع المؤسـسات و الدواوين العمومية.

و- التضخم النقدي.

ي- عدم التكامل بين سياسة الأسعار و التطور الاقتصادي للبلد.

6- منذ انطلاق المخطط الرباعي الأول (1970-1973)،فسياسة الأسعار الثابتة للمنتجات الصناعية سجلت إعادة صياغتها للتراكم بحيث أنها تطبق و كأن المؤسسات الصناعية لايهمها إطلاقا إحداث تراكمات في الاقتـصاد الوطني،و تبحث عن تخفيض التكاليف،بالموازاة مع كل ذلك يتـرجم فـي ارتفاع الهوامش على مستوى التوزيع و عدم تسديد الضرائب([1]).

---

[1] - Y.Deboub –LE NOUVEAU MECANISME ECONOMIQUE EN ALGERIE .edition.O.P.U. Algerie1995.P.86;P88

7- فالأسعار الثابتة لم تأخذ بعين الاعتبار نشاطات المؤسسات العمومية من طرف الإدارة المعينة و وزارة الصناعة مثلا،بل من طرف وزارة التجارة التي تهتم بمصلحة المستهلك و بالتالي العمل على تخفيضها إلى أدني حد ممكن.

8- إن تخفيض الأسعار إلى مستويات دنيا من طرف وزارة التجارة ([1]) أدى خلال العشرية الممتدة من 1975-1986،مع غياب ميكانزمات التعديل الاقتصادي إلى خلق شروط استثنائية عند المتعاملين الاقتصاديين للقطاع العمومي الذي عرف أوضاعا مالية غير متوازنة،مرتبطة بالأسعار التي لم تساير تطور التكاليف.

9- إن نظام الأسعار أدى إلى عادات و تقاليد و تصرفات غير اقتصادية"التبذير و ظهور السوق الموازية في كثير من أسواق السلع مثل مواد البناء-قطع الغيار-العملة،المواد الكهرومنزلية"مما أدى إلى إفلاس المخطط المالي و المحاسبي للمؤسسة.

10- مع غياب وسائل و ميكانزمات امتصاص الخسائر،فالمؤسسة تلجأ إلى تحميل التكاليف المفروضة على:

-بعض المنتجات المحلية.

- بعض المنتجات المستوردة.

- حساب الميزانية في شكل اعتمادات.

-ميزانية الدولة في شكل تدعيم الأسعار و الإعانات الاستغلالية.

11- إن سياسة الأسعار سمحت بوجود ثلاثة أشكال من التعويضات هي:

---

[1] - Revue-GENEAP-N°6- LE SYSTEME ALGERIEN DES PRIX 1986 - P85-

ا- التعويض الداخلي:يتمثل في تقييم المنتجات أكثر طلبا لتدعيم السلع اقل طلبا.

ب- التعويض الداخلي للمؤسسة:يتمثل عند تحديد السعر في تقييم المنتجات المستوردة لصالح تدعيم أسعار المنتجات المحلية،و تطبيق هذا الإجراءات لا يتجسد ميدانيا إلا إذا كانت المؤسسة المعنية تحتكر عملية التسويق للمنتوج الوطني."فمثلا المنتجات الكهرو منزلية تنتج من طرف سونليك و تسوق من طرف سوناكات" .

ج- تجديد التعويض بين مختلف الفروع،وذلك بتحديد رسم التعويض على المنتجات من الدرجة الثانية يتراوح بين (4%و300%)([1]) ففي سنة 1984 شمل هذا الرسم حوالي 150 منتوج مستورد،و10 منتجات محلية.

12- نظرا لضعف الإعانات و استحالة التعويض بين الفروع،أو التدعيم من ميزانية الدولة.فان المؤسسة الاقتصادية لجأت إلى السحب على المكشوف من البنوك(فهذه المرحلة عرفت عدم الفصل بين الدائرتين المالية والنقدية)،إضافة إلى الإطار المؤسساتي و التعديل المترجم بصورة خاصة في آجال دراسة الملفات التي تأخذ وقتا طويلا و معتبرا،لأجل تنظيم و مراجعة الأسعار، وما ينتج عنها من خسائر معتبرة في المؤسسات.خاصة في فترة تمتاز بتضخم التكاليف،و يصل أحيانا تخزين المنتجات الجديدة بسبب تثبيت آجال سعر البيع من طرف الهيئة الوصية. إن غموض

الأوضاع الحقيقية من طرف الإدارة، و غياب كلي للمحاسبة التحليلية ،كل هذا انعكس سلبا في ارتفاع عجز ميزانية الدولة.

13- إن تثبيت أسعار البيع بصورة عشوائية"عدم معرفة العناصر الأساسية لتكلفة الإنتاج،"أدى إلى جملة من الاختلالات نوجزها فيما يلي:

ا- في مجال الاستثمار:هناك اختلال بين أسعار المدخلات و المخرجات ،لحظة اتخاذ قرار الاستثمار و الأسعار ،عندما يدخل الاستثمار في الإنتاج مما يجعل التخطيط عشوائيا.

ب- اختلال الأسعار الحقيقية على مستوى الطلب مما أدى إلى وجود نوعين من الأسعار "سعر منظم وآخر حقيقي " فالأول يكون على مستوى السلع و الخدمات المباعة من طرف المؤسسات العمومية"فمبيعات المحسوبية ، طبقت على مستوى واسع. أما الثاني فيكون على مستوى القطاع الخاص الذي يبيع المنتجات بأسعار جد مرتفعة على الأسعار المنظمة بنسبة تتراوح بين 20%إلى 200%.

إن الأسعار الإدارية في سوق يسود الاحتكار المطلق من طرف المؤسسات العامة أدى إلى اختلال في التوازن بين العرض و الطلب و بالتالي نمو و تطور السوق الموازية.

14-إن عملية تنظيم الأسعار اعتمدت على دراسات المعهد الوطني للأسعار و اللجنة الوطنية للأسعار المكونة من "موظفين،نقابيين،ممثلين عن الحزب...الخ"،حيث لم يقوما بدورهما ولقيا مقاومة من طرف المؤسسات العامة و الخاصة([1]).

- Hocine .Benissaad-op cit.P.59- [1]

15-إن مجال تطبيق نظام الأسعار الثابتة و الخاصة كان ضيقا جـدا،ففي أغلب الأحيان فان التدعيم المالي يتم على مستوى السوق الرسمية بأسعار اقل من تكاليف الإنتاج،هذه الوضعية التي تتمحور حول سياسة إدارية غير عقلانية للأسعار تترجم من جهة أخرى بعدم فعالية برامج إعادة الهيكلة و التطهير المالي التي استفادت منها المؤسسات العمومية.

16-تقلص القدرة الشرائية([1]): أصبح المواطن يتجه إلى السـوق لتلبيـة بعض الطلبات و الحاجيات مخصصا لذلك ميزانية معينة،ظنا أنها تـؤدي الدور المنوط بها و تحقيق له الهدف الذي يصبو إليه،ولكن سـرعان مـا تتحول آماله إلى اضطرابات وقلق وتندثر معها تفاؤلا ته،فتجده يتخبط فـي متاهات الضياع،و السبب في ذلك اصطدامه بالواقع المر الذي آلـت إليـه الأسواق و الوضعية المزرية التي يتخبط فيها نتيجة الممارسات السلبية التي أصبحت سمة المعاملات التجارية من غش وتحايل...الخ. فالبـائع أصـبح يتعامل مع المشتري بصفة الندرة و الرفض و التـدليس و الغش،وأخيـرا تزايد عدد المحلات التجارية التي انتشرت في كل حي وفي كل ناحيـة،و أغلبها لايمت بصلة إلى التجارة الحقة أو الاقتصاد الرسمي فهـي لاتخـدم التنمية قط،ولا تساهم في استقرار السوق أو تطوير ديناميكيته بل انقلبـت الآية لتتحول أسواقنا التجارية من عامل بنـاء إلـى عامـل هـدم،فحقوق المستهلك هدرت و القوانين التي تحميه اخترقت،وحتى المبادئ الإنسانية و الأخلاقية انتهكت.فأصبح التجار يمارسون تجارتهم في السوق دون أدنـى احترام للقوانين التي لا بد أن تتوفر لممارسـة التجارة،كالحـصول علـى

---

[1] - مجلة أحداث إقتصادية عدد 31 ، سبتمبر 1988 ص.21.

السجل التجاري الذي أصبح محل تزويد و تقليد،وكذلك التقلص المعتمد و المدبر لبعض المنتوجات و عدم عرضها للبيع بانتظام،و القيام بالتدليس كما ونوعا،وعدم إشهار الأسعار و إعلانها.كل هـذه الممارسـات اللاشـرعية أفقدت الاقتصاد الوطني توازنه وجعل التحكم في الوضعية الاقتصادية مهمة صعبة وعسيرة،خاصة في الظرف الحالي الذي اختلطت فيـه المفـاهيم و تضاربت خلاله الأهداف و المصالح،وأصبح التلاعب بالأسـعار الميـزة الرئيسية للمتعاملين الاقتصاديين و السعي الدءوب لتحقيق الأربـاح علـى حساب ميزانية الدولة،فالأسعار ظلت عرض للأهواء و النزوات فكانت في غالب الأحيان منافية للأسعار القانونيـة غيـر مباليـة بقـدرة المـواطن الشرائية،غير محددة وغير منظمة،يسودها التوتر و الحركة حتـى أصـبح بدورها مصدر اهتزاز اقتصادنا الوطني ومنبع توتر المعاملات التجارية.

17-عدم التكامل بين الأسعار و الإنتاجية و الأجور([1]):إن نظام الأسـعار لعقد الثمانينات يرتكز نظريا على جملة من الأهداف"كما بينا سابقا".فعلـى سبيل المثال تحقيق الربط بين الأسعار و الأجور و الإنتاجية.ولاشـك أن تحقيق مثل هذا الهدف يحول السعر إلى أداة تعمل على تحـسين وضـعية تسيير المؤسسات،لأن نظام الأسعار يهدف إلى ممارسة الرقابة الفعليـة و متابعة منحنيات التضخم،و العمل على تطابق الأجور و الأسعار،و من ثم تحقيق الربط بين الأجور و الأسعار و الإنتاجية.لكـن كـل المجهـودات المبذولة لم تحقق أية نتيجة تذكر،وأصبح الخطر الناجم أساسا عن التضخم نتيجة عدم التكامل بين الأجور و الأسعار و الإنتاجية،مما يهـدد القـدرة

[1] – مجلة أحداث إقتصادية عدد 31 ، سبتمبر 1988 ص.23.

الشرائية و يفتح الباب على مصراعيه لأزمات لاحصر لها(اقتصادية،اجتماعية...وغيرها).إن عدم الربط بين هذه العناصر الثلاثة قد أدى إلى وقوع آثار سلبية على مستوى معيشة المواطن،وزاد ارتفاع الضغوط المفروضة عليه إلى جانب ظهور ضعف وثغرات في النظام المعمول به. لقد أصبح السعر يشكل صعوبات كبيرة على الحياة اليومية للمواطنين،خلال ارتفاعه المفاجئ و خاصة أسعار السلع الاستهلاكية "اللحوم، الخضر، الفواكه" لأنها عرفت تغيرات كبيرة في فترة جد قصيرة، وكذلك الأمر بالنسبة لأسعار مواد البناء، دون الكلام عن الأسعار الخاصة بالأجهزة الالكترونية و التبريد، و حتى المواد الغذائية،كالخبز والزيت و السكر.إن ما سبق ذكره يجعلنا نتساءل عن فوائد ومنفعة نظام الأسعار المحدد مركزيا و حتى الأسعار المراقبة.

18- صعوبة تحديد الأسعار:بخصوص الصعوبات التي تعترض تحديد الأسعار و حماية القدرة الشرائية للمواطن،يمكن الإشارة إلى أن النظام يتطلب الانسجام التام في سياسة التنمية و التحكم في العناصر الاقتصادية الأخرى" كالادخار،النظام الجبائي،الوسائل المستخدمة في تحديد تكاليف المنتوجات بصفة مضبوطة".إضافة إلى ذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار تطور الأسعار على المستوى الدولي،و هذا من أجل تكييف الأسعار الداخلية مع الأسعار الخارجية تفاديا للفارق بين السعرين و القيام بالتساوي و التطابق المطلوب. لأن الجزائر تابعة بصفة كبيرة إلى الأسواق الخارجية في إطار التموينات. تجدر الإشارة إلى أن تنظيم تطور الأسعار، يتطلب القضاء على الصعوبات الناجمة عن ظهور نوع من الريع يعترض السير الحسن لشبكة التوزيع،كما يتطلب الأمر القيام بمجهودات من أجل التحكم

في العناصر التي تدخل في تكوين هيكل السعر، و العمل على تفادي التغيرات السريعة و السلبية. و فيما يخص توحيد الأسعار على مستوى الوطن، فإنه لم يتم تطبيق الإجراءات الصارمة للتوصل إلى وحدوية أسعار المواد ذات الاستهلاك الواسع للحفاظ على القدرة الشرائية في كافة مناطق البلاد، على الرغم من تسجيل بعض النتائج في إطار القضاء على الصعوبات و العمل على تحقيق تحكم أكثر في الأسعار.فان فوائد النظام المعمول به خلال الفترة 1980-1989 تبقى محدودة و كثيرا من النقائص أثرت سلبا على السير العام للنظام. كما أن الحفاظ بصورة دائمة على القوة الشرائية للمواطن، أصبح أمرا مشكوكا في تحقيقه، و قد تعددت الاحتمالات التي تؤكد على أن وضعية الأسعار أفلتت من القواعد التي وضعها النظام المعمول به، في الوقت الذي كان من المفروض أن يعمل هذا النظام على التحكم في الأسعار و توجيهها و مراقبتها.

وفي النهاية يمكن القول أنه لم تكن هناك سياسة واضحة المعالم للأسعار. تأخذ بعين الاعتبار الأجور و شروط التوازن للهياكل المالية للمؤسسات و تكاليف الإنتاج. مع غياب مطلق للتنسيق بين مجموع المصالح المركزية من جهة،و بين المؤسسات العمومية من جهة أخرى. وعدم التحكم في جهاز الإنتاج و التوزيع من طرف المؤسسات. و تحديد الأسعار لا مركزيا لبعض المنتجات نتج عنه عدم تنظيم الأسعار([1]).هذه الوضعية زادت خطورة في الندرة الموجودة

---

[1] - ABDELHAMID BRAHIMI -L'ECONOMIE ALGERIENNE –Defi et Enjeux –Edition Dahleb 1991 P.3

بسبب عدم قدرة الإنتاج الوطني الاستجابة للطلب المتزايد لبعض المنتجات مع ارتفاع الأجور.

الفصل الثاني

إصلاح السياسة السعرية

تمهيد:

عاش الاقتصاد الجزائري خلال الأزمة النفطية لسنوات الثمانينات من القرن العشرين ، وضعا غير طبيعي طغت عليه المشاكل المعقدة في كل المجالات نتيجة التمركز الكبير و التحكم الواسع للإدارة ذات الرؤية الأحادية الجانب،مما كان سببا في الانهيار المؤسس لكثير من البنيات و القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية و حتى الثقافية. لم تتمكن معه من تجنب الخسائر التي قد تصل إلى تهديد حياة فئات عريضة من المواطنين، إلى جانب الخسائر المادية و تهديد السلم.نتيجة لذلك أصبحت الحاجة الشديدة واضحة إلى الفعالية و إلى إدخال ميكانزمات على جميع المستويات انطلاقا من رؤية جديدة و بمنظور جديد و بأسلوب أكثر حداثة، يمكن من حل الكثير من المشاكل و الحد من الأزمات،والنهوض بالمجتمع و الاقتصاد الوطني ليكون في مستوى تطلعات مختلف شرائح المجتمع.ومن هنا سنتطرق في هذا الفصل إلى الموضوعات الآتية :

المبحث الأول
أسباب إصلاح منظومة الأسعار
المطلب الأول
مفهوم الإصلاحات وأسسها

I – مفهوم الإصلاحات: عملية إدخال أساليب أكثر ديناميكية و فعالية على الاقتصاد الوطني و إحداث تغييرات جذرية على علاقة الدولة بالاقتصاد الوطني،وتحريره من التسيير الإداري، بمعنى تقريبه من قانون السوق لجعل منطق التجارة الخاضع لقواعد القانون التجاري هو الذي يوجه نشاطه بصفة مبدئية، و قد تضمن دستور 1989 بوضوح هذه الإصلاحات و هي[1]:

1) إسقاط عبارة"الدولة الاشتراكية"و كل كلمة وصفية تحبس الدولة في هذا الاختيار الإيديولوجي.

2) حصر الملكية العامة أي ملكية الدولة و جماعتها الإقليمية في الثروات الطبيعية الحية أو الميتة و المرافق العمومية، أما الأملاك الأخرى فقد ترك الدستور تحديدها للقانون.

3) تجنب دستور 1989 كيفية تسيير الملكية العامة تاركا هذه الصلاحيات لحرية القانون، و ذلك قصد جعل علاقة الدولة بالاقتصاد أكثر مرونة ممكنة يمكن أن تبلغ حد التنازل الجزئي أو الكلي على تسيير الأملاك الوطنية العمومية.

---

[1] حسن بهلول الجزائر بين الأزمة الاقتصادية و الأزمة السياسية، منشورات دحلب الجزائر،سنة 1993– ص 158– 159.

4) حق الملكية دون قيد سواء كانت فردية أو جماعية مثل الأملاك الوقفية و أملاك الجمعيات الخيرية، لا يتم نزعها إلا في إطار القانون و يترتب عنه تعويضا عادلا و منصفا.

5)تخلي الدولة عن احتكار التجارة الخارجية و تجارة الجملة، و لكن تنظمها في إطار القانون الذي يحدد صلاحية الممارسة.

II – أسس الإصلاحات:تتركز الإصلاحات على أربعة أسس رئيسية:

1) **الاعتماد على الذات**: إن التنمية الناجعة تعتمد على الإمكانيات المحلية، فإذا اعتمدت على الإمكانيات الخارجية فمن المؤكد فشلها. إذ يجب استعمال القدرات الذاتية و العمل بمبدأ"لا تنمية بالاستيراد"و إنما بالاستيعاب و التطور.

2) **الإنسان عماد العملية التنموية**: فمن المؤكد في النظرية الاقتصادية أن الفرد وسيلة و هدف التنمية الاقتصادية، فنجاحها مرتبط بتطويره و توجيهه،إذ يجب تكوين جيل قادر على استيعاب العمل و التكنولوجيا و القيام بما يلي:

أ- تثمين العمل .

ب- تحسين ظروف العمل.

ج- حماية القدرة الشرائية للعامل.

د- تحسيس العامل بمشاركته في صنع القرارات الخاصة بالمجتمع.

هـ- تكوين العامل وتشجيعه مع العمل على حل مشاكله الاجتماعية.

3) **محاصرة سلبيات التجارب السابقة:** يجب تفادي الأخطاء السابقة و عدم الوقوع فيها مرة أخرى، و انتهاج الطريق السليم الذي يهدف إلى تنمية شاملة حقيقية و مستمرة، منطلقة من عقيدة و تركيبة المجتمع .

4) **التركيز على الأسس الحقيقية للتنمية:** يجب الاهتمام على وجه الخصوص:

أ- القطاع الفلاحي

ب- قطاع التكوين الذي يعتبر من الأولويات لتطوير المجتمع.

ج- الاهتمام بالقطاع الصناعي.

المطلب الثاني
ضرورات الإصلاح

من بين مجالات هذه الإصلاحات إعادة النظر في المنظومة السعرية، برمتها. لقد بينت التجربة

(كما بينا سابقا)عجز التسعيرة الإجبارية عن إحكام السيطرة على الأسواق، خاصة على السلع التي تعاني من أزمات خانقة، فلا يمكن إنكار أثرها و لا يجب ترك الأمر للتجار، خاصة و أن رغبات بعضهم في تحقيق إرباح طائلة غير محدودة يساعدهم على تحقيقها مع غياب كل هياكل المراقبة. و على الدولة أن تتدخل لتقوية جانب المشترين في ظل ظروف غير طبيعية للسوق. يكفي أن تكون هياكل الدولة موجودة، تفعل شيئا تثبت

بأنها موجودة، و أن بوسعها حماية المواطن من نشاطات المـضاربين.إن ظهور نظام جديد للأسعار كان نتيجة جملة من الأسباب الضرورية التـي عجلت بإدراجه ليكون في مستوى آفاق الاقتصاد الوطني في القرن الواحد و العشرين و يمكن تلخيص هذه الأسباب فيما يلي:

A-عجز المؤسسات الاقتصادية العمومية و إدخال مبدأ الاسـتقلالية: إن المؤسسات العمومية الاشتراكية قبل دخولها إلى الاستقلالية" ابتداء من سنة 1989 "، تعاني من قيود مرتبطة بوضعيتها في إطار السلطات العمومية و تخضع لأوامر الوصاية " كوزارة التخطيط أو للوزارات الوصية، الصناعة ، التجارة، الولايات، الدوائر". إن هذه القيود دفعت بالبنوك إلـى توقيـف الدعم اللازم نظرا لعدم الوفاء بالالتزامات اتجاه الغير، و بالتـالي تعـاني عجزا ماليا كبيرا. فحسب إحصائيات 1992 فان ديون المؤسسات بلغـت 425 مليار د. ج [1]. يرجع الاقتصاديون عجز المؤسسات إلى جملة مـن العقبات نوجزها فيما يلي [2] :

1) العقبات الداخلية: إن معظم المؤسسات العمومية تعرف عجـزا تامـا بسبب سوء التنظيم، و ضعف الكفاية الإنتاجية المسجل و الذي نرجعه إلى ما يلي:

- عدم وضوح الأهداف و شرحها للعمال.
- الجزاء غير موجودا إطلاقا.

---

[1] برنامج عمل الحكومة " سيد احمد غزالي 1992/02/24 ص 39 "

[2] M. Belaiboud- de la survie a la croissance de l’entreprise- . O. P. U 1995 P 16 et suite

- المكافأة الفردية لا يوجد لها اثر، فمكافأة المردود الفردي و الجماعي لا تمثل سوى متمم حسابي للأجر.

- غياب كلي لثقافة المؤسسة و بالتالي لا تسمح للعمال بتطوير و تنمية المحيط الاقتصادي بوضوح و فعالية من أجل الوصول إلى الأحسن.

2) **العقبات التقنية:** فالمؤسسة لا تسيطر بشكل كلي على الوسائل التقنية الموجودة، فالدورات التكوينية للعمال نادرة، و عمليات الصيانة للتجهيزات غالبا ما تكون بصورة ضعيفة و سيئة. فمختلف التعطيلات أساسها انعدام الصيانة الدورية و غيرها، كما أن مصالح الدراسات و القرارات لا تساير الوسائل و التقنيات المعاصرة في التسيير.

3) **العقبات الاقتصادية:** تتجسد في عدم وجود وظيفة التسويق التي لم تسمح إطلاقا:

- معرفة الحاجيات و أذواق المستهلكين، مع غياب كلي لدراسة الأسواق.
- عدم التعريف بالمنتجات.
- عدم تنظيم وسائل التوزيع لتكون أكثر فعالية و البحث عن أسواق خارجية.

4) **عقبات مالية:** إن المؤسسة تنقصها مصادر التمويل التي تسمح بالتموين بصورة منظمة. فالإحصائيات بينت أن المؤسسات العمومية تعمل بنسبة تتراوح بين 25 % و 50% من طاقتها الإنتاجية. إن ضعف معدلات الإنتاج أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج و بالتالي عدم الوصول إلى الكفاءة المنشودة، و مخصصات الاهتلاك تصل أحيانا إلى 40% من هياكلها مما ينجم عنه ارتفاع الأسعار نتيجة لارتفاع تكاليف الاستثمار، فالبعض منها يتضاعف سعرها المبدئي نتيجة التأخر في الانجاز.

5) عقبات متعلقة بالبحث و التنمية: فالمؤسسة لاتتوفر على وظيفة للبحث و التنمية، و لا على مشروع للخلق و الإبداع، و عدم وجود مؤسسات تنافسية فيما بينهم.

6) عقبات تنظيمية داخلية: أغلبية المؤسسات لا تتوفر على مصلحة المحاسبة التحليلية التي تسمح بمعرفة مختلف تكاليف الإنتاج، و أسعار التكلفة التجارية مع غياب كلي للجرد. نقص وسائل التسيير و المراقبة لمختلف عمليات التسيير .و الذي يغطي بصورة تدريجية كل وظائف المؤسسة، و يكتشف الأخطاء التي تقف عائقا في وجه تحقيق الأهداف. مستوى التكوين و الثقافة متوسط و أحيانا دونه. عدم المتابعة الدقيقة لجدول خدمات العامل و غياب التحفيز يؤدي إلى ضعف المردودية و الإنتاجية.

B) نتائج إعادة الهيكلة للمؤسسات: من نتائج المؤتمر الرابع و الاستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني و مقررات اللجنة المركزية في دوراتها 2، 3 و عملا بتوجيهات الميثاق الوطني. كان على الحكومة إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني و هيكلة المؤسسات العمومية لتحسين أدائها الاقتصادي و المالي للإمكانيات الإنتاجية المتاحة فإعادة هيكلة المؤسسات تهدف إلى تلبية حاجيات الاقتصاد الوطني و المواطن عن طريق[1]:

1- تحسين شروط الاستغلال و العمل.

2- التحكم الأحسن في جهاز الإنتاج.

3- ضرورة تحسين النتائج للمؤسسات متماشية مع أهداف التخطيط.

-A. Brahim - l économie Algérienne. edition Dahleb [1]
ALGER.1991 P. 387- 391 -

4- الاستعمال العقلاني لمختلف الإمكانيات المادية و البشرية و زيادة الإنتاج الوطني كما و كيفا.

5- تدعيم اللامركزية و اللاتركيز لتسيير نشاطات إنتاج السلع و الخدمات.

6- إيجاد علاقات تكاملية بين المؤسسات في قطاع واحد، و بين عدة قطاعات.

7- توزيع الأنشطة بكيفية متوازنة عبر التراب الوطني.

8- إيجاد وحدات صغيرة سهلة التسيير مع القدرة على تقييم نتائج أعمالها.

إن عملية إعادة الهيكلة تمثلت في تقسيم المؤسسة الأم إلى مجموعة من الوحدات. فقد أدى هذا العمل إلى تقسيم المؤسسات الوطنية من150 إلى 480 مؤسسة عام 1982، و ارتفع عدد المؤسسات الولائية إلى 504 مؤسسة، و المؤسسات البلدية إلى 2079 مؤسسة. لكن هذه العملية كانت لها نتائج سلبية على الاقتصاد الوطني و المؤسسة الاقتصاديةخاصة، لعل أهم هذه النتائج ما يلي:

1- المبالغة في التجزئة و تقزيم المؤسسة الاقتصادية و بالتالي تجريدها من مزايا الوفورات الداخلية التي تتمتع بها المؤسسات ذات الحجم الكبير: مثل البحث العلمي و التكنولوجي، لتطوير إنتاجها و لترقية نوعيتها، و تنمية قدرة الابتكار و الاختراع. لان الوزن التفاوضي الدولي يكون دائما لفائدة المؤسسات ذات الحجم الكبير.

2- إن سياسة إعادة الهيكلة العضوية سارت في اتجاه معاكس تماما، للاتجاه الذي سارت فيه إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية المشهورة في العالم، و هو التوجه نحو تكوين شركات كبرى من جنسية واحدة أو متعددة الجنسيات و اختارت لذلك صيغا عديدة للتجمع من أهمها صيغة الهولدينغ.

3- إن المبالغة في إعادة الهيكلة العضوية. ألحق ضررا بالمؤسسة الاقتصادية الإنتاجية، لأنها جردت من وظيفة التسويق، ووظيفة الاستثمار. فجمد نشاطها الاقتصادي كمركز لإنتاج الثروة.

4- هناك عامل آخر رغم أهميته بالنسبة للتهيئة الإقليمية، لا نستبعد أنه حفز على الإفراط في إعادة الهيكلة هو التوزيع الجغرافي المتوازن لمراكز المؤسسات الوطنية، و خلق هذا الاختيار صعوبات كثيرة في التطبيق منها ما يتعلق بالمقرات غير المهيأة أو العديمة، و إعادة توزيع المستخدمين، مع غياب هياكل الإسكان أو نقصها، مما اثر ذلك على التسيير العادي للمؤسسات الجديدة و بالتالي على تطورها الاقتصادي و المالي.

5- فحسب دراسة ميدانية[1]، لمعرفة انعكاسات إعادة الهيكلة على تطور نشاط المؤسسات المحلية" البلدية، الولائية" في 28 ولاية سنة 1986 تبين أن وضعيتها و حداتها تسير في اتجاه سيء منذ 1983، بسبب وضعية مالية سيئة و بسبب تقلص نشاطها خصوصا مقاولات البناء، و البعض منها اضطرت لإغلاق أبوابها. 110 وحدة منها 84 وحدة بلدية،26 وحدة ولائية".

6- أصبحت حل المؤسسات العمومية تشكو عجزا ماليا، و تعيش على السحب من حساباتها المصرفية بالمكشوف، و هو اختلال توازني جعل هذه المؤسسات تستقبل إعادة الهيكلة بعدم الارتياح نظرا لنقص الاستعداد، و هي وضعية مالية ناتجة عن تدخل الإدارة في التسيير، وفرض أسعار غير

---

[1] حسن بهلول، مرجع سابق ذكره 1993- ص 48

اقتصادية على الإنتاج و الخدمات، بدعوى تغليب الاعتبارات الاجتماعية و متطلبات التنمية السريعة.

7- زيادة في تكاليف الاستثمار : إن إعادة الهيكلة أدت إلى زيادة حاجات الاستثمار، مما يؤدي على المستوى الاقتصاد الكلي إلى استثمارات إضافية تتطلب إمكانات جديدة للتمويل.

8- كثرة الخلافات: إن إعادة الهيكلة تتطلب التقسيم بين المؤسسات الجديدة لمختلف الوسائل من هياكل الإدارة، و وسائل النقل، و التخزين. فهذا التقسيم أدى إلى وجود خلافات بين المؤسسات المستفيدة و المنبثقة عن المؤسسة الأم.

9- مشاكل أخرى منها على الخصوص ما يلي:

- اختلاف السياسات بين المؤسسات.
- تعقد العلاقات داخل المؤسسة الواحدة و بين المؤسسات و الإدارة.
- صعوبة مراقبة المؤسسات.

C- **استقلالية المؤسسات:** نعني بالاستقلالية إعطاء حرية المبادرة لمسيري المؤسسات العمومية لاتخاذ الإجراءات اللازمة في معالجة قضاياهم الداخلية. فالوصاية دورها الواضح، و للمؤسسة دورها أيضا، و عليه فان مسؤولية التطبيق الميداني للإصلاحات الاقتصادية تقع على عاتق المؤسسات الوطنية و إطاراتها [1]. و الهدف من إصلاح المؤسسة العمومية

---

[1] خطاب رئيس الجمهورية 1990/02/06 نشر بجريدة النصر بتاريخ 1990/02/07 ص 2

هو دعم استقلاليتها في التسيير، و هو عمل يكمل سياسة إعادة الهيكلة التي انتهجت في الجزائر مع بداية الثمانينات. و يرمي هذا الإصلاح إلى جملة من الأهداف [2]:

1-إعادة الاعتبار للمؤسسة، بعد ما كان ينظر إليها على أنها امتداد للمصالح المركزية للوزارة الوصية.

2-ترك الحرية للمؤسسة في التكفل بكل أعبائها و أحوالها، من تنظيم و علاقات اقتصادية و اختيار عملاءها و أسواقها و البيع بالأسعار الحقيقية، و تسيير مختلف عناصرها بما في ذلك العنصر البشري.

3- إعطاء الحرية للمؤسسة بوضع إستراتيجيتها الخاصة، بعد ما كانت إستراتيجية المؤسسة هي إستراتيجية مخطط الدولة. كما يرمي هذا الإصلاح إلى تشجيع المؤسسات على وضع خطط قصيرة و متوسطة المدى.

4- ترك المؤسسة تأخذ بكل أساليب التسيير الناجح بما في ذلك روح المخاطرة و تحمل كل الأخطار التسييرية.

5- توجيه نظام الحوافز المادية و المعنوية.

6- تحقيق أرباح ضرورية لسد حاجيات الاستثمار و الاستهلاك، مع توسيع قدرات التصدير في أقرب الآجال، و العمل على الاحتفاظ دوما بفائض مالي يخصص للتقليص من الديوان.

تتلخص مبادئ استقلالية المؤسسات كما حددها قانون 1988/01/12 فيما يلي[1]:

---

[2] أحداث اقتصادية عدد 39 ص 4 - اكتوبر 1989

1-المؤسسة العمومية شخصية معنوية منفصلة و متميزة عن الدولة.

2- المؤسسة العمومية شخصية معنوية تجارية"تخضع لقواعد القانون التجاري"

3- المؤسسة العمومية مستقلة ماليا

4- الدولة هي المالك الوحيد لرأس المال الاجتماعي للمؤسسة، و تقوم بتحويل هذه الملكية إلى صناديق المساهمة التي قامت بإنشائها.

5- مراقبة جميع النشاطات يكون على مستويين: من طرف مجلس الإدارة المكلفة بمراقبة التوجيهات الإستراتيجية على المدى المتوسط، و الإدارة العامة المكلفة بالتسيير و التطبيق و المراقبة الدائمة.

-فالمؤسسة تخلصت من جميع القيود مهما كان نوعها و أصبحت مسؤولية عن جميع نشاطاتها لحساب صناديق المساهمة. و أصبحت عبارة عن شركة مساهمة أو شركة ذات مسؤولية محدودة يكتتب رأس مالها لحساب صناديق المساهمة أو مؤسسات عمومية اقتصادية أخرى، و يمكن أن تكون المساهمة من المؤسسات عمومية أخرى و تخضع لأحكام القانون التجاري. و هذه المؤسسة مزودة بمجلس إدارة أعضاؤه يعملون بتوجيهات صندوق المساهمة.فهذا النظام يرتكز بالدرجة الأولى على الاستقلالية التامة للمؤسسة لعمومية في مجال التسيير و التحرر من الوصاية، و تتماشى مع أهداف التنمية الاقتصادية مستقبلا و التخطيط الاقتصادي الجديد، فلها دور مزدوج يتمثل في اختيار و إعداد التخطيط الوطني، و باعتبارها تحيق الأهداف الإستراتيجية للتنمية، خاصة على المدى المتوسط.

---

[1] A. Brahim- l économie Algérienne. edition Dahleb ALGER.1991 P 41et suite.

D) ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية مع انتشار ظاهرة النـــدرة: إن مـــن الضروريات التي دفعت بالدولة إلى إصلاح منظومة الأسعار هو الارتفاع المذهل لأسعار مختلف السلع الاستهلاكية من جهة، و انتشار ظاهرة ندرة السلع و المواد من جهة أخرى.فحسب الديوان الوطني للاجصائيات فـــان أسعار السلع الاستهلاكية ارتفعت بشكل كبير كما يبينه الجدول الأتي :

جدول رقم 08 : **تطور مؤشر أسعار السلع الاستهلاكية**(1969-1990)

سنة الأساس 1969 :(100%)

السنة	1969	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978		
المؤشر	100	101.7	102.7	104.4	106.7	108.5	112.4	116.5	122.3	131.5		
السنة	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990
المؤشر	138.6	145.4	157.5	163.4	169.4	178	190	205.6	216.2	–	–	269.7

المصدر: إحصائيات: مجموعة إحصائية من 1962 إلى 1990 العدد 31ص 12

من الجدول السابق يتبين لنا بان مؤشر السعر [1])ارتفع بنسبة كبيرة جـــدا في الفترة من 1975 إلى 1990 بنسبة 112.4% إلى269.7 % مما أدى إلى ظهور و انتشار بعض الظواهر السلبية منها على الخصوص[2]:

1- نمو و تطور السوق الموازية التي تمتاز بأسعار مرتفعة.

2- انتشار طوابير الانتظار أمام المساحات الكبرى للحصول على الـــسلع النادرة.

3- إعادة بيع السلع من طرف الخواص و المضاربين.

---

[1])يحسب مؤشر السلع البسيطة " الرقم القياسي للسعر " = (سعر الـــسلع فـــي ســـنة المقارنة على سعر سنة الأساس)×1000

[2] H. Bali Inflation Algérienne Thèse Dotarat. N.P ISE Alger 1982 P 39

4- زيادة الإعانات المعتبرة للحفاظ على السلع الضرورية.
5- انخفاض و تدني نوعية السلع .
6- ظاهرة تخزين السلع عند المستهلكين مع كثرة الوسطاء.
7- انخفاض الإدخار الفردي " العائلي "الناتج عن ظاهرة ندرة السلع و تحويل كل الدخل إلى الاستهلاك مما يؤثر على الاستثمار الكلي أو الفردي.

و للوصول إلى حقائق حول تطور الأسعار يجب إظهار مؤشر السلع الاستهلاكية على مستوى الاقتصاد الوطني نحلل:

أ- التطور المستمر للمؤشر العام للأسعار: ففي سنة 1992 سجل ارتفاع 31.8% مقارنة بسنة 1982، فهذا المعدل المرتفع مقارنة بالسنوات الأخرى يفسر بوضوح عدم التحكم في نظام الأسعار. فهذا الارتفاع يترجم بعدة مظاهر منها التحول إلى اقتصاد السوق و بالتالي تحرير الأسعار من جهة، فالأسعار الحرة ارتفعت من 10% سنة 1989 إلى 73%سنة 1992 من جهة أخرى. كما شهدت أسعار المواد الغذائية زيادة ملحوظة مقارنة بأسعار السلع الأخرى و الجدول الأتي يوضح ذلك:

جدول رقم (09): تطور أسعار المواد الغذائية مقارنة بأسعار السلع الأخرى

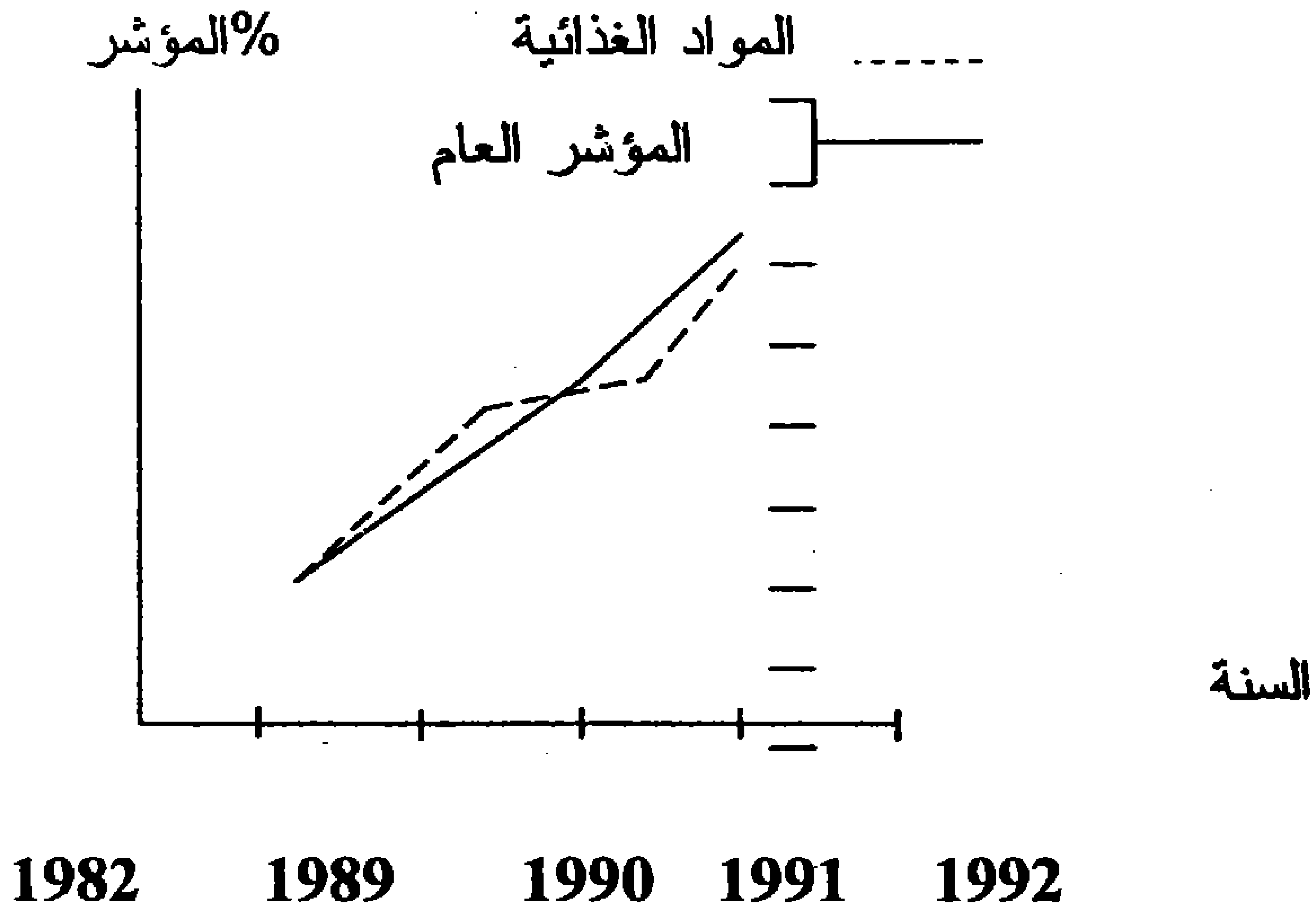
الوحدة :%

السنوات	1989	1990	1991	1992
المؤشر العام	9.3	16.7	22.8	31.8
مؤشر المواد الغذائية	9.3	18.6	19.6	29.6

المصدر: statistique courante N° 29،p :4

و للتوضيح أكثر يمكن تمثيل تطور مؤشر الأسعار بيانيا كالتالي:

شكل رقم 03



ب- التطور حسب أصناف السلع : للوقوف على تطور ارتفـاع أسـعار السلع أكثر يمكن في هذا المجال تحليل تطور أسعار بعض السلع حسب الأصناف مثلما يوضحها الجدول التالي :

جدول رقم(10): نمو أسعار السلع حسب مجموعات المنتجـات

الوحدة :%

السنوات / المجموعات	1988	1989	1990	1991	1992
I- المـــواد الغذائية	3.8	9.3	18.6	19.6	29.6
II-مـــواد حرفية "ألبسة و غيرها "	8.6	10.4	16.4	35.8	39
III- خدمات	9.4	6.7	7.7	6.6	22.7

المصدر: statistique courante N °29، P16

من الجدول يتضح أن السلع الغذائية تشكل 50% من مجموع المـصاريف العائلية.حيث شهدت ارتفاعا كبيرا، خصوصا الأسعار المحلية على مستوى السلع الغذائية الزراعية. فعلى سبيل المثال ارتفعت أسعار المواد الغذائيـة الصناعية 3 مرات للفترة من 1991 إلى 1992 مـن 25% إلـى 61%. بينما المواد الغذائية كانت اقل: 8.1% سـنة 1991 إلـى 12.7% سـنة 1992. مما يبين هشاشة نظام تثبيت الأسعار في الفترات السابقة و عـدم إمكانية التحكم فيها.

ج- التطـــور بالنـــسبة لمجمـــوع المنتجـــات: مـــن خـــلال الدراســـات الإحصائية([1]). نلاحظ أن أسعار مجموعات السلع شهدت ارتفاعـــا كبيـــرا للفترة من 1989 إلى 1992.

-الأثاث والتجهيزات المنزلية (37.7% سنة1992)

-الصحة و النظافة (57.3%). -التربية و الثقافة و الترفيه (47.6%)

و للتوضيح أكثر يمكن بيان تطورها بالجدول الأتي :

جدول رقم(11): تطور الأسعار للمجموعات للسلع و الخـــدمات ســـنة الأساس : 1982.

الوحدة %

المجموعات	1989	1990	1991	1992
الغذاء	10.1	19.9	21.0	25.8
ألبسة و أحذية	15.9	16.9	29.3	21.9
الإيجار	10.8	11.5	18.5	24.4
أثاث و تجهيزات	11.8	16.6	32.2	37.7
الصحة و التنظيف	12.4	9.5	13.8	57.3
النقل و المواصلات	10.1	13.7	25.9	30.0
التربية- ترفيه	3.5	27.3	20.7	47.6
خدمات أخرى	6.5	15.4	39.0	47.3

المصدر: statistique courante N 29 .P17

---

1 - statistique courante n 29. P17

د- تطور أسعار السلع الاستهلاكية حسب المناطق الجغرافية([1]): المؤشر الوطني المأخوذ على عينة من 18 مدينة تمثل التراب الوطني و موزعـــه على 5 مناطق من الوطن، فالمؤشر المحسوب لكل مدينة بالنسبة لـــسكان هذه المنطقة في إطار مجموع السكان، فقائمة المنتجات مأخوذ من نتـــائج دراسة إحصائية للاستهلاك حسب خصوصية كل منطقة و في نفس الوقت الحسابات المأخوذة على المستوى الوطني و منطقة العاصمة. و الجـــدول الموالي يبين تطور هذه الأسعار حسب المنـــاطق الجغرافيـــة. **جـــدول رقـــم(12): تطـــور الأســـعار حـــسب المنـــاطق الجغرافيـــة.**

على اعتبار سنة 1982 سنة الأساس: 100%

	1990		1991		1992	
المنطقة	**المجموع**	**الغذائية**	**المجموع**	**الغذائية**	**المجموع**	**الغذائية**
الجزائر	%16.7	%18.5	%22.8	%19.6	%31.8	%29.4
وهران	%15.8	%18.1	%27.6	%23.5	%28.5	%25.7
قسنطينة	%21.6	%22.3	%28.6	%21.5	%33.5	%29.1
عنابه	%19.1	%21.4	% 25.0	%25	%31.6	%27.6
ورقلة	%21.7	%19.4	%26.4	%26.1	%38	%31.7
الوطن	%18	%19.6	%25.9	%22	%32.4	%28.7

المصدر : statistique courante N° 29 ، P 12

إن مستوى ارتفاع الأسعار لأغلبية المناطق الجغرافيـــة يقـــارب المعـــدل الـــوطني، باســـتثناء منطقـــة الجنـــوب إذ أن هنـــاك ارتفاعـــا ملحوظـــا

[1] - statistique courante n 29. P19

للأسعار(38% في منطقة ورقلة سنة 1992). أما منطقة وهران فنسجل أدنى زيادة في أسعار المواد الغذائية على المستوى الوطني بنسبة 25.7%.

ه- **تطور الأسعار النسبية** : نستعمل مؤشر الأسعار النسبية لقياس أسعار السلع و الخدمات بالنسبة للمؤشر العام للأسعار النسبية يحسب بالعلاقة بين مؤشر السلع لكل منتوج و المؤشر الإجمالي :

السعر النسبي= مؤشر الأسعار للسلعةA/ المؤشر الإجمالي للأسعار(*)

و لبيان أهميته في ميزانية الاستهلاك سنقدم مؤشرات الأسعار النسبية لفئة من المواد الغذائية ، و خاصة المنتجات التي تلعب دورا بارزا في التأثير على الأسعار بصورة عامة ، و الجدول الآتي يبين هذه المؤشرات.

(*) لتوضيح أكثر كيفية معرفة الأسعار النسبية نأخذ مثال: لنفرض أن سعر سلعة A ارتفع ب 20% عن نسبة الأساس أي رقمها القياسي = 120 و اذا ارتفعت جميع الأسعار خلال نفس الفترة بالضعف (200) ، مؤشر السلعة النسبية A خلال نفس الفترة = 120×100/ 200=60 مما يدل ان سعر السلعة A انخفض من 100 إلى 60 .

جدول رقم(13): تزايد مؤشرات السلع النسبية للمواد الغذائية "اللحــوم- خضر- فواكه "

الوحدة:%

السنوات	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990
لحـــــوم حمراء	100	97	96	102	111	104	101	106	102
لحـــــوم بيضاء	100	89	85	90	85	83	79	96	83
بيض	100	98	108	120	110	102	109	110	109
سمك	100	99	93	91	86	84	88	98	84
خضر	100	98	115	93	88	85	93	88	87
فواكه	100	112	115	116	95	99	106	110	121
طاطس	100	112	125	101	118	103	119	110	109

المصدر : Inflation et mal developpement op . cit –P 127

و النتيجة التي يمكن الخروج بها انطلاقا من الجدول السابق :

1- ارتفع سعر البطاطا بوتيرة عالية تحت ضغط الطلب المتزايد، و تقلبات العرض المرتبط أساس بالعوامل المناخية.

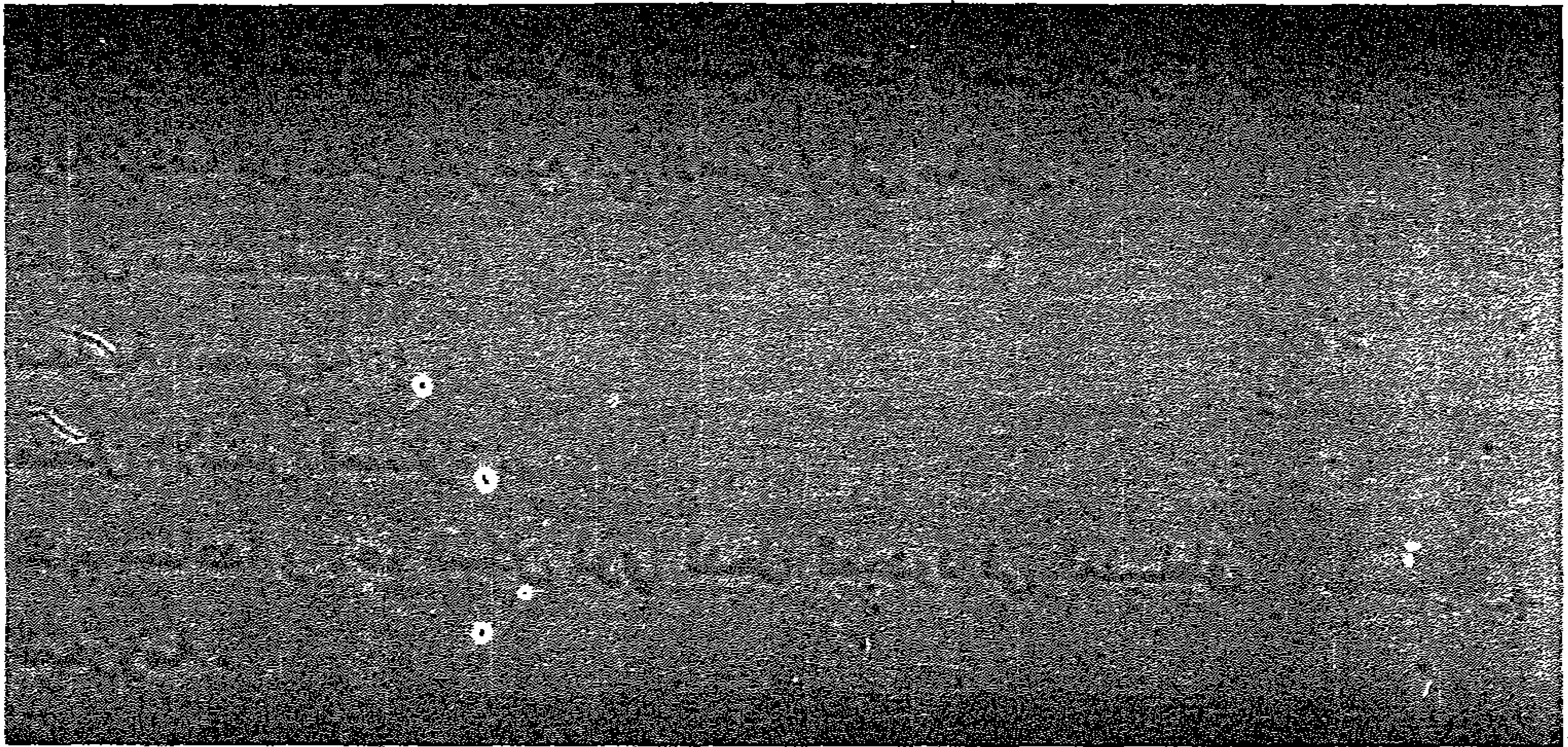
2- موازنة بين وتيرة سعر البيض و اللحوم الحمراء.

3- أخيرا الفواكه تطورت بوتيرة سريعة هي كذلك.

نستنتج في النهاية أن أسعار السلع الاستهلاكية ارتفعت بوتيرة عالية، فـــي ظل سيادة نظام أسعار مشوه غير قادر على القيام بواجباته كمــا حــددتها النظرية الاقتصادية العلمية، و بالتالي أدى إلى ظهور مظاهر سلبية مثــل ندرة السلع و محاولة تخزينها.

أما ظاهرة الندرة فقد انتشرت في المجتمع الجزائري بشكل مذهل، و هذا راجع بالدرجة الأولى إلى الأسعار المدعمة من جهة، و التصرفات اللااقتصادية من جهة ثانية، فهذه الظاهرة شملت المواد الغذائية و انتقلت إلى قطع الغيار، إلى العملات الصعبة حتى أصبحت واقعا اجتماعيا يصعب القضاء عليه متخذة الحلقة الآتية [1]:

شكل رقم (04) : حلقة الندرة



نتيجة محدودية العرض بسبب ضعف الإنتاج ، و في نفس الوقت ارتفاع الطلب بسبب زيادة الأجور و ارتفاع معدل النمو الطبيعي بسبب الزيادة السكانية . لمواجهة هذا الطلب المتزايد تلجأ الدولة إلى الاستيراد لإعادة تموين السوق بالسلع . مع بيعها بأسعار مدعمة بإعانات استغلالية كبيرة جدا . إذ يقتنيها المستهلك بأسعار زهيدة ، و بالتالي استهلاك زائد (تبذير)

---

(1) لخضر عزي- السوق الموازية و تدهور الدينار " رسالة ماجيستر " 1993- معهد العلوم الاقتصادية " جامعة الجزائر ص 155 ، 186 .

، فينتج عنه نفاذ جميع المخزونات . و هكذا تظهر الندرة مرة أخرى ، ثم تلجأ الدولة إلى نفس الخطوات السابقة لتجد نفسها تعيش في حلقة مفرغة .

إضافة إلى ذلك ، لم تستطع إدارة الأسعار و احتكار الدولة للتجارة على المستويين الداخلي و الخارجي التحكم في الأسعار ، ما عدا بعض المواد الاستهلاكية التي تعكس طلبا كبيرا كالقهوة و السكر و الشاي ، الحبوب ...الخ . فالتموين مضمون من طرف الدولة ، والطلب مدعم أيضا فالكميات المرتفعة من سلع الاستهلاك المستوردة تجعل السوق مراقبا من هيئات الدولة على كل مستويات الاستيراد و البيع بالجملة و حتى التجزئة ، و كانت الدولة تهدف من خلال التوسيع في الاستيراد إلى ما يلي :

1- تموين منتظم للسوق .

2- محاربة المضاربة .

3- ضمان الأسعار المستقرة .

4- تقديم مساعدة و دعم السكان ذوي الدخل المحدود في المناطق المحرومة .

ويمكن إيعاز الندرة إلى جملة من العوامل([1]):

1- عدم الترابط بين العرض و الطلب : أي عدم التوازن بين العرض و الطلب ، يبين اختلالات التوزيع الناتج عن كثرة الوسطاء في سوق الجملة ، الذين يسعون إلى خلق الندرة الاصطناعية " عن طريق شراء جميع السلع و التحكم في بيعها " ، وهذا ممكن في اقتصاد يمتاز بالندرة الكامنة والمستترة . فعندما يكون قسم من إنتاج القطاع الخاص يباع إلى تجار الجملة و التجزئة الخواص ، فالمنتج الخاص يسعى دائما إلى تعظيم الربح

[1]- Miloudi Boubakeur –OP.CIT .P.144

والتسديد يتم دائما نقدا ، و في نفس الوقت الهياكل الإدارية للدولة تتـــدخل لخلق الوسطاء ، و بالتالي زيادة الندرة و المضاربة و عـــدم اســـتمرارية قنوات التوزيع أي بين المؤسسات الوطنية و تجار التجزئة خلق جملة من العوامل المنشطة للوسطاء ، الـــذين يـــستغلون هـــذه الوضـــعية لزيـــادة الاختلالات في التخزين ، و تخصص القطاع الخاص في بيع السلع النادرة لتعظيم الإيراد، تاركا القطاع العمـــومي ببيـــع الـــسلع ذات الاســـتهلاك و الاستعمال العادي بالأسعار الثابتة .

2 ــ غياب التنسيق القطاعي : فغياب سياسة اندماجية علـــى المـــستوى الوطني ، يعتبر من بين الأسباب التي أدت إلـــى انعـــدام التنـــسيق بـــين المؤسسات أي عدم وجود قوانين تنظيمية واضحة ، تهدف إلى اســـتغلال الإمكانيات الموجودة بين المؤسسات ، يشكل القاعدة الأساســـية لظـــاهرة الندرة . فكل مؤسسة تقوم بإعداد سياستها الاستثمارية بعيدة عن الأخرى و بالتالي زيادة التكاليف و عدم الفعالية ، و يتجسد عدم التنسيق فـــي نقـــص الإعلام بين المؤسسات الوطنية الإنتاجية و مؤسسات التوزيـــع " أحيانـــا مؤسسات التوزيع الوطنية تستورد سلعا مهمة جاهلة أن هـــذه المنتجـــات موجودة على مستوى المؤسسات الوطنية " .

3 ــ التجهيزات : إن مجموع المؤسسات الوطنية تم توطينها بطريقة غير متكافئة على مجموع التراب الوطني ، مما نتج عنها عدم التوازن الجهوي بين شمال البلاد و جنوبها الأدنى ، إضافة إلى عدم كفاية الهياكل التجارية و الموازنة المكملة لها ، مما يؤدي إلى تلف بعض الـــسلع الـــضرورية . فمثلا تلف الحليب و اللحوم نظرا لضعف وسائل التبريد ، و فـــي بعـــض الأحيان يستحيل تخصيص مخزون الأمان . كذلك النقل البـــري إذ يـــشكل

الوسيلة الأساسية للشحن ، فهناك 20% من الخضر و الفواكه تصبح غير صالحة " فاسدة " بسبب وسائل المواصلات غير الملائمة ، و هذه الأرقـــام ترتفع خلال فصل الحرارة خصوصا عند القطاع العمـــومي . فالوســـائل الأخرى تبقى مهمشة ، فمثلا النقل بالسكك الحديدية نادرا ما ينقـــل الـــسلع المخصصة للاستهلاك العائلي ، و هياكلها لم تواكب التنمية الاقتـــصادية " مشروع السكة الحديدية للهضاب العليا لم يتحقق نظرا للصعوبات الماليـــة التي تعيشها البلاد " . أما النقل البحري فهو محدود جدا ، و يكاد يقتـــصر على التجارة الخارجية فقط .

4 ـــ التموين : بصورة عامة يخضع برنامج التموين إلى تقديرات المبيعات و إمكانيات التخزين المتاحة للإنتاج و الاســـتيراد . فمعظـــم المؤســـسات العمومية لا تقوم بإعداد سياسة تموينية مستمرة و صحيحة ، فنقص التنسيق بين برامج التموين و الاستيراد يتجلى في عدم فعالية جهاز التوزيع، ذلـــك أن الاستيراد يقرر دائما من طرف الإدارة المركزيـــة للمؤســـسة المكلفـــة بالتموين ، في حين أن المؤسسات و الوحدات على المستوى المحلي لا علم لها بمثل هذه القرارات ، و عدم الاحترام للطلبات المرتبطة بالإنتاج . مما ينتج عنه اختلالات مختلفة و بالتالي عدم وجود طريقـــة علميـــة لتقـــدير المبيعات ، مما يؤدي إلى ظهور ندرة على مستوى التوزيع .

5 ـــ تسيير المحزونات : يبقى المشكل الأساســـي و المركـــزي لمعظـــم المؤسسات الوطنية في عدم تحقيق أهدافها المنشودة و هو وظيفة التخزين . فتسيير المخزون يشكل تسجيل المدخلات و المخرجات للسلع ، فنادرا مـــا يوجد مخزون الأمان، نظرا لانعدام وسائل التخزين للمنتجـــات الأساســـية كالزيوت و اللحوم و غيرها و عموما بعض السلع الإستراتيجية مخـــزون

أمانها على النحو التالي : (القمح : 3 أشـــهر) ، (العجـــائن الغذائيـــة : شهرين) ، (السميد : بين 3 أيام و شهر) . فعدم تخصيص مخزون الأمان يؤدي إلى اختلالات على مستوى السوق . ففي سنة 1994 بعض وحدات التوزيع عرفت هذه الظاهرة لعدة مواد " اللبن، البيض ، الطماطم المصبرة، البطاطس ...الخ " . فمؤسسات التوزيع للأروقة الجزائرية آنذاك تعـــرف اختلالات في المخزون لأكثر من ستة أشهر ، التدهور المستمر للمخزونات حيث 15 وحدة تابعة للشركة الوطنية للتموين بالمواد الغذائية من بين 21 مؤسسة تعاني من تلف البضائع نتيجة للظروف السيئة للتخزين و خاصـــة الحرارة ، و انتهاء آجال استعمال بعض السلع الاســـتهلاكية ، و تـــدهور الحليب " غبرة " نتيجة لسوء التعبئة أو التصنيع أو الحفظ . إضافة إلى ذلك ، فالقطاع العمومي يستحوذ على وسائل معتبرة تجعله يقوم بسياسة تجارية أكثر ديناميكية ، عن طريق إعطاء القروض لتجار التجزئة و تقديم خدمات ما بعد البيع ...الخ .

6 ـــ هيئة المستهلك و تصرفاته : لا توجد وضعية مثالية للمـــستهلك الجزائري اتجاه الندرة ، فهناك عدة أوضاع مرتبطة بالثقافـــة ، الـــدخول ...الخ . فعلى سبيل المثال تصرفات المستهلك في البلاد المتخلفة ، تختلف عنه في الدول المتقدمة . فهذه التصرفات مرتبطة بالعناصـــر الماديـــة و النفسية ، فهذان العنصران يكتسبان أهمية بالغة ، و بالتالي فالجانب النفسي هو المسيطر في حدوث الندرة . و على وجه الخصوص فالعائلة و المرأة بالتحديد تدفع إلى زيادة في الاستهلاك ، و هي تتخيل دائما و تؤمن بكـــل الأخبار مهما كان مصدرها من شائعات و غيرها ، بمعنى الشائعات الزائدة تصبح أكثر مضاربة مما يؤدي إلى الندرة الجزئية أو الكلية . إضافة إلـــى

ذلك، تمركز المساحات الكبرى العمومية عبر التراب الـوطني ، و التـي خلقت مناخا ملائما للاستهلاك تدفع المستهلك دائما إلى اقتناء أكبر قدر من السلع لإشباع أكبر للحاجيات ، و بالتالي الأسعار تأتي في المرتبة الثانية . فالمستهلك يبحث عن السلعة أولا ثم الإداري البيروقراطي ، و المحسوبية و الإهمال على حساب الأموال العمومية .

7 ـ عوامل أخرى : تتمثل فيما يلي :

ـ عدم توفر السلع المطلوبة ، المرتبطة بجملة من العناصر منها نظام التوزيع " فهناك مناطق جغرافية يتواجد بها القطاع العمومي بكثرة ، في حين ينعدم في جهات أخرى مما يؤدي إلى توفر السلعة في منطقـة و انعدامها في مناطق أخرى .

ـ الأسعار المقترحة غير ملائمة ، فعادة مـا تكـون الأسـعار المقترحة من طرف المنتجين الخواص أكبر بكثير من الأسعار الرسـمية ، هذا الفرق يؤدي إلى الندرة و عدم كفاية المعروضات .

ـ درجة حرمان المستهلك من حقوقه ، إذ يجب ربـط نـشاطات التوزيع بالحركية الاقتصادية و الاجتماعية للدولة التـي تـدفع بمجمـوع السكان إلى جني ثمار التنمية الاقتصادية ففي هذه الحالة أصبحت العنصر المحدد له ، فهناك 3 عوامل أساسية :

1) عدم إتاحة المنتجات .

2) عدم تناسب الأسعار مع القيمة الحقيقية للسلعة عند التجزئة .

3) التخزين بكميات كبيرة عند إتاحتها و الاستعمال المفرط يؤدي إلـى التبذير .

E) السوق الموازية " الاقتصاد اللاشكلي " : لم تظهر هذه السوق إلا حديثا ،أي منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي ،و لو أن جذوره تعود إلى بداية الاستقلال . و لم تهتم به الإدارة و الباحثون إلا مع ظهور و تطور البطالة ،و وجود انحرافات مهمة بين المعطيات حول التشغيل المحصل عليه عبر شبكات التحقيقات ، التي تمت على مستوى قطاع العائلات و بين تلك المتجمعة من طرف الإدارة على مستوى (مصلحة الضرائب ، الديوان الوطني للإحصائيات ، الضمان الاجتماعي ...الخ) . و من هذا المنطلق تم تجاهل هذا القطاع غير الرسمي و غير المسجل ، و أصبح يشكل اقتصادا حقيقيا بهياكله و أعوانه و أدواته . هناك العديد من المصطلحات المرتبطة بهذا الموضوع منها على سبيل المثال : الاقتصاد غير الرسمي ، الاقتصاد النفقي ، الاقتصاد الموازي ، الاقتصاد الأسود ، الاقتصاد المغفل .

يعرف الاقتصاد الموازي أو السوق الموازية " قطاع إنتاج السلع و الخدمات كونه أكثر نشاطا و ديناميكية ، و لكنه بمعزل عن الضريبة حيث تتم فيه خلق قيمة مضافة أكثر ارتفاعا و بالتالي خلق مداخيل مرتفعة "

و يعرفه الدكتور أحمد هني [1] " الاقتصاد اللاشكلي مجموع النشاطات التي تتهرب من إحصائيات الدولة أو بعبارة أخرى مجموع النشاطات غير المراقبة من طرف الدولة بواسطة الضرائب أو المحاسبة ، إذ فغير الرسمي يقترب من اللاشرعي أو غير القانوني " . إذن فالاقتصاد غير

(1 A . Henni Essai sur l économie parallele cas de l Algerie- ed . ENAG 1991 –P . 9- 10

الرسمي مفهوم و طرح اقتصادي و اجتماعي يستعمل للدلالة على جزء من الاقتصاد شاذا مقارنة بالمؤسسات النظامية ، وما يتطلبه إنشائها من توفر أحيانا تبدو بديهية :

1 ــ التسجيل لدى مصالح الضرائب .

2 ــ التسجيل في السجل التجاري .

3 ــ التوظيف الشرعي للعمال .

4 ــ التصريح لدى صناديق الضمان الاجتماعي .

5 ــ التمويل عن طريق الجهاز الرسمي المصرفي .

6 ــ التسيير الرسمي و القانوني .

فالاقتصاد الموازي يتميز بخصوصيات متعددة مثل :

- غياب التسجيل الحقيقي .
- عدم اللجوء إلى القروض البنكية .
- اللجوء الدائم إلى أشخاص متربصين لإبرام الصفقات ، عدم شرعية بعض النشاطات أحيانا " مخدرات، قنوات نوعية ومتشعبة ويطبعها التحايل .... الخ " .

أ- **تركيبة السوق الموازية** : تعتبر السوق الموازية مركز أساسيا للتضخم ، و تطورت عبر قنوات الندرة بحيث تجذرت منذ فترة السبعينات من القرن العشرين و خاصة عند إتباع نمو التنمية غير المتوازية " نموذج ديبرنيس" و خاصة الجوانب السلبية للسياسة الزراعية ؛ فهذه السوق لم تصبح محيطا أو فضاء محدودا لتدفق المنتوجات المستوردة بطريقة رسمية و غير رسمية ، و أنها تسحب هذه الأموال المادية من السوق الموسمي

الرسمي ، ليعاد دفعها في السوق الموازية و بأسعار مرتفعة ، و هكذا يظهر هذا الاقتصاد على مستويين ([1])

1 ـ الاقتصاد الموازي على مستوى الإنتاج و هذا عن طريق " التوظيف غير الشرعي للو رشات غير الرسمية ، عدم احترام القواعد التنظيمية لعوامل الإنتاج " ،وهذا بدوره له دور ايجابي كونه يضيف قيمة مضافة .

2 ـ الاقتصاد الموازي على مستوى التوزيع و هذا هو الإشكال المطروح كونه لا يضيف أية قيمة للإنتاج ، بل يتغذى عبر الإصدار النقدي دون وجود علاقة مع الإنتاج ، و يؤدي إلى تفقير البلد عوض إثرائه ، و يتجسد دائما في الفرق بين الارتفاع المتزايد بين السعر المعروض و السعر الموازي .

حتى وقت قريب كانت السوق الموازية أمرا غريبا و شاذا و انتشار السوق السوداء مع تأثير محدود بسبب الإغراق السلعي المبرمج وفق نمط الاستيراد الواسع ، لهذا أصبحت هذه السوق متداولة حتى على مستوى الأوساط الرسمية كالوزارات و الدواوين ، فكلما نتكلم عن السوق الموازية و إلا و يتبادر في ذهننا مصطلح الندرة ، بسبب انتهاج نموذج تنمية اقتصادية و اجتماعية مبني على الصناعات المصنعة ، و ما رافقها من نقص في السلع الاستهلاكية المدعمة من طرف الدولة ، و التي تسمح لأكثر من حيلة للحصول عليها و إعادة تصريفها بأسعار مرتفعة ، و في بعض الحالات أمام المساحات الكبرى .

---

[1]- A . Henni Essai sur l économie parallele cas de l Algerie- ed . ENAG 1991 –P15-25

ب ـ أسباب ازدهار السوق الموازية : من بين الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تطور هذه السوق بصورة كبيرة و على نطاق واسع ما يلي :

1 ـ حالة السوق الوطنية : إن السوق الجزائرية تمتاز بعدة خصائص و لعل أهمها :

أ ـ السوق الجزائرية سوق راكدة بمفهوم الاقتصاد الرسمي .

ب ـ عدم مرونة العرض و فعالية الطلب .

ج ـ الإنتاج غير مرن .

د ـ إحلال التجار الطفيليين محل التجار الحقيقيين .

ه ـ عدم توفر المعلومات الكافية حول حالة السوق أي سوق بدون معلومات([1]).

2 ـ سياسة الأسعار : إن الأسعار المدعمة عادة ما تكون أقل من الأسعار في السوق الموازية ، و هذا ما يؤدي إلى ميل قوي للاستهلاك من مختلف السلع و الخدمات المنتجة في القطاع غير الرسمي،و يؤدي إلى عدم القدرة على تقديرات المعدل الرسمي لارتفاع الأسعار ، و بالتالي تنشط هذه السوق على حساب هامش المشروعية السعرية . إضافة إلى ذلك :

أ ـ تغير كبير في المداخيل دون أن يصاحبه زيادة في الأسعار .

ب ـ بقاء الأسعار ثابتة لفترات زمنية طويلة لا تسمح بتحقيق التوازن بين الإنتاج و الطلب المتزايد

([1])- بوخزار عمر- محاضرات في نظرية الأسعار -ألقيت على طلبة الماجستير معهد العلوم الاقتصادية -جامعة الجزائر سنة89/88 ص11.

جـ ــ وجود طلب ينمو بسرعة أكبر من نمــو القــيم الإداريــة للعرض أي نمو مدا خيل لا يرجع أصلها إلى إنتاج السلع و الخــدمات ، فبالنسبة للطلب المتزايد أكبر من العرض يرجع إلى حالتين :

ــ الأسعار الحرة تؤمن التوازن .

ــ الأسعار الإدارية ثابتة و لا تشكل ميكانيزم لتعديل المداخيل أو الأسواق .

3 ــ سياسة تسويق المنتوجات : يمثل دور التوزيع في الــربط بــين الإنتاج و الاستهلاك ،

فهياكل التجارة في الجزائر تتصف بأنها تتماشى مع الدورة الطويلة بوجود عدة وسطاء [1] :

المنتج ←——— تاجر الجملة ←——— تاجر نصف الجملة ←———
التجزئة ←——— المستهلك

إن هذه الدورة أدت إلى عدة مظاهر سلبية و لعل أهمها :

كثرة المضاربين والوسطاء

– ارتفاع مذهل في الأسعار

–ارتفاع الأرباح التجارية عن الأرباح الصناعية ، فمثلا ســعر تكلفــة سلعة ما = 100 د.ج ولكن بتعدد الوسطاء تصل المــستهلك ب250 د.ج

---

(1) -Miloudi Boubakeur –OP.CIT.P 46

وهو عبارة عن أموال تذهب إلى الطفيليين ، لم يمارسوا أي نشاط إنتاجي في الاقتصاد الوطني .

– إن القطاع التجاري ساهم بصورة فعالة ومؤثرة في الازدهار السوق الموازية من خلال عمليات البيع عـن طريـق :– المحـسوبية – والتفرقة ، والبيع في أوقات غير ملائمة تماما للعامل وبالتالي أصبحت هذه المساحات مكانا يغذي هذه السوق .

–الأسعار منخفضة نسبيا بالنسبة للأسعار في القطاع الخاص .

– الاستيراد يتم مباشرة على مستوى المؤسسات العمومية .

– انخفاض الأجور في بعض القطاعات الإنتاجية ، وعـدم وجود مراقبة صارمة في هذه المؤسسات مما دفع بالكثير مـن العمال إلى التغيب عن العمل، لاقتناء هذه السلع وإعادة بيعهـا بأسعار مضاعفة تحقق له أرباح إضافية عن الأجـر الـذي يستحق في المؤسسة .

- نظام التسويق للخضر والفواكه أدى إلى خلق هياكل زائـدة فـي الاقتصاد الوطني " بعض التعاونيات و الدواوين " ، فأصبحت العلاقة بين الفلاح و المستهلك غير مباشرة ، فالفلاح يبيع السلعة مـثلا بـــ 10 د.ج ليجدها في السوق بـــ 30 د.ج ، مما دفعه إلى الهروب عـن الفلاحـة و التوجه إلى القطاع الموازي .

4 – برنامج مكافحة الندرة [1]: مع بداية الثمانينات ظهرت هناك مرحلة جديدة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية شعارها من أجل حياة أفضل

---

[1] – حسن بهلول ، مرجع سابق ذكره ،– ص42

، و بالتالي اعتمدت سياسة الاستيراد المكثف للمواد الغذائية لمواجهة الندرة ، و ضمنه المخطط السنوي 1980 الذي عرض على البرلمان و يهـدف إلى الرفع من استيراد 3 مجموعات من السلع ([1]):

ـ مواد البناء ز قطع الغيار و أغذية الأنعام .

ـ مواد الاستهلاك الصناعية .

ـ مواد الاستهلاك الغذائية .

بالنسبة لمواد البناء ، و قطع الغيار ، و أغذيـة الأنعـام ، فالهـدف مـن استيرادها هو الإسراع في تحقيق الاستثمارات ، و تخفـيض التكـاليف و الرفع من فعالية القطاعات المعنية ، و محاربة السوق السوداء و الرفع من معدل استعمال إمكانيات الإنتاج (الديوان الـوطني لأغذيـة الأنعـام ، و تحسين صيانة الشاحنات و العتاد الفلاحي، ...الخ)

إذن فهذا الاستيراد يدخل في إطار محاربة العقبات التي تواجه نمـو الاقتصاد الوطني (ندرة مواد البناء ، عدم كفاية الإنتاج الوطني، ضـعف معدل استعمال الإمكانيات المتاحة).

أما استيراد مواد الاستهلاك الصناعي " آلات طبخ – مبردات ...الخ" يرجع إلي ارتفاع عدد الأسر (100.000 أسرة سنويا) و بقايا زيادة في المداخيل نتيجة زيادة نسبة الأجور. و بالنسبة للمواد الغذائية فارتفاع الوردات يعود بالدرجة الأولى إلى نمو الاحتياجات نتيجة النمـو الـديمغرافي و تحـسين الوجبة الغذائية، و تراجع الإنتاج الفلاحي الذي يعود حسب رئيس الحكومة السابق "عبد الحميد الإبراهيمي " إلى الجفاف و تهميش القطاع الفلاحي مع

---

[1]) 358-359(A. Brahimi.OP.CIT. P-

زيادة ملحوظة في أسعار بعض المواد على مستوى العـالمي " الحبـوب، البن، السكر"،و بلغة الأرقام فان برنامج مكافحة النـدرة خـلال سـنوات (1980، 1981) بلغ حجمه 8.2 مليار د.ج ما يعـادل دولار ، وارتفعـت الواردات بشكل ملحوظ كما يبينه الجدول الآتي :

جدول رقم(14) : الواردات الجزائرية للفترة 1979ــ 1984

الوحدة : مليار د.ج / جاري

الواردات	1979	1980	1981	1982	1983	1984
السلع الاستهلاكية	10.5	15.5	17.5	19.2	18.7	17.1
مواد تموين جهاز الإنتاج	9.4	12.2	14.8	13.5	15	18.4
تجهيزات "مواد استثمار"	12.4	12,7	16.3	16.5	15.8	15.6
مواد أخرى	0.07	0.08	0.1	0.3	0.3	0.1
المجموع	32.37	40.48	48.7	49.5	49.8	51.2

المصدر : وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية ــ أرقـام جـدول تنفيـذ المخطط 80 / 84 ص: 28

يظهر من الجدول أن معـدل نمـو الـواردات مـن الـسلع الاستهلاكية بنسبة 62% للفترة من 1979 إلى 1984 ، و الـواردات من السلع الموجهة لتموين الجهاز الإنتاجي " مواد أولية بنسبة 90% للفترة المذكورة ، و تواصل نمو الواردات من السلع الاستهلاكية بنسبة سنوية تتراوح بين 10% إلى 13% سنويا . إضافة إلي الإفراط فـي

تقدير حاجة المجتمع من المواد الاستهلاكية ، بالنظر إلى متطلبات التنمية مما أدى إلى استيراد مواد بكميات فائضة لا تعتبر ضرورية ، و هي سياسة إغراق على حساب الاستثمار الذي كانت الجزائر في حاجة أكيدة إلى مواصلة توسيعه و دعم ديناميكيته للتعويض التدريجي للواردات بالإنتاج الوطني قصد تحقيق الاكتفاء الذاتي ، مما زاد في تعطيل الطاقة الإنتاجية و انتشار الأعمال الطفيلية ...الخ .

ـ كما أن التوسيع في الاستيراد أثر بصورة واضحة على الاحتياطات من العملة الصعبة في الفترة من 1980 ـ 1984 التي أخذت المسار التالي مثلما هو واضح من الجدول الآتي :

جدول رقم(15):تطور محصلات الجزائر الخارجية

الوحدة :مليار د ج/جاري

السنوات	1979	1980	1981	1982	1983	1984
صافي العملة الصعبة المحصلة	10.41	15.12	16.34	11.13	9.33	7.6

المصدر: m.p.a.t. rapport annuel d'exécution du plan 1986 p. 4

نلاحظ أن صافى العملة الصعبة انخفض سنة 1984 ب 32 % عن 1979. إن ما اثر على صافى الجزائر من العملة الصعبة هي سياسة الصرف المطبقة خلال النصف الأول من الثمانينات لفائدة المسافرين إلى الخارج ،لأنها شجعت كثيرا على تحويل كميات كبيرة من العملات الصعبة إذ يحق للمواطنين حسب هذه السياسة أن يصرف لدى البنوك ما قيمة 1000دج مرة واحدة كل سنة وسجلت تدفقات هائلة من المسافرين ذلك

فعدد من سافر فقط على الخطوط الجوية الجزائرية وصل إلى 2.060.532 مسافر سنة 1984[1] معظمهم من الجزائريين المقيمين وكان للسفر المفرط للإطارات بمهمة أو بغير مهمة أوفي إطار العطل السنوية،مع صرف كل المرتب الشهري بالعملة الصعبة ،أثر سلبا على رصيد البلاد من العملة الصعبة ،بالإضافة إلى المساهمة في صرف الدينار مقابل الفرنك الفرنسي مع المغتربين المقيمين بأوروبا ،مما زاد في توقف تدفق العملة الصعبة للجزائر ،وخلق سوقا موازية في هذا المجال.

5 – تهميش القطاع المنتج : إن الاهتمام المتزايد في إطار المخطط الخماسي الأول 1980-1984 بالجانب التنظيمي "كإعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية وهيكلة القطاع ألفلاحي ، حول النظر عن مواصلة التنمية ودعم حركتها .فالقطاع الذي تأثر من هذه السياسة مباشرة هو القطاع ألفلاحي ،والصناعة التي هي ركيزة التنمية الزراعية والمجتمع برمته،واستمر التهميش وعدم الاهتمام بالقطاع الإنتاجي حتى المخطط الخماسي الثاني (85-89) ،والجدول الأتي يبين ذلك:

جدول رقم (16) :تطور هيكل الاستثمارات الفعلية [1967-1990] في الاقتصاد الوطني

الوحدة:%

قطاعات الاستثمارات	79-67	84-80	89-85	90
الفلاحة والغابات والري	%8.8	%9.9	%11.42	%9.3

(1) - - <<ONS>> <<MPAT>> Annuaire statistique de l Algerie 1983-1984-P 231

والصيد والبحري				
-الصناعة	%50.5	%28.0	%23.10	%25.4
-البناء والأشغال العمومية	%2.3	%3.7	%4.12	%2.3
-خدمات الإنتاج	%7.5	%8.0	%4.12	%2.3
-الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية	%30.9	%50.4	%54.76	%54.9
المجموع النسبي	%100	%100	%100	%100
المجموع ألقيمي بمليار د.ج	274.13	344.81	370.5	95.1

المصدر :د. محمد حسن بهلول. مرجع سابق ذكره ص: 50

لقد أدى عدم الاهتمام بالقطاع الصناعي المنتج تبعا للجدول إلى انخفاض وزنه في مجموع الاستثمارات من 61.6%خلال الفترة [67-78] إلـى 37% خلال [1990] وكان القطاع الصناعي هو الأكثر تهميشا.

فانخفضت حصته من الاستعمالات بشكل ملحوظ من 50.5% في الفتـرة الأولى إلى 25.4% خلال الفترة الثانية، ويعود هذا التعديل إلى أن السياسة الاقتصادية الجديدة تبنت ضمن أولوياتها :

1 -إعطاء الفعالية للجهاز الإنتاجي .

2-الاهتمام بالبنية التحتية للاقتصاد الوطني .

3-بفضل هذه السياسة تأثر التوازن الاقتصادي بشكل ملحوظ،إذ ظهـرت نتيجته على صعيد التشغيل حيث بدا يتقلص مستوى التشغيل مـن 5.86% خلال الفترة _(67-78) إلى 3.5% خلال الفترة (79-90)،و في نفـس

الوقت معدل النمو السنوي للقوة العاملة ارتفــع إلـــى 4.5%[1] ، إذ أن الفرق بين الرقمين خلال الفترتين،قدر ب 1.36 % يعبر عن وجود فائض في التشغيل، مما دفع هذه الفئة إلى العمل في السوق الموازية وهــذا مــا ساهم بطريقة أو بأخرى في وجو د الاقتصاد الموازي.

F-برنامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي : هو عملية توفيــق الاقتصاد بحيث يعيش في حدود إمكاناته،ولا يمكن تحقيقــه دون تكلفــه سواء دعمه صندوق النقد الدولي أو لم يدعمه، وستكون له آثار سلبية و خاصة على ذوي الدخل الضعيف والمتوسط، ويرجع السبب في إعــداد هذا البرنامج إلى أن سنوات الثمانينات تميزت بالتوترات الــشديدة فـــي الاقتصاد العالمي وخاصة في البلدان النامية، فقد تباطأ التمويل الأجنبـــي بشدة وانخفضت الأسعار الأولية بشكل حــاد، ونتيجـــة لـــذلك ارتفـــع الإقراض من صندوق النقد الدولي إلى مستويات غيـــر مـــسبوقة[2] فـــي أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات من القرن العشرين .بالإضافة إلى أن الظروف في البلدان المقترضة من صندوق النقد الدولي تدهورت بـــشكل غير عادي،إذ كـــان اخـــتلال التـــوازن المـــالي الـــداخلي والخـــارجي كبيرا،والإنتاج يتناقص في حالات عديدة والتضخم يتزايد...الخ.لمواجهة هذه المعضلات لابد من إعداد سياسات توافق الدولة على إتباعها كشرط

- Synthèse du bilan economique et social<<periode 1967-1978>> [1]
M. P. A. T P 134

[2] التمويل و التنمية أعداد " ديـــسمبر 1988 ، جـــوان 1996 – ص 2 و ص 14 – بتصرف"

للاقتراض من الدول الغنية وتتمثل هذه الإستراتيجية التي يرعاها صندوق النقد الدولي ،فيما يلي:

1 - كبح جناح الطلب المحلي بفرض قيود مالية.

2- تنفيذ الاصطلاحات الهيكلية لتعزيز استجابة العرض وتحسين كفاءة استخدام المواد .

3- الحصول على تمويل خارجي للمساندة البرنامج "وفي كل الأحوال العمل على تصفية المتأخرات الخارجية وإيجاد صيغة توافق الطرفين"،إعادة الجدولة".فالبرنامج بصورة عامة يتضمن إجراءات للاستقرار الاقتصادي موجه لملائمة الطلب الكلي "الخاص والعام "،مع الموارد المتاحة لتحقيق التوازن الداخلي والخارجي،ويتركز على عدة محاورو نوجزها فيما يلي([1]):

1- سياسة الأسعار والمنافسة: لرفع الإنتاج والاستثمار والقضاء على التبذير في المواد المستعملة من الضروري العمل بمبدأ الأسعار الحقيقية،الدالة على الندرة النسبية للسلع والخدمات ،و هذا عن طريق اتخاذ مجموعة من الإجراءات لعل أهمها:

ا-تخفيض وإلغاء الإعانات على أسعار السلع الغذائية والخدمات من الدرجة الأولى، وذلك لتخفيض النفقات العمومية في الميزانية، والقضاء على الاستهلاك المفرط و التبذير مع تشجيع الاستثمار والإنتاج،وتقليل الواردات.

ب- إلغاء الدعم المباشر وغير المباشر على أسعار مختلف السلع الغذائية والخدمات، فهذا القرار يهدف إلى تخفيف العبء على الميزانية

-Ajustement structurel O. P cit P 45 - 46 -[1]

العامة، وكذلك ديون المؤسسة الزراعية والصناعية،مع جعلها أكثر مرد ودية"رغم الانخفاض الكبير في الطلب في المراحل الأولى، و جعل الأسعار أكثر حرية.وبعبارة أخرى أكثر إحداث السياسة الاقتصادية،و العمل على تخفيض التكاليف والتضخم، مع عدم الانصياح وراء المطالب الشعبية وتفاديها"كما حدث في تونس، وغيرها...".

فهناك بعض الدول تمتاز باحتكار شديد لجميع النشاطات الاقتصادية. إذ يجب العمل على جعل الأسعار أكثر مرونة مع إتباع سياسة ضد الاحتكار، مع تشجيع و ترقية سوق المنافسة، و على وجه الخصوص حركة رؤوس الأموال و عوامل الإنتاج بين القطاعات الاقتصادية، واتخاذ إجراءات عملية تهدف إلى تغيير هيكلة السوق و جعلها أكثر تنافسية، و التأثير مباشرة على العرض الكلي و ميزان المدفوعات، و ذلك باتخاذ جملة من الإجراءات :

1- إصدار تشريعات معدلة و محددة لاحتكار الدولة.
2- تنشيط الاستثمارات الوطنية الخاصة في جميع الفروع،ورفع جميع الحواجز التي تواجهها وإلغاء كل أشكال التميز بين القطاعين العام والخاص.
3- لا مركزية قرارات الإنتاج والاستثمار في المؤسسات العمومية وربطها بالسوق الفائض.
4- انفتاح الاقتصاد الوطني أمام الاستثمار الأجنبي المباشر.
5- التحرير المنظم والتدريجي للتجارة الخارجية.

إذا فتنشيط الأسعار والياتها و السوق يسمح للمؤسسات بتحقيق تراكمات و فوائض مالية للوصل إلى تحقيق الكفاءة

الاقتصادية،و بالتالي العمل على تصفية كل المؤسسات التي تستمر في الخسائر،مع العمل على التمييز بين القطاعين العام و الخاص.

2- النظام المصرفي و معدل الفائدة([1]): تشمل تحديا ت الإصلاح في القطاع المالي لكثير من البلدان النامية . العناصر الثلاثية التالية :

1- ترشيد هيكل أسعار الإيداع"المدخرون"و الاقتراض" المستثمرون ".

2- تعميق أسواق النقد و رأس المال في القطاع الرسمي من الاقتصاد.

3- تدعيم التنظيم والإشراف بشكل رشيد و عقلاني.

إذن هذه الخطوات تعني بصورة ضمنية الابتعاد بصفة أساسية عن النظم التي تتصف بفرض رقابة و قيود مشددة على هيكل أسعار الفائدة، يكملها فرض حدود كمية على تخصيص الائتمان العام والقطاعي، وتوجيه القروض إلى القطاعات التي يعتقد أنها تشكل أولوية وطنية" استراتيجيه ".

وقد قامت بعض البلدان العربية بتحرير هيكل أسعار الفائدة بدرجة كبيرة (مثل الجزائر، مصر، المغرب...الخ"ففي الجزائر ارتفع معدل سعر الفائدة 16% عند الإيداع .

3-سياسة سعر الصرف ([2]): إن سعر الصرف يلعب دورا رئيسيا في أي اقتصاد، إذ يؤثر في النهاية على تكلفة السلع المستوردة وربحية صناعات

---

[1] -- التمويل و التنمية عدد سبتمبر 1993 – مقالة : الدكتور شمس الدين طارق – د : م . أ – العريان ص17

[2] -التمويل والتنمية سبتمبر 1991، ص(18-19)

التصدير. مما يؤثر بصورة فعالة على معدل التضخم والناتج والتشغيل، واختيار ترتيبات سعر الصرف أي تثبيته أو تغييره أو جعله يحدد المدى الذي يتأثر عنده الاقتصاد الوطني، نتيجة حالات الانتعاش أو الكساد في الخارج ، كما يحددها نطاق السياسة النقدية المستقلة في الداخل.

نتيجة لهذه الأهمية استعمل صندوق النقد الدولي سعر الصرف كوسيلة فعالة في التصحيح الهيكلي وتتمثل في اتخاذ التدابير التالية :

1- التسيير الجيد للسوق الرسمية للنقد المحلي.

2-المساعدة في توطيد دعائم النمو المنتظم،مع الاستقرار المعقول للأسعار لدى كل بلد من البلدان الأعضاء .

3-المساعدة على تصحيح الاختلالات في ميزان مدفوعاتهم .

4-تعزيز توسيع التجارة العالمية كوسيلة تساعد على خلق ظروف ملائمة لنمو اقتصادي دائم متزايد التوظيف .

5-سياسة سعر الصرف مقترنة بسياسات أسعار محلية، لتشجيع الاستخدام الرشيد للصرف الأجنبي .وتوفير حوافز كافية للمصدرين.

إضافة إلى أن هذه الإجراءات يجب على كل دولة في إطار سياستها الخاصة العمل بالتوصيات التالية([1]):

أ- تفادي الانحرافات في سعر الصرف المزدوج .

ب- إلغاء جميع التراخيص الخاصة بعقود الاستيراد والتصدير.

Hocine Benissaad-Ajustement strcturel.OP.CIT .P48.- [1]

ج- إلغاء التزامات المصدرين بإيداع مبلغ من العملة الصعبة لدى البنك المركزي، مع تسهيل فتح حسابات بالعملة الصعبة لصالح القاطنين .

د- السماح البنوك التجارية التعامل أكثر فأكثر، والقيام بعمليات العملة الصعبة لأنه في بعض الحالات فإن سوق العملة "تسمح بحماية بعض المتعاملين الاقتصاد يين ضد إخطار الصرف".وبصورة عامة فان إصلاح سعر الصرف وفق نظام الصرف والمدفوعات الدولي، يؤدي في كثير من الأحوال إلى توسيع درجة التحويل للعملة الوطنية .

4-إعادة تنظيم التجارة الخارجية : إن المجهودان المتبعة لإحداث الاستقرار الاقتصادي، و خاصة ارتفاع الأسعار عند الاستيراد، و تخفيض العجز في الميزان التجاري ،تمثلت في تحرير الواردات التي تسمح بالحصول على التجهيزات الضرورية لتحسين أداء القطاع الإنتاجي. بصورة عامة فإن سياسة التجارة الخارجية طبقا لبرنامج التصحيح الهيكلي تتضمن جملة من الإجراءات العملية :

1- تخفيض درجة الحماية للاقتصاد الوطني " تقليل درجة الاحتكار من طرف الدولة
2- توسيع قطاع التصدير .
3- ترشيد نظام التعريفة الجمركية، مع تبسيط إجراءات الدفع من جهة و حماية المصدرين للخارج . " كوضع نظام خاص بالقروض، و نظام تأمينات ملائم...الخ" من جهة أخرى .

4- العمل على تنظيم التجارة الخارجية و مراقبتها بصورة فعالة، أي العمل على تنشيطها بصورة تسمح بتطوير الاقتصاد الوطني داخليا وخارجيا دون أن تكون عنصر ركود للصناعات المحلية، و بالتالي تصبح السوق الوطنية مركزا لتصريف المنتجات الأجنبية .

5-المالية العامة : تتجلى في إدخال إصلاحات هيكلية على ميزانية الدولة في إطار إصلاح اقتصادي شامل يهدف إلى تخفيض عجز الميزانية ناتج عن التدخل المتواصل للدولة في النواحي الاقتصادية ، و إعادة التوازن بين الإيرادات و النفقات .فحسب برنامج صندوق النقد الدولي (1):

1 ــ تخفيض النفقات العمومية و خاصة نفقات التسلح .

2 ــ تقليص الخدمات الاجتماعية .

3 ــ العمل على تخفيض نسب التضخم .

4 ــ إصلاح حسابات المعاملات الخارجية .

إن إصلاح المنظومة المالية في إطار تنظيم كلي لجهاز الضرائب ، وجعله أكثر مرونة . هادفا الوصول إلى درجة مثلى في فرض الضرائب ،مع العمل على تشجيع القطاع الإنتاجي و توفير أموال كافية لتغطية النفقات العمومية و بناء قاعدة هيكلية ملائمة للاقتصاد الوطني . تخفيض النفقات بصورة عقلانية آخذين بعين الاعتبار الخدمات العمومية و الاحتياجات الجماعية " و خاصة الشرائح الاجتماعية الدنيا" .

1- -التمويل و التنمية عدد مارس 1992 ص (2 ، 3) ، ص(8): حوار مع مدير صندوق النقد الدولي " ميشال كامديسوس "

إن إصلاح النظام المالي و الضريبي يواجه صعوبات تقنية عند تنفيذها ، و خاصة المشاكل التقنية و الآثار الاقتصادية و الاجتماعية ، إضافة إلى العقبات السياسية كالإضرابات الاجتماعية و الانقلابات . عند إصلاح الميزانية نجد مبلغ الاستثمارات العمومية و شروط تخفيضها يزيد من تخفيض النفقات العمومية "نفقات التسيير" . بصورة عامة فإن المبادئ الأساسية لبرامج التصحيح التي يدعمها البنك العالمي ترفض السياسات الحكومية القائمة على التدخل الزائد التي اتبعت في الماضي و بدلا من ذلك ترى أن دور الحكومة هو توفير الخدمات الأساسية الضرورية و تقديم الدعم الايجابي للسوق ، و العمل على تقديم الإعانات إلى مستحقيها

6 **ـ القطاع العمومي و الخوصصة :** إن الخسائر المترتبة عن المؤسسات الصناعية والزراعية التابعة للدولة يؤثر بصورة سلبية على الميزانية العامة للدولة ، باللجوء إلى القروض المصرفية القصيرة و المتوسطة الأجل، فهذه النتائج السلبية التي يعود مصدرها إلى " سياسات الأسعار ، الاستثمارات ، و غيرها ...الخ ، جعلت المؤسسات تبتعد عن الإطار التجاري لتصبح مؤسسات اجتماعية . و في هذا الإطار يرتكز برنامج إصلاح القطاع الإنتاجي حسب برنامج التصحيح الهيكلي على مجموعة من المحاور :

أ ـ إعادة هيكلة المؤسسات و التعاونيات الفلاحية العمومية ماديا و ماليا .

ب ـ إيجاد هيكل و إطار قانوني للسياسات الاقتصادية .

7 ـ **الدين الخارجي** : من الملاحظات التي يجب ذكرها أن الديون الخارجية للبلدان النامية في زيادة مستمرة فعلى سبيل المثال في الجزائر تطورت هذه المديونية بشكل كبير جدا ، و الجدول الآتي يبين ذلك .

جدول رقم (17) : تطور الدين الخارجي الجزائري للفترة من 1970-2003

الوحدة : مليون دولار

السنوات	1970	1980	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1989
الدين الإجمالي	145	19337	17728	16285	15944	18374	22796	24748	26067
السنوات	1998	2000	2002	2003					
الدين الإجمالي	3001	2510	2250	2200					

المصدر : مقال الدكتور أيلمان "جريدة perspective "عدد رقم 10 ص:13 سنة 1991

تصريحات وزير المالية 24 ابريل 1997 لجريدة" la tribune".

Banc of Algérie situation de la dette exterieur-janvier 2004

من الجدول نلاحظ أن الدين الخارجي الجزائري في زيادة مستمرة وبوتيرة سريعة، إذ ارتفع في سنة 1970 من 145 مليون دولار إلى 32 مليار دولار سنة 1996. و لعدم قدرتها على التسديد، وخاصة بعد انهيار أسعار البترول كان لابد من اللجوء إلى إبرام اتفاقية "ستاندباي ".لإيجاد متنفس جديد للاقتصاد الوطني يعمل على تمويل برنامج التصحيح الهيكلي ، لكن انخفض ابتداء من 1998وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع أسعار المحروقات. .

8-تغطية التكاليف الاجتماعية : في تصريح لرئيس صندوق النقد الدولي " أن عملية التصحيح الهيكلي تتبع إجراءات قاسية وضرورية للنهوض

بالاقتصاد الوطني وتحريره من جميع القيود المتعددة "([1])،فهذه التكاليف تجسد من خلال الارتفاع المتسارع في معدل التضخم 325%سنة 1991 وانخفاض الناتج الإجمالي ب23% [2]،و انخفاض القدرة الشرائية لمجموع السكان،إضافة إلى تقلص الخدمات الاجتماعية "الصحة ،التربية ...الخ". كثيرا ما تثار التساؤلات([2]) حول تأثير مثل هذه السياسات في أشد الناس فقرا و أكثرهم تعرضا للمخاطر. حسب خبراء صندوق النقد الدولي، إن هذه السياسات تخدم الفقراء . وعلينا ان نبذل قصارى جهدنا لتطبيقها إذا ما أردنا أن نتحلى بالكفاءة في حربنا ضد الفقر وكل ما ينطوي عليه .

1- علينا أن نسال أنفسنا ماذا يصيب الفقراء إذا لم نأخذ بهذا الانضباط وبهذه الإصلاحات؟ كيف حال الفقراء الذين يملكون القليل متى أطلق العنان للتضخم بسبب سياسات المال الميسرة ؟ ماذا يحدث إذا ما أغلقت المصانع بسبب أسعار الصرف المقومة بأعلى من قيمتها الحقيقية". وماذا يحدث إذا لم يكن هناك حافز لإنتاج المحاصيل، لأن احتكارات الدولة تدفع أسعارا لا تغطي تكلفة الإنتاج؟

إن الإجابة عن ذلك بديهية و مفجعة في آن واحد . فالفقراء هم أول من تصيبهم النازلة وهم أسوأ الناس إصابة، اقلهم قدرة على حماية أنفسهم وعلى النقيض من ذلك، فان الإصلاحات التي يتبناها الصندوق قادرة

---

[1] - التمويل والتنمية عدد مارس 1992 ص11، ص12

على تحسين أوضاع الفقراء . فرفع أسعار المنتجين الزراعيين يزيد من مدا خيلهم.كما أن الإصلاحات المالية التي من شأنها زيادة الدخل وهيكلة المصروفات العامة بتخفيض النفقات العسكرية وما إلى ذلك من الإنفـاق المهجور.

2- الحقيقة الثانية أن الانتقال من اقتصاد مبتلي بأسباب الخلل والجمود، إلى طريق النمو العالي الجودة هو أمر عسير دائما ويستغرق أ حيانا وقتا أكثر مما نعتقد، وربما اضر ببعض السياسات اللازمـة لهـذا الانتقـال ببعض الفئات المعرضة للمخاطر في المدى القـصير. ويقـول" ميـشال كامدسيس "قائلا " نحن نبذل قصارى جهدنا مع الحكومـات المعنيـة لتوفير شبكات الأمان المناسبة، كما نجاهد لكـي نحـسن مـن تـصميم برامجنا للتأكد من أنها تمثل مزيجا أفضل من التكيف والعدالة ".

فعند ضغط النفقات المالية مثلا نشجع الحكومـات علـى تفـادي زيـادة الضرائب على المواد الغذائية الأساسية التي يستهلكها الفقـراء، وعلـى حماية المصروفات الاجتماعية الحيوية التي تنفق على برامج الـصحة و التعليم وعلى تعويض العمال الذين تـسرحهم والمـساعدة علـى إعـادة تدريبهم، إضافة إلى تقديم وجبات إلى الأطفال وزيادة دخل المـسنين و دعم الإسكان لمن ليس لهم مأوى. إذن فالهدف من التصحيح الهيكلي هـو إحداث النمو وبناء اقتصاد وطني قادر على الاعتماد على قدراته الذاتية.

G - **ظاهرة التهريب** : إن الجزائر تحتوي على حدود واسعة المـسافة سواء من الجهة الشرقية أو الجهة الغربية أو الجنوبية إضافة إلى صعوبة مسالكها، كلها عوامل ساعدت على تهريب السلع إلى الـدول المجـاورة أسعارها مدعمة بمبالغ باهظة من خزينة الدولة. فحسب تحقيق قامت بـه

جريدة السلام ([1]) تبين أن الاستهلاك الفردي دوليا لمادة السميد هـو : 219 كغ سنويا، ويدخل ضمن هذه الكمية مما تستخدمه المخابز كمـواد أولية في صناعة الخبز و مشتقاته، وما توفره الدولة هو 234 كغ للفـرد الواحد سنويا. أي أن هناك فائض في العـرض قيمتـه 15كـغ، لكـن المستهلك دائما يشكو دائما من عدم وفرة هذه المادة الحيويـة للأسـرة الجزائرية، فعلى افتراض ان الاحتفاظ ب 10 كـغ كاحتيـاط لمواجهـة الطوارئ فإن 5 كغ على أساس كل فرد من أفراد المجتمع تهرب و تقدر الكمية المهربة، من واقع الأرقام السابقة ب 75 ألف طن من السميد. فإذا كان سعر الطن الواحد 250$ هذا يعني تهريب رؤوس أموال في شـكل سلع ما قيمته 18.75 مليون دولار. إضافة إلى ذلك فالجزائر تعـد أهـم دولة في العالم في استيراد القمح الصلب. وأول دولة في استيراد القمـح اللين الرغم من المحاصيل الظرفية التي بلغت موسم : 91/90 حـوالي 36 مليون قنطار و موسم 96/95 بلغ حوالي 46 مليون قنطار.([2])

كما أن مادة السكر تهرب و تجري عليها عمليـات المـضاربة الداخليـة. فالدولة تستورد سنويا مليون طن ، منها 75% تستورد كمنتوج تام الصنع والباقي نصف مصنع. أما المقياس الدولي للاستهلاك فهو 20كـغ للفـرد سنويا، و بعملية حسابية بسيطة نجد أن الاستهلاك لا يتجاوز 500الف طن سنويا. فأين هو مصير 50% الباقية؟ التي إذا هربت تعطي تدفقا خارجيـا

---

[1] -جريدة السلام عدد351ليوم1991/12/25ص(2،3)

[2] Algerie –des indicateurs Economiques et Sociaux ,edition M.L.P – 1997

لرأس مال قدره : 240 مليون دولار سنويا، على أن سعر الطن في السوق الدولية يتراوح بين 450 دولار إلى 500 دولار([1]).

من جهة أخرى فان سياسة التدعيم المفرطة لأسعار بعض المنتجات زادت من ظاهرة التهريب، فالشاي الأخضر يباع محليا ب 270 د.ج للكغ الواحد لكن يتم استيراده ب 14 دولار للكغ الواحد. بالإضافة إلى انتشار ظاهرة تهريب البنزين عبر الحدود الغربية. إنها حقائق انتحار رهيب لقدرات البلاد، أصبحت صناعات لشعوب أخرى، لتزداد مآسي الجزائريين الذي لولاه لما كان للبلاد المصداقية في الحصول على القروض من الوساطة المالية الدولية.

المبحث الثاني
الأهداف الأساسية لإصلاح السوق

تمهيد :

إن النتائج السلبية المؤثرة على الاقتصاد الوطني بينت ابتداء من 1980 محدودية السياسات الجزئية لتنظيم الاقتصاد الوطني " وخير دليل على ذلك إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات ". وبالتالي أصبح من الضروري الإسراع في التعديل الاقتصادي بصورة جذرية، و هذا لا يكمن في تحسين شروط عمل الأدوات الموجودة بل يتعداه لوضع نظام اقتصادي واجتماعي أكثر حداثة وتطورا، و وضع ميكانيزمات جديدة للتحويل من اقتصاد مخطط مركزيا و إداريا إلى اقتصاد يرتكز على السوق وآلياته .

ففي إطار ملائمة آليات التعديل الاقتصادي، فان إصلاح الأسعار يكتسي أهمية أساسية في ظل الأوضاع الراهنة فالنظام القديم للأسعار الذي

---

[1] -Données Statistiques N156 .O.N.S ; P12

ارتكزت عليه السياسة الاقتصادية و الاجتماعية للدولة لم يحقق أهدافه المنشودة، بل أدى إلى([1]):

- تهميش المؤسسات العمومية كعنصر أساسي لإحداث التراكم .
- تشويه هياكل السعر .
- عدم استغلال وعمل مختلف الهياكل الدورية على مستوى الاقتصاد الكلي أو الجزئي .

فالنظم الاقتصادي المنشود "اقتصاد السوق " في إطار الاصطلاحات الاقتصادية والاجتماعية وتنظيم الإنتاج والتبادل على وجه الخصوص يتمثل في إدخال حرية أكثر على ميكانيزمات السوق، في إطار اقتصاد تنافسي من خلال البحث عن تحقيق المصالح الفردية لجميع المتعاملين الاقتصاديين والوصول إلى تخصيص امثل للموارد الاقتصادية، وتوزيعها على مجموع قطاعات الاقتصاد الوطني و شرائح المجتمع.

المطلب الأول

الأهداف الأساسية لسياسة الأسعار

يندرج القانون المتعلق بالأسعار في إطار تكييف ميكانيزمات ضبط الاقتصاد بواسطة الأسعار، وكذلك في إطار احترام المبادئ المرتبطة بالإصلاحات الاقتصادية، وذلك بإعادة تعريف نظام الأسعار وقواعد تكوينها، إظهار وتبيين الظر وف التي يجب أن تمارس فيها المعاملات التجارية.

وفي هذا الإطار فان الأهداف الأساسية لنظام الأسعار أربعة([1]):

---

1 -M.Medjkoune –LAPOLITIQUE DES PRIX-Forum sur le partenriat –El aurassi 1991 p.12

1- اللجوء إلى طرق اقتصادية لتسيير جهاز الإنتاج والتوزيع، و هو ما يتطلب تبسيط قواعد تكـوين وتحديـد الأسـعار الشيء الذي يمكن من لامركزية القرار آخذا بعين الاعتبار التوازنات الاقتصادية و الاجتماعية الكبرى المحـددة فـي المخططات السنوية و المتعددة السنوات .

2- تحفيز الجهاز الإنتاجي و دعم طاقات التراكم لتلبية حاجات و أهداف النمو الاقتصادي، مع لامركزية القرارات علـى مستوى المتعاملين الاقتصاديين .

3- ضبط المعاملات التجارية للسهر على استقرار الـسوق، و مشروعية الممارسات التجارية .

4- تكييف الإجراءات المتخذة في ميدان مراقبـة الأسـعار و المعاملات التجارية، لتتماشي و أهداف الحفاظ على القدرة الشرائية و حماية بعض الأنشطة ذات الأولوية .

و عليه فان ميكانيزمات التعديل الاقتصادي بواسطة الأسعار يـسعى إلـى تدعيم الأسعار في تسيير و توجيه الاقتصاد الوطني .في هذا الإطار فانـه لتكوين السعر لابد من اخذ بعين الاعتبار جملة من المقاييس مثلما جاء في القانون 89/12/([2]):

1 - وضعية العرض و الطلب بالنسبة للمنتجات الأساسية.

---

[1] - Youcef Deboub- LE NOUVEAU MECANISME . 97ECONOMIQUE EN ALGERIE Edition .O.P.U. Algérie 1994 p

[2] - ا- لقانون 89/12 المؤرخ في 1989/07/05 المادة3

2- الشروط العامة للتسويق و الإنتاج .

3- شروط المحافظة على القدرة الشرائية للمستهلك، والتحكم في أسعار السلع والخدمات الاستراتيجية .

4- الأسعار المعمول بها بالنسبة للسلع و الخدمات المتشابهة أو البديلة .

5- الأسعار المعمول بها في الأسعار الدولية فيما يخص السلع و الخدمات المعنية أو المتشابهة.

وبصفة عامة فان نظام الأسعار حسب القانون رقم 89/12 المؤرخ في 1989/7/5 يلبي ضرورة إبدال إطار الأسعار الإدارية بميكانيزمات اقتصادية، الأسعار تتلاءم و مرحلة النمو الاقتصادي و الاجتماعي، و تنظيم الاقتصاد الوطني.

المطلب الثاني

التنظيم الاقتصادي للسوق الوطنية[1]

إن النظام الجديد للأسعار يسعى إلى تنظيم السوق الوطنية، بما يتماشى والمرحلة الراهنة المتميزة بالانتقال من الاقتصاد المسير إداريا إلى اقتصاد تنافسي. إذ يجب أن تنفذ سياسة الأسعار و تطبق في إطار المخططات الوطنية والسنوية و المتعددة السنوات، والتي تحدد على وجه الخصوص :

1- تتدخل الدولة في تحديد و مراقبة قواعد تكوين الأسعار عن طريق :

-السلطات المسئولة في مجال التخطيط المركزي .

[1] - ا لقانون 89/12 المؤرخ في 1989/07/05 المادة10

-السلطة المكلفة بتحضير النصوص التنظيمية الخاصة بالأسعار .

-كل الهيئات أو الهياكل المكلفة قانونا بالسهر على مراقبة واحترام الأسعار و على كل فان المسؤوليات في مجال مراقبة الأسعار لا يمكن أن تتحول في نفس الوقت للهياكل المكلفة بتنظيم الأسعار.

2 - ميكانيزمات تنظيم السوق .

3 - الأدوات الاقتصادية لتنظيم السوق :

- حالة كل من العرض و الطلب .

-المحافظة على القدرة الشرائية للمستهلك .

4- الأدوات الاقتصادية التي تستعمل كقاعدة لتصنيف السلع والخدمات حسب أنظمة الأسعار المطبقة.

5- تتدخل الدولة في تحديد أسعار بعض السلع و الخدمات خلال فترة تنفيذ المخطط المتوسط المدى، و تعدل حسب طبيعة الفترة الزمنية .

6 - تعدل الأسعار و الهوامش على المخزون .

7 - كما أن المؤسسات العمومية ذات الطابع الاقتصادي "الصناعي و التجاري" تحدد أسعارها على أساس دفتر الشروط كما نص عليها قانون استقلالية المؤسسات رقم 88/01/المؤرخ في 1988/01/12 .

8 ــ تنظيم الممارسات التجارية إذ يجب معاقبة الممارسات و العمليات التي ترمي إلى عرقلة الدخول الشرعي للنشاطات التجارية من طرف منتج أو موزع آخر و هي :

ــ المضاربة قصد رفع الأسعار.

ــ تقليص عرض المنتجات و منافذ تسويقها و الاستثمارات بصفة إرادية و مدبرة .

ـ عرقلة التطور التقني .

ـ خلق أسواق مغرية أو مصادرة مغرية للتموين .

ـ الهيمنة على السوق أو جزء منه كرفض البيع بدون مبرر شرعي ، و البيع المشروط أو التمييزي و البيع بكمية محدودة .فكل منتوج معروض على الجمهور يعتبر معروضا للبيع .

ـ فرض إعادة البيع بسعر أدنى يفرضه منتج أو موزع على التاجر.

9 ـ إشهار الأسعار إجباريا يقوم به البائع عن طريق الرسم أو النشر أو أية وسيلة إعلامية أخرى متعارف عليها ، أو يجب أن يقابل المبلغ الإجمالي الذي يدفعه الزبون مقابل شراء سلعة أو تأدية خدمة ، محرر على فاتورة يسلمها الممون و يطلبها المشتري " غير أنه بالنسبة للسلع و الخدمات ذات الاستعمال الإجباري يمكن ألا تؤدي المعاملة بالتجزئة إلى تسليم الفاتورة إلا إذا طلب المشتري ذلك صراحة " .

10 ـ و في حالة تجميع المؤسسات قصد التحكم الفعلي في السوق ينبغي على أصحابه الحصول على ترخيص .

11 ـ يمنع منها باتا احتباس المخزون قصد المضاربة و كذلك كل غش أو تدليس .

المبحث الثالث
النظام الجديد للأسعار
المطلب الأول

المبادئ الأساسية لسياسة الأسعار

إن نظام الأسعار يهدف إلى تأطير أسعار السلع و الخدمات المنتجة و الموزعة في السوق الوطنية ، تمثل هذه السوق وحدة كاملة و متجانسة لجميع مكوناتها الاقتصادية ، حيث سيطبق هذا النظام على جميع الأشخاص الطبيعيين و المعنويين الذين يقومون بإعمال إنتاجية ، وهكذا فان المؤسسات العمومية التي لم تكن تخضع لإحكام الأمر رقم 75ـ37 المؤرخ في 1975/04/29 لتدخل في ميدان التطبيق نظرا لاستقلاليتها حسب قانون 88/01 المؤرخ في 1988/01/12 و عليه فان سياسة الأسعار تقوم على جملة من المبادئ هي ([1]):

1 ـ أخذ بعين الاعتبار جملة من القواعد لتكوين الأسعار تستند على أسس اقتصادية موضوعية ، و مؤثرة على نجاعة الاقتصاد الوطني و أداة للتعديل بين العرض والمتاح من السلع و الخدمات و الطلب .

2 ـ الأخذ بنظام الأسعار الحقيقة .

3 ـ تتكفل سياسة الأسعار في إطار أشغال التخطيط بالاولويات الاقتصادية و الاجتماعية ، مراعية الانسجام الشامل لوسائل ضبط الاقتصاد الوطني ، الجباية و القرض و المداخيل ... الخ " .

4 ـ يجب تكوين الأسعار عند الإنتاج و يجب معرفة و تحديد شروط الإنتاج ، تكاليف الإنتاج ، الضرائب و الرسوم المفروضة على المنتوج مستوى الهامش الذي يقابل نشاط المنتج ، وعلى المنتج أن يكون قادرا على تبرير مكونات السعر التي أدخلت في تكوينه .

---

[1]- مجلة أحداث إقتصادية عدد 38 سنة 1989 ص 17.

5 ـ تكوين أسعار السلع و الخدمات عند الاستهلاك بمراعاة شروط العقد ، جودة السلع و الخدمات و طريقة تقديمها و تركيبها و خصوصياتها كشروط البيع و متطلبات الزبون الخاصة .

6 ـ لا يمكن أن تكون أسعار المنتوج في جميع الأطوار ، أقل من سعر التكلفة أو سعر الشراء الفعلي << إذا أدى ذلك إلى الإساءة إلى منافس ، أو إذا كان يرمي إلى تحقيق تحويلات غير مشروعية للقيمة بين المؤسسات لتخفيف الأعباء الجبائية ما عدا الأسعار القابلة للتلف أو المنتوجات التي تباع بأسعار التصفية التي يجب أن تبرر ظروف بيعها الموضوعية>>([1]).

المطلب الثاني
نظام الأسعار

النظام الجديد للأسعار اعتمد على نظامين اثنين للأسعار حسب ما يختاره المركز ، كلما أراد التدخل لتجسيد الأهداف السياسية ،والاقتصادية و الاجتماعية و هما ([2]) :

1 ـ **نظام الأسعار المقننة** : هذا النظام يسعى إلى التدخل المباشر للمركز في مستويات الأسعار حسب شكلين :

أ ـ الأسعار المضمونة عند الإنتاج : و تمثل في الإعلان المسبق للحد الأدنى للأسعار المضمونة عند الإنتاج قصد تنظيم و تشجيع و ترقية بعض المنتوجات الوطنية ، و يتعلق الأمر بالمنتوجات الفلاحية الغذائية الأساسية (الحبوب و البقول الجافة و الزراعات الصناعية الاستراتيجية)

---

[1]- [2]- قانون رقم 9/12 8المادة10، المواد من 11إلى 21

التي يتطلب تطوير إنتاجها تحفيزا للمنتجين من خلال ضمان سعر غايته ضمان مدخول أدنى ذو دور تحفيزي . للإشارة فان الأسعار المضمونة عند الإنتاج تحدد بمرسوم يبين قيمة كل سلعة على حدة ([1]) . فالأسعار عند الإنتاج تتكون من تكاليف الإنتاج و الضرائب ، و الرسوم ، و هامش ربح للنشاطات أي (مختلف التكاليف المباشرة و غير المباشرة التي تدخل في إنتاج السلعة) . أما أسعار المنتجات المستوردة فتحدد على قاعدة سعر الاستيراد و معدل الصرف الرسمي عند الجمارك مضافا إليه الضرائب و الرسوم و النفقات الحقيقية المدفوعة ، عملية التفريغ ، خدمات الجمارك ، التخزين ...الخ و هامش تجاري محدد بقرار من وزير الاقتصاد .([2])

ب ـ وضع حد أقصى للأسعار والهوامش : إما على مستوى الإنتاج و التوزيع (أسعار الإنتاج القصوى و الهوامش التجارية القصوى) أو على مستوى التوزيع فقط، و تطبق هذه الوسيلة على السلع و الخدمات الاستراتيجية أو ذات الضرورة الأولى أو ذات الأولوية بالنسبة للاختيارات الاجتماعية و الاقتصادية ، و تسمح بمراقبة شديدة لتكوين الأسعار من طرف المركز . و يشكل وضع هوامش أرباح قصوى وسيلة مرنة لتأطير الأسعار ، لأنه يمكن إن تعكس في السعر كل التطورات التي يمكن أن تحدث على التكاليف المتعلقة بتحسين النوعية . إضافة إلى ذلك تستعمل كوسيلة للتدخل الاقتصادي للدولة ، قصد تحقيق أهداف اقتصادية و اجتماعية خاصة منها الحفاظ على القدرة الشرائية

---

[1] - الملحق رقم واحد –المرسوم التنفيذي رقم 90/88المؤرخ في 1990/03/13المتضمن ترتيب الأسعار والخدمات الخاضعة لنظام الأسعار المقننة.

[2] -Youcef Deboub- OP.CIT. p99

للمواطن ، وتحفيز النشاطات الاقتصادية ذات الأولوية . و بطبيعة الحال فانه بالإمكان ممارسة أسعار تقل عن الأسعار المحددة والعكس غير وارد ، فان كل زيادة كممارسة للأسعار غير مشروعة يعاقب عليها .

و على مستوى التوزيع فان هذه العملية تهدف إلى التخفيف من حدة التضخم الذي ينتج أثناء المضاربة على الهوامش في قطاع التوزيـــع ، و توجيه الاستثمارات إلى القطاع الإنتاجي لكي تتحقق الحرية التامـــة فـــي الهوامش عند الإنتاج . إذن فتحديد حدود قصوى (عليا) عند التوزيـــع يهدف إلى تفادي ارتفاع الأسعار على مستوى هذا القطاع من جهـــة ، و التحكم أكثر في السوق من جهة ثانية . إن الهوامش العليا تصل إلى حـــد أعلى مسموح به، كما يمكن لكل متعامل البيع بأقل من هـــذا الحـــد ، و المبادرة تترك لهم و لكن يجب عليهم أن لا يبيعوا بأسعار يحققون مـــن ورائها خسائر و الجدول الآتي يبين الحدود العليا للهوامش .

جدول رقم (18) :هوامش الإرباح القصوى المطبقة عند الإنتاج و التوزيع على مستوى سوق الجملة و التفصيل مثبتة بقرار من وزارة الاقتصاد.

النشاطات	معدل الربح

	الجملة	التجزئة
قطاع الإنتاج	%10	%30
قطاع التوزيع بالجملة	%10	%30
قطاع التوزيع بالتجزئة	%15	%60

المصدر : القرار الوزاري رقم 90-89 المؤرخ 1990/03/13- المتضمن تحديد الهوامش القصوى على مستوى الإنتاج و التوزيع ،والمنشور بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية لشهر أفريل1990

2- نظام الأسعار المصرح بها " الأسعار الحرة": يطبق نظام التصريح بالأسعار على كل المواد و الخدمات التي لاتخضع لنظام الأسعار المقننة، و هذه الحرية تطبق على السلع الأقل ضرورة بالنسبة للاقتصاد الوطني أو الأفراد و الهدف من وراء هذا الإجراء هو ما يلي:

1- يشكل وسيلة لتنشيط و توجيه الاقتصاد الوطني للسلع و الخدمات و الوصول إلى سوق تنافسية.

2- قياس درجة المنافسة لكي تصبح مؤشرا خاصا حول الوضعية الحقيقية للسوق.

3- حتى تبين أكثر فعالية قانون العرض و الطلب، الذي يؤدي إلى تحسين طلب الاستثمارات الإنتاجية.

- و لتأطير هذا الأسلوب يجب العمل بجملة من التوصيات هي:

ا- شفافية الأسعار و وجوب التصريح عندا الإنتاج(إذ يجب على المنتج تبرير السعر المطبق و ذلك بتحديد تكاليف الإنتاج، الضرائب، الرسوم، هامش الربح) لدى الهيئات المختصة.

ب- احتمال وضع حد أقصى للهوامش التجارية قصد التحكم في الأسعار في دائرة التوزيع و خاصة عندما تقتضي ذلك و ضعيه السوق.

ج- مراقبة مستمرة من طرف الإدارة من خلال جهاز رصد أسعار السوق.

د- ميكانيزمات التنظيم و التأطير للأسواق بصورة أكثر فعالية لإحداث تكامل بين المخطط و السوق ([1]).

هـ- القواعد الأساسية للمنافسة فالهدف من تطبيق نظام الأسعار الحرة هو تفادي الاختلافات على مستوى السعر من طرف جميع المتعاملين و تحديد المنافسة كوسيلة مثلي لتخصيص الموارد، و تطوير التقدم التقني، و إيجاد أداة فعالة لمحاربة التضخم.

المطلب الثالث
ظروف تكوين الأسعار ومعاقبة المخالفين

1- ظروف تكوين الأسعار : تتكون الأسعار عند الإنتاج بمراعاة ما يلي([2]) :

1- الظروف الاقتصادية للإنتاج و تطور التكاليف.

2- وضعية العرض بالنسبة للمادة المعنية.

3- الأسعار المعمول بها في السوق الدولية.

---

[1] -مجلة أحداث اقتصادية عدد89 سنة1989 ص17

[2]- مجلة أحداث اقتصادية عدد89 سنة1989 ص20

إن معرفة كل العناصر السائدة في المستويات الثلاثة المذكورة آنفا، تترك مجالا واسعا للتحكم الإداري طبقا للقانون سواء تعلق الأمر بالأسعار المضمونة و ذات الحد الأقصى، و بالهوامش القصوى.

و بصفة عامة فان متابعة و مراقبة تطور الأسعار تتم عن طريق إيداع الأسعار و التصريح بها، و التي تسمح بالمراقبة الإدارية قبل تحديد الأسعار، و هذا يهدف إلى ضمان شفافية و مطابقة هيكل السعر المصرح به، و معاقبة الممارسات اللامشروعة.إن وضع جهاز لرصد الأسعار على المستوى المركزي، يسمح بالقيام بمختلف التحاليل في ميدان الأسعار، و خاصة منها تلك المتعلقة بتطويرها في الزمان و المكان و إدخال التعديلات اللازمة عند الضرورة. و في مجال التوزيع فنظام الهوامش القصوى المعتمدة على أسس قياسية، و تعويض عادل للمتعاملين الاقتصاديين يشكل وسيلة لضبط جهاز التسويق.

2- مراقبة المخالفات و العقوبات([1]): إن أهم ما تمتاز به الأحكام الجديدة التي تضمنها نظام الأسعار يتمثل في الفصل بين المسؤوليات، أي بين السلطات المكلفة بمراقبة الأسعار التجارية و تلك المكلفة بتطبيق نظام العقوبات، و عليه فانه بعد معاينة المخالفات، ترسل من طرف السلطة المكلفة بمراقبة الأسعار إلى المحكمة مهما كانت طبيعة المخالفة و درجة خطورتها. و يتمتع الأعوان المكلفون بالمراقبة بصلاحيات الشرطة القضائية نظرا لأهمية مهامهما و صلاحياتهم. ووضعت العقوبات طبقا لأحكام هذا القانون الذي يحدد بصفة دقيقة لكل مخالفة العقوبة المطابقة لها.

---

[1] - قانون رقم 89/12 المواد من 37 إلى 76

في هذا الإطار فانه قد تم تعريف و وصف كل المخالفات بدقة مما سمح سد الفراغ من نقائص أحكام الأمر رقم 75-37 المؤرخ في 1975/04/29 لقد تم وضع العقوبات حسب طبيعة كل مخالفة، و خطورتها و الضرر الذي تلحقه بالاقتصاد الوطني و بالقدرة الشرائية للمواطن، و من جهة أخرى اخذ بعين الاعتبار نتائج تطبيق العقوبات المنصوص عليها في قانون 1975 السابق الذكر، قصد إنشاء رادع قادر على احتواء ظاهرة الارتفاع غير المشروع للأسعار و الممارسات التضاربية .إن الفعل الردعي للعقوبات يتجلى كذلك في الإحكام المطبقة في حالة العودة إلى ارتكاب مخالفة، إذ تضاعف العقوبات و تصحب بعقوبات تكميلية كغلق المحلات التجارية و منع ممارسة النشاط أو الشطب من السجل التجاري. إن تطبيق العقوبات من صلاحيات المحاكم و حدها و التي يتم إبلاغها تلقائيا من طرف السلطة المكلفة بمراقبة الأسعار على مستوى الولاية.

المبحث الرابع
نتائج اصلاح نظام الأسعار
المطلب الأول
نظام الأسعار والقدرة الشرائية

إن المرحلة الراهنة أفرزت جملة من السلبيات على مستوى الجبهة الاجتماعية تمثلت في تسريح آلاف العمال و ارتفاع عدد البطالين، و ضعف القدرة الشرائية من جراء الارتفاع الفاحش لأسعار مختلف المواد الاستهلاكية. و للوقوف على هذه الحقائق نقدم هذه الدراسة الميدانية التي قمنا بها سنة2004:

ا- انتشار ظاهرة جمع بقايا أكوام القمامة في سوق الخضر و الفواكـه. و من الذين يعيشون أيضا على نعم القمامة أطفال و شباب، يحتلون أمـاكن دائمة على جنبات الطرق مهنتهم الوحيدة جمع المواد البلاستيكية بأصنافها و الخردوات التي تباع بأسعار زهيدة لصالح بعض الصناعيين الخواص.

ب- كان جمع فضلات الخبز اليابس قبل ثلاث أو أربع سنوات داخل أحياء المدينة يقتصر على عدد من الوجوه المعروفة اتخذت منه تجارة مربحة، و أن كميات الخبز اليابس المستغنى عنها كانت أضعافا ما هـي عليـه الآن (بحكم أسعار الخبز مدعمة) .غير أن هذه الظاهرة اتخذت فـي الـسنوات القليلة بعدا اجتماعيا جديدا فأكثر المستوجبين من الأطفال الصغار، انقطـع معظمهم عن الدراسة لأسباب اجتماعية "ارتفاع تكاليف التدريس،...الخ " ، فأكثر المستجوبين أكدوا بأن العمل الذي يقومون به ساعد عائلاتهم " الفقيرة جدا " على تغطية جزء من المصاريف اليومية كشراء " القهوة، الـسكر ، الزيت " أو حاجيات أخرى إذا كان المبلغ يكفي ذلك، إضـافة إلـى ذلـك تراجع استهلاك الأفراد.

ج- للوقوف على مدى معانات الأسر بسبب العجز الذي تسجله الميزانيـة الشهرية. ارتأينا أن نبين ميزانية موظف متوسط مسئول عن إعالة أفـراد أسرته بمفرده، دخله الشهري10000 د ج، و مسؤول عن 5 أفراد.

جدول (19) :المصاريف الشهرية للموظف العادي

الوحدة: دينارجزائري

المادة الاستهلاكية	الكمية	التكلفة	المادة الاستهلاكية	الكمية	التكلفة
الزيت	10لتر	780	حبوب	04	280
قهوة	2 كلغ	600	صابون	5	125
طماطم	6 علب	660	كبريت	8	40
سكر	6 كلغ	240	جافيل	1	25
خبز حليب	15 يوميا+2 كيس 450 شهريا خبزا	4800	خل	1	22
بيض	30 قطعة	200	غاز	3	450
بطاطا	15 كلغ	525	لحوم بيضاء	ـــــ	470
عجائن	10كلغ	700	الايجار	ـــــ	3000
خضر	08	240	الكهرباء	ـــــ	1000
الماء	ـــــ	800	ادوية- لباس...الخ	ـــــ	2500
المجموع	17457 دينار جزائري				

المصدر : دراسة إحصائية للباحث سنة2004

مقدار العجز في الميزانية: 10000 د ج – 17457 د ج = – 7457 د ج

كما أن الموظف محل التحقيق انه استغنى عن اللحوم الحمراء، و الفواكـــه مؤكدا بأن العجز المسجل في الميزانية الشهرية يتم تغطيته بالاستدانة على مدار السنة.

فمن خلال الدراسة السابقة الذكر تبين:

1- تحول نحو تجارة المواد الغذائية: بعض أسعار السلع " اللحوم الحمراء" شهدت ارتفاع فاحش أدى إلى تراجع إقبال الزبائن مما أنتج عنها عدم قدرة التاجر على تسديد تكاليف و حاجيات أسرته فلا خيار له سوى تغيير النشاط و تحويله إلى المواد الغذائية " الحليب و مشتقاته " لأن التجارة الوحيدة التي مازال الإقبال عليها لكون المواطن مرغم على شراء هذه المواد .

2-انتعاش التجار الطفيليين و تهميش الحقيقيين: بسبب الكساد الاقتصادي الذي يعود إلى ضعف القدرة الشرائية للمواطن، زيادة على فوضى السوق من جراء انتشار المتطفلين على التجارة، و ركضهم و تهافتهم وراء الربح السريع في غياب أدني ضوابط و رقابة تذكر، مما أدى إلى تضرر التجار الحقيقيين الملتزمين بانتظام بدفع الضرائب التي أصبحت للأسف المصالح المعنية تحددها جزافا و مسبقا على مدى ثلاث سنوات دون مراعاة للنشاط الحقيقي للتاجر.فالشيء الذي يمكن الإشارة إليه أن التاجر الحقيقي مهمش في حين التاجر المتطفل ينتعش من يوم لآخر و يحقق إرباحا خيالية، لأنه لا يدفع حقوق مصالح الضرائب، و لهذا ينبغي أن يكون الإصلاح الحالي منصبا و مركزا على هذا الجانب و ليس من أجل وضع و فرض قيود أخرى تحد من الممارسة التجارية، ما يهم التاجر اليوم هو وضع ميكانزمات جديدة و ضوابط من شأنها القضاء على فوضى السوق و توفر شروط المنافسة الشرعية و النزيهة، كما أن انهيار القدرة الشرائية للمواطنين أدى إلى عودة أمراض الفقر كالسل و التفوئيد، إضافة إلى انتشار ظاهرة التسول .

المطلب الثاني

تنظيم السوق (1)

تظل قطاعات هامة من الاقتصاد الوطني تتوفر على قدرات كبيرة في تنفيذ آليات السوق ، تشتغل دون مراعاة قواعد المنافسة.ولا تزال هذه الأسواق تتصف بالممارسات التي تتنافى مع مبادئ المنافسة المشروعة،منها على الخصوص النشاطات غير الرسمية والاتفاق حول الأسعار وتقاسم الأسواق وعدم الفوترة وقد شهدت سوق المواد الواسعة الاستهلاك خلال هذه الفترة ،فرض معدلات جديدة من الرسوم الجمركية على بعض المواد الأساسية المستوردة والتي تباع على حالتها.وقد ارتفعت معدلات الرسوم من 5% إلى 10%بالنسبة لبعض لمواد الإستراتيجية(السكر ، الزيوت الغذائية....إلخ).لكن هذه التدابير لم يكن لها أي مفعول فيما يخص انخفاض الأسعار . وفيما يخص مواد البناء الأساسية تبين أوضاع السوق وجود نقص في العرض أدى إلى ارتفاع الأسعار على كل مستويات التوزيع وانتشار ممارسات المضاربة . إن هذا الاختلال بين العرض والطلب سيتفاقم أكثر ،بالنظر للعجز الهيكلي في الجهاز الوطني للإنتاج والذي يقارب عرضه الحقيقي 8 ملايين طن سنويا ، في حين تقدر الحاجات بحوالي 12مليون طن سنويا ،وكذا انتعاش نشاطات البناء التي شرع فيها في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ، وانطلاق البرامج التي تدخل في إطار عملية "البيع بالإيجار" التي نتج عنها طلب إضافي يقدر بحوالي 03ملايين طن. كما سجلت الأسعار في السوق الخارجية

1- مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي -لجنة التقويم -الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي -الجزائر- سنة 2002 ص50

انخفاضا هاما يتراوح من -5% بالنسبة للقمح اللين إلى -28% بالنسبة للأرز.ويفسر ذلك بنتائج مبيعات المضاربين بعد أن عرفت الأسعار ارتفاعا هاما خلال الثلاثي الرابع من سنة 2001 وكذا استنفاذ مخزونات هامة تراكمت في ظرف مناسبة.

المطلب الثالث

نشاطات المراقبة الاقتصادية([1])

تستند المراقبة الاقتصادية إلى استغلال بطاقة المتعامين التي يتم تجديدها بانتظام ، وعلى تحديد محاور أولوية ذات الصلة بأهداف مكافحة ممارسات الغش والمساس بصحة المستهلكين وبمصالحهم . يقوم الطرح الأول المتعلق بهذا النشاط على تخطيط أعمال مراقبة تستهدف بداية النشاط التجاري (الاستيراد والإنتاج والتوزيع بالجملة)إلى جانب المصادر المحتملة للغش والمضاربة الكبرى ، وتجري تدخلات منتظمة في قطاع تجارة التجزئة والخدمات ، لاسيما المواد السريعة التلف لتجنب أي تسمم غذائي وضمان احترام حق المستهلك في الإعلام بعرض الأسعار وإلصاق بطاقات المنتجات.

فعلى سبيل المثال خلال السداسي الأول من سنة 2002، أسفرت عمليات المراقبة عن 235000تدخل في الميدان نتج عنها تسجيل 40600مخالفة للقواعد المتعلقة بالمنافسة والنوعية ،واكتشاف معاملات تجارية دون فوتره تصل قيمتها الإجمالية إلى 22مليارسنتيم. في مراقبة النوعية ،تم القيام بـ 134200تدخل خلال سنة 2002 أسفرت عن

[1] – مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي –لجنة التقويم –الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي –الجزائر– سنة 2003.ص45

تسجيل17300مخالفةوتجدر الإشارة أن غالبية المتدخلين ينشطون في قطاع الصناعات الغذائية التي نسبة 66 % من إجمالي النـشاط ، ومـن بـين المنتجات التي تخضع لمراقبة صارمة نجد الحليب ومشتقاته والمـصبرات واللحوم ومشتقاتها والمشروبات .

المطلب الرابع

نتـــائج الإصلاح على الاستهلاك العام([1])

في سنة 2000قام الديوان الوطني للإحصائيات بإجراء تحقيق حول نفقات الاستهلاك كشف أن1531 مليار دج تم إنفاقها من طرف الأسر أي نفقـة بمبلغ 331117 دج للأسـرة الواحـدة ونفقـة سـنوية للفـرد الواحـد قدرها49928 دج تعادل 41.61 % من الأجر الأدنى المـضمون شـهريا .وقد تمت هذه النفقات بنسبة 65%من طرف الشريحة الحـضرية و35% الشريحة الريفية ، ولايمكن تفسير هذا الفرق بظاهرة التطور الحضري بما أنه في سنة 1988كان سـكان الريـف يمثلـون 50.3%مـن الـسكان ولايتحصلون إلا على 47.4%من الاستهلاك الإجمالي للأسـر. وهـذا لا يعكس توزيع نفقات الاستهلاك للأسر خلال سنة 2000، تمركـز متزايـد للمداخيل لصالح الشريحة الحضرية ، هذا مـا يؤكـد تطـور معـاملات التضاعف لمعدل النفقة لكل فرد الذي بلغ 5.6بالنسبة للاستهلاك الحضري و5.3بالنسبة للاستهلاك الريفي .إن اللامـساواة الملاحظـة فـي توزيـع الأستهلاك في سنة 1988لازالت قائمة.

---

[1] – مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي –لجنة التقويم –الصادر عـن المجلس الاقتصادي والاجتماعي –الجزائر– سنة 2004. ص71

إن هذه النتائج تبرز الفرق عند لتوزيع أموال الاستهلاك حوالي 30%من السكان يحوزون 55% من أموال الاستهلاك و70%يحصلون على 45%من أموال الاستهلاك. وعلى مستوى توزيع النفقات حسب طبيعتها فإن التحقيق كشف بأن الأسر خصصت 683 مليار دج لنفقات المواد الغذائية ،أي 45%من النفقة الإجمالية ، وبالفعل للمرة الأولى تبين أن هذا النوع من النفقات أقل من 50% وهذا حسب التحقيق يبين جليا تحويلا معتبرا لنموذج جزائري للإستهلاك عن طريق حصول متزايد على مختلف السلع والخدمات غير الغذائية.

فمع تحرير الاقتصاد الوطني ووفرة الإنتاج بكمية معتبرة برزت حصة مهمة من القدرة الشرائية .وهناك أيضا مخطط الإنعاش الاقتصادي والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية وأجهزة الإنعاش التي ساهمت في توزيع الدخل . كل هذه العوامل شجعت الأسر على الاستهلاك لاسيما من خلال اقتناء السيارات السياحية كما تبينه قائمة المنتوجات المستوردة والذي سجل استيراد ما يقارب 4.1مليار دولار في سنة 2004 وتشكل السيارات السياحية أكبر نسبة في هذا الحجم . وعلى صعيد آخر ، فإن أزمة السكن ووفرة مواد البناء ساهمت في ارتفاع نفقات البناء والتهيئة. إن أهمية هذه النفقات وتطورها جعلت من النفقات الغذائية تحتل مستوى أدنى لا يعكس تطور الحصة الغذائية .[9]علاوة على هذا ، فإن الإصلاحات الاقتصادية وإلغاء الدعم الغذائي المعمم انعكست سلبا على النمط الوطني للإستهلاك وبعد ما تم تسجيل تحسن معتبر في الثمانينات من القرن العشرين للحصة الغذائية ، فإن الأسر ركزت استهلاكها على المواد ذات القيمة الضعيفة مما أدى إلى اختلال في الحصة الغذائية . وفي غياب الكميات المستهلكة

بالعشر في سنة 2000ومقارنتها بنتائج التحقيقات السابقة يكون من الصعب الجزم بان هناك تحسن شامل لوضعية التغذية عند الأسر بناء على معطيات نفقات الاستهلاك وحده .خاصة في مرحلة التحول الاقتـصادي وتمركـز المداخيل على حساب أغلبية المستهلكين والتـضخم الـذي عـرف منـذ سنة1990ذروته(31.7%) سنة 1992.

* فحسب تحقيق قامت به وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستـشفيات والمنظمة العالمية للصحة حول قياس أخطار الأمراض غير المتنقلة فـي منطقتين نموذجيتين سنة 2003 .فإن التقرير يشير إلى أن الدخل المتوسط المصرح به بغض النظر عن عدد المشتغلين في كل أسرة بلغ 20654دج مع دخل متوسط يقدر بـــ 13000دج .وحـسب نتـائج التحقيـق فـإن 39.7%قد حددوا مدخولهم السنوي الإجمالي للأسر بأقل من 100000دج أي دخل شهري يقدر بـــ1263دج للفرد ، و15.2% صـرحوا بـدخل يتراوح بين 100000و200000دج سنويا. وعلـى مـستوى الاسـتهلاك البروتينات يتبن من خلال التحقيق أن :

29.6%من الفئة موضوع التحقيق تستهلك لحم الغنم بمعدل مرة واحدة كل أسبوعين .

13.3% ستهلكون لحم البقر بمعدل مرة كل أربعة أسابيع.

66.7%من الفئة مسها التحقيق تستهلك اللحوم البيضاء بمعدل 1.3مرة في الأسبوع .

56.1%من العينة تستهلك السمك بمعدل مرة كل أسبوع.

67.2 %يصرحون بأنهم يستهلكون البيض بمعدل مرتين في الأسبوع.

71.1% يستهلكون مشتقات الحليب بمعدل 4أيام في الأسبوع وحوالي 50% من هذه الفئة يستهلكون مشتقات الحليب كل يوم. أما على مستوى استهلاك الفواكه والخضر فإن معدل الاستهلاك قدر بـ 2.5 يوم في الأسبوع وما يقارب نصف هذه الفئة تستهلك الفواكه كل يوم و15.1%من الأشخاص الذين تم التحقيق معهم لم يستهلكوا فواكه خلال الأسبوع الذي تم فيه التحقيق . إن تباطؤ الأسعار الملاحظ في السابق يبدو أنه تراجع خلال السداسي الأول لسنة 2004 بعد أن كان الاتجاه نحو التراجع بنسبة 0.32% في سنة 2000 و1.42% في سنة 2002. سجل التضخم خلال هذه السنة ارتفاع قدره 3.6 %بالنسبة لمدينة الجزائر و 4.6%على المستوى الوطني. وهذا الارتفاع راجع إلى مجموعات النقل والاتصال بنسبة 10.7% في الجزائر العاصمة و11.2% على المستوى الوطني ، التغذية بـ 3.70% في الجزائر العاصمة و4.9% على المستوى الوطني و3.60% بالنسبة لمختلف المواد في الجزائر العاصمة و3.9% على مستوى الوطن .

إن الفارق في ارتفاع الأسعار بين الجزائر العاصمة والمستوى الوطني يلفت انتباهنا إلى خطورة الضغط التضخمي المفاجئ في وضعية تتميز بفائض في السيولة لدى البنوك وهذا راجع إلى خلق العملة . وعلى مستوى مجموعات المنتوجات وبالنسبة للخدمات ، فإن النقل الجوي والنقل بالسكة الحديدية والاتصالات السلكية واللاسلكية أدت إلى ارتفاع خص العشر الثالث بالنسبة 26.6% والعشر الأول بنسبة 17.2%والعشر الخامس بنسبة حوالي 16%وبالمقابل فإن الأعشار 8 و9 و10 تحملت ارتفاعا قدره 11%.وبالنسبة للمواد الغذائية فإن المواد الطازجة عرفت أكبر ارتفاع أو

ما يقارب نسبة 6.90 % .ويفسر هذا الارتفاع بزيادة سعر لحم الخروف بنسبة 25.60% والبطاطا بـ 14.20% ولحم البقر 11.50% والسمك 7.90% والفواكه الطازجة 6.4%. ومستويات هذه الأسعار يجب مقارنتها بالنمو الذي سجله القطاع الفلاحي والمقدر بنسبة 3.2% في نهاية 2004.وإن استمر ارتفاع البروتينات الحيوانية سيتم اللجوء إلى استهلاك المواد النباتية مما سيؤثر على الحصة الغذائية.

إن ارتفاع الأسعار في سنة 2004خص المواد الغذائية لاسيما المواد الفلاحية .هذا الغلاء في الأسعار يتناقض مع النظرية القائلة أنه في اقتصاد مفتوح تكون أسعار المواد الغذائية معقولة .وهذه الوضعية تزامنت مع عودة التضخم من شأنها أن تؤدي إلى تعديلات جديدة على حساب القطاعات الاجتماعية .

* فالاستنتاجات من خلال تطبيق نظام الأسعار على المستوى الجزئي :

-انخفاض القدرة الشرائية للغالبية العظمى لمجموع السكان في ظل سياسة تجميد الأجور.

- عدم قدرة الاقتصاد الوطني على الوفاء بالحاجات الأساسية لمجموع السكان رغم النمو الاقتصادي المعتبر من جهة،وارتفاع أسعار البترول من جهة أخرى.

- تأثر الأسعار بالعولمة الاقتصادية بصورة واضحة ، وها ماسنبينه في الفصل القادم.

الفصل الثالث

الإستراتيجية السعرية وآفاقها المستقبلية

المبحث الأول

سياسة الأسعار في إطار الشراكة الأورومتوسطية

المطلب الأول

دوافع الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

1 -المفاوضات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي: في سنة 1993أعطت الجزائر موافقتها على مشروع تأسيس شراكة أورو-متوسطية والذي تأكد في نوفمبر 1995بتصريح برشلونة الذي جمع 15دولة من الاتحاد الأوروبي و12دول متوسطية نامية. فبمجرد تشكيل تصريح برشلونة عرفت الجزائر الرهانات التي تتضمنه ، إضافة إلى إدراك وتميز العرض الأوروبي والذي يقر بوضوح إما الانضمام لهذا المشروع أو البقاء على الهامش ، وفي هذا السياق كانت مسيرة الجزائر طويلة نوعا ما مقارنة بتونس والمغرب في المفاوضات التحضيرية .إذ أن الجزائر في البداية حاولت الاطلاع على مساعي التجانس للدول العربية عموما ودول المغرب العربي خصوصا ، ومحاولة السير على مبدأ جماعي موحد ، هذه المبادرة الأخيرة بقيت دون جدوى رغم وعي الجزائر بالقوة التفاوضية التي يمكن للمغرب العربي اكتسابها في حالة تحقيق وحدته .في أكتوبر 1996أسست لجنة مهمتها المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي ،سبقت بقليل الإعادة الرسمية للعرض المشترك الأوروبي الذي تم في ديسمبر من نفس السنة .

لقد بدأت المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي في1997/03/04ببروكسل ، حيث حددت مطالبها على النحو الآتي([1]):

1-الانفتاح على الاقتصاد الأوروبي يكون تدريجيا وهذا راجع لخصوصية الاقتصاد الجزائري.

2-توسيع مجال التعاون مع الاتحاد الأوروبي ولا يقتصر على المجال التجاري فقط.

كما رفضت الجزائر إلغاء الحماية الصناعية كما جاءت في مؤتمر برشلونة ،وعارضت مبدأ الإلغاء المستمر للحواجز الجمركية ، ودافعت على مبدأ المراجعة الدورية (كل 3أو 5 سنوات)بدلالة الإسهام في تأهيل القطاع الصناعي الجزائري مع تأكيدها على :

- خصوصية اقتصادها.
- الفوارق في العلاقات (مميزات المبادلات التجارية غير المتناظرة مع الاتحاد الأوروبي ،ثقل المديونية) مما أدى إلى ضعف درجة الالتزام الأوروبية .

فالمسيرة الجزائرية تعود على ترجمة تأسيس علاقة شرطية بين إلغاء الحماية على صناعتها ، والإجراءات المصاحبة التي تنتظرها من الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى ،هذه الإجراءات أبرزت خوف الجزائر والمطالبة بالحفاظ الحقيقي على قوى التعديل مع الالتزام بـــ([2]):

---

[1] -- حفيظ فاطمة ، الشراكة الأورومتوسطيةوإشكالية الاشتثمار الأجنبيي المباشر في الجزائر –رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية ، جامعة باتنة الجزائر 2003/2002، ص 165-166، ص 168

1-الالتزام من الإتحاد الأوروبي بالتعاون مع الجزائر من أجل إعادة تأهيل القطاع الصناعي .

2-التزام الإتحاد الأوروبي ببرنامج خاص للحفاظ على صادراتها خارج المحروقات.

3-توسيع التعاون المالي المقترح من طرف الإتحاد الأوروبي ، والأخذ بعين الاعتبار النقائص في هذا المجال . أما الملف الزراعي فالمفاوضات لم ترض الطرفين ، فالاتحاد الأوروبي حريصا على سوقه الزراعية المغلقة فيما يخص منتجات الدول المتوسطية النامية ، وحتى وإن كان هذا الإجراء مؤقت فقط .رغم أنه لا يعيق الاقتصاد الجزائري إلا قليلا لأنه اقتصاد تابع غذائي بدون تصدير ،عكس الد ول المتوسطية النامية الأخرى .

فاتفاق الشراكة يمنح 5سنوات بالنسبة للمرحلة الانتقالية ،وهذا الامتياز المتبادل من أجل تثبيت قائمة المنتجات التي كانت موضوع التفاوض ،وبما أنه لاتوجد حصة تصديرية للتفاوض في مقابل قائمة حصص التصدير الأوروبية المعروضة من قبل الاتحاد الأوروبي ، فالجزائر رفضت هذه القائمة .

إن وضعية الجزائر تمثلت في رفض قبول إلغاء الحماية على القطاع الصناعي دون مقابل التزام مع الاتحاد الأوروبي في نشاطات الجزائر الصناعية ، وهذه المسألة ضرورية قبل أن يصبح إلغاء الحواجز الجمركية حقيقة فعلية ، ولكن يجب وضع حدود ممكنة للتبادل والتوسع

إلى الزراعة ، لأن رفض قائمة حصص الصادرات الأوروبية تزامن مع طلب إعادة تأهيل الزراعة الجزائرية.

هذه هي المحاور التي تمت مناقشتها في آخر اجتماع في بروكسل ماي 1997 ، وبقيت الجزائر في انتظار الرد الأوروبي على مطالبها ، رغم أن كل الدلائل كانت تشير إلى تحفظات أوروبية قوية اتجاه المطالب الجزائرية.

رغم هذا فإنه لايمكن التغاضي عن النقائص التي واكبت مسيرة المفاوضات والمتمثلة أساسا في([1]):

1- الجزائر أيدت تصريح برشلونة بنفس مبادئه ، وفي نفس الوقت تعارض هذا الإطار ،رغم أن هذا تم تبريره بتخوف الجزائر من أن تبقى مهمشة في خضم انضمام مجموعة أخرى من دول المتوسط النامية.

2- إن وضعية الجزائر المتناقضة ، فهي تعاني من عدم الارتباط بين وضعية الاقتصاد الوطني والمكانة التي تحتلها الجزائر بالنسبة للإتحاد الأوروبي ، وهذا الذي يجعل منها ضرورة لتكوين فضاء التبادل الأورومتوسطي.

2-المصادقة وعقد الاتفاق([2]): صادقت الجزائر على اتفاق الشراكة الأورومتوسطية في 19ديسمبر 2001

---

[1]- جريدة الخبر ، العدد2374 لـ (20سبتمبر 1998) ص30

[2]- المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، القمة الرابعة الأورومتوسطية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والهيئات المماثلة ، لشبونة 1998ص119-120

ببروكسل وهذا بعد سنوات من الانقطاع ، وتنتهي المفاوضات التي دارت في 17جولة بين كل من بروكسيل والجزائر العاصمة ، وأمضت الاتفاق في ماي 2002بمدينة فالو نس (أسبانيا).

إن الاتفاق المصادق عليه يشمل 110بندا ، بحيث غطت الموارد الواردة فيه كل الجوانب المختلفة لتصريح برشلونة ،غير أن الجديد في الاتفاق كون المفاوضين الجزائريين استطاعوا إدماج التعاون في مجال الداخلية والعدالة والقضايا الأمنية ،ويعتبر استثناءا بالنسبة للدول التي أبرمت اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي . إن المحور الاقتصادي نال الاهتمام الأكبر بين الطرفين كما في (المواد من 38 إلى المادة 66) ، وتجسدت أهداف التعاون الاقتصادي في :

1-التزام الطرفين بتعميق التعاون الاقتصادي في ظل الشراكة التي تمثل الاتفاق الجديد .

2- دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية شاملة ومستمرة.

3- الاهتمام بالنشاطات التي تعاني من مشاكل داخلية أو التي تتأثر بتجديد الاقتصاد الجزائري ، خاصة تحرير المبادلات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

4-الاهتمام بالقطاعات التي تسهل التقارب بين الاقتصادين الجزائري والأوروبي،وبصورة خاصة القطاعات التي يمكنها تحقيق النمو وتوفير مناصب شغل وتنمية المبادلات بين الطرفين من خلال تنويع الصادرات الجزائرية.

5- تشجيع التكامل المغاربي من خلال توسيع العلاقات بينهما.

6- حماية البيئة عنصر جوهري في التعاون ، و أمام أهمية المشكل ووعيا منها بخطورة الوضع وانعكاساته على مجموع البلدان ، ضبطت اللجنة الأوروبية برنامجا خاصا من أجل حماية البيئة في حوض البحر الأبيض المتوسط.

7- يمكن للأطراف المتعاقدة (الجزائر والاتحاد الأوروبي)، تحديد مجالات اقتصادية أخرى مشتركة للتعاون.

- رغم كل الأهداف التي يرمي الاتفاق تحقيقها يبقى تخوف الجزائر واضحا من فتح سوقها للمنتجات الصناعية الأوروبية ، لأن المنتجات الصناعية الجزائرية لايمكنها منافسة المنتجات الأوروبية وإلغاء الحماية سيخلف آثارا سلبية كبيرة لن تتمكن الجزائر من مواجهتها على الأقل في المدى القصير.

ويبقى أهم مشكل تتخوف منه الجزائر هو مصير الصناعة الجزائرية ، غير أن الاتحاد الأوروبي يساهم في إطار التعاون المالي ، بإعادة تأهيل الهياكل الصناعية ، تدعيم الاستثمار الخاص، وكل النشاطات التي تساهم في تخفيف الآثار السلبية التي يحدثها تطبيق منطقة التبادل الحر.

وبما أن السوق الجزائرية ستفتح في ظرف 12 سنة في مجال التبادل الصناعي ،وأيضا أسواق الدول الأخرى المنضمة للاتفاق ، وفي المقابل تفتح الأسواق الأوروبية أمام السلع الجزائرية ، وعلى المتعاملين الجزائريين العمل على ترقية الصادرات ،ومحاولة تثمين هذا الاتفاق من خلال زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

3-مجموعة الدوافع للشراكة : إن العولمة الاقتصادية والتجارية التي تجتاح العالم في ظل اتفاقيات منطقة التجارة الدولية الحرة زاد من سعي دول الاتحاد الأوروبي إلى وضع إستراتيجية عامة لضم كل جيرانه حتى يضمن

فضاء واسع يتحكم فيه ويجعله أكثر قدرة على منافسة التكتلات الأخرى ، وخاصة تكتلات دول شرق آسيا ،وأميريكا الشمالية ومن بين مجموعة الدوافع هي :

a-الدوافع السياسية والأمنية([1]): تتطلع الدول 27 المشاركة في المؤتمر إلى تكثيف الحوار السياسي فيما بينها على أساس مجموعة من القيم والمبادئ ،كاحترام السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام حقوق الإنسان ودولة القانون والديمقراطية .عدم اللجوء إلى القوة أي حل النزاعات حلا سلميا ، والسيطرة على عدم انتشار الأسلحة لاسيما أسلحة الدمار الشامل، ومحاربة المخدرات والعمليات الإجرامية المنظمة. فمن بين الدوافع قضية السلام في الشرق الأوسط حيث صدر اتفاق برشلونة دون أن يشتمل على نصوص صريحة فيما يتعلق بقضية الصراع العربي الإسرائيلي ، واكتفى بالإشارة إلى الفصل في المنازعات بالطرق السلمية واحترام الحقوق المتساوية للشعوب وحقها في تقرير المصير .رغم أن هذا الموضوع يفرض نفسه في مقدمة المواضيع الواجب معالجتها حتى يتحقق الأمن في المنطقة قبل اتخاذ خطوات فعالة بشأن تنظيم الأمن المشترك بين أوروبا والعالم العربي .واعتبار أن الأمن الناتج عن السلام يسمو عن السلام الناتج عن الأمن ، فالعرب لا يقبلون التعاون مع إسرائيل في إطار منظومة الأمن الإقليمي، بينما الثقة مازالت مفقودة بين الطرفين واختراقات أسس السلام المتفق عليها في مدريد مستمرة وبلانهاية.

---

[1]- مركز الدراسات الأوروبية العربية ، العلاقات العربية الأوروبية ومستقبلها، الطبعة الأولى ، بروكسل فيفري1997،ص172-178 ص179.

إن القضاء على ظاهرة عدم الاستقرار السياسي يتطلب دون شك تعاونـــا وثيقا ومنظما بين الطرفين العربي والأوروبي ، وخاصة أن هاته الظاهرة ليست مقتصرة على الدول المعرضة لها بقدر ماهي تمتد إلى دول أخرى ، فيجب الابتعاد عن الخوض في تعقيدات تمويـــل المعارضـــين للأنظمـــة السياسية والمحاولين تغيير تلك الأنظمة .تم الاتفاق على مدونـــة قواعـــد سلوك أورو متوسطية وخاصة في ظل المخاطر المستقبلية ، فعلى الطرف الأوروبي مسؤولية التخلص من الازدواجية والتناقض في التعامل مع أبناء البلد الواحد لزرع الخلاف بينهم ، وتمويل وحث الطرفين على العنــف ، كما يجب تطبيق مفهوم اللجوء السياسي وسط الحركـــة العالميـــة لحقـــوق الإنسان .

b- الدوافع الثقافية والاجتماعية والإنسانية ([1]): لقد أقـــر المـــشاركون أن التقاليد والثقافة والحضارة على جانبي البحر الأبيض المتوسط والحوار بـــين الثقافات تشكل عنصرا رئيسيا ، فالتقارب والتفاهم بين الشعوب ، وتحـــسين الإدراك المتبادل فيما بينهم، وتشجيع التفاهم بين الثقافات والأديان واحتـــرام الحقوق الإنسانية الاجتماعية الأساسية ، وقد أشار إلى ذلك بيـــان برشـــلونة الفقرة الأخيرة من العلاقات المؤسسة متحدثا عن مبادرة يتخـــذها البرلمـــان الأوروبي مع البرلمانات الأخرى ،كما أكدوا على حوار الثقافات والأديان .

إن تنمية الموارد الإنسانية لاتتم إلا بالتعليم والتأهيل وتشجيع التبادل الثقافي واحترام حقوق الإنسان، لذا حاول الطرفان العمل على تجسيد المـــشاركة الفعلية في التدابير الصحية والمعيشية للسكان وتنفيـــذ سياســـة مـــستديمة

للبرامج التربوية وتسهيل حركة الكفاءات الإنسانية. أما قضية الهجرة فقد أصبحت من موضوعات الساعة لما تثير العديد من ردود الأفعال والتصرفات المختلفة من دول أوروبية أخرى ، لذا أرادت أوروبا وضع برامج محلية للتدريب المهني وإيجاد فرص عمل محلية ، وتشجيع المشاركة الفعالة للتجمعات السكنية ، مع احترام الحقوق الإنسانية والاجتماعية ومنح الحق في التنمية وتنشيط المجتمع المدني والتعاون لتخفيف وطأة الهجرة غير الشرعية عن طريق تأهيل واتخاذ تدابير لإعادة قبول المواطنين الذين هم في وضعية غير قانونية.

c-الدوافع الاقتصادية: إن الهدف الذي توخاه إعلان برشلونة هو إقامة منطقة للتجارة الحرة بين الجانبين ، فمعنى ذلك فتح أبواب المنافسة في أسواق السلع على مصراعيه مما يتطلب أن تكون أي معرفة تقدمها أوروربا إلى الأقطار المتوسطية مبنية على مبدأ التكافؤ مع الأوضاع المنافسة وهذا يتطلب جملة من الإجراءات :

- تخصيص معونات كبيرة خلافا لما كانت عليه في سنوات 1995 و1996.
- تخصيص جانب من المعونات لتطوير وسائل الربط بين الجانبين دعما لحركتي التصدير والاستيراد.
- إنشاء كتل مالية مشتركة وكبيرة لتطوير مختلف القطاعات الوطنية والمشاريع المشتركة، على أن يكون حجم هذه الكتل متناسبا مع الأغراض التي تستهدفها.

أما فيما يخص محور التجارة فإن الهيكلة المطروحة في الإعلان تقضي بإقامة منطقة تجارة حرة خلال مدة محدودة لاتتجاوز سنة 2010 للمنتجات

الصناعية، وعلى أساس التحرير التدريجي الكامل للمنتجات الصناعية بالتوافق مع قوانين المنظمة العالمية للتجارة (البند المتعلق بالجوانب التجارية للخدمات)، مع العمل على فتح الأسواق من أجل تحفيز الاستثمار والإنماء الاقتصادي وإطلاق مبادرات القطاع الخاص.

مما سبق ذكره فإن تحرير التبادل التجاري بين الأطراف يجب أن يكون منسقا كما ونوعا ومشروطا مع الهدف الأساسي الذي من المفروض أن تبنى عليه خطة الشراكة ،ألا وهي التنمية السليمة والسريعة لكل الأطراف المتعاونة وخاصة الأقطار النامية منها،فإلى أي حد تستجيب منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية المزمع إنشاءها إلى حاجات التنمية باعتبار ما تتضمنه من إجراءات تخص مدة الفترة الانتقالية وتمويل برامجها؟وماذا لو أصبحت منطقة التبادل الحر هدفا وغاية في حد ذاتها لا آلة ووسيلة تنموية؟

المطلب الثاني
الآفاق المستقبلية للشراكة الأورومتوسطية

تتطلع الجزائر مستقبلا وبعد مرور 10سنوات على إبرامه إلى إنشاء منطقة تبادل حر قد تغطي كامل فروع الاقتصاد كما يمكن أن تنحصر في أحد القطاعات أو بعضها (الفلاحية أو الصناعية).

فالمنطقة الحرة المراد إنشاؤها بين الجزائر والاتحاد الأوروبي تمتاز بأربع خصائص ([1]):

1-منطقة للتبادل الحربين بلد من جهة ومجموعة بلدان من جهة أخرى.

[1]- مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف -الجزائر، عدد01سنة2002 د/دربال عبدالقادر،د/زايري بلقاسم، تأثير الشراكة الأورومتوسطية على اداء وتأهيل القطاع الصناعي في الجزائر- ص04

2- منطقة للتبادل الحربين اقتصاديات ذات مستويات نمو مختلفة.

3-منطقة للتبادل الحر بين دول صغرى تمتاز باقتصاد منعزل غير تنافسي وغير متنوع من جهة ،ومجموعة تكاد تكون في أرقى درجة التكامل الاقتصادي من جهة أخرى.

4- منطقة للتبادل الحر بين طرفين يطبقان حماية بينية متفاوتة.

إن حالة الجزائر تختلف عن الحالة الكلاسيكية المتمثلة في التقاء دولتين أو مجموعة دول ذات مستويات متشابهة، فيما يتعلق بدرجة النمو والاندماج والحماية البينية حول مشروع إنشاء منطقة مشتركة للتبادل الحر ، وعلى هذا الأساس فإن المثال الجزائري الأوروبي يكتسي بالأساس صبغة تباينيه ؛فغياب التماثل والتناسق يكمن في العناصر التالية:

-الاختلاف في الذوق الواسع و في مستوى النمو .

- الاختلاف الواسع في الثقل البشري والاقتصادي والسياسي.

- الاختلاف الواسع في مكانة الطرف عن الآخر ،فالاتحاد الأوروبي يمثل حوالي 65%من التجارة الخارجية الجزائرية، بينما مكانة الاقتصاد الجزائري تنحصر في 5%من التجارة الخارجية.

-عدم التناظر متجسدا في حجم السوق من حيث العرض والطلب ، مستوى المعيشة ، ردود الأفعال إزاء الصدمات الخارجية وفي هياكل المبادلات.

-أصبح عدد دول الاتحاد الأوروبي 25عضوا بناتج خام داخلي يعادل 9.231مليار أورو ، كما ستمثل بالتقريب 19 %من حجم التجارة الدولية ،و46%من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم .هذه المعطيات سوف تحدث تغيرا عميقا في الاتحاد الأوروبي داخليا وخارجيا.

ففي حديث لرومانو برودي([1]): إن ممن الممكن أن أتحدث معك عن الاقتصاد ولكن ليكن لنا الشجاعة الكافية لنتحمل ما نحن مقتنعون به ،فغاية اتفاق الشراكة وكل عملية برشلونة غاية سياسية أولا فأوروبا تتكون وتتعمق باليورو وتتسع لتشمل البلاد الشرق الأوروبية وجزيرتي قبرص ومالطا المتوسطية ، وترسخ مكانتها على الساحة الدولية بل مشروعها السياسي المتكون من الديمقراطية وأولوية القانون والحق والتضامن وتسيير نزاعات المصالح عبر التفاوض،وتأطير سوق العولمة عبر تنظيمات نتفاوض معها ومطبقة ومضبطة لايتوقف دون حدودها . ويستطرد قائلا :تهدف برشلونة إلى السلام ولاتهدف فقط إلى تقاسم السلام والرخاء بين شمال بحرنا المشترك وجنوبه فحسب بل إلى أن نشجع الحوار والتضامن، وأخيرا اندماج بلاد المغرب الكبير والمشرق وهذا هو مقصده ومنطقة التبادل الحر الذي نهدف إليه ما بيننا، والاتفاق مع الجزائر حلقة مهمة وآلية في هذه المنطقة وأداة تحديث ومنطقة التبادل الحر هي أداة إرساء وتحديث اقتصادي .لأن تحرير الاقتصاد يشجع التطورات دون أن يحل محل جهود الإصلاح الداخلي ، وهذا التحرير يحرك الحدود ،ومنطقة التبادل الحر هي أداة إرساء لأننا في وقت العولمة إذا تباطأ بلد لوحده فهذا أمر غير جيد ، وحتى إذا مع كندا والمكسيك وإذا القوات الصناعية الأوربية لا تستطيع فعلا أن تؤثر على اللعبة العالمية إلا إذا اتحدت فما هو حظ بلد متوسط الحجم إذا بقي منفردا؟فالاتحاد وهو الشراكة مع أوروبا كفكرة سوق شاسع

---

[1]- عبد اللطيف بن اشنهو –الجزائر اليوم بلد ناجح –نشر الوكالة الوطنية للفنون المطبعية –الرغاية الجزائر 2004 ص26-27

متحد في جنوب البحر الأبيض المتوسط يلبي هذا الطلب، فها هــو معنـــى اتفاقنا ولايستوحى من تجارب كلاسيكية ، ويريد أن يكون عنصرا سابقا من توازن عالمي أكثر استقرارا وأعدل. وعليه فعوض السعي للإقامة حــدود فاصلة جديدة. فإنه :لأجدر تقديم الدعم لبلوغ الاندماج فيما بـــين الاتحـــاد ومدار أصدقائه بهدف ترقية الانتعاش الـــسياسي والاقتــصادي والثقــافي المشترك([1]).

وعليه قدم طلب من المجلس الأوروبي إلى اللجنة الأوربيــة فـــي مـــارس 2003يتضمن الإطار الجديد لعلاقات الاتحاد الأوروبي خـــلال العــشرية المقبلة سواء مع دول أوروبا الشرقية أو دول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط ، وهذا من أجل الانسجام مع التوجهات الجديدة ،حيث تــم تنفيــذ برامج ميداMIDA ضمن مخططاتها التعريفية لعدة سنوات عبر تـــوفير موارد مالية خاصة بها ، وكيفية طرح اقتراحات فيما يخص طريقة التمويل لهذه الوسيلة الجديدة. وهذا البرنامج يتضمن المحاور الآتية :

أ)**القروض** : قدم الاتحاد الأوروبي في إطار هذا البرنامج قروضا للجزائر لتمويل عدة مشاريع من اجل دعم الإصلاحات وتهيئة وهيكلة الاقتصاد كما هو موضح في الجدول الآتي:

1 -Union Europénne ; relancer le partenariat ; Revue de la délégation N01 ;2001 ;p06-07

جدول رقم (20) القروض المقدمة من طرف الاتحاد الأوروبي

الوحدة :مليون أورو

السنوات	اسم المشروع	القيمة
1996	- تطبيق إجراءات ميدانية مكافحة التلوث بمستوى ثلاث مواقع صناعية بسكيكدة، عنابة. - كهرباء الجنوب. - تحديث وسائل المراقبة الجوية بالجزائر.	- 50 مليون أورو. - 35 مليون أورو. - 35 ملون أورو.
1997	- بناء أنبوب غازي من أدرار نحو حاسي الرمل. - تشييد خط كهربائي بين ورقلة وغرداية .	– 300 مليون أورو. - 35 مليون أورو.
1998	- بناء سد بتاكسيت لتوزيع المياه على السكنات بالجزائر وتيزي وزو.	– 30 مليون أورو
2000	- الطريق السريع شرق غرب الشطر الرابع منه. - بناء وحدة صيدلانية الجزائر.	– 140 مليون أورو. – 3 مليون أورو.

2001	- قنوات المياه لسد تاكسيت نحو الجزائر.	- 225 مليون أورو.
2002	- الطريق السريع شرق غرب الشطر الخامس منه . - إعادة بناء الهياكل التالفة بموجب فيضانات باب الواد خلال شهر نوفمبر2001. - ترميم قنوات صرف المياه بالجزائر العاصمة. - المساهمة في بناء وحدة الاسمنت بالمسيلة.	- 70 مليون أورو. - 45 مليون أورو. - 50 مليون أورو. - 61 مليون أورو.
	المجموع	- 1079 مليون أورو

المصدر : Union Européenne ,Un quart de siècle de coopération Edition KALIMA 2004.P8

ب) المساعدات. تحصلت الجزائر على مساعدات مالية لعدة قطاعات منها ([1]):

a-**الإصلاحات الإدارية والقضاء:** تم تدعيم الإصلاحات الإدارية بمبلغ 25 مليون أورو من طرف الاتحاد قصد تحديث الإدارة حتى تساير التغييرات الاقتصادية التي تمر بها ، حيث تستفيد وزارة الملية بكل

---

[1]- الملتقى الدولي الأول حول اليورو واقتصاديات الدول العربية : فرص وتحديات ،جامعة الأغواط يومي 18-19أفريل 2005 مقالة للأستاذ إبراهيم بورنان بعنوان (التعاون المالي والتجاري،الأوروبي الجزائري في إطار الشراكة) ص226.

هياكلها أملاك الدولة والجمارك والضرائب إلى جانب وزارة النقل والتجارة والفلاحة من هذا المبلغ .علما أن مدة الإنجاز حسب البرنامج هي 48 شهرا .كما استفاد قطاع العدالة من بـــ15 مليون أورو من هذا البرنامج قـصد تفعيل هذا القطاع والوصول إلى رفع أدائه لتحسين نظرة المواطن اتجاهه هذا بالفصل في القضايا العالقة، والمدة هي 03سنوات.

b - **قطاع التربية والتكوين والتعليم العالي:** لقد استفادت هذه القطاعات بـــ75مليون أورو موزعة إلى 17 مليون أورو لقطاع التربية من اجــل تحسن مستوى المكونين وإدخال تكنولوجيا الإعــلام الآلــي للمؤســسات التعليمية عبر الولايات ،وهذا من أجل رفع نوعية وفعاليــة هــذا القطـــاع ،ومنح فرص التعليم مع مكافحة التسرب والفشل المدرسي لمدة03سنوات.

أما قطاع التكوين فقد استفاد بمبلغ 60مليون أورو ينجز لمدة 06ســنوات تستفيد منه مصالح وزارة التكوين المهني والمتعاملين في القطاعين العــام والخاص الحديث النشأة ، حتى يتسنى لهذا القطاع الاســتجابة لمتطلبــات السوق.

أما قطاع التعليم العالي استفاد هو الآخر بـــ08 مليون اورو ستنفذلمدة04 سنوات، تتكفل المديرية العامة للتربية والثقافة للجنة الأوروبيــة بتنــشيط برنامج تامبوس(TAMPUS) الذي يمول ثلاثة أنواع من العمليات تتمثــل في مشاريع الأورو متوسطية المشتركة ، إجراءات هيكلية أو تكميلية إلــى جانب تقديم منح للدراسة الفردية . أما النتائج المرتقبة من هذا البرنامج هو إقامة شبكة تعاون مابين الجامعات.

c- **القطاع الاجتماعي :** لقد خصص الاتحاد الأوروبي في إطار التعاون المالي والاقتصادي98.28 مليون أورو لدعم هذا لقطاع ، حيث تم تـدعيم

الجمعيات الجزائرية للتنمية بـــ 05 مليون أورو لمدة 04 سنوات .وتهدف لتشجيع الدور الذي يلعبه المجتمع المدني في التنمية على أن تـــدرج فيـــه المنظمات غير الحكومية النشطة في المجال الاجتماعي وحماية البيئة.

أما قطاع السكن فقد تحصل على 13.28 مليون أورو ، مقسمة إلى قسمين الجزء الأول لتمويل وسائل الانتاج المتعلقة ببناء السكن الاجتماعي ، أمـــا الجزء الثاني فيوجه لتمويل الأشغال المتعلقة بـــالترميم ، ومـــنح إعانـــات للمواطنين المتضررين من زلزال 2003/05/21.

أما المناطق المتضررة من الإرهاب وبعد استتباب الأمن فيها ساهم الاتحاد الأوروبي بـــ 30مليون دولار استفاد تمنها06ولايات قصد إعادة إعمـــار هذه المناطق ،والقيام بأشغال ترميم المدارس ومراكز الاستـــشفاء وشـــبكة المياه الصالحة للشرب والتطهير. تعاني بعض المناطق من التراب الوطني خاصة الريفية منها والمتواجدة في الشمال الشرقي للجزائـــر مـــن الفقـــر وانخفاض المستوى المعيشي .ففي إطار الشراكة قام الاتحاد الأوروبـــي بتقديم مساعدة بـــ 50مليون أورو لـــ 50بلدية ريفية قصد تحسين مستوى الخدمات وخلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة مـــدة الإنجـــاز لهـــذا الـــدعم 60شهرا([1]).

d- قطاع الإعلام والأمن والمواصلات: دعمت هذه القطاعات بمبلغ 30.2 مليون أرو رأين خصص مبلغ 5مليـــون أورو لـــدعم وســـائل الإعـــلام والصحافة قصد دعم الإعلام الخاص والمستقل وخلق ديناميكية فـــي هـــذا

---

[1]-مقالة للأستاذ : بورنان إبراهيم ،مرجع سابق ذكره ص 227

القطاع لبعث روح الديمقراطية في المجتمع الجزائـــري، وحـــددت مـــدة الإنجازبـــــ04سنوات.

أما قطاع الأمن فقد استفاد هو الآخربـــــ8.2 مليون أوروموجه للمديريـــة العامة للأمن الوطني ،من أجل تكوين الجزائريين وتجهيز وتكوين مخـــابر الشرطة العلمية حتى يتسنى لهذا القطاع أداء واجبه في دعم دولة القانون واحترام الحريات الشخصية.

أما على مستوى المواصلات والخدمات البريدية فقد استفاد هـــذا الأخيـــر بـــــ 17 مليون أورو لمدة04سنوات ،وهذا لترقية القدرات التنافسية لهذا القطاع ، وتحديث مراكز التكوين ، وإنشاء مجمع معلوماتي هام يواكـــب العصرنة.

e – **القطاع الاقتصادي:** إن القطاعات المرتبطة مباشرة بالعملية الإنتاجيـــة وبالتشغيل فقد أخذت اهتما ما خاصا متمثلا فيما يلي:

***المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** حيث خصص الاتحاد الأوروبـــي 57 مليون أورو من أجل ترقية وتحسين المستوى التنافسي للمؤسسات الصغير والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص مستثنين لمؤسسات ذات الطابع التجاري ،حيث تؤطر هذه العملية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوســطة ووزارة الصناعة .حدد هذا البرنامج في مدة 06سنوات.

***إعادة الهيكلة الصناعية والخوصصة ([1]):** خصص له مبلغ 38 مليـــون أورو موجه لكل من الوزارة المنتدبة المكلفة بالمساهمات وترقية الاستثمار ووزارة الصناعة وإعادة الهيكلة ،ويسعى هذا البرنامج لدعم التحقق الفعلي

---

[1]-Union Europénne ;LaPME . moteur de développement ; Revue de la délégation N 01 ,p04-05

والشفاف لبرنامج الخوصصة ووضع إسترا تيجية للعصرنة .وتوفير المساعدات التقنية على المدى القصير والبعيد ووضعها تحت تصرف الهيئات المكلفة بالخوصصة.

f- القطاع المالي: استفادة كل من الخزينة العمومية ،بنك الجزائر ، البنوك التجارية ، إلى جانب مؤسسات التأمين وبورصة الجزائر بـ 23.25مليون أورو قصد تكوين مسيري هذه القطاعات ودعم المراقبة للعمليات المصرفية ،وإقامة نظام تسيير مركزي للأخطار المصرفية على مستوى بنك الجزائر .كما يمول هذا الدعم برامج التكوين والتربصات وقد حددت مدته بأربع سنوات.

- خلاصة لما سبق ذكره فإن آفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لها آثار إيجابية ،وأخرى سلبية.

1-الآثار الإيجابية تتجسد في ([1]):

- زيادة الاستثمار الأجنبي .- المساهمة في ترقية الصادرات،- توفير مناصب الشغل،- توفير مداخيل بالعملة الصعبة.،- نقل التكنولوجيا.

2-الآثار السلبية تتجسد في([2]):

- الشركات المتعددة الجنسيات التي تستخدم استراتيجية معارضة لتلك المطبقة في الدول المضيفة ،وتبعا للتقسيم الدولي للعمل فهي تهتم بالتكاليف المتعلقة باليد العاملة الرخيصة (كما بيينا في القسم الثاني من البحث).

---

[1]- الملتقى الدولي ، حول الشراكة الأجنبية كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر من 8إلى 10ماي 1999، مداخلة للدكتور امين السيد .

- نقل الصناعات الملوثة والمهجورة.

- المنافسة بين منتوجات المنطقة الحرة للمنتوجات المحلية،فللمناطق الحرة آثار سلبية على البلد المضيف وهذا راجع لعدة أسباب :

* تكلفة الإنتاج وسعر بيع المنتوجات المصنعة في المناطق الحرة أقل منها في تلك المنتجة داخل البلد.

* اعتماد المؤسسات الناشطة والعاملة بالمناطق الحرة على سياسة تسويقية حديثة مما يسهل عليها دخول الأسواق العالمية.

المطلب الثالث

تأثير الشراكة الأرو متوسطية على الاقتصاد الجزائري

يحمل اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي آثار على المستويين الجزئي والكلي(الاقتصاد الوطني والمؤسسة الاقتصادية).

1- الآثار الاقتصادية المتوقعة على المستوى الكلي :

إن الحديث عن منطقة التبادل الحر ما بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ستطرح العناصر التالية :

- مشكلة تكلفة الميزانية على المدى القصير للصدمة.

- مسألة تنشيط الهياكل الإنتاجية ودرجة تنافسيتها .

- مسألة التخصصات التي سيتم التخلي عنها.

- مسألة التصحيحات الاجتماعية الواجب إنجازها وكذلك التكفل بها من أجل تجنب الأزمات لاجتماعية الكبرى.

إن مكاسب الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي ستخضع لثلاثة عناصر :

- تخفيض تفضيلي للحواجز الجمركية وغير الجمركية المتبقية مع الاتحاد الأوروبي .
- تجانس المقاييس مع المعايير الأوروبية.
- تخفيض التكاليف المتعلقة بإدارة التجارة (النقل والاتصالات).

a- التوازنات الاقتصادية الكلية ([1]): إن التوقيع على اتفاقية التبادل الحر مابين الجزائر والاتحاد الأوروبي يؤدي إلى انخفاض هام ومعتبر في الموارد الجبائية للميزانية العامة للدولة ، فالرسوم الجمركية تمثل ما مقداره 10% من إيرادات الخزينة العمومية أو ما يعادل 2.9 % من الناتج المحلي الإجمالي ، تمثل موردا جبائيا تتجاوز أهميته المصادر الأخرى كالضرائب المباشرة.والتخلي عن الحماية الجمركية على الواردات القادمة من الاتحاد الأوروبي كما تنص عليه اتفاقيات التبادل يؤدي إلى خسارة مالية وحالية لإيرادات الميزانية مما يعني التفريط في أكثر من مليار دولار سنويا أي ما يعادل 5.4 % من إيرادات الخزينة و1.5% من الناتج المحلي الإجمالي وبتالي انخفاض موازي في النفقات العمومية وهذا يعود لسببين:

- حصة الإيرادات المرتكزة على المبادلات الخارجية ودرجة الانفتاح العالية.
- الحصة العالية من المبادلات السلعية الصناعية مع الاتحاد الأوروبي والتي تمثل 60%.

---

[1]- -مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف -الجزائر، عدد 01سنة2002 مرجع سابق ذكره - ص20، ص23

إن الإسراع في الإصلاحات الجبائية إحدى الشروط الهامة لنجاح الانفتاح الاقتصادي وتحسين عملية التحصيل و عصرنة الإدارة الجبائية مع تطبيق موسع للرسم على القيمة المضافة يسمح بالتوحيد على كافة القطاعات .إضافة إلى ذلك يجب على النظام المالي للرفع من الادخار المحلي تسهيل تمويل المؤسسات والإسراع في برامج الخوصصة للمؤسسات العمومية ،ووضع أنظمة حماية اجتماعية وتوجيه الإجراءات الاجتماعية بطرقة أكثر انتقائية نحو الشرائح الموجودة في وضعيات صعبة.

b-الأثر المباشر على العرض([1]): يتجسد هذا الأثر فيما يلي :

1-إعادة تخصيص عوامل الإنتاج :على المدى المتوسط ، فإن الانفتاح التدريجي على السلع الصناعية القادمة من الاتحاد الأوروبي سيؤثر على النمو من خلال أثرين متناقضين :

- انخفاض النشاطات في القطاعات المحمية واندثار أغلب النشاطات التنافسية بحكم عدم قدرتها على مزاحمة السلع الأوروبية .
- إعادة تخصيص عوامل الإنتاج التي تم تحريرها نحو القطاعات التصديرية ، محفزة بارتفاع الإنتاجية الناتجة عن انخفاض في الأسعار وانخفاض معدل الصرف ، وذلك من أجل المحافظة على مستوى الإنتاج ومستوى التشغيل ، ولكن كل ذلك يتطلب تحولا نوعيا في الاقتصاد الجزائري.

إن التحدي الحقيقي لانفتاح الاقتصاد الجزائري يتعلق بالآثار الايجابية على العرض ويرتكز على التجارب السابقة مثل الانفتاح المتبادل الذي تم ما بين

الدول الأوروبية في إطار السوق المشتركة أو التوسع إلى دول أخرى كإسبانيا والبرتغال التي كانت تعرف فارقا كبيرا من حيث النمو مقارنة مع الدول المتوسطية الأخرى.

إن الاتفاق المتوقع يمثل فرصا وتحديات معتبرة على المؤسسات الصناعية على مستوى تنويع الأسواق التنافسية ونوعية المنتوجات .فما هي بالنسبة للصناعة الجزائرية الفرص والعراقيل لإقامة منطقة التبادل الحر ؟ وماهي جوانب القوة والضعف للقطاع الصناعي الوطني في مواجهة هذا التحدي؟

إن إقامة منطقة تبادل حر يعني الانتقال التدريجي من نظام تفضيلي قائم على أساس التنازلات التجارية من طرف واحد وهو الاتحاد الأوروبي إلى اتفاق شراكة من الجيل الجديد مما يؤدي إلى وضع تنازلات تجارية متبادلة بين الطرفين الموقعين على الاتفاق .

إن الجزائر تسعى إلى فتح تدريجي للسوق المحلي على السلع الصناعية الأوروبية على أساس المعاملة بالمثل.فالمستوى الحالي لتغطية الطلب المحلي من السلع المستوردة يتراوح إلى 108.64% سنة 1998 ([1])، السلع القادمة من المجموعة الأوروبية تمثل حوالي 62%من إجمال هذه الواردات سنة1996 ، فإقامة منطقة للتبادل الحر سيرفع من إمكانية الدخول للسلع الأجنبية إلى السوق المحلي ، هذا التوسع يخص القطاعات التي تكون فيها حصة الواردات محدودة أو معدل الحماية الجمركية عاليا ،والتي يكون فيها المعدل يتجه نحو الانخفاض ويكون فيها مستوى التنافس للصناعات

---

[1]- نفس المرجع السابق- ص25

المحلية ضعيف. إن آثار منطقة التبادل على النسيج الصناعي ستختلف حسب القطاعات ودرجة انفتاحها ومستوى كفاءتها في الأداء.

فالنظام الإنتاجي الحالي لايملك القدرة التنافسية اللازمة لمواجهة تزايد حدة المنافسة الدولية والمحلية ، كما أن حرية دخول السلع المصنعة الأوروبية إلى السوق تمثل تحديا حقيقيا أمام الصناعة الجزائرية.هذه الآفاق تدعو إلى إعادة هيكلة المؤسسات من أجل تشجيعها على الإسراع لاقتحام أسواق جديدة ، أو خلق منتجات جديدة بتكلفة منخفضة. إن الأنشطة الصناعية التنافسية في الجزائر محدودة ، فهي تعتمد أساسا على المزايا النسبية التي تمثلها الأنشطة المركزة على العنصر البشري ومحدودية توسيع طاقات استيعاب القطاعات التنافسية.

2- التأثير على النسيج الصناعي : إن منطقة التبادل الحر ستؤثر بصورة جلية على القطاع الصناعي عند دخولها حيز التنفيذ ، ونفس الشئ فإن القطاع السالف الذكر تكون فيه الآثار الكامنة جد كبيرة.

فأغلبية السلع الصناعية محمية وآثار نزع الحماية ستكون مهمة من منتوج لآخر وحسب الأهمية النسبية للمنتوج المعني بالحماية.فالأثر الشامل على العمالة يخضع لسياسة إعادة الهيكلة ،كما أن تكاليف التصحيح على مستوى سوق العمل ستؤثر على طبيعة النشاط ، إضافة إلى تكاليف تصحيح رأس المال الناتج عن التغيرات في الأسعار النسبية عندما تصبح بعض التجهيزات غير قابلة للاستعمال أو غير مكيفة.

لمواجهة منطقة التبادل الحر فإن القطاعات الصناعية سيكون لها رد فعل مختلف حسب وإمكانياتها للاندماج في ديناميكية الصادرات أو الدفاع عن

وضعيتها في ا لسوق المحلي.لأن هذا القطاع لايعرف الاستقرار فتارة مرتفعا وفي فترة لاحقة منخفضا كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول رقم (21) مؤشر الإنتاج الصناعي (القطاع العمومي الوطني)للفترة من 1990إلى 2004 سنة الأساس1989 (100%)

السنة	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	20	01	02	03	04
المؤشر العام	102	99	95.2	94.7	88.5	87.6	81.1	78.2	83.8	84.1	85.2	85	86	87	87.7

Source: Collections Statistiques N°122 Edition O.N.S – P.27

2 –الآثار المتوقعة على مستوى الاقتصاد الجزئي (المؤسسة الاقتصادية)

يحمل اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي انعكاسات ستكون ملحوظة على مستوى المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، وهذه الانعكاسات تختلف من مؤسسة لأخرى حسب الوضعية التنافسية ، إلا أنها تتراوح بين ماهو انعكاس سلبي مؤثر في الوضعية التنافسية وما هو إيجابي من منظور الأثر الديناميكي الذي قد يعمل في اتجاه تطوير التنافسية ،ولذا يكون من الضروري تدخل الدولة من خلال آلية الضبط والتنظيم من أجل تغليب الجانب الإيجابي على الجانب السلبي .

a-انخفاض الرسوم الجمركية([1]): من أهم ا لانعكاسات على المدى القصير الاتفاقيات المتعلقة بتأسيس التجارة الحرة ،احتمال انسحاب العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من السوق بسبب التفكيك ا لجمركي الذي يعمل في اتجاه انخفاض أسعار الواردات ، وفي حالة اتفاق الشراكة

1- – بشير مصيطفى،إتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والانعكاسات على مستوى المؤسسة الجزائرية،مجلة فضاءات ، الجزائر،العدد الأول ، مارس –أفريل 2002 ، ص4-5.، ص 6.

مع الاتحاد الأوروبي يتعلق الأمر بالتحضير لمنطقة التجارة الحرة بتوسيع منطقة الاتحاد الأوروبي إلى شمال إفريقيا وبعض دول الشرق الأوسط في آفاق سنة2010لتضم المنطقة التجارية الجديدة 27 دولة منها الجزائر .أما من الناحية العملية وفضلا عن أثر السعر التجاري للسلع والخدمات وماله من تأثير على منحنى مرد ودية وإنتاجية المؤسسة . فإن توسع النمط التجاري لدول أوروبا نحو الجزائر (التصفية السنوية والخصم في الأسعار)،يعني ببساطة خطرا جديدا متثملا الإغراق بمعدل مرتين في السنة المقابل للخصم الذي يقع في أوروبا كل ستة أشهر ، ومن جهة ثانية تشكل عمليات التصفية السنوية لبعض المنتجات (الملابس مثلا) خطرا آخر للإغراق. إن هذه الوضعية تقتضي في أقرب الآجال تحضير المؤسسة الجزائرية لمختلف سيناريوهات التفكيك الجمركي، والتكيف بسرعة مع أنماط التجارة في الدول الأوروبية وذلك من خلال مخطط لتأهيل هذه المؤسسة تأهيلا حقيقا.

b -**الوجه الآخر للانعكاسات**:هناك انعكاسات إيجابية في مضمون الشراكة مع الاتحاد الأوروبي يمكن تلخصها فيما يلي :

- الأثر النفسي للمؤسسة متمثلا في الشراكة مع المؤسسات ذات قدرات عالية في الإنتاج والمعرفة وفنيات التسيير والمعلومات الخاصة بتكاليف الإنتاج ،مما يسمح لهما بالاندماج في الاقتصاد العالمي بسرعة وفعالية .
- الاتفاق يشكل إطارا مناسبا للتحقيق الفعلي للشراكة بين المؤسسات وخاصة مع المؤسسات و الشركات الأجنبية المتخوفة من مخاطر نقل رؤوس أموالها على الجزائر مما يسمح بتدفق رأس المال الأجنبي المباشر(الاستثمار المباشر).

– الاتفاق يوفر ضمانات دخول المنتوج الجزائري إلى السوق الأوروبية إذا توفرت فيه شروط النوعية والمنافسة مما يحث المؤسسات على الإسراع في عملية التأهيل وتعديل مخططات إنتاجها.

– الاتفاق يحث المؤسسات الجزائرية المعنية بالإنتاج للسوق الوطنية على أخذ التدابير الفنية اللازمة لمنافسة المنتوج الأوروبي مما يدفع بها إلى إعداد دراسات مستقبلية عن الشعب والفروع القابلة للمنافسة في آفاق عشر سنوات وتماشيا مع رزنامة التفكيك الجمركي .

– الاتفاق يسمح من البرنامج والمساعدات المالية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي لشركائه مما يستلزم من الوزارات المعنية وعلى رأسها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضع الآليات والكيفيات والبرامج لتجسيد هذه الاستفادة .

– الأثر الإيجابي على تكاليف إنتاج المؤسسة من حيث انخفاض الحقوق الجمركية للمواد الوسيطة والنصف المصنعة التي تعتبر مدخلات العديد من المنتجات الوطنية.

– الأثر الإيجابي على تكاليف التكنولوجيا من خلال إمكانية الاستفادة من:

* الشبكة التكنولوجية المتطورة في الاتحاد الأوروبي (التجارة الإلكترونية).

* الشبكة التكنولوجية المتطورة في مخططات الإنتاج .

* الشبكة التكنولوجية المتطورة في التسيير والإدارة.

–الاتفاق يوسع السوق الخارجي بالنسبة للجزائر ليشمل حوالي 400مليون نسمة في آفاق05 سنوات حاليا(380مليون نسمة) وهذا السوق يتميز بقدرة شرائية عالية عكس السوق الداخلية.

- الاستفادة من شبكة التوزيع العالمية والمحتكرة من طرف شركات أوروبية.

c- شروط النجاح: من أهم شروط نجاح الاتفاق على مستوى الطرف الجزائري ما يلي :

أ-تأهيل كلي للاقتصاد على صعيد كل المتعاملين الاقتصاديين : * الإداراة ، * المؤسسة .* الجهاز البنكي والمالي(الجباية). * إصلاح القوانين.* المحيط (المناطق الصناعية ومناطق النشاط).

ب - تحسين الهياكل القاعدية : * المواصلات .* الموانئ وخدمات المطارات. *الاتصالات . * المناطق الصناعية.* الطرق والجسور.

ج- تقريب النصوص التشريعية والقانونية في المجالين الاجتماعي والتجاري من نظيرتها الأوروبية وإعادة هيكلة الإدارة العمومية (إصلاح الإدارة).

د- تحسين دور البنوك على جبهتين :* التدخل في تمويل الاستثمارات.
* التدخل في تقييم أداء المؤسسة حسب الشروط الدولية.

هـ - توقع انسحاب وإفلاس شركات ذات قدرات صناعية ضعيفة حسب معايير التنافسية مما يتطلب حملة إعلامية واسعة للتحسيس من مخاطر عدم الاستجابة الفورية لمعايير التنافسية الدولية ، مع اقتراح آليات تطوير الاستثمار وهي آليات لها أهداف محددة يتم صياغتها .

المبحث الثاني

موقع السياسة السعرية في اتفاقية الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة

تمهيد :

سعت الدول الصناعية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكيـــة ، بعد نهاية الحرب العالمية الثانية إلى تكوين منظمة عالمية للتجارة ، تكون مهمتها الرئيسية تنظيم التجارة الدولية وتجنب النزعة الحمائية وعلى الرغم من أن هذا المسعى لم يحظ بتأييد الكـــافي فـــي البدايـــة ، إلا أن الجهـــود استمرت في هذا الاتجاه لسنوات عديدة حتى تجسدت أول خطـــوة بتوقيـــع جنيف سنة1947للإتفاقيات للتعريفات الجمركية والتجارة ، لتتبعها خطوات أخرى تمثلت في ثماني جولات والتي توجت بالإعلان الرسمي لمـــراكش 1994/04/15، الذي قضى بإنشاء المنظمة العاميـــة للتجـــارة (W.T.O)تحت غطاء ما يعرف بالعولمة وتحرير التجارة العالمية.هـــذه المنظمـــة تتسع دائرتها ليس فقط الدول المتقدمة بل امتدت إلى البلدان النامية بحجة أن باقي الدول غير المنضمة ستجد نفسها غير قادرة على تأمين مبادلاتهـــا التجارية دون التعرض إلى مصاعب وعقبات عديدة ، الدول الأخرى سوف تطبق عليها قيودا لا تستطيع مجابهتها لاسيما في مجال التعامل التجـــاري في السوق الدولية . والجزائر كواحدة من الدول النامية تسعى لأن تواجـــه هذا الاتجاه المتنامي للعولمة وتتعامل مع آلياته بما يكفل لها حسن التموقع والتكيف لضمان مصالحها الوطنية ، في وقت بدأت تتلاشى الدولة الوطنية بفعل هذه الظاهرة.

عرفت الجزائر منذ مطلع التسعينات من القرن العشرين علاقات مع صندوق النقد الدولي في إطار برامج الإصلاح الهيكلي التي عرفها الاقتصاد الجزائري (كما بينا سابقا)، كما عرفت أيضا علاقات مع البنك العالمي في إطار التمويل والدعم المالي والفني.

منذ سنة 1987 بدأت الجزائر في اتصالات أولية في إطار الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية،قبل أن تتحول إلى منظمة للتجارة العالمية في مراكش عام 1994 ، إلى أن جاءت سنة 1996لتدشن مرحلة الاتصال الرسمي والفعلي للجزائر مع المنظمة.حتى يومنا هذا ما تزال المفاوضات متواصلة بين الطرفين ،أحدهما يقدم أسئلة والآخر يجيب ،ويتوقع أن يصل الاتفاق النهائي خلال سنة 2005.

بعد أن أصبحت الإجابة على انضمام الجزائر مفصولا فيها، يبقى التساؤل المطروح ، بعد أن قطعت أشوطا وأصبحت على وشك التوقيع على الانضمام الرسمي للمنظمة العالمية للتجارة .ماهو موقع السياسة السعرية في إطار هذا الاتفاق ؟للإجابة على هذا السؤال يتوجب التدرج في النقاط الآتية:

المطلب الأول
ضرورات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة

تتواجد الجزائر اليوم ضمن محيط وطني ودولي يتميز بتغير وآليات جديدة تحتم عليها التكيف والمواكبة وليس الانعزال ولذلك وجب معرفته وفهم كيفيات تأثيره ، ومن تلافي تأثيراته السلبية مع طرح سؤال جوهري ما الفائدة من الانضمام إلى

المنظمة العالمية للتجارة ؟([1]).وبعبارة أخرى ماهي دوافع الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة؟ للإجابة على هذه التساؤلات يمكن تقسيم المحيط الذي تتعايش فيه الجزائر إلى قسمين(داخلي وخارجي).

1-المحيط الداخلي([2]): ممالا شك فيه أن الاقتصاد الجزائري يعتبر من أهم الاقتصاديات الإفريقية بحكم جملة من العوامل :- طبيعة الموارد والثروات المادية التي يتميز (مواد طاقوية و منجمية ومواد أولية هامة).

- حجم الطاقات الإنسانية والكفاءات البشرية التي يتمتع بها .
- قطاعات صناعية لا يستهان بها رغم ضرورة التطوير.
- توفر بنية شاملة وهامة : البنية المينائية و المطارية.
- توفر مساحات زراعية هامة.

ومع هذا فإن توالي الاختيارات الاقتصادية المتناقضة أحيانا والآثار السلبية لها أفرزت أوضاعا اقتصادية جعلت الاقتصاد الجزائري يتميز بخصائص سلبية تساهم في إضعاف كفاءته الاندماجية في الاقتصاد العالمي بحيث تحول الاقتصاد الجزائري إلى ([3]):

---

[1]- مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا جامعة الشلف العدد02 ماي2005 ،أ.عياش قويدر،ابراهيمي عبدالله -آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم،ص65.

[2]- كامل عبد المقصود بكري -الاقتصاد الدولي -مطبعة دارالجامعات -مصر - 1998 ص100.

[3]- - مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف -الجزائر، عدد01سنة2002_د/صالح صالحي الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.ص50

a- **اقتصاد مديونية** : تركز معظم السياسات الاقتصادية فيه على تسيير وإدارة أزمة المديونية من خلال بعض التوازنات النقدية والمالية الظرفية للإنعاش الاقتصادي على حساب سياسات حل الأزمة والتخفيف منها، والتي ترتكز على أولوية التوازنات الاقتصادية والاجتماعية الدائمة التي تستند إلى النمو الاقتصادي الحقيقي المطرد .

وهذا الوضع أدى إلى الفقدان التدريجي للسيادة الاقتصادية ، ومن ثم التأثير في طبيعة القرارات الاقتصادية المتخذة ، الأمر الذي يدل على حجم المصاعب التي تواجه الاستراتيجيات التأهيلية للاقتصاد الوطني التي ترتكز على السيادة وحرية القرار.فرغم انخفاض معدلات الدين والتي تعود إلى ارتفاع أسعار البترول ، فإن حجم الديون لم ينخفض إلى المستويات المرغوبة وخاصة بعد مرحلة تحرير التجارة الخارجية ،وقد بلغ حجم الديون الخارجية2200مليون دولار([1]). مازالت المديونية تشكل قيدا أساسياً مؤثرا على طبيعة التوازنات ومسار السياسات الاقتصادية.

b – **اقتصاد ريعي** : يقوم على استراتيجية استنزافية للثروة البترولية والغازية لا تراعي محدودية الاحتياطات وضرورة استخلافها والكفاءة في تخصيص عائداتها ، والعدالة في توزيع منافعها وحماية حقوق الأجيال اللاحقة فيها ،وإن هذا الوضع الذي يقوم على سياسة التوسع في التسويق الأولي على حساب استراتيجية التصنيع المتنامي لهذه الثروة ، جعل الاقتصاد الجزائري رهين الإيرادات الريعية المحققة في الأسواق الدولية ،

---

[1]- المجلس الوطني الإقتصادي والاجتماعي لجنة التقويم ، الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2003 ص129،ص (123-124-125).

وانعكاسات سياساتها الاتفاقية في تنامي آليات التريع الداخلي وآثاره السلبية. إن خاصية الاعتماد على المحروقات التي تساهم بنسبة 35%من الناتج المحلي الإجمالي الخام وتشكل 64%من الإيرادات العامة للدولة (حوالي 720مليار دينار جزائري) وحوالي 97% من إجمالي الصادرات .([1])

C – اقتصاد تطورت فيه آليات الفساد (انتشار السوق الموازية) ([2]):

أضحت تؤثر على حركية النشاط الاقتصادي ومجالاته وتحد من كفاءة السياسة الاقتصادية وتعطيل المنظومة القانونية والتشريعية فازدادت شبكات السوق الموازي وتنامت أحجام الثروات ، يساهم الاقتصاد غير الرسمي في تشكيل الناتج الداخلي الإجمالي عدا المحروقات 12% (حسب منتدى رؤساء المؤسسات) و35% حسب وزارة التجارة.

كما أن إدراج التشغيل غير الرسمي يسمح بتخفيض البطالة التي تتراوح حسب عدد من الخبراء بين 18%و22%فيما يخص نظام الحماية الاجتماعية وحسب معطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تغطي مدا خيل غير المؤجرين تقريبا نفس حجم مدا خيل المؤجرين ، لكن فيما يخص المساهمة في تمويل الحماية الاجتماعية تبقى مساهمة مدا خيل غير المؤجرين هامشية بالمقارنة مع مساهمة المؤجرين، وهذا ما يبرز مدى أهمية التهرب الاجتماعي .من ناحية أخرىيستفيد غير المؤجرين على

مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف –الجزائر، عدد01سنة2002 مرجع سابق ذكره ص51. [1]-

[2]– المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي لجنة التقويم ، الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2003 ص (123-124-125).

غرار المؤجرين من كل الخدمات في مجال الصحة والتربية والتكوين ....الخ.

ويكشف تحقيق أجراه مركز البحث والدراسات المطبقة في مجال التنمية (CREAD)سنة 2001 ،شمل 750 مؤسسة صغرى ومتوسطة ،أن نسبة41%من المستخدمين غير مصرحين لدى الحماية الاجتماعية .

وفي إطار مكافحة التهرب الاجتماعي ، أنجز الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مابين سنتي 2001و2003 أكثر من 50000مراقبة .وقد سمحت هذه العملية بإحصاء وتسجيل 80000مشغل بزيادة الإيرادات بقيمة 3 ملايير من جهة أخرى عمليات المراقبة التي أنجزتها المفتشية العامة للعمل بالتعاون مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أن نسبة عدم التصريح تتجاوز 40% على سبيل المثال : من ضمن 7679موقع عمل خضع للتفتيش سنة 2001 ، يوظف أكثر من 42000 عامل ظهر أن حوالي 18000عامل غير مصرحين لدى الحماية الاجتماعية .

وأبرزت استطلاعات الرأي أن النشاطات الاقتصادية غير الرسمية ومناصب الشغل غير الرسمية تتركز أساسا في القطاع الثالث (التجارة والنقل والخدمات) وكذا البناء والأشغال العمومية والفلاحة ويشغل هذان القطاعان كل فئات اليد العاملة بشكل غير شرعي (الإطارات وأعوان التنفيذ). إجمالا وحتى 2002/12/31 ، أحصى صندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء405000 منخرط يدفعون اشتراكاتهم من ضمن إجمالي يقدر بمليوني مشترك ، أي بنسبة 20%.وفي قطاع الفلاحة ، من ضمن 1.2 مليون مستثمر فلاحي ، يقدر عدد المنخرطين بـ 160000فرد سنة 2002 ،أي نسبة 13%فقط من المستثمرين المنخرطين .

وقد بلغ عدد التجار حسب إحصاء المركـــز الـــوطني للـــسجل التجـــاري 626800تاجر، يدفع 278300من بينهم اشتراكاتهم أي بنسبة 44% .

بالنسبة للفضاء التجاري ، سمحت عمليات المراقبة التـــي أجرتهـــا وزارة التجارة في سنة 2000بتحديد أكثر من 700سوق تجزئة غير رسمية تتربع على مساحة تقدر بــــ 2.7 مليون متر مربع ويعمل بها أكثر من 100000 شخص، أي نسبة 14 %من التجار المسجلين بالسجل التجاري ، وغالبيـــة ممارسي هذه النشاطات من الشباب العاطلين عن العمـــل وعـــاملين فقـــدوا مناصب عملهم بعد حل المؤسسات الاقتصادية فـــي إطـــارا لاســـتقلالية و الخوصصة . وحسب وزارة التجارة ، تقدر حصة السوق غير الرسمية بـــ 35%من إنتاج قطاع التجارة،وحسب مصالح الضرائب تبقى مساهمة القطاع الخاص في الجباية جد محدودة حيث لا تتجاوز 0.6%من الإنتاج الـــداخلي الإجمالي.فضمن قيمة إجمالية تقدر بــــ 1985.4ملياردج من رقم الأعمال ، تصل حصة القطاع الخاص إلى 33% أي 656.6مليار دج. ومن حيـــث أرباح المؤسسات ، صرح نفس القطاع حوالي 23.7مليـــار دج فـــي ســـنة 2002منها 5.2مليار من الاستثمارات ، في حين بلغت القيمة الإجمالية التي صرحت بها المؤسسات العمومية والخاصة 106.3مليار دج .إلى جانـــب هذه المؤسسات التي تخضع لنظام الضرائب أربـــح المؤســـسات صـــرح المتعاملون الفرديون والتجار والحرفيون ومقدموا الخـــدمات مبلـــغ قيمتـــه 100مليار دج لمصلحة الضرائب من ناحية أخرى .قدرت الضرائب التي تم استرجاعها في سنة 2002بمقتضى الضريبة على الدخل العام والـــضريبة على أرباح المؤسسات ب113.7مليار ،ولا تكاد مساهمة القطـــاع الخـــاص تتجاوز 19.1مليار دج أي نسبة 16.8%بالنسبة للرسوم على رقم الأعمـــال

بلغت القيمة الإجمالية 247.5مليار دج ، أي ما يمثل نسبة 5.8% من الناتج الداخلي الإجمالي منها 54.4 مليار دج للقطاع الخـاص أي 22%.وعلـى عكس المساهمة الضعيفة للقطاع الخاص في الجباية ، بلغت حصة القطـاع الخاص ضمن القيمة المضافة الإجمالية 47% ، خارج المحروقات وهـي تمثل أكثر من 77% من القيمة المضافة. ويعتبر عدد من المحللين أن توسع القطاع غير الرسمي يعود إلى ثقل الأعباء الجبائية والاجتماعية ، في حين تؤكد مصالح الضرائب أن نسبة الجباية المطبقة في الجزائر تعد مـن بـين أدنى النسب في حوض البحر الأبيض المتوسط.

فضلا عن ذلك وبرغم المزايا الجبائية والجمركية وشبة الجبائيـة المقـدرة بـــ 50مليار دج والتي خصصتها الدولة لبرامج الاستثمار التي تـسيرها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات ، لم تحقق الأهداف المتواخاة في مجال الاستثمار وإنشاء مناصب الشغل والنشاطات نظرا لعـدم ملائمـة البيئـة الاقتصادية.

من ناحية أخرى يلجأ العديد من المستفيدين من هذه المزايا للغـش ، فـي غياب المتابعة المنتظمة لإنجاز المشاريع وهذا من خلال البيع على حالـه للتجهيزات المستوردة أو التي يقتنونها محليا مـن خـلال عـدم تـصريح العائدات وأجور العمال . وبتالي تبرز مختلف عوامل المعاينة عدم شرعية النشاطات وارتفاع نسبة التهرب والغش الجبائيين والاجتماعيين والأضرار التي تلحق بالنشاطات الصناعية والتجارية والخدماتيـة والمنافـسة غيـر المشروعة التي تفرض على النشاطات الشرعية. والحاصل أن النشاطات غير الرسمية برزت وتوسعت وأصبحت تشكل حاجزا يعيـق أي سياسـة ترمي إلى ترقية التشغيل والاستثمارات وعـبء ثقيـل يـضر بالحمايـة

الاجتماعية والتضامن ، حتى أنها أصبحت تهدد الاقتصاد والمجتمع على حد سواء.

2- **المحيط الخارجي:** نعني به البيئة العالمية التي تتواجد فيها الجزائر والتي يمكن إيضاحها في العناصر الآتية:

- ظاهرة العولمة وما أفرزتها من سلبيات على اقتصاديات الدول النامية (وضحنا آثار هذه الظاهرة في الفصول السابقة).

-التعامل مع التكتلات الاقتصادية الدولية.

- سيطرة قواعد العلاقات الاقتصادية الدولية.

-الشرطية التي تربط التعامل الاقتصادي بعوامل الأمن والديمقراطية والعدالة ....وغيرها .

*حتى نفهم جيدا أثر هذه العوامل وبقدر ما تأتي به من فرص نجاح وتحفيز للمؤسسات الوطنية ، فإنها بالمقابل تحمل تهديدات جمة .إذ يرى بعض المحللين الاقتصاديين أن آثار اتفاقية التجارة العالمية بالنسبة دول العالم الثالث والجزائر مدمرة لما تبقى من قدرات إنتاجية حقيقية ، فعلى سبيل المثال تخصص الولايات المتحدة الأمريكية ما نسبته 46%من ناتجها الداخلي الخام للبحث والتنمية منها 52 مليار للمنتجات الصيدلانية–فمؤسسة مثل فايزر Pfizer الأمريكية وضعت ما يقارب 30براءة اختراع Brevetsلمنتجات صيدلانية في الجزائر ،في حين لم تقدم صيدال أية براءة اختراع لدى العهد الوطني للملكية الصناعية INAPI ([1])وهذا ما يعطينا صورة عن أهمية تأهيل

1-www.algerie-dz .com/article453.html

المؤسسات الوطنية وتوجيه إطاراتها إلى ضـــرورة الاهتمـــام بـــدور التكنولوجيا والإبداع في حياة المؤسسة.

المطلب الثاني
تكييف و تأهيل الاقتصاد الوطني

إن الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة يتطلب إعادة تأهيل الاقتصاد الوطني وفق استراتيجية طويلة المدى وهذا لتعظيم الفائدة وبناء اقتصاد وطني قادر على رفع التحديات المستقبلية .من هنا يجب أن يكون هذا التأهيل من الجزء إلى الكل أي : 1-تأهيل الاقتصاد الوطني محليا.

2-الـــتأهيل الاقتصادي على المستوى الجهوي.

3- الـــتأهيل الاقتصادي على المستوى الدولي.

1-تأهيل الاقتصادي الوطني محليا: إن تأهيل الاقتصاد الجزائري على المستوى المحلى من اجل موجهة الآثار السلبية للمنافـــسة الخارجيـــة غير المتوازنة يقتضي الاعتماد على الإمكانيـــات الذاتيـــة أولا ، وترقيـــة الاقتصاد الوطني باتخاذ جملة من الإجراءات :

a- تأهيل المؤسسات الاقتصادية: إن القاعـــدة الرئيـــسة لأي اقتصاد تقوم على مدى نجاعة المؤسسات الاقتصادية في تحقيـــق التنميـــة الاقتصادية على اعتبار أنها تشغل أكبر شريحة من المجتمع ، وتساهم فـــي تنويع النسيج الاقتصادي وإثراءه في البلاد ، كما أنها تـــساهم بنـــسبة لا

يستهان بها في الدخل الوطني .لذا يتوجب إعادة تأهيل هذه المؤسسات بما يتوافق والتحديات العالمية المستقبلية ([1]).

فتبني سياسة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إطار الإصلاحات الشاملة ودورها في النمو الاقتصادي في الجزائر أمر ضروري ،سيما وأن لفترة طويلة من الزمن كان هناك سيطرة كاملة للمؤسسات الكبيرة التي تطورت في ظل الاحتكار. فهناك رؤية جديدة للنشاط الاقتصادي في الجزائر حيث أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعول عليها بأن تكون المحرك للنمو الاقتصادي في محيط مفتوح يسوده المنافسة .

إن دور هذه المؤسسات كمحرك لإقلاع النشاطات والنمو الاقتصادي يجد مبرراته في المكانة الهامة التي توليها معظم دول العالم ،سواء الدول المتقدمة أو الدول الناشئة لهذا النوع من المؤسسات ،وخير دليل على ذلك أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم بـــ 60%من القيمة المضافة العالمية ،وتساهم أيضا في خلق 70% من مناصب الشغل في العالم ،وكذا مساهمتها في حجم كبير من تصدير السلع والخدمات ([2]).

عدد كبير من البلدان وجدت حلول لمشاكل اقتصادية وتجاوزات الأزمة الاقتصادية وعدد آخر من البلدان كان لها دفع قوي للنمو الاقتصادي بفضل

---

[1]- الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين الرهانات والفعالية-المركز الجامعي سعيدة يومي 14-15-ديسمبر 2004 ، مقالة الأستاذة موساوي زهيه بعنوان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحدي العولمة ص01.

[2]- الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جامعة سعيدة بتاريخ (14-15 ديسمبر2004) مقالة للأستاذ : جلطي غانم بعنوان دور الدولة في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغير والمتوسطة، ص 228.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، عندما وجدت هذه الأخيرة المناخ الملائم لإنشائها ، تطورها ونموها .

إن الاقتصاديات الأوروبية منذ السبعينات من القرن الماضي وصلت إلى الاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إحداث ديناميكية للنشاط الاقتصادي .فعددها في فرنسا 2300000مؤسسة صغيرة ومتوسطة ،وهناك رغبة في زيادة العدد لأنه يعتبر غير كافي حيث ذلك سيسمح بإعطاء ديناميكية أكبر ومرونة أكثر للاقتصاد الوطني ، أما في انجلترا فالعدد وصل إلى 3500000مؤسسة صغيرة ومتوسطة.

حتى في أمريكا البلد الذي يعتقد أنه يعتمد على المؤسسات الكبيرة ،تزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل ملحوظ مستمر وعددها يفوق ما في الدول المتقدمة الأخرى حيث بلغ عددها 22000000، أما في الجزائر فحسب إحصائيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فعددها 160000سنة 2004 لـ30مليون نسمة.

إن الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة بادئ ذي بدء يتطلب إعادة هيكلة النسيج الصناعي وإعادة تأهيل المؤسسات وهذه العملية يجب أن تحض بالأولوية وتسبق الرغبة في تحقيق الأرباح على المدى القصير.

فتهيئة مناخ الأعمال كضرورة حتمية لنجاح المؤسسة الجزائرية ويكمن في جعل المحيط أثر جاذبية للاستثمارات من خلال إعادة تأهيله وفق استراتيجية تنموية شاملة محورها التكامل الصناعي في هذه المرحلة الانتقالية التي طال أمدها .

أ-إعادة تأهيل المحيط: إ ن بقاء الحواجز والعراقيل التي تقف حجرة عثرة في طريق المؤسسة الاقتصادية لها انعكاسات كبيرة على

النشاط الاقتصادي هذه العراقيل المتمثلة في الرباعية :التمويل ، العقـــار، والبيروقراطية ، والملكية .حيث يستوجب على المستثمرين تخطيها وهنا يظهر ويتأكد على عدم نضج استراتيجية الجذب في ترقية الاستثمارات في الجزائر.

إن المحيط المحلي يمثل الدعامة ، ويلعب الدور المحفز.حيث أن المحيط المادي والقانوني يجب أن يسمح للمؤسسات الجزائرية مواجهة في نفـــس الشروط وبدون عوائق ، المنافسة الدولية في السوق المحليـــة والدوليـــة. وعليه فإن تأهيل المحيط يرتكز على تبني الإجراءات التالية([1]):

- خلق هيئات جديدة للدعم على مستوى الـــوزارات لترقيـــة وتطـــوير الاستراتيجيات والسياسات القطاعية.
- تحديث الاقتصاد ، ترقية الاستثمارات ، إعادة تأهيل البنية التحتية.
- تبني قواعـــد اقتـــصادية جديـــدة (قـــانون العقـــود DROITS DE CONTRATS،حماية وتطبيق قانون الملكية PROTECTION ET APPLICATION DE DROIT DE PROPRIETE،تعزيـــز النظـــام القـــضائي RONFORCEMENT DU SYSTEME JURIDIQUE...)والعمل على استقرار القوانين والقواعد الاقتصادية والمؤسساتية.
- إعادة النظر في دور الدولة والهياكل التي تـــشرف علـــى المراقبـــة، الترقية، الجودة، الدعم والتحليل.

[1] – الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جامعة سعيدة بتاريخ (14-15 ديسمبر2004) مقالة للأستاذ : جلطي غانم بعنوان دور الدولة في تعزيـــز القـــدرة التنافسية للمؤسسات الصغير والمتوسطة، ص230

- تطوير وترقية مصالح دعم الصناعة خاصة مكاتب الدراسات الهندسية، والاستشارة في الصيانة.
- تعزيز هياكل الدعم خاصة المراكز التقنية ،معاهد التنميط ، من أجل دعم المؤسسات الصناعية في مجهوداتها بهدف التكيف وإعادة التأهيل .فمن الضروري إعادة النظر في الهياكل وتحديد دورها ونشاطها وتعزيزها لتحقيق مساعدة ودعم تقني يستجيب لمتطلبات المؤسسات في المرحلة الراهنة الجديدة والتي تتميز بالمنافسة الدولية.
- تعزيز وسائل وهياكل التكوين المهني ، وخلق علاقة متميزة ومتينة بين المؤسسات ومراكز التكوين المهني.
- وضع نظام تربوي فعال ، مع تشجيع التكوين التقني الذي يستجيب لمتطلبات سوق العمل ، فهناك رد متبادل بين التربية والنمو.
- خلق جسور المؤسسات والجامعة للتكوين والتأهيل هذا من جهة ومن جهة أخرى خلق تقاليد عمل في مجال البحث والتطوير بالتعاون مع باحثين جامعيين .وبالفعل مثلما يؤكده مدى تطور حصة التعليم في التعليم العالي .فالجزائر بذلت مجهودات كبيرة من أجل تثمين فروع التعليم العالي وتملك قدرات هائلة من الأساتذة وكفاءات تغطي تقريبا كل النشاطات الاقتصادية والصناعية والتي بإمكانها الاستجابة لاحتياجات المؤسسات سواء على المستوى التقني أو بصفة عامة في التحكم التكنولوجي ،وفي هذا المجال دوز الدولة ضروري في خلق الجسور وتهيئة المناخ الملائم لجعل العلاقة مفيدة أكثر لكل الأطراف .

- تحديد احتياجات الاقتصاد في مجال البحث العلمي والتقني ، والعمل على تشكيل شبكة من أقطاب الكفاءات الجامعية(Pole de compétence universitaire).

- التجديد والتسيير الفعال للمناطق الصناعية القائمة وتهيئة المناطق الحرة.

- خلق ديناميكية في سوق الإعلام الاقتصادي والتجاري والتقني.

- تفعيل دور هياكل الدعم كالغرف التجارية والصناعية.

- إيجاد الحلول الجذرية لمشكل القار الصناعي وتنسيق أدوات تسييره

- إصلاح النظام المصرفي إذ يعتبر العنصر الأساسي للإقلاع الاقتصادي ، فيجب تطويره من خلال دوره الدافع للنمو الاقتصادي بما يوفره من وسائل وأدوات لإعادة الهيكلة لخدمة الاقتصاد عن طريق إعادة التخصيص والمراقبة الدائمة للنشاطات الاقتصادية .

- خلق هياكل قانونية للسهر على احترام العقود والالتزامات (حالة الإفلاس مثلا).

- إن تنشيط البورصة يمكن أن يسمح بخلق وسائل أخرى للتمويل ضرورية للمؤسسات الاقتصادية.

- إصلاح النظام الضريبي الذي يأخذ بعين الاعتبار المؤسسات الاقتصادية القائمة والمشاريع الاستثمارية الجديدة ،وهذا يعني إعطاء امتيازات ضريبية حتى للمؤسسات القائمة.

- تحديث إدارة الجمارك وتطوير النظام الجمركي مع إعطاء كل التسهيلات الجمركية ، خاصة المؤسسات المصدرة ، مع توفير المعلومات والإحصائيات عن التجارة الخارجية في الوقت المطلوب.

بناء على ما تقدم يمكن القول أن جزءا كبيرا في تهيئة مناخ الأعمال يقـــع على عاتق الدولة من خلال هيئات ومؤسسات تحض بالأداء المتميز.

ب – **تحسين القـــدرة التنافـــسية:** إن تحـــسين التنافـــسية وتطـــوير المؤسسات الاقتصادية يمر عبر إعادة التأهيـــل وتحـــديث أدوات الإنتـــاج ،وجلب التكنولوجيا الجديدة، وتعزيز قدرات التـــسيير ،وتحـــسين الجـــودة للاستجابة لمتطلبات المنافسة الخارجية .فالجزائر مطالبة أكثر من أي وقت مضى إلى إعادة تأهيل نسيجها الإنتاجي نظر لما يعانيه مـــن صـــعوبات هيكلية وعجز تنظيمي المؤسسة والمحيط .

إلا أن عملية إعادة التأهيل تتطلب مهارات وموارد مالية حيث أن الجزائر لا تستطيع لوحدها توفيرها بل يتطلب استغلال الموارد المالية التي يمنحها الاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الأورومتوسطية([1])

b – تعبئة الموارد المحلية وتثمين الإنجازات الاقتـــصادية الوطنيـــة([2]): فالاقتصاد الجزائري يعتبر من أهم الاقتصاديات على المستوى الإفريقـــي والعربي،لما يتوفر عليه من إمكانيات معتبرة تـــستدعي آليـــات جديـــدة لتعبئتها.(سنبين ذلك لاحقا) .

فالجهود التنموية ساهمت في بناء قاعدة اقتصادية هامـــة كفيلـــة بإنجـــاح السياسات اللازمة التي تتطلبها التحولات الجارية فـــي ظـــل اقتـــصاديات

---

[1]– الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جامعة سعيدة بتاريخ (14-15 ديسمبر2004) مقالة للأستاذ : جلطي غانم بعنوان دور الدولة في تعزيـــز القـــدرة التنافسية للمؤسسات الصغير والمتوسطة، ص 233

([2]) –مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف –الجزائـــر، عدد01سنة2002 مرجع سابق ذكره.ص65

التأهيل والتكييف.فهذا يعني أن مرتكز هذه الاستراتيجية يقوم على التثمين التراكمي للإيجابيات المحققة خلال مختلف المراحل السابقة، والتخفيض التدريجي العقلاني للانعكاسات السلبية للأخطاء السابقة، وبتالي التخلي عن أسلوب التسرع والتناقض والتطرف والعفوية في إدارة الاقتصاد الوطني.

c-تأهيل المنظومة المؤسسية الإجرائية للاقتصاد الجزائري : تأهيلا يؤدي إلى المزيد من المرونة والشفافية والعدالة بما يساعد على رفع أداء المؤسسات،وفعالية السياسات،ووضوح وانكشاف القوانين والتشريعات،وسلامة وعدالة التطبيقات والممارسات .الأمر الذي يضمن التقليص الدائم للآثار السلبية الناتجة عن انتشار آليات الفساد الاقتصادي (كما بيننا سابقا) التي ساهمت في إخفاق الكثير من السياسات والمؤسسات في ظل التحولات الجارية.

d- تطوير الفروع وترقية الأنشطة الاقتصادية : العمل على تطوير القطاعات التي لها ميزة طبيعية نسبية مع إحداث التكامل بينها (قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات).

ففي القطاع الصناعي يتوجب توسيع تشكيلة السلع الصناعية التي تعتمد على الموارد البترولية والغازية ،التي يتميز الاقتصاد الجزائري حيث بلغ حجم الاحتياطيات من الغاز الطبيعي 4000مليار متر مكعب، ومن البترول 1.250مليار طن (حوالي 10مليار برميل)، وهذا يمكن الاقتصاد الجزائري من تعظيم عوائده النفطية بمقدار الفرق بين برميل النفط المصنع وبرميل النفط الخام ،وخاصة إذا تم هذا في إطار اتفاقيات الشراكة والتعاون مع دول الاتحاد الأوروبي .بالإضافة إلى الفروع الصناعية الأخرى التي يتميز فيها الاقتصاد الوطني بميزة نسبية مرتبطة بانخفاض

تكاليف الإنتاج نتيجة لانخفاض تكاليف الطاقة والمواد الأولية وتكاليف الأجور بالمقارنة مع الأسواق المنافسة.

وفي القطاع الزراعي هناك العديد من الخصائص الإنتاجية والتسويقية التي يكتسب فيها هذا القطاع الميزة النسبية التنافسية،تؤهله لضمان حصته ضمن صندوق سوق الاتحاد الأوروبي ومن أهما التمور والحمضيات والحبوب والخضراوات ...إلخ .وانطلاقا من خصائص البنيان الاقتصادي والاجتماعي للقطاع الجزائري

(كبلد نامي) وما يرتبط به من صناعات ، ومراعاة لأحكام منظمة التجارة العالمية ، فإن الهيكل المستهدف يقوم على عشرة أسس هي بمثابة الشروط الضرورية لتنمية قطاعي الزراعة والتصنيع الزراعي وزيادة تحسين درجة تكاملهما ، بما يدني الخسائر ويعظم المكاسب([1]):

1- تصحيح المفاهيم حول إمكانيات القطاع الزراعي كقطاع دافع لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية
2- تأكيد التكامل بين أهمية الدور الحكومي وحتمية تطبيق فلسفة الانفتاح الاقتصادي.
3- تأكيد التكامل بين الحافز الفردي والعمل التعاوني الذاتي.
4- مراعاة التوازن بين وفرة عنصر العمل والحاجة إلى تطوير الفن الإنتاجي.
5- تفادي التمويل بالقروض.

---

[1]) محمد عمر حماد أبودوح-منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية – الدار الجامعية-الإسكندرية -مصر -2003 ص215

6- انتهاج إستراتيجية الإنتاج للتصدير ، إضافة لاستراتيجية الإنتاج السوق المحلي .

7- انتهاج استراتيجية مستقرة للتصنيع الزراعي ذات توجه تصديري وقادرة على إشباع احتياجات السوق المحلي.

8- إنشاء كيان تسويقي يضمن استئثار منتجي القطاعين بالجانب الأكبر من عوائد عمليات ما بعد الجني والحصاد و التصنيع .

9- مراعاة الاعتبارات التوزيعية في إطار السعي لتنمية وتكامل القطاعين .

10-استخدام السياسات القادرة على تحقيق الأسس ومواجهة الآثار السلبية المحتملة لمنظمة التجارة العالمية دون التعارض مع أحكامها.

e- تأهيل وتدعيم القطاع الخاص مع زيادة مساهمته في جهود التنمية مع المحافظة على القطاع العام في الصناعات الاستراتيجية : إزالة القيود الإجرائية البيروقراطية وإلغاء العراقيل التمييزية الانتقائية عن طريق إتاحة الفرص للكفاءات المحلية ، لأنه من خلال تتبعنا لقوانين الاستثمار الحالية فإنها تشجع المستثمر الأجنبي على المحلي وتعطيه حوافز متنوعة،وفي المقابل جملة من العراقيل لاتعد ولا تحص تعيق تطور القطاع الخاص الوطني. كما يجب المحافظة على القطاع العام في الفروع الاستراتيجية ، وإيجاد صيغ للمشاركة والتسيير بينه وبين القطاع الخاص الوطني والأجنبي ، مع تطهيره من كافة أشكال الفساد الإداري والاقتصادي ، وتحير من تحكم الوصاية التي تعيق حرية المبادرة وتثبط روح التجديد والتطوير داخل المؤسسة العمومية.

2-تأهيل الفضاء الاقتصادي إقليميا: تشكل دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كتلة تقع في نصف الكرة الشمالي تتربع على مساحة تقارب لعشرين مليون كم مربع، أي قرابة عشر مساحة العالم ، وهي بذلك تهيمن على مساحة تفوق مساحة الولايات المتحدة الأمريكية وتزيد على مساحة أوروبا([1])، يبلغ طولها من الشرق إلى الغرب حوالي 9000كلم ومن الشمال إلى الجنوب ما يقارب 3000كلم([2]).

تشغل موقعا جغرافيا متميزا على خريطة العالم ، فيحتل قلب العالم القديم بين ثلاث قارات آسيا وأوروبا، وإفريقيا، وتتوغل في أراضيه ثلاثة أذرع مائية شرقا الخليج العربي ، وسطا البحر الأحمر ، وغربا البحر الأبيض المتوسط، تجعل منه ملتقى مهم لطرق العالم البرية والبحرية([3]).

كما تتميز بأنها منطقة عبور أو حركة انتقال وملتقى للتجارة من الشرق والغرب وحلقة ربط واتصال بين عدة أقاليم من العالم. تمثل قوة سكانية معتبرة على الصعيد العالمي ، إذ تظفر بحوالي 3.4%من إجمالي سكان العالم ، في الوقت الذي تحتل فيه 2.10%من مساحة العالم ، وتشهد نموا سكانيا متسارعا ، فقد بلغ إجمالي السكان حوالي 500مليون نسمة

---

[1]- محمد أزهر سعيد السماك -دراسات في جغرافية الوطن العربي التطبيقية ، تحليل في التنظيم المكاني ، مراجعة رجب طنطيش منشورات L.G.A مالطا 2002 ص.17.

[2] - محمد الهادي العروق، سمير بور ملة -أطلس الجزائر والعالم -دار الهدى - الجزائر ص.48.

[3] - محمد جدار-أطلس الوطن العربي بالصورة والتعليق قصر الكتاب البليدة - الجزائر.ص.97

سنة2002، وتحتل المرتبة الثالثة بين المجموعات السكانية بعد كل من الصين والهند([1]).

ويتزايد سكان هذه المنطقة بحوالي 3%سنويا ، وتعد هذه الزيادة من أعلى معدلات التزايد في العالم . فحسب تقديرات البنك الدولي سيصبح سكان هذه المنطقة عام 2025حوالي530مليون نسمة أي أكثر من نصف مليار نسمة.وإذا تتبعنا توزيع السكان في هذه المنطقة نجد أنه يمتاز بالتفاوت من حيث الحجم ، فهناك بعض الدول الكثيرة السكان كمصر وإيران بين60 و 70مليون نسمة ، ودولا صغيرة كالبحرين وقطر بين 700ألف و800الف نسمة ([2]) فالجزائر تتوسط هذه المنطقة الحيوية ومناسبة لاقتصادها وهذا راجع لجملة من الأسباب:

-تقارب في المستويات الاقتصادية .

- سيولة رأس المال بين هذه الدول ،-وجود عناصر مشتركة(الدين واللغة والتا ريخ).

- وجود فرص للتشارك والاندماج المؤسساتي ،وتعدد مجالات التعاون والتكامل بين أطرافه .

- زيادة المنافع والمكاسب المتوقعة وانخفاض حجم المخاطر الخارجية المحتملة بسبب تنامي الوزن التفاوضي لهذا التجمع ،خاصة بعد إنشاء الاتحاد المغرب العربي سنة1989،، ومنظمة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والذي نتمنى أن تتجسد مقرراتهما في الواقع.

---

[1]- محمد أزهر سعيد السماك -مرجع سابق ذكره ص.71

[2]- محمد الهادي العروق،مرجع سابق ذكره ص.51

الأمر الذي يستدعي العمل على تجسيده كفضاء اقتصادي مستقل يتعاون مع باقي التكتلات تعاونا يحقق التوازن في المصالح الاقتصادية ، وبتالي الانتقال من الوضع الحالي الذي أصبح عدد من هذه الدول دويلات. فعلى سبيل المثال دول المغرب العربي أضحت مجرد أطراف وأسواق تابعة في ظل اتفاقيات الشراكة المنفردة مع الاتحاد الأوروبي والتي لا ترق لطموحات شعوب هذه المنطقة.

لقد أضحت الضرورة ملحقة لاستغلال الإمكانيات المعطلة والاستفادة من الفرص المهدورة عن طريق بناء تكتل فعلي حقيقي يقوم على المصالح والمؤسسات ،يبزر موقع هذا التجمع ضمن سائر التجمعات الإقليمية ، فتحافظ في ظله على سيادتها الاقتصادية وتضمن المجال الحيوي لتأهيل اقتصادها . وتتجلى أهمية هذا المجال الحيوي للتأهيل الاقتصادي من خلال حجم الإمكانيات الكبيرة:

فالقوة العاملة تقدر بحوالي67.5 مليون في عام 1993 تنمو بمعدلات سنوية عالية تقدر بحوالي 2.5% وبهذا الرغم من التدني في معدلات النشاط الاقتصادي الخام في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وبالذات بالنسبة للإناث ما زال متوسط عدد النفقات الجدد إلى سوق العمل يتزايد طرديا وبمعدلات أعلى من معدلات النمو السكاني النمو الاقتصادي في كثير من هذه البلدان وبصورة تدعو للقلق،فحسب المصادر المتاحة فإن القوة العاملة تزيد حاليا بحوالي 2.5 مليون في السنة وبحوالي 3.6 مليون خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين ([1]).

---

[1] – نبيل حشاد – الاقتصاد العربي مسيرة التنمية وآفاق التعاون سنة 1997 ص.21.

أما الطرق يقدر مجمل طول الشبكات الرئيسية والثانوية 500 ألف كلم فقد تم تعبيد ما يقارب 300 ألف كلم حتى نهاية القرن العشرين أي ما يعادل 60% من الطول الكلي للشبكات وتقدر كثافة الطرق فيها حوالي 19 كلم من الطرق لكل 1000 كلم ² من المساحة الإجمالية([1]). أما المطارات فستحوذعلى: مطارات دولية وداخلية حيث وصل عددها إلى حوالي 141مطارا مدنيا، وقد بلغ نصيب المطارات الدولية 53 مطارا، أسطول النقل الجوي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى حوالي 432 طائرة، تمتلك شركات النقل البحري لنقل المسافرين 600 طائرة مع نهاية القرن العشرين. و لقد حققت بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نموا في حركة النقل الجوي للمسافرين نحو 47% خلال النصف الأول من الثمانينات، كما بلغت طاقة أسطول الشحن الجوي حوالي 12.500 مليون طن/كلن خلال الثمانينات من القرن العشرين . فالنقل البحري و الموانئ: تتمتع بسواحل بحرية هامة يبلغ طولها حوالي 20 ألف كلم مكنته من إنشاء حوالي 60 ميناءا تجاريا وصناعيا تحوي على حوالي 825 رصيف تبلغ الطاقة الاستيعابية لهذه الموانئ حوالي 400 مليون كلم سنويا([2]) .

القطاع الفلاحي : تحتل الفلاحة مركزا هاما في الهيكل الاقتصادي لعدد من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، إذ يمثل نتاجه الإجمالي في ست دول، ذات الموارد الزراعية الوفيرة، حوالي 75.3% من إجمالي الناتج

---

[1]– [2]– -الأمانة العامة لجامعة الدول العربية –التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة1989–مطابع دار الفخر أبو ظبي 1989 ص.70.، ص71 ،ص(72–73)

الزراعي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، وتتصدر العراق المركز الأول بالنسبة للإنتاج المحلي الإجمالي بنسبة 33.6% يليه السودان بنسبة 33% ثم سوريا بنسبة 28% وموريتانيا ب22.6% وتتراوح مساهمته بين 10.5 و 17.6 % في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الأخرى مثل المغرب، مصر ، تونس ،اليمن . بينما تتضاءل مساهمة القطاع الفلاحي في مجموع بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ذات الموارد الزراعية المحددة مثل: " الكويت وقطر والبحرين والإمارات وعمان إذ تتراوح ما بين 1% و 29 % ([1]). وتقدر قيمة الإنتاج الزراعي في هذه البلدان عام 1997 مقارنة بالعام الذي قبله كما هو مبين في الجدول الآتي

جدول رقم 22 : مساهمة الإنتاج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي

الوحدة : مليار دولار

	/	1990	1995	1996	1997	معدل النمو%
الناتج الزراعي	33	55.4	68.1	74.8	75.2	4.5
ناتج المحلي الإجمالي	375.1	466.6	530	575.7	598.6	3.6

المصدر :عبد الوهاب عبد القادر السويفي قراءات في اقتصاد الوطن العربي منشورات جامعة أسيوط مصر1999 ص.18.

بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي عام 1997 حوالي 295 دولار مقارنة بنحو 183 دولار عام 1985 و259 دولار عام 1990 و 320 دولار عام 1996 ويتفاوت متوسط نصيب الفرد من ذلك الناتج من كل دولة إلى أخرى ، حيث وصل في العراق مثلا 1288 دولار .

[1]– محمد الهادي العروق،مرجع سابق ذكره ، ص.52.

الموارد الأرضية : تبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة 198 مليــون هكتار، أي ما يعادل 11% من المساحة الإجماليــة، وتتــراوح المــساحة المزروعة بــــ: 71 مليون هكتار (الزراعة المستديمة 6.9 مليون هكتار) والزراعة الموسمية 64 مليون هكتار([1]).

الموارد المائية : تعتبر الأمطار المورد الرئيسي للمياه الــسطحية، وتقــدر كمية الأمطار المتساقطة سنويا بنحو 2228 مليار متر مكعب. في بلــدان الشرق الأوسط و شمال إفريقيا منها 1488 مليار متر مكعب تتساقط على مناطق تمثل 18% من مساحة كل بلدان الشرق الأوسط وشــمال إفريقيــا وبمعدل 3000ملم سنويا.

وتقدر الموارد المائية المتعددة السطحية والجوفية بنحو264 مليــار متــر مكعــب، والكميــة المــستغلة 183مليــار متــر مكعــب ، يــستهلك القطاعالزراعي90%من الموارد المائية المستخدمة ويبلغ نصيب الهكتــار لمياه الري نحو11500متر مكعب ، ويعتبر هذا الرقم مرتفعا نظرا لكــون الزراعة المروية موسمية([2]).

الموارد المالية: تتباين بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مقــدار مــا توفر لديها من الموارد المالية، فهناك بلدان عنيفة، تمتلك غلافا ماليا معتبرا . كما هو الحال للبلدان المنتجة للنفط، خاصة الخليجية وليبيا إلا أنها تفتقر للموارد المائية والأرضية ، وتوجد هناك بلدانا غير نفطية لا تمتلك موارد

---

[1] – محمد صبري محسوب –مرجع سابق ذكره ص.54، ص 55.

[2] – عبد الوهاب عبد القادر السويفي – قراءات في اقتصاد الوطن العربي –منشورات جامعة أسيوط –جمهورية مصر العربية 1999 ص.22.

مالية ، رغم توفر الإمكانيات الزراعية فيها كالسودان والصومال والمغرب و موريتانيا.

مقومات الصناعة : تتميز بثراء وتنوع الموارد الباطنيـــة، وهـــو مـــا أكسبها قوة اقتصادية هامة وحيوية على الصعيد العالمي، إذ تهيمن علـــى 61.71% من احتياطي النفط العالمي أي بقيمة 645 مليار برميـــل نهايـــة 1995 . كما تسيطر على 21.10 % من احتياطي الغاز الطبيعي في العالم واحتياطي 31.677 مليار متر مكعب . كما تمتلك أكثر أنـــواع المعـــادن الهامة من بينها:

-الفوسفات : حيث يمثل المرتبة الثالثة بالنسبة للمواد المعدنية في بلـــدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وهي تهيمن علـــى 39% مـــن احتيـــاطي الفوسفات عالميا أي 45 مليار طن([1]).

-الحديد : تستحوذ بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على نحـــو 1.9% من احتياطي الحديد عالميا أي بنحو 16.78 مليار طن، كما تستحوذ علـــى معادن أخرى، مثل: النحاس، الرصاص، المنغنيز ، الزنك..الخ، فالنحـــاس مثلا : 306 مليون طن([2]).

كل هذه العوامل يجعل منها منطقة حيوية تزداد أهميتها عبر الزمن.

3-تأهيل الفضاء الاقتصادي على المستوى الـــدولي: إن هناك ضـــرورة للاندماج في الاقتصاد العالمي في إطـــار إســـتراتيجية تـــضمن ســـلامة الاقتصاد الوطني من الانعكاسات السلبية للعلاقات الاقتـــصادية الدوليـــة ،

---

[1] - [2] - عبد الوهاب عبد القادر السويفي -مرجع سابق ذكره ، ص.45-46 ، ص 47

باستعمال الأساليب الحديثة والمتجددة للحماية الذكية ، الذي تطورت النظرة لها من اعتبارها مجرد سياسات انغلاقية وتدابير دفاعية للحد من منافسة الإنتاج الوطني باستخدام وسائل جمركية ومالية وإدارية تؤدي إلى مزيد من التموقع الداخلي الذي يترافق مع مزيد من الجمود الفني والتقني والتسويقي والإداري إلى الإدراك بأن الحماية الاستراتيجية الذكية هي سياسات انفتاحية هجومية تقودها الدولة إلى تحرك شبكة من المؤسسات من مختلف القطاعات مستغلة المزايا النسبية والمطلقة المتعلقة بعناصر الإنتاج ، والموارد الأولية والطاقوية ، ومستفيدة من الوزن السياسي والاقتصادي المحلي والإقليمي التكاملي ، ومستغلة طبيعة العلاقات الاقتصادية مع الدولة التي تحضى فيها بأولويات التعامل والشراكة ، فتقوم الدولة بتوفير الأسواق وضمانها عن طريق وزنها السياسي الدولي ، وتقدم الدعم المعلوماتي والبحثي والفني للمؤسسات التي تتجه للسوق الدولية،وفي ذات الوقت تحاول الحد من انعكاسات الانفتاح على الاقتصاد المحلي بواسطة الارتقاء بالإنتاج الوطني من حيث الالتزام بالمواصفات والمقاييس الدولية والوصول إلى المستويات المعتبرة من حيث الجودة والإتقان عن طرق إتاحة الفرصة للاصطفاء الاقتصادي بواسطة قوى السوق،والاصطفاء الانتقائي عن طريق التحفيز والرعاية والتوجيه من جهة ، وإيجاد سياج من الحماية الجديدة التي توفرها التكتلات الاقتصادية للدول المشاركة فيها ،والمزايا التي توفرها الدول الأعضاء في مواجهة بقية الدول([1]).

---

[1] – مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف –الجزائر، عدد01سنة2002 مرجع سابق ذكره.ص67-68

فالمشاركة الإيجابية في العلاقات الاقتصادية الدولية بصورة تضمن إيجاد مكانة للدول النامية تحفظ لها مصالحها وتقلل بموجبها من مخاطر وسلبيات موجة العولمة الليبرالية الانتقائية التي تهمين فيها مجموعة من الدول المتقدمة وشركاتها المتعددة الجنسيات ، التي أضحت أخطبوطا يهدد الاقتصاد العالمي.

المطلب الثالث

خصائص القطاع التجاري الجزائري

ينصرف مصطلح التجارة الخارجية إلى حركة السلع والخدمات والأفراد وتنقل رؤوس الأموال عبر الحدود بين مختلف الدول ،وقيامها ناتج عن جملة من الأسباب منها على وجه الخصوص قيام التخصص ، التقسيم الدولي للعمل الذي يؤدي بالضرورة إلى قيام التبادل([1]).فالتجارة الخارجية تلعب دوراهاما في اقتصادي أي دولة ، إذ تبين الصادرات والواردات درجة ارتباط الاقتصاد الوطني بالعالم الخارجي ،وسنحاول بالتحليل بيان خصائص القطاع التجاري الجزائري من حيث :

1- التشكيلة السلعية : - حسب مجموعة الاستعمال . - حسب أهم المنتجات .

2- - تطور الصادرات والواردات الجزائرية.

3- المتعاملون الاقتصاديون :- حسب المناطق . -حسب الزبائن.

1-التشكيلة السلعية للصادرات والواردات الجزائرية: ويمكن تقسيمها إلى مجموعتين رئيسيتين هما:

---

[1]- محمود يونس محمد -أساسيات التجارة الخارجية -الدار الجامعية الإسكندرية ،مصر-سنة1996 ، ص 12.

a- **حسب مجموعة الاستعمال :** تستحوذ المــواد الطاقويــة الحصة الكبيرة في حصيلة الصادرات الجزائرية ،إذ تتراوح المحروقــات بين 97% و98% ، وبقيمة إجماليــة 18.09مليــار دولار ســنة2002، 23.93مليار دولار سنة2003، ، 31.5 مليار دولار سنة 2004 ([1]) مــن إجمالي الصادرات السلعية والمقدرة بــــ 18.825 مليار ســنة 2002، و24.612مليار دولار سنة 2003،و31.713 سنة 2004 على الترتيــب ، بينما تتوزع الحصة المتبقية بين كل من المواد الغذائية بــــ0.24% فــي المتوسط من إجمالي الصادرات ،و0.25% للمواد الخام والمواد النــصف مصنعة ، أما الباقي فيتوزع بين سلع التجهيزات الفلاحية والصناعية والسلع الاستهلاكية.والجدول الآتي بين ذلك:

---

[1]-مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي لــ سنة 2004 (المجلــس الوطني الاقتصادي والاجتماعي) ص 91

جدول رقم 23 : الصادرات الجزائرية حسب مجموعة الاستعمال بين (2002-2003) - الوحدة:مليون دولار

مجموعات الاستعمال	2002	2003	التغير %
المواد الغذائية	35	59	68.57
المواد الطاقوية	18091	23172	28.09
المواد الخام	51	61	19.61
سلع التجهيزات الفلاحية	20	01	-95.00
سلع التجهيزات الصناعية	50	32	36.00
السلع الاستهلاكية	27	35	29.63
السلع النصف مصنعة	551	476	-13.61
المجموع	18825	23.836	26.62

المصدر: إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر مرحلة 2002-2003، منشورات المركز الوطني للإعلام والإحصاء. www.cnis.dz

بينما قدرت الواردات سنتي 2003و2004على الترتيب بحوالي 13.534مليار دولار ، و18.199مليار دولار .إذ تحتل سلع ا لتجهيزات الصناعية المرتبة الأولى بـ 37% من إجمالي الواردات ، وتليها

المواد النصف مصنعة بـــــ 22% ، المـــواد الغذائيـــة 20% ، الـــسلع الاستهلاكية 16%[1] .والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول رقم 24:الواردات الجزائرية حسب مجموعة الاستعمال بين (2002و2003) **الوحد ة :مليون دولار**

مجموعات الاستعمال	2002	2003	التغير %
المواد الغذائية	2740	2589	5.18-
المواد الطاقوية	145	112	22.76-
المواد الخامة	562	665	18.33+
سلع التجهيزات الفلاحية	148	124	16.22-
سلع التجهيزات الصناعية	4423	4698	6.22-
السلع الاستهلاكية	1655	2037	23.08-
المواد النصف المصنعة	2336	2774	18.75-
المجـــــــموع	12009	13008	8.32+

المصدر: إحصائيات التجارة الخارجية للجزائـــر مرحلـــة 2002-2003، منشورات المركز الوطني للإعلام والإحصاء. www.cnis.dz

2-حسب أهم المنتجات: تتميز الصادرات الجزائرية بأحادية الإنتاج شأنها في ذلك شأن الدول النامية ، حيث تحتل المحروقات صدارة الترتيب مـــن السلع المصدرة على سبيل سنة 2002 بلغت قيمتهـــا 17705.18 مليـــون دولار ، تليها المنتجات الكيميائية والبتر وكيماويـــة ومـــشتقاتها (حديـــد

---

[1] - مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي لـــ سنة 2004مرجع ســـابق ذكره ص91.

الزهر141.52مليون دولار، نحاس 16.62مليون دولار ، 15.60 مليون دولار ، ألمنيوم 8.13مليون دولار). أما الطاقة والزيوت فقد قدرت قيمة الصادرات بـ 8.9 مليون دولار وفيما يخص المواد الغذائية فتمثلت في التمور بـ 16.55مليون دولار ، المنظفات ومشتقاتها فتبقى مساهماتها ضئيلة ويرجع ذلك التدهور في الإنتاج في خلال سنة 2003مقارنة بسنة 2002 حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء بفعل التدهور الذي شهده الإنتاج الصناعي في القطاع الوطني الخاص بنسبة 3.7 % ([1]) ، وذلك بعد الانخفاضات المتتالية والتي قدرت ب3.3% في الثلاثي الثاني و2.9%في الثلاثي الثالث لكنها تبقى بزيادة 0.4%في سنة 2003 مقارنة ب 2002 هذه الوتيرة في انخفاض الإنتاج خلال الفصول الثلاثة من سنة 2003هي نتيجة طبيعية لانخفاض إنتاج الصناعات التحويلية خلال العام 2002 والذي وصل إلى حدود4.5%، حيث بلغت نسبة التدهور في قطاع إنتاج المواد الغذائية -20.65 %، الكيمياء والمطاط -10.4% أما تراجع الإنتاج ككل بلغت -7.5% ،وعلى العكس من ذلك سجلت قطاعات الطاقة والمحروقات تحسنا ملحوظا ب 4.1 % خلال الثلاثي الأخير من سنة 2003،وفي قطاعات صناعات الحديد والصلب والصناعات الميكانيكية والكهربائية والإلكترونية التي سجلت من جهتها ارتفاعا قدر ب 9.1 %([2]).والجدول الآتي يبين ذلك:

---

[1]- يومية الخبر العدد رقم 4067 ليوم 2004/04/20 مقالة بعنوان تراجع قياسي للإنتاج في قطاع الصناعات ومواد البناء.

[2] - يومية الخبر العدد رقم 4067 ليوم 2004/04/20 مقالة بعنوان تراجع قياسي للإنتاج في قطاع الصناعات ومواد البناء

جدول رقم(25):بنية الصادرات الجزائرية حسب أهم المنتجات لسنة 2002

الوحدة: مليون دولار

الإنتاج	القيمة	الإنتاج	القيمة
المحروقات	17705.18	تمور	16.62
منتجات كيماوية غير بترولية	147.18	الزنك ومستخلصات الزنك	16.55
منتجات كيماوية بترولية	141.54	صابون ،مستلزمات الغسيل والدهون	15.60
سيارات ، جرارات، آلات أخرى	39.57	مشتقات الحديد والصلب	11.21
جلود	31.50	شحم ،زيوت حيوانية ونباتية ومنتجات شبيهة	9.79
ملح ، جبس ، إسمنت	23.17	ألمنيوم ومشتقات الألمنيوم	9.80
سماد	21.65	ورق وأغلفة ، سليليوز، مشتقات سليلوز	8.13
مدفآت آلات كهربائية	19.27	آلات وعتاد كهربائية وفروعها	7.03
نحاس ومشتقاته	17.95	مشروبات غازية ، المشروبات الكحولية	6.14

المصدر: إحصائيات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي الدورة الثانية والعشرون سنة 2002 ص52

أما فيما يخص الواردات الجزائرية تتميز بالتنوع والتعدد لضعف قطاعاتها الاقتصادية الإنتاجية حيث تشكل الحبوب أهم الواردات الجزائرية إذ بلغت سنة 1282.64712مليون دولار وذلك راجع لاعتماد الزراعة على المناخ ، تليها المعدات الكهربائية والسيارات والآليات (931.07مليـــون دولار، 803.76مليون دولار)فضلا عن المواد الاســـتهلاكية (حليـــب ومـــشتقاته 492.5 مليون دولار).

رغم أن الجزائر تعتبر من البلدان التي تعتمد على المواد الأولية بالدرجـــة الأولى في التصدير إلا أن وارداتها لسنة 2002 تضم تشكيلة مـــن المـــواد الطاقوية تمثلت في مشتقات الحديد والصلب بـــــ 619.84 مليون دولار ، حديد 429.5 مليون دولار ، مطاط ومشتقاته 160.82مليون دولار ،زيوت شحم 276.34 مليون دولار ، وهذا راجع إلى ضعف الصناعة التحويليـــة وعدم التخصص فيها ، أما المنتجات الصناعية فتمثلت في آلات ومعـــدات بصرية 292.73 مليون دولار ،المنتجات الكيماوية 152.24مليـــون دولار .هذه التشكيلة من المنتجات راجعة إلى عدم وجود سياسات اقتصادية ناجعة وخاصة في المجال الزراعي .

جدول رقم(26): بنية الواردات الجزائرية حسب أهم المنتجــات لــسنة 2002 الوحدة: مليون دولار

الإنتاج	القيمة	الإنتـــــاج	القيمة
آلات ومعــدات كهــر بائية ولواحقها	931.07	سكر ومستخلصاته	237.94
حبوب	1282.64	خشب، فحم ومشتقاتها	236.81
ســـيارات دراجـــات وآلات أخرى	803.7	ورق وورق مقوى	160.83
مشتقات حديد الزهر ، حديد وصلب	696.3	خضر ونبات	158.65
حليـــب ومـــشتقاته ، بيض، عسل طبيعي	492.43	مطاط ومشتقاته	276.34
منتجات صيدلانية	619.84	منتجـــات فرعيـــة للـــصناعات الكيماويـــة (زيـــوت معدنيـــة ، مشروبات معدنية)	152.24
حديد وصلب	425.56	ملح، تربة وحجارة، جبس،إسمنت	117.117
بلاستيك ومشتقاته	375.98		
آلات ومعدات بصرية ، آلات طباعــــــة ومستلزماتها	297.75		
شحم ، زيوت نباتيــة وحيوانية ومشتقاتها	267.34		

المصدر: إحصائيات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي الدورة الثانية والعشرون سنة 2002ص55

3-**الميل العام للتجارة الخارجية :** سجلت التجارة الخارجية في السنوات الخمسة الأخيرة (2000-2004)رصيدا موجبا مقارنة بالعقد الأخير من القرن العشرين ، فعلى سبيل المثال في سنة 2004عرفت النتائج المسجلة فائضا في الميزان التجاري بـ 13.5مليار دولار أي بزيادة تقارب 22%مقارنة بسنة 2003مما يمكن تفسيره من خلال الزيادات المعتبرة للصادرات (28.85%) والواردات(34.47%)([1])، ولتوضيح هذا التطور نورد الجدول الآتي:

جدول رقم (27): الميل العام للتجارة الخارجية الوحدة : مليون دولار

السنوات	الواردات(1)	الصادرات(2)	الرصيد	معدلالتطور=(2/1)(%-100
1996	9098.33	11089.09	1990.76	% 21.88
1997	8688.37	13499.78	4811.41	%55.38
1998	9416.91	9655.40	238.49	%02.53
1999	9168.77	11363.95	2195.18	%23.94
2000	9152.12	22031.42	12879.30	%40.72
2001	9898.57	1932.70	9234.13	%93.29
2002	12007.35	18297.87	62.90.52	%52.39
2003	13534	24612	11078	%81.85
2004	18199	31713	13514	%74.85

[1]- مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي لـ سنة 2004 (المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي) ص 90

المصدر :إحصائيات التجارة الخارجية لـــسنوات(2004،2003،2002)

المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي على موقع : www.cnes.dz

4-المتعاملون الاقتصاديون مع الجزائر:

a- توزيع التجارة الخارجية حسب المناطق الجغرافية : تشمل العلاقات التجارية الخارجية للجزائر كل مناطق العـــالم موزعـــة علـــى المجموعات التالية([1]):

– الاتحاد الأوروبي يعـــد المتعامـــل الأساســـي مـــع الجزائـــر بقيمـــة 11.605مليار$ أي ما يعادل 63.42%من إجمالي الـــصادرات ، وقيمـــة 6.729مليار $ أي ما يعادل 56.04 % من إجمالي الواردات وهذا يسجل فائضا قدره 4.875 مليار$، ومن أهم المتعاملين الأوروبيين فمـــن حيـــث الصادرات تأتي إيطاليا في المرتبة الأولى 67.19 %من الإجمالي ، في حين تساهم باقي دول الاتحـــاد بنـــسبة ضـــئيلة 6%مـــن الـــصادرات ، و10.58%من الواردات

-أمريكا الشمالية تحتل المرتبة الثانية في التعامل التجاري بعـــد الاتحـــاد الأوروبي بنسبة 19.61% أي ما يقـــارب 3.588مليـــار$مـــن إجمـــالي الصادرات ، وب13.33% من الواردات بمبلغ 1.680وهـــذا مـــا يـــسجل فائضا ب 1.988مليار$.

-الإتحاد المغار بي وباقي الدول العربية في المرتبة الثالثة بنسبة 2.69% من الصادرات أي ما قيمته 2.463مليار$، و4.11% من إجمالي الواردات أي ما يعادل 0.493مليار $.

---

[1]– إحصائيات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي الدورة الثانية والعشرون ســنة 2002

-المناطق الأخرى تبقى المعاملات ضعيفة وخصوصا دول إفريقيا باستثناء الدول العربية ب 0.14% من إجمالي الصادرات ، وبقيمة 0.085مليار $ و0.145 مليار$ من الواردات أي بعجز قدره 0.060مليار دولار .

جدول رقم (28):توزيع التجارة الخارجية حسب المناطق الجغرافية.

الوحدة:مليون دولار

المنطقة الاقتصادية	الصادرات	النسبة %	الواردات	النسبة%	الميزان التجاري
الاتحاد المغاربي	2215.78	1.34	2097.13	1.06	118.65
الدول العربية	247.77	1.35	366.38	3.05	118.61-
الاتحاد الأوروبي	11605.07	63.42	2729.47	56.04	4875.6
باقي دول أوروبا خارج الاتحاد الأوروبي	1160.07	6.03	1270	10.58	166.13
إفريقيا باستثناء الدول العربية	25.09	0.14	85.96	0.72	60.87-
أمريكا الشمالية	3588.69	19.61	1600.08	13.33	1988.61
أمريكا اللاتينية	950.95	5.20	384.72	3.2	-566.24
آسيا باستثناء الدول العربية	493.62	2.70	1316.45	10.96	822.83
دول المحيط	36.99	0.20	127.117	1.06	90.19-
المجـــموع	18297.82	%100	12007.35	%100	6290.47

المصدر : إحصائيات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي الــدورة الثانية والعشرون سنة 2002

b-توزيع التجارة الخارجية حسب الزبائن والممونين([1]):

من حيث الزبائن: فحسب إحصائيات سنة 2004 ، يضع الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الأولى بمبلغ 7.342مليار دولار وتليها إيطاليا 5.2963مليار $، ثم فرنسا 3.615مليار $ ، وأخيرا إسبانيا 3.569مليار $.

أما الدول الرئيسية الممونة، تعد فرنسا الممون الرئيسي للجزائر بمبلغ 4.126مليار دولار ، وتليها إيطاليا بمبلغ 1.552مليار دولار (8.53%) ، وتحتل ألمانيا المرتبة الثالثة بمبلغ 1.256مليار $(6.90%) ، وتليها الولايات المتحدة الأمريكية بمبلغ 1.119ملياردولار (6.25%).

المطلب الرابع

تأثير انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على السياسة السعرية

سنتطرق في هذا المطلب إلى الآثار المتوقعة من انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على السياسة السعرية بصورة عامة والأسعار بنوعيها الاستهلاكية والاستثمارية بصورة خاصة.

1-الآثار المتعلقة بالصادرات : من خلال تفحصنا للتركيب الهيكلي والقيمي للصاردات الجزائرية ،نجد أن المواد الطاقوية تمثل حصة 98% ورغم هذه النسبة الكبيرة فإن الصادرات الجزائرية وخاصة البترولية والغازية لا تستفيد من أية مزايا يتيحها الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة ،لأن هذه المنتوجات غير مشمولة بالمعالجة المباشرة ضمن اتفاقية السلع بالمنظمة.فضلا على ذلك أن البلدان المتقدمة المستهلكة تفرض رسوما

1-- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي الدورة السادسة والعشرون جويلية2005ص93

عالية بدعوى ترشيد الاستهلاك والدفع إلى إيجاد مصادر بديلة وبتالي أصبحت هذه الرسوم تشكل عائدا ماليا هاما بالنسبة لها ،وعبأ ثقيلا على كاهل الدول المصدرة التي لا تزيد حصتها عن 18% من سعر المنتجات البترولية المصنعة([1]).وعلية فإن استفادة الجزائر من انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة على المديين القصير والمتوسط يبقى محدودا ،بحكم ضعف الصادرات خارج المحروقات، والذي يرجع بالأساس إلى مرحلة السبعينات من القرن العشرين والذي عرفت فيه السياسة الاقتصادية آنذاك ميولا كبيرا نحو الصناعات المصنعة ، والتوزيع غير العادل للاستثمارات بين القطاعات الأساسية للاقتصاد الوطني خصوصا بين قطاعي الصناعة والزراعة والبنى التحتية المرتبطة بها ، الأمر الذي انعكس سلبا فيما بعد على حجم وفعالية الإنتاج الوطني خارج قطاع المحروقات ، وبتالي عوائق متنوعة حالت دون بلوغه الأهداف المنشودة منها([2]) :

1-غياب المنتوجات الجزائرية في الخارج يبقى عائقا أساسيا لكل متعامل اقتصادي أو مؤسسة تريد أن تقوم بالتصدير تجد نفسها معرضة لعدد من العوامل التي من شانها الوقوف أمام نشاطها التصديري الذي لا ينحصر في تقديم منتوج ذو جودة ،ويمتاز بخصائص تقنية معينة ولكن تقديم منتوج موجه لتلبية حاجة معينة بسعر ملائم وبكميات كافية.

---

[1] – محافظ بنك الجزائر ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، نوفمبر 2000، ص18.

[2] –دبيش أحمد ، دوافع وإجراءات تحرير الصرف والتجارة الخارجية –رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر،1999/2000 ،ص93.

2- إنعدام الدراسات الخاصة بتقنيا ت السوق الدولي مثل ميــول وأذواق الزبائن الأجانب .

كل هذا سيؤثر على مختلف قطاعات الاقتصاد الجزائري وخاصة قطـــاع الصناعة وذلك من جراء تطبيق نــصوص الاتفاقيـــة المتعلقـــة بتجـــارة المنسوجات والألبسة والمنتجات الصناعية المتــضمنة تخفــيض التعريفـــة الجمركية أو إعادة ترتيب أوضاع التجارة فيما يتعلق بالــسلع الــصناعية تحديدا لتسهل دخولها إلى الأسواق العالمية ، وهذا ما يجعل هــذا القطـــاع يخضع لمرحلة انتقالية ينظمها اتفاق المنسوجات والملابس ، ثم يخضع في نها يتها إلى الاتفاق الصناعي كبقية السلع الصناعية ، وبناءا علـــى ذلـــك ستلتزم الجزائر إلغاء أنظمة الحصص على المنسوجات والملابس لتعامـــل مستورداتها كباقي المنتوجات الصناعية، وفق جدول زمني متفق عليه بين الطرفين ووفق قوانين المنظمة العالمية للتجارة([1]).

مما سبق يتبين أن انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة يترتب عنـــه آثار سلبية على الصادرات في المدى المتوسط ، ومنه نتوقع المزيـــد مـــن الاستنزاف الكمي للثروات الطاقوية من أجل الحفاظ على إيـــرادات ماليـــة تؤمن سداد الديون وتغطية الواردات الأساسية.وهـــذا الوضـــع يـــستدعي ضرورة تبني إستراتيجية لتنمية بدائل للصادرات وخاصة خـــارج قطـــاع المحروقات لتمكين الاقتصاد الجزائري من الاندماج الإيجابي في الاقتصاد العالمي.، وذلك بعدم التسرع في الانضمام والخروج من نفـــق الـــسياسات

[1]-مجلة التمويل والتنمية الصادرة عن صندوق النقد الدولي عـــدد ســـبتمبر 2002 ص(6،5).

الاقتصادية الحالية وتبني إستراتيجية اقتصادية فعالة للتكيف وإعادة هيكلة الأوضاع الاقتصادية الداخلية ، وكذلك على المستوى الإقليمي والدولي باستعمال الأساليب الحديثة والمتجددة للحماية ،والارتقاء بالإنتاج المحلي من حيث الالتزام بالمواصفات والمقاييس الدولية ([1]).

3-الآثار المتعلقة بالواردات: يتضح من خلال جدول الواردات الجزائرية أن السلع الأساسية والغذائية تشكل نسبة هامة تصل إلى الثلث ، وهذه التركيبة تعد سلاحا ذو حدين بالنسبة لقطاع الواردات الجزائرية،إذ أنها تحمل آثارا سلبية وأخرى إيجابية ([2]) :

أ-الآثار الإيجابية :يؤدي تحرير السلع الغذائية إلى إعادة الاعتبار للقطاع الزراعي الجزائري نتيجة لزيادة الحافز الاستثماري الزراعي ، وارتفاع معدلات الأرباح بالنسبة للمؤسسة الزراعية ،الأمر الذي يساعد على تحقيق التنمية الزراعية إذا توافق هذا الوضع الجديد المتوقع مع سياسة زراعية تأهيلية للقطاع الزراعي تدعمها الدولة .

فارتفاع أسعار السلع الزراعية يدفع بالمزارع لتوسيع استثماراته وزيادة الإنتاج بهدف تحقيق الربح .وهو ما يساهم في الإقلال من الاعتماد على الواردات (تحقيق أمن غذائي)وإتاحة فرص أوسع أمام زيادة الصادرات .

وكما هو معلوم فإن هدف كل دولة من الدول المنظمة تحت لواء منظمة التجارة العالمية هو تحقيق ترويج واسع لمنتجاتها داخل أسواق الدول

---

[1]-المرسي سيد حجازي ، المنظمة العالمية للتجارة (عرض تاريخي تحليلي)، الدار الجامعية مصر ،سنة 2000ص98.

[2]- جريدة الخبرليوم 2004/01/03 مقالة للأستاذ :ح.سليمان -إرتفاع أسعار التبغ ووقف استيراد الخمور.

الأخرى ، وعليه فإن الجزائر مطالبة بإثراء الميــزة التنافــسية للاقتــصاد الزراعي وتنميته وذلك من خلال بذل المزيد من الجهد في سبيل تــرويج الصادرات الزراعية عن طريق تطبيق إجراءات وتدابير يمكن إيجازهــا فيما يلي ([1]):

- توحيد المواصفات القياسية للسلع والمنتجات الزراعية.
- عصرنة وحدات التحويل إلى جانب تقوية المصالح البيطرية .
- متابعة تدعيم القطاعات ذات القدرات العاليــة مثــل : زراعــة الكروم ، التمور....إلخ.
- تحسين المردود والتوسيع التدريجي للمساحات الصالحة للزراعة والمساحات المسقية.
- تطوير الشركات في مجال التصدير.
- إنشاء أفواج المنتجين لكل قطاع خاصة تلك المخصصة للتصدير.
- تنظيم مسار التسويق عــن طريــق تنظــيم الجمــع والمؤســسات التسويقية.
- إعادة هيكلة وتقوية المؤسسات المتخصصة في مجا ل : التخزين ، التكييف ،التبريد ، التعليب ، التسويق.

وعلى الرغم من أن السلطات الجزائرية قد أكدت أن قطــاع الزراعــة منسجم مع قوانين المنظمة العالمية للتجارة ، وأنه لن يتأثر على الإطــلاق من جراء الانضمام إليها ، إلا أن الجزائر تبقى ملزمة بدافع الحذر بـــ ([2]):

---

[1] – www.aoad .org/pro/algeria .htm.

[2] – مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة فرحات عباس ،سطيف، عدد01، 2002، مرجع سابق ذكره، ص53.

- دراسة التزامات الدول المتقدمة والنامية في مجال التخفيضات الجمركية ،وتحويل القيود غير الجمركية إلى رسوم جمركية، وتحديد أهداف تصديرية للسلع التي تقوى على المنافسة الدولية في ظل النظام الجديد الذي يتسم بالاستقرار والرقابة على تنفيذ الالتزامات وعدم العودة إلى السياسة الحمائية.
- رسم السياسة الجمركية بالنسبة للواردات من السلع الزراعية على مدى العقد الأول من القرن العشرين بما يحقق التوازن بين تنفيذ التزامات التخفيض الجمركي من ناحية وتوفير الحماية للإنتاج الزراعي المحلي وما يرتبط بذلك من حصيلة الرسوم الجمركية والرسوم الإضافية من ناحية أخرى.
- الاستفادة القصوى من كافة المزايا التي يتيحها الاتفاق في مجال دعم الإنتاج والتصدير لزيادة فرص وصول الصادرات الجزائرية إلى الأسواق الخارجية والتركيز على السلع القادرة على المنافسة ،والتي تخضع في الدول المتقدمة لالتزامات تخفيض الدعم الممنوح لها.

أما أسعار السلع الصناعية فهي تتأثر بشكل مباشر أو غير مباشر ، فالآثار المباشرة ستكون ناجمة عن تطبيق نصوص الاتفاقيات المتعلقة بالتجارة في المنتوجات الصناعية ،والتي تتضمن خفض التعريفة الجمركية أو إلغاء القيود غير الجمركية من أجل تسهيل نفاذها ودخولها إلى الأسواق العالمية .ولعل أهم ما يمكن أن تستفيد منه الجزائر من جراء انضمامها إلى المنظمة ما يلي :

- توسيع فرص تصدير المنتجات المحلية نصف المصنعة والنهائية مما يساعد على زيادة فرص التشغيل ، إلى جانب إتاحة المجال للاحتكاك

بالأسواق العالمية والإطلاع على أهم المستجدات التقنية في صناعة المنتجات المعنية بالتجارة الدولية.

- قد تؤدي اشتراطات رفع درجة التصنيع في السلع المصدرة إلى تشجيع الجزائر على التقليل من اعتمادها على تصدير المواد الأولية (المحروقات)التي تتميز بعدم استقرار أسعارها في الأسواق الدولية .
- تحسن فرص دخول المنتوجات الجزائرية إلى الأسواق وذلك من جراء إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية أو تخفيضها.
- إمكانية الاستفادة من الاستثناء من الالتزامات التي منحتها الاتفاقيات للدول النامية، والتي من شأنها تنشيط مسار التنمية الصناعية.
- إمكانية الاستفادة من التدابير الوقائية التي تسمح بفرض القيود على الواردات لأي منتج في الحالات التي تزيد الواردات بشكل غير متوقع ،مما يؤدي إلى إلحاق الضرر بالمنتجين المحليين ، وتجدر الإشارة إلى أن استفادة الجزائر من هذه الأمور مرتبطة بقدرتها على تعزيز طاقاتها الإنتاجية وقدرة صادراتها على منافسة الصادرات الأجنبية.

ب- الآثار السلبية : في العقد الأخير من القرن العشرين قامت الجزائر بتطبيق برنامج التعديل الهيكلي لصندوق النقد الدولي ،بحيث ألغت جميع القيود الكمية على الواردات وخفضت بشكل ملحوظ الرسوم الجمركية مما أدى إلى ارتفاع عدد الشركات المستوردة لتصل مع نهاية 2004إلى ما يقارب 40ألف شركة مستوردة، ومع قرب استكمال ترتيبات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة سوف تلتزم الجزائر بمعدلات المحدود بالنسبة للدول النامية سواء تلك المتعلقة بالسلع الصناعية أو الزراعية،وهذا يعني تدفق الواردات السلعية المتنوعة في ظل أوضاع اقتصادية لا تساعد على

الأنشطة الإنتاجية الأساسية .الأمر الذي يؤدي إلى قيام منافسة غير متوازنة يترتب عنها التأثير السلبي على مختلف المؤسسات الإنتاجية بوضعيتها غير التنافسية.فضلا على ذلك فإن الاقتصاد الجزائري سيواجه سلبيات عديدة نذكر منها ([1]):

-خسائر تفكيك الرسوم والتعريفات الجمركية في المرحلة الأولى ما مقداره مئة مليار دينار جزائري ، أي ما يقارب 2.1% من الناتج المحلي الإجمالي.

- سيرتفع نصيب المواد غير الخاضعة للضرائب والرسوم الجمركية عام 2004إلى 2.01%لترتفع إلى 13.6% عام2005وقرابة 37% عام 2010 لتتجاوز 60% عام 2015.

- معدل الخسائر المسجلة بإضافة الحق الإضافي المؤقت يقدر بـ 20.52% عام 2005 و10.29% عام 2006 ، تسجل أكبر معدلات الخسائر عام 2005ثم عام 2009 و 2011.

- معدل الخسائر المسجلة بالنسبة للعائدات والمداخيل الجبائية والجمركية تقدر بحوالي 7.78% سنويا ، أما الخسائر المرتقبة خلال العشر سنوات فإنها تقدر ب40.75%من العائدات والمداخيل.

- تتراوح نسب فقدان مناصب الشغل بالنسبة للقطاعات الصناعية مابين 1%و5%من تعداد العمال ، وأكثر من 60ألف عامل في مرحلة أولى من بينهم 40ألف عامل في القطاعات القاعدية ، وأكثر من 10آلاف عامل في

---

[1]- المجلس الاقتصادي والاجتماعي -لجنة التقويم ماي 2001،ص 01

قطاعات الصناعات الغذائية، وأكثر من 1000منصب عمل في قطاع الجلود([1]).

وفي الأخير فإن أثر هذه الاتفاقيات سيكون واضحا على السياسة السعرية من جهة ومجموعة الأسعار بنوعيها الاستهلاكي و الاستثماري من جهة أخرى ، ويتجلى بوضوح على الصناعات الغذائية والدوائية والكيماوية والإلكترونية ...إلخ.ويمكن تبيان ذلك على النحو الآتي([2]):

- تحميل الصناعة الجزائرية أعباء مالية إضافية تقلل من وضعها التنافسي نتيجة ارتفاع أسعار المنتجات المحمية بموجب هذه القوانين وحضر التقليد.
- صعوبة نقل التكنولوجيا وبراءات الاختراع المبتكرة بشكل كبير في الدول المتقدمة وهو ما يزيد من تكاليف استعمالها بالنسبة للجزائر.
- الاحتكار والتحكم الخارجي في سلوكيات استعمال التكنولوجيا والاختراعات وقيمتها المادية.
- في حالة وجود براءات الاختراع من الممكن حماية التقنيات الصناعية والخدمية ، ومن المعلوم أن هناك اختراعات جزائرية استغلت في الخارج..

---

[1]– يومية الخبر بتاريخ 2004/04/26 عدد4073 مقالة للأستاذ:ص.حفيظ بعنوان خسائر معتبرة تفوق 1.5 مليار دولار .

[2]–مقالة للأستاذين : عياش قويدر،براهيمي عبدالله بعنوان آثار إنضمام الجزائرإلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم– مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا – جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف – الجزائر عدد02ماي 2005 ، ص 69.

- قدرة الجزائر على جذب الاستثمار الأجنبي نتيجة وجـود تـشريعات تحمي الإبداعات والابتكارات وهو شرط أساسـي لجـذب الاسـتثمار الأجنبي.(سنعود إلى هذه النقطة بشئ من التفصيل في المبحث القادم).

المبحث الثالث

تأثير العولمة على السياسة السعرية

المطلب الأول

الوضع الاقتصادي الجزائري الراهن

تزخر الجزائر بقدر وافر من الموارد الطبيعية والبشرية تؤهلها بأن تكون ضمن اقتصاديات العالم المتقدم ، إذا ما استغلت بشكل عقلانـي ورشـيد لتعزيز مسار التنمية الاقتصادية، وهذا لمواجهة التحديات التـي أفرزتهـا التغيرات الاقتصادية على المستوى العالمي في العقد الأخير مـن القـرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين.

1-الإمكانيات الطبيعية : تعتبر الجزائر ثاني دولة إفريقية ، وعاشر بلد على المستوى العالمي من حيث المساحة ، تـشكل الـصحراء نسبة 87% من إجمالي المساحة ، وتنتشر سهول خـصبة علـى امتـداد الشريط الساحلي للبحر الأبيض المتوسط ، أما المناطق الوسطي فتنتـشر السهوب والأراضي الرعوية، وقد أتاح لها الموقع الجغرافي فرصا كبيـرة في إطار تنمية علاقاتها التجارية مع الدول الأوروبية وأمريكا ، إضافة إلى ذلك فهو يعطيها سمات طبيعية بارزة تؤهلها لأن تكون دولة ذات اقتـصاد متطور. تمتاز بمناخ متنوع كان سببا في تنوع محاصيلها الزراعية ،ففـي الساحل زراعة الخضر والفواكه بينما في المناطق الوسطي تنتشر زراعة الحبوب ،في حين توفر الواحات الواقعة في أعماق الصحراء قدرا لا بأس

به من التمور ، وتزخر المناطق الجبلية بغابات كثيفة كفيلة بتوفير الخشب والفلين. أما المعادن فهي متنوعة (الفوسفات ، اليورانيوم،الذهب، الزئبق ، الرصاص، الزنك،) إلى جانب خام الحديد والثروة الطاقوية التي تتواجد بالصحراء. ومن جانب المياه تتوفر الجزائر على عدد معتبر من السدود بإمكانها استيعاب كميات كبيرة من المياه وتخزينها من أجل الاستعمال المتعدد الأوجه، إضافة إلى الأنهار والأودية([1]).

2-الإمكانيات البشرية: عرفت الجزائر في العقدين الأخيرين نموا سكانيا معتبرا ،إذ بلغ عام 2004 حوالي 31736053نسمة بمعدل نمو طبيعي مساويا ل1.28% ، وذلك مقابل 30.99مليون نسمة بمعدل نمو سنوي 1.40%في عام 2000.([2]) ،وبلغت الفئة النشيطة في الجزائر حتى عام 2002مايقارب 9ملايين نسمة إلا أن القوة العاملة فعلا لم تتجاوز 5438000نسمة ،موزعة على مختلف قطاعات العمل في حين أن فئة البطالين وفي نفس السنة قد تجاوزت 2413000نسمة أي بنسبة 26%([3]). ويتوزع سكان الجزائر بن الريف والمدينة حيث تشغل المناطق الحضرية كثافة سكانية عالية تقدر ب58%من مجموع السكان ، في حين أن المناطق الريفية لاتشغل سوى42% ،وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى عزوف الأفراد عن ممارسة النشاط الزراعي وسعيهم وراء ممارسة الصناعة في المدن (نتائج السياسة الاقتصادية للسبعينات من القرن العشرين) ، إضافة إلى

1- www.27eme confereence eupa.dz

2- www.ons.dz

3- Banque d'Algerie .Rapport 2002 .Evolution Economique Et Monétaire enAlgerie ;juin2003 p106

تردي الأوضاع الأمنية في هذه المناطق خلال العقد الأخير من القرن العشرين.

3-القطاعات الاقتصادية :سنحاول الإحاطة بأهم ما تتميز به القطاعات الاقتصادية في الجزائر بشكل جد مختصر وهذا نظرا لأننا تطرقن إلى جزء كبير منها في المباحث السابقة:

A- المقومات الطبيعية والمالية والبشرية للزراعة : تكتسي الزراعة أهمية بالغة على المستويين الوطني والدولي ، ومع انفتاح اقتصاديات العالم واتساع نطاق التبادل التجاري والخارجي أصبحت لها مكانة قوية على الصعيد الدولي .

فالزراعة الجزائرية كانت ومازالت تلعب دورا هاما في الاقتصاد الوطني لذلك وابتداءا من سنة 1997 حظيت باهتمام خاص ، وتدعم القطاع ببرنامج التنمية الزراعية الوطني والذي يرتكز على 04محاورأساسية ([1]):

-ترقية المزارع بفضل إنعاش الاستثمارات .- تقسيم مخاطر تمويل المزارع.- تكييف المزارع بالاستعمال الفعال للموارد الطبيعية.- مشاركة المزرعة في خيار الاستثمار بفضل اللامركزية وتتبع الهيئات الإدارية مشاركة الفلاح مع تعزيز دور المنظمات المهنية.

إضافة إلى ذلك فهي تمتاز بمجموعة من المقومات كما يوضحه الجدول الآتي([2]):

---

[1]- عبداللطيف بن اشنهو-الجزائر اليوم بلد ناجح -مركب الفنون المطبعية الرغاية – الجزائر. 2004 ص 53

[2]- الديوان الوطني للإحصاءwww.ons.dz.

جدول رقم (29): المقومات الطبيعية للزراعة الجزائرية.

المؤشرات	الوحدة	2000	2001	2002	2003
إجمالي المساحة الصالحة للزراعة	مليون شكتار	7.5	7.665	8.228	-----
إجمالي المساحة المروية	مليون هكتار	0.56	0.56	0.605	-----
إجمالي المساحة الغابية	مليون هكتار	-----	0.4235	0.4280	-----

المصدر :الديوان الوطني للإحصاءwww.ons.dz.

إن أهم المنتجات الزراعية في الجزائر هي :الحبوب،الكروم، الحوامض ، التمور ، الزيتون، المشمش .إضافة إلى منتجات الزراعة الصناعية كالقطن ، البنجر ، الطماطم والتي تشهد تطورا ملحوظا من اجل سد حاجات البلاد الصناعية .

وباعتبار أن محصول القمح هو الغذاء الأساسي لسكان الجزائر فإن منتوج سنة 2004بلغ 40.312مليون قنطار([1])،في ظل احتياجات سنوية تقدر ب60مليون قنطار، وعليه فإن هذا القدر من الإنتاج لا يكفي لسد الاحتياجات السكانية . وفي إطار البرنامج السابق ذكره ارتفعت الأراضي

1_ 3 _5_7 _ 8 – المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي الدورة السادسة والعشرون جويلية2005ص69 ، ص66، ص74 ،ص75 ، ص77،ص78.

الصالحة للزراعة عام 2004 إلى ما يقارب 9مليون هكتار منها 30% حكومية ، 70%تابعة للقطاع الخاص([1]).

كما تتوفر الجزائر على موارد بشرية ومادية معتبرة تساهم في رفع الإنتاج الزراعي .فقد بلغت القوة العاملة النشيطة في هذا القطاع حوالي7000000نسمة موزعين بين القطاعين العام والخاص.وفيما يخص التكنولوجيا المطبقة في مجال الزراعة، فقد وصل عدد الجرارات المستخدمة إلى 93700جرار سنة 2001 ووصلت كمية الأسمدة المستعملة لزيادة الخصوبة إلى 105ألف طن عام 2002([2]).

B- المقومات الطبيعية والمالية والبشرية للصناعة: تزخر الجزائر بموارد طبيعية وبشرية هائلة تؤهل القطاع الصناعي لأن يلعب دورا فعالا في التنمية الاقتصادية ،ويمتا بجملة من المقومات نوجزها فيما يلي:

أ-موارد الطاقة : تتمثل في البترول والغاز الطبيعي والكهرباء. فالبترول يعد مصدرا أساسيا للعملة الصعبة ، إذا شكل إلى جانب الغاز الطبيعي نسبة 98% من الصادرات الجزائرية ، وقد بلغ إنتاج الجزائر لسنة 2004 ما يقارب 222 مليون طن من البترول ومن المتوقع أن تصل الطاقة الإنتاجية للنفط في الجزائر إلى 02مليون برميل يوميا سنة 2010، وهذا بفضل الزيادة في الاستثمارات وعقود الشراكة ففي سنة 2004 تم التوقيع على 08عقود شراكة تخص 10مناطق استغلال تغطي مساحة 104265كلم مربع بمبلغ إجمالي قدره 128 مليون دولار. أما في مجال الغاز الطبيعي

---

[1]-تصريح السيد وزير الزراعة ، نشر يوم 2005/01/26على موقع الانترنيتwww.aljazeera.net

[2]- إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء موقع www.ons.dz

فتعد الجزائر ضمن الدول الأولى في العالم ، فهي تحتل المركز الخامس من حيث الاحتياطي العالمي ،حيث بلغ الإنتاج لسنة 2004 ما يقارب144.3مليار متر مكعب مقابل 137.6مليار متر مكعب سنة2003 ويرجع سبب ارتفاع إنتاج الغاز الطبيعي إلى بداية إنتاج حقول جديدة في الصحراء والتوسع في الشراكة. وفي مجال الكهرباء بفضل إنتاج حقيقي قدرب 6731 ميجاوات سنة 2004 ، أصبحت نسبة التغطية تعادل 95% ، وهي نسبة شبيهة بتلك المسجلة في بعض بلدان منظمة التعاون والتنمية الأوروبية بعدد إجمالي للمشتركين 5342720مشترك، تشرف على توزيعها شركة سونلغاز.

ب-الموارد التعدينية : سنبين بعض المقومات على سبيل المثال: الحديد تعد الجزائر ثاني بلد عربي إنتاجا بعد موريتانيا ، أ ما الفوسفات فيشكل قاعدة أساسية للقطاع الزراعي لما يوفره من أسمدة ، ويعتبر جبل العنق جنوب تبسة أكبر منجم للفوسفات في الجزائر. إضافة إلى المعادن الأخرى كالنحاس ، والذهب ، والزنك والرصاص وغيرها والتي تتوفر بكميات معتبرة وفي مناطق مختلفة من البلد.

ج – الموارد البشرية: إن بناء قاعدة صناعية متينة لا يتم باستيراد مركبات ضخمة ، فالتنمية الحقيقية ترتكز على أسس تشرف عليها كفاءات علمية وتقنية وطنية ، كما أن التحكم في الميادين التكنولوجية المعقدة يتطلب امتلاك عدد كبير من الخبراء . ومن أجل ذلك وفي ظل مسايرة الثورة التكنولوجية في العالم ، كان لزاما على الجزائر أن تتماشى مع مقتضيات العصر ، فسعت إلى اكتساب المهارات والخبرات اللازمة لتطوير العملية الإنتاجية وخلق فضاءات للتكوين من خلال إنشاء الجامعات والمعاهد التقنية

، وإرسال بعثات إلى الخارج قصد التكوين والإطلاع على أحدث المعلومات والمبتكرات العلمية ، إضافة إلى الاهتمام المتزايد بتكوين العمال داخل المصانع ومراكز التكوين المهني. فالقطاع الصناعي يشغل ما يقارب 504000عامل تتوزع بين كل من الصناعة الاستخراجية بفروعها المختلفة والصناعة التحويلية بمختلف أقسامها، إضافة إلى قطاع البناء يشغل حوالي 86000عامل ([1]).

إلى جانب التكنولوجيا واليد العاملة تعد رؤوس الأموال إحدى المقومات الأساسية للصناعة، تماشيا مع النهج الرأسمالي فتحت الدولة الجزائرية المجال أمام إسهامات القطاع الخاص ابتداء من 1989/05/20 (دستور فيفري 1989أقر النظام الرأسمالي كما بيننا سابقا)، وكذلك فتحت المجال لدخول المستثمر الأجنبي وخاصة منذ ماي 1994 ، وأصبحت القدرات المالية الآن أفضل مما كانت عليه في بداية التسعينات من القرن الماضي.إذ استطاعت الجزائر استقطاب 920مليون دولار من الاستثمار الأجنبي سنة 2002، وزاد سنة2003ليصل في حدود مليار و400مليون دولار ([2]).

ملاحظة : قطاع التجارة تم التطرق إليه في المبحث السابق.

---

1 – Banque d'Algerie .Rapport 2002 .Evolution Economique Et Monétaire enAlgerie ;juin2003 p106

1 – عبداللطيف بن اشنهو ، عصرنة الجزائر حصيلة وآفاق 1999– 2009 مطبعة ALFA DESIGN سنة2004 ص71.

المطلب الثاني
تأثير العولمة على أسعار السلع الاستهلاكية

ممالا شك فيه أن للعولمة آثار جمة على أسعار السلع الاستهلاكية (مهما كان مصدرها سواءا زراعيا أوصناعياأو خدميا) وسنبين تأثيرها على جملة الأسعار بغض النظر عن مصدرها.

للوقوف على مدى مسايرة أسعار السلع الاستهلاكية للتطورات العالمية من جهة وملاءمتها للإمكانيات الفردية من جهة .يجب الرجوع أولا للحاجات الأساسية للفرد بصورة عامة ومقارنة هذه الحاجات بالنسبة للإنسان الجزائري. فالحاجات الغذائية يحدد من خلالها المعدل المطلوب يوميا للحفاظ على الحالة الصحية لأغلبية السكان وذلك من خلال كميات (طاقوية ، بروتينية ،دهنية)، إذ تعتبر الحاجات الطاقوية للفرد بمثابة التغطية الضرورية المتوسطة ،عن طريق استهلاك الطاقة اللازمة خلال ساعات العمل ، أو النشاطات التي يقوم بها بصفة عامة. فلتجديد قوة العمل اللازمة للقيام بأي عمل لابد من توفير حاجيات الجسم الأساسية من المواد الغذائية على أن تكون هذه الحاجات متوازنة التراكيب ، من حيث احتوائها على العناصر الأساسية وفق معايير صحية معينة ([1]).فالأستاذ أوتري حدد عدد مجموعة من الكميات واقترحها لكي تكون الوجبة الغذائية متوازنة حيث ركز فيه على المصادر الأكثر غنا بالمواد الأساسية كالزيادة في استهلاك ومشتقاته تقدر بـ 30% أي 18.65كلغ /سنويا ، فهذه الزيادة تعود إلى العديد من المؤشرات منها انخفاض أسعاره من جهة وغناه بالمصادر

---

[1]– عبد الكريم عيون، جغرافية الغذاء في الجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ،1985،ص28.

الحرارية وسهولة الحصول عليه من جهة أخرى ،والجدول الموالي يوضح الوجبة الغذائية المقترحة حسب الأستاذ (الأوتري):

جدول رقم (30)الوجبة الغذائية المعدلة حسب أوتري

الوحدة:كلغ/الفرد/سنويا

المنتوج	الكمية المقترحة	الفرق الهامشي
الحبوب	180	5.33 -
البطاطا	30	4.40 -
الخضر الجافة	6.5	-5.79
الخضر الطازجة	50	12.20+
سكر ومشتقاته	22.5	6.86+
اللحوم	18	2.32+
البيض	03	1.94+
حليب ومشتقاته	80	18.65+
الأسماك	04	1.80+
المواد الدسمة	13	+2.29

المصدر: عبد القادر فاضل ، التنمية ا لزراعية والاختيار التكنولوجي في سبيل الأمن الغذائي ، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 1996، ص233

من الجدول السابق نستنتج أن أوتري قام بتخفيض استهلاك السلع ذات المصدر النباتي من حبوب وبطاطا وخضر بحوالي17.27كلغ هذه الكمية تقارب نسبة الزيادة الحاصلة في استهلاك الحليب ومشتقاته ، فرغم كل هذه الزيادات الحاصلة غير أن الوجبة الغذائية تبقى ذات أصل نباتي ، حيث نسبة الحبوب تمثل40% أي 180كلغ /سنويا من إجمالي الوجبة

السنوية المقترحة، وبصفة عامة فإن الوجبة المقترحة شهدت زيادة عامة على تلك المسجلة سنة 1980 بما يقارب 24 كلغ تقريبا ، وهذا من أجل لإيجاد نوع من التوازن في الوجبة الغذائية([1]).إن سوق السلع الاستهلاكية الجزائرية يتطور بسرعة ويقويها سياسة أجرية حيوية وحجم التحويلات العامة والخاصة المتزايدة الضمنية والصريحة التي تحمي طاقة شراء الأسر التي تتقدم في السوق .والجدول الموالي يوضح ذلك :

جدول رقم (31):تطور الاستهلاك العام.

السنوات	1995	1998	1999	2000	2001
الدخل المتاح (مليار دج)	1167	1662	1840	1900	2140
الاستهلاك العام(مليار دج)	1112	1546	1660	1720	1840
استهلاك عن كل فرد(دج)	29700	52400	55300	56400	59400

المصدر:عبد اللطيف بن اشنهو –الجزائر اليوم بلد ناجح –نشر الوكالة الوطنية للفنون المطبعية –الرغاية الجزائر 2004 ص78.

كما شهد المستهلك الجزائري خلال السنوات الأخيرة(2000-2004)تحسنا حقيقيا في قدرته الشرائية .فقد تظافرت كل المساعي والجهود تقريبا لتمكين المستهلك الجزائري من استعادة تلك القدرة التي لم يشهد لها مثيل منذ السبعينات من القرن الماضي ومرد ذلك يكمن في

[1]– عبدالقادر فاضل ، التنمية ا لزراعية والاختيار التكنولوجي في سبيل الأمن الغذائي ، مذكرة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 1996، ص233

المقام الأول في الرفع من الأجور بنسبة5% سنويا منذ سنة 1999 ([1]) ، ثم في الأسعار في المقام الثاني التي أثبتت حكمة معتبرة من خلال نمو يقل عن نسبة 2%كوتيرة سنوية .وقد نجم عن هذا التحسن في القدرة الشرائية ارتفاع قوي للاستهلاك بنسبة أزيد من 5.4%كمتوسط في الفترة الأخيرة (2000-2004).واختفت الندرة أخيرا . فالتحويلات العامة إلى الأسر التي تبلغ 400مليار دج تكون مثبت مهم للمرتبات والاستهلاك ، وفي الواقع استهلاك الأسر أهم بكثير مما بيناه بسبب المرتبات التي يدفعها القطاع غير الرسمي وبسبب المساعدات المالية الضمنية الممنوحة للمستهلكين بفضل أسعار الطحين والخبز والماء والكهرباء والمنتجات النفطية والغازية وتسيير الإيجار، فتقييم هذه المساعدة المالية التعقلي لاستهلاك الأسر المتبصر يجعل هذه المساعدة المالية تبلغ تقريبا 200مليار من الدنانير الجزائرية أي5% من الناتج المحلي الإجمالي ، وهذا ما يرفع الاستهلاك الظاهر تقريبا 12%، ويحرر الطاقة الشرائية على نفس القدر ،وهذه الطاقة الشرائية تؤثر على الأسواق دون أن تأخذ الدخول التي ولدها القطاع غير الرسمي في الاعتبار وبعض المنتجات توضح هذا ،ازدهار الاستهلاك الهائل ومن بين هذه المنتجات نجد الأدوية . ينفق الجزائريون 140مليار دج سنويا للمداواة (1.8مليار دولار أي 60دولار أمريكي لكل ساكن) ، وتدفع الأسر مباشرة40%من هذا المبلغ ،ويدفع الضمان الاجتماعي

---

[1]-.عبدا للطيف بن اشنهو ، عصرنة الجزائر حصيلة وآفاق 1999- 2009 مطبعة ALFA DESIGN سنة2004 ص64.

35%والميزانية العامة تدفع 25%من نفس المبلغ([1]) ، وإذا استثنينا نفقة التجهيزات (أي 15%من المجموع)فما يقارب نصف النفقات تدفع لبيع الأدوية وتشتري الأسر نصف تلك الأدوية مباشرة دون تسديد ، فسوق الأدوية الجزائرية المقيم بأكثر من 50مليار دينار جزائري أي أكثر من 600مليون دولار هو السوق الثالثة في إفريقيا بعد سوق مصر وسوق جنوب إفريقيا ،ويواجه ما يناهز 20منتج محلي وهم بصفة عامة مشتركون مع منتجين آخرين تنافس 70 مستورد وهؤلاء المنتجون يلبون 20 % من الطلب ، واهم المستورد هو مؤسسة صيدا ل التي تبيع أكثر من 50 % من الإنتاج المحلي.

فبالرغم من التحسن الملحوظ في الإيرادات المالية فإن الأسعار الاستهلاكية لم تعرف الاستقرار نظرا للتبعية الغذائية للخارج حيث زادت الواردات لتصل سنة 2004 كمبلغ إجمالي قدر ب 18.19مليار دولار ، ذلك بزيادة سنوية قدرها 4.4مليار دولار مقابل 1.13مليار دولار سنة2003 .وشملت هذه الزيادة مجموع فصول الميزان التجاري بنسبة 35% للمواد الغذائية و42% للتجهيزات ([2]).فبعد مرور أكثر من عشر سنوات على العلاج العنيف المتمثل في برنامج التعديل الهيكلي تبقى النتائج الاقتصادية خاضعة إلى التقلبات العنيفة في غالب الأحيان لأسعار البترول والظروف المناخية التي تؤثر على بقوة على تطور الناتج الداخلي الخام وتجعله غير مستقر(وغير مؤكد في كثير من الحالات). وعموما فأسعار

[1]- عبد اللطيف بن اشنهو –الجزائر اليوم بلد ناجح –مرجع سابق ذكره ص78.

[2]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي الدورة السادسة والعشرون جويلية2005ص(25،24)

السلع الاستهلاكية تبقى دائما عرضة للتقلبات في السوق العالمية ومنه فتتأثر تأثيرا مباشرا بالعولمة وسلبياتها وهذا راجع لجملة من الأسباب :

1-عجز في المواد الغذائية الرئيسية (نقص الإنتاج المحلي)بدرجات متفاوتة، فهو مرتفع بدرجة كبيرة في السكريات والحبوب وبدرجة أقل في اللحوم والبيض.

2- الزيادة المفرطة في اعتماد البلاد على الاستيراد الخارجي لتغطية هذا العجز الذي يكلف أعباء مالية معتبرة مما يؤثر مباشرة على زعزعة أسعارا لسوق الداخلية ويؤثر بدوره على حجم استهلاك الفرد.

3-إن سياسة تغطية الاحتياجات الغذائية بواسطة الاستيراد الذي تعتمد فيه الدولة على جزء هام من عائداتها البترولية لايمكن اعتبارها ضمان أكيد لاستمرار المحافظة على سياسة الأمن الغذائي نظرا لبروز مشكلة بحجمها وأبعادها الخطيرة ، والمهم في الأزمة الحالية والذي أضحى كسلاح فعال يستعمل في الضغط على البلدان النامية من قبل بلدان القرار خدمة لأهدافها المتمثلة في الهيمنة السياسية والاقتصادية.

ومن خلال هذه التحاليل يتضح لنا أن أفضل طريقة للوصول إلى سياسة سعرية مستقرة تتماشى والقدرة الشرائية للفرد وتحقيق الاكتفاء الذاتي من جهة، وتفادي الآثار السلبية للعولمة من جهة أخرى ، هو رفع الإنتاج تماشيا مع متطلبات السكان المتزايدة تبعا لمعدلات نموهم المرتفعة من جهة ، وارتفاع وعيهم الغذائي من جهة أخرى، وهذا عن طريق :- زيادة مساحات الأراضي الصالحة للزراعة المستغلة.

- حشد وتوفير المزيد من القوة العاملة للمساهمة في تطوير القطاع الزراعي.

-استعمال مختلف التجارب والنظريات والطرق العصرية في العملية الإنتاجية.

المطلب الثالث : تأثير العولمة على أسعارا لسلع الاستثمارية

لقد اختارت الجزائر العدول عن الأسطورة التصنيعية لاقتصاد مغلق لصالح اقتصاد مفتوح ، وبتالي حددت الأولويات من اجل الاستحواذ على السوق الداخلي من خلال المؤسسات المتموقعة على أراضيها ، ويوجد الكثير مما يمكن عمله، فهناك خمسة أسواق رئيسية تستحق العناية ومرتبطة بالأسواق العالمية ومنه فأسعارها تتأثر بالعولمة الاقتصادية إيجابيا وسلبيا (سواءا من حيث مدخلاتها أو مخرجاتها) وهي ([1]):

1-سوق بناء التجهيزات الكبرى : الدولة وسونا طراك تتبنيان الكثير من التجهيزات الكبرى : بقيمة 06مليار دولار سنويا .لكن الجزائر تنقصها المؤسسات الناجعة الكبرى للتكفل بمثل هذه التجهيزات ومن بينها هناك 50تجهيزا أنجز في الفترة من 2000إلى 2004من طرف مؤسسات أجنبية .وهذا يسبب تضييع أرباح اقتصادية ومالية هامة .ولحسن الحظ هناك مجموعات من المؤسسات الجزائرية والأجنبية قد تشكل من اجل التكفل بالمشاريع الكبرى مثل حالة السكة الحديدية مشرية-بشار.وإن هذا يعتبر عملا جيدا يجب احترام الأسعار ، والنوعية والآجال .

2- الصناعة الغذائية : إن الصناعة الغذائية ، بموجب رقم أعمالها ، هي الصناعة الأولى في البلاد وتشغل عشرات آلاف من العمال.هذه القوة لا

---

[1]- عبدا للطيف بن اشنهو ، عصرنة الجزائر حصيلة وآفاق 1999- 2009 ، مرجع سابق ذكره ص95

تخفي جيدا نقطتين ضعفهما : ممونة من الخارج ، وتستمر كذلك في استيراد أهم المواد الأولية والتجهيزات ومنه فأسعارها عرضة للتقلبات في أكبر الأسواق العالمية ، ومنه فالقيمة المضافة المحلية ضعيفة ولكن هذا الضعف يشير بنفسه إلى التطورات الممكنة في سوق يحتله تقليد المؤسسات المحلية التي تنشط المجمعات الدولية الكبيرة في مجال الحليب ، المشروبات الغازية في مصانع الجعة والمجابن.وسيتحدد مستقبل الصناعة الغذائية في الجزائر في ظل العولمة على ثلاث اتجاهات :

- اتصال أكثر ديناميكية مع النشاطات الزراعية العليا التي تشجعها الدولة في إطار سياسة الدعم. .

- إنتاج الفواكه والخضر والأسماك والحليب التي سجلت الجزائر فيه بعض التأخر بالمقارنة

مع جيرانها.

-إدخال صناعة وسائل التعبئة ونظام الحاضنات ،لأنها آلية معتمدة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الكثير من الدول وفي مجالات متعددة(دراسات الجدوى ، استشارات قانونية، دعم فني ، دعم مالي ، دعم إداري أو تسييري، دعم تسويقي). وفي هذا الإطار نشير ما قامت به وزارة الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من فتح مركزين لدعم الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال سنة2002، أحدهما في مدينة وهران بالغرب الجزائري ،والآخر في مدينة قسنطينة في الشرق الجزائري ،وهو ما يعد حدثا بارزا بالنظر إلى

الأهمية التي أصبح يحظى بها هذ القطاع في الجزائر([1]).ومنه يمكن تشكيل فرع الصناعة الغذائية على أسس وقواعد سليمة ودائمة.

3- سوق النقل البحري: تستورد الجزائر 88%من بضائعها على متن بواخر أجنبية ، ففاتورة النقل البحري ثقيلة في ميزان المدفوعات دون أن ننسى عامل الأمن بالنسبة للتموينات في حالة حدوث توتر في الأسواق مما يضفى عدما استقرارا آخر على أسعار مختلف السلع الاستثمارية والاستهلاكية على السواء وبتالي تبقى عرضة لتقلبات الأسعار في السوق العالمية .فقد حان الوقت لإعادة بناء الأسطول الجزائري بصفة إيجابية وتحديث تسييره.

4- المواصلات السلكية واللاسلكية: لقد سجلت كل من المهاتفة والانترنيت والأنترانيت قفزة إلى الأمام من خلال تمركزها السريع وتحديث منظومة الدفع المكثف.ويؤكد الخبراء أن آفاق هذه الوسائل في السوق واعدة خلال السنوات القادمة(2004-2015) .بل هناك من يقول أن كثافتها الذاتية ستكون بنسبة60%في سنة 2015. إننا نشهد سوقا نشيطا وتنافسيا ومتنوعا ، ومن أجله ستخوض التجهيزات الكبرى معركة تنافسية حادة.

وبالنسبة للجزائر فإن رهاناتها في ظل العولمة للسنوات القادمة يتمثل في العمل على إشراك أكثر للعمل المحلي في هذا القطاع بمختلف أشكاله :تصنيع ، مراكز،منتهيات ، وسائل نقل .وكذا إنتاج خدمات مثل تركيب

---

[1]- مقالة للدكتور رحيم حسين بعنون (نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي)مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة فرحات عباس ،سطيف، عدد02 سنة 2003 ص 169.

المنظومات ومراكز النداء. لكن الاستحواذ على السوق المحلي يتوقف على إدخال ديناميكية على مؤسسة (الجزائرللإتصالات)،وفي الوقت الحالي فإن هذه المؤسسة مازالت تسير بثقافة النظام الاشتراكي(تاريخيا).إنها تنتج الكثير من ردود الفعل البيروقراطية ولا تهتم برهانات سوق عالمية تنافسية.، ومن لحتمي بالنسبة لها أن تحدد استراتيجية للاستحواذ أو لاستعادة استحواذها على السوق وعلى المنتجات والخدمات المختلفة التي يرغب فيها الزبائن ومن المؤكد أن مؤسسة أوراس كوم التي تورد لها المعدات مستعدة لمرافقتها من أجل التحكم الأفضل في مستقبلها التجاري،وستكون الآثار التدريبية على المتعاملين أكثر إيجابية ، ويكون النشاط الاقتصادي المحلي مدعما أكثر([1]).

5-سوق تمويل المؤسسات الكبرى: هناك العديد من المؤسسات الجزائرية الكبرى والتي تملك مخططات استثمار طموحة ، كما هو الحال بالنسبة لسونا طراك ، وسونلغاز، الخطوط الجوية الجزائرية ، نفطال وغيرها من المؤسسات .ولا تتطلب إلا تمويلها ولوجزئيا على الأقل ، من الموارد المتاحة ، ووضعها في مأمن من تقلبات الصرف والتكاليف المفرطة للقروض .وعلى المؤسسات والبنوك أن تحسن من هندستها المالية من أجل إعادة الاستيلاء تدريجيا على حصة للتمويل على المدى الطويل. وللمساعدة على ذلك ، فقد وضعت عدة آليات :

-إدخال الشراكة في قطاع المحروقات .

---

[1]- عبدا للطيف بن اشنهو ، عصرنة الجزائر حصيلة وآفاق 1999- 2009 مرجع سابق ذكره ، ص97

- وضعت الخزينة ابتداءا من سنة2002 أداة مرجعية لنسب الفوائد ، وتمثل نسب سندات الخزينة الخطر السيد أو الخطر الصفر .وتسمح هذه الآلية لسندات الدولة ، برسم مستوى وتطور النسب في السوق ومع بداية 2004زادت نسب المردودية لقيم الخزينة في الانخفاض تحت ضغط السيولات .لتنتقل مردوديات السندات بأجل سنة واحدة من مستوى 2.25%-2.5%في جانفي 2003، إلى 3.00%-3.25% في نوفمبر من نفس السنة.

* مما سبق يمكن القول أن العولمة الاقتصادية أثرت بصورة جذرية على أسعار السلع الاستثمارية، وبالخصوص أسعار الإنتاج الصناعي.فإجمالا وعلى اعتبار أن 1989(سنة الأساس)، تضاعفت الأسعار الصناعية للقطاع العمومي سنة 2004 تقريبا09 مرات ، 912.0نقطة بالنسبة للصناعات خارج المحروقات ،905.5نقطةبالنسبة للصناعات الخفيفة . فالزيادات المتتالية للأسعار شهدت من سنة 1998إلى غاية سنة 2000 وتائر عالية جدا.وابتداءا من سنة 2001يلاحظ تذبذب في الأسعار ، وارتفاعا في بعض القطاعات مما جعلنا نستنتج استقرارا نسبيا عموما. وفي سنة2003 عادت الأسعار للارتفاع مرة أخرى(3.8%)واستمرت هذه الزيادة حتى سنة 2004، فخلال هذه السنة تميزت بمعدل 4.5%للصناعات خارج المحروقات و4.4%للصناعات الخفيفة . وعموما فإن الزيادة السابقة الذكر تختلف من صناعة لأخرى كما يوضحه الجدول الآتي:

جدول رقم 32 : تطور مؤشر أسعار الإنتاج الصناعي (القطاع العمومي الوطني) سنة الأساس(1989)=100%

القطاع	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	00	01	02	03	04
مؤشر خارج المحروقات	129	215	282	328	431	567	666	714	743	767	784	816	840	873	---
الصناعة الخفيفة	130	221	285	332	439	575	669	711	738	763	779	811	836	867	---
الطاقة	105	109	215	256	294	463.4	641	781	828	815	867.5	880	884	923	972
المناجم والمحاجر	138	210	297	306	369	416	569	663	762	807	843	867	976	1045	1121
الصناعة المعدنية	131	272	317	347	443	515	542	578	603	622	633	655	674	713	750.3
كيمياء ومطاط–	154	280	324	343	421	548	644	673	727	734	794	882	889	931.9	948.1
الصناعة زراعة –	109	138	225	309	478	735	923	999	1029	1073	1082	1117	1175	1217	1274
صناعة النسيج	142	210	216	230	269	325	376	395	389	416	416.1	419	419	400	416.8
صناعة الجلود	120	232	390	396	403	434	538	580	581	576	590	572	561	585	594.8
صناعة الخشب الفلين –الورق	148	221	291	389	438	513	593	590	638	660	669	709	698	704	764
صناعات اخرى	109	227	151	150	178	258	240	265	328	325	362	386	386	406	473

المصدر: COLLECTION –Statistique.N122-O.N.S –JUIN-2005p44

جدول رقم (33): تطور مؤشر الأسعار الإنتـــــاج الصناعي(القطاع الخاص)- سنة الأساس(1989)=100%

القطاع	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	00	01	02	03	04
المؤشر العام	120	185	234	257	290	340	381	387	397	397	399	400	398	400	406.6
الصناعة الخفيفة	119	185	234	257	289	340	381	387	396	396	398	399	397	400	406
المناجم والمحاجر	140	173	209	237	357	402	454	625	635	635	645	678	672	672	679
الصناعة المعدنية	121	163	207	229	257	287	298	304	321	311	316	300	302	322	333
كيمياء ومطاط-بلاستيك	112	132	163	182	204	224	242	245	250	254	254	261	261	259	267.7
الصناعة زراعة-غذائية	114	144	221	281	315	400	526	519	505	544	531	563	552	541	542
صناعة النسيج والألبسة	122	149	181	194	242	258	234	233	230	235	235	237	245	260	265
صناعة الجلود والأحذية	135	177	210	217	211	220	252	260	239	234	236	230	230	230	231.6
صناعة الخشب الفلين -الورق	123	227	324	355	389	542	630	625	722	685	718	711	690	682	697
صناعات اخرى	91.6	143	193	236	236	288	301	360	352	352	314	306	306	306	326

المصدر: COLLECTION –Statistique.N122-O.N.S –JUIN-2005 p45-46

فمجموع القطاعين (العام والخاص)شهدت هذا الارتفاع الملموس والـــذي يمكن ترجمته على النحو الآتي([1]):

- سرعة عالية في وتيرة سعر الخشب والورق ، فتالغير إنتقل من 1%سنة 2003 إلى 8.5%سنة 2004مقارنة

بالقطاعات الأخرى.مجموعة متنوعة من أسعارالموا د عرفــت زيـــادات خصوصا النجارة العامة للخشب ارتفعت

أسعارها بـــ (8.5%).

- فالمعادن والمحاجر أسعارها غير مستقرة بتغير انتقل من 8.6%ســـنة 2002 إلى 7.1%سنة 2003إلى 7.3%سنة2004 ، فالزيادة المعتبرة تمثلت في مادة الحديد سنة 2004 بـــــــ 14.0%.
- هناك تغيرات هامة في قطاع الطاقـــة (5.4%).الــصناعة الغذائيـــة- الزراعية(4.7%)، الصناعة النسيجية(4.0%)
- زيادة متوسطة عمومـــا بالنـــسبة لمـــواد البنـــاء(1.5%)،الـــصناعة الكيماوية(1.7%)، الجلود(1.6%).

*خلاصة لما سبق ذكره فإن السياسة السعرية تتأثر بصورة مباشرة مع المتغيرات الدولية ، سواء الانضمام للمنظمة العالمية للتجـــارة أو توقيـــع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي .

1 - COLLECTION –Statistique.N122-O.N.S –JUIN-2005 p17

الخاتمة

الخاتمة

إن دراستنا لموضوع السياسة السعرية في إطارا لعولمة الاقتصادية وإسقاطه على الاقتصاد الجزائري أعطت جملة من النتائج الهامة ، والتي نقسمها إلى قسمين :

A -**نتائج العولمة الاقتصادية على الاقتصاديات الناشئة** : لعل من أهم هذه النتائج ما يلي :

1-أضحت العولمة تشمل جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

2-أثرت العولمة على الاقتصاديات المتخلفة (النامية) بانهيار كلي للقدرة الشرائية الداخلية ،، فعم الجوع وأغلقت المستشفيات وعادت أمراض معدية إلى الظهور من جديد كالتدرن الرئوي ، والملا ريا والكوليرا ، وأغلقت المدارس وحرم الملايين من الأطفال التمتع بحقهم في التعلم .

3-هيمنة دولية لمجموعة محددة من الدول على العالم وبأدوات.من صنعها ، متحكمة في القرارات الداخلية للدول الضعيفة ((مجموعة الدول الثمانية)) .أما أدواتها سياسيا (مجلس الأمن ومنظمة الأمم المتحدة) ، اقتصاديا (الشركات المتعددة الجنسيات -صندوق النقد الدولي والبنك العالمي).

4- التدخل المباشر في اقتصاديات هذه الدول ونهب ثرواتها بوسائل شتى وتحت مسميات مختلفة (حقوق الإنسان، حماية الأقليات،نشر السلم في العالم ومكافحة الإرهاب ، تطبيق مواثيق الأمم المتحدة).

5-إصابة الدول النامية باليأس الاجتماعي مع غياب الصورة الإستشرافية المستقبلية بسبب لعبة التأثيرات المتبادلة لقوى السوق ،وارتفاع الأسعار بنسب جد مرتفعة تصل في بعض الحالات إلى 300%.

6-إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي تحت توجيه المؤسسات المالية الموجـودة في واشنطن ولندن وباريس ،بحيث أن تدويل السياسة الاقتـصادية الكليـة أدى إلى تحويل بعض البلدان إلى مناطق مفتوحة ،وبعض الاقتصاديات إلى مناطق احتياطي للقوى العاملة الرخيصة والمواد الطبيعية بأسعار زهيدة.

7- تمركز الثروات العالمية في أيدي عدد قليل من أثريـاء العـالم بينمـا الأكثرية تعيش في فقر مدقع ، وبأقل من دولار واحد في اليوم للفرد الواحد (بينما يصل استهلاك فرد واحد في الولايات المتحـدة الأميركيـة إلـى مايستهلكة مائتي شخص في العالم الثالث) ومنه زيادة اتساع الهـوة بـين العالمين المتقدم والمتخلف .

8-ظهور مفهوم جديد في الأدبيات الاقتصادية (التنمية المستدامة واقتصاد البيئة) والتي تعزى لتلوث البيئة ، ونفاذ المخزونات من الموارد الطبيعية ، وتحمل الدول المتقدمة تبعاتها للدول المتخلفة.

9- لقد صاحب الإصلاح الاقتصادي الذي تبناه صندوق النقد الدولي إعادة تحديد أدوار هذه الدول في النظام العالمي الجديـد، حيـث لعبـت هـذه الإصلاحات دورا رئيسيا في تنظيم المستوى الاقتصادي العـالمي.فانتقـل جزء كبير من القاعدة الصناعية للبلدان المتقدمة إلى أماكن توفر الأيـدي العاملة الرخيصة في البلدان النامية بمسميات مختلفة (الاستثمار الأجنبي ، الشراكة ، الاندماج ، المناطق الحرة ، التكتلات ...وغيرها).

10- تدمير الإنتاج الوطني الخاص بالسوق الداخليـة أي القـضاء علـى الصناعة الناشئة البديلة للاستيراد بقوانين وتـشريعات مختلفـة(قـوانين منظمة التجارة العالمية وغيرها).

11-إن إجراءات الاستقرار الاقتصادي المفروضة في الجنوب وفي الشرق انعكست بصورة مباشرة في انكماش الطلب عل الاستيراد عالميا.الأمر الذي يؤثر بدوره في النمو الاقتصادي العالمي.

12- تأثير العولمة الاقتصادية على الاقتصاديات الناشئة وذلك بإحداث أزمات مختلفة ومالها من انعكاسات سلبية (الأزمة المكسيكية ، أزمة دول جنوب شرق آسيا) وما نتج عنها من انهيارات في البورصات وارتفاع معدلات البطالة وغيرها).

13-تحول الاقتصاد المبني على الإنتاج المادي إلى الاقتصاد القائم على إنتاج المعارف والأبحاث تتحكم فيه الدول المتقدمة الكبرى ، ومنه تزايد الاعتماد على التكنولوجيا الفائقة وتراجع الحاجة للقوة العاملة البشرية.

14-تسعير المنتجات بالعملات الأكثر تداولا عالميا ومنه احتكار أسواق العملات (الدولار – اليورو– الين).

15- تحرير الأسعار والتجارة المتمثل في إلغاء جميع أنواع الإعانات وطرق التحكم فيها ومنه البيع بالأسعار الحقيقية .

16- في إطار العولمة تقوم الدولة بتنظيم أسعار المشتقات النفطية تحت إشراف البنك الدولي ، وتسهم الزيادات المتعددة في أسعار الوقود والخدمات بصورة مؤكدة في زعزعة الإنتاج المحلي .بحيث أن سعر البنزين المرتفع ينعكس سلبا عل هيكل تكاليف الصناعة والزراعة الوطنيتين.

17- تراجع قدرة الحكومات الوطنية على توجيه الأنشطة الاقتصادية مما ترتب عليه انتقال مركز الثقل الاقتصادي من الوطني إلى العالمي، وما يمكن اعتباره نقلة نوعية جديدة في تاريخ الاقتصاد العالمي.

18-في ظل العولمة الاقتصادية أصبح الاقتصاد العالمي اقتصادا موحدا أو نسقا اقتصاديا عالميا مترابط الأركان بحيث لم يعد من الممكن لأي اقتصاد وطني أن يعمل بمعزل عن المؤثرات العالمية .

19 -سيادة الفكر الاقتصادي الليبرالي على النظام الاقتصادي العالمي ، وبداية ظهور أسس الاقتصاد الإسلامي في مناطق محددة من العالم.

20- الاندفاع الشديد في النزوع نحو الاستهلاك ، أي تحويل كل شئ إلى سلعة تباع وتشترى والترويج لثقافة المستهلك العالمي.

B- **نتائج العولمة الاقتصادية على السياسة السعرية في الجزائر** : من خلال دراستنا التحليلية يمكن الوقوف على جملة من النتائج حسب التسلسل :

1- التسيير البيروقراطي للأسعار أدى إلى ارتفاع الطلب في السوق الرسمية وانتشار الظواهر السلبية كالندرة والسوق الموازية.

2- خلال السبعينات من القرن الماضي تعدد أنواع الأسعار بالنسبة لمختلف المنتجات ، وتحديدها بمراسيم متغيرة أدى إلى خلق فوضى في الأسعار.

3-عدم وجود رقابة صارمة مما سمح للقطاع الخاص التلاعب بالأسعار.

4-الأسعار المدعمة في مرحلة زمنية سابقة لم تطبق بصورة اقتصادية مما نتج عنه اختلال في التوازنات وخلل في تصرفات المتعاملين الاقتصاديين كالتبذير والتهريب وغيرها .

5- تثبيت الأسعار عند مستوى منخفض لبعض المنتجات بمثيلاتها في الدول المجاورة مما أدى إلى التهريب مقابل سلع رديئة.

6- تحديد الأسعار الثابتة لم يأخذ بعين الاعتبار أهداف ونشاطات المؤسسة الاقتصادية.

7- اعتماد المؤسسات الاقتصادية على وسائل معينة ومحددة لامتــصاص الخسائر ،كإضافة اعتمادات جديدة في ميزانية الدولة ،و اللجوء إلى السحب على المكشوف .

8- تحديد الأسعار بصورة عشوائية دون الأخذ بعين الاعتبــار العناصــر الأساسية لتكلفة الإنتاج ، مما أدى إلى ظهور عدة أنــواع مــن الأســعار بعضها محتكر ومحدد من طرف المؤسسات العمومية والــبعض الآخــر يخضع لآليات السوق.

9- عدم التكامل بين الأسعار والأجور والإنتاجية .إذ أصبح السعر يــشكل صعوبات كبيرة على الحياة اليومية للمواطنين بارتفاعه المفاجئ وخاصــة السلع الاستهلاكية .

10-في الوقت الذي كنا ننتظر نتائج إيجابية للنظام الجديد للأسعار كانــت النتيجة معاكسة تماما وبتالي أفرز جملة من السلبيات منها : ضعف القدرة الشرائية ،الارتفاع الفاحش للأسعار.

11-عدم قدرة الدولة على تنظيم السوق وانتشار تصرفات المنافسة غيــر المشروعة والنشاطات غير الرسمية.

12- فمن خلال دراسة الديوان الوطني للإحصاء سنة 2000تبين انخفاض محسوس للغالبية العظمى من السكان نتيجة تجميد الأجور.

13-لجوء السلطات الجزائرية للشراكة مع الاتحاد الأوروبي دون تأهيــل الاقتصاد الوطني .مما يتطلب منها إجــراءات لإعــادة بنــاء الاقتــصاد الجزائري ،والاستفادة من إيجابيات الشراكة بالاعتمــاد علــى القــروض

المقدمة من قبل الاتحاد الأوروبي على مراحل مختلفة في إطار برنامج تامبوس .

14- تميز الاقتصاد الجزائري بثلاث خصوصيات :-اقتصاد مديونية،- اقتصاد تطورت فيه آليات الفساد ،-اقتصاد ريعي يعتمد على ثروات زائلة ويقوم على إستراتيجية استنزافية للبترول والغاز.

15-التأثير الواضح للاتفاق الشراكة على كل من العرض والطلب من خلال : -إعادة تخصيص عوامل الإنتاج ، - التأثير على النسيج الصناعي .-انخفاض الرسوم الجمركية وما له من تأثيرات على إيرادات الميزانية.

16- للاستفادة من الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة يجب تكييف الاقتصاد الوطني وفق إستراتيجية طويلة الأمد لتعظيم الفائدة، وبناء اقتصاد وطني قادر على رفع التحديات المستقبلية (تأهيل الاقتصاد وطنيا ، إقليميا ، دوليا).

17-يغلب على التجارة الخارجية تصدير المحروقات بنسبة جد مرتفعة مع غياب شبه تام للمواد الصناعية والزراعية ،إضافة إلى فوضى الاستيراد من السلع الجاهزة والصناعية والغذائية.

18- تنوع المبادلات التجارية مع مختلف دول العالم ، ولكن يبقى الإتحاد الأوروبي المتعامل الرئيسي مع الجزائر.

19-تأثر أسعار السلع الاستهلاكية وأسعار السلع الاستثمارية بعدم الاستقرار وتبعيتها للسوق العالمية ، ومنه فإن إمكانية الاستفادة من الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على المديين القصير والمتوسط ضعيفة ومحدودة بحكم ضعف الصادرات خارج المحروقات.

20-إن تحرير السلع الغذائية سيؤدي إلى إعادة الاعتبار للقطاع الفلاحي نتيجة لزيادة الحافز الاستثماري الزراعي.

21- تتأثر أسعار السلع الصناعية بصوزة مباشرة بسبب تطبيق نصوص الإتفاقية المتعلقة بالتجارة في المنتوجات الصناعية والمتضمنة تخفيض التعريفة الجمركية.

22- إمكانية الاستفادة من جراء الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة من خلال :

-توسيع فرص تصدير المنتجات المحلية نصف المصنعة والنهائية.

- تشجيع الجزائر على التقليل من اعتمادها على تصدير المواد الأولية

- الاستفادة من الاستثناءات التي منحتها الاتفاقيات للدول النامية ، والتي من شأنها تنشيط مسار التنمية الصناعية.

23-بطء الإصلاحات الاقتصادية مقارنة بالدول التي كانت في نفس النهج مع الجزائر، وهذا راجع لدخول الجزائر اقتصاد السوق بعقليات اقتصاد اشتراكي.

24- عدم قدرة الاقتصاد الجزائري الوفاء بالحاجات الأساسية لمجموع السكان ومنه انخفاض محسوس لدرجة تلبية الحاجات مقارنة بالسكان في العالم ، إضافة إلى عدم تجسيد التصرفات والمبادئ الإسلامية

25-يملك الاقتصاد الجزائري من المقومات الطبيعية والبشرية والمالية والمادية ليكون له وزن في الاقتصاد العالمي .

26- في الأخير يمكن القول أن أسعار السلع الاستهلاكية والاستثمارية تبقى عرضة دائما لتقلبات الأسواق المحلية والدولية ومنه تتأثر سلبا بالعولمة الاقتصادية.

بعد أن استعرضنا أهم النتائج التي توصلنا من خلال تأثير العولمة الاقتصادية على السياسة السعرية لكل من الاقتصاديات المختلطة عامة والاقتصاد الجزائري خاصة ،سوف نتطرق إلى مدى تحقيق الفرضيات التي انطلقت منها الدراسة ، ونبدأ بالفرضيات الفرعية وفي الأخير الفرضية الرئيسية:

1- الفرضية الفرعية الأولى : مدى تحقق فرضية إن الاهتمام بالسياسة السعرية يندرج في إطار تطبيق مبادئ العدالة الاجتماعية وتخصيص الموارد الطبيعية وفق خصوصية المجتمع الجزائري.فعلا لقد تحققت هذه الفرضية ، ولكن أثرها لم يكن إيجابيا .حيث أظهرت نتائج الدراسة أنه لم يكن اهتمام كبير بالسياسة السعرية في المجال التطبيقي، بل كلها نصوص وتشريعات لم تصل لتحقيق العدالة الاجتماعية المنشودة، إضافة إلى أن السعر لم يلعب دورا أساسيا كمخصص للموارد الطبيعية ، وهذا راجع لعدة أسباب ذكرناها في البحث ،وخاصة انتهاج نظام اقتصادي اشتراكي إداري ، وتدخل الدولة في جميع مجالات الحياة الاقتصادية.

2- الفرضية الفرعية الثانية : مدى تحقق فرضية في إطار اقتصاد مختلط يلعب السعر دورا أساسيا في تحديد التوازنات الكلية وغيرها .فعلا لقد تحققت هذه الفرضية ،ولكن لم يكن لها أثر فعال في الاقتصاد الوطني.حيث أظهرت نتائج الدراسة أن السياسة السعرية لم تستطع تحقيق التوازنات الكبرى في مجالات متعددة كالإنتاج والاستثمار والادخار

وغيرها .فالإنتاج يشهد ركودا كبيرا ومختلف القطاعات تعمل بنسب جد متواضعة و الاستثمار ضعيف رغم كل المحفزات الضريبية والتشريعية خلال العقد الأخير من القرن العشرين.

3- الفرضية الفرعية الثالثة: مدى تحقق فرضية تأثر الاقتصاد الجزائري بالعولمة الاقتصادية في مجال السياسة السعرية ، وخاصة في إطار الاتفاقيات الشراكة الأورومتوسطة أو الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة .أظهرت نتائج الدراسة أن هذه الفرضية تحققت بنسبة كبيرة ،وهذا راجع لتوقيع الجزائر على بنود اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأ وروبي من جهة ،وسعيها إلى ملائمة وتأهيل اقتصادها ومع المتغيرات الدولية للاندماج في الاقتصاد العالمي ومنه الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

4- الفرضية الفرعية الرابعة :مدى تحقق فرضية إن السعر هو الوجه الحقيقي للنظام الاقتصادي السائد في المجتمع وخاصة النظام الاقتصادي الإسلامي.أظهرت نتائج أن هذه الفرضية تحققت سلبا ، أي أن تصرفات جل المتعاملين الاقتصاديين كانت منافية للشريعة الإسلامية .إنطلاقا من المنتج الذي يمارس الغش والتدليس وغيره ، أما المستهلك فتصرفاته تمتاز بالتبذير، والإفراط في الاستهلاك في مراحل معينة .ومنه تصرفاته غير اقتصادية.مما دفع بالدولة التدخل بإجراءات ردعية وغيرها.

5- الفرضية الفرعية الخامسة : مدى تحقق فرضية الإصلاحات الاقتصادية المتتابعة كانت لها نتائج إيجابية على السياسة السعرية. أظهرت نتائج الدراسة أن هذه الفرضية تحققت بنسبة متواضعة ، وهذا راجع إلى أن الإصلاحات التي تمت في الثمانينات من القرن العشرين لم تكن جوهرية، نظرا لتبني دائما نظام اقتصادي اشتراكي شمولي.بينما بدأت هذه

الإصلاحات جوهرية عندما تبنت الدولة النظام الاقتصادي الر أسـمالي ، ومنه فقد كان أثرها إيجابيا على السياسة السعرية (وخاصة سياسة سـعرية نابعة من الفعالية الاقتصادية).

6- الفرضية الفرعية السادسة : مدى تحقق فرضية التكامل بين مختلف العناصر الأساسية المكونة للسياسة السعرية. أظهرت نتائج الدراسة أن هذه الفرضية تحققت بصورة سلبية ، فدرجة الارتباط بين العـرض والطلـب ضعيفة جدا ،إضافة إلى ذلك لم تؤخذ بعين الاعتبار العناصر المكونة للسعر نتيجة انتهاج سياسة سعرية إدارية، ومنه تهميش دور المؤسسة كمـصدر لخلق الثروة.

7-الفرضية الفرعية السابعة:مدى تحقق فرضية السياسة السعرية تأخـذ بعين الاعتبار التطور التكنولوجي والعلمي على المستويين الجزئي والكلي. أظهرت نتائج الدراسة أنه لم يكن هناك اهتمام واسع بتطبيق التكنولوجيـا وتسخير أموالا للتكوين في المؤسسة ، بل كانت المؤسسة تابعة للخارج في إطار عقود المفتاح في اليد والبيع بأسعار مركزية ، ومنه تهميش التطـور التكنولوجي على المستوى الاقتصادي الكلي ، بمعنى أن السياسة الـسعرية ترتكز على أسس ونظريات تقليدية.

8-الفرضية الفرعية الثامنة: مدى تحقق فرضية السياسة السعرية تتماشى ومصالح كل من المنتج والمستهلك.فمن خلال دراستنا وتحليلنـا للـسياسة السعرية في الجزائر تبين أن تحقق هذه الفرضية سلبيا نتيجة عـدم تـدخل الدولة في غالبية الأحيان لحماية المنتج والمستهلك ، فتارة ترتفع الأسـعار إلى أعلى حد مما يلحق ضررا بالمستهلك ، وتارة تـنخفض إلـى أدنـى مستوى مؤثرة على قدرة المنتج .وما نتج عنها من تصرفات غير اقتصادية

كالمضاربة والندرة والسوق الموازية والتهرب الضريبي ....وغيرها.

الفرضية الرئيســية

إن دراستنا انطلقت من فرضية رئيسية أن السياسة السعرية في الاقتصاديات المختلطة تأخذ بعين الاعتبار جملة المؤثرات الاقتصادية والاجتماعية النابعة من أدوات العولمة الاقتصادية .

بناءا على نتائج الدراسة ومدى تحقق الفرضيات الفرعية فإن نتائج الدراسة أظهرت أن السياسة السعرية وآفاقها الاستشرافية في الجزائر تأخذ بعين الاعتبار المؤثرات الاقتصادية العالمية وأدواتها المختلفة لمواكبة التغيرات العالمية والاندماج في الاقتصاد العلمية ، وخير دليل على تحقق هذه الفرضية هو محاولة الجزائر تكييف اقتصادها حسب الأوضاع المتجددة للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة ، وتوقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ، وتنشيط الاتحاد الإفريقي.

*بعد عرض أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة واختبار مدى تحقق فرضيات الدراسة ، فإنه يتوجب علينا تقديم جملة من والتوصيات التي نراها مفيدة لمواكبة الاقتصاد الجزائري لمتغيرات العولمة الاقتصادية.

لقد اعتمدنا في تقديم هذه المقترحات بناء على نتائج الدراسة والمشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الوطني عامة والسياسة السعرية خاصة:

1-- تعديل المنظومة القانونية المحلية المتعلقة بالأسعار بما يتوافق وأدوات العولمة الاقتصادية.

2-- التعجيل باتخاذ إجراءات وتدابير أولية متعلقة بالإصلاحات الاقتصادية في الجزائر على أسس صحيحة وسليمة، وتأسيس دولة القانون التي هي الضامن الوحيد لمواكبة التطور الحاصل في المجتمع الدولي.

3- تحسين وتطوير عقد الشراكة مع الاتحاد الأوربي وتعزيز علاقات التعاون الاقتصادي معه كمرحلة حتمية وضرورية.

4- إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة أمر لا بد منه ولا يستطيع أحد أن يتحمل تبعات العزلة ولا خوف على الجزائر من الانضمام لأنها تملك من الإمكانيات ما يجعلها تلعب دورا استراتيجيا في هذه المنظمة، إذا توافرت السياسة الحكيمة .

5-إن مواكبة عصر العولمة والتحرر والانفتاح الاقتصاديين والاستفادة من منافعه وتجنب مخاطره ومواجهة تحدياته يستوجب تأمين متطلباته الأساسية.

6- بناء الإنسان وتعزيز قدراته ومهاراته وطاقاته الإنتاجية.

7- بناء المؤسسات وتطويرها.

8- التعاون والتكافل بين الدول العربية والقبول بالتضحيات في سبيل نهضة ونمو الوطن العربي والإسلامي ككل.

9- يتعين على الجزائر التي ترغب في الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة أن تحدد بكل وضوح ودقة الإستراتيجيات الحيوية والهامة الخاصة بها، ومختلف الخيارات والأولويات المنوطة بها، وكيفية ضبط سبل تحقيقها وتعزيزها وتحديد التناقضات المحتملة التي يمكن أن تبرز بينها وبين هذه المنظمة

10- يتعين على الدولة دعم المواطن من حيث الاستثمار في الذكاء والكفاءات التي أصبحت اليوم رمز القوة والسيادة عوض دعم السلع لتفادي الدخول في أية مخالفة لقواعد عمل المنظمة العالمية للتجارة.

11-الإسراع في تنشيط السوق المالية لأنها المـــرآة العاكـــسة للوضـــعية الاقتصادية.

– وفي الأخير نتمنى أن تكون هذه ه الرسالة لبنـــة إضـــافية لتحديـــد العلاقة بين السياسة السعرية والعولمة الاقتصادية ونقطة انطلاق لأبحـــاث مستقبلية إن شاء الله ،سائلا المولى عز وجـل الفـــوز بـــأجري الاجتهـــاد والإصابة والله المستعان.

المراجع

المراجع

1- الكتب باللغة العربية

1- أبو قحف عبد السلام –اقتصاديات الاستثمار الدولي – المكتب العربي الحديث –القاهرة –1991

2- العسال أحمد – النظام الاقتصادي في الإسلام – مطبعة وهبة – القاهرة .بدون تاريخ

3- العربي محمد عبد الله – محاضرة عن الاقتصاد الإسلامي،مطبوعات الإدارة العامة للثقافة بالأزهر.

4- الخالدي محمود –سوسيولوجيا الاقتصاد الإسلامي – شركة الشهاب –الجزائر –1989

5- الكتاني عبد الحي – التراتيب الإدارية – المطبعةالأهلية مصر.بدون تاريخ

6- الجندي أنور – مفاهيم العلوم الاجتماعية والنفسية والأخلاقية في ضوء الإسلام – دار الاعتصام – مصر 1985.

7- أحمد عبد الرحمان – التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الإسلام – مؤسسة شباب الجامعة –الإسكندرية– سنة1974 .

8- الخولي البهي – الثروة في الإسلام – در الاعتصام القاهرة/مصر 1978.

9- الخطيب جمال ،العولمة والأسواق العربية لرأس المال ،مؤسسة طابا ،الطبعة الأولى عبدين مصر 2002.

📖 10- ا.أمير نوف ، الأطروحات الخاصة بتطور الشركات المتعددة، ترجمة .د.علي محمد تقي عبد الحسين القز ويني ،ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1986.

📖 11- الخضيري محسن أحمد ،العولمة الاجتياحية، مجموعة النيل العربية ، مصر 2000.

📖 12- الحمش منير ، العولمة ليست الخيار الوحيد ، دار الأهالي للتوزيع -دمشق /سوريا، سنة 2001

📖 13- أمين سمير ، نقد روح العصر ، ترجمة د.فهميه شرف الدين ، دار الفارابي ، بيروت /لبنان سنة1998

📖 14- أمين سمير ، ما بعد الرأسمالية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت/لبنان الطبعة الثانية 1992.

📖 15- أمين سمير ، إمبراطورية الفوضى ، ترجمة د.سناء أبو شقراء ، دار الفارابي ، بيروت /لبنان الطبعة الأولى 1991.

📖 16- ادا جاك - عولمة الاقتصاد من التشكل إلى المشكلات ،ترجمة وتعليق د.حبيب مطانيوس ، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر -دمشق - سوريا ،سنة1998

📖 17- المرسى سيد حجازي ، المنظمة العالمية للتجارة، الدار الجامعية مصر 2000.

📖 18- السويفي عبدا لوهاب عبد القادر ، قراءات في اقتصاد الوطن العربي ، منشورات جامعة أسيوط، مصر 1999.

📖 19- الخطيب فهد سليم ، محمد سليمان العواد -مبادئ التسويق مفاهيم أساسية -دار الفكر للنشر والتوزيع الأردن ط1 ، سنة 2002،

20- السيد إسماعيل : التسويق ، الدار الجامعية الإسكندرية سـنة 1999

21- الحاج طارق وآخرون (التسويق من المنتج إلى المـستهلك) دار الصفاء للنشر والتوزيع الأردن ،ط2 سنة 1997.

22- الباشا محمد وآخرون – مبادئ التسويق الحديث –دار الـصفا للنشر والتوزيع الأردن.الطبعة الأولى سنة 2000.

23- الأزهري محي الدين - إدارة النشاط التسويقي – مـدخل إستراتيجي – دار الفكر العربي القاهرة، سنة 1988

24- الموسوي ضياء مجيد –الخوصصة والتصحيحات الهيكليـة (آراء واتجاهات) –ديوان المطبوعات الجامعية الجزائـر الطبعـة الثالثة سنة 2005.

25- الموسوي ضياء مجيد – اهتزازات في أسس العولمة–ديـوان المطبوعات الجامعية –الجزائر ،2005.

26- الموسوي ضياء مجيد –النظرية الاقتصادية الكليـة –ديـوان المطبوعات الجامعية –الجزائر-1993

27- الحوات محمد علي ، العرب والعولمة، مكتبة مدبولي القاهرة مصر ،سنة 2002.

28- المنذري سليمان ، السوق العربيـة المـشتركة فـي عـصر العولمة، مكتبة مدبولي القاهر ة، سنة 2004.

29- القرضاوي يوسف –فقه الزكاة – مؤسسة الرسالة –القـاهرة ،الطبعة السابعة، 2001

30- المسافر محمود خالد – العولمة الاقتصادية هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب ،بيت الحكمة ،بغداد ، العراق ، 2002.
31- أبودوح محمد عمر حامد ، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات البلدان النامية، الدار الجامعية ، مصر 2003.
32- أبو شقرا كامل ، العولمة التجارية والإدارية والقانونية ، منشورات دار الوسام بيروت/ لبنان،الطبعة الثانية 2001.
33- السماك محمد أزهر سعيد، دراسات في جغرافية الوطن العربي منشوراتL.G.A مالطا 2002.
34- العروق محمد الهادي ، سمير بورملة ، أطلس الجزائر والعالم، دار الهدى ، الجزائر.
35- البابا طلال- قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث – دار الطليعة –بيروت 1983 .
36- الدوري محمد أحمد – التخلف الاقتصادي –ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر .1983 .
37- الخالدي محمود – مفهوم الاقتصاد في الإسلام –شركة الشهاب –الجزائر- 1989 .
38- بساطة محمد نسيم –الاقتصاد السياسي –مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية جامعة حلب -1965 .
39- بن نبي مالك – المسلم في عالم الاقتصاد – دار الشروق – القاهرة -1972 .
40- برهان غليون ، بيان من أجل الديمقراطية ،مؤسسة الأبحاث العربية بيروت/لبنان ، الطبعة الرابعة ، 1986.

41- بهلول محمد حسن ، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، مطبعة دحلب، الجزائر 1993.

42 - بن اشنهو عبد اللطيف ، الجزائر بلد ناجح ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الجزائر 2004.

43- بن أشنهو عبد اللطيف ، عصرنة الجزائر حصيلة وآفاق، مطبعة ALFA-DESIGN الجزائر، سنة 2004.

44- بكري كامل عبد المقصود ، الاقتصاد الدولي ، دار الجامعات - مصر سنة1995.

45- بوحوش عمار ، محمد محمود الذنيبات - مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث -ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1995

46- بوشامة شوام ، مدخل في الاقتصاد العام، دار الفكر للنشر والتوزيع، الجزائر،2001

47- بكار عبد الكريم ، العولمة ، دار الإعلام للنشر والتوزيع عمان /الأردن سنة 2000.

48- جالبرايت -تاريخ الفكر الاقتصادي (الحاضر صورة الماضي)، ترجمة أحمد فؤاد بلبع ،سلسلة عالم المعرفة - الكويت سنة2000

49- جدار محمد ، أطلس الوطن العربي ، قصر الكتاب البليدة ، الجزائر.

50- دويدار محمد -الاقتصاد السياسي - الشركة الوطنية للنشر والتوزيع -الجزائر.1980 .

📖 51- دونالد .س واتسن - ماري هولمان - نظرية السعر واستخداماتها .ترجمة ضياء الموسوي -ديوان المطبوعات الجامعية -الجزائر.سنة 1992.

📖 52- هانس بيتر مارتن ، هارولد شومان : فخ العولمة، ترجمة د.عدنان عباس علي ، عالم المعرفة ، الكويت 1998

📖 53-هارالد كليمنتا -جيرالد بوكسبرغر ، الكذبات العشرة للعولمة ترجمة د.عدنان سليمان ، سلسلة الرضا للمعلومات ،دمشق/سوريا، الطبعة الأولى 1999 .

📖 54-هدية عبد الله سعيد ، خالد محمد خالد ،محمد السيد سعيد ، حوار الشمال والجنوب وأزمة التقسيم الدولي للعمل والشركات المتعددة الجنسيات ،دار الشباب للنشر بيروت /لبنان الطبعة الأولى 1981.

📖 55- ولعلو فتح الله - مبادئ الاقتصاد السياسي -مدخل للدراسات الاقتصادية-دار الحداثة بيروت -1981.

📖 56- ولعلو فتح الله -توزيع المداخيل (النقود والائتمان) دار الحداثة - بيروت -1981.

📖 57- زكي رمزي ، الاقتصاد السياسي للبطالة ، سلسلة عالم المعرفة الكويت سنة 1998.

📖 58- زكي رمزي ، التاريخ النقدي للتخلف ،سلسلة عالم المعرفة الكويت سنة 1987.

📖 59- زلوم عبد الحي-نذر العولمة- المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت سنة 2000

60- حيمران رشيد -مبادئ الاقتصاد وعوامل التنمية في الإسلام- دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع- الجزائر 2003.
61- حنفي حسن ،صادق جلال العظم ، ما لعولمة ، دار الفكر ، دمشق /سوريا، سنة 2000.
62- حشاد نبيل ، الاقتصاد العربي مسيرة التنمية وآفاق التعاون ، 1997.
63- حرب بيان هاني ،(مبادئ التسويق) مؤسسة الوارق للنشر والتوزيع الأردن ط1 سنة 2001
64- ياسين السيد – العولمة والطريق الثالث –الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة ، مصر 1999 .
65- يوري.ف.كاتشانيفسكي، عبودية –إقطاعية – أم أسلوب إنتاج آسيوي، ترجمة د.عارف دليلة ، دار الطليعة بيروت /لبنان،الطبعة الأولى 1980.
66- لاجوجي جوزيف ،المذاهب الاقتصادية ، ترجمة الدكتور ممدوح حقي ، مكتبة الفكر الجامعي بيروت ، سنة 1970.
67- محمود يونس محمد – عبد المنعم محمد مبارك –أساسيات علم الاقتصاد . الدار الجامعية –مصر – بدون تاريخ
68- مراد محمد حلمي – المذاهب والنظم الاقتصادية .القاهرة – 1952 .
69- محمد باقر الصدر– اقتصادنا– مكتبة التعارف للنشر والتوزيع بيروت 1991 .

70- مبارك محمد - نظام الإسلام (الاقتصاد) -دار الفكر دمشق /سوريا بدون تاريخ.

71- مرسي فؤاد - الرأسمالية تجدد نفسها ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت سنة 1991

72- ميشيل دو فسكي ، عولمة الفقر ، ترجمة جعفر علي حسين السوداني ، مراجعة: محمود خالد المسافر، عماد عبدا للطيف سالم ، بيت الحكمة ، الطبعة الأولى ، بغداد ، العراق 2001.

73- محسوب محمد صبري ، العالم العربي دراسة جغرافية، دار الفكر العربي القاهرة 1999.

74- محمد محمود يونس ،أساسيات التجارة الخارجية، الدار الجامعية مصر 1996.

75- نصر زكرياء أحمد- النظام الاقتصادي مقدمة لدراسة الاقتصاد -دار الفكر العربي .

76- نور محمد -تحليل النظام الإسلامي - سلسلة دراسات في الإسلام ، إصدار المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - مصر .

77- نعوم تشو مسكي ، ماذا يريد العم سام ،ترجمة عادل المعلم - دار الشروق ، عمان / الأردن سنة 1999.

78- نبيل راغب ، أقنعة العولمة السبعة ، دار غريب للطباعة والنشر ، القاهرة /مصر سنة 2001.

79- عبود صامويل - اقتصاد المؤسسة - ديوان المطبوعات الجامعية -الجزائر.سنة 1985.

80- عمر حسين – مبادئ علم اقتصاد –تحليل جزئ وكلـــي –دار الفكر العربي –1991.

81- علي لطفي – التنمية الاقتصادية – الدار الجامعية –مــصر 1975 .

82- علي محمد فؤاد ، د.عاطف عبيد – التنظيم الصناعي وإدارة الإنتاج – دار النهضة العربية 1978 بيروت.

83- عبد العزيز محمد الحسيني– الحيــاة العلميــة فــي الدولــة الإسلامية – وكالة المطبوعات –مصر ، 1973 .

84- عبد الحميد عبد المطلب– العولمة واقتصاديات البنوك –الدار الجامعية الإسكندرية مصر 2001

85- عبد الحميد عبد المطلب ، آلية التعامل ، القيادات الإدارية مع التحولات الاقتصادية للقرن الواحد والعشرين ، منشورات أكاديميــة السادات، مصر 1995.

86- عوابدي عمار ،مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها فــي ميــدان العلوم القانونية والإدارية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، سنة 1993.

87- عارف دليلة ،بحث في الاقتصادي السياسي للتخلف والتقــدم والنظام الاقتصادي العالمي ، دار الطليعة بيروت/لبنــان ، الطبعــة الثانية ،1987.

88- عيون عبدا لكريم ، جغرافية الغذاء في الجزائــر، الــشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر 1985.

89- صقر عمر ، العولمة وقضايا معاصـــرة ، الـــدار الجامعيـــة الإسكندرية ،مصر 2001 .

90- صخري عمر – اقتصاد المؤســـسة – ديـــوان المطبوعـــات الجامعية –الجزائر.سنة 1993.

91- فوكوياما فرنسيس ، نهاية التاريخ والعـــالم الآخـــر ،ترجمـــة وتعليق د.حسين الشيخ ، دارا لعلوم بيروت ،1993.

92- قطب سيد- العدالة الاجتماعية في الإســـلام – دار الـــشروق مصر 1974 .

93- قاسم يوسف – التعامل التجاري في ميزان الإســـلام – دار النهضة العربية بيروت/لبنان -1980.

94- شـــمعون شـــمعون – الرياضـــيات الاقتـــصادية – ديـــوان المطبوعات الجامعية –الجزائر.سنة 1993.

95- شوقي محمد – المدخل للاقتصاد الإســـلامي –دار النهـــضة العربية –مصر -1972 .

96- سنتش توماس –ترجمة فالح عبد الجبار – الاقتصاد السياسي للتخلف دار الفارابي بيروت 1978.

2-الكتب باللغة الأجنبية

1- Ben Issaad Hocine .-Ajustement Structurel .Edition Alem .ALGER.1994

2-.Benissaad Hocine .- Restructuration Et Reforme Economique -1979-1993 edition.O.P.U. Algerie1994

3- Bali Hamid –Inflation et mal développement en Algérie .edition.O.P.U . Algerie1993.

4- - BRAHIMI ABDELHAMID -L'ECONOMIE ALGERIENNE –Defi et Enjeux –Edition Dahleb 1991
5- Belaiboud Mokhtar ; DE LA SURVIE A LA CROISSANCE DE L'ENTREPRISE ;O.P.U.1995.
6- Bettahar Rabah - LA PRIVATISATION- Edition Serra Graphie.ALGER.1994-
7- Duffort et Gouault –Economie générale .édition –Foucher –Paris-1978
8-.Deboub. Y –LE NOUVEAU MECANISME ECOOMIQUE EN ALGERIE .Edition.O.P.U. Algerie1995.
9- Henni Ahmed ; ESSAI SUR L'ECONOMIE PARALLELE ; ENAG 1991.
10-Maury et Mul- Economie Et Organisation de L'Entreprise T1 .édition –Foucher –Paris 1986.
11- Miloudi Boubakeur LA DISTRIBUTION EN ALGERIE enjeux et perspective – édition .O.P.U.Alger 1995
12-Union Européenne ;Un quart de siècle de coopération ; édition KALIMA 2004

الجـــرائد والمجلات

باللغة العربية

- 1-مجلة الاقتصاد الإسلامي عدد 17 فيفري 1983
- 2- مجلة الطريق العدد رقم 04 سنة1997.
- 3-مجلة العلوم الإنسانية العدد 16جامعة قسنطينة 2001.
- 4-مجلة العلوم الاجتماعية العدد02 جامعة الكويت 1998.
- 5- مجلة المستقبل العربي العدد 217 جانفي1998.

■ 6-التمويل والتنمية فصلية تصدر عن صندوق النقد الدولي: عـــدد سبتمبر1995،عدد مارس2001، عدد مارس 2000 ، ســبتمبر 1991، مارس1992،سبتمبر2002، ، جوان 1996،جوان 1998، ديسمبر 1988.
■ 7-مجلة أحداث اقتصادية: عدد رقم 17سنة 1988، عدد أكتــوبر 1989، عدد رقم 31سنة 1988، أكتوبر 1987.
■ 8- مجلة فضاءات الجزائر العدد رقم 01 (مارس-أفريل)2002
■ 9- مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عبــاس سطيف ، أعداد:1- 2 لسنتي 2002و2003.
■ 10- محافظ بنك الجزائر ، التطور الاقتصادي والنقــدي للجزائــر نوفمبر 2000.
■ 11- مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة الشلف العدد02، ماي 2005..
■ 12- جريدة السلام عدد رقم 351 المؤرخ في 1991/12/25.
■ 13- جريدة الخبر ليوم 1998/09/20.
■ 14-الخبر ليوم 2004/04/20.
■ 15-جريدة الخبر ليوم 2004/01/03.
■ 16- جريدة الخبر ليوم 2004/04/26.
■ 17- جريدة النصر ليوم 1990/02/07.

بالفرنسية :

■ 1-REVUE-GENEAP N° 06 -1986
■ 2-PERSPECTIVE- N°10- 1991.
■ 3- LA TRIBUNE du 24/04/1997

- 4-REVUE –DELEGATION –N°01-2001
- 5-L'ACTUEL . - A.P.S- AOUT -1994

المنشورات والمطبوعات.

بالعربية:

- 1-الدليل الاقتصادي والاجتماعي الجزائري –الوكالة الوطنية للنشر والإشهار 1989.
- 2-البنك العالمي للإنشاء والتعمير تقرير التنمية في العالم عام 1979.
- 3- مطبوعات الإدارة العامة للثقافة ، الأزهر .
- 4- الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية–التقرير السنوي لسنة1991.
- 5- صندوق النقد الدولي ، إحصائيات سنة 1993.
- 6- الأمم المتحدة ، إحصائيات سنة 1997.
- 7- الأمم المتحدة ، البرنامج الإنمائي لسنة 1996.
- 8-البنك العالمي، تقرير التنمية لسنة1995.
- 9- جبهة التحرير الوطني الجزائر، مشروع المخطط الخماسي الأول(1980-1984).
- 10- الديوان الوطني للإحصاء، المجموعة الإحصائية رقم 31
- 11- - الديوان الوطني للإحصاء، المجموعة الإحصائية رقم29.
- 12-- الديوان الوطني للإحصاء، الدليل الإحصائي الجزائري (83-84).
- 13- وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، التقرير السنوي لسنة 1986.

■ 14- رئاسة الحكومة ، برنامج حكومة سيد أحمد غزالي بتاريخ 1992/02/24.

■ 15- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي- الجزائر، مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي.، سنوات 1998، 2001، 2002، 2003، 2004.

■ 16- مركز الدراسات الأوروبية العربية، العلاقات العربية ومستقبلها ، ط1 ، بروكسيل 1997.

■ 17- الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، أوراق اقتصادية عدد12، ديسمبر 1996

■ 18- الأمانة العامة للدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي ، مطابع دار الفجر،أبو ظبي .

بالفرنسية:

■ 1-Synthèse du bilan économique et social –période(1967-1978.) M.P.A.T

■ 2-ALGERIE LES INDICATEURS ECONOMIQUES ET SOCIAUX.edition M.L.P 1997.

■ 3-DONNEE STATISTIQUE N°156 O.N.S

■ 4-BANK OF ALGERIA – JANVIER 2004.

■ 5-COLLECTION STATISTIQUE- N°122.O.N.S 2004

■ 6-BANQUE D'ALGERIE-RAPPORT 2002 – JUIN 2003.

مواقع الانترنيت :

@ 1-www.cnis.dz

@ 2-www.inctad.com

@ 3-www.algerie.dz .
@ 4-www.ufc.dz
@ 5-www.aoad.org.
@ 6-www.27 conférence europ.dz
@ 7-www.ons.dz
@ 8-www.alquanat.com
@ 9www.aljaazera.net

الأطروحات والرسائل الجامعية.

1-مدين جواد علي – التنمية الاقتصادية في ظروف العولمة – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق – الجمهورية العربية السورية- سنة 2000.، أطروحة دكتوراه.

2-لخضر عزي –السوق الموازية وتدهور الدينار- معهد العلو الاقتصادية – جامعة الجزائر 1993 رسالة ماجيستر.

3-حفيظ فاطمة – الشراكة الأورومتوسطية وإشكالية الاستثمار في الجزائر – كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة باتنة -2003 ، رسالة ماجستير.

4-دبيش أحمد –دوافع وإجراءات تحرير سعر الصرف والتجارة الخارجية - كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير -جامعة الجزائر سنة2000.- رسالة ماجستير.

5- عبد القادر فاضل – التنمية الزراعية والاختيار التكنولوجي في سبيل الأمن الغذائي معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر سنة 1996. رسالة ماجستير.

6- نوري منير –تخطيط التسويق وأهميته بالنسبة لمؤسسة الجزائرية في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق – رسالة لنيل

درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ، 1998،

الملتقيات

- 1-جامعة منتوري قسنطينة ملتقى دولي حول العولمة سنة 2001
- 2- جامعة الأغواط ، ملتقى دولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية سنة أفريل 2005.
- 3- ملتقى دولي حول الشراكة الأجنبية ، جامعة الجزائر سنة 1999.
- 4- ملتقى وطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، المركز الجامعي سعيدة ديسمبر 2004

المراسيم والقوانين.

- 1-المرسوم رقم :66-112 المؤرخ في 1966/05/12المتضمن تبيث هوامش البيع عند تجار التجزئة والجملة.
- 2- المرسوم رقم :66-113 المؤرخ في 1966/05/12المتضمن تحديد أسعار السلع المستوردة
- 3- المرسوم رقم :66-114 المؤرخ في 1966/05/12المتضمن تحديد أسعار المنتجات
- 4- المرسوم رقم : 75-37 المؤرخ في :1975/04/29. المتضمن سياسة الأسعار.
- 5- القانون رقم : 12-1989: المؤرخ في 1989/07/05المتضمن نظام الأسعار في ظل الإصلاحات.

6- المرسوم رقم :88-90 المؤرخ 1990/03/13 المتــضمن تحديد هوامش الربح عند التوزيع.

فهرس
الجداول والأشكـــال

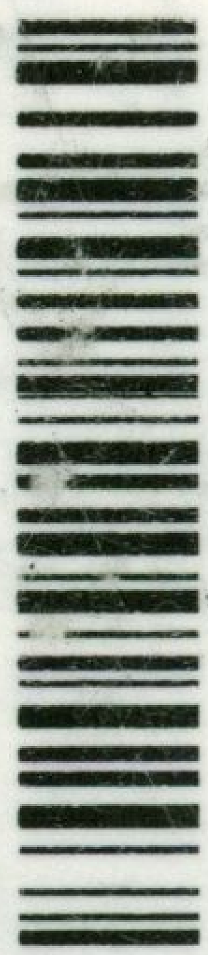
1- الجداول

الأشـــــكال

الفهرس







مؤسسة الثقافة الجامعية
٤٠ شارع مصطفى مشرفة - الأزاريطة - الأسكندرية
تليفاكس: ٠٣٤٨٧٥٢٢٤
E-Mail: elsqafa_elgam3ya@yahoo.com

design by : Rehab